

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة منتوري - قسنطينة -  
كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية  
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي : .....

السلسلة : .....

## دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية - حالة مدينة باتنة -

Rôle des Structures Commerciales  
Dans l'Organisation des Espaces Urbains  
- cas de la ville de Batna -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

من إعداد : نور الدين عنون

تحت إشراف : الأستاذ الدكتور عبد الوهاب لكحل

لجنة المناقشة :

رئيساً	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	حسن بن ميسي
مقررأ	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	عبد الوهاب لكحل
ممتحنأ	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	عبد الغاني غانم
ممتحنأ	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	بلقاسم ذيب
ممتحنأ	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	براهيم عمري

## المخلص:

مدينة باتنة، التي نشأت في عهد الاحتلال الفرنسي هي اليوم إحدى أهم المدن الكبرى الداخلية، أنشئت لهدف أساسي هو تمكين المستعمر الفرنسي من إحكام سيطرته ومراقبته للمجال. وهي الآن تشهد استقبال نوعين مختلفين من التدفقات نتيجة لموقعها الجغرافي الوسطي، هما: **تدفقات جهوية** لكون المدينة تقع على مسار الحركة الاقتصادية بين الشمال والجنوب الشرقي للوطن، و**تدفقات محلية** لسكان إقليم جبال الأوراس. وعليه أصبحت بعد مرور 150 سنة مدينة كبيرة يسكانها ما يزيد عن 280 ألف نسمة. أين أضحت الوظيفة التجارية من بين أهم أدوارها إقليميا، خاصة و أن سكانها بمختلف مستوياتهم الاجتماعية زادوا من ثراء الحياة الحضرية بأنماط سلوكهم الاستهلاكي، وثقافتهم المحلية.

إن خروج محلات تجارة التجهيز نحو الأطراف المندمجة و محلات التجارة الحرفية نحو الأطراف غير المندمجة بالنواة له علاقة بالتنظيم الاجتماعي لسكان المدينة كما يعزى أيضا للتحويلات المجالية والوظيفية التي حدثت خلال العشرينتين الأخيرتين، وكذا لرغبة المدينة في احتلال مكانتها الإقليمية داخل المنظومة التجارية للشرق الجزائري.

رغم الازدهار غير المراقب للبنية التجارية الذي أصبح عائقا لنمو استخدامات حضرية أخرى، نتيجة للارتفاع الخيالي لسعر العقار الحضري، إلا أن البنية التجارية تلعب دورا رئيسيا في هيكله وتنظيم المجالات الحضرية. من خلال الدور المنظم الذي تلعبه الأقطاب التجارية في توجيه التدفقات وتطوير الاقتصاد الحضري، وكذا مساهمتها في بلورة مفاهيم عمرانية جديدة للتعوير التجاري تقضي الفصل بين التجارة كنشاط اقتصادي، والتجارة كوظيفة حضرية منظمة للمجال. وبالتالي فهي تساهم في ارتقاء الحياة الحضرية باندماجها المتناغم في محيطها الحضري.

ولضمان تطبيق تعوير تجاري يندرج ضمن أبعاد التنمية المستدامة والنمو الذكي. يجب العمل على إعداد مخطط توجيهي لتنمية البنية التجارية، باعتباره أداة معززة لأدوات التخطيط المجالي. بالإضافة لحاجتنا الملحة لاعتماد عقود تطوير البنية التجارية ضمن أدوات الشراكة والإعلام لتحقيق المبادئ العامة لسياسة المدينة والمزمع انتهاجها والسهر على تطبيقها من طرف مرصد المدينة.

## المفاهيم الأساسية:

مدينة باتنة، البنية التجارية، المنظومة التجارية، التعوير التجاري، الديناميكية الحضرية، التدفقات، تنظيم المجالي، التنظيم الاجتماعي، الاقتصاد الحضري، سياسة المدينة، النمو الذكي.



## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً يوافي نعمه وحمداً كثيراً مباركاً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.  
الشكر لله على ما وهبني من صبر وهدى وتوفيق تخطيت به الصعاب لإنجاز هذا العمل، والصلاة  
والسلام على الرحمة المهداة نبينا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا { لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ } { إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ  
أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور لكحل عبد الوهاب على إرشاداته  
القيمة وتوجيهاته الهادفة و عرفانا وتقديراً بتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، التي لولاه لما  
رأت النور.

وأقدم بشكري إلى السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تسخيرهم الجهد والوقت  
لقراءة هذه الأطروحة، و تكرمهم بالموافقة على مناقشة هذا العمل .

كما اخص بالشكر الجزيل كافة أساتذة قسم التهيئة العمرانية بجامعة منتوري - قسنطينة. على  
كل ما قدموه لنا من مساعدة معنوية ومعرفية.

ولا يفوتني أن اشكر كل سكان وتجار مدينة باتنة. و إلى كل من تعاون معنا بالكثير أو بالقليل.

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.  
إلى أم البنات، زينب ومريم الأعزاء.  
إلى كل الأهل والأحباب  
إلى كل الزملاء والزميلات.

إلى الوطن الغالي، الجزائر.

الصفحة	العنوان
- 1	فهرس الموضوعات مقدمة عامة
<b>الباب الأول : تحليل الوضعية الراهنة للمؤهلات البشرية و التجارية لمدينة باتنة ( علاقة التنظيم الاجتماعي بالتنظيم الوظيفي )</b>	
<b>الفصل الأول: تحليل المعطيات الجغرافية والعمرانية لمجال الدراسة</b>	
18	مقدمة الفصل
18	المبحث الأول: البعد التاريخي والجغرافي للمدينة باتنة
19	I. الإسقاط التاريخي لمجال الدراسة
21	II. وضعية مدينة باتنة بين التنظيم الإداري والتنظيم القبلي
22	1- تنظيم إداري يعكس الموقع الواسطي
23	2- التنظيم القبلي يعكس هيكلية اجتماعية معقدة
25	III. مظاهر تضارسية تعكس ازدواجية الدور
25	1- السهول العالبا
26	2- التضاريس الجبلية
26	3- مناطق السهوب
27	IV. الأهمية الجغرافية لمدينة باتنة
29	المبحث الثاني: تحليل المعطيات العمرانية لمدينة باتنة:
29	I. التطور العمراني لمدينة باتنة
29	1- المرحلة الأولى: الفترة الإستعمارية
30	2- المرحلة الثانية: برنامج الأوراس
31	3- المرحلة الثالثة : المخطط التوجيهي للتعمير
32	4- المرحلة الرابعة : تشبع النسيج
32	5- المرحلة الخامسة : انخفاض وتيرة الاستهلاك
36	II. تشخيص التوزيع المجالي لاستخدامات الأرض بمدينة باتنة
36	1- الاستخدامات السكنية
45	2- الاستخدامات الأخرى بالمدينة
50	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: تشخيص المعطيات الاجتماعية-الاقتصادية لمدينة باتنة</b>	
52	مقدمة الفصل
53	المبحث الأول: تحليل ودراسة الخصائص الديموغرافية
53	I. مراحل النمو السكاني المعترف
53	1- مرحلة ما قبل الاستقلال
54	2- مرحلة ما بعد الاستقلال
56	II. تحليل النمو السكاني لمدينة باتنة
56	1- تحليل صافي الهجرة
59	2- تحليل نصيب الزيادة الطبيعية
60	III. التوزيع المجالي للسكان
60	1- التوزيع المجالي السكاني لسنة 1987
61	2- التوزيع المجالي للسكان لسنة 2004
63	IV. التوزيع المجالي لسكان مدينة باتنة
64	1- الأحجام السكنية عبر القطاعات العمرانية
67	2- الانتماءات القبلية لسكان القطاعات العمرانية

72	<b>المبحث الثاني: تحليل التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية لسكان مدينة باتنة.</b>
72	I. تطور الداخلون في قوة العمل 1987-1998
72	1- القوة العاملة
74	2- القوة غير العاملة
74	II. الخارجون عن قوة العمل
75	III. تطور معدل النشاط ومعدل البطالة
75	1- معدل النشاط (Taux D'activite)
76	2- معدل البطالة (Taux de chômage)
77	3- العلاقة بين معدل النشاط ومعدل البطالة والنمو الديموغرافي
78	IV. تطور وتوزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى خلال (1966-2008)
80	V. الجانبية الاجتماعية للمجتمع الباتني (Le profil social)
82	1- الفئة الاجتماعية الراقية
82	2- الفئة الاجتماعية الحسنة
82	3- الفئة الاجتماعية المتوسطة
83	4- الفئة الاجتماعية الضعيفة
85	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: تحليل البنية التجارية للمدينة (وسط المدينة التجاري / أطراف حرف وتخزين)</b>	
87	مقدمة الفصل
87	<b>المبحث الأول: تحليل ودراسة البنية التجارية للمدينة</b>
87	I. تقييم وضعية الوظيفة التجارية لولاية باتنة في الشرق الجزائري حسب معطيات (م.و.س.ت. 2004)
87	1- وضعية ولاية باتنة وفقا لعدد السجلات التجارية
88	2- وضعية ولاية باتنة وفقا لأصناف النشاطات التجارية
90	3- وضعية مدينة باتنة وفقا لمعطيات التحقيق الميداني (مارس 2007)
92	II. تصنيف المحلات التجارية لمدينة باتنة
92	1- تصنيف سبورك J. S. Porck
94	2- تصنيف المحلات التجارية حسب مدونة النشاط الاقتصادي N. E. A سنة 1997
96	3- تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي وغير الغذائي
98	4- تصنيف المحلات التجارية وفق مقاربة اقتصادية
103	III. الانتشار المجالي للمحلات التجارية
103	1- هيكلية وتنظيم المحاور التجارية
106	2- هيكلية وتنظيم الانتشار المجالي للمحلات التجارية
110	IV. تحليل البنية التجارية باستعمال مؤشر قوة الجذب وطريقة المصفوفة
110	1- مؤشر قوة الجذب التجاري
112	2- البنية التجارية حسب تراتب القطاعات العمرانية
115	<b>المبحث الثاني: تحليل ودراسة البنية التجارية للمساحات التجارية الكبرى</b>
115	I. تجارة الخواص: تجارة الجملة داخل البنية التجارية
115	1- تحليل أصناف محلات تجارة الجملة في مدينة باتنة
120	2- تجارة الجملة لنشاط الاستيراد (التجارة الخارجية)
124	II. المنشآت التجارية البازار (BAZAR)
125	1- تعريف البازار (مركبات اقتصادية)
129	2- منشآت البازار بمدينة باتنة (تكتل بسيط لمحلات تجارية)
131	3- التوزيع المجالي للبازارات بمدينة باتنة
133	4- مبررات ظهور فكرة البازار بمجال الدراسة
134	III. تحليل وتشخيص المنشآت التجارية الكبرى

فهرس المواضيع

135	1- الأسواق اليومية المغطاة والمتنازل عليها لحساب الخواص
139	2- الأسواق اليومية غير المغطاة التابعة للبلدية
141	3- المنشآت التجارية ملك الولاية
144	IV. التجارة غير الرسمية / باعة الأرصفة
144	1- تعريف التجارة غير الرسمية
145	2- حجم تجارة الرصيف بمدينة باتنة
146	3- التوزيع المجالي لتجارة الرصيف
148	4- الإشكاليات التي تطرحها التجارة غير الرسمية - باعة الأرصفة
149	خلاصة الفصل الثالث
<b>الباب الثاني دور الوظائف التجارية في تنظيم مدينة باتنة (دور من شأنه تعزيز الديناميكية الحضرية الداخلية)</b>	
<b>الفصل الرابع: الأبعاد والآليات المتكاملة في هوية الوظيفة التجارية</b>	
152	مقدمة الفصل
153	<b>المبحث الأول: تبيين الضوابط المنظمة لنشاط المحلات التجارية بمدينة باتنة</b>
153	I. الضوابط الاقتصادية المنظمة لنشاط المحلات التجارية
153	1- تطور الأنشطة التجارية
157	2- توجهات التغيير في الوظيفة التجارية
160	3- توزيع رقم الأعمال الإجمالي بمجال الدراسة
165	4- حالة وقيمة العقار التجاري
171	II. الضوابط الاجتماعية المنظمة لنشاط المحلات التجارية
171	1- حجم معتبر للعمالة بالنشاط التجاري
174	2- المستوى الدراسي للتجار أصحاب المحلات التجارية
176	3- توزيع التجار وفقا للمهنة السابقة
179	4- التركيبة العمرية وعلاقتها بالأصناف التجارية
180	III. الضوابط المكانية المنظمة لنشاط المحلات التجارية
181	1- أشكال العمران التجاري بمجال الدراسة
184	2- توزيع التجار وفقا لمساحة المحل التجاري (مساحة البيع)
186	3- مساحة التخزين
191	4- أبعاد واجهة المحلات التجارية
194	<b>المبحث الثاني: التشريعات القانونية المنظمة للنشاط التجاري</b>
194	I. الشروط القانونية لممارسة الأنشطة التجارية
194	1- تصنيف النصوص التنظيمية لنشاط التجاري
196	2- الشروط الإدارية المرتبطة بتنظيم النشاط التجاري
199	3- الشروط المرتبطة بصنف النشاط التجاري
200	4- الشروط المرتبطة بالتجهيز التجاري لممارسة الأنشطة التجارية
201	5- الإجراءات الردعية في مخالفة شروط ممارسة الأنشطة التجارية
202	II. القواعد المطبقة على الممارسات التجارية
203	1- فلسفة تنظيم الممارسات التجارية
203	2- كيفية تطبيق الشفافية في الممارسات التجارية
204	3- مبادئ الممارسات التجارية النزيهة
205	4- الإجراءات العقابية في مخالفة القواعد المطبقة على الممارسات التجارية
207	III. دور الهيئات المشرفة على تنظيم النشاطات التجارية
207	1- دور و مهام وزارة التجارة
213	2- دور المديرية العامة للضرائب



فهرس المواضيع

213	3- مهام شرطة العمران في تنظيم البنية التجارية
214	4- دور وزارة السكن و العمران
215	5- دور الجماعات المحلية
220	IV. دور أدوات التهيئة والتعمير في تنظيم الوظائف التجارية
223	1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجال الدراسة
227	2- مخطط شغل الأرض
232	3- دور عقود التعمير ( رخصة البناء)
237	خلاصة الفصل الرابع
<b>الفصل الخامس: التحولات الحضرية المرتبطة بازدهار النشاط التجاري</b>	
239	مقدمة الفصل
240	المبحث الأول: التحولات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية
240	I. التحولات الاجتماعية
241	1- الممارسات والسلوكيات التجارية في مدينة باتنة
245	2- التركيبة العمرية والنوعية لزبائن المحلات التجارية
247	3- وصف وتحليل الممارسة الاجتماعية في مركز المدينة
251	II. التحولات والتغيرات الثقافية
251	1- مفهوم التغيرات الثقافية
252	2- اللافتات التجارية تعكس الثقافة الاجتماعية
256	III. التحولات الاقتصادية
256	1- تغير اقتصادي حضري
257	2- التحول في اقتصاديات المجتمع
260	3- التحول في القيمة المالية للعقار الحضري
268	المبحث الثاني : التحولات المجالية والوظيفية للمجال
268	I. التحولات المجالية بمركز المدينة
268	1- التحول في الإطار المبني
275	2- التحول في إطار غير المبني
278	3- التحول في شبكات الطرق
282	II. التحولات المجالية في الأطراف
282	1- الخصوصية العمرانية لأطراف مدينة باتنة
285	2- تحول الأطراف إلى نطاقات نشطة ونطاقات غير نشطة
287	3- التحول في استخدام مساكن تحصيلات الأطراف
288	4- تحول أرصفة المحاور الكبرى والمساحات الحرة إلى معارض لسلع
289	III. تحول المرافق التجارية
290	1- تنافسية المحلات التجارية
291	2- تشكل شبكة من المساحات التجارية المتوسطة والمتخصصة
293	3- تطور مساحة البيع للمحلات التجارية وزوال التجارة غير القارة
295	خلاصة الفصل الخامس
<b>الفصل السادس: مجالات النفوذ المتباينة وتنظيم المجال الحضري</b>	
297	مقدمة الفصل
297	المبحث الأول: البنية التجارية والديناميكية الحضرية الداخلية
297	I. دور النقل الحضري في الديناميكية الحضرية الداخلية
298	1- النقل الحضري بالحافلات
300	2- النقل الحضري بسيارات الأجرة
300	3- تأثير البنية التجارية على شبكة النقل الحضري

فهرس المواضيع

301	4- التأثير على الهياكل القاعدية لنقل الحضري
302	II. البعد المجالي المحلي لتجارة الصافية
303	1- مكان الإقامة السابق لأصحاب محلات التجارة الصافية
305	2- مكان الإقامة الحالي لأصحاب محلات التجارة الصافية
305	3- الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الصافية
307	III. البعد الإقليمي لصنف التجارة الحرفية
307	1- مكان الإقامة السابق لأصحاب محلات التجارة الحرفية
308	2- مكان الإقامة الحالي لأصحاب محلات التجارة الحرفية
310	3- الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الحرفية
312	IV. هيكلية وتنظيم البنية التجارية بمدينة باتنة (محاولة تلخيص)
312	1- تحكم خصوصيات الموضع في توجيه وتنظيم البنية التجارية
313	2- مستويات التكامل الوظيفي في البنية التجارية
315	3- أشكال توطين الإطار المبنى للاستخدام التجاري
317	<b>المبحث الثاني: البنية التجارية والديناميكية الحضرية الخارجية</b>
317	I. الدور التنظيمي للنقل الإقليمي
317	1- التحليل الطبولوجي لشبكة الطرق بولاية باتنة
320	2- شبكة طرق كثيفة
322	3- النقل باتجاه مدينة باتنة
325	4- كثافة المرور بمجال الدراسة
327	5- النقل الجوي بمجال الدراسة
328	II. الإشعاع الجهوي لصنف تجارة الخدمات
329	1- مكان الإقامة السابق لأصحاب محلات تجارة الخدمات
331	2- مكان الإقامة الحالي لأصحاب محلات تجارة الخدمات
331	3- الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات تجارة الخدمات
333	III. الإشعاع الوطني لتجارة الذهب
334	1- مكان الإقامة السابق لتجار محلات الصياغة
335	2- مكان الإقامة الحالي لتجار محلات الصياغة
336	3- الأصل الجغرافي للتجار المترددين على محلات الصياغة
339	خلاصة الفصل السادس
<b>340</b>	<b>خاتمة عامة</b>
356	المصادر والمراجع
365	الملاحق
382	الفهارس
383	فهرس الخرائط
384	فهرس المخططات
385	فهرس الجداول
386	فهرس الأشكال
388	فهرس الصور
390	الملخص
391	الملخص باللغة الأجنبية

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

شهد المجال الجزائري في الفترة الأخيرة تحولات كبيرة نتيجة التحول الجذري لتوجه ومسار السياسة العليا للبلاد بالدخول في نظام اقتصاد السوق والإقرار بحق الملكية الفردية (حسب ما ورد في دستور 1989)، وهجرة ريفية معتبرة نتيجة وضعية اللأمن التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء. فقد أضحى يتجلى للعيان ذلك الكم الهائل من المبادرات الفردية بتشغيل أموال ضخمة في قطاعات مختلفة كالزراعة، النشاط الصناعي، ومختلف الخدمات ...

ولعل أكثر هاته الميادين استقطابا لتوظيف الأموال هي التجارة، وإذا سلمنا بأن التجارة: جهاز اقتصادي مهيكّل للمجال ومحرك أساسي للعلاقات المجالية، فهي بالتأكيد من المكونات الأساسية في تفعيل النمو العمراني، وإحدى العوامل الأساسية والضرورية في استمرارية الحياة الحضرية.

في سنة 1998<sup>1</sup>، كتب المختصان في جغرافية المدن Anne Querien و Pierre Lassave أن: " العلاقات بين التجارة والمدينة، منذ وقت طويل كانت محل اهتمام المختصين في التعمير، الجغرافيا، والاقتصاد، ليبينوا ويؤكدوا لنا أن المساحات التجارية في كل مرة تزداد كماً ونوعاً، مثلها مثل أحياء المدينة وسكانها الذين تجذبهم هاته المساحات".

إن دراسة البنية التجارية في المدينة الجزائرية تبقى صعبة الإلمام والإحاطة، خاصة في ظل توسعها العمراني المستمر نتيجة الزيادة الطبيعية، وتسارع الهجرة الريفية إليها. وكما تؤكد العديد من الدراسات المختصة، التي أنجزت على النمو الحضري لبعض التجمعات الجزائرية أن السياسة التخطيطية للبنية التجارية كانت مغيبة، الأمر الذي قلل من حظوظ التحكم فيها. بمعنى آخر انه لا توجد أي سياسة حضرية انتهجت من قبل وتضمنت قوانين التعمير التجاري ( Code D'urbanisme Commerciale ) حيث لم تخرج هذه السياسات عن دائرة المخططات الإستعجالية، المؤقتة والترقيعية. حتى أن فلسفة تخطيط مناطق التوسعات الحضرية لأغلب المدن الجزائرية لم يتغير كثيرا عما كان قائم في فترة السبعينيات والثمانينات، فكثيرا ما كان لموضع ولموقع المدينة الأثر الواضح في تشكيل البنية التجارية. هذه الأخيرة التي اتبعت هي الأخرى نفس المنطق المجالي (Logique Spatial).

إن تطور السياسة الاقتصادية والحضرية في الجزائر ليس نموذجا فريدا من نوعه، بل نموذجا يندرج ضمن التصور العام لمجموع دول العالم الثالث. فإلى غاية سنوات الثمانينيات كانت "الدولة هي المبادر للتنمية الحضرية وهي أيضا المنقصة لدور البناء"<sup>2</sup>. وابتداء من سنة 1988، حدثت تحولات هامة نتيجة الانفتاح الاقتصادي (L'ouverture Economique)، الذي أفرز نتائج أثرت مباشرة على هيكلية التنظيم الحضري. حيث نجد أن قانون التعمير لسنة 1990 حرر سوق العقار كما أوجد ليونة في منهجية تسييره، وأوكلت للوكالات عقارية خاصة مهمة الدراسة والتنفيذ.

<sup>1</sup> : M. Bakhoue Zine : Structures commerciales et Dynamiques urbaine-2002. P :01.

<sup>2</sup> : Marc cote- 1983.

هذا الممر من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، ترتب عنه تغيرات وتحولات عميقة في الجهاز التجاري، برفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية. الأمر الذي سمح ببروز شبكة كبيرة لتجار الجملة من مختلف الأصناف عبر مجموع مدن البلاد. مما ساهم في تضاعف نشاطات تجارة التجزئة، إلى حد الخروج عن سيطرة والمراقبة، وجعل من الجهاز التشريعي للدولة يقر في المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، برفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دينار جزائري بهدف تصفية قطاع الاستيراد بصفة نهائية<sup>1</sup>، وبالتالي مراقبة أفضل للمجال الذي ينشط به قرابة 40 ألف مستورد على المستوى الوطني سنة 2003<sup>2</sup>، وفي هذا السياق يؤكد وزير المالية سنة 2006 على أنه يتعين التحلي بالشفافية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، كما يجب أن نعرف أن الغش والاحتيال غير مقبولين، فإذا كان هناك محتالين قد تسربوا في مرحلة من المراحل، فإنه حان الوقت لإحلال النظام لأنه في غياب النظام، تغيب الدولة. ونظرا لثقل وأهمية الوظائف التجارية في عملية تنظيم المجال الحضري بوعي من الطبقة السياسية بهذه الأهمية، كشفت إحدى تصريحات وزير التجارة أن: "الوزارة متجهة إلى اعتماد الأسواق الجوارية عبر مختلف التجمعات السكانية لولايات الوطن، حيث أن الهدف منها هو خلق فضاءات محمية ومراقبة تكون في صالح المستهلكين والتجار. وأنه سيتم خلال سنة 2006 تكوين 1500 إطار جامعي في مختلف التخصصات لتأطير التجارة"<sup>3</sup>.

على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذا البحث تجسيد العلاقة بين الوظائف التجارية ودورها في كيفية تنظيم وهيكله المجالات الحضرية، وذلك بمحاولة استكشاف التنظيم مجالي واستخراج آلية للاستفادة من هذا الدور التنظيمي. حيث سنتناول مدينة باتنة كمجال للدراسة والتحليل، واختيارنا لعاصمة إقليم الأوراس جاء نتيجة لكونها، إحدى أهم المدن الداخلية الكبرى بتعداد سكاني يفوق 280 ألف نسمة. أنشأة أول مرة سنة 1844م. تتميز بموقعها الإستراتيجي على المحور الرابط بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي للبلاد. شهد مجالها الحضري خلال الفترة الأخيرة تحولات وظيفية ومجالية كبيرة، أبرز سماتها، هو ازدهار الاستخدامات التجارية. فقد تم جرد أكثر من 8500 محل تجاري أي ما يمثل 35% من إجمالي المحلات التجارية على مستوى الإقليم الولائي، وهو ما يعني أن الوظيفة التجارية في مدينة باتنة أصبحت من بين أهم مقوماتها، بل دورها الأساسي إقليميا. خاصة وأن سكان المدينة بمختلف مستوياتهم الاجتماعية زادوا من ثراء الحياة الحضرية بأنماط سلوكهم الاستهلاكي وعاداتهم الاجتماعية. وعليه فإن تطرقنا لمدينة باتنة لم يكن محل صدفة بل كان مقصودا، لتشخيص مجموع الآليات المؤثرة في سير النشاط التجاري ومجال نفوذه وكيفية تنظيمه، سواء أكانت اجتماعية، سياسية أو اقتصادية.

<sup>1</sup> - المرسوم التنفيذي 05.458 الصادر بتاريخ 2005/12/4.

<sup>2</sup> - www. CNRC.org - سنة 2003-

<sup>3</sup> - من الموقع الإلكتروني لأرشيف جريدة الخبر اليومية

## الإشكالية:

هناك مواضيع عديدة، تناولت دراسة الوظائف التجارية، داخل المجالات الحضرية من زوايا قد تكون محصورة وموجهة تمثلت أساسا في البحث عن المركزية التجارية، تصنيف وترتيب النشاطات التجارية، البنية والتحويلات التجارية، التعمير التجاري ... إلى غير ذلك من الموضوعات. في حين نجد أن هاجس الدول المتقدمة أصبح يركز على دور البنية التجارية في إشكالية التوازن داخل المجال الحضري، ففي فرنسا مثلا: بعد أن كان وسط المدينة هو المؤسس والموزع للخدمات التجارية لكل النسيج الحضري، أضحى اليوم الجهاز التجاري ينمو بصورة عشوائية في مناطق تجارية على محاور الطرق الكبرى، والمحلات التجارية تتكاثر في الأحياء ومناطق النشاطات القديمة، أما محلات التجارة السامية تتنافس على العقار في مركز المدينة. فالتنظيم التجاري اليوم يمثل معطيات أساسية في التعمير. في الوقت الذي تفرض فيه قوانين استغلال المجال نفسها أمام قوانين اقتصاد السوق.

ونطلق هنا من التحليل المقدم من طرف (J.B.Garnier) و (A.Delobez) للوظائف التجارية، هذا التحليل الذي يوضح أنه من أجل تثمين وتقدير ما نطلق عليه الوظائف التجارية فإنه من الضروري التمييز بين مقاربتين: الأولى تمس طبيعة التجارة والآليات المحفزة لتطورها، أما الثانية تخص إبراز وإظهار هذا النشاط كظاهرة مادية، مهمة بطبيعة الحال لكنها تعكس مدلول معنوي في حياة المجتمعات. ويمكن القول أن هناك عوامل تتحكم في إبراز وإظهار البنية التجارية، كما أن هناك عوامل تتحكم في كيفية انتشار هذه البنية التجارية أي في كيفية تنظيمها مجاليا. ومن ثمة الوصول إلى الدور الذي تؤديه النشاطات التجارية في تنظيم المجال الحضري.

وعليه يسعى هذا البحث إلى تحليل ميكانيزمات توسع وازدهار البنية التجارية ودور هذه الأخيرة في عملية تنظيم النسيج الحضري، لذا فإن إشكالية البحث هي محاولة الإجابة على بعض التساؤلات التالية:

- ما هو الوزن الكمي والنوعي للبنية التجارية الذي يعكس حجم ودور الوظائف التجارية.
- بعد مرور أكثر من عشرين سنة على تطبيق التوجه نحو اقتصاد السوق على المجال الجزائري، هل الوظيفة التجارية تطورت بالشكل المطلوب، وكيف ذلك؟
- ما هي علاقة المعطيات الاجتماعية بالعوامل المتحكمة في إبراز وهيكل النشاطات التجارية؟
- وإذا كانت هناك عوامل تتحكم في تنظيم الانتشار المجالي لوظائف التجارة فما هي الأشكال التي تؤثر بها الوظائف التجارية على المجال؟
- كيف يمكننا الاستفادة من دور الايجابي للبنية التجارية في تنظيم مجالاتنا العمرانية؟

ومن جهة أخرى فإن محاولة بلورة مفاهيم التنمية المستدامة يستلزم منا التفكير في ضرورة تخطيط الجهاز التجاري لمدينة باتنة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة خاصة وأن التحويلات الكمية والنوعية التي شهدتها الجهاز التجاري ساهمت في بلورة مفاهيم عمرانية جديدة للتعمير التجاري تقضي الفصل بين التجارة كنشاط اقتصادي، يخضع لقوانين المنافسة الحرة، وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق، مهما كان موقع

توطين المشروع التجاري داخل المجال الذي يرخص فيه ممارستها. والتجارة كوظيفة حضرية منظمة للمجال. تساهم في تنظيمه واستدامة وظائفه، كما تساهم في ارتفاع الحياة الحضرية باندماجها المتناغم في محيطها الحضري. وحيث يعرف التعمير التجاري l'urbanisme commercial على أنه: " مجموع التقنيات والوسائل المتخذة من أجل تهيئة وانسجام البنية التجارية مع البنية الحضرية بالسهر على تفعيل النشاط التجاري المحلي وضمان حيوية مراكز المدن، كما يجب تشجيع تركيز النشاطات التي تسمح بعقلنة البنية التحتية العمومية الراهنة ووقف الامتداد الحضري"<sup>1</sup>. فكيف يمكن إذن تحقيق تنمية مستدامة للبنية التجارية بمجال الدراسة؟.

وقبل معالجة هذه التساؤلات كان من المستحسن أن نسطر و نحدد فرضيات تتعلق بتفسير آلية سير الوظيفة التجارية بالمدينة بمعنى الدواعي الأولية المتسببة في ازدهارها.

### فرضيات تفسير ازدهار البنية التجارية بالمدينة:

بلا شك، وقبل القول أن هناك دور فعال (يمكن قياسه) للبنية التجارية في عملية تنظيم وهيكله المجال الحضري الباتني، فإنه لا بد أن تكون هناك بنية تجاري حقيقية، أو بتعبير آخر قبل أن يكون التأثير يجب أن يكون المؤثر على درجة متطورة تؤهله لأن يكون مؤثرا فعلا، ومن ثم يحق التساؤل عن حقيقة البنية التجارية و درجة ازدهارها.

ويجب التذكير هنا أنها مدينة باتنة حديثة النشأة، كان الدافع العسكري والأمني السبب الرئيسي في ظهورها، غير أن المعاينة الميدانية الحالية تجعلنا نسلم بحقيقة ازدهار الوظيفة التجارية بها. حيث وبغض النظر عن التحولات والتغيرات للسياسة العامة التي شهدتها السياسة العامة البلاد، يمكن أن ننطلق من فرضيتين للإجابة على ذلك وهما على الترتيب:

### الفرضية الأولى:

الموقع الجغرافي الوسطي للمدينة، على محور الديناميكية بين قطبين تاريخيين، يعتبران معلمان لهما ثقتهما في تنظيم المجال التجاري بالشرق الجزائري ونقصد بكل من قسنطينة وبسكرة. حيث أن مجال الدراسة يبعد عن عاصمة الشرق الجزائري بـ 120 كلم وعن مدينة بسكرة عاصمة الزيبان بوابة الصحراء بـ 110 كلم. هذا الأمر ساهم في بلورة ثقافة تجارية لسكان مجال الدراسة، كشكل من أشكال التفاعل مع زخم هذه الديناميكية الجهوية.

### الفرضية الثانية:

لأهميتها الإقليمية في الفترة الاستعمارية، ودورها الإداري الريادي على المستوى الإقليمي في فترة الاستقلال، تعتبر مدينة باتنة نقطة تجميعية لمصب الحوض السكاني (إن صح التعبير) لسكان إقليم الأوراس. ومن ثمة فإن التجارة بالمدينة هي من صنع سكان كل إقليم الأوراس، خاصة ونحن نعلم أن

<sup>1</sup> - Virgile Lautier et François Varin(2007) :Le développement durable et l'urbanisme commercial - Réalisé par Fondation Rues principales

النمو التجاري، يندرج ضمن السياق التاريخي والتجربة الجزائرية في ميدان التعمير، المتميز بدعم وسماع الدولة لمبادرات القطاع الخاص في هذا النمو، كما أن للنزوح الريفي نحو المدينة دور مهم في تفعيل ذلك، بهدف محاولة صناعة حياة حضرية من خلال محاكاة وتقليد الحواضر الكبرى مثل قسنطينة، سطيف، الجزائر العاصمة ...

سير البحث ومنهجيته:

### 1 - مستويات التفكير والتحليل:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة المتواضعة على أربع مستويات من التفكير، كانت بمثابة المقاربات المعتمدة لبلوغ الإجابات اللازمة عن التساؤلات المطروحة سابقا، كما قمنا بتطبيق وتنفيذ هذه المقاربات على مستويين من التحليل، وذلك على النحو التالي:

#### - مستويات التفكير:

تجمع مختلف المراجع المختصة في إعداد دراسات تخطيط وتنظيم المجال الحضري، على وجود أربع توجهات مقاربتية أو بالأحرى مدارس فكرية تحمل كل منها تصورا خاصة، ومدخل معيناً في علم التهيئة العمرانية والتهيئة الحضرية بوجه خاص. إذ أن لكل من هذه المدارس فلسفة تنطلق من قاعدة ومنهجية معينة في التحليل والقياس والتثمين وبالتالي البلوغ إلى النتيجة التي تتراوح بين إعطاء توصيات، التوجهات ووصولاً إلى تجسيد المشروع العمراني المقترح. وسنحاول أن نبين كيفية استفادتنا منها في مختلف مراحل منهجية البحث، كما يلي:

\* **المدرسة الاجتماعية (مدرسة شيكاغو):** رائدها عالم الاجتماع الحضري روبرت بارك وزميله أرنست بورقس (R.Park + E.Burgess)<sup>1</sup> حيث اهتمتا بدراسة وحل المشاكل الاجتماعية المنتشرة بمدينة شيكاغو في مطلع القرن العشرين، حيث توصلتا إلى أن التنظيم الحضري يعكس تنظيم اجتماعي معين وقد اصطلح على تسميته بالإيكولوجية الحضرية.

وقد اعتمدنا هذه المقاربة الاجتماعية الحضرية في دراستنا للمؤهلات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الباتني، إذ حاولنا الخروج بأول خريطة تبين الإيكولوجية الحضرية لمدينة باتنة. للاستفادة منها في تفسير شكل التوزيع المكاني ونوعية تنظيم البنية التجارية.

\* **المدرسة الوظيفية:** تعتبر هذه المقاربة محصلة للتطور في علم جغرافية المدن خلال الخمسينات من القرن العشرين. من خلال استحداث مفاهيم تخطيطية ووظيفية كالتراتب. وفي استخدام الأساليب الإحصائية والكمية، وتوجيه البحث عن ترتيب وتنظيم الظواهر العمرانية، بهدف الوصول إلى قوانين بشأن التركيب الداخلي للمدن. حيث أن قياس مختلف الوظائف الحضرية، ثم إعادة توزيعها بشكل هراكي ومرتب من شأنه المساهمة في بلوغ الأداء الوظيفي المثالي، حيث أن لكل استخدام دوره المحدد له. والتخطيط الجيد لكل ينطلق من التخطيط الجيد للجزء.

<sup>1</sup> : علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق "الجزء الثاني" مشكلات و تطبيقات: السيد عبد العالي السيد، ص: 2، سنة 2000.



وقد تم توجيه مسار هذه الأطروحة في جزء منها وفقا لهذه المقاربة، من خلال قياس حجم وكيفية درجة التغطية الوظيفية لمختلف الأصناف التجارية عبر مختلف القطاعات العمرانية.

\* **المدرسة الجغرافية:** يعرف برايان بيرري (B.Perry) جغرافية المدن بأنها فرع من الجغرافيا البشرية، تدرس المدن كأنظمة ضمن النظام الحضري، ويشتق من هذا التعريف اتجاهان رئيسيان أو طريقتين تتم بواسطتهما دراسة المدن و هما<sup>1</sup>:

- دراسة النظام الحضري (المنظومة الحضرية)، أي دراسة مواقع المراكز العمرانية وقياس مثاليتها عبر المجال الإقليمي، ومعرفة اتجاهات النمو السكاني فيها. وعليه فإن المدينة هنا تشكل إحدى المكونات أو المركبات التي يتكون منها النظام الحضري. (فأي نظام يتكون من مركبات، تتفاعل هذه المكونات بعلاقات متبادلات فيما بينها).
- دراسة التركيب الداخلي للمدينة، حيث تتكون المدينة من عدة مناطق (متجانسة مجاليا، متجانسة اجتماعيا ... ) تشكل المكونات أو المركبات لنظام المدينة. وتهدف هذه الدراسات إلى إبراز التباين في خاصية أو أكثر بين استخدامات مدن مختلفة أو في مدينة واحدة، في فترة زمنية أو أكثر.

وعموما فإن المدرسة الجغرافية قائمة على مقارنة التخطيط والبرمجة (programmation-planification)، نظرا للأسلوب المعتمد في التحليل والدراسة ونظرا لنوعية النتائج المتحصل عليها من الدراسة والمتمثلة في جملة من التوجيهات والتوصيات.

\* **مدرسة التعمير العملي أو التطبيقي:** إن دراسة التركيب الداخلي والشكل الخارجي للأشكال الحضرية، والاهتمام بتصميم المبنى وغير المبنى من حيث الموضع والشكل ومواد البناء واللون والارتفاع. وكذا التركيب بين الأحجام العمرانية، يتم وينفذ انطلاقا من التحليل المصطلح على تسميته بـ (analyse a-spatial)<sup>2</sup> والهادف أساساً إلى التعمير التطبيقي أو العملياتي (urbanisme opérationnel) وهو ضروري في تحقيق المشاريع الحضرية وإنتاج العمران. وقد اعتمدنا على هذه المقاربة في مناقشة قواعد العمران التجاري (l'urbanisme commerciale) بمجال الدراسة.

وانطلاقاً من الاهتمامات الأساسية لموضوع الأطروحة، كانت المقاربة الجغرافية الداعمة المهيكلة لخطوات البحث خاصة وأنها توضح العلاقات العمودية (بين البيئة الطبيعية من الأسفل والبيئة البشرية من الأعلى) وتبين العلاقات الأفقية (بين الإنسان وأخيه الإنسان). كما أن المقاربة الجغرافيا تساعد على إبراز العلاقات التي تكمن خلف التنظيم المكاني للتواهر الجغرافية وعلى عمليات اتخاذ القرار والاهتمام بسلوك الأفراد، والنظر لمدينة باتنة على أساس أنها انعكاس لتنظيم المجتمع لنفسه.

#### - مستويات التحليل:

<sup>1</sup>: كايد عثمان أبو صبيحة: جغرافيا المدن- 2003 عمان، ص: 21.

<sup>2</sup>: Alberto Zucchele. "Introduction a L'urbanisme Opérationnel et a la Composition" vol 2& vol 4. Alger : OPU, 1984

لتحقق من صحة الفرضيتين السابقتين، والتأكد من العوامل المؤدية للازدهار الوظائف التجارية، يستوجب منا القيام بتحليل المعطيات المستقاة من الميدان على صعيد مستويين مختلفين:

- **المستوى الأول:** إقليمي، من خلال دراسة الأصول الجغرافية للسكان والتجار لقياس مدى أهمية الوظائف التجارية وكيفية تأثيرها على تنظيم الإقليم. كما سنحاول إبراز تأثير بعض المعطيات الإقليمية كالنقسي الإداري، وشبكات الطرق كعوامل من شأنها هيكله وتنظيم البنية التجارية على مستوى مدينة باتنة، ومن خلال هذه العلاقة الأخيرة سنصل إلى الهوية الحقيقية للوظيفة التجارية في مدينة باتنة.

- **المستوى الثاني:** محلي أي على مستوى النسيج الحضري ونطلق فيه إلى تثمين الأسس التنظيمية للنشاط التجاري بمعنى آخر نهدف إلى استنباط واستخلاص المعايير التخطيطية الناجمة على بروز الوظيفة التجارية داخل الأنسجة الحضرية.

## 2- مخطط العمل:

من خلال ما سبق يتضح أن سير البحث ومنهجيته تعتمد أساسا على المنهج الوصفي والكمي، وفي أحيان كثيرة تعتمد على المنهج التحليلي الإستنتاجي المبني على أسلوب المقارنة، هذا الأخير احتل دور مهم خاصة عند تطرقنا لعملية التحليل على المستوى الإقليمي. وعموما كلها تهدف إلى:

- إبراز وقياس المكونات والإمكانات التي تحظى بها مدينة باتنة.
- تشخيص مختلف الآليات المتحركة في ديناميكية البنية التجارية.
- إجراء مقارنات وتصنيفات لمختلف المؤشرات المجالية، الاجتماعية، والاقتصادية لنتمن بذلك التحولات في نماذج تنظيم وهيكله المجال الحضري الباتني.

وعليه جاء مخطط العمل مشيداً على ثلاثة مراحل كبرى هي:

### \* مرحلة العمل النظري:

تعكس هذه المرحلة من العمل، المرحلة الاستطلاعية الضرورية، حيث قمنا فيها على مدار السنوات الماضية، بالإطلاع على العديد من الدراسات المتنوعة. والتي تناولت قضايا التنظيم الحضري والإقليمي، كما تناولت منطقة الدراسة، مثل مذكرات التخرج والرسائل الجامعية، وحتى تلك الدراسات التي تخرج عن النطاق الأكاديمي، كالمقالات الاقتصادية والاجتماعية، المخططات العمرانية، والتقارير التقنية المختلفة ....

ولقد تصادفت هذه المرحلة من العمل، مع استفادتنا من زيارات مكتبية، في كل من مكتبة مخبر دراسات العمران في العالم العربي الكائن مقره بمدينة تور (Tours) سنة 2002 وسنة 2010، ومكتبة الجغرافيا بجامعة مرسيليا (Aix en Provence) سنة 2005.

### \* مرحلة العمل الميداني:

رغم صعوبة هذه المرحلة إلا أنها العمود الفقري للبحث، فالميدان يغذي أكثر من 90% من المعطيات الخام الواردة في البحث. غير أن من يطلب معطيات تتعلق بالنشاطات التجارية، ديناميكيتها،

خصائصها داخل المنظومة العمرانية، يواجه بمشكلة حقيقية، فبغض النظر عن الأسباب الثقافية والبيروقراطية، واجهتنا جملة من المصطلحات: "معلومة سرية للغاية" ممنوع الإفادة بالإحصائيات من دون رخصة خاصة بالوزارة "ظروف أمنية" "سر المهنة" ... إلخ، وأما الحصول على رقم الأعمال يبقى محضورا جدا.

وفي إطار وظيفتي كأستاذ مساعد بقسم علوم الأرض بجامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة ابتداء من جانفي 2003 إلى يومنا هذا، وبما أن العمل الميداني كان ولا يزال ضروري لطلبة التهيئة الحضرية في تكوينهم، فقد أنجزنا جملة من التطبيقات الميدانية. كانوا من خلالها خير معين خاصة وأن جلهم من أبناء المدينة.

وكان انطلق العمل الميداني من مركز الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة، حيث تحصلنا على مخطط القطاعات الإحصائية للمدينة، حيث بعد جمعها في مخطط واحد قمنا بعملية تحديثه (Actualisation du Plan). وقبل إجراء عملية المسح والإحصاء للوظائف التجارية قمنا بتقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية، كقاعدة للتحليل.

الجدول رقم (01): مدينة باتنة: القطاعات الحضرية المعتمدة في التقسيم.

رقم القطاع العمراني	الإسم المصطلح عليه في البحث	مساحة القطاع (هـ)	نسبة مساحة القطاع إلى إجمالي المدينة	الإحياء التي تشملها
01	مركز المدينة	145,14	4,19%	وسط المدينة-حي المعسكر حي الأمير عبد القادر
02	حي شيخي	157,2	4,54%	حي شيخي-حي النصر
03	بوزران	223,3	6,45%	حي بوزران-حي المجزرة
04	الزمالة	122,22	3,53%	الزمالة
05	باركا فوراج	254,54	7,35%	حي باركا فوراج I، II
06	الإخوة لمباركية	199,86	5,77%	حي الأخوة لمباركية
07	طريق تازولت	104,12	3%	حي طريق تازولت
08	الزهور	214,33	6,19%	حي الزهور
09	بوعقال	284	8,20%	أحياء بوعقال I، II، III حي خزار
10	حي عميروش	323,83	9,35%	المنطقة الحضرية الأولى حي دوار الديس
11	الشهداء	149,02	4,30%	الحي الدواري-حي الشهداء حي كمرني-حي البستان
12	المجاهدين	147,19	4,25%	حي المجاهدين-حي الريان
13	أكشيدة	205,25	5,93%	حي أكشيدة
14	طريق حملة	142,66	4,12%	طريق حملة
15	أولاد بشينة	174,43	5,03%	أولاد بشينة
16	المنطقة الصناعية	458,51		
17	المنطقة العسكرية	156,01		

المصدر: إنجاز الباحث، مارس 2004.

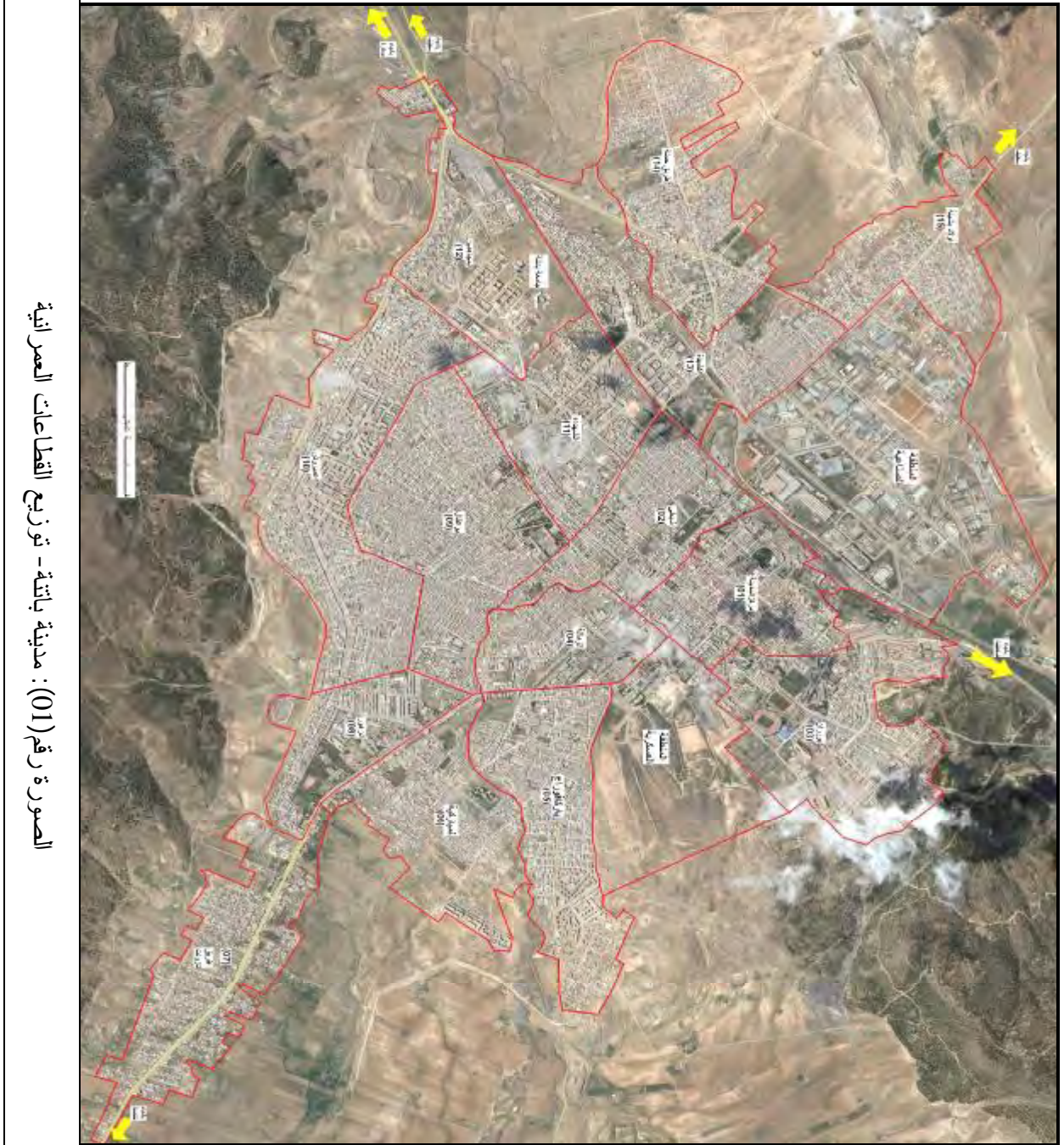
والجدير بالذكر هنا أن هذا التقسيم جاء إعداده وفقا لنتائج الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة

1998 إذ قسمت المدينة إلى 303 قطاع إحصائي، بالإضافة إلى الاستعانة بجملة من المعايير أهمها:

- حسب مراحل نمو المدينة أو تاريخ البناء.

- حسب نمط البيانات (إستعماري- بناء تحصيصات .....).

- حسب محاور الطرق الكبرى والارتفاقات الطبيعية.
- حسب معايير وظيفية مثل المنطقة الصناعية، المنطقة السكنية الحضرية الجديدة. وفي نهاية هذا العمل تحصلنا على 16 قطاع حضري. أنظر الصورة رقم (1).



ولقد تلي بعد ذلك، المسح الميداني الشامل بإحصاء وتوقيع كل الاستخدامات التجارية وكل النشاطات المرفقية، محل بمحل، شارع بشارع، قطاع عمراني بقطاع. هذا العمل الميداني كان صعب خاصة أنه تطلب إنجاز ذهاب وإياب عدة مرات طوال فترة البحث، كما تضمن العمل الميداني استخدام نوعين من الاستثمارات كأداة لجمع البيانات ومعطيات السكان والتجار، التي لم نتمكن من الحصول عليها في المراحل السابقة، ونماذج هذه الاستثمارات مرفق بالملحق إلا أننا نلخص طريقة تنفيذها كما يلي:

#### استمارة خاصة بتجار أصحاب المحلات التجارية:

يختلف حجم توزيعها من قطاع عمراني لآخر، وفقا لعدد المحلات الموطنة به، ووفقا لنسبة كل صنف من الأصناف التجارية حيث حرصنا على تجاوز الحد الأدنى للعينات و المقدر بـ 10%. إذ تمكنا من استجواب ما نسبته 10,40% من إجمالي عدد المحلات التجارية كعينة، حيث بلغ العدد الإجمالي للاستثمارات الموزعة على التجار 871 استمارة، وقد تم ملؤها من طرفنا مباشرة بالاستعانة بالطلبة، والجدول المرفق بالملحق يوضح كيفية توزيعها على المجال.

#### استمارة خاصة بالسكان:

نظرا لأهمية المعطيات الاجتماعية الاقتصادية في مثل هذا النوع من الدراسات، ونظرا لشحها وندرتها أو محدودية تفاصيلها في كثير من الحالات بالمصالح المختلفة، كان لازما علينا إجراء استمارات تحقيق ميداني موجه للسكان. بنفس طريقة العمل السابقة تم توزيع الاستثمارات بأخذ عينة عشوائية من المرافق التعليمية في كل قطاع عمراني. من أجل توزيعها على تلاميذ المدارس الابتدائية. والجدير بالملاحظة هنا، أنه استثنينا قطاعين عمرانيين هما: المنطقة العسكرية، والمنطقة الصناعية لما تحملهما من خصوصية وظيفية. كما تطلب منا العمل الميداني الاحتكاك و لمرات عديدة بمختلف المصالح والهيئات نذكر منها:

- المصالح التقنية للبلدية.
- مصالح التخطيط والأرشيف بالولاية.
- مديرية المنافسة والأسعار.
- مفتشية المصالح الجبائية.

#### \* مرحلة التحصيل ومعالجة المعطيات:

في كل مرة نستكمل فيها جمع المعطيات التي تخدم عنصرا من عناصر البحث نشرع في فرزها وتحليلها للخروج بالإمكانات، العلاقات، الآليات، والتنظيمات في شكل مخططات، أشكال بيانية، أو غير ذلك، بالاعتماد على مختلف الطرق الكارثوغرافية والرسوم البيانية، باستعمال التمثيل المبسط كالمتغيرات البصرية والأحجام والألوان بما فيها من تمثيل مساحي، خطي ونقطي.

كما يجب التنويه هنا إلى أن المعطيات المستقاة من العمل الميداني قد فاقت بأشواط كثيرة ما جمع من مختلف المصالح والمكاتب حيث من خلالها تمكنا من اكتشاف واستيعاب جملة من التفاصيل

والمفاهيم كانت خفية في سلوكيات و معاملات الأفراد من جهة وتأثيرها على المجال من جهة أخرى وكل هذا من خلال التحرير المكتبي.

## 2- مصادر الدراسة:

انطلاقا من متطلبات البحث فإن القاعدة الأساسية للتحليل الحضري تقتضي وثائق حضرية (Documentations Urbanistique) هذه الأخيرة تتجسد في شكلين هما<sup>1</sup>: وثائق مكتوبة، وأخرى بيانية.

\* **الوثائق المكتوبة (La Documentation Ecrite)**: تختلف في مضمونها من وثيقة إلى أخرى وعلى هذا الأساس يمكن تصنيفها إلى:

- الوثائق المكتوبة ذات المضمون العام: هي تشمل كل الكتابات الحضرية المستمدة من الثقافة الحضرية، والتي تعالج المدينة بطريقة عامة، وتضم مواضيع التاريخ الحضري، السياسة الحضرية، علم الاجتماع الحضري، المذاهب الحضرية.

في الإجمال كل المقاربات النظرية للمدينة التي تسمح لنا أن نكون مؤهلين لنقاش حضري عام ومن أمثلة ذلك نذكر: منوغرافية المدينة والولاية الصادرة عن مديرية التخطيط لولاية باتنة.

- الوثائق المكتوبة ذات مضمون موضوعي: وتضم المؤلفات والتقارير والمقالات ... المعالجة لموضوع معين وعلى سبيل المثال نذكر: السكان، التجهيزات، الصناعة، توطين النشاطات ... هذه الوثائق تسمح بتناول الإشكالية المسيطرة في الموضوع الحضري المراد تحليله، و من بين هذه الوثائق المعتمدة نذكر الإحصاءات المختلفة.

- الوثائق المكتوبة المتخصصة: هي كل الكتابات التي تعالج إشكالية حضرية لها علاقة مباشرة مع الموضوع المراد دراسته مثل المواضيع المعالجة لإشكالية هيكلية المجالات الحضرية، التنظيم الإقليمي للشرق الجزائري توزيع النشاطات، الديناميكية التجارية، التعمير التجاري ....

\* **الوثائق البيانية (La Documentation Graphique)**: يمكن تصنيفها إلى:

- الوثائق البيانية القاعدية: حيث نذكر منها: مخطط التطور العمراني، الصور الجوية والساتلينية التي تسمح بإعطاء صورة واقعية على مجال الدراسة، صور فوتوغرافية والخرائط الضرورية للعمل.

## 3- نقائص البحث:

هذه الأطروحة كغيرها من الأبحاث تضمنت لنقائص عديدة لكن أغلبها يرجع للصعوبات التي واجهتنا خلال مختلف مراحل البحث خاصة أن مجال الدراسة واسع ويضم بنية تجارية كبيرة ومعقدة، وسريعة التغير، هذه النقائص يمكن تحسسها من خلال الصعوبات التي نوجزها فيما يلي:

<sup>1</sup>: Maouia Saidouni (2000) : Elément d'introduction à l'urbanisme. Histoire, méthodologie, réglementation. CASBAH EDITIONS. 16012. Alger P23.

- عدم وجود مراجع نظرية ذات طابع أكاديمي تخص البنية التجارية في مدينة باتنة.
- عدم كفاية الإحصاءات المتحصل عليها من المصالح المعنية وتضاربها من مصلحة إلى أخرى، مما اضطرنا للعمل بالاستثمارات، وما لهذه الطريقة من نقائص.
- الطريقة المتبعة في تصنيف المحلات التجارية.
- النموذج المستعمل في المقارنة بين مدينة باتنة وبعض المدن الجزائرية.

#### 4- الفوائد المرجوة من هذا البحث:

حتى يكون البحث مثمراً وذا فائدة لا بد أن يحقق جملة من القضايا المرجوة منه:

- الفائدة العلمية: تكمن في المقاربة المزدوجة للبحث في تبنيه للهيكلة والتنظيم الحضري من جهة والتخطيط والتنظيم الإقليمي من جهة أخرى بالاعتماد على عامل التجارة أي من منظور البنية التجارية. وهذا يشكل إسهاماً علمياً في مجال البحث الأكاديمي كما يعد إضافة علمية لمجال الدراسة (مدينة باتنة) و للدراسات الوظيفية على أساس أن البنية التجارية هي إنتاج وانعكاس لثقافة اجتماعية، هذه الأخيرة هي صورة لتنظيم عمراني مميز، مؤطر بإرادة سياسية معينة. بالتالي هي التهيئة العمرانية بمقاييس وأبعاد مختلفة.
- الفائدة البيداغوجية: تتجلى في استعمال واستخدام منهجية، هي مزيج بين عدة مقاربات اجتماعية-وظيفية وجغرافية. كما تظهر الطرق الكمية ونماذج التحليل والاستنتاج في مختلف مراحل البحث، يمكن تطبيقها في الكثير من المواضيع.
- الفائدة العملية: فهي ذات طابع تقني خاصة من خلال النتائج المتوصل إليها في المؤشرات التخطيطية للوظيفة التجارية وأثرها على تحول المجالات الحضرية والإقليمية، فيمكن لرجل السياسة والاقتصاد أن يدرك أن المجال الجزائري هو نظام حضري متكامل ومتداخل يكمل بعضه بعضاً. ومن جهة أخرى وبطريقة غير مباشرة تبرز النقائص التي تعرفها الأحياء والقطاعات العمرانية في مجال توزيع الخدمات التجارية، فيمكن تحديد مدى كفاية وكفاءة الخدمات التجارية.

#### 5- محاور البحث:

في محاولة يجب أن تكون متوازنة الخطوات لتحقيق أهداف وافتراضات الدراسة، تم تفصيل الإجابة عن تساؤلات الإشكالية المطروحة، في خطة خاصة حسب طبيعة الموضوع، تنتظم في ستة فصول لكل منها مبحثين، وقد جاءت الفصول مرتبة في باينين كبيرين هما:

#### ✓ الباب الأول: تحليل الوضعية الراهنة للمؤهلات البشرية و التجارية لمدينة باتنة:

ويضم هذا الباب ثلاثة فصول تهدف لإبراز العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والتنظيم الوظيفي، وهي:

**الفصل الأول:** يعد بمثابة المدخل العام للبحث، حيث يتناول تحليل المعطيات الجغرافية والتاريخية لمجال الدراسة، بالإضافة للمعطيات العمرانية من استخدامات سكنية ومرافق عمومية، من أجل الوقوف على بعض الجوانب التي يمكنها أن تخدم البحث.

**الفصل الثاني:** نتناول فيه إسقاط المعطيات الاجتماعية-الاقتصادية للمدينة، لأن العنصر البشري تنطلق منه، و تنتهي إليه كل عمليات التهيئة والتنظيم، فمن خلال تناولنا لعوامل تطور السكان، توزيعهم في المجال، وكذا التركيبة الاقتصادية-الاجتماعية لهم، حاولنا الخروج بمخطط الإيكولوجية الحضرية أي شكل تنظيم التوزيع المجالي للسكان الحضريين.

**الفصل الثالث:** نهدف من خلاله إلى تحديد المؤهلات التجارية، من خلال تحليل ودراسة البنية التجارية للمدينة، حيث حاولنا إبراز التوزيع والتنظيم المجالي للوظيفة التجارية بالمدينة سواء أكانت على شكل محلات تجارية أو مساحات تجارية كبرى.

### **V الباب الثاني: دور الوظائف التجارية في هيكلية و تنظيم مدينة باتنة**

نحاول من خلال هذا الباب الإجابة على صميم التساؤلات المثارة في الإشكالية من خلال ضبط دور الوظائف التجارية في تنظيم وهيكلية المجال الحضري، وبشكل متوازن مع سابقه جاء متضمنا لثلاثة فصول:

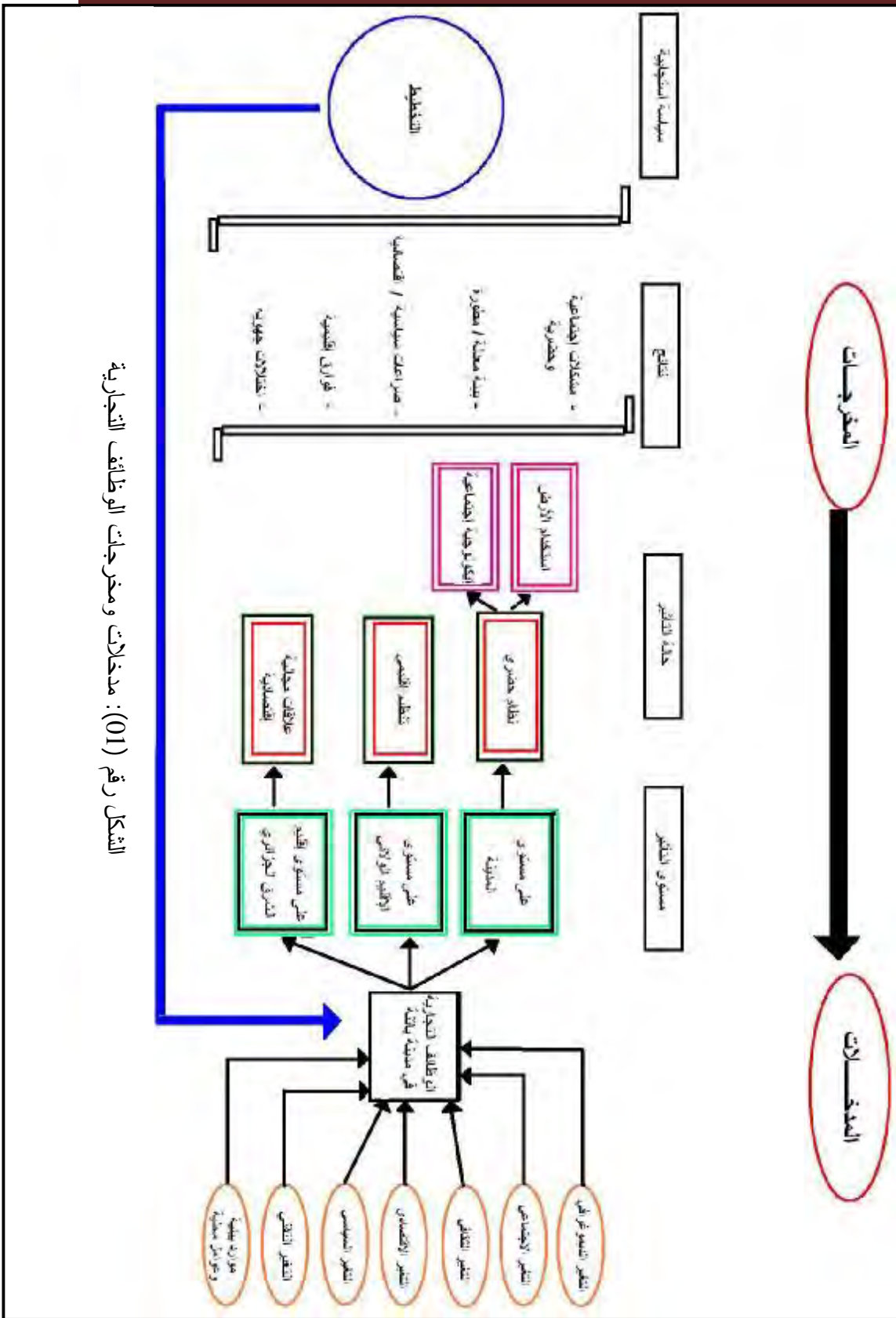
**الفصل الرابع:** من خلال عنوانه "الآليات الاجتماعية الاقتصادية المنظمة لعمل المحلات التجارية" يتضح أنه مرحلة شبه استنتاجية لتقاطع الفصلين السابقين حيث نهدف من خلاله الوقوف على بعض ميكانيزمات البنية التجارية بمدينة باتنة بما فيها تلك الموظفة لرؤوس أموال ضخمة.

**الفصل الخامس:** عالجنا من خلاله دور الوظائف التجارية في هيكلية وتنظيم المجال الحضري من خلال مؤشر التحولات المجالية، الاجتماعية، الاقتصادية على اعتبار أن هذه التحولات من المقومات المؤطرة والدالة على دور الوظائف التجارية. وفي نفس الوقت العمل على قياس وتثمين عملية تنظيم المجال.

**الفصل السادس:** عالجنا على ضوئه الديناميكية الحضرية الداخلية، من خلال التدفقات الوظيفية وكذا الديناميكية الحضرية الخارجية، حيث نبين حالة التنظيم الإقليمي الناتج عن البنية التجارية، من ثم فإن هذا الفصل هو قياس حقيقي لدور البنية التجارية في كيفية تنظيم المجال الحضري.

لشرح وتوضيح الأهداف المسطرة والمرجوة من البحث كما ورد من ذكر للفصول المشكلة للبحث تم إعداد الشكل الموالي الذي يلخص مسار المنهجية المتبعة في الرسالة، وسوف نشرع إلى تسليط الضوء على مكونات مجال الدراسة التي تساهم في الإجابة على إشكالية البحث وذلك من خلال الفصل الموالي.





الشكل رقم (01): مدخلات ومخرجات الوظائف التجارية

# الباب الأول

الوضعية الراهنة للمؤهلات  
البشرية والتجارية لمدينة  
باتنة

# الفصل الأول

تحليل المعطيات الجغرافية  
والعمرانية لمجال الدراسة.

## الفصل الأول: تحليل المعطيات الجغرافية والعمرانية لمجال الدراسة.

### مقدمة الفصل:

يستعرض ويناقش الفصل الأول من هذه الدراسة أهم المؤشرات والمعطيات التاريخية، الجغرافية والعمرانية لمجال الدراسة انطلاقاً من أشكال التنظيم الإداري وتنظيم مظاهر السطح إلى تشخيص استخدامات الأرض بمدينة باتنة، لما لذلك من أهمية بالغة في فهم وتوقع أشكال التنظيم المجالي، ومحاولة تفسيرها فيما سيلي. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

#### Ⅴ المبحث الأول: البعد التاريخي والجغرافي للمدينة باتنة:

على اعتبار أن أهمية المدن تتضح من خلال ما تلعبه من ادوار جغرافية وتاريخية، فإننا نهدف إلى معرفة:

- النموذج الأول في استغلال المجال من خلال الإسقاط التاريخي لمجال الدراسة.
- وضعية وأهمية مدينة باتنة في التنظيم الإداري والتنظيم القبلي.
- تأثير المظاهر التضاريسية على تنظيم المجال.

#### Ⅴ المبحث الثاني: تحليل المعطيات العمرانية لمدينة باتنة:

مدينة باتنة عرفت منذ نشأتها تطورا عمرانيا واسعا صاحبه تطور وظيفي لا يمكن التعرف عليه إلا بدراسة التطور المجالي للمدينة ودراسة الخدمات الحضرية بها، خاصة وأن ديناميكية ونشاط المجال الحضري مرتبط بنوعية الوظائف والتجهيزات القائمة عليه وقد نظم هذا المبحث في:

- التطور العمراني لمدينة باتنة.
- تشخيص التوزيع المجالي لاستخدامات الأرض بمدينة باتنة.

أولاً: البعد التاريخي والجغرافي للمدينة باتة:**I - الإسقاط التاريخي لمجال الدراسة:**

السكان الأصليين لإقليم مجال الدراسة هم الأمازيغ أو البربر الساميون، الملقبون حالياً بـ"شاوية الأوراس". والذين كانت حياتهم الاجتماعية- الاقتصادية منتظمة في شكل قبائل وعروش تمتن الرعي والزراعة المعيشية، فكانوا يقضون الصيف في المناطق المرتفعة حيث تتوفر نسبة من الرطوبة والمراعي، وعند حلول الشتاء ينتقلون للإقامة في المناطق المنبسطة، مثل الموضع الحالي المنبسط للمدينة، وعليه فقد كان موضع مجال الدراسة في الماضي البعيد جزءاً من نظام استغلال المكان (Mode d'occupation spatial). يرتكز على أساس التكاملات بين الجبل والسهل أو ما يسمى بنظام المزدرع<sup>1</sup> (le terroir). ومن ثمة فإن المجال الدراسة يعرف منذ القديم، نوعاً خاصاً ومميزاً من الديناميكية المكانية الناتجة عن هذا النوع من النظام الاستغلالي، الذي من أهم مقوماته:

- التنوع الطبوغرافي (السهل والجبل).
- التغير الزمني (الشتاء والصيف).
- العنصر البشري (قبائل أمازيغية).
- الحاجة الاقتصادية (الرعي وزراعة الحبوب في السهل، السكن وزراعة الأشجار المثمرة في السفوح).



مدينة باتنة تصنف ضمن فئة المدن الداخلية ذات النشأة أو الأصل الاستعماري إذ لا يتجاوز عمرها 200 سنة، والتي تتميز بموقعها الوسطي على سطح منبسط بهدف مراقبة المجال، وقد أنشأها الاستعمار الفرنسي سنة 1844، حيث كانت مركزاً عسكرياً مكوناً من ثلاث ثكنات كبرى، أنشأت

<sup>1</sup> Marc cote : pays, paysages, paysans d'Algérie-CNRS éditions, paris 1996-page137

بهدف المراقبة والسيطرة على المجال، لأن موضعها هو بمثابة نقطة عبور في قلب سلسلة الأوراس الواقعة في شرق سلسلة الأطلس الصحراوي. ويلعب موضع المدينة دور همزة الوصل، بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي للجزائر.

ومن الناحية التاريخية نجد أن لخصائص الموقع الإستراتيجي لمجال الدراسة بين التل والصحراء في قلب جبال الأوراس، يمنح لإقليمها مسار زمني طويل، غني تاريخيا وثقافيا، فقد شهد هذا الإقليم تعاقب العديد من الشعوب والحضارات كالرومان، الوندال، البيزنطيين، والعرب المسلمين، حيث تؤكد بعض المعالم والآثار التاريخية التي بقيت شاهدة على ذلك، منها بعض المعالم التي تعود إلى العهد النوميدي كمدينة إشوكان وقرية بالول في أريس و (Tombeaux) بأمداغاست التي تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وبمدينة (Lambasis) المشيدة سنة 81م وكذا في مدينة تمقاد (Thamugadia) المشيدة سنة 100م و (Diana) المسماة حاليا بزانة في دائرة سريانة<sup>1</sup> وكلها شواهد تؤكد الثراء التاريخي لإقليم مجال الدراسة.

فقد تعرض مجال الدراسة إلى مدة احتلال قصيرة من طرف الفنيقيين والإغريق، ليستخلفوا من طرف الرومان الذين شكلت حضارتهم أكبر المعالم التي رسمت بصفة هامة تاريخ المنطقة، فابتداء من النصف الثاني من القرن الأول الميلادي تمت سيطرتهم الكاملة على الإقليم خاصة بعد أن أقاموا أكثر من مركز عمراني، حيث فرضوا لغتهم و ثقافتهم.

إلا أن الأمازيغ رفضوا الوجود الروماني، فأقاموا ثورات عديدة حتى في فترة الاحتلال البيزنطي في القرن السادس و بدوره لم يستطع التصدي لملك الأوراس "بايداس"<sup>2</sup>، إلى أن جاء الفتح الإسلامي سنة 706م من طرف عقبة بن نافع الذي جوبه بمقاومة كبيرة من طرف الكاهنة و بسقوطها اعتنق سكان المنطقة الإسلام.

و امتدت فترة الحكم الإسلامي للإقليم دون إنجاز معالم حضرية و بناء مدن عربية تذكر حتى و إلى غاية ضعف الحكام الأتراك ظل الإقليم محور انتقال بين الشمال والجنوب و بدخول فرنسا المنطقة سنة 1844 م على إثر حملة عسكرية نظمها الحاكم: (Duc D'aumale) بقسنطينة لتنظيم الأمور في الزيبان حيث انطلقت جيوشه في نهاية جانفي 1844 و عسكرت في 12 جانفي بالقرب من منتصف المسافة في الموضع الحالي لمدينة باتنة.

و قد تصدى شاوية الأوراس من خلال عدة ثورات محلية لهذا الغزو، نذكر منها ثورة بن جار الله عام 1894، و ثورة بن لزم سنة 1916، إلى غاية قيام ثورة التحرير الوطنية أين كانت باتنة عاصمة للولاية الأولى حسب التقسيم الإداري، العسكري، والسياسي بعد مؤتمر الصومام.

<sup>1</sup> .La Ville de Batna en 1959 ; enquête d'urbanisme, Rapport justificatif 1950.

<sup>2</sup> : دليل باتنة: دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة 1984-ص18.

إن مدينة باتنة في مراحل نشأتها الأولى كانت مركزا عسكريا فرنسيا بالدرجة الأولى باعتبارها كانت تشكل ملتقى لجميع القوات الفرنسية القادمة من جميع النواحي. فمن إقامة مخيم عسكري بمحاذاة كوخ لاستراحة المسافرين (النواة الأولى لحي الزمالة حاليا) إلى نواة عمرانية محاطة بواسطة جدار على شكل حزام به أربع أبواب، النواة مهيكلة على التقاء محورين عموديين يربطان الأبواب الأربعة إلى منطقة أوسع تسمى بالمعسكر (Le Camp).



وقد جاء مرسوم سنة 1848 ليعطيها اسم "لامبيز الجديدة"، لتتغير تسميتها في جوان من نفس السنة إلى باتنة (Batna) المستنبط من ترتيب الحروف الأولى لـ: الكتيبة العسكرية ضد إرهاب شمال إفريقيا<sup>1</sup>، ( Bataillant Armé anti terroriste Nord African ). وهي بذلك المدينة الجزائرية الوحيدة التي لا تزال تحافظ على تسميتها الاستعمارية.

## II - وضعية مدينة باتنة بين التنظيم الإداري والتنظيم القبلي:

إن التنظيم المجالي يعتمد على تحقيق التكامل بين عنصرين أساسيين هما المؤهلات سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية من جهة والإصلاح التنظيمي في هياكل الإدارة من جهة أخرى<sup>2</sup>. وكما أن هذه الأخيرة (هياكل الإدارة) تلعب دورا مهما في نوعية العلاقات بين السكان ومؤسسات الدولة، فإن التنظيم القبلي للمجال كان ولا يزال يلعب دورا فعالا وموازيا للتنظيم الإداري منذ زمن طويل وهو ما أكدته دراسات أكاديمية كثيرة، هذا الدور أجبر رجال السياسة مراعاة التنظيم القبلي لحظة التفكير في إعداد أي عملية تجديد قد تحدث لجهاز التنظيم الإداري (حتى لا تكون أغلبية انتخابية لعرش أو قبيلة معينة).

<sup>1</sup>المخطط التوجيهي للتنهية والتعمير، مكتب الدراسات العمرانية باتنة 2007، الجزء الأول؛ ص8

<sup>2</sup> : D.P.A.T de BATNA : Monographie de la wilaya : 1998.P : 1.

من هنا وبهدف معرفة إن كانت هناك علاقات أم لا بين مظهر تنظيم الوظيفة التجارية وتمثلها مجاليا، وكلا من التنظيمين السابقين، فإنه لا بد من تقديم وتشخيص الوضعية الراهنة لمدينة باتنة وبالتالي بنيتها داخل النظامين (النظام الإداري والنظام القبلي) وسنشرع بعرض التنظيم الإداري أولا.

### 1- تنظيم إداري يعكس الموقع الوسطي:

أ/ الحدود الولائية: انطلاقا من الخريطة رقم (01) يتضح الموقع الوسطي لتراب ولاية باتنة داخل الشرق الجزائري يحدها:

- من الشمال الشرقي إلى الشمال الغربي كل من ولايات أم البواقي، ميلية، سطيف، على الترتيب.

- من الجنوب ولاية بسكرة.

- من الشرق خنشلة.

- من الغرب ولاية المسيلة.

مستحوذة بذلك على مساحة إجمالية قدرها: 12038,76 كلم<sup>2</sup>، حيث يبلغ امتداد محيطها 439 كلم، ويبلغ أطول امتداد لها على محور شرق-غرب بمسافة قدرت بـ 150 كلم، هذه الأبعاد الكبيرة نسبيا ساهمت في تقسيم الولاية إلى 61 بلدية موزعة عبر 21 دائرة.

كما جعلت مجال الولاية يعرف حركية مزدوجة الأولى هي ربط ولايات الشمال بالجنوب والثانية بين ولايات الشرق بالغرب.

### ب/ الحدود البلدية لمجال الدراسة:

كما هي الوضعية الوسطية للإقليم الولائي داخل الشرق الجزائري، فإن إقليم بلدية باتنة يحتل موقعه الإداري مجالا يتوسط تراب الولاية حيث يحدها:

- من الشمال بلدية فسديس.

- من الشرق بلدية عيون العصافير.

- من الجنوب بلدية تازولت.

- من الغرب بلدية الشعبة.

و تقدر مساحة بلدية باتنة بـ 116,41 كلم<sup>2</sup> أي ما يمثل نسبة 0,97% من مساحة الولاية رغم أنها تضم 26,49% من سكان الولاية البالغ عددهم 1128030 نسمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> : ANAT de Biskra : PDAU PHASE 1-Page 11-1998.

<sup>2</sup>: معطيات الديوان الوطني للإحصاء - تعداد 2008.



## 2- التنظيم القبلي يعكس هيكلية اجتماعية معقدة:

"التقسيم القبلي هو تنظيم جماعي تقليدي يعتمد على القرابة من الأب وتعتبر فيه العائلة هي الخلية الأساسية لهذه الهيكلة الاجتماعية التي تضم ثلاث إلى أربعة أجيال ينتمون جميعا إلى اسم واحد"<sup>1</sup>.

ونظرا لأهمية هذا التنظيم في الكثير من الدراسات المجالية التنظيمية، حيث تؤكد في الكثير من الأحيان مدى علاقته بمظاهر تنظيمية موجودة في المجال.

وانطلاقا من أن مجال الدراسة شهد قبل الفترة الاستعمارية تنظيما قبليا للسكان الأصليين، جاء نتيجة لنمط الحياة الزراعية الرعوية السائدة آنذاك والتي كانت قائمة أساسا على نظام التكامل بين السهل والجبل، حيث تعتبر فيه الأرض (المجال) ملكية جماعية لأفراد القبيلة وتنتقل ملكيتها بالوراثة. فقد قمننا من خلال هذا العنصر بإسقاط الحدود الإدارية لولاية باتنة على خريطة القبائل القديمة للشرق الجزائري بعد توحيد مقياس الرسم، إذ أن الهدف من هذا العمل هو الوقوف على التنظيم القبلي داخل ولاية باتنة، ومن ثمة نحاول التعرف إن كان هناك نظام التكامل بين أفراد القبيلة الواحدة داخل النسيج الحضري لمدينة باتنة، ولا يتسنى لنا معرفة ذلك دون التطرق للنظام القبلي على مقياس أوسع من المدينة.

من خلال الخريطة رقم (01) نستنتج أن مجال الولاية يتوافق تقريبا من 15 قبيلة مختلفة المساحة، حدودها مجتمعة تتوافق نوعا ما مع التقسيم الإداري للبلديات ويمكن تسجيل ما يلي:

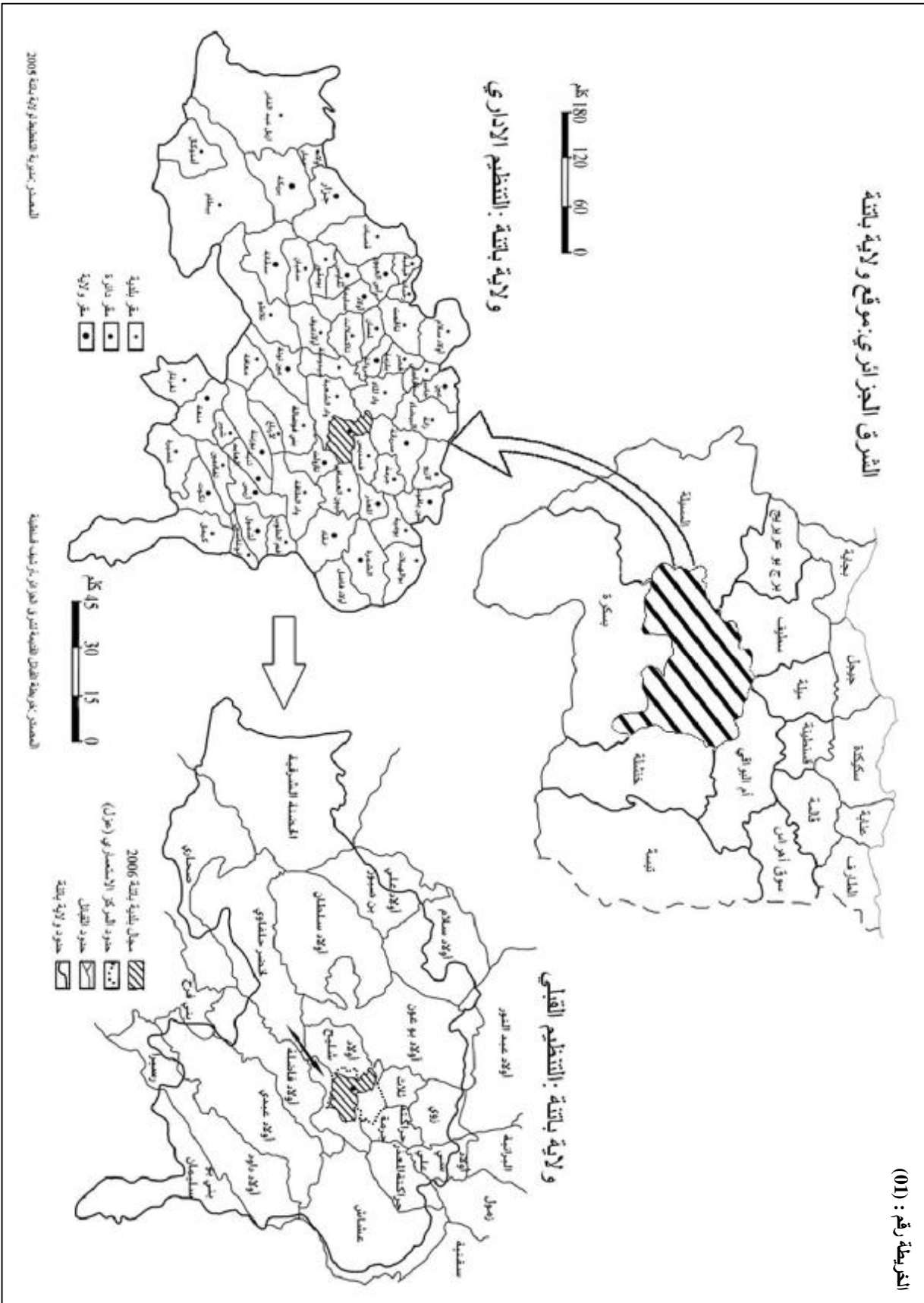
\* الحدود الحالية لبلدية باتنة تتوافق مع الحدود الإدارية للمركز الاستعماري المشكل من أراضي العزل هذه الأخيرة (أراضي العزل) تم اقتطاعها من:

- الجزء الشرقي من أراضي قبيلة أولاد شليح.
- الجزء الجنوبي والشرقي من أراضي قبيلة لخضر حلفاوي.
- الجزء الشمالي من أراضي قبيلة الحراكنة وقبيلة ثلاث الزوي.

من ثمة فإن جل الاحتياطات العقارية لبلدية باتنة الحالية هي لأفراد القبائل الواردة أعلاه.

\* تستحوذ كل من قبائل: عشاش، أولاد داود، أولاد عبيدي، أولاد فاضلة (في شرق الولاية) وقبائل: أولاد بوعون، أولاد سلطان، أولاد سلام (في غرب الولاية) على مساحات واسعة من الأراضي تجعل منها أكبر القبائل المشكلة لهيكلة التنظيم القبلي على مستوى تراب ولاية باتنة، مما يجعل عامل المنافسة فيما بينها كبير على التوسع في مدينة باتنة بحكم النظرية الاجتماعية للعالم الاجتماعي بورفس.

<sup>1</sup> : Menouba Hamani : de la tribu à la révolution araire –Thèse de 3ème cycle-MonTPellier 1985.P19.



\* القبائل المشكلة للحدود الجنوبية لولاية باتنة والمتمثلة في: بني فرح، صحارى، وقبيلة الحضنة الشرقية وهي قبائل ذات أصل عربي تمتد إلى الوسط الجزائري انطلاقا من ولاية المسيلة وولاية الجلفة. في حين باقي التنظيم القبلي من أصول بربرية لهجتها الشاوية رغم وجود بعض الاختلافات الطفيفة فيما بينها.

\* يصطلح حاليا سكان مدينة باتنة على تسمية قبائل أولاد فاضلة، أولاد عبدي، أولاد داود بتسميتهم الجبايلية. كما يلقب كل من قبائل: أولاد شليح، أولاد سلطان، أولاد بوعون بالشليحية.

### III - مظاهر تضاريسية تعكس ازدواجية الدور:

إن الأمر الذي يساعد في تحديد الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة هو طبيعة المكان الذي تقوم عليه، والموضع الطبيعي له دور مهم في التحكم في نمو المجالات الحضرية، وكذا له دورا بالغ الأهمية في تغيير وظائفها. وعليه تتجلى أهمية التطرق إلى إبراز الخصوصيات الطبيعية للموقع لأنها تعكس التوزيع السكاني ونوعية نشاطاتهم على حد سواء.

وحتى يكون تحليلنا لهذا العنصر أكثر دقة سنحاول توضيح البنية الفيزيائية لإقليم ولاية باتنة لأن مظاهر السطح وشكلها على مستوى مقياس الإقليم الولائي له تأثير مباشر على حالة ونوع التنظيم الوظيفي على مستوى مقياس مدينة باتنة. وعليه اعتمادنا على الخرائط الطبوغرافية لإنجاز الخريطة رقم (02)، التي توضح عدم التجانس والتوحد في مظهر السطح بسبب موقعها الانتقالي داخل المجموعة الفيزيائية المكونة من النقاء الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ويمكننا تلخيص ثلاث مناطق أو مظاهر رئيسية هي:

#### 1 - السهول العليا: (27,28% من إجمالي المساحة)

موقعها جاء بمثابة الحدود الشمالية للولاية، تتخللها بعض الشطوط كشط البيضاء وسبخة أولاد زواي (في تراب ولاية أم البواقي).

يتميز هذا النطاق باتساع مساحته في الجهة الشمالية الشرقية و بضيقة في الجهة الشمالية الغربية و هو بذلك يمثل نسبة 27,28% من إجمالي المساحة، ويتراوح ارتفاعه ما بين 800-1000م على سطح البحر، كما لا تتعدى درجة ميل الانحدار بهذا النطاق 5%.

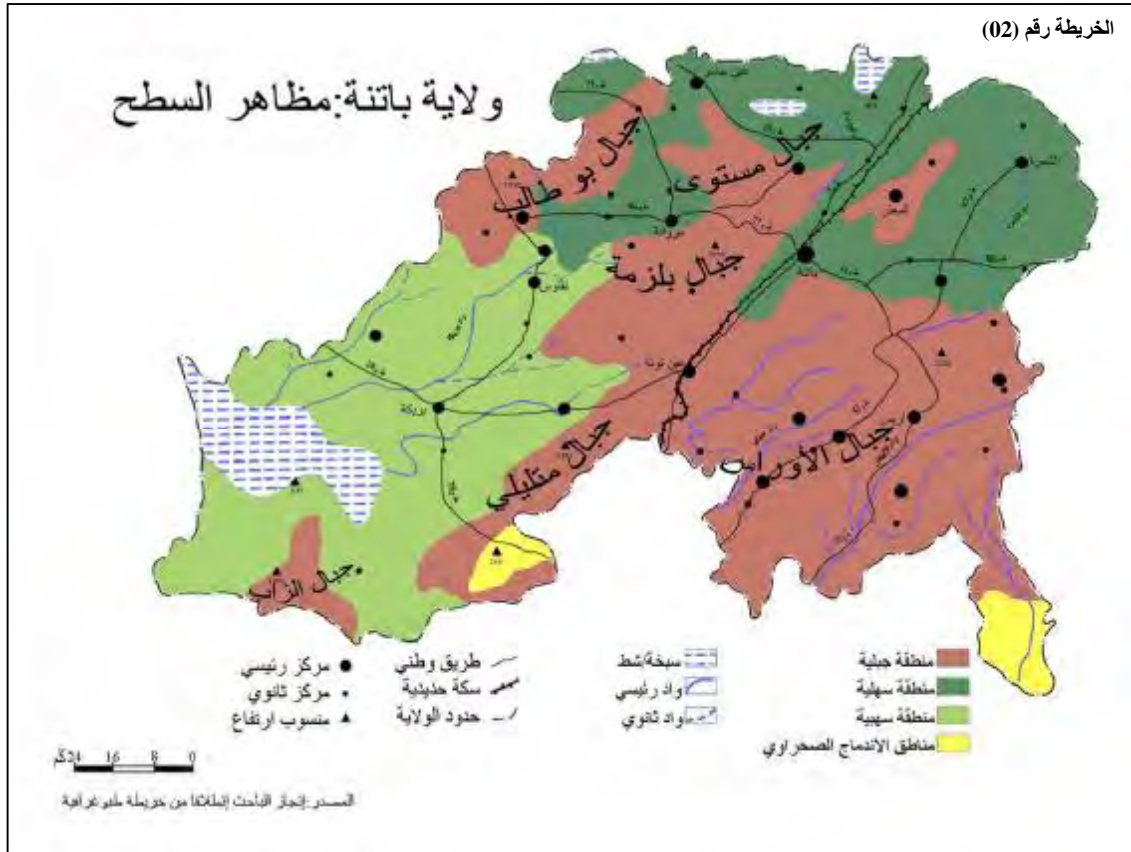
ونظرا لما تتميز به هذه السهول بمناخ شبه جاف بارد، فإن معدل التساقط قدر بـ 350ملم/سنويا، مما يجعل الاستغلال الزراعي بها محدود نسبيا على عكس الاستغلال الرعوي لما توفره تشكيلات الإستبس والمساحة الغابية التي تمثل 22% من المساحة الغابية للولاية.

## 2- التضاريس الجبلية:

تحتل هذه التشكيلات مساحة قدرها: 49759 كلم<sup>2</sup> أي ما يمثل نسبة 41,4% من المساحة الإجمالية للولاية، ويتراوح ارتفاع هذه التضاريس بين 850م إلى 2326م على سطح البحر حيث أعلى قمة بجبل شيليا، وحسب موقعها يمكن تقسيمها إلى نطاقين:

أ/ الكتلة الشمالية: ممثلة في جبال الحضنة، بو طالب، بلزمة حيث تغطي كل من بلديات الرحبات، قيقبة، تكسلانت.

ب/ الكتلة الجنوبية: ممثلة في جبال الأوراس، متليلي، الزاب: وتشغل مساحة أكبر من الكتلة الأولى. إذ تمتد على مجال كل من البلديات: أريس، منعة، تغانيمين، معافة، بني فضالة ولرباع.



## 3- مناطق السهوب:

من الخريطة رقم (02) يتضح أن مناطق السهوب محصورة بين جبال الحضنة من الجهة الشمالية وبين جبال بلزمة و متليلي من الناحية الشرقية، أما من الجنوب يحدها السفح الشمالي لجبال الزاب. وتغطي السهوب ما نسبته 31,30% من المساحة الإجمالية للولاية، وهي نسبة معتبرة يمكن تمييز فيها ثلاث نطاقات أساسية هي:

أ/ الحادورات: و تضم كل من البلديات سفيان، القصبات، نقاوس وبومقرة.

ب/ سهل الحضنة: ويتشكل أساسا من مجموعة من الكثبان الرملية الصغيرة بمتوسط ارتفاع يقدر بـ 500 م . إذ تتركز في إقليم كل من البلديتين بيطام وأولاد عمار .

ج/ شط الحضنة: يقع في غرب الولاية مع حدود ولاية لمسيلا و يمثل أخفض منطقة في الولاية بمتوسط ارتفاع قدره 390م على سطح البحر .

جدول رقم (02): ولاية باتنة: توزيع نسب التركيز السكاني على المناطق التضاريسية

المساحة (كلم <sup>2</sup> )	النسبة (%)	نسبة تركيز السكان
32788	27,28	% 47,17
49759	41,42	% 36,57
37643	31,30	% 16,26

المصدر: إنجاز الباحث، مارس 2006.

من خلال تحليل مظاهر السطح لولاية باتنة يمكننا أن نستنتج مايلي:

- إقليم ولاية باتنة يمثل فسيفساء لمظاهر طبيعية مختلفة، أعطت كل واحدة منها خصائص مميزة و تمنح لها أكثر من فرصة للاستغلال مؤهلاتها الطبيعية الاقتصادية، إذ حتي في المناطق الجبلية نجد تركيز لأكثر من ثلث إجمالي سكان الولاية.
- امتداد النطاقات الجبلية بشكل أربعة أحزمة أو أشرطة متوازية تقطع الولاية في اتجاه ميل واحد من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي تفصل بينها الأودية التالية، من الشرق إلى الغرب على الترتيب: واد الحي، واد الأبيض، واد عبدي، وواد العرب. إذ تتوافق مع خط سير محاور الطرق الوطنية والتي تتطوق كلها من مركز الولاية، وعليه فأن توزيع هذه المحاور له دلالة مهمة في توضيح علاقة مظاهر السطح وكيفية الاستغلال الاقتصادي من جهة وموضع وموقع مدينة باتنة من جهة أخرى.

#### 4- الأهمية الجغرافية لمدينة باتنة:

بالاعتماد على الصورة الساتليئية الموائية والمبينة للبنية الفيزيائية لبلدية باتنة، والمتمثلة في مجموعتين فيزيائيتين كبيرتين هما:

- \*1/ منطقة جبلية جد متضرسة: توجد في الشمال الغربي للبلدية متمثلة في جبل كاسرو و جبل ثوقر يصل متوسط الارتفاع بهما إلى 1780 متر على سطح البحر .  
أما في الشمال الشرقي جبل عزاب بارتفاع قدره 1360 متر .
- \*2/ منطقة سهلية منبسطة أين يتواجد التجمع الحضري لمدينة باتنة في مستوى ارتفاع متوسط قدر بـ 1040 متر، و تمثل المنطقة السهلية نسبة 49,85 % من إجمالي مساحة بلدية باتنة.  
وتحد المنطقة السهلية من الجنوب السفوح الشمالية لجبل آش البالغ ارتفاعه 1815متر .



يتضح أن مدينة باتنة تتمتع بموقع متميز يسمح لها القيام بلعب دورين أساسيين هما:

**الدور الجهوي:** إذ تحتل مكانة معتبرة في مسار الحركة الاقتصادية بين الشمال والجنوب إذ تعتبر همزة وصل بين الشمال (إقليم النل والساحل) والجنوب (إقليم الصحراء) من خلال انتماءها إلى نطاق منبسط في شرق سلسلة الأطلس الصحراوي.

**الدور محلي:** من خلال موضع وموقع مجال الدراسة المتوسط لسلسلة الأوراس، يجعل منها نقطة تجميعية لإجمالي سكان الولاية في كل الجهات الأربع وهو الدور الذي لعبته بجدارة أثناء الفترة الاستعمارية. إذ من أجله أنشأت المدينة، وبالتالي فإن حظوظها في تحقيق أكبر عدد من العلاقات الداخلية (داخل إقليم الولاية) جد مرتفع.

**ثانياً: تحليل المعطيات العمرانية لمدينة باتنة:**

---

<sup>1</sup> موضع المطار العسكري تم البناء عليه جامعة العقيد الحاج لخضر، لذا مثل في الخريطة ضمن توسعات 1992-2006.

<sup>2</sup> الزمالة تسمية اشتقت من هوية الفئة الاجتماعية القاطنة بهذا الحي، حيث تعني الأفراد الزمالون أو المشتغلين في تنظيف الإسطبلات وما شابه ذلك من مهن وضيعة .





المرافق العمومية	السكن				
	السكن الجماعي (شقة)			السكن الفردي (قطعة أرضية)	
	في جيوب شاغرة	ZHUN.2	ZHUN.1	تعاونيات عقارية	تخصيصات البلدية

<sup>1</sup>: اسماعيل بن السعدي: الثقافة والعمران، دراسة في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي بمدينة باتنة، جامعة باتنة 1991-ص 75

---

<sup>1</sup>حركات محمد الأمين: المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر تعميم أم بناء دراسة حالة مدينة سكيكدة. جامعة منتوري 2001.

مدينة باتنة : مراحل التطور العمراني



الخريطة رقم (03)

المرحلة	المساحة (هك)	الزيادة السكانية	معدل الزيادة (ن/سنة)	المعدل (هك/سنة)	النسبة (%)
1844-1962					
1963-1973					
1974-1984	1005,25	47005	4700	100,525	29,04
1985-1995	896,4	78845	7884	89,64	25,89
1995-2008	1064	61339	4381	72,7273	23,11
المدينة	3726,15	242940	1538	21,9123	100

المصدر: إنجاز الباحث. مارس 2008

<sup>1</sup>: تم حسابها بعد تحديث المخطط وفقا لطريقة المربعات.

إن خطة مدينة باتنة في توسعها تتوافق مع نظرية الدوائر المركزية التي عرفها الباحث في علم الاجتماع الحضري أرنست بيرجس (E.Burgess) من حيث الشكل الحلقي<sup>1</sup>، لكن الأسس النظامية في النظرية التي توصل إليها بيرجس<sup>2</sup>، لا تنطبق على مدينة باتنة حيث نجد أن هذا التنظيم الحلقي المركزي يخضع في الأساس إلى المراحل العديدة من التوسع الحضري الذي كان مؤطرا أو محددًا بالمؤهلات، الموضوع. والنتيجة المتحصل عليها هي:

- تشعب المركز بمختلف أصناف الخدمات والمرافق، وضعف درجة تجهيز الأطراف رغم محاولات الدولة في نشر المرافق.

- خلق رتابة في المظهر العمراني هذه الرتابة تتميز بالانقطاع من حي لآخر.

- طرح إشكالية التكامل الوظيفي بين مختلف أرجاء المدينة.

وحسب نظرية حجم راتشت للمدن<sup>3</sup> لصاحبها المختص في جغرافية المدن راتشت (Ratchet).

فأنه عندما تصل المدينة إلى حجم معين مقدر بـ 250 ألف نسمة، فإن احتمالات نمو المدينة تتحسن واحتمالات تدهورها تنخفض، لوجود عدة أسباب تجعل من حجم راتشت للمدن يعمل، ومن هذه الأسباب المنطبقة على مدينة باتنة نذكر ما يلي:

- 1- ارتباط حجم مدينة باتنة بزيادة في تنوع التركيب الاقتصادي لها، الذي يجعل معدلات النمو المحلية، على الأقل مساوية لمعدلات النمو القومية (الوطنية).
- 2- ارتباط حجم مدينة باتنة بزيادة القوة السياسية لها، فكلما كان حجمها أكبر كلما استطاعت ممارسة ضغط من أجل الحصول على مساعدات أكبر من الحكومة.
- 3- استثمار مبالغ كبيرة من الأموال في توفير البنية التحتية لها، مما يشجع على استقطاب المؤسسات والأعمال للاستقرار فيها وهذا ما نلمسه من توجيه الأغلفة المالية للمشاريع الإنمائية في مدينة باتنة.
- 4- يتوقع أن الصناعة في مدينة باتنة من شأنها جذب أنشطة جديدة.
- 5- الدور المهم الخصائص الطبيعية مثل خصائص الموضع والموقع الجغرافي، حيث أن مدينة باتنة تمتاز بموقع جغرافي إستراتيجي (حسب ما تعرضنا إليه سابقا) ساعد في نموها وازدهارها.

<sup>1</sup>: بوراس شهرزاد (مصدر سابق)، ص: 34.

<sup>2</sup>: خمس حلقات متتالية ترتب من الداخل إلى الخارج كما يلي: حي الأعمال المركزي- مساكن الطبقة الدنيا- منطقة مساكن .....- منطقة الطبقة الوسطى- منطقة الطبقة الراقية.

<sup>3</sup>: كايد عثمان أبو صبيحة (مصدر سابق)، ص: 229.

## II. تشخيص التوزيع المجالي لاستخدامات الأرض بمدينة باتنة:

إن دراسة توقيت وتوزيع مختلف الاستخدامات بالمجال الحضري نهدف من خلاله معرفة درجة تواجدها أو انعدامها، مدى كفايتها وكفاءتها والحالة التي توجد عليها، حيث أن توزيعها عبر أرجاء المدينة من منطقة إلى أخرى يؤدي إلى إضفاء وظيفة معينة أو عدة وظائف مجتمعة (حسب اختلاف درجة تركزها). وبالتالي تصور المدى الذي تغطيه مجاليا وما لذلك من علاقة بهيكله وتنظيم الوظائف التجارية بوجه خاص.

وسنحاول من خلال هذا العنصر تشخيص مختلف المرافق والاستخدامات التي يتشكل بها

<sup>1</sup>: معطيات مديرية التخطيط والتصنيف العمرانية لولاية باتنة-2005.

<sup>2</sup>: بوراس شهرزاد (مصدر سابق)، ص: 77.



<sup>1</sup>: قواس مصطفى، (مصدر سابق)، ص: 11.  
<sup>2</sup>: أ. بلقاسم الذيب: العمران الأفقي في المدينة الجزائرية، نظرة على السكن الفردي الحديث، مجلة المدينة العربية العدد 138، ص، 78. أبريل 2008



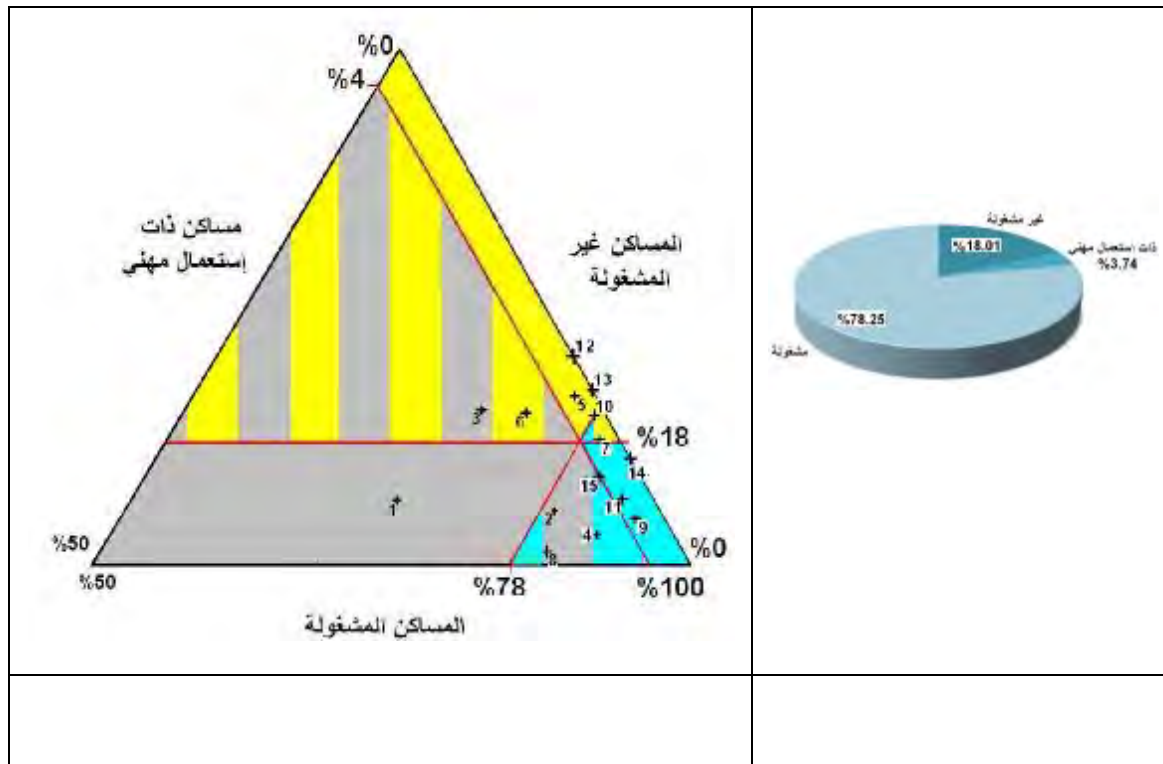


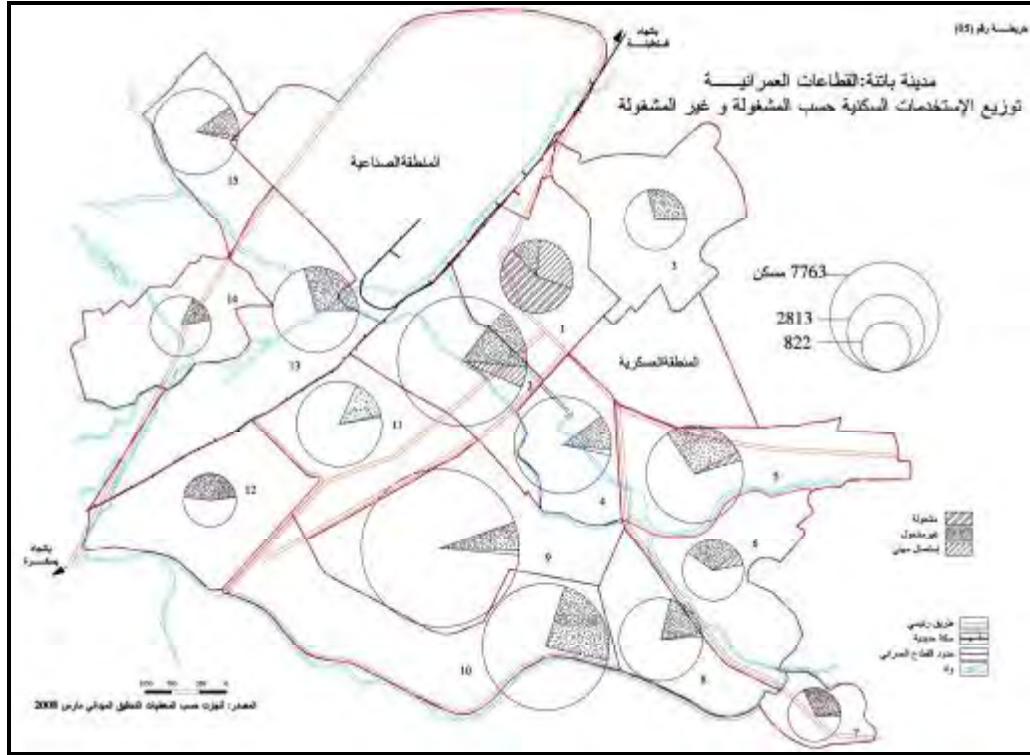
البيانات الجغرافية  
البيانات العمرانية  
البيانات الاقتصادية  
البيانات الاجتماعية

البيانات الديموغرافية

مدينة باتنة: توزيع المسكنية  
الانتماء المسكنية







شاغر في حي بوزران أي ما يمثل 25,96% من إجمالي مسكانه، وكذا ما نسبته 24,53% من إجمالي مسكان حي باركافوراج (القطاع العمراني رقم 5) هي مساكن شاغرة.

- بالنسبة لمساكن الاستعمال المهني، نجد أكبر نسبة لها على مستوى مركز المدينة (42,34% من إجمالي مساكن الاستعمال المهني على مستوى المدينة كلها، أو ما يمثل 28,03% من إجمالي المساكن بمركز المدينة) وذلك لكون مركز المدينة بؤرة لمختلف النشاطات والخدمات ثم يليه القطاع العمراني رقم (2) لمحاذاته للمركز والقطاع العمراني رقم (11) لاحتوائه بعض التجهيزات الكبرى.

- إن شكل التنظيم الذي يعكسه انتشار المساكن ذات الاستعمال المهني يعكس تأثير المرافق والتجهيزات على المجال السكني وتحوله إلى مجال مهني مثل المكاتب والمحلات التجارية.

وهذا ما يمكننا التأكد من صحته في الفصول الموالية من هذه الدراسة عند التطرق للتوزيع المجالي للمحلات التجارية. وهل أن القطاعات العمرانية الأخرى التي تصل نسبة المساكن ذات الاستعمال المهني بها في حدود 1% مثل القطاع العمراني رقم (10) ( المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى) هي أحياء سكنية بالدرجة الأولى تخلو من الوظائف التجارية.

## 2- الاستخدامات الأخرى للمدينة:

نقصد بالاستخدامات الأخرى للمدينة جملة التجهيزات والمرافق العمومية، هذه الأخيرة التي لها دور مميز في الهيكلة الحضرية وتنظيم المجال بالإضافة إلى تطوير الحياة العامة داخلها من خلال الخدمات التي تقدمها.

والمرافق العمومية هي نسبة من المجال الحضري والمتشكلة من مساحة مشغولة، حرة و/أو حجم مبني أين تتم نشاطات محددة حسب تنظيمها الخاص، هيكلتها وخياراتها الوظيفية، لخدمة الجماعات أو المنشطة بوجودهم<sup>1</sup>.

إن استعراض توقيع وتوزيع مختلف المرافق بمدينة باتنة نهدف من وراءه معرفة مدى تواجدها وكيفية انتشارها. إذ أن المعاينة الميدانية تكشف تباينا واضحا في توزيعها داخل المجال المبني بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في مستوى أنواع هاته المرافق. وتعبير أدق هناك اختلاف كمي ونوعي للمرافق على مستوى كل قطاع عمراني، وبالتالي فإن كل منطقة من المدينة تؤدي وظيفة معينة أو عدة وظائف مجتمعة. ومن كل هذا سنعمد على النتائج المتوصل إليها في تفسير وتعليل حالة تنظيم الوظائف التجارية موضوع هذا البحث. ولتبسيط الاستدلال على الاستخدامات المرفقية للمدينة اعتمدنا على عنصرين أساسيين:

\* تشخيص التوزيع المجالي للمرافق عبر القطاعات العمرانية ووفقا لنوع كل مرفق.

\* تصنيف القطاعات العمرانية للمدينة حسب مستويات تجهيزاتها باستخدام مصفوفة المرافق.

## أ. التوزيع المجالي للمرافق بمدينة باتنة:

تحتل المرافق العمومية مساحة إجمالية قدرها 156,017 هـ<sup>2</sup> أي ما يمثل نسبة 5,82% من إجمالي مساحة المدينة هذا إذا استثنينا منها كل من المنطقة العسكرية والمنطقة الصناعية، وهو ما يحقق معدل 6,46 م<sup>2</sup> لكل نسمة. والجدول الموالي يوضح نسب التي يمثلها كل صنف من أصناف المرافق العمومية وهي كما يلي:

الجدول رقم (05): مدينة باتنة- توزيع مساحة أصناف المرافق العمومية.

نوع المرفق	مساحة الإستحواذ (هـ)	النسبة من مساحة الإستحواذ الإجمالية (%)	عدد المؤسسات
المرافق التعليمية	61,727	39.56	114
المرافق الصحية	15,910	10.19	13
المرافق الإدارية	11,689	7.49	43
المرافق الإجتماعية	2.31	1.48	07

<sup>1</sup> : Alberto Zucchele. "Introduction a L'urbanisme Opérationnel et a la Composition" vol 2.

<sup>2</sup> : مديرية التخطيط وتهيئة العمرانية- لولاية باتنة- 2005.

08	2.01	3.14	المرافق الأمنية
12	9.75	12.92	المرافق ترفيهية ثقافية
13	13.05	20,368	المرافق الرياضية
34	2.96	*4,6305	المرافق الروحية الدينية
<b>244</b>	<b>%100</b>	<b>156,017</b>	<b>المجموع</b>

\* باستثناء مساحة المقابر. المصدر: حسب معطيات (DPAT)، والتحقيق الميداني 2008.

وانطلاقاً من الخريطة رقم (06) الموضحة للتوزيع المجالي للمرافق على القطاعات العمرانية

نسجل ما يلي:

- تتوزع المرافق الإدارية بنسب متباينة عبر قطاعات المدينة إذ يتركز معظمها و خاصة السامية منها في مركز المدينة لينخفض تواجدها كلما اتجهنا نحو الأطراف حتى ينعدم وجودها كما يتوافق هذا التوزيع مع المرافق الأمنية.

- تنتشر المرافق التعليمية بنسب متقاربة عبر أرجاء المدينة غير أن المرافق السامية منها تتركز في وسط المدينة و بصورة عامة فإن تنظيم توزيعها المجالي يكون حول المحور الممتد من وسط المدينة نحو الجنوب حيث القطاع العمراني رقم (12) الذي يضم الموضع الحالي لجامعة الحاج لخضر.

- هناك تنوع في توزيع المرافق الثقافية الترفيهية من حيث الكم، لكن نجد أن النوع السامي منها يتركز وجوده في مركز المدينة وحي بوزران. أما النوع البسيط منها منتشر على مختلف القطاعات بهدف التوازن فيما بينها.

- يمتد انتشار المرافق الصحية على المحور الرابط من مركز المدينة إلى حي الزهور حيث القطاع العمراني الثامن أين يوجد المستشفى الجامعي.

الخريطة رقم (06): مدينة  
باتنة التوزيع المجالي للمرافق

## ب. التحليل باستخدام مصفوفة المرافق:



- نعمد في تشكيل هاته المصفوفة على ترتيب المرافق والقطاعات العمرانية ترتيباً تنازلياً على حدى، حيث حصلنا على الشكل رقم (05) الذي يوضح المستوى الحقيقي لتجهيز القطاعات العمرانية، إذ تمكنا من خلاله استخراج أربع فئات رئيسية:
- الفئة الأولى: "مستوى جيد" وتضم مركز المدينة فقط، ويعزى ذلك للتركز الكبير لمختلف المرافق، ولكونه القلب النابض للمدينة تاريخياً واجتماعياً.
  - الفئة الثانية: "مستوى حسن" تشمل كل من القطاعات العمرانية: بوزران، بوعقال وحي شيخي. وهي الأحياء السكنية الأولى المحيطة بمركز المدينة أي أنها الأقرب من غيرها إلى منطقة تركيز مختلف المرافق. لذا فإنها تضم بعض الأنواع الضرورية من المرافق.
  - الفئة الثالثة: "مستوى متوسط" وتضم هذه الفئة القطاعات العمرانية التالية: الشهداء، الزمالة، أكشيدة والمجاهدين. وهي الواقعة في الحلقة الثانية من توسع النواة. ونظراً لتوطين بعض المرافق السياسية بها كالحى الإداري في الشهداء، والمعهد الجامعي في الزمالة والجامعة في القطاع العمراني المجاهدين بسبب توسع المرافق الموجودة في المركز، جعل من هذه القطاعات تحتل المستوى الثالث في مصفوفة المرافق.
  - الفئة الرابعة: "مستوى ضعيف" ممثلةً في القطاعات العمرانية المشكلة لأطراف المدينة وهي باركافوراج، الزهور، طريق تازولت، عميروش، طريق حملة، أولاد بشينة. فعلى اعتبار كونها أحياء سكنية محضة يسودها النمط الفردي العادي. فهي تخلوا من المرافق السامية، ولا نجد بها سوى بعض الأنواع الضرورية والأساسية، كالمدراس الابتدائية.



شكل رقم (05): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - مصفوفة المرافق.

	وسط المدينة	بوزران	بوعقل	شبيخي	الشهداء	الزمامة	أشيدة	المجاهدين	باركافوراج	الزهور	طريق تازولت	عمبروش	طريق حملة	أولاد بشينة	أخوة لمباركية
مدرسة															
مجسد															
إكمالية															
مركز تكوين مهني															
حديقة عمومية															
ثانوية															
مركز صحي															
دار الشباب															
ملعب جوارى															
حي جامعي															
شباك بريد ملحق															
ملاعب مركبة															
بازار															
دار الحضارة															
معهد جامعي															
قاعة علاج															
ملحق بلدي															
إدارة مديرية															
تأمينات و ضمان اجتماعي															
مفتشية															
امن حضري															
دور السنما															
متقنة															
مستشفى															
عيادة متعددة الخدمات															
مركز حماية الامومة															
مصصلحة تقنية															
مقبرة اسلامية															
المكتبة															
ملعب كرة القدم															
سوق غير مغطى															
محطة النقل الحضري															
قاعة اعلام															
سوق مغطى															
فندق مصنف															
جامعة															
عيادة توليد															
مقر الولاية															
مقر البلدية															
مقر الدائرة															
محكمة															
قصر العدالة															
قايضة البريد															
مركز الشرطة															
مقر الدرك الوطني															
مركز تجنيد															
حرس بلدي															
الجمارك الجزائرية															
مركز الحماية المدنية															
سجن															
كنيسة															
مقبرة مسيحية															
محطة نقل المسافرين															
محطة القطار															
المركز الثقافي الإسلامي															
بيت الشباب															
المسرح الجوي															
معهد موسيقي															
معهد الفنون الجميلة															
مركز رياضي															
مسبح															
منزله عمومي															
مركز ايواء الطفولة															
مركز ايواء المسنين															
إعادة التربية															
مدرسة الصم و البكم															
بنك															

المصدر: أنجزت حسب معطيات التحقيق الميداني - 2008.

موجود   
غير موجود 

### خلاصة الفصل الأول :

من خلال الجزء الأول من هذا الفصل تتجلى الأهمية الجغرافية لمدينة باتنة من خلال مؤهلاتها الطبيعية والتاريخية وكذا الإدارية، فهي تنتمي إلى قلب سلسلة الأوراس على محور مسار الحركة الاقتصادية بين الشمال والجنوب الشرقي للوطن، كما أن التنظيمات الإدارية توضح التدخل الطوعي للدولة في التكامل المجالي بين التنظيم الإداري الرسمي والتنظيم القبلي وهي من بين المؤشرات الإيجابية التي ستساهم في تحقيق التنمية المستمرة المرتبطة بتأطيرها لديناميكية مجالية كثيفة ومتنوعة، خاصة وأن النشاط التجاري لا يتطلب أكثر من موقع جغرافي وسطي.

من جهة أخرى فإن سيرورة التعمير المتسارع في مجال الدراسة، أدت إلى سيادة النمط السكني الفردي الحديث مما استدعى بالدولة في الفترة الأخيرة إلى تشجيع النمط الجماعي بهدف الموازنة بين الأنماط السكنية، كما بين التوزيع المجالي للمرافق العمومية القاعدية والضرورية درجة التغطية الحسنة لجميع سكان القطاعات العمرانية، مما يحد من معانات تنقل السكان إلى مركز المدينة، والذي لازال يحضى بتركز للمرافق السامية.

إن هذه الأهمية الجغرافية والعمرانية تبقى غير واضحة من دون التطرق إلى العنصر البشري، كونه الفاعل والمتفاعل الأساسي في الوسط، لذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى تشخيص المعطيات الاجتماعية-الاقتصادية لسكان مجال الدراسة.

# الفصل الثاني

## تشخيص المعطيات الاجتماعية-الاقتصادية لمدينة باتنة.

## الفصل الثاني: تشخيص المعطيات الاجتماعية-الاقتصادية لمدينة باتنة.

### مقدمة الفصل:

من خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بجميع المؤشرات والمعطيات السكانية، لما تعكسه الدراسة السكانية والاجتماعية من أهمية بالغة في استيعاب وفهم جميع الخصائص الوظيفية للحياة الحضرية، وعلى اعتبار أن المجتمع يتكون من مجموعة من النظم الاجتماعية والعلاقات النمطية التي تحدد الطابع العام للعلاقات المتبادلة بين الناس من ناحية وفي إطار النظم الاجتماعية من ناحية أخرى، ونعني بذلك ما يسمى بالثقافة أو البنية الفوقية<sup>1</sup>، فإن الهدف الأساسي من هذا الفصل يتمثل في فهم مجال الدراسة بوصفه كلاً متكاملًا، وعليه فقد تطرقنا إلى مبحثين أساسيين هما:

#### ٧ المبحث الأول: الدراسة الديموغرافية للمدينة:

حيث نهدف إلى معرفة مختلف الخصائص الديموغرافية، من خلال التعرف على طبيعة التغير السكاني وتحليل معدلات النمو. بالإضافة إلى إدراج بعض العلاقات المجالية السكانية من خلال:

- التوزيع المجالي لسكان ولاية باتنة (مستوى إقليمي).
- التوزيع المجالي لسكان مدينة باتنة (عن طريق تمثيل توزيع الكثافات السكانية).
- التوزيع المجالي للسكان وفقا لأصولهم الجغرافية.

#### ٧ المبحث الثاني: تحليل التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية:

لأن الأنشطة الاقتصادية من أهم المحاور التي تبرز بوضوح الخصائص والطاقات البشرية، فهي ذات صلة وثيقة بهيكله وتنظيم المجال. ولمعرفة الطاقات البشرية تطرقنا إلى:

- تطور الداخلين في قوة العمل وكذا تطور معدل النشاط والبطالة.
- تطور توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية.

ولمعرفة صلة وعلاقة الأنشطة الاقتصادية بهيكله وتنظيم المجال، لأن هذا الأخير هو صورة لسكانه فقد أدرجنا:

- الجانبية الاجتماعية (Le Profile Sociale) للمجتمع الباتني.

<sup>1</sup> د. محمود عودة: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بروت، ص 117 1995

### أولاً : تحليل ودراسة الخصائص الديموغرافية

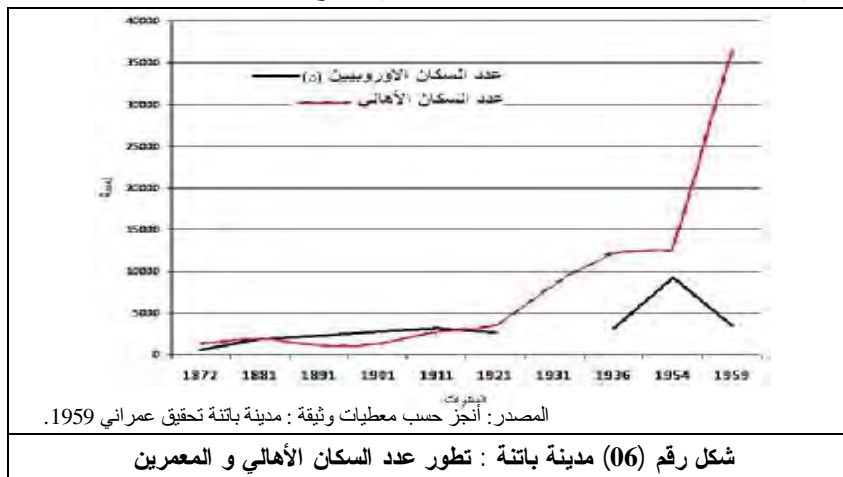
سنحاول فهم وتفسير بعض الخصائص التي تظهر عن طريق تفاعل المنظومة السكانية مع بعضها البعض وتفاعلها مع الإطار المجالي من جهة أخرى، هذين البعدين أصبحا أمر ضروري للتخطيط في شتى الميادين والقطاعات وسنعمد على علم الاجتماع الحضري كأساس للإجابة على الإشكالات الواردة في هذا الجزء.

#### I- مراحل النمو السكاني المعتمد :

شهدت مدينة باتنة منذ نشأتها إلى وقتنا الحالي نموا سكانيًا متزايدًا، فمن خلال المعطيات الديموغرافية المتحصل عليها سواء من دراسات وبحوث أنجزت سابقًا أو معطيات مستقاة من السديوان الوطني للإحصاء يمكننا تقسيم هذا النمو السكاني إلى مرحلتين أساسيتين:

#### 1- مرحلة ما قبل 1962 (قبل الاستقلال):

هي الفترة التي تتوافق مع وجود الاستعمار الفرنسي، حيث كان المجتمع الباتني يتشكل من فئتين متميزتين اجتماعياً، ثقافياً واقتصادياً، هما السكان المعمرين والجزائريين المسلمين أو السكان الأهالي<sup>1</sup>. فمن خلال المنحنى البياني الذي يمثل تطور عدد السكان في مدينة باتنة، نسجل النمو المتباطئ والضعيف لكلا الفئتين الاجتماعيتين، إلى غاية سنة 1921 حيث أنه ولأول مرة تجاوز عدد السكان الجزائريين عدد السكان الأوروبيين، إذ أصبحوا يمثلوا نسبة 55.74% من إجمالي سكان المدينة، وكان هذا التاريخ البداية أو الانطلاقة لتزايد الجزائريين إلى غاية الاستقلال. أما قبل سنة 1921، يفسر انخفاض السكان الأهالي بالانخفاض معدلات النزوح الريفي أو الهجرة من الريف إلى المدينة. لكون الأهالي مجتمع متمسك بأرضه حيث الفلاحة تمثل مصدر رزقه بالإضافة إلى نظام القبيلة والعرش الواحد الذي كان يحكم جميع أفراد الأسرة الواحدة.

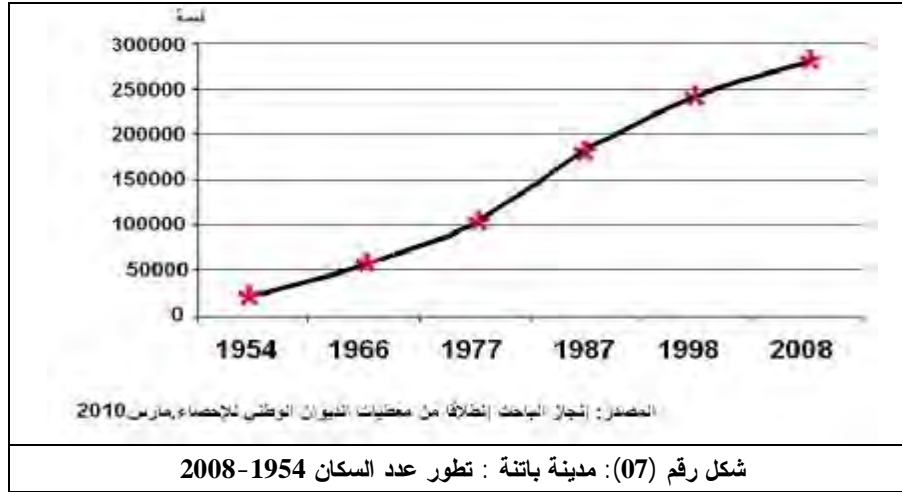


<sup>1</sup>: السكان الأهالي هي تسمية استعمارية لتميز الجزائريين عن المعمرين الذين كانوا يعتبرون مواطنين يتمتعون بكل الحقوق المدنية، على عكس الجزائريين المفقدين لهذا الحق.

وهناك عامل آخر يتمثل في كون مدينة باتنة، مدينة عسكرية أكثر منها مدينة مدنية، غير أن ارتفاع المنحنى الممثل لسكان الجزائريين ابتداءً من 1931 يرجع إلى تدني الأوضاع المعيشية في الريف الباتني، مما ترتب عنه بداية ظهور حركات النزوح الريفي الأولى نحو المدينة، التي قد تكون طوعية أو إجبارية بسبب أعمال القمع وسياسة الأرض المحروقة المطبقة من طرف الاستعمار. والانخفاض المسجل في عدد الأوروبيين ابتداءً من 1936 يتوافق مع هجرة عدد كبير من اليهود إلى الأراضي المحتلة الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

## 2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

تتوافق هذه المرحلة مع ظهور الدولة الجزائرية المستقلة، ونظراً للتحويلات السياسية، الاقتصادية والتغيرات الثقافية والاجتماعية التي شهدتها المدينة الجزائرية، فإنه لا بد من تقسيم هذه المرحلة إلى العديد من المراحل (من أجل دراسة أكثر دقة لنمو السكان) وذلك كما يوضحه المنحنى التالي :



### - المرحلة الأولى : 1962-1966 (مرحلة النمو السريع).

كشف أول تعداد رسمي للسكن والسكان في جزائر المنجز سنة 1966، أن عدد سكان مدينة باتنة بلغ : 55751 نسمة، فبغض النظر على سنوات حرب التحرير وما لتأثيراتها على عاصمة الأوراس فإن المؤشرات تؤكد الزيادة المعبرة لسكان بسبب التوافد الكبير لسكان الأرياف، بحثاً عن الأمن والاستقرار .

برحيل المستعمر سنة 1962 تضاعفت حركة النزوح نحو المدينة للإقامة في المساكن الشاغر التي تركها المعمرين، زيادة على ذلك فإن الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في تطوير الرعاية

<sup>1</sup> - La ville de Batna en 1959 OP.SI /p7.

الصحية وتحسين مستوى المعيشة، ساهمت في انخفاض معدل الوفيات، وارتفاع نسبة المواليد، مما شجع وحفز سكان الأرياف على مواكبة قطار التحضر في المدن.

#### - المرحلة الثانية : 1966 - 1977 (النمو السريع المتواصل):

قدر معدل النمو الحضري لمدينة باتنة خلال هذه العشرية بـ 5,72%<sup>1</sup>، وهو معدل نسبيا مرتفع يعكس اهتمام السلطات العمومية بالعملية التنموية في مجال الدراسة، نظرا للأهمية الجغرافية والسياسية التي تلعبها المدينة كعاصمة لإقليم الأوراس. فقد استفادة المدينة في إطار المخططات الخاصة للتنمية، من غلاف مالي معتبر موجه أساساً للتنمية الصناعية بالمنطقة، الذي اصطلح على تسميته بالبرنامج الخاص بالاوراس الممتد من سنة 1967 إلى سنة 1970، كما تضمن عدة مشاريع تنموية على المستوى الحضري والريفي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي<sup>2</sup>.

كما أدى الاستقرار السياسي والأمني وتحسن الظروف الصحية وتوفير العديد من مناصب الشغل المرتبطة بظهور المنطقة الصناعية لمدينة باتنة سنة 1971 م، إلى بلوغ تعداد سكان المدينة أكثر من 102 ألف نسمة.

#### - المرحلة الثالثة 1977 - 1987 (النمو المتزايد).

إن انتقال عدد السكان في مدينة باتنة من 102756 إلى 181601 نسمة خلال هذه العشرية ما يعكس معدل نمو قيمته 5.86% وهو أكبر بقليل من معدل النمو الوطني المقدر بـ (5,46%)، إذ يمكننا تفسير هذا النمو المستمر والمتزايد لسكان المدينة، لاستفادة مجال الدراسة من مشاريع اقتصادية وسكنية كبرى (ظهور المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى). ساهمت في تحسين المستوى المعيشي ورفعت من درجة التدفقات السكانية نحوها.

#### - المرحلة الرابعة 1987 - 1998 (النمو المتوازن):

يكشف لنا التعداد السكاني الرسمي المجرى سنة 1998 بلوغ عدد سكان مدينة باتنة : 242940 نسمة أي ما يمثل معدل 2,68%، وهو أقل من معدل النمو الوطني لنفس الفترة، حيث يفسر هذا الانخفاض المحسوس إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد والمراكز الحضرية الكبرى بوجه خاص، بالإضافة إلى تداعيات العشرية السوداء على النظام الاجتماعي والتنظيم المجالي.

فتحول النظام السياسي من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر أحدث تحولا في البنية الوظيفية والاجتماعية للسكان، إذ أن تخلى الدولة عن مشاريع الإسكان وأشكال التعمير الاجتماعي وتطهير المؤسسات الاقتصادية زاد من حدة البطالة، وبالتالي ارتفاع سن الزواج، وهذا ما يعكسه درجة ميلان المنحنى البياني.

<sup>1</sup> - تم حساب معدلات النمو السكاني حسب الطريقة الهندسية المعبر عنها بالمعادلة التالية: لو س = 1 + 0 ن لو (1+ر)، حيث ر: معدل النمو، ن: عدد السنوات.

<sup>2</sup> - بوراس شهرزاد - مصدر سابق - ص: 42.

## - المرحلة الخامسة 1998-2008 (النمو المستقر):

تكشف لنا النتائج الأولية لتعداد العام للسكن والسكان المجري سنة 2008 بلوغ عدد سكان مدينة باتنة : 297814 نسمة أي ما يمثل معدل نمو قدره 1,37 % ، وهو أقل بقليل من المرحلة السابقة، فرغم تحسن الأوضاع الأمنية، واعتماد الدولة على سياسية تنمية اجتماعية تهدف إلى تخفيف مظاهر المسألة الوطنية، بالإضافة إلى تخصيص إعتمادات مالية ضخمة في البرنامج الخماسي الأول للإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخماسي الثاني دعم النمو، إلا أن حالة التشعب العمراني التي وصل إليها مجال الدراسة ساهم في استقرار نسبي لمعدلات النمو السكاني.

## II - تحليل النمو السكاني لمدينة باتنة :

يحدد المهتمون بالدراسات الديموغرافية أربعة عوامل أساسية، كونها العوامل الأكثر تحكماً في معدلات النمو السكاني، وهذه العوامل هي الولادات، الوفيات والفارق بينهما يسمى الزيادة الطبيعية أو التغير الطبيعي. الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة، والفارق بينهما يسمى التغير بفعل الهجرة، أو صافي الهجرة. وفقاً لقيم هذه العوامل الأربعة ومدى فاعليتها فيما بينهما، فإن التغير السكاني يمكن أن يكون تغيراً موجباً أي بالزيادة كما يمكن أن يكون سالباً بالنقصان.

كما أن الهدف من التطرق إلى هذا العنصر هو التحليل الكمي للمؤشرات النمو السكاني المسجلة سابقاً<sup>1</sup>.

### 1 - تحليل صافي الهجرة:

تعرف الهجرة على أنها: الانتقال من مكان آخر في سبيل الحصول على حياة أفضل، لهذا كانت عنصراً من العناصر الرئيسية للدراسة الديموغرافية المرتبطة بتغيير حجم السكان وتغيير خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية<sup>2</sup>. فمن الشكل رقم (08) نسجل أن الفارق بين الهجرة الوافدة إلى المدينة والهجرة المغادرة، كان دائماً موجباً، وهذا يعني أن مدينة باتنة عرفت هجرة وافدة إليها سواء أكانت هذه الأخيرة هي هجرة سكان المناطق الريفية والجبلية أو هجرة وافدة لسكان من خارج إقليم الأوراس.

<sup>1</sup> - نحسب عدد السكان النظري  $\bar{P}_1$  حسب القانون:  $\bar{P}_1 = P_0(1+x)^n$  حيث: n: عدد السنوات، x: معدل النمو الولائي،  $P_0$ : عدد السكان في التعداد الأول.

- نحسب نصيب الزيادة الطبيعية (E.N):  $EN = \bar{P}_1 - P_0$

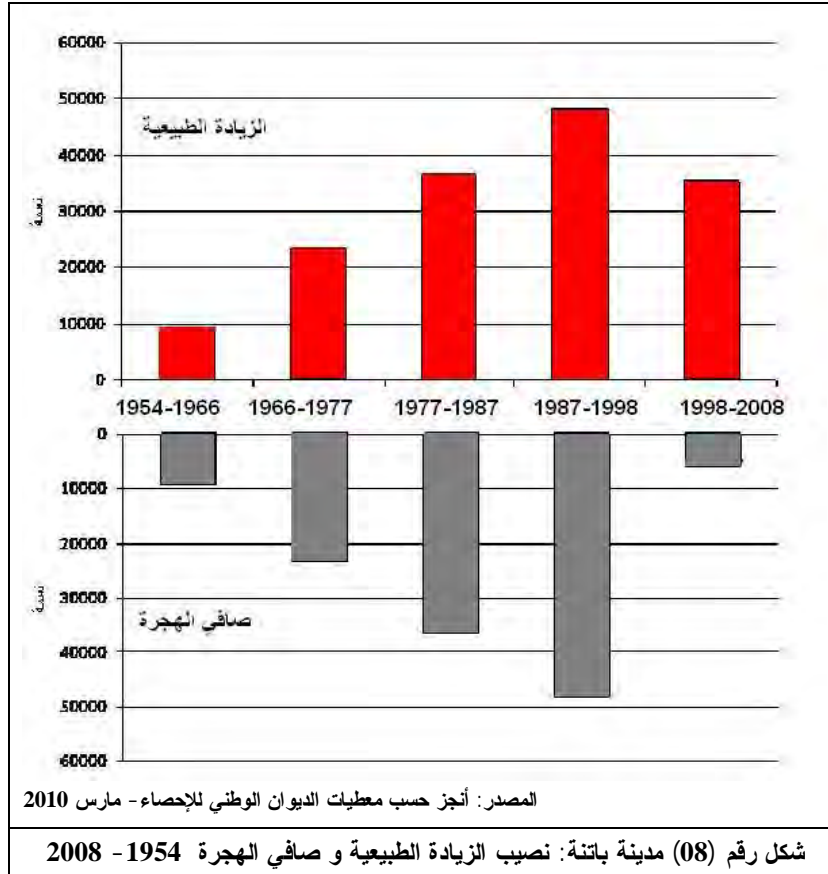
- نحسب نصيب صافي الهجرة (S.M):  $SM = P_1 - \bar{P}_1$  ، أو بطريقة أخرى:

$SM = EN - (P_1 - P_0)$  = النمو الكلي - الزيادة الطبيعية:

<sup>2</sup> : د. محمد الهادي لعروق "مدينة قسنطينة" - دراسة في جغرافية العمران "ديوان المطبوعات الجامعية 1984- ص 162.



فكل هذه الهجرة أدت إلى نمو سكان المدينة بشكل معتبر، مما أدى إلى زيادة الحاجة للمرافق السكنية والعمومية. وللوقوف على تفسير أسباب هاته الهجرة يمكننا تقسيمها إلى ثلاث فترات أساسية حسب الشكل السابق وذلك كما يلي :



#### - المرحلة الأولى 1954 - 1977 :

يوضح الشكل السابق أن صافي الهجرة كان تقريبا ثابت على مدى الفترتين (54-66) و(66-77)، وذلك في حدود 24000 مهاجر وافد إلى مدينة باتنة. لكن في حقيقة الأمر أن صافي الهجرة في الفترة الأولى كان أكبر، إذ تمثل نسبة 43.38 % من إجمالي عدد السكان، ويمكننا تفسير ذلك بكون أن هذه الفترة تعكس السياسة الاستعمارية من جهة وإلى الفترة الأولى للاستقلال من جهة ثانية حيث أن: السياسة الاستعمارية تجسدت في تطبيق سياسة المحتشدات و تحويل العديد من المناطق الريفية إلى مناطق محرمة شاغرة بهدف عزل الثورة عن الشعب كمحاولة لإخماد الثورة التحريرية.

أما أن الفترة الأولى التي عرفت الجزائر استقلالها تميزت بظاهرة الفراغ الحضري الناتج عن رحيل المعمرين، الأمر الذي مهد لعمليات انتقال واسعة للمواطنين الجزائريين، الذين كانوا يقيمون في

خارج المدينة للانتفاع بالمجال السكني الشاغر. فرغم الهجرة المغادرة التي يمثلها المعمرين الفرنسيين إلا أن الحجم الكبير للهجرة الوافدة تعكس النمو السريع لسكان المدينة في هذه الفترة.

#### - المرحلة الثانية ( 1966-1977 ) :

يمثل صافي الهجرة نسبة 23,20% من إجمالي السكان بالمدينة، ونسبة 42,75% من إجمالي الزيادة العامة. وهذا أقل بكثير من المرحلة السابقة ( رغم أن تمثيلهما البياني يوضح تقاربهما). إذ يرجع ذلك لما شهدته المدينة من أزمة سكنية، رغم استفادتها من برنامج الأوراس سنة 1968 والذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الريف والمدينة الشيء الذي أضفى نوع من الحيوية داخل المناطق الريفية ليثبت من جديد سكانها.

#### - المرحلة الثالثة (77-1987):

هي الفترة التي شهدت فيها مدينة باتنة أكبر عدد للمهاجرين الوافدين إليها، حيث تم تسجيل قرابة 42 ألف مهاجر، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن هذه الفترة الإحصائية تتوافق مع فترة ازدهار سياسة التصنيع التي تبنتها السلطات الجزائرية ضمن سعيها لتطبيق نظرية أقطاب النمو. من خلال الإعتمادات المالية المبرمجة في المخططين الرباعيين الأول والثاني. حيث استفادة المدينة بمنطقة صناعية مما جلب العديد من المهاجرين إليها.

كما أن الدور الإنمائي المتنامي الذي سطرته سياسة الدولة لتثمين دور المدينة في إقليمها الولائي، شجع سكان الأرياف على التنافس في البحث عن مكان إقامة بالمدينة بأي طريقة سواء الإيجار أو الامتلاك للاستفادة من فرص التعليم والصحة ومزايا الخدمات الحضرية الأخرى... .

#### - المرحلة الرابعة ( 1987-1998 )

بلغ عدد المهاجرين الوافدين إليها قرابة 13 ألف مهاجر، حيث تتوافق هذه الفترة مع التحولات التي شهدتها البلاد من تحولات سياسية ، اقتصادية، اجتماعية، وأهم هذه التحولات تلك التي جرت على الصعيد الأمني، فخلال التسعينات عرفت منطقة الأوراس حالة من اللأمن، نتيجة لتصعيد العمل الإرهابي مما أنجر عنه نزوح لسكان المناطق الجبلية، وكذا سكان المراكز العمرانية الصغيرة، نحو الحواضر الكبرى المنتشرة بإقليم الولاية أو حتى خارجها.

#### - المرحلة الخامسة ( 1998-2008 )

إن هذه الفترة هي الأقل هجرة في تاريخ المدينة حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين إليها قرابة ستة آلاف مهاجر، ويعزى ذلك للاستقرار والتحسين الأمني الملحوظ الذي شهدته المنطقة في الفترة الأخيرة، مما شجع العديد من الأسر على العودة إلى الريف وإلى المراكز العمرانية الصغيرة التي قدموا منها خلال العشرية السوداء، كما تحكم عنصر تشبع المجال الحضري لمدينة باتنة وانتشار بعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة والارتفاع المحسوس لمعدلات الإجرام بالمدينة، بالإضافة إلى غلاء المعيشة، إلى خفض نسبة المهاجرين إليها. بل أصبحت مقتصرة على ذوي الدخل المرتفع فقط.

فأغلب المهاجرين في هذه الفترة هم أولئك الذين يقدرون على صعوبة العيش والتمكنون من اقتناء سكن خاصة، على الرغم من ارتفاع أسعاره و أسعار الأراضي. نتيجة الندرة والمضاربة التي أصبحت من السمات الحضرية بمدينة باتنة.

## 2- تحليل نصيب الزيادة الطبيعية:

من خلال الشكل البياني السابق، نستنتج التصاعد المستمر في نصيب الزيادة الطبيعية للسكان خلال التعدادات السابقة. وبهدف بلوغ تحليل أكثر دقة، اعتمدنا الجدول التالي، الذي يبين نسبة نصيب الزيادة الطبيعية إلى إجمالي عدد السكان في كل تعداد حيث نسجل مايلي:

جدول رقم (06): مدينة باتنة : تطور نسبة نصيب الزيادة الطبيعية

الفترة	1966-1954	1977-1966	1987-1977	1998-1987	2008-1998
عدد السكان	55751	102756	181601	242940	297814
نسبة نصيب الزيادة	%16.44	%22.55	%20.05	%19.71	%12.54

المصدر: انجاز الباحث انطلاقاً من معطيات التعدادات العامة للسكن والسكان

يمكن القول أن التطور في نصيب الزيادة الطبيعية في مدينة باتنة كانت ثابتة في حدود 20% من إجمالي السكان.

- أدنى نسبة في نصيب الزيادة الطبيعية سجلت في الفترة (54-66) وذلك لارتفاع عدد الوفيات بسبب ظروف حرب التحرير وتدني الخدمات الصحية المستوى المعيشي المنحط.

- أعلى نسبة في نصيب الزيادة الطبيعية يتوافق مع العشريتين المتتاليتين (من 1966-1987) وهذا يعني تراجع ملحوظ لنسبة الوفيات وارتفاع نسبة المواليد أو الحياة عند المواليد ويعزى هذا الأمر لتحسن ظروف الحياة الكريمة المواطن وتكفل الدولة بالرعاية الصحية والتعليم.

- انخفاض نصيب الزيادة الطبيعية في العشريتين الأخيرتين الممتدة من (1989 إلى 2008) إذ أنه أصبحت تمثل نسبة 19,71% من إجمالي عدد السكان في المدينة. هذا الانخفاض يرجع لما عرفت البلاد و المدينة بوجه خاص من تحولات على جميع الأصعدة والتي كان أهمها التحول الاقتصادي الذي أنجر عنه عدم توفر العمل وتسريح العمال... لتتخفف إلى نسبة 12.54% في العشرية الأخيرة نتيجة لتأثيرات سياسة تنظيم النسل على نصيب الزيادة الطبيعية، وكذا بسبب تداعيات التحولات الاقتصادية والثقافية التي أدت إلى تفاقم مشاكل عزوف الشباب عن الزواج أو تأجيله وتأخير له حين توفر متطلباته.

### III - التوزيع المجالي للسكان:

إن مؤشر التوزيع المجالي لسكان من المقاييس الدالة على كيفية انتشار السكان عبر المساحة الجغرافية للإقليم، وإبراز مدى توازن وتفاعل العناصر البشرية مع الموارد المتاحة الطبيعية والاقتصادية، إذ أن الهدف منه التعرف على ميل السكان وتنظيم انتشارهم. من ثمة التوصل إلى معرفة طابع مجال كل إقليم مما يعطينا صورة واضحة عن توزيع التجهيزات ولأن هذه الأخيرة يكون توزيعها حسب التجمعات السكانية<sup>1</sup>.

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى الكيفية التي ينتشر بها سكان ولاية باتنة على كامل التراب الولائي بهدف معرفة أثر وأحجام الأقطاب العمرانية المشكلة للإقليم الولائي وكذا بهدف معرفة درجة قوة الجذب المجالية التي تمارسها مدينة باتنة في إقليمها من خلال سرعة وحجم تضخمها بالإضافة إلى ذلك سيسهم هذا العنصر في تبسيط الدراسة الاجتماعية لسكان مدينة باتنة خاصة وأن أغلبهم ينحدرون من داخل المجال الولائي. وعليه سنحاول توظيف معطيات فترتين متباعدين للوقوف على حركية السكان داخل المجال الولائي.

#### 1 - التوزيع المجالي السكاني لسنة 1987:

انطلاقا من خريطة التوزيع السكاني لسنة 1987 - خريطة رقم (07) - يبدو جليا عدم التجانس والتباين الواضح في انتشار السكان بين بلديات الولاية، إذ أن ولاية باتنة تظهر على العموم مجال معمر. حيث نجد أن معظم سكانها سكان حضر 56,8% من إجمالي السكان.

كما أن الخريطة السابقة تعكس أن معظم البلديات هي بلديات ريفية وهذا يبين أن هناك تجمعات حضرية كبيرة متمركزة في بلديات محدودة منها:

- مركز بلدية باتنة: 181601 نسمة.

- مركز بلدية بريكة: 61631 نسمة.

- مركز بلدية عين توتة: 34305 نسمة.

- مركز بلدية مروانة: 25556 نسمة.

حيث أن هذه المراكز تمثل ما نسبته: 40,30% من إجمالي سكان الولاية. فهي مراكز

استقطاب قوية لسكان الولاية خاصة وأن مقراتها تقع على محاور الطرق الكبرى.

عموما فإن انتشار التركيز السكاني يظهر على امتداد الشريط الشمالي في حين يظهر تخلخل في التوزيع المتوازن للسكان في الجزء الجنوبي الشرقي، وفي أرجاء محدودة من جهة الجنوبي الغربي.

والجدير بالملاحظة هنا أن التوزيع المجالي لسكان ولاية باتنة سنة 1987 يتوافق مع توزيع مظاهر السطح، حيث نجد سهول مكتظة بالسكان إذ قدرت نسبتهم بـ 89% من إجمالي سكان الولاية.

<sup>1</sup>: عنون نور الدين: مصدر سابق، ص: 13.

في حين نجد في المناطق الجبلية تركيز نسبيا منخفض لسكان حيث يتوزع عليها 82789 نسمة أي ما يساوي نسبة 11% من إجمالي سكان الولاية.

## (2) التوزيع المجالي للسكان لسنة 2004:

بعد مرور حوالي 20 سنة على شكل التوزيع المجالي للسكان عبر تراب ولاية باتنة، تم إنجاز الخريطة رقم (08) التي توضح تغيرات جذرية في التوزيع المجالي للسكان حيث نلاحظ تضخما للمراكز العمرانية التي صارت تضم 78,14%<sup>1</sup> من إجمالي سكان الولاية، ولا تزال المراكز العمرانية الرئيسية تمارس جاذبيتها على باقي المجال، في حين تقلص سكان المناطق المبعثرة ليصل تمثيلهم نسبة 21,86%.

الجدير بالملاحظة هو اضمحلال تجمعات عمرانية، وتراجع حجمها السكاني، إذ أن جل هذه المراكز واقعة في الجهة الجنوبية المتضرسة، ونذكر منها:

- مركز بلدية تلاطو.

- مركز بلدية بني فوضالة.

- مركز بلدية أولاد عوف.

- مركز بلدية بومية.

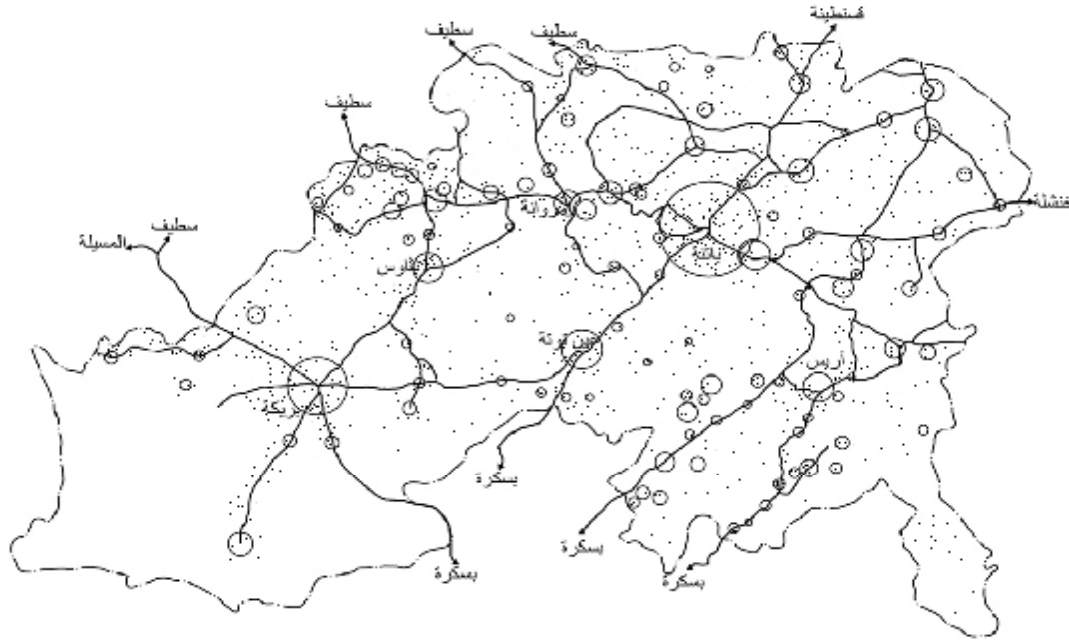
\* ظهور تكتلات أو تجمعات صغيرة لسكان المناطق المبعثرة متوسط حجمها السكاني بين 100-200 نسمة، وهي الواقعة في الشريط الشمالي للولاية، وجلها على محاور الطرق.

\* اختفاء السكان المناطق المبعثرة في الشريط الجنوبي، قابله تضخم المراكز العمرانية (مقرات البلديات الجنوبية)، إذ يتوافق هذا النطاق مع المناطق الجبلية للولاية التي أصبحت أكثر فراغا. من خلال دراسة التوزيع السكاني نستنتج أن سكان ولاية باتنة يفضلون التجمع بدرجة أولى لتوفير شروط حياة أفضل، أما سكان المناطق الفلاحية الذين يتوزعون على الأراضي الفلاحية التي تعتبر مصدر رزقهم الوحيد فيفضلون التكتل على محاور الطرق بالقرب من المراكز العمرانية الكبيرة، أما سكان المناطق الجبلية والرعية انتقلوا للإقامة بالمراكز العمرانية الأقرب إليهم لدوافع انتماءاتهم القبلية.

<sup>1</sup> تم حسابها انطلاقا من معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة .

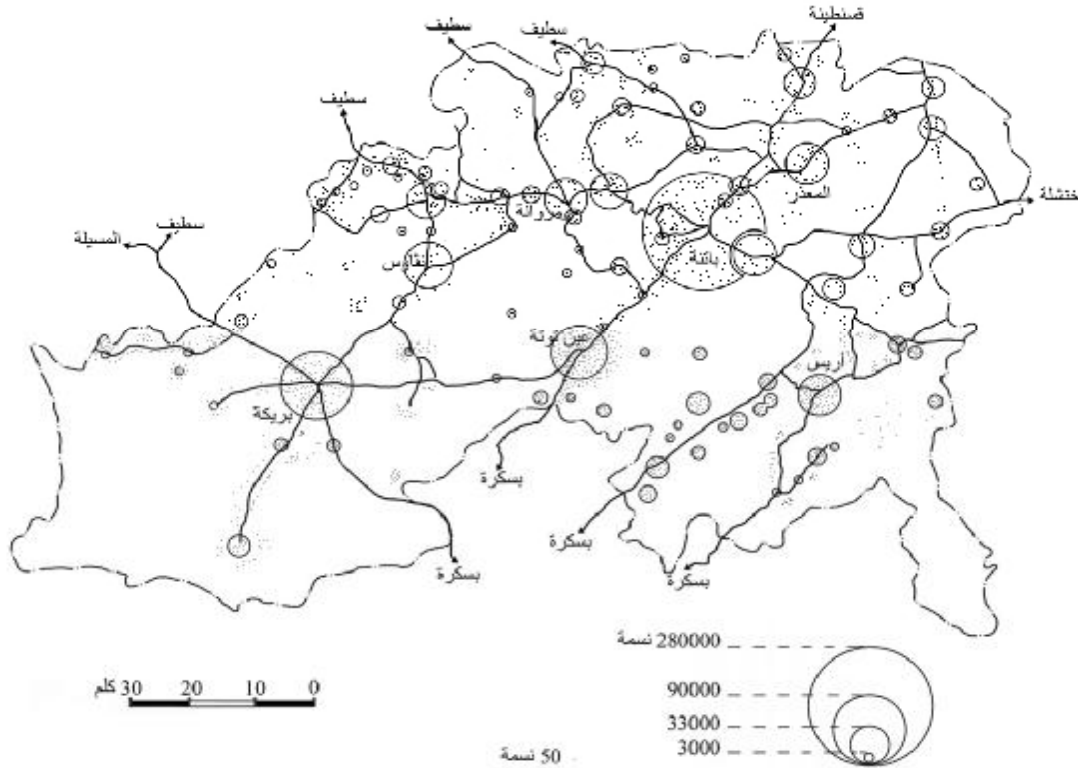
الخريطة رقم: (07)

ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة 1987



الخريطة رقم: (08)

ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة 2004



المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (RGPH 1987)  
 + معطيات مديرية التخطيط والتهيئة (DPAT 2006)

كما يعزى سبب هذا الانتقال أو هذا التنظيم المجالي المتحصل عليه، لأسباب أمنية بدرجة كبيرة ولتدهور المستوى المعيشي المرتبطة بالفلاحة. وعموما نستنتج مايلي:

#### - التنظيم السكاني في سنة 1987:

يتركز 25% من إجمالي سكان الولاية في دائرة نصف قطرها 15 كلم من مركز مدينة باتنة.  
يتركز 38% من إجمالي سكان الولاية في دائرة نصف قطرها 30 كلم من مركز مدينة باتنة.  
يتركز 60% من إجمالي سكان الولاية في دائرة نصف قطرها 40 كلم من مركز مدينة باتنة.

#### - التنظيم السكاني في سنة 2004:

يتركز 30% من إجمالي سكان الولاية في دائرة نصف قطرها 15 كلم من مركز مدينة باتنة.  
يتركز 48% من إجمالي سكان الولاية في دائرة نصف قطرها 30 كلم من مركز مدينة باتنة.  
يتركز 70% من إجمالي سكان الولاية في دائرة نصف قطرها 40 كلم من مركز مدينة باتنة.

- وعليه يمكن تصور مستويات حركة السكان داخل الإقليم الولائي كما يلي:

#### الحالة الأولى: في المناطق الجبلية:

من الريف نحو مراكز عمرانية صغيرة، ثم نحو مركز عمراني رئيسي.

#### الحالة الثانية: في المناطق السهلية:

- 1- من الريف السهلي نحو مراكز عمرانية سهلية.
- 2- الثبات والبقاء في الريف السهلي بالتحول نحو التكتل على محاور الطرق.

#### IV- التوزيع المجالي لسكان مدينة باتنة:

لقد اتضح من خلال التطرق للعنصر السابق أن هناك انتشار غير متوازن لإجمالي سكان الولاية داخل الإقليم، حيث تبين وجود تركيز سكاني كبير في مدينة باتنة وظهيرها المحيط بها مباشرة، حيث يمكن تفسير هذا التكتل السكاني إلى الدور الإداري الذي ساهم في تركيز مختلف أصناف النشاطات والخدمات الضرورية بمقر عاصمة الولاية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز درجة السيطرة الاقتصادية والاجتماعية للقطب الباتني على كامل مجال الإقليم الولائي.

وسنحاول فيما سيلي التعرف على شكل وحالة التوزيع المجالي للسكان داخل حدود النسيج الحضري لمجال الدراسة، بهدف تحديد ميول السكان وكيفية انتشارهم، وهل لذلك علاقة واضحة على توزيع التجهيزات، كما سيسمح لنا هذا العنصر باستخراج علاقات مجالية ووظيفية، من خلال الربط بين شكل التنظيم المتحصل عليه لتوزيع الكثافات السكانية، وبين شكل تنظيم توزيع أصناف وأحجام المحلات التجارية (الكماً ونوعاً) الذي سنتطرق إليه لاحقاً.

وبهدف تحليل أكثر دقة، فقد تم تحليل التوزيع المجالي لسكان من خلال بعدين أساسيين هما:

- **البعد الأول:** هو التوزيع الكمي للسكان داخل القطاعات العمرانية من خلال إيضاح الكثافات السكانية لها.

- **البعد الثاني:** هو التوزيع النوعي للسكان على المجال وذلك وفقا للانتماء الاجتماعي للسكان كل قطاع عمراني.

### 1- الأحجام السكنية عبر القطاعات العمرانية:

نظرا لارتباط الكثافة بالتوزيع العام للسكان وتأثر ذلك بعوامل متعددة منها القرب من المركز، توفر المرافق والتجهيزات و البنية التحتية، طبوغرافية السطح، سهولة التنقل وسعر الأرض الذي يسهم في إعطاء المدينة شكلا وتنظيماً خاصاً، فقد أصبح التطرق إلى معرفة أحجام الكثافات السكانية لمدينة باتنة، أهمية معتبرة في دراسة البنية المجالية والأنشطة التجارية.

انطلاقاً من الخريطة رقم (09) المنجزة انطلاقاً من المعطيات المبينة لتوزيع الكثافات السكانية عبر القطاعات العمرانية نميز أربع نطاقات متميزة هي:

#### 1-1 - نطاق الكثافة العالية:

يمثله القطاع العمراني رقم (2) الذي يتربع على مساحة قدرها 157,20 هـ، ينتشر عليها 37175 نسمة. وهو بذلك يحقق كثافة سكانية عالية تتجاوز 236 ن/هـ.

كما تعد كل من أحياء: شيخي وحي النصر المشكلة لحدود القطاع العمراني رقم (2) من الأحياء القديمة المحاذية لمركز المدينة، حيث أنها شكلت منذ زمن الاستعمار الأحياء الأولى لتوسع المدينة، خاصة وأن حي شيخي ارتبط منذ نشأته بالسكان الأهالي ليشهد فيما بعد نموا سكانيًا معتبرا، ونظرا لموقعه المحاذي لمركز المدينة فقد حافظ على كثافته السكانية إلى غاية الآن.

كما أن هذه الكثافة السكانية العالية تتوافق مع الانتشار المعتبر للنموذج السكني لنمط البناء الفردي المتعدد الطوابق والمنتشر بصورة كبيرة داخل هذا القطاع العمراني مما يعكس شغل أكثر من عائلة واحدة في المسكن الواحد.

#### 1-2 - نطاق الكثافة المتوسطة:

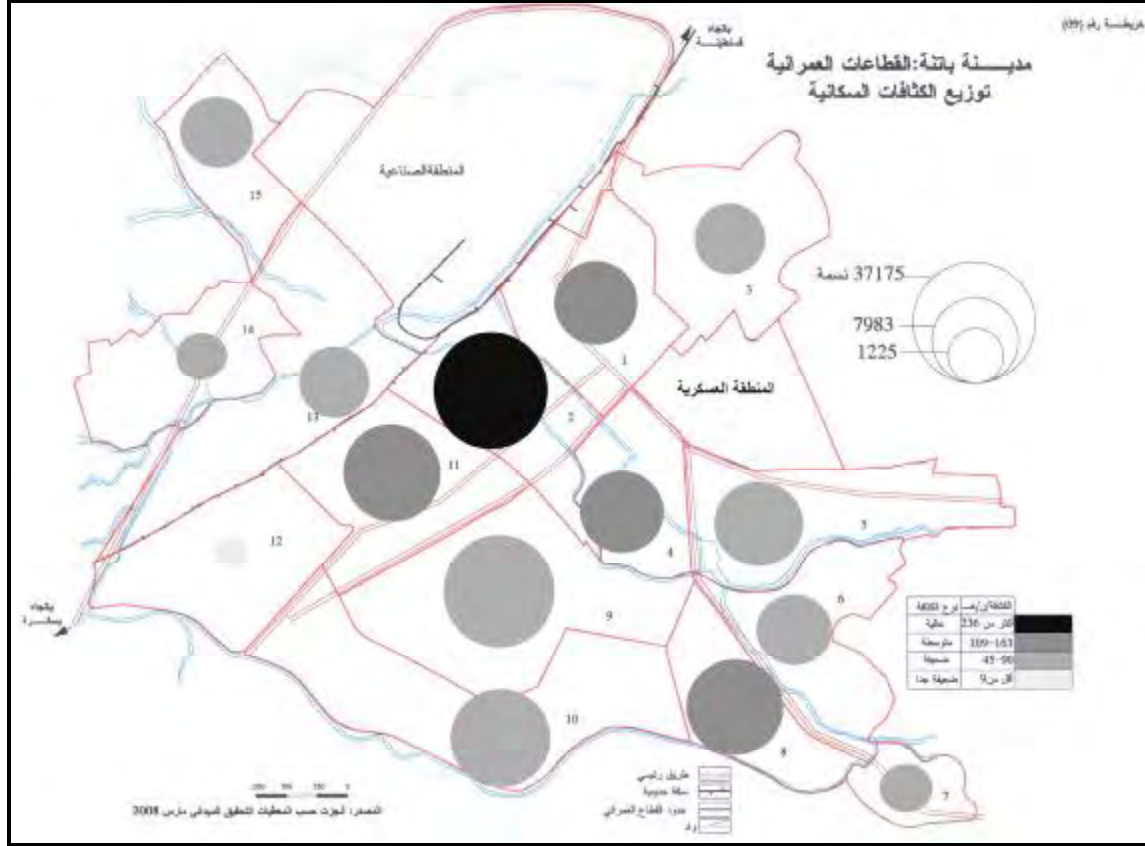
هو نطاق كل من القطاعات العمرانية رقم (1- 4-8-11)، حيث تظهر على الخريطة رقم (09) في شكل حلقة تحيط بالقطاع العمراني رقم (2) هذا الأخير الذي يمثل مركز ثقل الشكل الجيومتري للمدينة. وتجدر الإشارة أن قيمة الكثافة السكانية بهذه القطاعات العمرانية تتراوح بين 110 - 160 نسمة/هـ. إذ يعزى هذا الأمر إلى متوسط الحجم السكاني المنتشر في هذه القطاعات الذي قدر بنحو 20 ألف نسمة لكل قطاع عمراني. كما أن هذه القطاعات العمرانية تضم أحياء:

\* مركز المدينة المشكل من النواة الاستعمارية المميزة بالسكن الفردي الذي تم تحويل معظم مساكنه (على وجه الخصوص الطوابق الأرضية) إلى محلات تجارية.



\* الحي التقليدي الزمالة الذي يبين خروج بعض سكانه إلى أطراف المدينة خاصة وأن نشأته تعود إلى الفترة الاستعمارية وبالتالي فقد تم توجيه نموه السكاني في أرجاء أخرى للمدينة. وبالخصوص نحو المناطق الحضرية السكنية الجديدة<sup>1</sup>.

\* أحياء: كموني، الشهداء، البستان، الزهور، الإخوة جزار.



### 1-3- نطاق الكثافة الضعيفة:

حيث سجلت قيم ضعيفة للكثافة السكانية تراوحت بين 45- 50 نسمة في الهكتار الواحد، وذلك في كل الأحياء التي تمثل أطراف المدينة الممتدة في الخريطة رقم (09) بالقطاعات العمرانية التالية:

- القطاع الثالث (45,25 ن/هـ) يمثل كل من حي بوزران حيث نمط الفيلات الراقية التي تقطنها الطبقات الميسورة، كما تمت به إنجازات معتبرة للسكن الجماعي والتجزئة لتحصيات السكن الترقوي التي قاربت على انتهاء الأشغال به. وحي المجزرة حيث أن الشكل المورفولوجي لموضعها المنكسر ساهم في تخفيف التركيز السكاني به.

<sup>1</sup>: معطيات التحقيقات الميدانية- 2005.

- القطاعات العمرانية (13-14-15) والتي تمثل الجزء الغربي لمدينة باتنة حيث تتواجد أحياء أكشيدة، طريق حملة، أولاد بشينة. حيث تستحوذ هذه الأحياء على مساحة إجمالية قدرتها بـ 522.34 هكتار وهو ما يمثل نسبة 16% من المساحة الإجمالية للمدينة، ينتشر عليها مجتمعة 25725 نسمة، وهو ما يحقق كثافة سكانية متوسطة قدرها 49,25 ن/هـ.

يفسر ذلك بسيادة النمط السكني الفردي والمساحات المعتبرة من الأراضي المبرمجة للتعمير، التي لا تزال في طور الإنجاز.

- القطاعات العمرانية (5-6-7) تحمل نفس الخصوصيات العمرانية المظهرية والمجالية للقطاعات السابقة لكن في الجزء الشرقي من المدينة حيث أحياء: باركافوراج، الإخوة لمباركية، طريق تازولت، حيث أن هذا الأخير تشكل حديثاً كمجال سكني مكون من نمط الفيلات الفخمة للطبقة الميسورة والبناء الفردي الحديث.

- القطاعين العمرانيين (9-10) حيث أحياء بوعقال بأجزائه الثلاثة وأحياء عميروش ودوار الديس (المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الأولى). إذ أن انخفاض الكثافة السكانية بهما يرجع إلى مساحتهما الشاسعة المقدرة بـ 608 هـ أي ما يمثل قرابة 20% من مساحة باتنة. من جهة أخرى خروج الزيادة السكانية من هذين القطاعين إلى الأطراف الشرقية والغربية للمدينة خاصة بعد عمليات إعادة التسوية التي شهدتها بوعقال.

#### 1-4- نطاق الكثافة الضعيفة جدا:

سجلت على مستوى قطاع عمراني واحد، هو القطاع رقم (12) الذي قدرته مساحته بـ 47,19 هـ، ويقطن به 1225 نسمة أي بكثافة قدرها 8,32 ن/هـ. هذا يعكس أن القطاع العمراني تسوده استخدامات مرفقية غير السكنية حيث نجد به مجموعة من التجهيزات الكبرى مثل الجامعة الكبرى، الحي الجامعي للبنات، محطة نقل المسافرين، بالإضافة إلى تواجد تخصيصات لم تشغل مساكنها لعدم إتمام بنائها أو لتوظيفها في استخدامات أخرى. (ورشات حرفية أو معارض بيع السيارات...).

مما سبق نستنتج أن تنظيم التوزيع المجالي للأحجام السكانية في مدينة باتنة يخضع لنمط ونوع الاستخدامات السكنية وكذا لموقعها داخل النسيج الحضري حيث أننا نجد لها عالية في الأحياء الشعبية التقليدية القريبة من مركز المدينة، ومنخفضة في الأحياء الراقية الواقعة في أطراف المدينة، فهل هذا التوزيع يتوافق وشكل التوزيع المجالي لمختلف أنماط الاستخدامات الأخرى وبالخصوص الاستخدامات التجارية، هذا ما سنحاول تشخيصه في الفصول الموالية.

## 2- الانتماءات القبلية لسكان القطاعات العمرانية:

بعد التشخيص الكمي للانتشار المجالي لسكان داخل القطاعات العمرانية، سنحاول من خلال هذا العنصر التدقيق أكثر، بتوظيف بعض الدلالات الاجتماعية لدراسة وتحليل الانتشار المجالي للسكان حيث سندرج هنا التوزيع المجالي للسكان وفقا لأصولهم القبلية حسب كل قطاع عمراني.

خاصة وأن هذا التنظيم النوعي للسكان داخل المجال الحضري يلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التنظيم المجالي من خلال التأثير على شكل توزيع باقي الاستخدامات وحتى التأثير في الصفات والخصائص العمرانية لكل قطاع عمراني على حدى.

انطلاقا من الخريطة رقم (10) التي توضح التمثيل البياني للانتماءات القبلية للسكان في القطاعات العمرانية، والمنجزة أساسا من معطيات التحقيقات الميدانية في جزئها الموجه للسكان والمتضمن سؤال عن أصولهم وانتماءاتهم القبلية، حيث بعد جمع وتمحيص 3920 استمارة صنفنا النتائج في ستة فئات اجتماعية كبرى. (خمسة منها محلية وواحدة غير محلية). جاء تمثيلها في دوائر نسبية حسب كل قطاع عمراني، وتجدر الإشارة هنا أن قبائل الجبالية يمثلون أكثر من 24% من المجتمع الباتني حسب العينة المدروسة، وعموما يمكن استقراء نتائج الممثلة في الخريطة السابقة كما يلي:

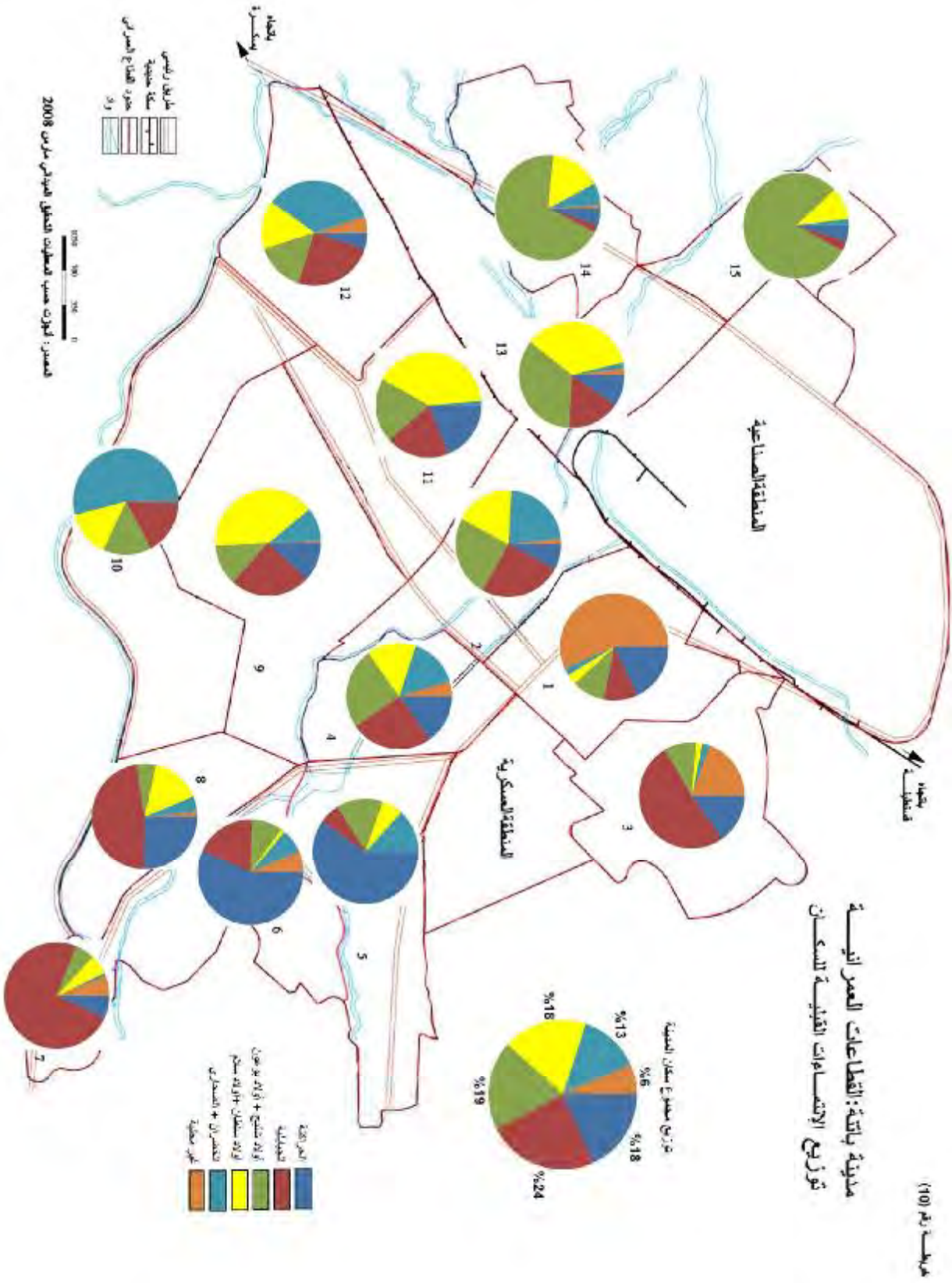
### - الفئة الاجتماعية الأولى (الحراكتة):

تعكس هذه الفئة الاجتماعية مجموع السكان المنحدرين من أصول القبائل الشمالية والشمالية الشرقية لإقليم ولاية باتنة ونقصد هنا كل من:

- قبيلة حراكتة المعذر.
- قبيلة حراكتة جرمة.
- قبيلة الثلاث (مقرها مدينة سريانة).
- قبيلة الزوي.
- قبيلة عشاش (شمره + تيمقاد).

كل هذه القبائل مجتمعة تضم قرابة 32 عرش<sup>1</sup>، لهجتها المحلية الشاوية والخريطة السابقة توضح أن غالبية السكان المنتمين لهذه الفئة الاجتماعية يتركزون في القطاعات العمرانية (5، 6) بصورة أساسية حيث ممثلون نسبة 59,60% - 59,91% من إجمالي سكان هذين القطاعين على الترتيب (حيث أحياء باركافوراج والإخوة لمباركية).

<sup>1</sup>: تحقيق ميداني - باتنة - 2004.



كما يتواجدون بصورة معتبرة في وسط المدينة وحي بوزران الذي يعتبر الحي الراقي للمدينة (القطاعين 1-3). إذ يمثلون نسبة: 18%، 15,29% على الترتيب.

وعموما تمثل نسبة السكان الحراكمة 18,11% من إجمالي سكان مدينة باتنة وهي نسبة معتبرة داخل المجال الحضري.

#### - الفئة الاجتماعية الثانية (الجبائلية):

هي تسمية محلية كثيرا ما نسمعها بين سكان مدينة باتنة، يقصد بها السكان المنحدرين من الجبال الواقعة في الجزء الجنوبي لمدينة باتنة (أنظر الخريطة رقم 10). إذ يدخل في نطاق هذه الفئة القبائل الكبرى التالية:

§ قبيلة أولاد فاضلة.

§ قبيلة أولاد عدي.

§ قبيلة أولاد داود.

§ قبيلة بني بوسليمان.

حيث تضم هذه القبائل مجتمعة قرابة 39 عرش، فمن خلال التحقيق الميداني يتضح أن الجبائلية هم الفئة الاجتماعية السائدة حيث يمثلون نسبة 24,23% من إجمالي سكان مدينة باتنة، وإذا لاحظنا الخريطة السابقة نلاحظ ظهورهم المتكرر في أغلب القطاعات العمرانية المشكلة للنسيج الحضري للمدينة لكن تركيزهم الكبير يظهر في القطاعات العمرانية رقم (3 - 8 - 7) التي تتوافق مع أحياء بوزران، حي زهور و حي طريق تازولت. إذ يمثلون نسبة 51,17%، 47,25%، و74% على الترتيب.

#### - الفئة الاجتماعية الثالثة (أولاد الشليح وأولاد بوعون):

هي الفئة التي تحتل المرتبة الثانية من حيث التمثيل السكاني داخل المجتمع الباتني، حيث يشكلون ما نسبته 19,44% من إجمالي سكان المدينة. وكثيرا ما يحدث تنافس اقتصادي، ثقافي وحتى سياسي بين هؤلاء وبين الأفراد المنتمين للفئة الاجتماعية الثانية. الأمر الذي يضيف حراك وتفاعل اجتماعي<sup>1</sup>، من شأنه أن يزيد من نسق وتيرة الديناميكية العمرانية بمجال الدراسة. كما يجدر التنويه هنا، أن من أعلام أولاد شليح نذكر المجاهد العقيد الحاج لخضر، والسيد علي بن فليس رئيس الحكومة السابقة. وهذه الفئة الاجتماعية ممثلة في القبيلتين التاليتين:

<sup>1</sup>حراك اجتماعي: هي الدرجة التي يسمح بها المجتمع أو يشجع أو يجبر أفرادها على تغيير مكانتهم ومستواهم الجغرافي والسكاني والاقتصادي والاجتماعي أو توجهات قيمهم الثقافية. ففي المجتمعات الحديثة هناك ترتيب تسلسلي للمراكز الاجتماعية بحيث تزداد امتيازات الثروة والقوة والاحترام كلما صعدنا أعلى التسلسل الهرمي، ويستطيع إي شخص الانتقال من مركز اجتماعي إلى آخر اعتمادا على ما يكسبه من وسائل في متناول يده

تفاعل اجتماعي: يشير التفاعل الاجتماعي إلى التأثير المتبادل بين الأفراد من خلال عملية الاتصال أو الاستجابة المتبادلة بين الأفراد في موقف علاقة اجتماعية، والفرد في ثقافته في عملية تفاعل مستمر مع الآخرين الذين يتواصل معهم في المواقف الاجتماعية المختلفة.

§ قبيلة أولاد شليح.

§ قبيلة أولاد بوعون.

حيث حدودها المجالية، تتوافق مع سلسلة جبال بلزمة المحاذية لمدينة باتنة في الجهة الغربية، لغتها الشاوية، والخريطة السابقة توضح السيطرة المطلقة لهذه القبيلة على الجزء الغربي لمدينة باتنة حيث القطاعات العمرانية (13 - 14 - 15) التي تتوافق مع أحياء كل من أولاد بشينة، أكشيدة وطريق حملة. إذ يمثلون نسبة 36% - 68,89% - 80% من إجمالي سكان هذه الأحياء على الترتيب.

- الفئة الاجتماعية الرابعة (أولاد سلطان وأولاد سلام):

تضم هذه الفئة ثلاث قبائل كبرى تمتد في الجزء الغربي لولاية باتنة، هي على الترتيب:

§ قبيلة أولاد سلطان.

§ قبيلة أولاد سلام.

§ قبيلة أولاد علي بن صبور.

فمن خلال معطيات العينة الميدانية تبين أن أفراد هذه الفئة يمثلون ما نسبته 18,16% من إجمالي سكان المدينة، كما أن انتشارهم يكون متركزاً بصورة عالية في الأطراف المحاذية مباشرة لوسط المدينة حيث القطاعات العمرانية رقم (9 - 11 - 13) التي تتوافق مع أحياء بوعقال، حي الشهداء وحي أكشيدة ، وذلك بنسب: 40,25% - 40,25% - 36,50% على الترتيب.

- الفئة الاجتماعية الخامسة (صحاري والخضران):

هي القبائل الممتدة جنوب إقليم ولاية باتنة حتى أجزاء معتبرة من ولاية بسكرة (صحاري)

وتضم كل من :

§ قبيلة لخضر حفاوي (على امتداد جبال متليلي).

§ قبيلة الصحاري (جبال الزاب).

§ قبيلة الحضنة الشرقية (لهجتها العربية و مقرها مدينة بريكة).

إذ تجدر الإشارة إلى أن اللغة العربية هي اللغة المستعملة في حياتهم اليومية، كما تمثل هذه الفئة الاجتماعية نسبة 13,36% من إجمالي سكان مدينة باتنة. ويظهر انتشارها في أغلب القطاعات العمرانية لكن تتركز بصورة أساسية في القطاعين العمرانيين رقم (10 - 12) على الترتيب، حيث المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الأولى. كما تظهر نسبة معتبرة منهم في الحي التقليدي شيخي وذلك بنسبة بلغت 22,74% من إجمالي سكان هذا الحي. حيث يعز ذلك لزمن الترحيل الجماعي لهم وحشدهم في هذا الحي المعسكر.

### - الفئة الاجتماعية السادسة (القبائل غير المحلية):

قمنا هنا بإدراج كل الانتماءات غير المحلية (الفئات الاجتماعية غير المنحدرة من إقليم الأوراس) في هذه الفئة الاجتماعية، إذ أنه يمثلها الأفراد الذين لا يتحدثون باللهجة المحلية ومن بين هؤلاء المصنفين في هذه الفئة نذكر:

§ قبائل الصغرى والكبرى (تيزي وزو، بجاية، سطيف، برج بوعريريج، ...).

§ قبائل القل (ميلة، جيجل، قسنطينة).

§ عرب (قسنطينة، المسيلة، بسكرة، ...).

يجسد أفراد هذه الفئة الاجتماعية نسبة قدرها 6,68% من إجمالي سكان مدينة باتنة، وهي نسبة نسبيا مرتفعة خاصة وأن مدينة باتنة عاصمة لإقليم الأوراس، ووجودهم يعزى للمراحل التاريخية التي مرت بها المدينة. خاصة أن ظهور هذه الفئة الاجتماعية بمجال الدراسة يرجع إلى الفترة الاستعمارية، حيث قدموا لممارسة التجارة والخدمات بالمدينة. الأمر الذي يؤكد مكان تملكهم داخل المدينة. حيث يتركزون في مركز المدينة والحي الراقي بوزران. وذلك بنسبة: 56,67% و19,41% على الترتيب من إجمالي سكان هذين الحيين.

ولعل ظهورهم في القطاعين العمرانيين رقم (6-7) يدل على خروجهم لمناطق التوسع الجديدة.

من هذا العرض البسيط يمكن استخلاص النقاط التالية:

- مركز المدينة يتوافق مع السكان ذوو الأصول غير المحلية.
- العلاقة التاريخية الوثيقة بين صنف تجارة الخدمات والسكان غير المنحدرين من المنطقة.
- مجال متداخل بين مختلف الانتماءات القبلية يمثلها القطاعين رقم (2-4) هما الأحياء التقليدية شيخي والزمالة هذا التداخل يعكس سياسة التجميع المطبقة على سكان الإقليم وقت الاستعمار الفرنسي، كما يمثل ذلك الثقل السكاني للمدينة (أنظر توزيع الكثافات السكانية).
- يبقى الآن إيجاد المقاربة التجارية ومحاولة تفسير التنظيم المجالي التجاري بهذه الفسيفساء الاجتماعية إن كان هناك وجه من أوجه المقاربة.

### ثانياً: تحليل التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية لسكان مدينة باتنة.

حتى يكتمل فصل تحليل المعطيات الاجتماعية الاقتصادية لمجال مدينة باتنة لابد من التطرق إلى تحليل التركيب الاقتصادي للسكان بهدف التعرف على الوضعية الاقتصادية للمجتمع، ومدى تأثيرها على نسق الحياة الحضرية. كما نهدف من خلال هذا العنصر إلى معرفة مختلف النشاطات الاقتصادية، تطور ممارستها من طرف السكان، نسبة البطالة وتحديد القوى العاملة. وعليه سنحاول التطرق أولاً إلى معرفة تطور تركيب القوة العاملة انطلاقاً من المعطيات المتحصل عليها من المصادر المختلفة. فمن خلال تحسن المستوى الاقتصادي للسكان يمكنهم تجنيد استثمارات في نشاطات اقتصادية كميدان التعمير.

#### I- تطور الداخلون في قوة العمل 1987-1998:

إن قوة العمل، تعادله عبارة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في المصطلحات الفنية للمعايير الموصى بها دولياً. ووفقاً لتلك المعايير فإن القوة العاملة تتضمن كل الأشخاص من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل في السوق، من أجل إنتاج السلع أو الخدمات الاقتصادية<sup>(1)</sup>، ووفقاً لهذا التعريف الصادر عن دائرة السكان للأمم المتحدة فإن قوة العمل تتجسد في الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 64 سنة) أي القادرين والباحثين عن العمل قصد إنتاج سلع وخدمات. تشير المعطيات الإحصائية لتعداد 2008، المستقاة من مصلحة الإحصاءات ببلدية باتنة أن الداخلين في قوة العمل يمثلون نسبة 56,65% من إجمالي السكان، وهي أكبر بقليل مما أسفرت عنه معطيات تعداد سنة 1998 حيث بلغ عدد الداخلين في قوة العمل 126126 نسمة أي ما يمثل نسبة 51,91% من إجمالي السكان، فبعد أن كانت تمثل نسبة 50,07% من إجمالي السكان في تعداد 1987 أي بارتفاع قدره 1,12%. وهو تغيير طفيف جداً يعكس بلوغ أطفال التعداد الأول عن العمل في 1998. وللتدقيق أكثر في هذه النسب يستلزم منا تحليل شريحة الداخلين في قوة العمل إلى:

#### 1- القوة العاملة:

هم كل الأفراد الذين يمكنهم المساهمة فعلاً بمجهودهم سواء كان جسدي أو فكري في أي عمل يؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات. بالإضافة إلى الأشخاص المتحصلين على مؤهلات علمية والقادرين على دخول سوق العمل، ولكنهم لم يجدوا فرصة برغم بحثهم عنه.

<sup>1</sup>: عنون نور الدين - مرجع سابق - ص: 31.



وقد تم تقدير عددهم حسب معطيات آخر تعداد رسمي بـ 108496 نسمة، أي ما يمثل نسبة 38,96% من إجمالي السكان. وهي أقل مما تم إحصاءه في تعداد 1998 حيث تم تقدير عددهم بـ 99687 نسمة أي ما يعادل نسبة 41,03% من إجمالي السكان، وبنسبة 79,03% من مجموع الداخلين في قوة العمل. حيث يفسر ذلك بالزيادة المحسوسة في عدد القوة غير العاملة. من جهة أخرى نجد أن هذه النسب المسجلة هي أكثر بكثير بالمقارنة مع نتائج تعداد 1987 الذي قدر عددهم بـ 44363 نسمة، وهي ما تمثل نسبة 22,57% من إجمالي السكان، ونسبة 48,79% من مجموع الداخلين في قوة العمل.

من أجل تفحص هذا التذبذب المحسوس في القوة العاملة يجب تحليلها إلى قسمين:

#### أ/ المشتغلين فعلا:

بمعنى القادرين على العمل والذين توفرت لديهم الفرصة في إيجاده، ويساهمون في إنتاج السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (07) الزيادة البسيطة في عدد المشتغلين فعلا من 36021 نسمة سنة 1987 إلى 41113 نسمة، في تعداد 1998. ثم إلى 77419 نسمة في تعداد 2008. لكن بإسقاط هذه الأرقام على مجموع القوة العاملة نجد تفهيرا كبيرا لعدد المشتغلين، إذ نجد نسبة المشتغلين فعلا تمثل نسبة 81,19% من القوة العاملة في تعداد 1987، ثم أصبحوا يمثلون نسبة 41,24% من إجمالي القوة العاملة في تعداد 1998. وهذا الانخفاض المقدر بـ 39,95% يرتبط أساسا بارتفاع معدلات البطالة. هذا ما سنتحقق منه بالتطرق إلى تشخيص القسم الثاني من القوة العاملة.

#### ب/ العاطلين عن العمل:

هم البطالين أي الأفراد القادرين على أداء العمل والباحثين عنه، ولم تتسنى لهم الفرصة لذلك. قدر عددهم في مدينة باتنة خلال تعداد 2008 بـ 31077 نسمة أي بنسبة 19,73%، وهو معدل بطالة منخفض بالمقارنة على ما كان عليه في سنة 1998 بـ 58554 نسمة أي بنسبة 46,44% من إجمالي القوة العاملة بعد أن كان البطالون يمثلون نسبة 18,80% من إجمالي القوة العاملة في تعداد 1987.

إذن هناك تضاعف بثلاث مرات لفئة العاطلين عن العمل في المجتمع الباتني خلال عشرية التسعينيات، والسبب الرئيسي في ذلك: التحولات الاقتصادية التي مرت بها البلاد فبعد أن كانت مدينة باتنة في سنوات الثمانينات، مرحلة من الانتعاش في ميدان التوظيف في مختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع الصناعة بظهور فروع جديدة بالمنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات. ليعاود معدل البطالة في الانخفاض نتيجة لاستفادة مجال الدراسة من عدة مشاريع إنمائية تهدف إلى ترقية مكانتها الاقتصادية وتحسين البيئة الحضرية والاجتماعية لها. ففي إطار البرنامج البلدي للتنمية الممتد من الفترة 1999-2007 تم ضخ أكثر من 700 مليار دج، بالإضافة إلى أكثر من 4.9 مليار دج في إطار

البرنامج القطاعي للتنمية كما ساهم المخططين الخماسيين لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو من تخفيض محسوس لنسبة البطالة.

جدول رقم (07): مدينة باتنة: تطور تركيب القوة العاملة خلال 1987-1998

إجمالي السكان	الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة + أكبر من 65 سنة)	داخلون في قوة العمل (ما بين 15-65 سنة)			في سنة 1987	
		القوة غير العاملة	القوة العاملة			في سنة 1998
			مشتغلين فعلا	بطالين		
181601	90675	46563	8342	36021		
242940	116814	26459	58554	41113		
297814	120963	48968	31077	77419		

المصدر: انجاز الباحث حسب معطيات المصالح التقنية للبلدية باتنة. 2008

## (2) القوة غير العاملة:

نقصد بهم الأفراد الذين لا يعملون، ولا يساهمون في إنتاج السلع وهم: الطلبة، ربات البيوت، المعوقين، .... فحسب معطيات تعداد 2008 تم إحصاء 48968 نسمة، بعد أن كان في سنة 1998 حجم القوة غير العاملة 26459 نسمة أي ارتفعت النسبة التي تمثلها القوة غير العاملة داخل المجتمع الباتني من 10,88% في سنة 1998 إلى 17,58% سنة 2008. وهي في كلا الحالات نسب منخفضة كثيرا مقارنة مع نتائج تعداد 1987، حيث كانوا يمثلون في هذا الأخير نسبة 25,64% من مجموع السكان.

إن المجتمع الباتني، انخفضت فيه فئة القوة غير العاملة من 25,64% إلى 10,88% من إجمالي عدد السكان لتعاود الارتفاع. وهذا مرده للديناميكية الديموغرافية المعبر عنها بالتوسع والتقلص للقاعدة الإنتاجية (القوة العاملة)، نتيجة للزيادة الكبيرة في تشغيل المرأة أو في عدد الطلبة.

## II - الخارجون عن قوة العمل:

نقصد بهم الأشخاص المعالين، فمن خلال المعطيات المدونة في الجدول السابق يتضح أن عددهم داخل المجتمع الباتني سنة 2008 بلغ 120963 نسمة أي ما يمثل نسبة 43,44% من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع نتائج تعداد 1998. حيث بلغت نسبتهم 48,08% من إجمالي السكان. كما أنها نسبة متقاربة مع نتائج تعداد سنة 1987 حيث كانوا يمثلون نسبة 49,93% من مجموع السكان. هذا الانخفاض المحسوس والمقدر بأكثر من 4% كان لصالح الداخلون في قوة العمل يعني بلوغ أطفال التعداد الأول سن العمل في التعداد الثاني، وانخفاض معدلات الزواج والإنجاب في التعداد الثاني مما يحول على زيادة الفئة العمرية أقل من 15 سنة.

**III - تطور معدل النشاط ومعدل البطالة:**

إن التطرق لهذين المؤشرين، داخل المجتمع الباتني، خلال العشرية الأخيرة (حسب توفر المعطيات) سيسمح بتسجيل العديد من الملاحظات أهمها تلك المتعلقة بالتحول الاقتصادي وأثره على التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للسكان. حيث انطلق تحليلنا لهما من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (08): مدينة باتنة: تطور معدلات النشاط و البطالة والنمو الديموغرافي.

معدل النمو			معدل الإعاقة <sup>(4)</sup>	معدل البطالة <sup>(3)</sup>	معدل النشاط الإقتصادي الصافي <sup>(2)</sup>	معدل النشاط الإقتصادي الخام <sup>(1)</sup>	
08-98	98 - 87	87 - 77					
-	-	% 5,86	5,04	% 9,17	% 19,84	% 24,43	في سنة 1987
-	% 2,68	-	5,91	% 46,42	% 16,92	% 41,03	في سنة 1998
% 1,37	-	-	3,59	% 19,73	% 27,80	% 38,96	في سنة 2008

المصدر: انجاز الباحث حسب معطيات المصالح التقنية للبلدية باتنة. 2008

**1 - معدل النشاط (Taux d'Activité):**

إن مؤشر معدل النشاط يفيد في معرفة القوة الإنتاجية، التي يزخر بها المجتمع، فكما كان هذا المؤشر كبيرا، كلما كانت فئة الداخلين في قوة العمل أكبر من الخارج عن قوة العمل، بالتالي يصبح المجتمع أكثر طاقة وحيوية. ونميز هنا بين معدل النشاط الاقتصادي الصافي والخام:

**\* معدل النشاط الاقتصادي الخام:**

يعرف بأنه حاصل قسمة القوة العاملة على إجمالي عدد السكان، ومن ملاحظة الجدول السابق نلاحظ أن معدل النشاط الاقتصادي الخام لمدينة باتنة، ارتفع بحوالي ضعف عما كان عليه في تعداد 1987، هذه الزيادة الكبيرة تعكس الطاقة العاملة التي أصبحت تزخر بها مدينة باتنة حيث نسجل 62687 نسمة كقوة عاملة. ولكي نتحقق من مدى فعالية هذه القوة ميدانيا يجب التطرق إلى:

**\* معدل النشاط الاقتصادي الصافي:**

يساوي حاصل قسمة إجمالي السكان المشتغلين فعلا على إجمالي السكان، والجدول السابق يعكس تدهورا ملموسا قدره 2,92% في الفترة الممتدة من 1987 - 1998. ليرتفع معدل النشاط

<sup>1</sup>: معدل النشاط الاقتصادي الخام = (عدد السكان المشتغلين + عدد البطالين) / إجمالي عدد السكان.

<sup>2</sup>: معدل النشاط الاقتصادي الصافي = (عدد السكان المشتغلين فعلا) / إجمالي عدد السكان.

<sup>3</sup>: معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / عدد السكان في سن العمل.

<sup>4</sup>: معدل الإعاقة = العدد الكلي للسكان / عدد المشتغلين فعلا.

الاقتصادي الصافي من جديد في سنة 2008 نتيجة لزيادة عدد المشتغلين فعلاً. فبعد أن كان هذا الأخير أكبر من المعدل الوطني المقدر بـ 18,3%<sup>1</sup> في سنة 1987، أصبح يساوي 16,92%. بمعنى أن هناك تقلص ملموس لفئة السكان المشتغلين فعلاً داخل المجتمع، مرده إلى تقلص فرص التوظيف في فترة التسعينات. وحتى نتمكن من الحكم أكثر على هذا الانخفاض لأبد من التطرق إلى مؤشر البطالة وتحليله.

## 2- معدل البطالة (Taux de chômage):

من بين الأزمات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية بصفة خاصة أزمة البطالة، لما ينجز عنها من مظاهر تسيء للحياة الحضرية. إذ تعكس وجود فئة من المجتمع القادرين على العمل، لكن لم تتسنى لهم الفرصة لذلك. لأسباب أغلبها يصنف ضمن الأسباب الاقتصادية. وعليه تُعرّف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل، وراعياً فيه وباحتاً عنه ويقبل به عند الأجر السائد، لكنه لا يجده. وتعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة<sup>2</sup>.

من خلال المعطيات السابقة (الجدول رقم 08)، نلمس الارتفاع الكبير لمعدل البطالة من 9,17% سنة 1987 (أقل من المعدل الوطني بلغ 22,12% و الحضري البالغ 20,74%)<sup>3</sup> إلى 46,42% سنة 1998 أي بفارق قدر بـ 37,27% هذا الارتفاع الكبير لمعدل البطالة، يعكس التوسع الكبير لشريحة البطالين، والتصريحات المغلوطة لهم لحظة إجراء التعداد. هذا ما يبرز انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الصافي كما ورد في العنصر السابق.

- وإذا حاولنا تفسير هذا الارتفاع الكبير للعاطلين عن العمل فإننا نذكر أسباب متعددة منها:
- التحول الاقتصادي للبلاد وما انجر عنه من تبعات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حيث شهدت باتنة تسريحاً للعمال و غلق المؤسسات العمومية.
  - ارتفاع الكثافة السكانية لفئة الشباب.
  - ارتفاع لحركة النازحين نحو مدينة باتنة بالخصوص من مختلف بلديات الولاية وبالتالي ارتفاع طلبات العمل.
  - تسجيل نسبة معتبرة من السكان في فئة البطالين أثناء إجراء التعداد العام، رغم كونهم يشتغلون في السوق الموازية (التصريحات الخاطئة).

<sup>1</sup>: خليل عبد الله مطوع: مدينة العلة السكن و العمران و إشكالية تهيئة المجال الحضري -رسالة ماجستير- 1994، ص: 110.

<sup>2</sup>: أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة - دار الكتاب اللبناني، بيروت 1985 ص 295

<sup>3</sup>: خليل مطوع- مصدر سابق، ص: 112.

- حجم اليد العاملة غير المصرح بها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية، وسنتحقق من ذلك في الفصول الموالية من خلال قياس حجم النشاط التجاري الشرعي وغير الشرعي من هذه الدراسة.

من جهة أخرى تقلص معدل البطالة إلى نسبة 19,73% في تعداد 2008. جاء نتيجة لسياسة إنعاش التشغيل التي تبنتها الدولة في العشرية الأخيرة باعتماد برامج إرادية تقوم على تحقيق الموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال:

- **إنعاش العمل المأجور** عبر إيماع الباحثين عن العمل، وخاصة حملة الشهادات، العاطلين لمدة طويلة، في الحياة العملية عن طريق: التوظيف بناء على أسس موضوعية وشفافة، ضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمرشحين.

- **دعم إحداث المقاولات** بتقديم دعم مالي لإحداث أول مقاوله بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محدودا، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير:

- المواكبة المستمرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المقاوله، وكذا تسهيل الحصول على القروض البنكية.

- تحمل الوكالة الوطنية للتشغيل مصاريف المواكبة بالنسبة لكل صاحب مشروع.

- **تحسين سوق الشغل**: من شأنها تطوير البنيات والآليات الضرورية لضبط سوق الشغل من خلال:

- تحسين مهنية الهيئات المكلفة بالوساطة في سوق الشغل.

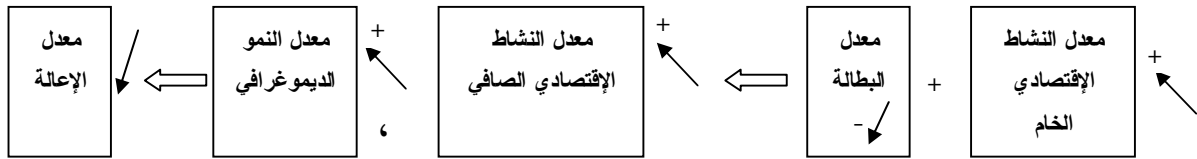
- اعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإمماج حاملي الشهادات.

- تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخصوصية والفاعلين في مجال التكوين.

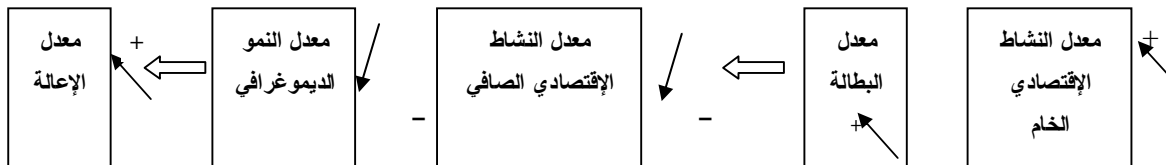
### 3- العلاقة بين معدل النشاط و معدل البطالة و النمو الديموغرافي:

من خلال ملاحظة الجدول رقم (08) نتوصل إلى المقاربة المبينة في الحالتين التاليتين:

#### الحالة الأولى:



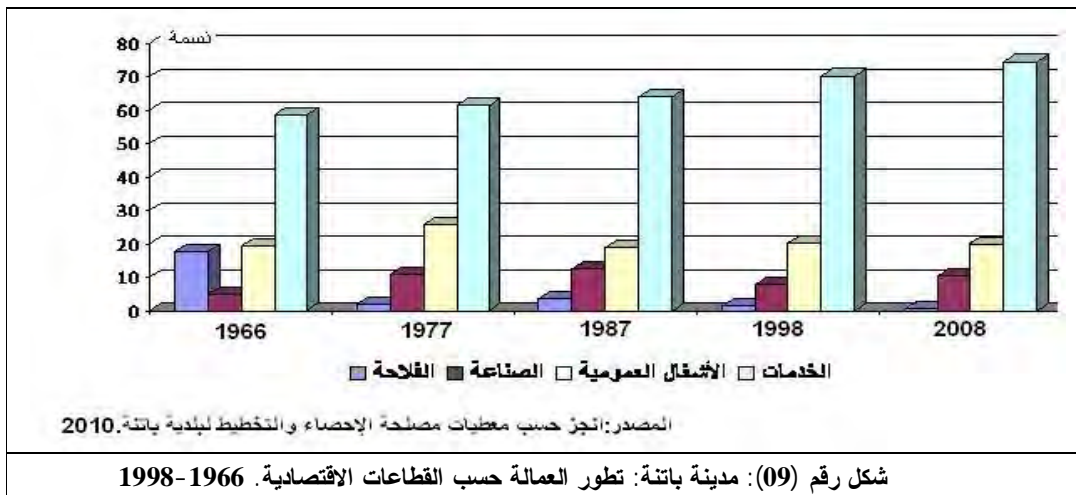
#### الحالة الثانية:



إن ارتفاع معدل الإعالة في مدينة باتنة بعد ما كان فرد واحد من المشتغلين فعلاً يتحمل عبء خمسة أشخاص إلى تحمل عبء ستة أشخاص، يؤكد استقطاب المدينة لهجرة وافدة. وانخفاضه في آخر تعداد يدل على الديناميكية الاقتصادية التي شهدتها مجال الدراسة في الفترة الأخيرة.

#### IV- تطور وتوزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى خلال (1966-2008)

تفيد معظم الدراسات المنجزة في ميدان الجغرافيا، التهيئة العمرانية أو التخطيط، أن المجتمع الجزائري أخذ يتجه نحو العمل بالقطاعات الأخرى غير الفلاحة، وبالأخص نحو الخدمات وخاصة التجارة، بعد أن كان في مرحلة سابقة اتجه نحو قطاع البناء وقطاع الصناعة. وسنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على تحديد توجه المجتمع الباتني وذلك بتحديد القطاع الاقتصادي السائد والأكثر استقطاباً لليد العاملة، خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2008. كما نحاول تحديد أهم الأسباب المؤيدة لهذا التطور، وما لهذا التطور من تأثير على المجال.



يعكس الشكل البياني رقم (09) التمثيل البياني للأرقام المدونة في الجدول رقم (04) المرفق بالملحق، أن قطاع الخدمات يستحوذ على نسبة كبيرة من اليد العاملة، ترتفع هذه النسبة في كل عشرية لتزيد عن 70% سنة 1998، كما أن نسبة الزيادة ثابتة تقريبا من عشرية إلى أخرى ما عدا الفترة الأخيرة. وإذا حاولنا التحليل في كل قطاع اقتصادي على حدا نجد:

#### \* قطاع الفلاحة:

أعلى نسبة للمشتغلين في قطاع الفلاحة سجلت خلال تعداد 1966 وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة الريفية أو ما يسمى بالنزوح الريفي نحو مدينة باتنة. لكن نتائج إحصاء 1977 تكشف

السقوط الحر لنسبة المشتغلين في الفلاحة لتبلغ حدود 1,92% ، حيث يفسر ذلك إلى عودة السكان الريفيين إلى مواطنهم الأصلية بمعنى حدوث هجرة معاكسة. بعد أن قامت الدولة بتشجيع هؤلاء على تنمية الريف. كما يمكن ربط هذا الانخفاض بالتحول الكبير الذي شهدته المدينة من خلال توظيف المنطقة الصناعية، الأمر الذي نلاحظه من خلال ارتفاع نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة خلال نفس التعداد.

أما معطيات إحصاء 1987 تكشف ارتفاع طفيف لنسبة المشتغلين بقطاع الفلاحة إلى حدود 3,47%، مرد ذلك إلى الانتعاش في قطاع الفلاحة من خلال توزيع أراضي القطاع العام على الفلاحين الراغبين في استثمارها، مع تقديم مساعدات مالية في إطار العناية بالقطاع بصفة عامة. بالتالي هناك نسبة من الفلاحين أصحاب رؤوس الأموال، أقاموا بمدينة باتنة ليسيروا أعمالهم انطلاقاً منها.

انخفضت النسبة من جديد لتصل 1,49% سنة 1998، وذلك للأوضاع الأمنية المزرية بالريف في الفترة الأخيرة مما جعل السكان يتخلون على أراضيهم، وبالتالي تحولهم إلى نشاطات أخرى مثل قطاع الأشغال العمومية والبناء أو الخدمات حسب ما تدلي به نتائج الجدول السابق.

#### \* قطاع الصناعة:

هو القطاع الأكثر حساسية وتأثراً بالأوضاع السياسية الاقتصادية للبلاد، فمع ظهور المنطقة الصناعية سنة 1971، ارتفعت نسبة المشتغلين إلى 10,76% سنة 1977 وتطور عدد العاملين ليصل إلى 4565 عامل أي بنسبة 12,67% سنة 1987. ليتوافق ذلك مع دعم الدولة الذي تجسد في ظهور صناعات جديدة وتطوير الصناعات الأولية كالنسيج.

مع انفتاح اقتصاد السوق وتطهير المؤسسات الصناعية بتسريح عدد كبير لليد العاملة الصناعية انخفضت النسبة لتصل حدود 7,96% سنة 1998، لكن هذا الانخفاض كان محدوداً، ويعود أساساً لمساهمة القطاع الخاص وتوسع وحداته الصغيرة.

#### \* قطاع الأشغال العمومية:

تراوحت نسبة المشتغلين بهذا القطاع خلال أربعة عقود الأخيرة بمدينة باتنة بين (19% و 25%) حيث سجل إحصاء سنة 1977 أعلى قيمة لهذا القطاع، وذلك بنسبة 25,80%. إذ يرجع إلى الانتعاش الكبير الذي شهدته المدينة من خلال البرامج القطاعية أو المخططات الخاصة التي استفادت منها في مجال البناء والتعمير. وبالتالي المرادوية العالية للاستثمار في هذا القطاع. كما يتوافق ذلك مع الانخفاض الحاد في قطاع الفلاحة والصناعة (في نفس التعداد)، خاصة وأنه القطاع الذي لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو كفاءة مهنية عالية.

بعد الانخفاض المحسوس في تعداد 1987 سجل ارتفاعا بسيطا لتبلغ نسبة المشتغلين بقطاع البناء و الأشغال العمومية 20,33%، لتحرك عجلة التعمير من جديد في المدينة. وتحول للمشتغلين في الفلاحة والصناعة إلى هذا القطاع ولكن بنسب محدودة.

مع برنامج الانتعاش الاقتصادي المعلن عنه سنة 2001، ثم برنامج دعم النمو المعلن عنه سنة 2004 استفادة مدينة باتنة من برامج كبرى في ميدان التعمير و البناء، حيث يرجح أن ترتفع نسبة المشتغلين بهذا القطاع إلى حدود 25% سنة 2005.<sup>1</sup>

من جهة أخرى يعكس تطور المشتغلين في قطاع البناء بمدينة باتنة حقيقة اجتماعية أخرى لسكان المدينة تتمثل في توريث مهنة الأب لباقي أفراد الأسرة خاصة أن مهنة البناء تحتاج لمجهود عضلي يحتاج للمساعدة التي عادة ما يقدمها أبناء البناء العاطلين عن العمل، كل هذا يعكس تراوح نسبة المشتغلين بقطاع البناء خلال 50 سنة بين 19% - 25%.

#### \* قطاع الخدمات:

مدينة باتنة تلعب دورا خدماتيا كبيرا في إقليمها الولائي، حيث أن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات بها هو الغالب. الأمر الذي نلمسه في النسب المتزايدة للعاملين به، حيث تراوحت من 58,56% إلى 64,22% سنة 1987 لتصل حدود 70,22% في آخر تعداد للسكن والسكان. هذا التزايد المستمر يعكس الإستقطابية العالية وكذا المناصب التي يستوعبها هذا القطاع، ولعل أكثر الأنشطة تطورا في هذا القطاع نجد الخدمات التجارية، التعليمية، الصحية، الإدارية. هذا ما سنتحقق منه خلال الفصول الموالية من هذه الدراسة.

#### IV- الجانبية الاجتماعية للمجتمع الباتني (Le profil social):

بعد التطرق في العناصر السابقة إلى تطور العمالة وتوزيعها عبر القطاعات الاقتصادية في مدينة باتنة، وقصد إعطاء منحى أكثر تحليل للجانب الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمع مجال الدراسة، سنحاول من خلال هذا العنصر إيجاد التنظيم المجالي وفقا للتوزيع المجالي للفئات الاجتماعية الاقتصادية، وذلك وفقا للنموذج الذي قدمه الأستاذ مارتن لندري (Martin Landré) من قسم الجغرافيا بجامعة لاريون<sup>2</sup>، المنجز سنة 1998. إذ كان يهدف إلى إيجاد طريقة جديدة في تصنيف تجارة التجزئة بمدينة برييتوريا (جنوب إفريقيا) حيث أعد مخطط النظام الاجتماعي لأحياء برييتوريا (Statut Social Des Quartiers De PRETORIA).

<sup>1</sup>: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية- باتنة- 2005.

<sup>2</sup>: Martin Landré- Département de Géographie, Université de la Réunion



سنحاول من خلال هذا العنصر إنجاز المخطط التنظيمي الاجتماعي لمدينة باتنة لما لذلك من أهمية في معرفة التطبيق الاجتماعي لمدينة باتنة، ثم إسقاطه فيما بعد على التوزيع المجالي للمحلات التجارية وميكانيزمات ظهورها. ومن ثمة الوقوف على بعض الحقائق التي سيلبي ذكرها.

إن معطيات التحقيق الميداني المجري على 3920 أسرة المنتشرة في المدينة، سمح بإنجاز جانبية المجتمع الباتني حيث قمنا بحساب بعض المؤشرات في كل قطاع عمراني على حدا، حيث كانت المؤشرات المستخدمة هي:

- إجمالي المشتغلين فعلا في كل قطاع عمراني.
- إجمالي المشتغلين في المهن الحرة السامية والمهن التقنية والإطارات السامية.
- إجمالي السكان الحاصلين على تعليم معين في كل قطاع عمراني حيث لا يهتم المستوى التعليمي هنا بقدر ما يهتما استبعاد فئة الأميين.
- إجمالي السكان الحاصلين على مستوى النهائي فما فوق في كل قطاع عمراني على حدا.
- متوسط عائدات ومداخل الأسر في كل قطاع عمراني وهذا تحصلنا عليه من خلال العينات المدروسة.

وباستعمال المعادلة التالية:

$$\text{Soc - stat} = \text{ave - inc} (\text{edu - share} + \text{occ - share})/100^1$$

حيث أن:

**Soc-stat**: المؤشر المركب للجانبية الاجتماعية (Indice de composition de Profil Social)

**ave-inc**: متوسط الدخل لكل أسرة.

**edu-share**: نسبة الأفراد الحاصلين على مستوى نهائي على العدد الإجمالي للأفراد الذين تلقوا تعليما.

**occ-share**: نسبة الأفراد الممارسين لمهن حرة سامية و مهن تقنية على العدد الإجمالي للمشتغلين فعلا.

حيث يجدر التنويه هنا أنه يمكن إدراج مؤشرات أخرى كمتوسط سعر الشقق ... للحصول على الجانبية الاجتماعية.

تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول رقم (06) المرفق بالملحق والمعبر عنها في الخريطة رقم (11). أذ تجدر الإشارة هنا إلى توضيح أن:

<sup>1</sup> : Martin Landré : Une nouvelle classification du commerce de détail à PRETORIA- Révúe : L'espace géographique. N°= 4-1999-P 309-319.

- متوسط مداخيل وعائدات الأسرة الباتنية حسب نتائج العينة قدر بـ 23200 دينار جزائري شهريا.

- نسبة المتعلمين داخل المجتمع الباتني قدرت بـ 80,14% من إجمالي السكان وهي نسبة معتبرة.

- نسبة السكان الحاصلين على مستوى ثقافي معتبر مقدرة بـ 29,28% من إجمالي السكان.  
- نسبة السكان المشتغلين بمهن حرة سامية وإطارات تمثل 34,59% من إجمالي المشتغلين فعلا (حسب نتائج العينة 2005).

عموما يمكن استقراء الجانبيية الاجتماعية لمدينة باتنة من الخريطة رقم (11) كما يلي:

### 1) الفئة الاجتماعية الراقية:

و تتمثل في القطاعات العمرانية رقم (1- 3- 6- 7) الموافقة لأحياء: مركز المدينة، بوزران، الأخوة لمباركية و طريق تازولت على الترتيب. فسكان هذه الأحياء سجلوا مؤشر مركب تراوح بين 231,25% و 401,10% حيث نسجل العدد المعتبر للمهن السامية لقاطني هذه الأحياء، وتحقيقها لأكبر المداخيل الشهرية على مستوى المدينة.

وإذا قمنا بربط ذلك مع المعطيات السابقة نستنتج أن سكان الأحياء الراقية يتوافق مع السكان المنحدرين من قبائل الجبالية والسكان ذوي الأصول غير المنتمية لإقليم ولاية باتنة، كما يتوافق ذلك مع نمط المباني الراقية المنتشرة بهذه القطاعات.

### 2) الفئة الاجتماعية الحسنة:

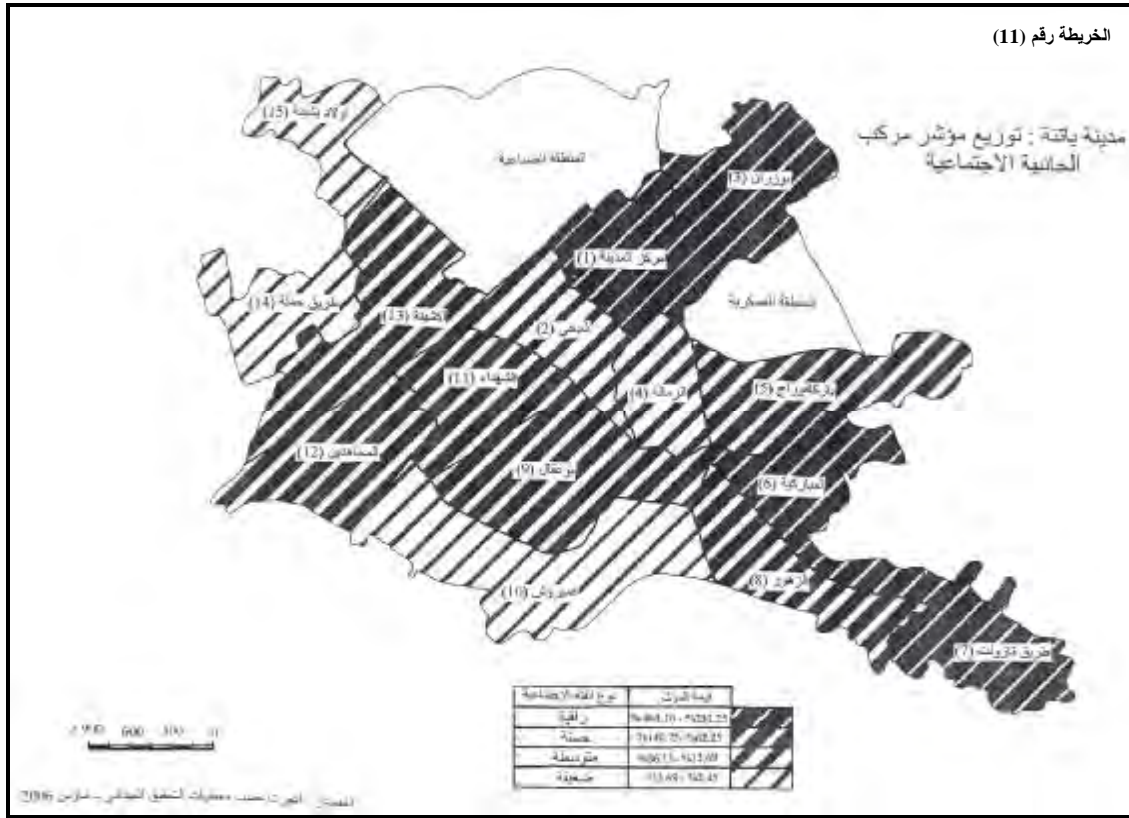
حيث سجلت مؤشر مركب تراوح بين 62,25% و 140,75% وتظهر منتشرة في جل المدينة على القطاعات العمرانية رقم (5- 8- 9- 11- 12- 13) مما يمثل نسبة تقارب 40% من المساحة السكنية للمدينة، وما يقارب نسبة 45% من إجمالي سكان المدينة.

الجدير بالذكر هنا أن متوسط الدخل الشهري لأسر هذه الفئة الاجتماعية يقدر بـ 28000 دج، ما يعكس المستوى الاقتصادي المقبول نسبيا للمجتمع.

### 3) الفئة الاجتماعية المتوسطة:

يتوافق توزيعها المجالي مع القطاعين العمرانيين (2- 4) حيث الأحياء التقليدية لمدينة باتنة وهما حي شيخي وحي الزمالة الذين يجمعان خليط اجتماعي معقد للانتماءات القبلية.

هذا يؤكد أن متوسطي الحال من مختلف الانتماءات القبلية يقيمون بهذه الأحياء المتاخمة لمركز المدينة. والجدير بالملاحظة هنا أن هذا التوزيع المجالي للفئة الاجتماعية المتوسطة يتوافق مع نظرية الحلقات المركزية لصاحبها (E. Burgsse) في جزءها الذي يؤكد على وجود طبقة الفقيرة في الحلقة الموالية لمركز أعمال المدينة (C.B.D).



#### 4) الفئة الاجتماعية الضعيفة:

من خلال الخريطة السابقة يظهر انتشار هذه الفئة الاجتماعية في الأطراف الجنوبية والغربية للمدينة، حيث القطاعات العمرانية رقم (10 - 14 - 15) على الترتيب. وعلى وجود فئة اجتماعية دنيا في القطاع العمراني رقم (10) حيث يسود السكن الاجتماعي في المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الأولى. الأمر الذي يتأكد لنا من محدودية دخل هذه الأسر المقدر بنحو 18000 دج شهريا.

أما أحياء أولاد بشينة وطريق حملة في القطاعية رقم (14 - 15) حيث تظهر الاستخدامات السكنية بمظهر يشبه مظاهر السكن غير المنظم، حيث الأشغال لم تتم بعد ونظرا لافتقاره للمرافق العمومية والبنية التحتية، فإن غالبية سكانه من محدودي الدخل والفئات الاجتماعية ذات المستوى الدراسي المحدود. حيث نجد نسبة الأمية تصل فيهما حدود 70%، أما نسبة أصحاب المهن الحرة السامية فهي لا تتعدى 2% من إجمالي المشتغلين بهما. ويجب أن نذكر هنا أن جل سكان هذين القطاعين هم من أصل قبيلة أولاد شليح وأولاد بوعون كما سبق تأكيد ذلك.

من كل ما سبق نستنتج الأهمية القصوى للمخطط المتحصل عليه من تمثيل الجانبية الاجتماعية لسكان مدينة باتنة من حيث تفسير مختلف المظاهر التنظيمية العمرانية. كما أكد هذا النموذج التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري الباتني إلى:

- مركز راقى.

- أحياء تقليدية متاخمة للمركز، تسكنها فئة اجتماعية متوسطة.
- الأطراف الشرقية للمدينة راقية بمعنى خروج الطبقة الراقية من المركز نحو شرق المدينة حيث أراضي التعمير الجديدة ( في الدول المتقدمة الخروج للطبقة الراقية يكون نحو الضواحي وليس نحو الأطراف)<sup>1</sup>.
- الأطراف الغربية والجنوبية للمدينة فقيرة ويعزى تفسير ذلك إلى:
  - \* وجود نمط سكني إجتماعي (نمط العمارات) يحفز على إقامة ذوي الدخل المحدود.
  - \* ضعف تجهيزات البنية التحتية والهيكل القاعدية وبالتالي يؤدي ذلك إلى التهميش الحضري (تهميش مجالي + تهميش وظيفي). ومن ثم انخفاض قيمة العقار.
  - \* الانتماءات القبلية المشتركة لمجموع السكان. حيث يلعب ذلك دورا في خلق روح التضامن بين أفراد الفئة الاجتماعية الواحدة المنتمين للطبقة الدنيا.
- بعد التعرف، ولو بصورة مختصرة ومبسطة على المجتمع الباتني وخصائصه الاقتصادية الثقافية - الاجتماعية، يبقى ربط ذلك بالخصائص المجالية، وبالتحديد الوظائف التجارية. فما هي علاقة تنظيم الجانبية الاجتماعية بتنظيم الوظائف التجارية؟ وهذا ما سنحاول البحث عنه في الفصول الموالية من هذه الدراسة.

<sup>1</sup>: الفرق بين الأطراف و الضواحي هو:

**الأطراف** هي الأجزاء المتاخمة لمركز المدينة والمشكلة معه النسيج الحضري الكلي و تتميز بين نوعين من الأطراف: الأطراف المحاذية مباشرة للمركز - و الأطراف المنفصلة عن المركز.

**الضواحي** هي الأجزاء المعمرة من المجال و المنفصلة على النسيج الحضري للمدينة و قد تكون ذات أصل ريفي (قرية صغيرة تحولت إلى نسيج حضري) أو أصل عمراني حديث.

## خلاصة الفصل الثاني :

من خلال دراسة عناصر هذا الفصل نستنتج:

ان عدد السكان تضاعف خمس مرات خلال أربعة عقود ليشهد معدل نمو انخفاض محسوس خلال التعداد الأخير نتيجة لجملة من الظروف الاقتصادية والثقافية، وخلال جميع مراحل النمو السكاني كان صافي الهجرة الوافدة إلى المدينة العامل الأساسي في الزيادة السكانية. من جهة أخرى تبين التوزيع المجالي المتباين للسكان داخل النسيج الحضري حيث تزداد الكثافة السكانية كلما اتجهنا نحو المركز. كما أن الانتماء القبلي يتحكم بشكل واضح في انتشار السكان وتكتلهم في أرجاء المدينة.

من خلال المبحث الثاني يتضح أن مجال الدراسة يتميز بقوة عاملة معتبرة. والتحول في العمالة من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى قطاع الخدمات وبالخصوص إلى قطاع التجارة للاستفادة من المزايا التجارية للمدينة، وهذا ما سيؤدي بالضرورة إلى تفاقم دور الوظائف التجارية في تنظيم وهيكلية المجال، خاصة وأن مؤشر مركب الجانبية الاجتماعية يؤكد المستوى الاقتصادي والاجتماعي الحسن لعموم سكان المدينة.

وعليه فما هي أهمية القطاع التجاري بمجال الدراسة؟ وكيف هي الوضعية الراهنة للبنية التجارية والتي من شأنها توفير مناصب شغل وتعزيز الحياة الحضرية؟ هذا ما سنشرع في دراسته من خلال الفصل الثالث.

# الفصل الثالث

## تحليل البنية التجارية للمدينة (وسط المدينة التجاري / أطراف حرف وتخزين)

## الفصل الثالث: تحليل البنية التجارية للمدينة (وسط المدينة التجاري / أطراف حرف وتخزين)

### مقدمة الفصل:

بعد الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية لسكان مدينة باتنة، سنشرع انطلاقاً من هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الوظائف التجارية بمجال الدراسة. محاولين البحث عن خصوصياتها المجالية، وزنها الوظيفي، تقييم أداءها التنظيمي، وذلك بتصنيف النشاطات التجارية المستخرجة من الميدان وفقاً لعدة طرق.

وعليه فقد تمت تجزأت الفصل الثالث إلى جزئين لتحقيق تحليل أفضل للبنية التجارية للمدينة، حسب طبيعة وحجم الاستحواذ المجالي لهذه البنية أي الفصل بين:

- ✓ تحليل ودراسة البنية التجارية الممثلة بالمحلات والدكاكين كاستحواذ مميز في المجال.
- ✓ تحليل ودراسة البنية التجارية الممثلة بالمساحات التجارية الكبرى.

وقبل كل هذا سندرج عنصراً مهماً في بداية هذا الفصل حيث نهدف من خلاله تقييم وتثمين الوزن التجاري لمجال الدراسة ضمن منظومة الشرق الجزائري بمعنى مقارنة حجم وطبيعة النشاط التجاري الممارسة بولاية باتنة مع باقي ولايات الشرق الجزائري (حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري).

### أولاً: تحليل ودراسة البنية التجارية للمدينة

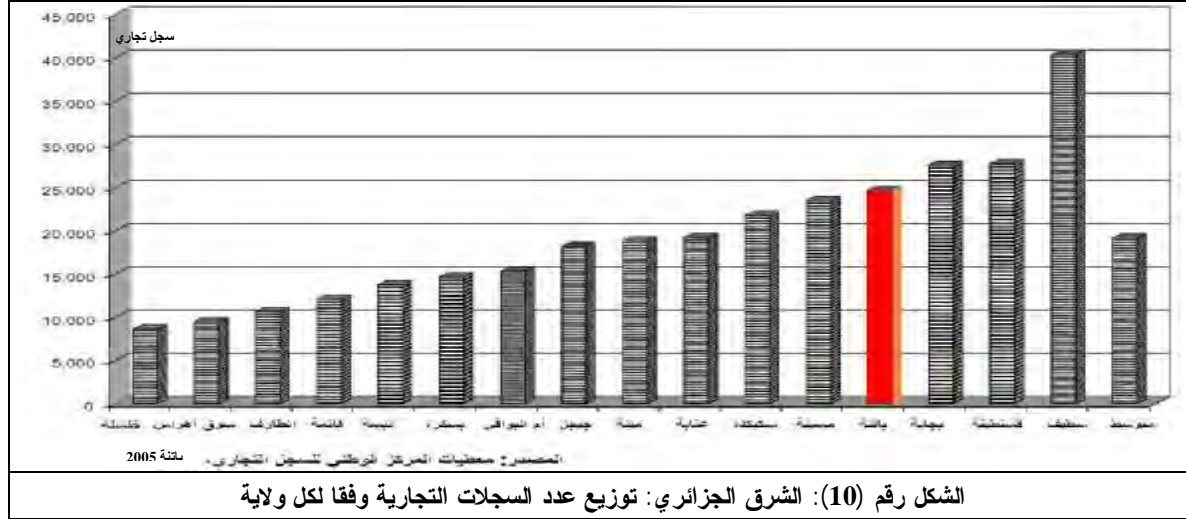
**I - تقييم وضعية الوظيفة التجارية لولاية باتنة في الشرق الجزائري: حسب معطيات المركز الوطني لسجل تجاري 2005**

#### **1- وضعية ولاية باتنة وفق لعدد السجلات التجارية :**

حسب المعطيات المستنقاة من الموقع الإلكتروني للمركز الوطني لسجل التجاري<sup>1</sup>. التي توضح عدد السجلات التجارية على مستوى كل ولاية، تمكنا من تحقيق الشكل البياني رقم (10)، الذي يبين الترتيب التنازلي لعدد السجلات التجارية وفقاً لكل ولاية من ولايات الشرق الجزائري.

<sup>1</sup> www. CNRC.org....سنة2005

حيث نجد ولاية باتنة تأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد السجلات التجارية بعدد إجمالي قدره 24615 سجل تجاري موزعة على مستوى تراب الولاية. وهو ما يمثل نسبة 8.03% من إجمالي المحلات التجارية المقيدة على مستوى الشرق الجزائري. وهي نسبة معتبرة تعكس الأهمية التجارية لولاية باتنة، هاته الأهمية التي لا تقل كثيرا عن ولايات: سطيف، قسنطينة، بجاية التي تضم النسب التالية على الترتيب: 13.17%، 9.05%، 9.01% من إجمالي عدد السجلات التجارية بالشرق الجزائري (انظر الشكل).



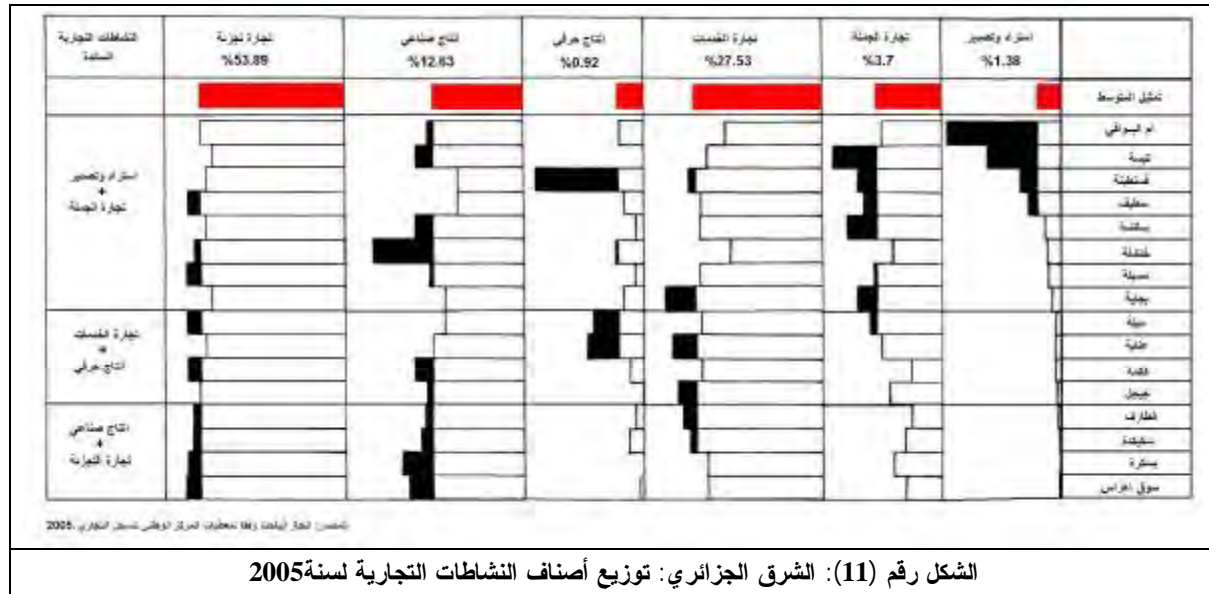
من جهة أخرى وبإدراج الحجم السكاني<sup>1</sup>، نجد أن نصيب الفرد في ولاية باتنة من المحلات التجارية يقدر بمحل تجاري واحد (سجل تجاري) لكل 39 نسمة. فهو معدل متقارب جداً مع باقي ولايات الشرق الجزائري التي يتراوح بها نصيب الفرد من 29 ن/م في ولاية قسنطينة، وإلى محل لكل 40 نسمة في ولاية تبسة.

## 2- وضعية ولاية باتنة وفقاً لأصناف النشاطات التجارية:

بعد تطرقنا للتقييم الكمي، سنحاول من خلال العنصر الموالي معرفة نوعية السجلات التجارية حسب كل ولاية. وبولاية باتنة على وجه التحديد، بمعنى آخر هل هناك سيادة لأصناف معينة من السجلات التجارية في نطاقات جغرافية معينة؟

ويهدف الإجابة على هذا السؤال، وتوضيح صورة توزيع أصناف النشاطات التجارية، فمننا بإنجاز الشكل البياني رقم (11)، المنجز انطلاقاً من معطيات تصنيف مدونة النشاط الاقتصادية المعتمدة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري، حيث يوضح اعتماد 6 أصناف من السجلات التجارية (استيراد وتصدير، تجارة جملة، تجارة تجزئة، ...). إذ نخلص إلى أن مجموع ولايات الشرق الجزائري يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات، لكل واحدة منها نشاطات تجارية سائدة وهي كما يلي:





أ- سيادة السجلات التجارية من صنف استيراد وتصدير وتجارة الجملة: حيث نجد ثمانية ولايات غالبية السجلات التجارية المقيدة بها تدرج ضمن هذا الصنف، وهي الولايتين الساحليتين سكيكدة، بجاية، وأربع ولايات داخلية تمتد تقريبا على محور واحد من الشرق إلى الغرب كما يلي: الولاية الحدودية تبسة، ولاية أم البواقي (عين ميلة عاصمة مستوردي قطع الغيار، عين فكرون عاصمة مستوردي الملابس الجاهزة)، ولاية قسنطينة كعاصمة لحواضر الشرق، ولاية سطيف (عاصمة مستوردي المواد الغذائية)، ولاية برج بوعريريج (عاصمة الإلكترونيك) وكذا ولاية باتنة التي تنتمي لنطاق هذه الفئة.

ب- سيادة السجلات التجارية من صنف تجارة الخدمات والإنتاج الحرفي: تضم أربع ولايات هي ولاية عنابة، جيجل، قالمة، ميلة.

ج- سيادة السجلات التجارية من صنف الإنتاج الصناعي وتجارة التجزئة: حيث نجد ولاية: الطارف، خنشلة، سكيكدة، سوق هراس، ميلة.

من كل ما سبق نستنتج أن ولاية باتنة من بين الأربع ولايات الأكثر ازدهارا بالوظائف التجارية في الشرق الجزائري. ما يدل على استقطابها العالي ودرها التنظيمي، ومما يضيفي أكثر على أهمية ذلك هو أن جل هذه الوظائف هي لتجارة الاستيراد والتصدير وتجارات الجملة، حيث أنها الأصناف الأكثر توظيفا للأموال، وبالتالي الأكثر تأثيرا وتأثرا بالمجال. وبما أن مجال الدراسة (مدينة باتنة)، هي عاصمة الولاية وأكثر مراكز الولاية من حيث تعداد السكان فإنه يمكننا المقاربة بين النتائج على صعيد الولاية وصعيد المدينة وسنتحقق من مدى سلامة الافتراضات في العناصر الموالية من هذه الدراسة.

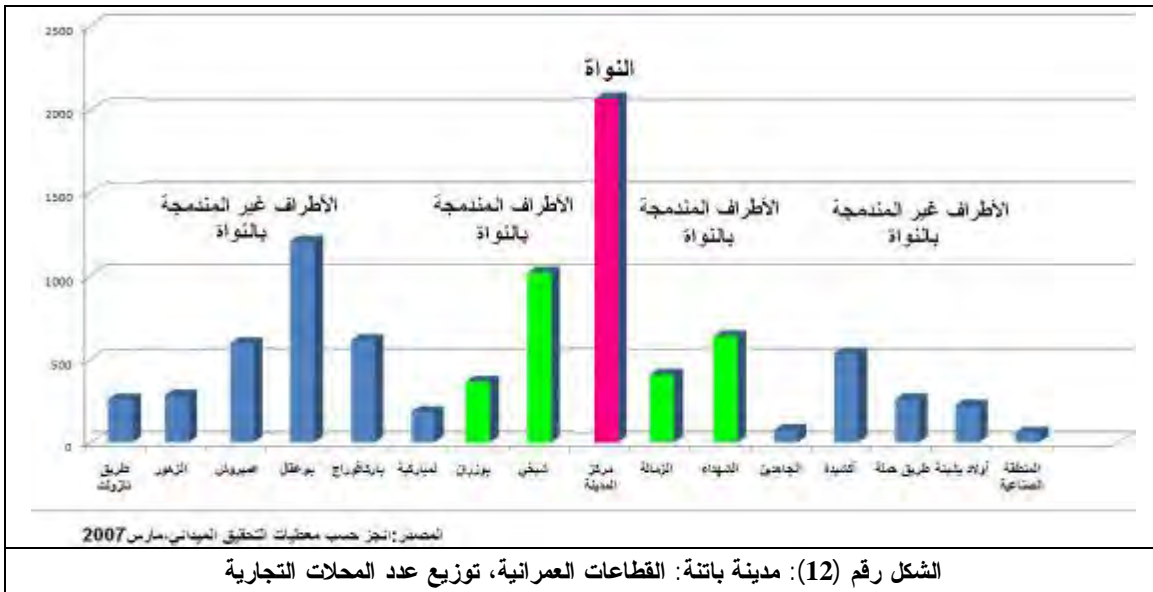
### 3- وضعية مدينة باتنة وفقا لمعطيات التحقيق الميداني - مارس 2007

تؤكد المعطيات المستخرجة من عملية المسح الميداني لمدينة باتنة (الواردة تفصيله في مقدمة هذا البحث) أن هناك 8732 محل تجاري. وهي بهذا العدد تتعدى مجموع محلات مدينة عنابة المقدر بـ 5437 محل تجاري وأقل بقليل من مدينة قسنطينة التي تضم 9134 تجاري<sup>1</sup>. هذا إذا أهملنا العامل الزمني المقدر بخمس سنوات بين الإحصائيين.

ويظهر المسح الميداني الانتشار غير المتجانس للمحلات التجارية داخل النسيج الحضري لمدينة باتنة، وذلك بأحجام مختلفة ومتباينة مثلما يوضحه الشكل رقم (12) الذي يظهر تركزا كبيرا للمحلات في مركز المدينة (القطاع العمراني رقم 1) بالمقارنة مع باقي أرجاء المدينة حيث سجل 2061 محل تجاري، أي ما يمثل 23.60 % من مجموع محلات مجال الدراسة.

ثم يأتي كل من حي بوعقال (القطاع العمراني رقم 9) وحي شخي (القطاع العمراني رقم 2) في المقام الثاني من حيث درجة تركيز المحلات التجارية، حيث سجل الحيان: 1203 و1017 محل تجاري على الترتيب، وهما معا يمثلان نسبة 25.42 % من إجمالي محلات مدينة باتنة.

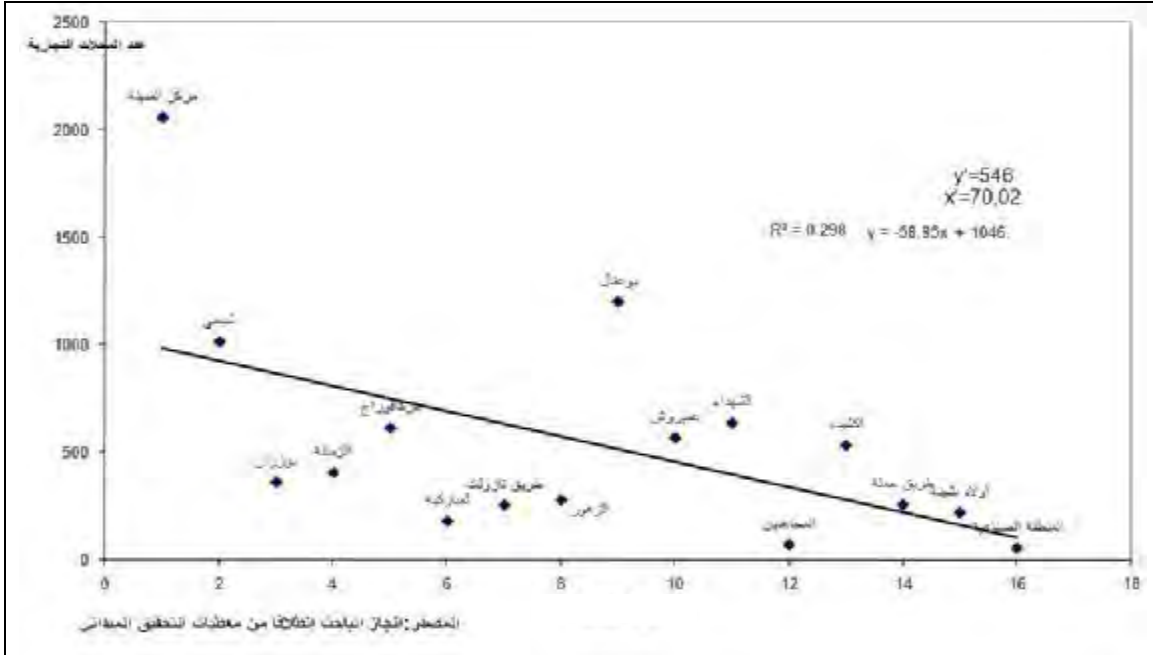
والشكل الموالي يوضح توزيع عدد المحلات التجارية عبر نواة المدينة وأطرافها المندمجة وغير المندمجة.



<sup>1</sup>: سراج إلياس مصدر سابق: ص 13 + تحقيق ميداني أكتوبر 2000.

## أ. العلاقة بين عدد المحلات والكثافة السكانية:

من أجل توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين الحجم السكاني وعدد المحلات التجارية في كل القطاعات العمرانية بمدينة باتنة قمنا بانجاز الشكل رقم (13) الذي يوضح ما يلي:



الشكل رقم (13): مدينة باتنة: علاقة الأحجام السكانية بعدد المحلات التجارية

- بلغ معامل الارتباط 0.298، وهي قيمة منخفضة وبعيدة عن 1 ، الأمر الذي يبين بأن هناك ارتباط ضعيف بين حجم السكان وعدد المحلات التجارية بالقطاعات العمرانية، بمعنى آخر هناك علاقة عكسية، تدل على أن خدمة السكان تجارياً تتم بتغطية سيئة.
- يتوزع مركز المدينة والأحياء المتاخمة له على جوار الخط المثالي، مما يبين وجود ارتباط قوى بين حجمها السكاني وعدد محلاتها التجارية.
- يبرز القطاع العمراني رقم (09) ممثلاً في حي بوعقال عن الخط المثالي بالجهة الفوقية، وهذا يعني انه قطاع عمراني يحوى على عدد محلات تجارية يفوق عدد السكان لذا نجد نصيب الفرد به يقدر بـ محل تجاري لكل 22 نسمة.
- بعد أحياء الأطراف الشرقية والجنوبية مثل طريق تازولت، لمباركية والمجاهدين عن الخط المثالي بالجهة السفلى (تحت الخط المثالي) دلالة على كونها قطاعات تضم عدد منخفض من المحلات التجارية لا يتناسب مع حجمها السكاني، مما جعل من نصيب الفرد يتراوح أقل من محل واحد لكل 100 نسمة.

## II - تصنيف المحلات التجارية لمدينة باتنة:

تتوزع 8732 محل تجاري على 196 صنف نشاط تجاري، أحيانا نجدها متخصصة وأحيانا أخرى نجدها متداخلة فيما بينها أو مكملة ومرتبطة مع بعضها البعض. ولدراسة الوظائف التجارية لا بد من تصنيفها وترتيبها حتى تسهل عملية استخدام معطياتها وتمثيلها وبالتالي بلوغ أفضل وأدق الاستنتاجات ومختلف أشكال التنظيم. إلا أن طبيعة التصنيف تختلف باختلاف المواضيع والأهداف المرجوة من الدراسة، وباختلاف الفترات الزمنية، كما يمكن أن يختلف التصنيف وفقا لحجم المجال المدروس.

والتصنيفات تختلف من دولة إلى أخرى، حسب عادات وتقاليد المجتمعات والمستوى الاجتماعي والازدهار الاقتصادي، بحيث نجد تقسيمات مغايرة في الدول الأوروبية عن التصنيف الموجود في الجزائر والدول المماثلة لها، وحتى داخل الوطن تختلف من هيئة إلى أخرى، مثل الفارق الموجود بين الدراسة الحضرية والريفية<sup>(1)</sup>.

وبهدف إضفاء البعد الموضوعي وتفصي الدقة في تشخيص البنية التجارية سندرج ثلاثة أنواع من التصنيفات، لكل منها استنتاجات خاصة، إلا أننا سنعتمد على تصنيف واحد وذلك لأسباب سيأتي التطرق إليها.

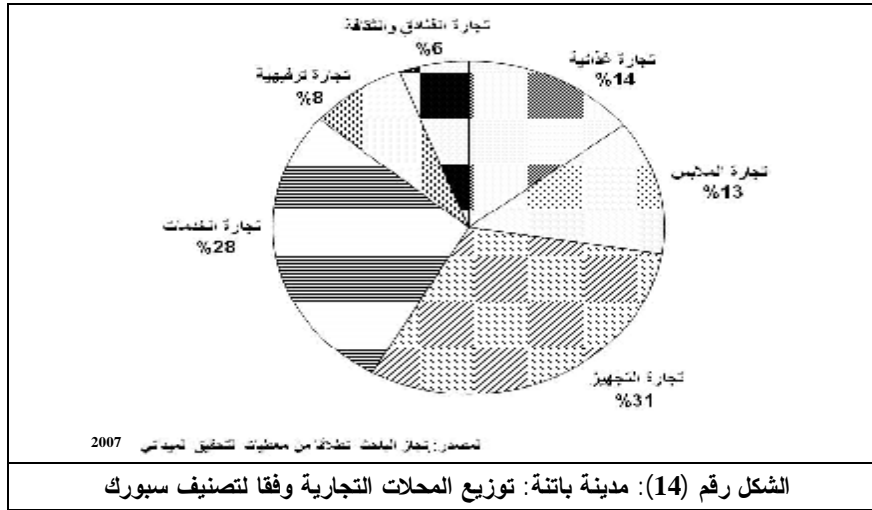
### 1 - تصنيف سبورك<sup>(2)</sup> J. S. Porck:

يقوم تصنيف سبورك على تقسيم الوظائف التجارية إلى ستة فئات رئيسية هي كما يلي: مواد غذائية، ملابس، تجهيز، فنادق ومطاعم ومقاهي (horeca)، ترفيه وثقافية وكماليات، خدمات. وأهم ما يميز هذا التصنيف، احتواءه على فئة (الترفيه، ثقافة، كماليات)، وهذا يعني الدرجة التي يوليها سبورك لهذا الصنف من النشاطات التجارية لما لها من ثقل ووزن داخل الجهاز التجاري للمدينة، لذا فإن مثل هذا النوع من التصنيفات نجده أكثر ترددا في الدول الغربية المتقدمة حيث يتكفل الخواص بالاستثمار في هذا النوع من النشاطات التجارية، مواكبة للأنماط الاستهلاكية في المجتمعات المتقدمة. غير أن توزيع 8732 محل تجاري لمدينة باتنة وفقا لهذا التصنيف يمكننا من الحصول على الشكل الموالي، حيث يلاحظ ما يلي:

- حوالي ثلثي (3/2) من إجمالي المحلات المنتشرة بمدينة باتنة، تندرج ضمن فئة تجارة التجهيز والخدمات.
- 27 % من إجمالي المحلات بالمدينة تصنف ضمن تجار الملابس والتجارة الغذائية وهي نسبة معتبرة تتوافق مع الكثير من المدن الجزائرية.

(1) سراج محمد الياس: المركزية التجارية وتراتب الأحياء بالنطاق الغربي لمدينة قسنطينة ص 46.

(2) S. M. Track : structures commerciales et tlierarchie urbaines dans la wilaya de Tlemcen. Univ, d'Oran 1991 page 189.



- تسجيل نسبة مهمة نسبياً لمحلات تجارة الفنادق وتجارة الترفيه حيث قدرت ب (6% و 8%) من إجمالي المحلات بالمدينة على الترتيب.

هذه النسب لمدينة جزائرية، في مثل حجم مدينة باتنة. تعكس دورها الوظيفي في مجالها الإقليمي. لكن تبقى نسبة الأصناف الترفيهية من المعدلات ضعيفة بالمقارنة مع المدن الغربية وحتى وإن كانت هاته الأخيرة أقل حجماً من مدينة باتنة. فعلى سبيل المثال نجد في مدينة تور الفرنسية (tours) أن 36%<sup>1</sup> من إجمالي المحلات التجارية، هي محلات تجارة الفنادق والترفيه لتعداد سكاني يصل حدود 137 ألف نسمة (نصف تعداد سكان باتنة). ويعزي ذلك إلى الدور السياسي والثقافي للمدينة من جهة والمستوى الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي لسكانها من جهة أخرى. ولتحليل أكثر دقة للبنية التجارية لمدينة باتنة سنحاول إسقاط تصنيف سبورك على القطاعات العمرانية للمدينة حيث تمكنا من إنجاز الشكل رقم (15) الذي يزودنا بالاستنتاجات التالية:

- في النواة والأحياء الاستعمارية (مركز المدينة وحي بوزران) تركز تجارة الملابس والتجارة الغذائية، والأمر نفسه المسجل من خلال المعطيات الخاصة بحي بوعقال.
- في الأحياء التقليدية المحاذية للنواة (شيخي، الزمالة، أكشدة) تركز تجارة التجهيز وتجارة الترفيه وتجارة الخدمات.
- في الأحياء الأطراف المجاورة لأحياء التقليدية (باكافوارج، لمباركية، طريق تازولت) تم تسجيل سيادة تجارة تجهيز وتجارة الخدمات.

<sup>1</sup> M.bachelard :methode pour l'étude sur terrain des activités tertiaires –DEA –université François Rabelais 2002.

تقسيمات التجارة للمدينة	تجارة فنانين %5.61	تجارة خدمات % 27.18	تجارة ترفيهية %7.82	تجارة غذائية %14.2	تجارة تجهيز %30.16	تجارة ملابس %2.79
تقسيم بالمقاييس						
ملاصق + ملابس						
تجهيز + خدمات						
تجهيز + ملابس + ترفيه + خدمات						
ترفيه + ملاصق						
خدمات + ملاصق						

الشكل رقم (15): مدينة باتنة: توزيع القطاعات العمرانية وفقا لتصنيف سبورك للمحلات التجارية

- في أحياء التوسعات الحديثة (أطراف المدينة) حيث أحياء أولاد بشينة، طريق حملة، المجاهدين والمنطقة الحضرية الجديدة (حي عميروش) نجد ظهور مختلف الأصناف التجارية. أي ظهور كل التجارات بنسب متقاربة من أصناف تجهيز، غذائي، ترفيهي، خدمات. وغياب التخصص التجاري يدل على بساطة الدور الوظيفي المحلي لهذه الأحياء المقترص على خدمة سكانها فقط. إن هذا التصنيف يولي أهمية لتجارات "الترفيه، ثقافة، كماليا" وبتطبيقه على مجال الدراسة نجد أن الأحياء التقليدية والواقعة في الأطراف لها وزن داخل الجهاز التجاري للمدينة. في حين وبلغة الأرقام نجد مثلا في مركز المدينة 522 محل تجارة خدمات، وهو ما يمثل 24.84% من إجمالي المحلات بهذا القطاع العمراني. أما في حي لمباركية نجد 55 محل لنفس الصنف، وهو ما يعادل 30.58% من إجمالي محلات الحي ككل وبتمثل البياني للنسبتين يتضح أن حي لمباركية أكثر تجهيز من مركز المدينة وهذا الوزن غير الحقيقي يؤكد لنا أن اعتماد تصنيف سبورك لا يتلاءم ومجال الدراسة.

## 2- تصنيف المحلات التجارية حسب مدونة النشاط الاقتصادي N. E. A سنة 1997:

هذا النوع الثاني من التصنيف للوظائف التجارية، يطبق كمبدأ عمل في التعاملات الرسمية للإدارة الجزائرية كالغرفة الجهوية للتجارة، ومديرة الأسعار والمنافسة. حيث نجد أن الوظائف التجارية تقسم إلى ستة فئات رئيسية هي:

الإنتاج، الحرف، الاستيراد والتصدير، تجارة التجزئة، الخدمات وتجارة الجملة.

حيث يلاحظ من خلال هذه الفئات أن قيمة رأسمال المستثمر في النشاط التجاري هو العامل المهيكل لهذا التصنيف. وبالتالي يفيدنا هذا التصنيف في معرفة قيمة الرأسمال التجاري لمدينة باتنة من دون معرفة التشخيص الدقيق للتنظيم المجالي والوظيفي للوظائف التجارية خاصة وأن العامل

الاقتصادي هنا لا يلغي النشاطات ذات الطابع الفلاحي أو الصناعي، وبالتالي فهو لا يفيد كثيراً موضوع بحثنا، باستثناء تصور أولي حول الرأسمال التجاري لمدينة باتنة من مصدر هيئة رسمية.

ونسجل هنا عدم إمكانية تصنيف 8732 محل تجاري المحددة من الميدان، لذا سنعتمد مباشرة على المعطيات المتحصل عليها من إحصاءات مديرية الأسعار والمنافسة لسنة 2005 من دون توزيعها على القطاعات العمرانية وهي كما يلي:

تجارة التجزئة: 2790 سجل تجاري

تجارة جملة: 720 سجل تجاري

إنتاج حرفي: 35 سجل تجاري

استيراد وتصدير: 403 سجل تجاري

خدمات تجارية: 2616 سجل تجاري

المجموع: 6564 سجل تجاري

انطلاقاً من هذه الأرقام التي تختلف تماماً على أرقام المعاينة الميدانية بأقل من 2100 محل تجاري. حيث يمكن الجزم أن مدينة باتنة تضم أكثر بكثير من 35 محل تجاري حرفي وأن التجار الحرفيين هم بين أقل التجار الذين يزاولون نشاطاتهم بدون ترخيص (غير شرعي).

بغض النظر على عدم كفاية الإحصاءات الرسمية المقدمة إلا أننا نستخلص ما يلي:

- في عنصر سابق، تمت الإشارة إلى أن عدد السجلات التجارية بولاية باتنة قدر بـ 24615 سجل تجاري<sup>1</sup>. ففي مدينة باتنة نسجل وجود 6554 سجل تجاري، أي ما يمثل 26.66% من إجمالي عدد السجلات التجارية على مستوى تراب الولاية. وهو ما يتوافق مع توزيع السكان إذ أن 25.23% من إجمالي سكان الولاية يقيمون في مدينة باتنة.

- من جهة أخرى، في نفس السياق نسجل أن التجار المستوردين في ولاية باتنة يتركزون كلهم في مدينة باتنة. بمعنى أن ظاهرة الاستيراد هي حكراً على مدينة باتنة فقط. كما أن 57% من إجمالي تجار الجملة بولاية باتنة، يزاولون نشاطهم التجاري في مدينة باتنة.

- وكذا الأهمية الخدماتية للمدينة داخل إقليمها الولائي، حيث نسجل 40% من مجموع محلات التجارة الخدماتية بولاية باتنة يتركزون في مدينة باتنة.

- وعلى مستوى المدينة نجد أن صنف الخدمات التجارية تمثل 39.85% من إجمالي المحلات التجارية للمدينة. هذا ما يعكس الطابع الخدماتي للمدينة بدرجة أولى.

- عدد التجار المستوردين الذين قدر عددهم بـ 403 تاجر، أي ما يمثل نسبة 6.13% من إجمالي تجار بالمدينة، هي نسبة مرتفعة خاصة إذا قمنا بحساب نصيب سكان المدينة من هذا الصنف

<sup>1</sup>: معطيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2005 www. CNRC.org

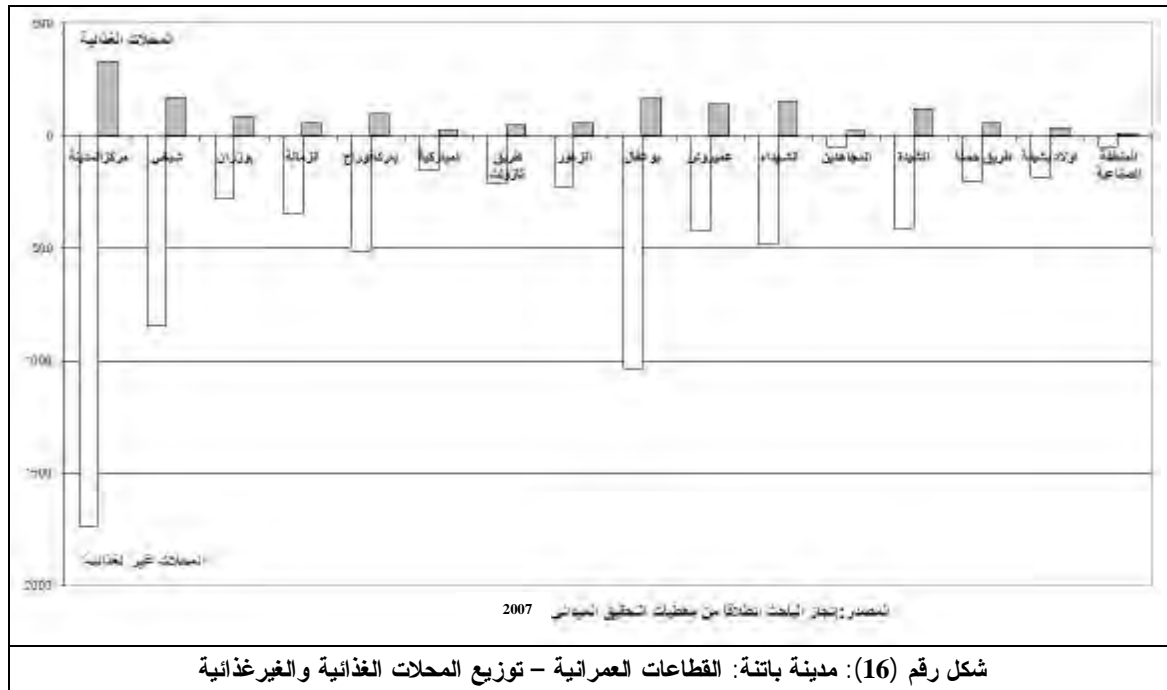
حيث نجد لكل 590 ساكن بالمدينة تاجر مستورد واحد، لكن المعطيات تؤكد أن تاجر واحد لكل 2388 على مستوى الولاية.

هذه النسب والأرقام تعكس الازدهار التجاري بالمدينة، كما تعكس قيمة الأموال الموظفة بالسوق الحضرية.

### 3- تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي وغير الغذائي:

يعتبر من أسهل أنواع التصنيفات، كونه يعتمد على تصنيف المحلات التجارية إلى نوعين من الأصناف. فمن جهة يتم الجمع بين كل ما هو تجارة غذائية كمحلات المواد الغذائية سواء أكانت جملة أو تجزئة، خضر وفواكه، جزار حلويات ومرطبات حتى بعض أنواع التجارات التي تقدم خدمات مثل المطاعم، البتيزيريا... في صنف النشاط الغذائي.

ومن جهة أخرى يجمع كل ما هو تجارة غير غذائية مثل الألبسة، الالكترومناجي، حلاق، نجار، طبيب، في صنف النشاط غير الغذائي. وعلى ضوء هذا تم تقسيم 8732 محل تجاري كما يوضح الشكل البياني رقم (16)، الذي يمكن استقراءه كما يلي:



- أكثر من 81% من إجمالي المحلات التجارية بمدينة باتنة، هي محلات التجارة غير الغذائية، هذه السيادة لهذا الصنف من المحلات تظهر في جميع القطاعات العمرانية، بنسب عالية تتراوح بين 69.44% كما هو في حي المجاهدين إلى 86.24% من إجمالي عدد المحلات في الزمانة. ويعزى ذلك للوفرة المعتبرة لتجارات التجهيز والخدمات كما أكدته التصنيفات السابقة.



- العدد المعتبر لمحلات التجارة الغذائية في القطاع العمراني رقم (1) الذي يتوافق مع مركز المدينة، حيث قدرت بـ 329 محل تجاري، يرجع إلى الكم المعتبر لمحلات المواد الغذائية العامة، والجزارة وكذا لتركز محلات العقاقير والتوابل من جهة أخرى في السوق المركزي، كما أن بوسط المدينة تم إحصاء 25 مطعم و 41 بتزيريا. كما يمكن إضافة العامل التاريخي في تفسير العدد المعتبر لمحلات التجارة الغذائية، على اعتبار أن مركز المدينة هو النواة الأولى للنسيج. فالدور الوظيفي الذي يلعبه مركز المدينة داخل المجال الحضري بوجه خاص والمجال الإقليمي بصفة عامة (من خلال تركيز المرافق السامية به كما ورد في عنصر سابق). كان له الأثر في كثرة المحلات الإطعام، نتيجة للديناميكية السكانية التي سيتقبلها مركز المدينة.

- بدرجة أقل من مركز المدينة، نسجل عدد مهم من محلات التجارة الغذائية في كل من القطاعات العمرانية: بوعقال، الشهداء، عميروش وذلك على الترتيب: 167، 54 و 143 محل غذائي. ويفسر هذا باحتواء هذه المجالات على المجمعات السكنية الكبرى، التي من شأنها تعزيز تركيز هذا الصنف التجاري، كون هذه المحلات تلبي الاحتياجات الغذائية لسكان هذه الأحياء. والجدول رقم (09) يلخص أهم المقارنات لمؤشرات نصيب الفرد من محلات التجارة الغذائية وغير الغذائية، المستخرجة من مجال الدراسة ومدينة قسنطينة كمثال عن المدن الكبرى ومدينة عين مليلة كنموذج عن المدن المتوسطة، حيث يتضح أنه كلما زاد الحجم السكاني للمدينة كلما انخفض نصيب الفرد من المحلات الغذائية وغير الغذائية.

الجدول رقم (09): مقارنة نصيب الفرد من محلات التجارة الغذائية وغير الغذائية.

المؤشر	في مدينة باتنة	في حالة مدن كبرى (قسنطينة) <sup>1</sup>	في حالة مدن متوسطة (عين مليلة) <sup>2</sup>
نصيب الفرد من محلات التجارة الغذائية	محل لكل 154 نسمة.	محل لكل 176 نسمة	محل لكل 84 نسمة
نصيب الفرد من محلات التجارة غير الغذائية	محل لكل 34 نسمة	محل لكل 42 نسمة	محل لكل 25 نسمة

المصدر: إنجاز الباحث. 2008.

<sup>1</sup>: سراج الياس: مصدر سابق: على اعتبار أن مجال الدراسة يمثل 50% من مدينة قسنطينة  
<sup>2</sup>: عنون نور الدين: مصدر سابق ص 52

#### 4- تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة اقتصادية<sup>1</sup>:

يحمل هذا التصنيف بعدا مجاليا، فهو يسمح بالكشف عن العلاقات بين المراكز العمرانية المعنية بالدراسة، حيث أن عدم توفر نشاط تجاري معين بإحداها يؤدي إلى تنقل السكان بها للمراكز المتوفرة على هذا النشاط التجاري قصد تلبية رغباتهم<sup>2</sup>. وتقوم المقاربة الاقتصادية على تقسيم النشاطات التجارية إلى ثلاثة مجموعات كبرى هي:

- تجارة صافية.
- تجارة حرفية.
- تجارة خدمات.

حيث نلاحظ انطلاقا من هذا التصنيف، أن النشاطات التجارية مقسمة وفقا لنوعية التبادل التجاري، أي حسب نوع المنتج (السلع) المقدم للزبائن، سواء أكانت مصنعة أو منتجة (إنتاج فلاحي) تدخل في دائرة التجارة الصافية، وإما تكون منتج حرفي أو تقديم خدمة كالعلاج مثلا. كما أن هذا التصنيف جعل من مهمة الفرز عملية سهلة خاصة، وقد تمخض عن العمل الميداني الفئات التالية:

في التجارة الصافية: 89 نوعا

في التجارة الحرفية: 49 نوعا

في التجارة الخدمية: 58 نوعا

وذلك عكس التصنيفات السابقة أين كانت الفئات غير متقاربة من حيث عدد الأصناف.

من جهة أخرى فإن تصنيف المحلات التجارية وفقا لهذه المقاربة الاقتصادية، يمكن أن يتضمن فئات ثانوية من شأنها تبسيط وتسهيل عملية دراسة وتحليل البنية التجارية. لسهولة تمثيلها حيث يمكننا تقسيم 89 نوعا من التجارة الصافية إلى:

**صنف التغذية:** تضم 20 نوعا منها نذكر: المواد الغذائية، خضر وفواكه، مخبزة...

**صنف الملابس:** وتضم 11 نوع

**صنف التجهيز المنزلي وآخر 58 نوع،** ومن أمثلتها نذكر: مفروشات، الكترومناجي، كشك،....

وفي محلات التجارة الحرفية نجد صنفين رئيسيان هما:

**صنف الحرف الإنتاجية:** مثل النجارة، خراطة، صياغة، طرح الصوف.....

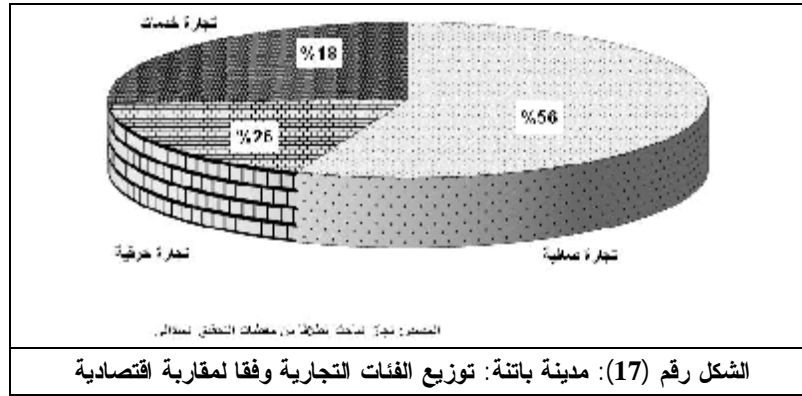
**صنف الحرف الخدمية والصيانة:** مثل الميكانيكي، دهن السيارات، حلاقة،....

أما محلات التجارة الخدمية: تضم تجارات ذات صبغة خدمية مثل مقهى، مرش، هاتف عمومي، طبيب، مدرسة سياقة، قاعة أفراح....

<sup>1</sup> . A.Lakhal : Essai Méthodologique de définition des petites villes Algérienne. Exemple des petites villes de L'est . Univ de Strasbourg I.1982.Page85.

<sup>2</sup>: عنون نور الدين: مصدر سابق ص 53

بغض النظر على الالتباس الحاصل في كيفية تصنيف بعض المحلات الموجودة بمجال الدراسة خاصة تلك التي تقوم بمزج نشاطين أو أكثر في محل واحد مثل الألبسة والعطور - ألبسة أذية- مكتبة وهاتف عمومي ومعالجة النصوص...  
إلا أننا سنعتمد على هذا التصنيف في دراستنا لتحليل الوظائف التجارية، ودورها في هيكلية وتنظيم المجال الحضري. وبتوزيع عدد محلات مدينة باتنة البالغ عددها 8732 محل تجاري وفقا للتصنيف الأخير نتحصل على الشكل الموالي:



حيث نسجل التوزيع غير المتوازن لعدد المحلات التجارية، إذ تظهر سيادة فئة التجارة الصافية بأكثر من 56% من إجمالي المحلات التجارية، يليها فئة التجارة الخدمية بنسبة 26% من إجمالي عدد المحلات، ثم فئة التجارة الحرفية بنسبة 18% من إجمالي عدد المحلات التجارية. وبهذا التوزيع يمكننا تقدير نصيب الفرد من كل صنف كما يلي:

نصيب الفرد من المحلات التجارية الصافية بلغ: محل واحد لكل 50 نسمة.

نصيب الفرد من المحلات التجارية الحرفية بلغ: محل واحد لكل: 153 نسمة.

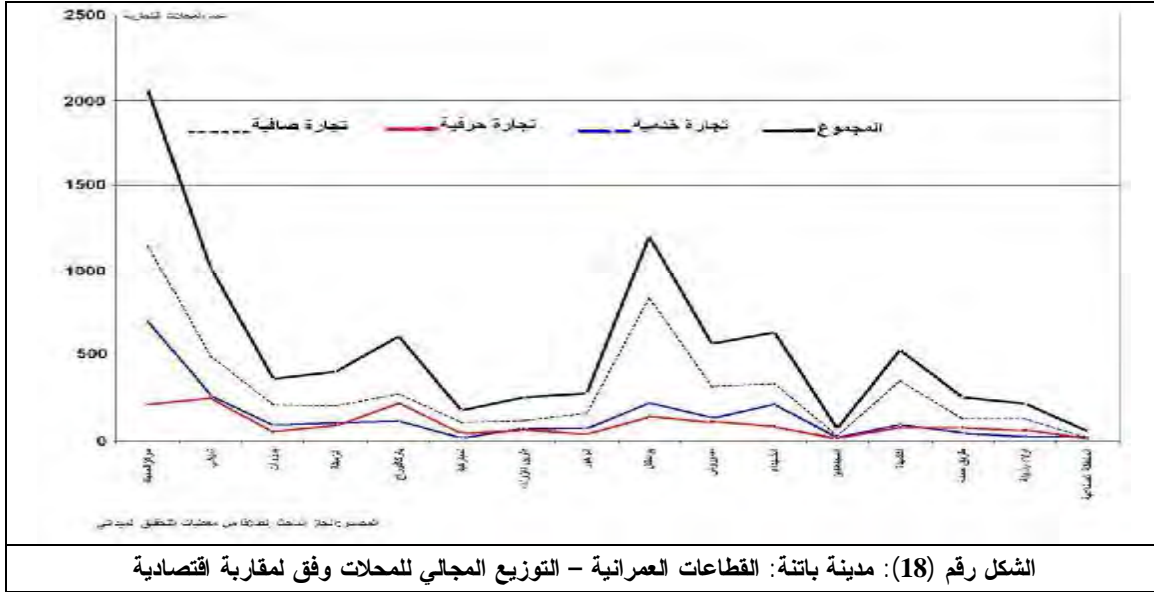
نصيب الفرد من المحلات التجارية الخدمية بلغ: محل واحد لكل 108 نسمة.

ملاحظة هذه المؤشرات، تعكس متتالية حسابية بعدد متساوي تقريبا يقدر بـ 50 محل لكل نسمة

ويتضاعف هذا العدد عند ظهور كل صنف تجاري.

ولا ثراء التحليل وإضفاء البعد المجالي في الدراسة سنتطرق إلى توزيع فئات المحلات التجارية

على القطاعات العمرانية للمدينة، حيث تم إنجاز الشكل البياني الموالي:



هذا الشكل الذي يوضح توزيع فئات المحلات التجارية (حسب المقاربة الاقتصادية) على القطاعات العمرانية، كما يوضح إجمالي المحلات في كل قطاع عمراني حيث نسجل ما يلي:

- سيادة محلات التجارة الصافية في أغلب القطاعات العمرانية.

- علاقة التناوب التي تظهر في المنحنى بين عدد محلات التجارة الحرفية والخدمية حيث نجد أن في أحياء المحاذية للمركز يكون عدد محلات الخدمات أكثر من عدد محلات التجارة الحرفية، في حين نسجل العكس في حالة أحياء الأطراف أين يتفوق عدد محلات التجارة الحرفية على عدد محلات تجارة الخدمات. ومن أمثلة ذلك نذكر (باركافوراج ولباركية) في الجهة الشرقية من المدينة وأحياء (أولاد بشينة - طريق حملة) في الجهة الغربية من المدينة.

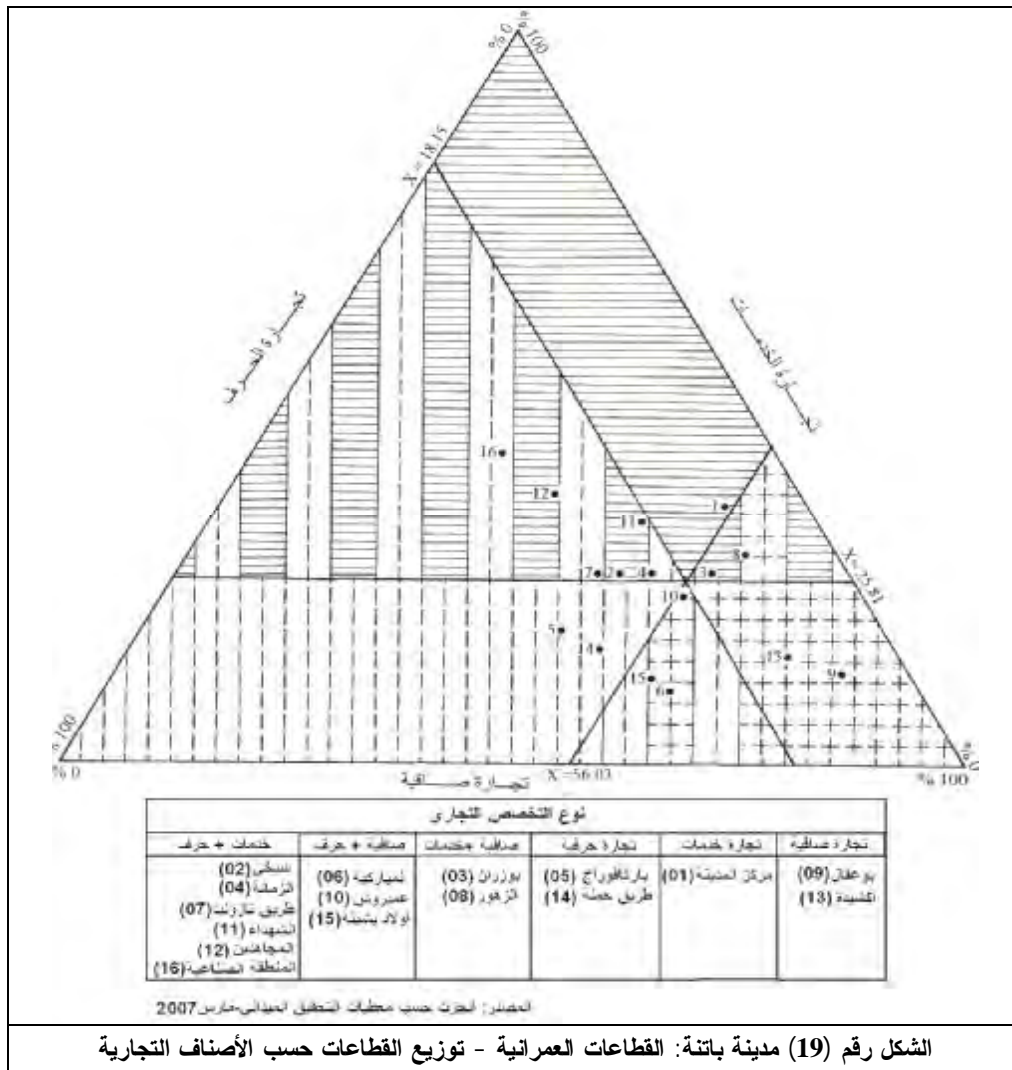
لاستقراء أفضل للمنحنى السابق، وذلك بتصنيف القطاعات العمرانية حسب نوعية المحلات التجارية السائدة قمنا بإنجاز المثلث البياني في الشكل رقم (19). هذا الأخير الذي يوضح التخصص التجاري للأحياء ويبين سيطرة فئة تجارية معينة أو سيطرة فئتين تجاريتين في أرجاء معينة ويمكننا تحليله كما يلي:

#### أ. القطاعات العمرانية ذات التخصص التجاري الأحادي:

\* **القطاعات المتخصصة في التجارة الصافية:** تضم كلا من حي بوعقال وحي أكشيدة حيث أن: حي بوعقال يضم 17.14% من إجمالي محلات تجارة الصافية للمدينة، إذ قدر عددها بـ 839 محل وهو يعكس أن أكثر من 69% من إجمالي محلات بوعقال هي متخصصة في تجارة الصافية. هذا التركيز الكبير لهذا الصنف من التجارة، يستدعي طرح الكثير من التساؤلات حول هذه الخصوصية.

غير أن النقطة المشتركة بين حي بوعقال وحي أكشيدة، التي تفسر تخصصهما بالتجارة الصافية تتمثل في تاريخ ظهورهما ونمط مبانيهما وشكلهم العمراني المميز لنمط الفرد العادي، الذي يساهم بإنتاج هيكله جيدة من المحلات التجارية القابلة لإستيعاب فئة التجارة الصافية.

\* **القطاعات المتخصصة في تجارة الخدمات:** يظهر القطاع العمراني رقم (1) الذي تتوافق حدوده مع مركز المدينة، أين نجد به 701 محل تجارة خدمات، وهو ما يمثل نسبة 34.01% من إجمالي المحلات به. كما تمثل تجارة الخدمات بهذا القطاع ما نسبته 31.10% من إجمالي محلات الخدمات بمدينة باتنة.



ويرجع ذلك للدور التاريخي والثقافي والعمراني، الذي يجسده مركز المدينة داخل النسيج الحضري. حيث نجد أن النمط الفردي الأوروبي، نمط عمراني يمكن تهيئته لاستقبال المهن الحرة وتجارات الخدمات السامية.

\* **القطاعات المتخصصة في تجارة الحرف:** في مدينة باتنة هناك قطاعين عمرانيين نجد تجارة الحرف بهما تمثل أكثر من ثلث إجمالي المحلات بهما، هما حي باركافوراج بـ 219 محل وطريق حملة بـ 79 محل أي ما يمثل نسبة 35.16% و 30.62% من إجمالي عدد المحلات بهما على الترتيب.

حيث يفسر ذلك بكونهما الامتداد الحديث لمدينة باتنة، وموقعهما المتطرف، بالإضافة إلى نمط مبانيهما (غير منتهية الأشغال)، جعلت منهما مستقطبان لعدد معتبر من التجارة الحرفية مثل الحدادة، النجارة، الرخام والميكانيك.

#### ب. القطاعات المتخصصة في التخصص التجاري المزدوج:

هذا النوع من التخصص التجاري يرجع إلى تجمع المزايا والدوافع المتسببة في التخصص التجاري الأحادي للأحياء السابقة.

\* **تخصص تجارة صافية - حرف:** يتضح من المثلث البياني السابق، وجود قطاعين عمرانيين هما لمباركية وأولاد بشينة، تسود بهما محلات التجارة الصافية ومحلات تجارة الحرف، ويعزي ذلك لكون موقعهما المميز داخل النسيج الحضري حيث أن حي لمباركية جاء على محور الرابط بين وسط المدينة ومخرجها في الجنوب الشرقي (نحو تازولت). أما حي أولاد بشينة الواقع في أقصى غرب المدينة بمحاذاة المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين، فهو المجال المفضل لتموقع الحرف.

\* **تخصص تجارة صافية - خدمات:** يتمثل في القطاعين العمرانيين رقم (3 - 4) اللذان يتوافقا مع حي بوزران وحي الزهور على الترتيب، ونظرا لخصوصيتهما المجالية والعمرانية وتركيبهما الاجتماعي (حي بوزران يعتبر الحي الراقي في مدينة باتنة)، مما يعكس تركيز وتواجد التجارة الصافية والخدمات.

\* **تخصص تجارة الخدمات - حرف:** حيث نسجل أكبر عدد من الأحياء إذ قدرت بستة قطاعات عمرانية تدخل في نطاق التخصص التجاري المزدوج، بين تجارة الخدمات والحرف وإذا حاولنا تفسير ذلك، يمكن التمييز بينهما كما يلي:

- حي شخي والزمالة: هي الأحياء التقليدية المحاذية مباشر لمركز المدينة. وبالتالي فإن تركيز التجارة الخدماتية جاء تكملة لدور مركز المدينة، في حين ظهور الحرف سببه البعد التاريخي والبنية الاجتماعية لهذين الحيين.

- الأحياء الأخرى وهي: طريق تازولت، الشهداء، المجاهدين، والمنطقة العسكرية، يفسر وجود تجارة الخدمات بها، إلى احتواءهم على مرافق سامية كبرى من شأنها الرفع في الأداء الوظيفي الخدماتية بها. ومنها نذكر: المستشفى الجامعي، عيادة التوليد، الجامعة الإسلامية، الجامعة، محطة النقل البري للمسافرين، الثكنة العسكرية.

وموقعها في أطراف المدينة ساهم في ظهور تجارة الحرف لوفرة المجال المخصص لهذا النوع من النشاطات التجارية في الأطراف.

### ت. التخصص التجاري الثلاثي (صافية - حرف - خدمات):

يمثلها القطاع العمراني رقم (10) الذي يتوافق مع المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الأولى المسماة بحي عميروش، حيث يتضح من المثلث البياني السابق تمثيل هذا القطاع في نقطة تقاطع المتوسطات الثلاث. وهذا يعني أن لكل صنف من الأصناف التجارية الثلاثة تمثيل مساوي للمعدل العام للمدينة حيث نجد به: 56% محلات تجارية و 19% محلات تجارة حرفية و 24% محلات تجارة خدمية من إجمالي المحلات بذات القطاع العمراني. ويفسر ذلك بالموقع المتطرف من جهة والدور السكني للقطاع من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظهور المحلات التجارية من نفس الفئة، يختلف من حي إلى آخر، وذلك حسب الطبيعة العمرانية للحي ونمط مبانيه والمساحة المخصصة للتجارة. فمثلا نجد التجارة الحرفية في الأحياء التقليدية أو في المناطق المحاذية لمركز المدينة حرفا خفيفة ذات استحواذ مجالي بسيط (صائغي - طرح الصوف - تصليح الكهرومنزلي...)

بينما في الحالة الثانية أي في المناطق البعيدة عن المركز، حرفا ثقيلة تحتاج إلى مساحات أكبر وإلى نمط معين من المباني (نجارة - حدادة - تصليح الشاحنات....).

### III - الانتشار المجالي للمحلات التجارية:

إن توضيح دور الوظائف التجارية في تنظيم المجال الحضري يستدعي توضيح أهمية الوظائف التجارية انطلاقا من تحليل بنيتها المجالية. وإبراز كيفية انتشارها في الوسط الحضري مما يعكس المستوى التنظيمي للمجال.

لذا سنحاول من خلال هذا العنصر تشریح البنية التجارية لمدينة باتنة، بالاعتماد على تحديد أهم المحاور التجارية كشكل من أشكال الانتشار الخطي، وعلى التوزيع المجالي للمحلات التجارية. انطلاقا من وصف هذا الانتشار سنحاول استنباط خصوصيات التنظيم والهيكلية التجارية لمجال الدراسة.

#### 1 - هيكلية وتنظيم المحاور التجارية:

تعتبر الطرق من أهم العناصر المهيكلية للمجال الحضري، والمحددة لمعالمه الأساسية. الغاية منها تحقيق النقل والتنقل في أقصى درجات الأمن، السيولة والهدوء، ومن بين التصنيفات الحضرية المعتمدة لطرق نجد تصنيفها على أساس الخدمة التي تؤديها في تصريف نوعية الحركة داخل مجال

محدود، فمن بين محاور الخدمة نجد الطرق التجارية (les routes commerciales). حيث أن وظيفتها مرتبطة بالمرافق على جانبها وبالخصوص تلك التي تتدرج في المجال التجاري محلات، مساحات تجارية كبرى، خدمات ومكاتب<sup>(1)</sup>.

ونظرا لخصوصية النسيج الحضري لمدينة باتنة حاولنا قدر المستطاع تصنيف المحاور التجارية المهيكلة للمجال الحضري، حسب عدة مؤشرات تشترك فيما بينها على الخصوصيات التالية:

- كونها محاور أولية أو ثانوية.
  - امتدادها الطولي المعتبر.
  - واجهة حضرية يتواصل بها الإطار المبني.
  - هيمنة التجارة على الطابق الأرضي.
  - تنوع الأصناف التجارية.
  - كثرة الحركة (الراجلين والسيارات).
- انطلاقا من العمل الميداني تم الخروج بـ 38 محور تجاري عبر القطاعات العمرانية للمدينة حيث دونت النتائج في الجدول رقم (10) المرفق بالملحق، وقد تمكنا من تمثيل النتائج في الخريطة رقم (12) التي تظهر مستويات هذه المحاور وأهميتها حيث يمكننا استنتاج ما يلي:
- يسجل مركز المدينة وحي بوعقال أكبر عدد من المحاور التجارية ذات الكثافة التجارية العالية، وهو ما يعكس العدد المعتبر للمحلات التجارية المنتشرة بهذين القطاعين. كما يجسد الدور التاريخي لمركز المدينة مدى أهميتها الوظيفية في النسيج العمراني.
  - كلما انتقلنا من المركز نحو الأحياء المحاذية إليه مباشرة، كلما أدى إلى انخفاض الكثافة التجارية، لتعاود الارتفاع في أحياء الأطراف، الأمر الذي يوضحه محور الأخوة مزعاش بالقطاع العمراني (رقم 14)، ومحور الإخوة ديابي وبوعقال ثلاثة، والطريق رقم 31.
  - هناك علاقة بين هيكلية وبنية هذه المحاور مع اتجاه التوسع المستقبلي للمدينة، حيث أن امتداد المحاور ذات الكثافة التجارية العالية تعتبر كمحفزات للتوسع نظرا للديناميكية والحيوية التي تساهم في استقطاب السكان، وهو ما نلمسه في المحور المسمى بالطريق الوطني رقم 31 المؤدي باتجاه تازولت، ومثاله طريق قسنطينة.
  - المحاور التجارية المهمة بمجال الدراسة تضم على جانبها تجهيزات تجارية مهمة (بازار، مراكز تجارية، أسواق) أو مرافق سامية (الجامعة المركزية على طريق بسكرة)، وهي عوامل محفزة على انتشار وتوطين المحلات التجارية.
  - نمط المباني الفردية المنتشرة على المحاور الأولية، يساهم في توظيف التجارة وتحويل هذه المحاور إلى محاور تجارية.

<sup>1</sup> Albrto Zucchelli : introduction a l'urbanisme opérationnel et a la composition urbaine. Vol 2 .p395-OPU1983



- هناك علاقة وثيقة بين الامتداد الطولي للمحور وموقعه داخل النسيج الحضري من جهة، وبين تخصصه التجاري من جهة أخرى. فكلما كان امتداده كبيرا وموقعه بعيدا عن المركز كلما كان تخصصه نحو الحرف والتجارات التجهيزية.

## 2- هيكلية وتنظيم الانتشار المجالي للمحلات التجارية:

بهدف إعطاء صورة أكثر دقة عن الوضعية التي تنتظم بها المحلات التجارية بمدينة باتنة، قمنا بتحقيق الخريطة رقم (13)، حيث اعتمدنا في إنجازها على الجرد الميداني، أين قمنا بتوقيع أكبر قدر ممكن للمحلات التجارية المصنفة في 39 صنف والمقسمة إلى 3 أقسام، كما يوضحه مفتاح الخريطة. باستعمال جهاز حاسوب متضمن لبرنامج الرسم (AUTOCAD) تم إنجازها من خلال تمثيل أكثر من ثلث العدد الفعلي للمحلات التجارية في كل قطاع عمراني، نظرا للمساحة المعتبرة للمدينة من جهة، ونظرا لعدد المحلات التجارية المنتشرة بها من جهة أخرى، ومن ملاحظة هذا التمثيل الخرائطي نستنتج ما يلي:

- الاختلاف الكبير في كيفية انتشار ودرجة تركيز المحلات التجارية من منطقة إلى أخرى. حيث يظهر التركيز الكبير في مركز المدينة وفي الحدود الفاصلة بينه وبين الأحياء التقليدية (في مجالات التقاطع بين القطاعين رقم 1 و 2). كما انه كلما ابتعدنا عن هذه المنطقة الوسطى، يبدأ التناقص التدريجي لتركيز المحلات التجارية.

- الانتشار المجالي للمحلات التجارية في مدينة باتنة يظهر بشكل واضح التوزيع المنتظم وفقا للمحاور الرئيسية أو المحاور الثانوية لنسيج العمراني، هذا ما يؤدي إلى مناطق خالية تماما من أي وظيفة تجارية في أرجاء معينة. خاصة وأن الخريطة رقم (13) تبين العديد من المجالات السكنية، كمجالات صغيرة منتشرة في القطاعات العمرانية خالية من النشاطات التجارية.

- نسجل تكتل كبير لأصناف معينة من المحلات التجارية في مناطق محددة، فمثلا نجد في وسط المدينة العدد الكبير لمحلات التجارة ذات الطبيعة الخدمائية كالمطاعم والمقاهي بالإضافة إلى العدد الكبير للمهن السامية (طبيب، محامي، مهندس)، ما يتوافق والدور الخدماتي الذي يلعبه مركز المدينة ومجال نفوذه، الذي يتحدى حدود النسيج الحضري. كما يضم مركز المدينة التركيز الكبير لمحلات الصياغة على طول امتداد شارع الطاهر الطويل (حيث يتركز به أكثر من 20% من إجمالي الصياغة بالمدينة).

- تكتل وتركيز لمحلات التجارة الحرفية، محلات التجهيزات والمعدات الكبيرة في أطراف المدينة كما نسجل وجود عدد معتبر لمحلات قطع الغيار والمطاعم على المحورين الذين يربطان المدينة بالمجال الخارجي.

- يمثل القطاع العمراني رقم (09) الذي يتوافق مع حي بوعقال ظاهرة تجارية مميزة داخل النسيج الحضري نظرا للمزيج الكبير لأصناف الوظائف التجارية به حيث تتركز فيه:
- \* محلات الملابس النسائية وتجهيز العرائس بشارع الأخوة بن عمار المعروف بشارع (H) أين نجد 342 محل تجاري وهو يمثل 29% من إجمالي محلات الملابس بمجال الدراسة.
- \* محلات قطع الغيار حيث تم جرد 65 محل تجاري.
- \* محلات الجملة والتجزئة للمواد الغذائية وذلك على مستوى محور 19 جوان.

إن هذا التخصص المميز في بوعقال يطرح الكثير من التساؤلات خاصة ونحن ندرك خصوصية المجالية وتركيبته العمرانية والسكانية، وما توصلنا إليه في العناصر السابقة المؤكدة لسيادة التجارة الصافية بهذا القطاع العمراني، ولعل أهم سؤال يطرح نفسه هو: هل حي بوعقال يبحث عن تخصص معين له يجعله مجال ذو استقطاب معين، وهل أن الوظائف التجارية في هذا الجزء من المدينة تتنافس فيما بينها؟.

بهدف محاولة إعطاء صورة مفصلة وأكثر دقة عن الوضعية الحالية لكيفية انتشار المحلات التجارية، خاصة بالنسبة لتلك الموطنة بمركز المدينة، نظرا لما تمثله من ثقل تجاري داخل مجال الدراسة. فقد استلزم منا انجاز الخريطة رقم (14) المستخرجة من الخريطة رقم (13) حتى نتمكن من تمثيل الحالة الراهنة لتوزيع كل المحلات التجارية بالقطاع العمراني رقم (01) المتوافقة حدوده مع مركز المدينة، حيث يمكن استخراج النقاط التالية:

- نسجل انتشار مختلف أصناف المحلات التجارية بنسب متفاوتة خاصة على جانبي المحور طريق بسكرة الذي يعد بمثابة محور مهيكّل لمركز المدينة.
- تكتل كبير لأصناف معينة من المحلات التجارية حيث نجد في وسط القطاع حيث شارع الإخوة بوعبسة وشارع بن عباس الذي يتوزع على جانبيه أكثر من 75 محل لتجارة الملابس وتجهيز الفرد.
- تأثير المساحات التجارية الكبرى والأسواق المغطاة على هيكلية وتنظيم البنية التجارية من خلال كونها محفزات على ظهور وتركز المحلات التجارية.
- نطاقات خالية من المحلات التجارية وهي الزوايا المهمشة والبعيدة عن المحاور الأساسية أو بمحاذاة التجهيزات والمرافق السامية الحساسة كمقرات الأمن والإدارة.

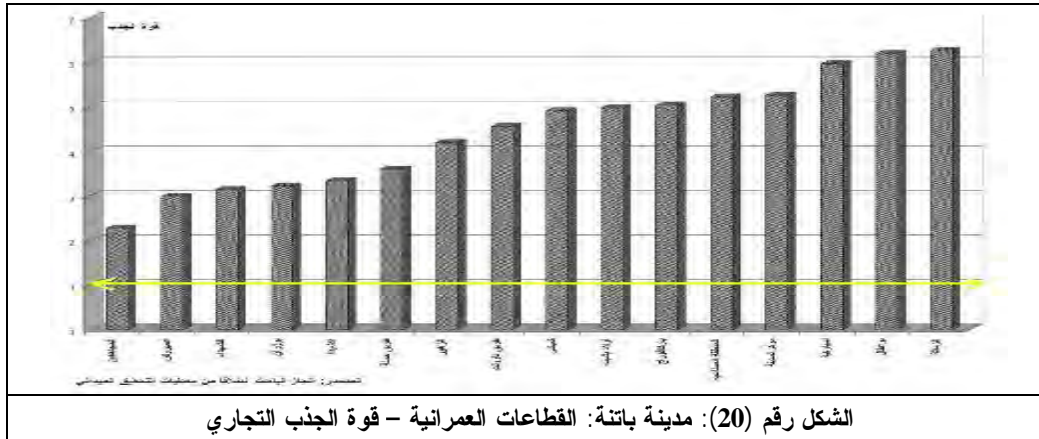
#### IV- تحليل البنية التجارية باستعمال مؤشر قوة الجذب وطريقة المصفوفة:

أظهر التحليل السابق للبنية التجارية للمحلات بمدينة باتنة، أن هناك تباين واضح بين مختلف الأحياء أو القطاعات العمرانية، حيث يتضح ذلك من خلال:

- توزيع عدد المحلات التجارية في كل قطاع عمراني.
  - الاختلاف في التخصص التجاري وسيادة أصناف معينة في أرجاء محددة.
  - الاختلاف في عدد الأصناف التجارية وظهور محلات نادرة في أجزاء معينة.
- وبهدف إدراك التراتبية (الهراركية) لقوة جذب الخدمات التجارية، ومن ثمة الوقوف على حقيقة هيكلية وتنظيم الوظائف التجارية من خلال التحقق من المركزية التجارية (la centralité commercial) التي هي: تأثير عنصر معين من مركز معين على الأنحاء والضواحي، فإنه من الضروري في تحليل البنية التجارية لمدينة باتنة استخراج الوزن الحقيقي لـ 196 صنف نشاط تجاري وذلك اعتمادا على طرق حسابية بسيطة، نقيس بها الوظيفة التجارية وذلك بالاعتماد على

#### 1- مؤشر قوة الجذب التجاري:

يسمح لنا تصنيف المحلات التجارية إلى محلات غذائية وأخرى غير غذائية بقياس قوة الجذب التجاري هو حاصل قسمة عدد محلات التجارة غير الغذائية على عدد محلات التجارة الغذائية فكلما تؤول النتيجة إلى الصفر يكون القطاع العمراني الأقل جذب لسكان، والعكس صحيح. وبحساب المؤشر نجد أن قوة جذب المدينة ككل تساوي 4.51، ولتفكيك وتحليل قوة جذب التجاري للمدينة قمنا بتمثيل القيم المتحصل عليها بيانيا كما هو في الشكل الموالي:



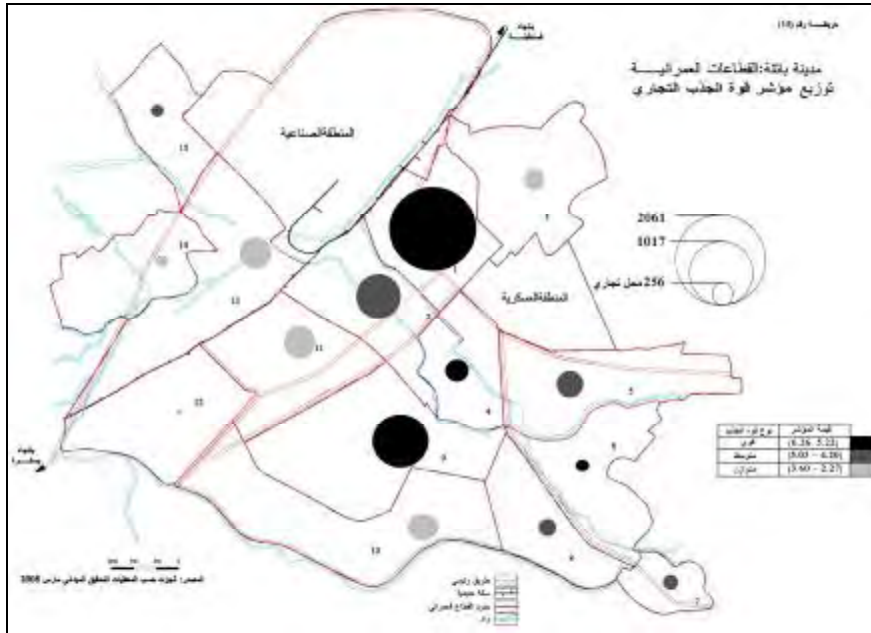
يمثل الخط المستقيم في الشكل البياني القيمة "1" إذ تستخلص قوة الجذب التجاري انطلاقا من "1" حيث أن أقل من هذه القيمة يدل ذلك على عدم وجود قوة جذب تجارية وهذه الحالة لا توجد في أي قطاع عمراني. كما يمكننا شرح الشكل البياني رقم (20) بثلاث فئات كما يلي:

**الفئة الأولى:** جذب تجاري قوى (5.22، 6.26) وهي القيم المسجلة بأحياء: الزمالة، بوغقال، مباركية ومركز المدينة، إذ أن قيمة قوة الجذب التجاري بها هو أكبر من قوة الجذب بكامل مجال

الدراسة وهذا يدل على أن التنقل إلى هذه القطاعات العمرانية يكون للغرض التجاري. كم أن هذه الأحياء تمثل محور الديناميكية الداخلية المجال الحضري.

**الفئة الثانية:** جذب تجاري متوسط (4.20 - 5.03) وتمثله أحياء باركافوراج، أولاد بشينة، شيخي، طريق تازولت وحي الزهور، وهي كلها باستثناء حي شيخي أحياء التوسعات الحديثة الواقعة في أطراف النسيج الحضري وترجع قوة جذبها التجارية إلى كثرة محلات الحرفيين بها بدرجة أساسية.

**الفئة الثالثة:** جذب تجاري متوازن (2.27 - 3.60) وتمثلها باقي أحياء المدينة وهي الأحياء الواقعة بين المركز والأطراف أو هي الأحياء التي يمكن الاصطلاح على تسميتها بالأطراف المدمجة. من كل هذا يمكننا إدراك ثلاث حلقات من مركز المدينة إلى الأطراف موزعة كما هي في الخريطة المرفقة والموضحة لحجم عدد المحلات التجارية في كل قطاع عمراني وقوة جذبها التجارية:



- الحلقة الأولى: نواة المدينة وتمدها العمراني في الاتجاه الجنوب الشرقي مع جذب تجاري قوي (تركز للتجارة الغير غذائية)
- الحلقة الثانية: التوسعات العمرانية المحاذية مباشرة للنواة والممتدة من شرق إلى الغرب حيث قوة جذب تجاري متوازن (توازن بين التجارة الغذائية والغير غذائية).
- الحلقة الثالثة: توسعات الأطراف الجنوبية والجنوبية الغربية مع جذب تجاري مقبول (بداية ظهور جديد للتجارة غير غذائية).

## 2 - البنية التجارية حسب تراتب القطاعات العمرانية:

في إطار تحليل البنية التجارية لمدينة باتنة، سندر ج المصفوفة المبينة في الشكل رقم (21). حيث أن الهدف الأساسي من استخدامها هو معرفة المستوى الحقيقي لهواركية القطاعات العمرانية حسب بنيتها التجارية.

هذه الأخيرة تم انجازها بطريقة موجود / غير موجود، ما بين القطاعات والوظائف التجارية، وقد تم تشكيلها كما يلي:

- رتبت المراكز العمرانية لمجال الدراسة حسب عدد تردد ظهور النشاطات التجارية ترتيباً تنازلياً.

- رتبت أنواع النشاطات التجارية ترتيباً تنازلياً حسب الانتشار أي من الأكثر انتشاراً إلى الأقل انتشاراً. ومن هذه المصفوفة نستنتج ما يلي:

## أ. القراءة العمودية أعطت:

\* هناك ستة مستويات للقطاعات العمرانية (ستة فئات) وهي ليست متقاربة تماماً مع الفئات المتحصل عليها من خلال عنصر التنوع التجاري المدروس سابقاً لكن إذا قمنا بضم الفئتين الأخيرتين وهما المستوى (5) والمستوى (6) سنصل إلى تقارب للاستنتاجات المبينة في دراسة التنوع التجاري العام.

\* التوافق النسبي المعبر عن تراتب الأحياء مع قيم قوة الجذب، حيث يضم المستوى الأول (م1) أعلى قيمة للمؤشر والمقدرة ب 6.26 والمستوى الأخير (م6) أدناها ب (3.60، 2.27) غير أن التراتب داخل كل مستوى غير منظم.

## ب. القراءة الأفقية أعطت:

\* استخراج واستخراج لمستويات النشاطات التجارية، يصبح أمراً صعباً وذلك للتشتت الكبير الموجود بها، انطلاقاً من التجارة ذات تردد ظهور 11 مرة.

\* كلما كان عدد المحلات التجارية كبيراً، كلما كانت درجة تردد ظهوره كبيرة ومن ذلك وعلى سبيل المثال نذكر: - 588 محل للمواد الغذائية تظهر في 16 قطاع عمراني - 215 محل للملابس النسائية يظهر في 11 قطاع عمراني.

لكن هذا الأمر ليس ثابت دائماً فمثلاً نجد عدد معتبر لمحلات معالجة النصوص (52 محل تجاري) وتردد ظهور ضعيف (يظهر في 4 قطاعات عمرانية). هذا ما يؤدي بنا لاستنتاج إلى أنه لا يوجد تطابق أفق جيد، مما أدى إلى ظهور هذه المصفوفة بهذا الشكل من التشتت. كما تجدر الإشارة إلى أن:

- الوظائف التجارية التي تردد ظهورها 16 مرة أي في كل القطاعات العمرانية هي ثلاث وظائف من مجموع 197 نشاط تجاري وهي المواد الغذائية، المطاعم، المقاهي.

- الوظائف التجارية ذات التردد الواحد هي تسعة أصناف فقط وكلها في مركز المدينة.

شكل رقم (21): مدينة باتنة: مستوى هاركية القطاعات العمرانية حسب البنية التجارية

التخصص	1	9	4	2	3	5	13	7	8	11	10	6	14	16	12	15	تردد الظهور	مجموع المحلات
مواد غذائية																	16	588
مقهى																	16	287
مطعم																	16	144
طوبقات مرطبات																	15	74
مواد حديدية																	15	81
مواد البناء																	15	109
حذاء																	15	104
ميكانيكي																	15	181
دعوات السيارات																	15	50
خضار وفواكه																	14	110
ملابس																	14	177
قطع غيار السيارات																	14	203
حذاء الرجال																	14	153
بازونيا																	14	126
تنظيف و تلميع سيارات																	14	68
جزر																	13	84
مطبخ																	13	37
مواد التجميل																	13	96
كثفيري																	13	102
نجارة																	13	91
حلاقة النساء																	13	79
مرش																	13	46
هاتف عومي																	13	217
لين																	12	35
مخزرة																	12	82
بيع المشروبات																	12	29
بيع الأجنحة																	12	144
هدايا و عطور																	12	66
أثاث منزلي																	12	106
بلاط و سراميك																	12	51
كبح و كبريت																	12	127
قطع غيار لتشاحنات																	12	97
عدلات مطاطية																	12	46
قوالب الجبس																	12	28
طبيب عام																	12	114
صيدلية																	12	87
مدرسة سيفة																	12	31
ملابس نسائية																	11	215
أواني منزلية																	11	104
بيع k7 و CD																	11	87
كماليات السيارات																	11	61
زيوت للمركبات																	11	49
هواتف نقالة																	11	73
نجارة المنبوم																	11	21
خرائط																	11	29
كهرباء السيارات																	11	21
تصليح الكرتونيك																	11	36
مرآة و زجاج																	11	36
طبيب أسنان																	11	72
مواد غذائية بالحزمة																	10	102
ملابس أطفال																	10	78
ملابس رجالية																	10	138
مطبخات																	10	85
لعب الأطفال																	10	46
استمعت جملة																	10	19
مكتبة																	10	123
كنك																	10	171
خياط																	10	47
صياغة																	10	313
الر خلم																	10	19
مجنور																	10	37
موقف لسيارات																	10	18
نادي التزلج																	10	68
لحوم مجمدة																	9	20
الكتر و مناجي																	9	113
ترميمين																	9	33
اسكافي																	9	51
تنظيف الملابس																	9	22
حمام																	9	34
قاعة ألعاب																	9	54
طبيب مختص																	9	128
قاعة رياضية																	9	16
بيع لبيض																	8	19
بيع لخبز																	8	10
خبز																	8	21
كهرباء عمدة																	8	20
اجاز الفيديو																	8	33
عداد الكمبيوتر																	8	35
بيع السيارات																	8	18
تصليح المحلات																	8	31
تصليح الكهر و منزلي																	8	35
ادوية بيطرية بالحزمة																	8	9
محاسي																	8	120
كاتب عومي																	8	30
طوبقات شرقية																	7	13
ملابس قديمة																	7	21
لوازم رياضية																	7	22
بنات																	7	10
مواد التنظيف																	7	10
عداد للاح و صناعي																	7	12
أنيب بلاستيكية																	7	10
bazar																	7	18
لوحات ترقيم - مطاخ نفقة																	7	18
طرز و جرح																	7	17
محطة تزيين																	7	9
معمل المشروبات																	7	11
بيع لسمك																	6	10
تحميص او طحن للقهوة																	6	7
تجهيز العرائس																	6	147
بيع الحفائب																	6	26
بنور و ميديات للاحية																	6	9

المستوي	1م	2م	3م	4م	5م	6م	عدد الأنواع										
معدات						6	8										
تصوير لوثق						6	47										
عقد ماهر						6	28										
يوم المعاصر						6	7										
اجهزة التبريد						6	15										
كراسي طاولات						6	9										
طير صيد						6	13										
تصليح الأثاث						6	11										
مرافق السيارات						6	9										
معالجة جلد						6	31										
تصليح طيبة						6	32										
أبوية بطارية						6	7										
مكتب ترانسك						6	17										
مهندس معماري						6	69										
موق						6	42										
محاسب محدد						6	24										
تطارات طبية						6	19										
مدرسة اعلام الي						6	9										
قاعة اعراض						6	11										
القشة و مشوجات						5	92										
الدوات الحراج و الخيطه						5	47										
قطع غيار قديم						5	46										
لوازم مكتبية و مكتبية						5	10										
فانورات لغز						5	8										
الات حديدية و تجهيز صناعي						5	23										
انتاج البلاط و انابيب الاسمنت						5	6										
الطوب						5	14										
تصليح المراجل						5	12										
تصليح الات المعاني						5	10										
مطبخة						5	9										
قاعة شاي						5	18										
نزل						5	16										
دويارة						5	28										
قاعة علاج						5	10										
بيطري						5	9										
تمور يتواعها						4	7										
زيتون						4	5										
قطع غيار الاكزوبيك						4	5										
بيم البلاستيك						4	4										
عقد لمطاني						4	5										
تجهيزات طبية						4	5										
خزانات المياه						4	7										
صياغة						4	10										
صنع الاكتر						4	4										
تصليح الكاربات						4	9										
تركيب السيرغر						4	6										
مرحاض عومي						4	7										
عقادة طبية						4	6										
مخبر تحليل						4	6										
خير غازي						4	7										
مخبر قضاي						4	24										
معالجة للصوف						4	52										
وكلة تجارية						4	10										
وكلة غازية						4	22										
عقير و نوال						3	50										
كراء فضائين الاعراض						3	4										
بيم المراتب						3	7										
ثريث						3	5										
بيم الفحلى						3	15										
ساعات اليد						3	8										
ادوية فخارية و تقليدية						3	4										
جلود و لوازم الاخذية						3	10										
فن						3	4										
بيم الجارات						3	3										
صنع الاطارات						3	4										
عمل القفل						3	3										
تصليح المبردات						3	3										
ساعاتي						3	7										
تعليق الارائك						3	5										
نك المرخصي						3	2										
توجهات فلحية						3	4										
مدرسة لغات						3	7										
وكلة سفر						3	15										
مناجات						2	3										
مواد صنع الحظري						2	5										
الات التصوير						2	2										
سيك						2	2										
تصليح الات الخيطه						2	2										
تصليح الات الطاعة						2	4										
منج						2	2										
مخبر تركيب الاسفلن						2	2										
خير قضاي						2	3										
مخافد بيم يلزم ليد						2	8										
استديو تصليح						2	2										
مطبخة						2	7										
ملايس تقليدية						1	4										
بيكور						1	8										
تنظيف الزواي						1	1										
حقة						1	1										
مكتب عبور						1	3										
مكتب خيرة						1	2										
مترجم						1	2										
وكلة الشهار						1	1										
عدد الأنواع	166	146	120	114	101	101	100	98	92	81	79	71	61	33	31	23	8732

تجارة صافية \*\*\* تجارة حرفية \*\*\* تجارة خدمية \*\*\*

المصدر: أنجزت حسب معطيات التحقيق الميداني، مارس 2007

## ثانياً: تحليل ودراسة البنية التجارية للمساحات التجارية الكبرى

### I- تجارة الخواص: تجارة الجملة داخل البنية التجارية:

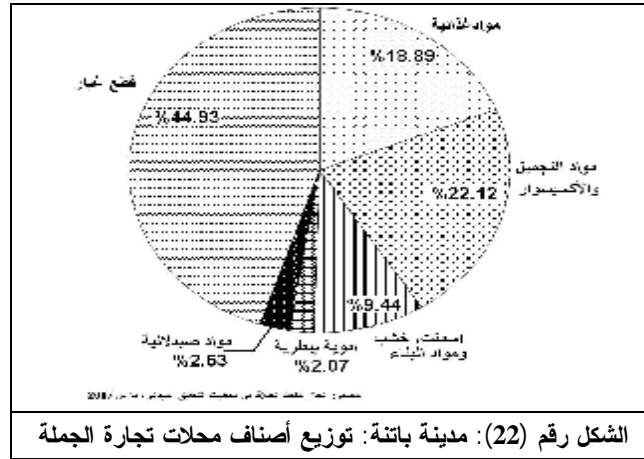
بالإضافة إلى التصنيفات الواردة سابقاً للنشاطات التجارية، يمكن اعتماد تصنيفها إلى تجارة جملة وتجارة المفرد أو التجزئة. فنظراً لأهمية تجارة الجملة داخل الجهاز التجاري نجد أن الدولة الجزائرية تدرجها ضمن تصنيفها للنشاطات التجارية في مدونة الأنشطة التجارية. حيث تساهم في وضع تصور حول حركة وتدفق السلع ورؤوس الأموال بين المراكز الحضرية، حيث أن المراكز العمرانية التي تضم أكبر عدد من محلات تجارة جملة، تكون أكثر المراكز وفرة لرؤوس الأموال. من هنا جاء إدراجنا لهذا العنصر منفصلاً عن ما سبقه في تحليل البنية التجارية لمدينة باتنة، بهدف تمييز القطاعات العمرانية الأكثر ديناميكية وتدفقا لرؤوس الأموال. بالإضافة إلى أن محلات تجارة الجملة يمكن إدراجها ضمن التجارات التي تستحوذ على مساحات معتبرة نظراً لحجم السلع المعروضة.

### 1- تحليل أصناف محلات تجارة الجملة في مدينة باتنة:

تشير الإحصاءات الرسمية المقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري أن مدينة باتنة تضم 774 سجل لتجارة الجملة، لكن معطيات العمل الميداني أسفرت عن انتشار 434 محل تجاري تمارس به تجارة الجملة. وهو ما يمثل نسبة 4.97% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة، ويفسر هذا الاختلاف في المعطيات إلى أن المعطيات الرسمية تصنف المؤسسات التجارية إلى مؤسسات ذات الشخص الطبيعي وأخرى ذات الشخص المعنوي، حيث أن هذه الأخيرة لا تظهر من خلال التحقيق الميداني في المجال. وانطلاقاً من معطيات التحقيق الميداني تم تحديد تصنيف محلات تجارة الجملة في (6) ستة تخصصات هي كما يلي:

- محلات تجارة جملة مواد غذائية
  - محلات تجارة جملة لمواد البناء واسمنت جملة والخشب الموجه للبناء أو للنجارة.
  - محلات تجارة الأدوية والمواد الصيدلانية
  - محلات تجارة الأدوية البيطرية بالجملة
  - محلات تجارة قطع الغيار بالجملة.
- وقد تم إهمال محل واحد للأثاث المنزلي يقع بمركز المدينة لأنه يعتمد صيغة البيع بالتجزئة، في حين تجدر الإشارة أن كل محلات الملابس تعتمد على البيع بالتجزئة.
- عموماً فإن الشكل الموالي يوضح نسب توزيع أصناف محلات تجارة الجملة في مدينة باتنة.





حيث نسجل سيادة صنف محلات قطع الغيار بـ 195 محل تجاري، أي ما يمثل 44.93% من إجمالي محلات تجارة الجملة بالمدينة. هي نسبة معتبرة تبين الازدهار النسبي لهذا الصنف داخل مدينة باتنة، لكن إذا ما قارنا هذا الصنف من تجارة الجملة بمثيلاتها في مدينة عين مليلة التي هي أقل حجماً عمرانياً من باتنة، نجد أن الممارسين لتجارة قطع الغيار بمدينة عين مليلة يفوق ما هو موجود بمجال الدراسة بحوالي ضعفين<sup>1</sup>، هذا ما يؤكد أن مدينة باتنة ليست سوقاً إقليمياً لقطع الغيار، لكن يمكن أن تكون سوقاً محلياً، كما يوضح الشكل السابق أن تجارة مواد التجميل والمواد الغذائية يمثلان (96 و 82 محل) على الترتيب، أي ما يمثل نسبة 22.12% و 18.89% من إجمالي محلات تجارة الجملة على الترتيب، بهذه القيمة تعكس أنها تلبي السوق المحلية فقط، خاصة وأنها مجتمعين تمثل 2.03% من إجمالي المحلات التجارية بمدينة باتنة، باختلاف كبير عما هو عليه الحال في كلا من مدينة العلمة أو مدينة سطيف حيث محلات تجارة المواد الغذائية بالجملة في هاتين الأخيرتين تمثل أكثر من 10%<sup>2</sup> من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة.

يلي بعد ذلك من حيث الأهمية العددية محلات الجملة لمواد البناء والأخشاب، المواد الصيدلانية، والأدوية البيطرية بـ 41 محل، 11 محل، و 9 محلات تجارية على الترتيب. حسب المعطيات المقدمة يتضح أن وظيفة تجارة الجملة بمدينة باتنة محدودة نسبياً. هذه المحدودية تتضح من خلال عدد هذه المحلات أو من حيث تخصصها، ولكن هذا لا يمنع من محاولة معرفة الطريقة أو الكيفية التي تنتشر بها داخل المجال الحضري لما لها من أهمية في معرفة تنظيم البنية التجارية بمجال الدراسة.

<sup>1</sup>: عنون نور الدين: مصدر سابق

<sup>2</sup>: المركز الأوروبي لمدينة سطيف التحولات الحضرية وآفاق التنظيم – مذكرة تخرج – معهد علوم الأرض جامعة منتوري 2004-ص 73

## أ. التوزيع المجالي لأصناف محلات تجارة الجملة:

لتوضيح الطريقة التي تتوزع بها، أصناف محلات تجارة الجملة، قمنا بإنجاز الخريطة رقم (16) حيث يتضح نوعين من الانتشار المجالي:

## - انتشار - توزيع تجاري منظم:

يظهر في صنف محلات تجارة المواد الغذائية ومحلات مواد التجميل والأكسيسوارات إذ أن المواد الغذائية تظهر منكتلة في أربع (4) مناطق رئيسية هي: مركز المدينة، حي شيخي وحي الشهداء، وحي بوعقال. في حين يظهر تجمع لمحلات مواد التجميل في مركز المدينة وفي بوعقال، كما أن الانتشار المجالي لمحلات الإسمنت بالجملة ومواد البناء والخشب، فهي تظهر بشكل منظم بتوزيع ملتف حول الطريق المحول الغربي في الحدود الفاصلة بين حي أكشيدة وطريق حملة (القطاعين العمرانيين رقم 13 - 14)

## - انتشار - توزيع تجاري غير منظم

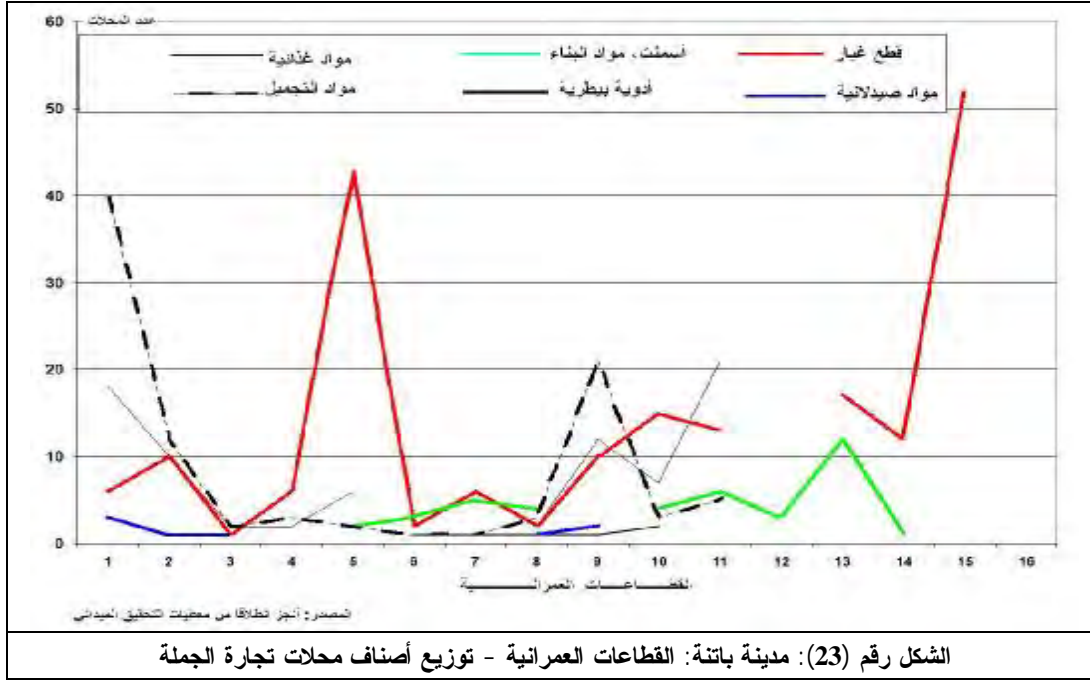
باستثناء محلات قطع الغيار المتراففة على ضفتي الطريق المحول الغربي للمدينة، توضح الخريطة رقم (16) الانتشار غير المنظم لهذا الصنف من محلات تجارة الجملة في أغلب أرجاء المدينة. إلا أن محلات الأدوية البيطرية والمواد الصيدلانية تعطي انطبعا أكثر حول طريقة التوزيع المنظم، حيث تظهر بشكل نقطي في مختلف أرجاء المدينة والجدير بالملاحظة هنا، أن القاسم المشترك الذي يجمع في كيفية توطين هاته المحلات هو وجودها على محاور طرق رئيسية. ولتوضيح أكثر حول هيكله وتنظيم أصناف محلات تجارة الجملة بمدينة باتنة قمنا بإسقاط معطيات الخريطة السابقة في المنحنى البياني الموالي حيث نتحصل على النتائج التالية:

- تركز محلات تجارة الجملة للمواد الغذائية بمركز المدينة وحي الشهداء (القطاعين رقم 1، 2) وهذا ما يدل على أن هذا الجزء من مجال الدراسة بالخصوص مركز المدينة، الذي يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا متمثلا في توجيه الديناميكية الحضرية داخل النسيج الحضري. بالإضافة إلى بعده التاريخي، وما يمثله حي شيخي من كونه ذو كثافة سكانية معتبرة وقربه من مركز المدينة.

- تركز محلات تجارة الجملة لمواد التجميل والإكسسوار بمركز المدينة.

- تركز محلات تجارة الجملة لمواد البناء في حي أكشيدة (القطاع العمراني رقم 13)، بالقرب من المنطقة الصناعية وبمحاذات الطريق المحول الغربي.

- تركز محلات تجارة الجملة لقطع الغيار بكل من حي باركافوراج، طريق تازولت، بوعقال بنسب متقاربة لكن التركز الأعلى يظهر في أولاد بشينة (القطاع العمراني رقم 15).



- درجة تركيز متقاربة لأصناف محلات تجارة الجملة للمواد الغذائية، مواد التجميل، وقطع الغيار في حي بوعقال، هي دلالة أخرى تؤكد التساؤل السابق حول ماهية بوعقال التجارية، كدور يؤديه داخل النسيج الحضري.

من كل ما سبق نستنتج أن تنظيم محلات تجارة الجملة في مدينة باتنة يركز على:

- وجود عدد هام من الزبائن، المتمثلين في السكان كمستهلكين وفي تجار التجزئة كمصرفين.
- توفر المساحات اللازمة لاحتضان هذه التجارة.
- البعد عن مركز المدينة بالنسبة لأصناف التجهيز.
- عرض الطريق ومدى امتداده ونمط البناء الفردي العادي كضرورة لذلك.

## 2- تجار الجملة لنشاط الاستيراد (التجارة الخارجية):

لكون هذا النشاط التجاري ذو علاقة وطيدة بتجارة الجملة خاصة في مدينة باتنة، إذ يلعب دور الموزع الأول للمواد التجارية والمصنعة، فقد ارتأينا إدراج تحليل نشاط الاستيراد ضمن إطار التجارة بالجملة.

والجدير بالذكر هنا أن عدد الممارسين لتجارة الاستيراد بمدينة باتنة وحسب معطيات المركز الوطني لسجل التجاري، قد انخفض من 423 مستورد سنة 2004 إلى 246 مستورد سنة 2005، في حين أن معطيات التحقيق الميداني تشير إلى أن عدد المستوردين العاملين بمجال الدراسة يقدر بـ 150 مستورد فقط، فما هي حقيقة هذا النشاط التجاري داخل البنية التجارية لمدينة باتنة؟.

### أ. تأثير التغيير في الإطار القانوني على نشاط الاستيراد:

نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية، كان لزاما على المشرع الجزائري خوض غمار سياسة الإصلاحات الاقتصادية، كحتمية لهيئة البلاد دخول اقتصاد السوق والانضمام إلى الاتفاقية العالمية للتجارة، فمن بين ما تمخض عن ذلك:

صدور المرسوم التنفيذي رقم 91- 37 المؤرخ في 28 رجب عام 1411 الموافق لـ 13 فبراير 1991. الذي يتعلق بتحديد شروط التدخل في مجال التجارة الخارجية حيث جاءت مواده الأولى كما يلي:

**المادة 1:** يحدد هذا المرسوم شروط تدخل التجار والأشخاص المعنويين الماتلين في ميدان التجارة الخارجية.

**المادة 2:** التجار والأشخاص المعنويين المذكورون في المادة أعلاه هم:

- كل مؤسسة عمومية

- كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة مسجل في السجل التجاري يعمل

لحسابه، أو لحساب الغير بما في ذلك الإدارة.

**المادة 3:** يعد تاجر بالجملة في مفهوم هذا المرسوم كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في

السجل التجاري ويتمثل بصورة أساسية في استيراد بضائع مخصصة للغير أو تصديرها أو تخزينها أو نقلها أو بيعها لحسابه الخاص<sup>1</sup>.

وبالتالي فإن المعنويين والمسموح لهم بعملية الاستيراد والتصدير هم المؤسسات العمومية

وأصحاب محلات تجارة الجملة الذين قدر عددهم بمجال الدراسة حسب المعطيات المقدمة من طرف

المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2004 بـ 423 مستورد (من مجموع 774 تاجر جملة)

ينقسمون إلى (158) مستورد شخص طبيعي و (265) مستورد شخص معنوي أو شركات.

<sup>1</sup>: الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة بتاريخ 20 مارس 1991.

لكن استجواب تجار الجملة ميدانيا بين أن عدد المستوردين بمدينة باتنة لا يتعدى 150 تاجر مستورد. وهي نسبة ضئيلة تبين ضعف نشاط الاستيراد بالمدينة، حيث يمكن تفسير ذلك بما يلي:

التغير الحاصل في الإطار القانوني لنشاط الاستيراد بصدور المادة رقم (13) من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الصادر في 5 أوت 2005 القاضي برفع رأسمال شركات الاستيراد، التي تمارس نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع، أي أن الإجراء يمس فقط السلع المستوردة الجاهزة وليس نصف المصنعة، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 05. 458 الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 2005 الذي يتضمن ما يلي:

- المستوردين مطالبين برفع رؤوس أموالهم طبقا للمادة (13) من قانون المالية التكميلي، إلى 20 مليون دينار جزائري وذلك قبل تاريخ 26 ديسمبر 2005.

- يتعين على المسوردين أن تتوفر لديهم جملة من التدابير والهيكل من بينها:

\* المنشآت الأساسية للتخزين والتوزيع المناسبة والمهيئة وفقا لطبيعة وحجم وضرورات تخزين وحماية البضائع موضوع نشاطاتها والتي تسهل على المصالح المؤهلة مراقبتها (وهو ما يعني أن طريقة بيع الحاويات بمجرد نزولها في الميناء لم يعد مسموحا به).

\* ضرورة حيازات وسائل نقل ملائمة لخصوصيات نشاطاتها.

\* وسائل مراقبة الجودة والمطابقة والمراقبة الصحية والصحة البنائية للمنتجات والمواد الغذائية المستوردة بغض النظر عن المراقبة القانونية التي تمارسها المصالح المؤهلة.

إن هذه الإجراءات الحكومية تهدف إلى غريلة شركات الاستيراد التي انتشرت في السنوات الأخيرة وتحديد المسؤوليات خاصة أمام تسجيل عمليات استيراد لمواد منتهية الصلاحية. كما أن هذه الإجراءات السارية الجديدة، على علاقة وثيقة بدخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005، وهو الاتفاق الذي كان وراء رفع الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الجاهزة.

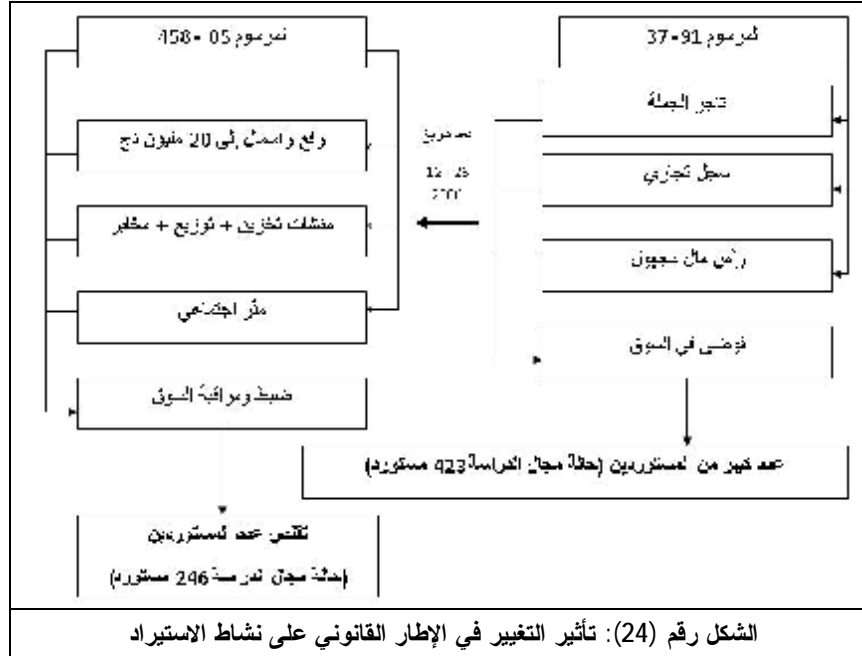
استنادا إلى تقديرات المركز الوطني للسجل التجاري فقد سجل تراجع محسوس لعدد المستوردين إذ تجاوز عدد المستوردين الذين توقفوا عن النشاط التجاري 11 ألف مستورد على المستوى الوطني<sup>1</sup> بعد أن شهد عدد المستوردين تطورا كبيرا ابتداء من سنة 1999. حيث تجاوز عدده 40 ألف مستورد، ليبقى العدد في حدود 35 ألف ما بين 2001، 2004، ثم عاود الانخفاض إلى 24 ألف مستورد خلال السداسي الأول لسنة 2006.

سبب ذلك هو سد الفراغ القانوني الذي أتاح للعديد من الأشخاص من غير المحترفين برأسمال لا يتعدى 10 ملايين دينار جزائري، دونما الحاجة إلى تشكيل شركة أو أن يكون لديه مقر اجتماعي معلوم من امتهان هذا النشاط. وكمثال آخر: في مدينة قسنطينة تم تقييد في 31 ديسمبر 2005 أكثر من

<sup>1</sup>: جريدة الخبر الصادرة بتاريخ: 03.09.2006 ص 6 العدد: 5237

2000 مستورد في الصناعة الغذائية والأدوية وقطع الغيار والألبسة، ليتراجع عددهم في نهاية جويلية 2006 إلى حدود 140 مستورد أي بتراجع نسبته 93%.

هذا التحليل على المستوى الوطني والإقليمي، يفسر العدد القليل من المستوردين الناشطين داخل مجال الدراسة، حيث يمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل الموالي:

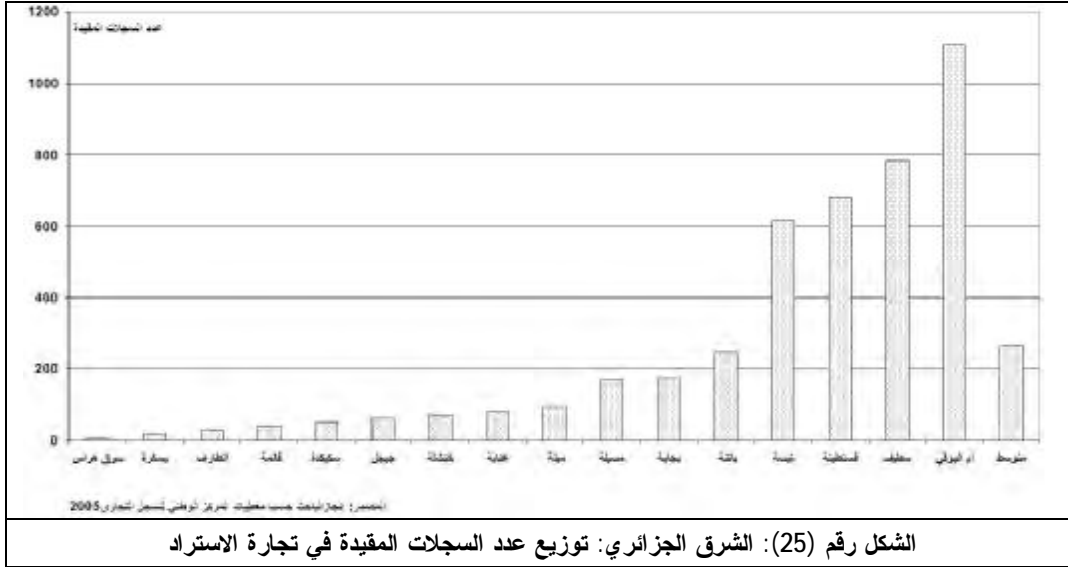


### ب. تأثير المعطيات الإقليمية على نشاط الاستيراد بمدينة باتنة:

أثبت التقديم السابق لمجال الدراسة، أن لموقع مدينة باتنة أهمية اقتصادية في كونها تقع على المحور الرابط بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي للوطن، لكن الجدير بالملاحظة هنا أن هذه الأهمية تبقى خاضعة للمعطيات الاقتصادية، الاجتماعية، والتاريخية للأقاليم المجاورة لمجال الدراسة.

من جهة أخرى يجب النظر إلى مدينة باتنة كجزء لا يتجزأ من منظومة الحواضر في القطر الجزائري. وفي الشرق الجزائري بوجه خاص، من ثمة فإن حجم رؤوس الأموال يرتبط توزيعهم بما تتضمنه أرجاء الشرق الجزائري من مؤهلات، ونقصد هنا التوزيع المجالي للأسواق الكبرى. خاصة وأنها المصرفات الأولى للكلم المعبر من السلع المستوردة.

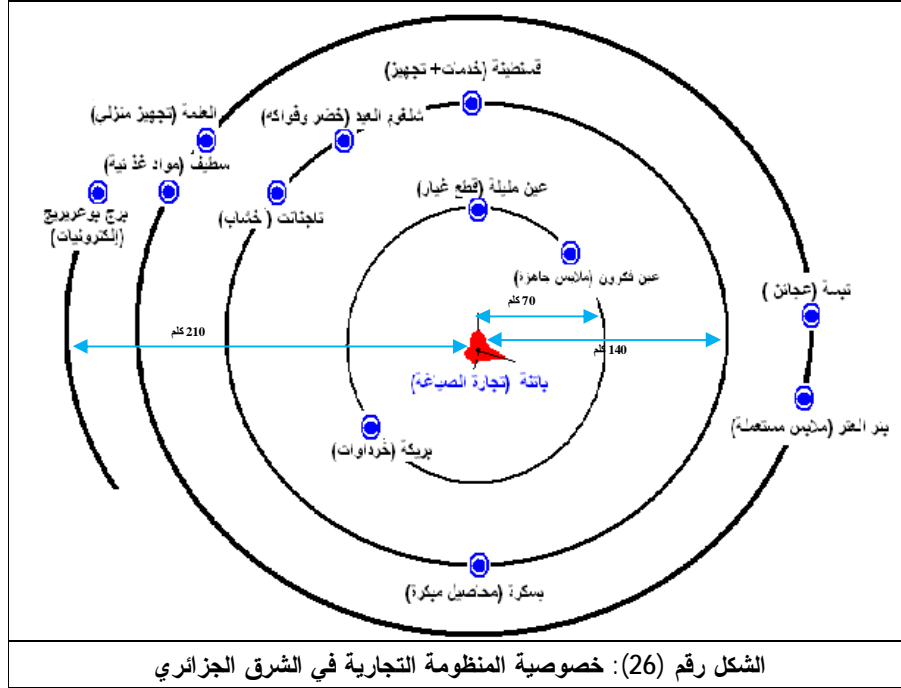
من ثمة، وبهدف تفسير حجم ونوع تجارة الاستيراد بمدينة باتنة، فإنه يستلزم منا التذكير بحجم الاستيراد في الشرق الجزائري وأماكن تركزه، فمن خلال الشكل الموالي نسجل ما يلي:



- تضم أربع ولايات الأولى وهي أم البواقي، سطيف، قسنطينة، تبسة أكثر من 75% من إجمالي عدد المستوردين بالشرق الجزائري.
- تحتل ولاية أم البواقي المرتبة الأولى من حيث توفرها على عدد المستوردين في الشرق الجزائري، حيث قدر عددهم بـ 1108 مستورد، ويرجع ذلك إلى الكم المعبر للمستوردين لقطع الغيار بمدينة عين مليلة والملابس الجاهزة بمدينة عين فكرون.
- تضم ولاية سطيف 784 سجل مقيد في تجارة الاستيراد وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد ولاية أم البواقي. حيث يعزي ذلك لتركز مستوردي المواد الغذائية والالكترونيات بمدينة سطيف وتركز مستوردي الأثاث المنزلي والاكسسوارات بمدينة العلة.
- تعد مدينة قسنطينة عاصمة لحواضر الشرق الجزائري من خلال دورها الوظيفي والتاريخي والاقتصادي كسوق ضخم للاستهلاك والتسويق في الشرق الجزائري، حيث تضم الولاية 683 مستورد يتركزون بمدينة قسنطينة ومدينة الخروب، يتوزعون على تخصصات مختلفة من استيراد مواد غذائية إلى قطع الغيار والأدوية البيطرية والصيدلانية إلى التجهيزات والمعدات الصناعية.
- الموقع الحدودي لولاية تبسة، وازدهار نشاط التهريب جعل منها سوقا جهوية شجعت على ظهور تجار الاستيراد بها، حيث سجل 617 تاجر مستورد. يتركزون بمدينتي تبسة وبئر العاتر. يتخصصون في استيراد المواد الغذائية والملابس المستعملة وقطع الغيار.
- الإحصاءات الرسمية توضح أن ولاية باتنة تضم 246 سجل مقيد في تجارة الإستيراد. أغلبها يتركز في مدينة بريكة وبلدية الجزائر، المتخصصين في تجارة قطع الغيار القديمة حيث يعتبر سوق محور بريكة الجزائر الواقعة على امتداد الطريق الوطني بين بريكة والمسيلة أكبر سوق وطني<sup>(1)</sup>

(1) جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 9 ماي 2004 العدد: 4925

لشراء وبيع كل أنواع قطع الغيار لجميع المركبات والسيارات وآلات الأشغال العمومية، حيث ظهر مع مرحلة تصفية المؤسسات العمومية التي انتهت ببيع كميات ووسائل ضخمة، لتتطور هذه الأموال نحو استيراد آليات وقطع غيار مستعملة من دول مختلفة ليعطي هذا السوق تنظيم مجاليا جديدا. هذا التنظيم يفسر قلة عدد السجلات التجارية المقيدة في تجارة الاستيراد بمدينة باتنة. إن هذا التحليل يسمح باستخلاص توزيع مختلف أصناف الأسواق الجهوية حيث يمكننا الخروج بالشكل الموالي الموضح للعمليات الإقليمية السابقة.



إذن في ظل هذه المعطيات لتنظيم الأسواق في الشرق الجزائري، يجدر بنا أن نتساءل عن التخصص التجاري لمدينة باتنة ودورها الذي من المفترض أن تلعبه في تنظيم وهيكلية المنظومة التجارية للشرق الجزائري، خاصة وأن الجرد الميداني أسفر عن وجود 313 محل لتجارة الصياغة. وهو ما يمثل نسبة 41.24% من إجمالي محلات التجارة الحرفية بالمدينة، هذا العدد يعتبر يعكس ازدهار هذا الصنف بمدينة باتنة. فهل هذا الصنف هو قاعدة لسوق جهوية أو وطنية مركزها مجال الدراسة؟

## II - المنشآت التجارية البازار « BAZAR »:

بغض النظر عن المحلات التجارية المخصصة لتجارة الجملة، تستحوذ بعض الأحياء على منشآت تجارية لها وزن هام داخل مجال الدراسة، يطلق عليها سكان مجال الدراسة اسم البازار « BAZAR »، هي منشآت عمرانية شبيهة للمراكز التجارية لكنها تفتقر لبعض المكونات التي نراها ضرورية في البنية التصميمية للمراكز التجارية. وقبل التطرق إلى خصوصيات هذه المنشآت التجارية



لا بد من البحث عن حقيقة البازار، وهل هذه التسمية (بازار) تتوافق مع المنشآت التجارية محل دراستنا؟

### 1- تعريف البازار (مركبات اقتصادية)<sup>1</sup>:

قياساً نطلق كلمة بازار على كل مكان أو نظام يسيطر عليه عدم النظام والفوضى، فهو البازار.... وكل المصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث تؤكد أن كلمة بازار (bazar) هي كلمة فارسية قديمة. كانت تنطق بـ (وهاجار) بمعنى أماكن الأثمان (l'endroit des prix) ثم أصبحت فازار (vazar). ومن ثمة انتشر هذا المصطلح وتداول في البلاد العربية وأوروبا، الهند، وحتى الصين من خلال التبادلات التجارية بين بلاد فارس والأقاليم المجاورة منذ القدم باللغة الفارسية البازار، بمعنى السوق أو مجموعة المحلات التي تضم سلع وخدمات موضوع بيع وشراء، ويتوافق معنى ذلك بكلمة السوق في اللغة العربية. وفي البازار توجد السلع الغذائية والملابس والصيغمة والتوابل والعديد من الدكاكين والورشات وفي بعض الأحيان نجد مساكن<sup>2</sup>.

#### - البعد التاريخي للمصطلح:

وجد علماء الآثار، آثارا لبازارات في أرجاء مختلفة من إيران: بالقرب من مدينة كرمنشاه (karmanchah) (9000 سنة ق. م)، في تبسليق (teps sialk) وفي حزنلو (Hasanlu) (6000 سنة ق. م). مما يدل على حركة التعمير التي شهدتها أرجاء الإمبراطورية الفارسية ابتداءً من الألفية الرابعة قبل الميلاد بالنمو الاقتصادي وتضاعف المبادلات التجارية مع الأصقاع البعيدة. إن المخططات العمرانية لمدينة شحر السخته (Shahr e-E- sokteh) أو المدينة المحترقة (la ville brilée) تؤكد أنها كانت مقسمة إلى مناطق متعددة وكل هذه الأقسام مخصصة للتجارة. هذا يعني أن البازار هو المدينة التجارية.

ففي حقبة حكم الأوشيميند (Achéménide) كان الحرفيون مقسمون إلى فئة اجتماعية مميزة، والطبقات الدنيا منهم يتم جمعهم في أماكن مميزة داخل المدينة، هذه الأماكن تسمى بالبازار حيث ينزل فيها الأجانب لممارسة التجارة، لأن ففي هذه الحقبة كان سكان المدن ينفرون من الأجانب (Xéno phon). ثم تغير هذا السلوك الاجتماعي في عهد حكم البارثيون (Parthe)، أين أصبح الاقتصاد الفارسي يعتمد على الزراعة والتجارة، حيث تم تشييد أولى الفنادق (خان القوافل « caravansérails ») في ضواحي المدن، على الطرق التجارية التي تصلها بالصين في الشرق وروما في الغرب، والمحلات التجارية والأسواق (البازارات) توضع بمركز المدن. ومع مرور الوقت تطورت هذه المراكز التجارية وأصبحت تخضع لتنظيم وبنية مميزة هي كما يلي:

<sup>1</sup> L'encyclopédie libre : www.wikipédia.com

<sup>2</sup> . Mohammad . Y. Kiani- urbanisme et civilisation en Iran- publication jahad-e daneshgahi ; 1985-p30

- بنية وتنظيم البازار<sup>1</sup>

يوضح البعد التاريخي أن البازار هو قلب أغلب المدن الإيرانية، وهذا الجزء المركزي يتكون من مجموعة طرق وممرات تحيط على جانبيها دكاكين صغيرة منتظمة في مجموعات. وفقا لطبيعة خدماتها وأصناف سلعتها، حيث نجد مجموعة من دكاكين الملابس والأنسجة ومجموعة أخرى من تجار وصناع السجاد، وفي جزء آخر من الطريق يتجمع عمال النحاس والمعادن. ففي المدن الكبرى مثل طهران، اسفاهان، طبريز، مشهد، وشهزاد بازار متاهة من الشوارع التي تضم المستودعات، المطاعم، الحمامات، المساجد، المدارس، والحدائق بالإضافة إلى مئات المحلات والدكاكين.

## أ. التنظيم الداخلي "السنف - senf"

إجمالي البنية التجارية المكونة للبازار تكون مقسمة حسب المنتج المباع، أي أن التنظيم الداخلي للبازار يجب أن يكون على شكل مجالات صغيرة (مجموعة أحياء). تسمى باللغة الفارسية بالسنف (senf) بمعنى أن البازار ه وتركيبة لمجموعة من الأصناف، التي تتحكم في تنظيمها العديد من العوامل نذكر منها:

- جاذبية المنتج (l'attractivité du produit): السلع الأكثر قيمة فنية توضع بالقرب من الأماكن السياحية التي تجذب أكبر عدد من الجمهور، حيث توضع عند مداخل البازار.
  - أمن الصنف (la sécurité du senf): تجار الذهب والأحجار الكريمة، غالبا ما يتواجدون بالقرب من المساجد وفي المجالات التي تمثل قلب ومركز البازار.
  - انسجام التجارات (la compatibilité): المنتجات الأكثر تشابها توضع بالأحياء (الأصناف) المتجاور فمثلا حي التوابل بمحاذاة حي الحبوب.
- إن الأهداف من هذا التنظيم متعددة حيث أن التقسيم الداخلي للبازار يسمح بـ:

- مراقبة ظهور تجارات جديدة
  - معاينة ومقارنة نوعية المنتجات قبل الشراء.
  - المحافظة على نظافة البازار خاصة وأن لكل صنف فريق تنظيف
- وتجدر الإشارة هنا أن هذه الهيراركية في الترتيب الداخلي للبازار المتمثلة في تراتب الأصناف تدل على هيراركية في تسير هذه الأقسام. حيث نجد في كل صنف مسؤول على تسيره يسمى بالقخدودا (le kadkhoda)، كما توجد وظيفة أخرى تسمى بالمحتسب (le mohtaseb) وهو المسؤول على عملية التنظيف، الضجيج وتنقل الأفراد والحيوانات.

ب. الشارع الرئيسي (الرستاه Rasteh «):

<sup>1</sup> - Hossein Soltanzade : Iranian Bazaas, Cultural Research Bureau Publication, 2001, P 18.

إن أهم عنصر في نظام التنقل بداخل البازار هو محور المرور المركزي، يصطلح على تسميته بالرستاه (Rosteh). الذي عادة ما يكون مغطى على امتداد طوله، ومحاط على جانبيه بالمحلات أو بالورش، (أنظر الصورة رقم 16). على امتداد الرستاه نجد فرجة فاصلة بانتظام حيث نجد عند كل فرجة مداخل مقبية (des entrées voutées) تطل على خانات (فنادق للقوافل) وممتلكات السكان، مساجد، أو محلات تجارية أخرى.

نقطة التقاطع بين شارعين رئيسيين (2 رستاه) تسمى بشاحار سوق (Shà Hàr Sup)، والجدير بالذكر هنا أنه يوجد العديد من هذه المجالات نتيجة وجود العديد من الرستاه في البازار الكبير كما يوجد رستاه واحد فقط في بازارات المدن الصغيرة، حيث أن عدد الرستاهات وتوزيعها مرتبط بدرجة تطور البنية التجارية، كما أن الرستاه المحيطة (les rasteh périphériques) عادة ما تربط البازار بالأحياء السكنية المحيطة.

### ت. السريال والخان (sérail et caravansérail):

الخان يعتبر كأحد أهم أجزاء البازار، لأنه فندق موجه لخدمة القوافل والمسافرين الأفراد. مع إمكانية تخزين السلع وبيعها. كما أن الخان هو مباني مركبة من طابقين، أين يوجه الطابق الأرضي كمحلات تجارية والطابق العلوي موجه لإقامة المسافرين.

هذا الأداء الوظيفي للخان يسمح له أن يحتل موقع هام داخل البازار، حيث نجده في نهاية المحور الرئيسي للبازار (الرستاه) أو بمحاذات "الشاحار سوق". أما السريال في اللغة الفارسية تعنى المنزل، لكن ليس بهدف الإقامة والسكن، لأن السريال بناية مركبة من طابقين تجاريين، حيث الطابق الأرضي عبارة عن محلات تجارية والطابق العلوي موجه كورشات. إذ أن لكل محل تجاري ورشة ملحقة به في الطابق الأعلى، وهذا هو الفرق الأساسي بين الخان والسريال. بالإضافة إلى كون الخان أكبر حجم من السريال، كما أن السريال يضم ساحة مفتوحة على الهواء الطلق قد تكون حديقة أو بركة مياه (أنظر الصورة رقم 17). ويربط رواق ضيق يسمى بالدهلز (Dehliz) أو الدالان (Dalan) بين السريال والرستاه، حيث نجد على جانبي هذا الدهلز محلات وكاكين تبيع سلعا شبيهة بتلك المعروضة في السريال.

### ث. البهو المغطي (تمشاه) « Halls couvertes » (TIMCHEH):

من المكونات البارزة للبازار نجد التمشاه، وهو مركب اقتصادي مشيد بنفس الطريقة التي شيد عليها السريال، لكن بحجم أقل، وعادة ما يكون مغطاة بسقف. ظهوره جاء كتطور لنموذج السريال والخان في فترة حكم السفايد (safaride) في إيران، حيث يلعب دور المعرض الاقتصادي إذ يتم فيه عرض سلعا ومنتجات راقية ومميزة مثل الزرابي والتحف.

### ج. المحلات والورش (الحجر) (Magasins et atelier « Hojre »)

كل المحلات والورشات تسمى بالحجرة (Hojreh) ، هي أبسط وأصغر من التمشاه (البهو) لكنها من المكونات الأساسية للبازار حيث أنها تقع في كل جانب من جانبي الرستاه والأروقة الثانوية. والجدير بالذكر هنا أنه في البازارات الكبرى تكون الحجر (المحلات التجارية) مركبة من طابقين حيث الطابق الأرضي يوجه كمساحات للبيع وعرض السلع، أما الطابق العلوي فيخصص كمساحات للتخزين أو كمعمل للورشة التابعة للمساحة الأرضية.

مساحة المحلات تتراوح بين 10 م<sup>2</sup> و 25 م<sup>2</sup> وهناك علاقة بين عرض واجهة المحلات ونوع السلع المباعة (نوع التخصص التجاري)، ففي محلات المواد الغذائية تكون الواجهة عريضة تسمح بفعالية سهلة للزبائن، أما في المحلات التي تقتضي احتياجات أمنية مثل محلات الصياغة نجد واجهاتها صغيرة نسبياً أو قد تكون مساحة البيع مترجعة نسبياً على الترافف النظري عن محور الشارع. كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة المحلات تحدد من خلال موقعها بجوار المحور الرئيسي للبازار فكلما كانت قريبة من الرستاه، كلما كان سعرها باهضاً.

من خلال هذا العرض البسيط يمكننا تحديد المفهوم الفعلي والحقيقي للبازار (Bazar) ، حيث أنه من بين الأمثلة المدعمة لهذا المفهوم والموضحة أكثر لهذه البنية التجارية نذكر:

\* البازار الكبير بإسطنبول والمسمى بكابالي كارسى (KABALI CARSI) أو السوق المفتوح الذي يعتبر واحد من أكبر الأسواق في العالم.

\* البازار الكبير لأسفاهان الذي أنشأه الشاه عباس في القرن السابع عشر.

النتيجة المتحصل عليها هي أن البازار هو مجال اقتصادي معقد من سماته الامتداد الأفقي والعمودي للنشاط التجاري.



## 2- منشآت البازار بمدينة باتنة (تكتل بسيط لمحلات تجارية):

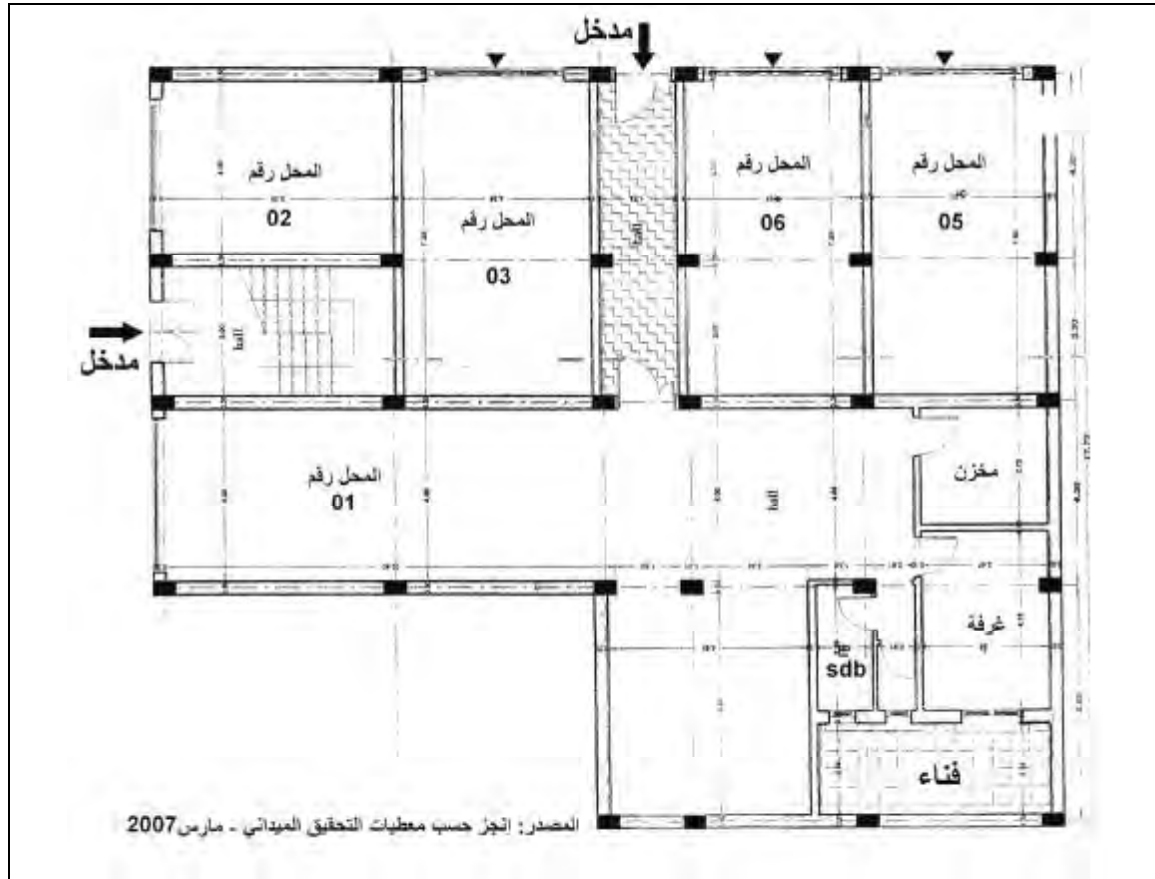
بعد الوقوف على الأبعاد الحقيقية للبازار، سنحاول فيما يلي التطرق إلى شكل جديد من المنشآت التجارية التي ظهرت في الآونة الأخيرة بمجال الدراسة، التي يصطلح سكان مدينة باتنة على تسميتها بالبازار.

وهي منشآت عمرانية متوسطة الحجم، حديثة الإنشاء، تضم بداخلها عدد معتبر من المحلات ذات الطابع الخدماتي والتجاري يتراوح عددها بين (6 و 25) محل تجاري. البنية الهندسية المعمارية لهذه البازارات بسيطة، شبيهة بمكعب إسمنتي تم تجزأته أو تقسيمه إلى مكعبات صغيرة يفصل بينها رواق صغير وذلك في كل مستوى. هذه الأخيرة هي المحلات التجارية مساحتها السطحية تتراوح بين 10 و 30 متر مربع، المظهر الخارجي لهذه المنشآت التجارية لا يختلف كثيرا على المظهر الخارجي للمباني السكنية الفردية الحديثة، خاصة وأن المساحة المبنية لهذه المنشآت تتراوح بين 150 - 300 متر مربع بمعامل استحواذ يساوي واحد (CES = 1).

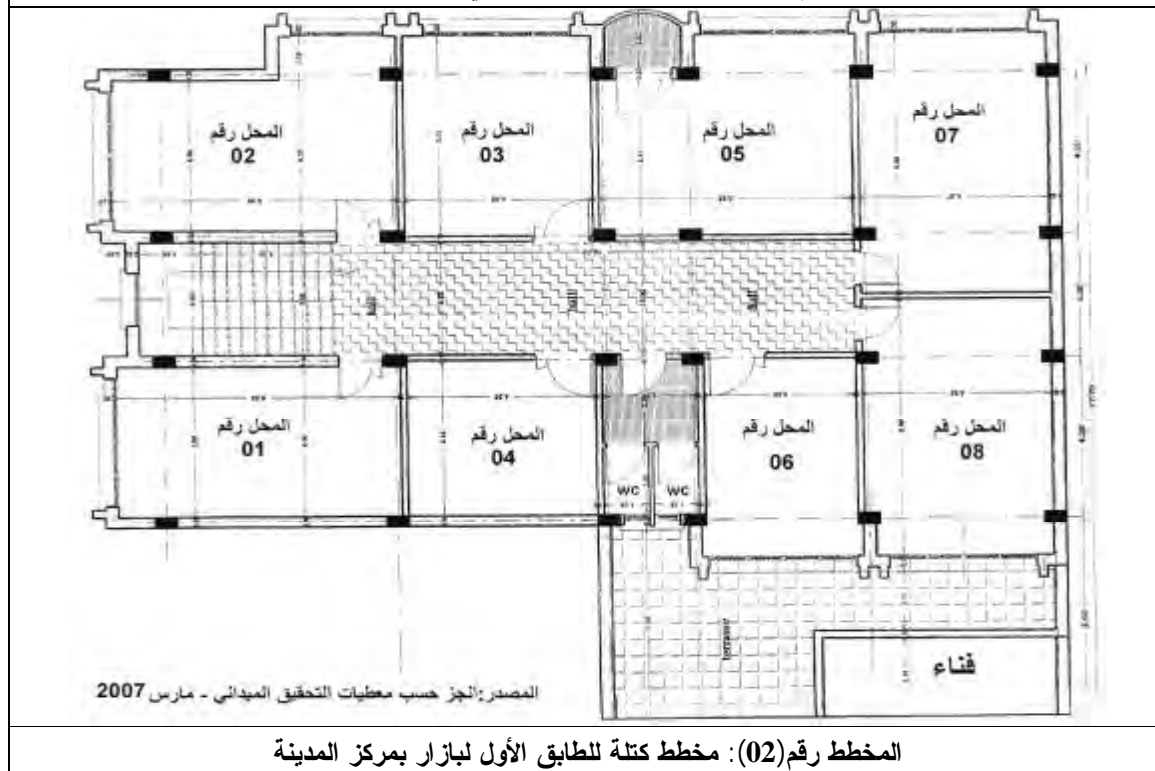
كما تتشكل البازارات بمدينة باتنة من ثلاث طوابق كمتوسط ارتفاع، أين توجه عادة الطوابق الأرضية كمحلات بيع الملابس ولوازم الشخص، أما الطوابق العلوية فهي موجهة لبيع الكماليات والمهن الحرة كالمحامين والموتقين. كما يمكن أن نجدها شاغرة أو موجهة لاستخدام سكني في العديد من البازارات المنتشرة بمجال الدراسة.



ومن خلال المخططين رقم (01،02) الموضحين لمخطط الكتلة لأحد بازارات مركز المدينة، نسجل البساطة المعمارية، التي تضم عدد محدود من المحلات التجارية في كل مستوى، بالإضافة إلى النقص الفادح في التجهيزات الملحقة بالمساحة السطحية التجارية كمجال التنقل ومجالات العرض والمساحات المخصصة للغرف الصحية.



المخطط رقم(01): مخطط كتلة للطابق الأرضي ل بازار بمركز المدينة



المخطط رقم(02): مخطط كتلة للطابق الأول ل بازار بمركز المدينة

## 3- التوزيع المجالي للبازارات بمدينة باتنة:

انطلاقاً من عمليات التحقيق الميداني تم إحصاء (25) بازار قائم وأربعة (4) في طور الإنجاز. هي موزعة مجالياً كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (10): مدينة باتنة: توزيع عدد البازارات.

رقم القطاع العمراني	عدد البازارات القائمة	عدد البازارات في طور الإنجاز	إجمالي عدد المحلات القائمة	عدد المحلات الشاغرة في البازارات القائمة	نسبة الاستغلال
1	8	3	145	24	93.45 %
2	4	-	48	12	75 %
3	2	-	26	10	61.54 %
5	1	-	8	3	62.50 %
8	1	-	13	-	100 %
9	6	1	95	11	88.42 %
11	2	-	19	-	100 %
13	1	-	15	-	100 %
المجموع	25	4	369	60	83.74 %

المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق الميداني، مارس 2007.

- (3/1) ثلث عدد البازارات يتركز بمركز المدينة، يرجع ذلك للدور الوظيفي الذي يلعبه مركز المدينة في تنظيم وهيكله المجال الحضري.

- (1/3) ثلث عدد البازارات بمدينة باتنة ينتشر بالقطاعات العمرانية رقم (2، 9)، التي تتوافق حدودهما مع الحيين شخي وبوعقال.

هذا يعني أن (3/2) من البنية المجالية للبازارات بمدينة باتنة توافق مع البنية التجارية للمحلات التجارية الواردة في مركز المدينة والأحياء التقليدية وحي بوعقال.

وقصد محاولة تفسير هذا التوزيع قمنا بإعداد الخريطة رقم (17) والموضحة لتوزيع المجالي للبازارات بمدينة باتنة حيث نسجل ما يلي:

- يتوافق الانتشار المجالي للبازارات مع امتداد المحاور التجارية الرئيسية بمجال الدراسة. هذا يدل على أن انتشار المحلات التجارية ممثلة في الدكاكين والمتاجر ... له علاقة بظهور هذه المنشآت التجارية.

- تظهر البازارات متوزعة داخل الاستخدامات السكنية بشكل نقطي. مما يعكس أسباب ظهورها أول مرة، بمعنى علاقة البازار بالمباني السكنية الفردية تدل على أن بعض المباني السكنية تم تهديمها

وإعادة البناء على نفس الموقع مباني جديدة موجهة للاستخدام التجاري بشكل أساسي، هذه الأخيرة هي البازارات.

#### - بعض نماذج البازار بمدينة باتنة:

- بازار بن فليس الموضح في الصورة رقم (21)، يقع بمركز المدينة على شارع طريق بسكرة مساحته المبنية تقدر ب 300 م<sup>2</sup> وبارتفاع ثلاث طوابق (R + 2)، يتكون من 15 محل تجاري، سعر إيجار كل محل يتراوح بين 35 ألف و 50 ألف دينار جزائري في الشهر، أغلب التخصصات التجارية التي يضمها هي الملابس والأحذية بالإضافة إلى بيع الهدايا والعطور ومواد التجميل والهواتف النقالة.

- كما نجد من بين أكبر البازارات بمجال الدراسة، واحد يقع بحي كموني في القطاع العمراني رقم (9) ، أين يتوسط المحور الرئيسي ابن سخرية، وهو حديث الانجاز، حيث تم افتتاحه يوم 20/ ماي / 2005 يتشكل من ثلاث طوابق (R + 2) على مساحة مبنية تقدر ب 400 متر مربع (ملكية فردية مع إمكانية إيجار المحلات التجارية) يضم 25 محل تجاري لكن في الوقت الراهن لا يستغل سوى الطابق الأرضي، كما يتميز بمعالجة هندسية حسنة للواجهات حيث الفتحات الواسعة الزجاجية مع استعمال مواد بناء راقية ممثلة بالرخام والبلاط الأملس.



#### 4- مبررات ظهور فكرة البازار بمجال الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق نسجل أن المنشآت التجارية المسماة بالبازار في مجال الدراسة ما هي سوى تراكم لعدد محدود نسبياً من المحلات التجارية في مجال ضيق نسبياً. بعكس ما تم التحقق منه في البحث عن الهوية الحقيقية للبازار، إذ أن استعراض أبعاده التاريخية، الاقتصادية يتضح أن البازار هو منطقة تجارية.

من ثمة يمكن الاستنتاج أن البازار بمدينة باتنة ما هو إلا نتيجة من نتائج تحول المجال الحضري، الناتج عن التحولات الاقتصادية التي شهدتها السياسة العليا للبلاد نحو الانفتاح على اقتصاد السوق.



هذا التغيير الوظيفي الجذري لبعض الأطر المبنية للاستخدامات السكنية جاء رغبة في بعض أصحاب رؤوس الأموال الخواص استثمار أموالهم بتوظيفها في بناء منشآت تجارية (البازار) واستغلال أو إيجار بعض محلاتها للتجار، بغرض توفير مساحات أكبر للعرض خاصة وقد تشجع النسيج الحضري بالبناءات.

إذن يمكننا إدراج مبررات ظهور البازارات بمدينة باتنة فيما يلي:

\* تطور في البنية التجارية للمدينة نتيجة التحولات الاقتصادية.

\* ارتفاع معدلات قيمة الإيجار المحلات التجارية داخل المناطق التي تشهد ديناميكية تجارية.

\* تجمع عدد معتبر من المحلات ذات التخصص التجاري الواحد يسمح بتوسعة دائرة

المستهلكين خاصة وأن الأسعار تكون أقل بمقارنتها في المحلات التجارية العادية.

\* ظهور البازار في مدينة باتنة جاء كنتيجة لتأثير الأسواق الجهوية الكبرى حيث أنها تعمل

على استقطاب الزبائن من خارج مجال الدراسة (خاصة وأنها شكل من أشكال الأسواق).

### III - تحليل وتشخيص المنشآت التجارية الكبرى:

سنحاول من خلال العنصر الموالي التطرق إلى تشخيص نوع مميز من المنشآت التجارية والتي

لها وزن أكثر أهمية مما سبق ونقصد بها مساحات التسوق اليومية، حيث قمنا بإدراج ثلاثة أصناف منها داخل هذا الإطار وهي:

- الأسواق اليومية المغطاة والمتنازل عليها لحساب الخواص.
- الأسواق اليومية غير المغطاة التابعة للبلدية.
- المنشآت التجارية ملك الولاية.

وقد تم إحصاء 17 منشأة تجارية كبرى تتدرج ضمن هذه الأصناف موزعة عبر المجال

الحضري كما توضحه الخريطة رقم (17) التي تمكننا من استنتاج ما يلي:

تتركز هذه المنشأة التجارية بمركز المدينة على وجه الخصوص، خاصة إذا أهلكنا من الحساب

تلك المنشأة التجارية المتوقفة على العمل حيث يتضح أن مركز المدينة هو القطاع العمراني الأكثر ديناميكية وفاعلية داخل مجال الدراسة.

إذا ربطنا بين الأسواق الموجودة بأطراف المدينة بخط مستقيم فيما بينها نسجل التباعد المتساوي

تقريبا عن موضعها ومركز المدينة. هذا الانتظام في المسافة يتوافق مع التطور العمراني للمدينة، من

ثمة فإن ظهور أسواق كل من: باركافراج، حي الزهور، بوعقال، واكشيدة يعكس الحاجة المتزايدة

للمجال الحضري لهذا الصنف من المرافق ومحاولة لتخفيف الضغط المتزايد على أسواق مركز المدينة.

### 1. الأسواق اليومية المغطاة والمتنازل عليها لحساب الخواص:

يضم مجال الدراسة أربعة أسواق مغطاة، يتركز ثلاثة منها بمركز المدينة بمحاذاة بعضها البعض ومنشأة أخرى توجد بحي الزهور الذي تتوافق حدوده مع القطاع العمراني رقم (08). ونظرا لأهمية الأسواق اليومية بمركز المدينة سنحاول التركيز على استعراض خصائصها المعمارية خاصة وان تلك المتواجدة بحي الزهور هي عبارة عن كتل لـ (10) عشر محلات تابعة للبلدية ثم التنازل عليها لحساب الخواص لذا فإننا لا نشير إليها من خلال هذا العرض.

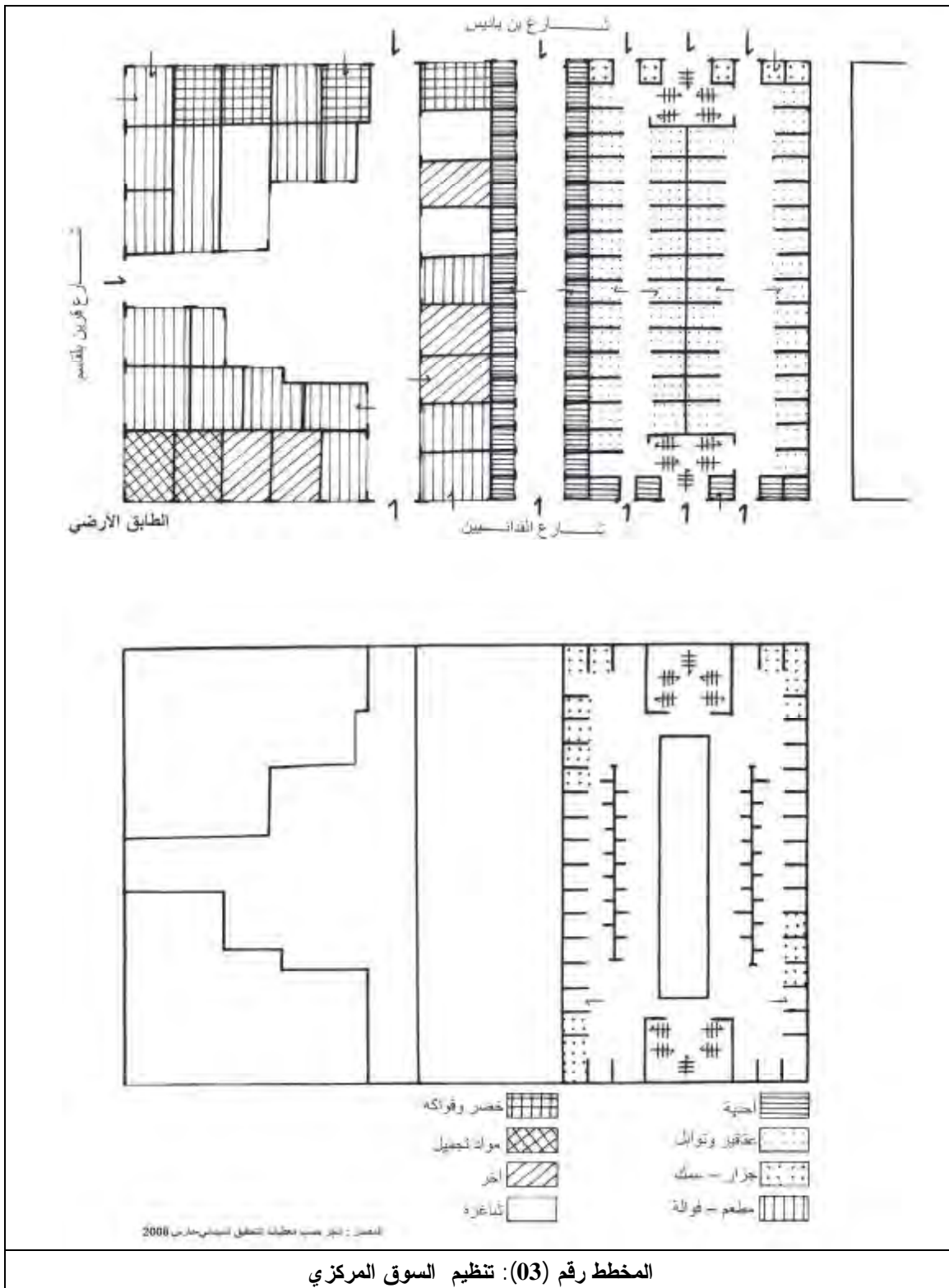
#### أ. السوق المركزي:

توضح الصورة رقم (22) منظر جانبي للسوق المركزي الذي نجده يقع بقلب مركز مدينة باتنة حيث يحده من الجهة الشمالية المسرح الجهوي للمدينة ومن الجهة الغربية شارع قرين بلفاسم أما من الجهتين الشرقية والغربية كلا من الشارعين: الفدائيين وشارع بن باديس على الترتيب. بمساحة استحواذه البالغة (2500) متر مربع يعد اكبر الأسواق اليومية المغطاة بمجال الدراسة. يرجع تاريخ إنشاءه إلى الفترة الاستعمارية (1871-1923) مما استلزم إعادة ترميمه عدة مرات كان آخرها في التسعينيات إلا أن حالته الحالية توضح تدهوره خاصة من الناحية الجمالية والصحية.



الصورة رقم(22): منظر للسوق المركزي في مركز المدينة

ومن خلال المعاينة الميدانية تمكنا من إنجاز المخطط رقم(03) الموضح للتمثيل التخطيطي لهذا السوق حيث نسجل ما يلي:



- الموقع الاستراتيجي للسوق وهندسة إنشاء البسيطة حيث به (7) سبعة مداخل رئيسية و(04) أربعة مداخل ثانوية.

- الطابق الأول لا يمثل سوى (40%) من مساحة الاستحواذ حيث جاءت بمحاذاة المسرح حتى يكون هناك انسجام في المنظر العمراني.

- يضم نوعين أساسيين من المحلات التجارية ، هي حسب المساحة: محلات كبيرة (20-30م<sup>2</sup>) ومحلات صغيرة (5-10م<sup>2</sup>).

- يضم كل الأصناف التجارية المعتمدة من هذه الدراسة وهي:

#### محلات تجارية غذائية:

- (6) محلات كبرى لتجارة الخضر والفواكه.
- (56) منصة لتجارة العقاقير والتوابل في الطابق الأرضي.
- (72) منصة مخصصة لتجارة اللحوم والجزارة تم استغلال 12 منها فقط وهو ما يمثل نسبة استغلال قدرتها 15.3% فقط (كلها في الطابق الأول).

#### محلات تجارية صافية:

- (41) محل صغير لتجارة الأحذية موزعة بانتظام في وسط السوق.
- (02) محلين لمواد التجميل نظرا لقرب السوق من مكان تركيز محلات مواد التجميل بالمدينة.
- (04) أربع محلات للأواني المنزلية ولذلك لاستفادة أصحابها من الزبائن النساء اللواتي يترددن بكثرة على هذا السوق.

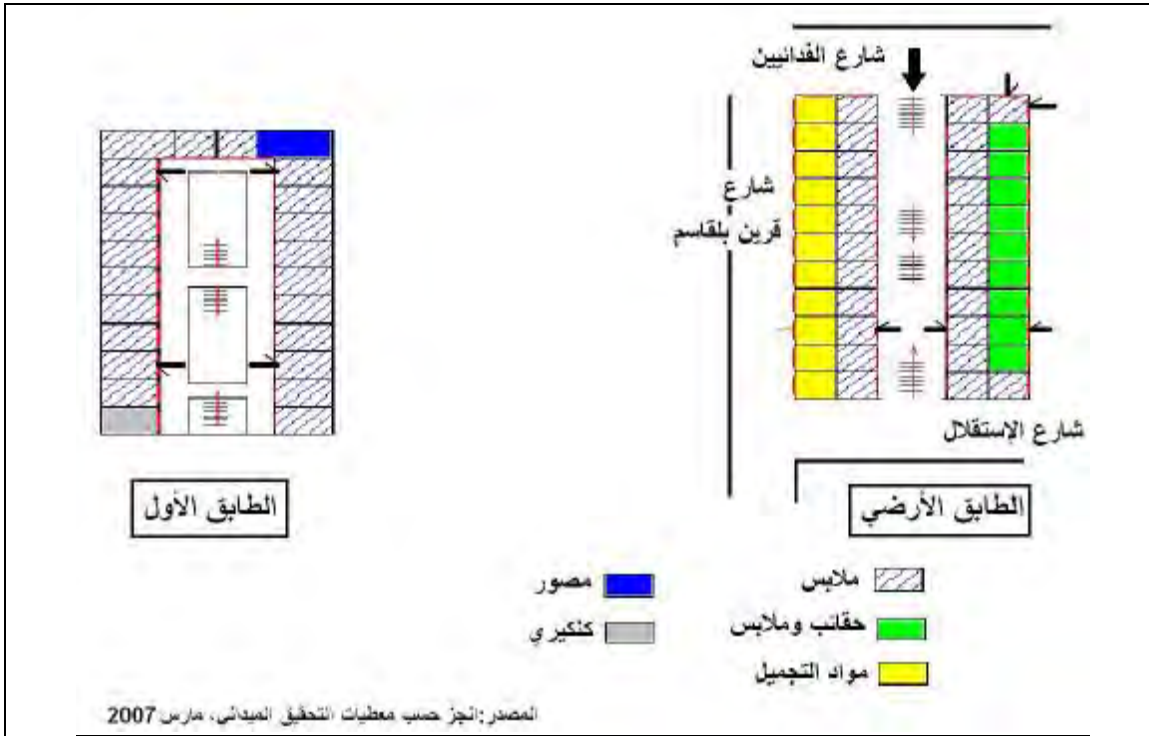
#### محلات التجارة الحرفية:

- (11) محل تجاري أغلبها متخصص في ترقيع الأحذية كما يوجد بها تصليح التلفاز وكلها موجودة بالطابق الأرضي في الجزء الجنوبي من السوق.

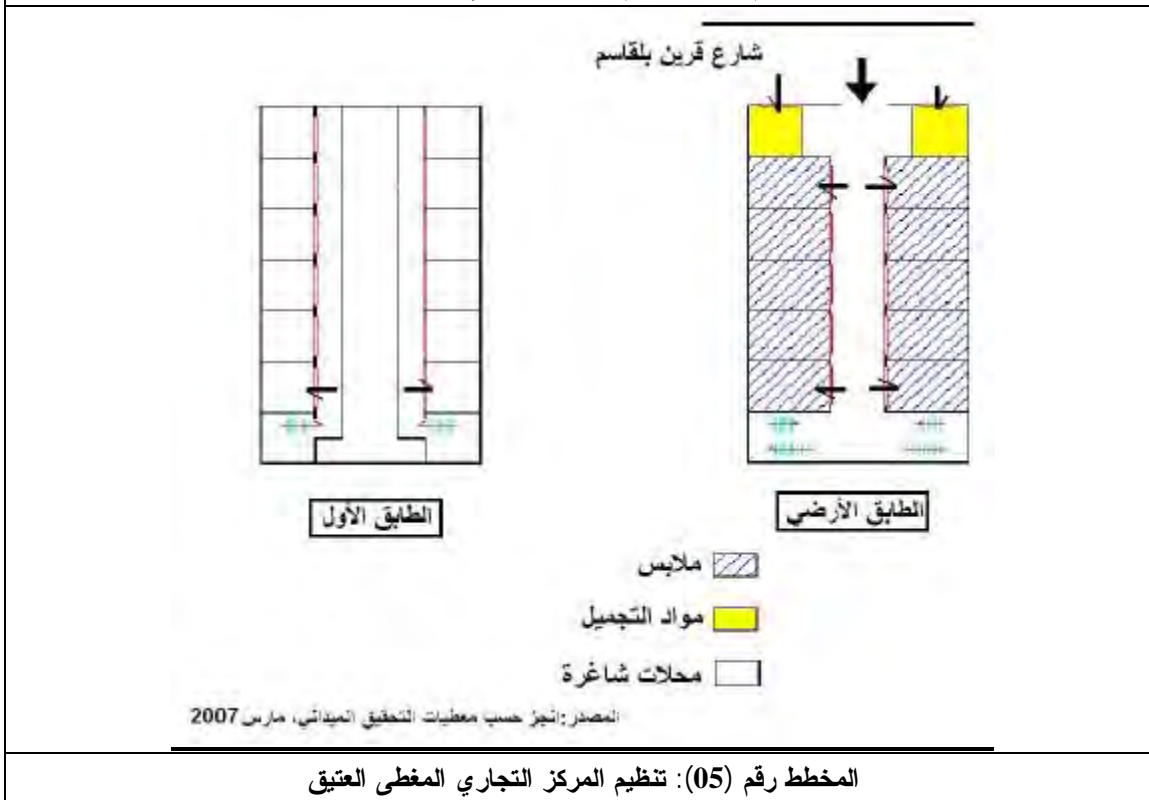
#### محلات تجارة خدمية:

- تتمثل بوجه خاص في محلات المطاعم والدوابة حيث بلغ عددها 12 محل (انظر الشكل السابق)

من ما سبق نستنتج: أن كلا من البعد التاريخي للسوق وموقعه الممتاز بقلب مدينة باتنة يمنحه ديناميكية اقتصادية جيدة. خاصة وأنه لا يشهد أي منافسة بينه وبين المحلات المجاورة له لكونها تختلف عنه من حيث الاختصاص، لكن وجود مساحة معتبرة من الطابق الأول شاعرة (15%) منه فقط مستغلة) يعكس سوء تسييره وتنظيمه. هذا ما يؤثر على أداءه الوظيفي كمرفق تجاري هام خاصة وان منظره العمراني أضحى لا يتماشى والمتطلبات الحديثة من مرافق تابعة لهذا المرفق بالإضافة إلى تدهور نظافته وحالته.



المخطط رقم (04): تنظيم المركز التجاري المغطى للملابس



المخطط رقم (05): تنظيم المركز التجاري المغطى العتيق

**ب. سوق الملابس:**

يفصله عن السوق المركزي شارع الفدائين .الذي يحده من الناحية الغربية وشارع قرين بلقاسم من الناحية الجنوبية. هذا السوق باستحواذه البالغ (1000م<sup>2</sup>) يعد ثاني منشأة تجارية كبرى بعد السوق المركزي على مستوى مجال الدراسة، حيث يضم 68 محل تجاري بمتوسط مساحة قدرها 20م<sup>2</sup> موزعة على طابقين (R+1). تمارس بها خمس اختصاصات تجارية هي كما يلي:

- 11 محل لتجارة مواد التجميل في الطابق الأرضي تطل على شارع قرين بلقاسم .
- 9 محلات لتجارة الحقائب والألبسة على الجهة المحاذية لشارع رقم 75.
- مصور فوتوغرافي واحد ومحل واحد لتجارة الكانكايري في الطابق الأول.
- 47 محل لتجارة الملابس وهو ما يمثل الاستخدام السائد حيث يمثل نسبة 70% من إجمالي مساحة العرض بهذا السوق.

تجدر الإشارة أن تاريخ افتتاح هذا السوق يعود إلى سنة 1972<sup>(1)</sup> . وقد تم التنازل على إجمالي محلاته للخواص في نهاية الثمانينات. كما أن موقعه وتخصسه التجاري يعكس الأهمية التي يلعبها مع السوق الأول (السوق المركزي) كمنشأتين لا يمكن الفصل بينهما وذلك لتكامل تخصصاتهما.(انظر المخطط رقم 04).

**ت. سوق "العتيق":**

يوجد في الجهة المقابلة للسوق اليومي للملابس حيث يفصل بينهما شارع قرين بلقاسم، فرغم أن تخصص التجاري له مقتصر على تجارة الملابس إلا أن سلطات الجماعات المحلية تطلق عليه اسم السوق العتيق خاصة إن تاريخ إنشائه يعود لفترة (1980-1982) . إذ تم بناءه على مساحة عقارية قدرها (450 م<sup>2</sup>) على شكل بناية بسيطة مكونة من طابقين، هما الطابق الارضي أين تشتغل به 12 محل مرتبة في صفيين يفصل بينهما رواق عريض، وطابق أول به نفس العدد من المحلات وعلى نفس التنظيم إلا أن كلها شاغرة.

ولسوق العتيق مدخل واحد يربط الشارع بالرواق الرئيسي للسوق الذي ينتهي بمجال مخصص للدرج حيث يتمكن بلوغ الطابق الأول. (انظر المخطط رقم 05).

**2. الأسواق اليومية غير المغطاة التابعة للبلدية:**

على عكس الأسواق المغطاة، نجد تنظيما مجاليا مختلفا لمنشآت تجارية تختلف عن الأولى في كونها أسواق يومية تنظم على مجالات شاغرة غير مبنية، غالبا ما تكون محاطة بصور يضم أكثر من مدخل واحد.

<sup>1</sup>. معطيات التحقيق الميداني 2005

هذه الخصائص نجدها في خمسة نطاقات بمجال الدراسة متباعدة فيما بينها، هذا التباعد نجد تفسيراً له من خلال التعرف على التخصص التجاري لهذه الأسواق، حيث نجد أن كلها تختص في تجارة الخضار والفواكه. من ثمة فإن توطينها داخل المجال الحضري يرتبط بوجه خاص بتوزيع الكثافة السكانية. ومن خلال الخريطة (17) يتضح توزيعها المجالي كما يلي:

• **السوق اليومي غير المغطى للخضار والفواكه بمركز المدينة:**

يقع في الطرف الغربي لنواة الاستعمارية بمحاذاة محطة القطار. أين يتربع على مساحة قدرها 7400 متر مربع. وهي مساحة معتبرة تلبي حاجة التجار العاملين به<sup>1</sup>، البالغ عددهم 72 تاجر. ونظراً لموقعه المتطرف نسبياً وسوء تنظيمه وتهيئته (أرضية ترابية) إلا أنه يشهد تدفقات معتبر للسكان نظراً لانخفاض أسعاره وتنوع سلعه التي لا تخرج عن نطاق الخضار والفواكه. كما قد نجد منصة لبيع الأسماك به.

• **سوق اليومي غير المغطى للخضار والفواكه بحي الزمالة:**

يقع في القطاع العمراني رقم (4) بمحاذاة مركز المدينة، يعتبر سوق حديث النشأة 1990<sup>2</sup> حيث كان في وقت سابق يسمى بسوق العصر (تجارة الملابس المستوردة) لكن إطاره العام المتمثل في تجمع وتكتل لصفائح القزدير أدى إلى خروج النشاط الأول وتحوله إلى تخصص الخضار والفواكه بالإضافة إلى بعض تجار الخردة. وقد قدرت مساحته بـ 1068 متر مربع حيث يضم 57 تاجر.<sup>3</sup>

• **سوق اليومي غير المغطى للخضار والفواكه باكشيدة:**

يقع بمحاذاة المنتزه العمومي للمدينة على مساحة قدرها 4640 متر مربع ويضم 102 تاجر يختصون في تجارة الخضار والفواكه وخصائصه التنظيمية لا تختلف كثيراً عن سابقه.

• **السوق اليومي غير المغطى للخضار والفواكه بحي بوعقال:**

يوجد على جانبي جادة البستان المشكلة للحدود الفاصلة بين حي بوعقال وحي عميروش (المنطقة السكنية الحضرية الجديدة) على مساحة تقدر بـ 1020 متر مربع ويضم 45 تاجر. ونظراً للدور الذي تؤديه هذه السوق في تلبية الاحتياجات اليومية لنسبة معتبرة من سكان هذا الجزء من مدينة باتنة، جعل من السلطات المحلية لبلدية باتنة منحه صفة شرعية بعد أن كان مجرد سوق غير شرعي.

• **السوق اليومي غير المغطى للخضار والفواكه بباركفوراج:**

له نفس الخصائص السابقة لأسواق الخضار غير المغطاة، فمن خلال المعاينة الميدانية له تبين أنه ينشط به 93 تاجر كمتوسط. في مساحة غير محدودة لأنه عبارة عن امتداد طولي على جزء من

<sup>1</sup>. هم تجار صغار قد يكون بعضهم فلاحون يعرضون سلعهم على عربات جر أو داخل شاحنات صغيرة ويدفعون ضريبة رسم يقوم بجمعها عامل البلدية الذي يقوم بتنظيم وحراسة السوق ويسمى بالمكاس.

<sup>2</sup>. تحقيق ميداني 2005

<sup>3</sup>. حسب معطيات التحقيق الميداني 2005

طريق المسجد، وهو بذلك يشبه كثيرا تجار باعة الأرصفة غير الشرعيين لكنه يصنف ضمن الأسواق الشرعية الذي يساهم بمدخيل لخزينة البلدية.

### 3. المنشآت التجارية ملك الولاية:

قبل سنة 1988 تبنت الدولة الجزائرية نظام الاقتصاد الموجه. حيث كانت تسهر على مراقبة وتسيير مختلف القطاعات والنشاطات بما فيها التجارة الخارجية، وذلك من خلال احتكارها لكل أشكال الاستيراد، مما أدى ذلك إلى تقليص أو إلغاء دور تجار الجملة الخواص. ومن ثمة فإن الدولة قامت بإنشاء مساحات تجارية كانت على شكل وحدات أروقة تجارية في كل مقرات الدوائر على مستوى تراب كل ولاية من ولايات الوطن.

ومدينة باتنة كونها عاصمة لإقليم الولاية منذ 1966 استفادت كغيرها من المدن الرئيسية من بعض المنشآت التجارية تدرج ضمن.

- الأروقة الجزائرية.

- أسواق الفلاح.

- الديوان الجزائري للخضر والفواكه O.F.L.A

- O.N.A.C.O

وسنحاول التركيز على تحليل أهم صنفين من المساحات التجارية الكبرى بمجال الدراسة حيث تضم مدينة باتنة أربع منشآت من هذا الصنف موزعة مجاليا بانتظام إذ أن المسافة المتوسطة بين كل واحدة منها تقدر بـ 2500 متر (انظر الخريطة رقم 16) وهي كما يلي:

أ. الأروقة الجزائرية:

قبل غلقها كانت مسيرة من قبل المديرية المركزية بالعاصمة. مدينة باتنة تضم أروقتين هما:

الأروقة الجزائرية الواقعة بمركز المدينة: تحتل موقعا استراتيجيا على المحاور التجارية الكبرى



الصورة رقم (23): منظر للأروقة الجزائرية في مركز المدينة

للمدينة (محور صالح نزار). كما أن حجم استحوادها المقدر بـ 5000 متر مربع وتوفرها على باحة لتوقف السيارات تتسع لأكثر من 100 سيارة ، بالإضافة إلى تاريخ إنشائها (1974م)، يسمح باستنتاج الدور الرئيسي الذي لعبته هذه المنشأة فهذا المرفق المكون من طابقين جسد المكان الذي تتباع فيه مختلف السلع والأصناف مما جعله مكان



لانطلاق عمليات المضاربة في نهاية الثمانينيات سواء أكان للسلع الأولية (كالزيت، القهوة، المصبرات، الصابون،...) أو السلع السامية كالأجهزة الالكترومنزلية.

وقد تم غلق أبواب هذا المرفق التجاري في عشرية التسعينات المتوافقة مع حل المؤسسات الإقتصادية وتدهور الوضعية الأمنية، ليعاد استغلالها بشكل متقطع في العشرية الأخيرة من خلال تنظيم بعض التظاهرات التجارية بها، وتجدر الإشارة هنا أن هذا التجهيز إستفاد من عملية ترميم وتهذيب لمظهرها الخارجي في سنة 2010 حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر بأكثر من 120 مليون دينار جزائري، (أنظر الصورة رقم 23)

**المونوبري: (Mono Prix) الواقع بحي بو عقال:** هذه الأروقة اقل أهمية من الأولى سواء أكان ذلك من حيث الحجم أو الدور الوظيفي. نظرا لكون هذه المنشأة تقع في الجزء الجنوبي للمدينة على المحور الفاصل بين حي بو عقال وحي المجاهدين من جهة والمساحة المتواضعة لها والمقدرة بـ 2000م<sup>2</sup> من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنشأة تم بنائها وفقا للنموذج الهندسي المعتمد والمعم على القطر الجزائري حيث شكلت من طابق واحد مصمم على شكل بهو كبير (Grand Hall) والذي استعملت مادة القزدير في تغطية.

يتم توزيع السلع داخل البهو وفقا لأصنافها في أجنحة متوازية، إذ تباع تقريبا كل أصناف المواد الغذائية العامة بأسعار نسبيا منخفضة غير أن هذا المرفق غير مستغل في الوقت الراهن. إن الأروقة الجزائرية والمونوبري كانا خلال العشرية السابقة مجالين لممارسة كل أشكال المضاربة التجارية البعيدة عن سبب وجودهما لكن مع مرور السنوات فشلت كل المحاولات لان منطقتا اقتصاد السوق، وفتح التجارة للخوارج لم يتما بنفس الوتيرة. وبالتالي فإن الموت المبرمج لهذه المنشآت قد تحقق بعد الاجتياح الهائل لمحلات تجارة الجملة التابعة للقطاع الخاص في كل المدن الجزائرية.

هذه بعض المحاولات التي تم تجربتها في مدينة باتنة قصد تفعيل وتنشيط هذه المنشآت:

- مبالغ مالية معتبرة تم تخصيصها لبرامج استيراد، لكن هذه البرامج تم توجيهها وتسييرها على نفس المنهجية المتبعة في مرحلة الاقتصاد الموجه إذ أن تحديد وتعيين السلع المقنتاة تتم الموافقة عليها بالرجوع إلى المركزية (الوصاية) في الجزائر العاصمة .

بالإضافة إلى عامل آخر والمتمثل في قيمة بيع بعض المواد الموجهة للزبائن بأسعار غير ميسورة مما يجعل من هذه المنشآت في تناقض مع مبررات وجودها، على أساس أنها في نظر السكان: هي المؤسسة الحكومية حيث الأسعار منخفضة، لكن دخولهم هذه الأروقة يكتشفون العكس، لان تجار الجملة والتجزئة الخوارج يعرضون نفس السلع بأقل الأسعار .

- المحاولة الثانية لتفعيل هذه المنشآت تمثلت في بيع مواد معينة عن طريق التقسيط وذلك بتجزئة القيمة المالية الواجبة على عدة أشهر، هذه الطريقة غير المعروفة من قبل لدى المستهلكين تم

اعتمادها بسرعة من طرف التجار الخواص الذين أضافوا عليها الضمان على المنتج و خدمات ما بعد البيع.

- محاولة إيجار أجنحة للخواص، لكن الخواص يفضلون شراءها على استئجارها وهذا ما أدى إلى فشل هذه المحاولة.

- تأجيرها لمجموعة من التجار الصغار بتقسيمها على شكل مساحات صغيرة أو بتأجيرها كاملة لأحد منظمي المعارض الاقتصادية التجارية، الذي يقوم هو بدوره بتأجير مساحات مختلفة لعشرات التجار في تظاهرة تجارية تنظم خلال مواسم الأعياد، رمضان، الدخول الصيفي، الدخول المدرسي. لكن هذه العملية المعتمدة منذ 1997 لم تحقق نتائج مهمة مما أدى بالهيئات الولائية المشرفة عليها بغلقها نهائيا كحل بسيط لهذه المنشآت.

### ب. أسواق الفلاح:

منشآت كبيرة من حيث حجمها، صغيرة من حيث طموحاتها، جامدة من حيث مسارها<sup>1</sup>، يضم مجال الدراسة منشأتين (2) لأسواق الفلاح موطنتين بكل من حي بوزوران وحي أكشيدة. كانت مسيرة قبل غلقها من طرف هيئة مستقلة يشرف عليها المجلس الشعبي الولائي. ففي الفترة التي شهدت فيها الأروقة الجزائرية ازدهارها، شرعت السلطات العمومية في انجاز منشآت كبرى اصطلح على تسميتها بسوق الفلاح («Souk el Fellah «marché des paysans»).

هذه المنشآت المبنية على شكل طابق واحد (R+0) مع مرافق ملحقة متمثل في باحة للسيارات، ساهم في جذب تدفقات معتبرة من السكان. خاصة وأن بداخل أسواق الفلاح نجد عرض لسلع مختلفة من المواد الغذائية على الأثاث المنزلي والأجهزة الكهرومنزلية، كما نجد وفرة للمنسوجات التي ينتجها المصنع الوطني للنسيج (SONILEX).

بعد التغيير الذي عرفه القطاع الاقتصادي في البلاد، كان سوق الفلاح آخر المنشآت العمومية الناشطة في الميدان<sup>2</sup>. فقد تم تزويد أجنحته بسلع مستوردة مثل بعض الأصناف الجديدة من السلع، التي يتم بيعها عن طريق التقييط، هذا المنحى المعتمد في تسيير هذه الأسواق جعل منها مرافق جذابة للسكان، لكن الطريقة الموروثة في تسيير التي تخضع لقواعد الاقتصاد الموجه أدت إلى فشلها من خلال إشهار إفلاسها، وفي وقتنا الراهن هي منشأة مغلقة تشهد على إفلاس تجربة سياسية و اقتصادية في فترة زمنية ليست بعيدة. ومن بين هذه المنشآت المتواجدة بمجال الدراسة نذكر:

سوق الفلاح الواقع بحي أكشيدة: يقع بمحاذاة واد القرزي حيث يرتبط حي 324 مسكن و حي 152 مسكن.

سوق الفلاح الواقع بحي بوزوران: (القطاع العمراني رقم 3) مساحته 2100 متر محاط بسور.

<sup>1-2</sup>. M. BAKOUCHE ZINE. Structure commerciales et dynamique uroaine cas de Biskra, UFR de Géographie- Univ aic marseill I. 2002. page 67.

#### IV- التجارة غير الرسمية / باعة الأرصفة:

أدى الانفتاح الاقتصادي على نظام السوق الحرة إلى تحولات اقتصادية واجتماعية، مست الحياة الحضرية بوجه عام وبنية الوظائف التجارية بوجه خاص، حيث ازدهرت السوق الموازية أو السوق السوداء، ونظرا لما تمثله من استخدام معتبر ومتميز داخل مجال الدراسة فقد ارتأينا التطرق إلى إبراز بنيتها الاقتصادية والمجالية، خاصة وأن الأسواق غير الشرعية المنتشرة بالمدينة أضحت تآرق مسؤولي الإدارة المحلية وممثلي لجان الأحياء والتجار، حتى أضحي من الضروري القضاء على ظواهر الانحراف التجاري، فما حجم قطاع التجار غير الرسمية داخل مدينة باتة؟

##### 1- تعريف التجارة غير الرسمية:

انطلاقا من المعايير الميدانية يمكن التمييز بين صنفين أساسيين من التجارة غير الرسمية، هي:

- التجارة غير الرسمية الممارسة على مستوى المحلات التجارية: أي المحلات التجارية التي لا يمتلك أصحابها رخص للاستغلال أو سجلات تجارية وتجدر الإشارة هنا إلى أن معطيات فرز الاستثمارات الموجهة لأصحاب المحلات التجارية بينت أنهم يملكون سجلات تجارية. وكانت إجابتهم هذه تماشيا مع اعتبارات قانونية، يريد بعضهم إخفاءها، لذا سنركز في هذا العنصر على دراسة الصنف الثاني من التجارة غير الشرعية.

- التجارة غير الرسمية الممارسة على أرصفة الطرقات: يعتمد أصحابها على بيع منتجات و سلع رخيصة الثمن نسيبا، متخذين من أرصفة الشوارع مجالات لتصريف سلعهم المعروضة على طاولات أو عربات صغيرة يجرونها. ومن التعاريف العلمية المعتمدة في تحديد القطاع غير الرسمي نذكر:

\* تعريف كابت هارت<sup>1</sup> «Hant Kayt»: جزء من قوة العمل والموجود خارج سوق العمل المنظم.

\* تعريف بفيفرمان<sup>2</sup> «Pfeferman»: هو ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع والمتجولين وغيرهم من العاملين لحسابه الخاص في مهنة منخفضة الإنتاجية، هذا القطاع نمى نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية.

<sup>2+1</sup> س. بوخيوط: واقع القطاع غير الرسمي في المدينة في المدينة الجزائرية، باعة أرصفة وسط المدينة قسنطينة. معهد علوم الاجتماع - جامعة منتوري قسنطينة 1999. ص -13.

## 2- حجم تجارة الرصيف بمدينة باتنة:

انطلاقاً من كونها جزء من البنية التجارية القائمة خارج سوق العمل المنظم، فإن الحصول على إحصاءات ومعطيات رسمية تخص هذا الصنف من النشاطات التجارية تعتبر قضية صعبة الإمام. وللحصول على رقم إحصائي نستعمله في تقدير حجم التجارة غير الرسمية، قمنا بتحقيق ميداني، نحصى ونوقع من خلاله عدد الباعة وصنف سلعهم المعروضة. وقد تم هذا العمل الميداني على عدة جولات لكل قطاع عمراني تنتشر به هذه النشاطات التجارية. والنتائج المتحصل عليها مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم (11): مدينة باتنة: توزيع أصناف تجارة الرصيف

النسبة %	إجمالي الباعة	باعة الأكسيسورات و سلع مختلفة	باعة الخضر والفواكه	باعة اللحوم	باعة ملابس و أحذية	باعة الأواني المنزلية	باعة الصياغة	باعة الهواتف النقالة	القطاع العمراني
41.36	563	120	55	-	193	110	25	60	1
2.94	40	-	40	-	-	-	-	-	2
15.72	214	35	25	14	80	60	-	-	4
4.48	61	-	38	23	-	-	-	-	5
24.69	336	95	81	32	70	58	-	-	9
8.15	111	5	86	20	-	-	-	-	10
2.64	36	-	26	10	-	-	-	-	13
100	1361	255	351	99	343	228	25	60	المدينة

المصدر: أنجزت حسب معطيات التحقيق الميداني - مارس 2007.

الجدير بالذكر هنا أن الأرقام المبنية في الجدول، الدالة على عدد التجار هي متوسطات لظهور التجار، خاصة وأن ديمومة واستمرارية أصحاب التجارة على الرصيف غير مضمونة، وذلك للأسباب التالية:

- منع ومكافحة هذا النوع من التجارة من طرق السلطات خاصة الشرطة.
- اختلاف عدد الباعة بحسب إمكانية حصولهم على السلع.
- اختلاف عدد الباعة حسب المواسم التجارية كالأعياد الدينية، الدخول المدرسي، شهر رمضان.

ولقد تم استثناء أصحاب طاولات التبغ والكبريت والباعة المتجولين لاستحالة إحصائهم ومن خلال الجدول السابق نسجل ما يلي:

- ظهور هذا النوع من التجارة في أرجاء معينة من المدينة والجدول يوضح سبعة قطاعات عمرانية فقط، تنتشر بها التجارة على الرصيف، هي مركز المدينة، حي شيخي، الزمالة، باركافوراج، بوغال، عميروش، وحي أكشيدة.
- (60%) من التجارة غير الرسمية بمدينة باتنة توجد بمركز المدينة والأحياء التقليدية للمدينة (حي شيخي وحي زمالة). في حين نسجل 25% منها تتوزع في منطقتين داخل القطاع العمراني رقم (9) الذي تتوافق حدوده مع حي بوغال.
- يظهر تخصص الهواتف النقالة وبيع الصياغة (ذهب وفضة) في مركز المدينة فقط، لكونها سلع كمالية تعتمد في تسويقها على حركة سكانية كبيرة، على العكس تماما من باعة الخضر والفواكه التي تظهر بأعداد متقاربة في كل القطاعات العمرانية الواردة بالجدول. وذلك لضرورة هذا النوع من السلع الاستهلاكية.
- أكثر من (84%) من باعة الكيسوارات والسلع المختلفة يتركزون بمركز المدينة وحي بوغال، الأمر الذي يدل على قوة الحركة التجارية التي يشهدها هذين الجزئين من مجال الدراسة.

### 3- التوزيع المجالي لتجارة الرصيف:

- إن الاكتفاء بتقدير الحجم الكمي والنوعي لباعة الأرصفة، لا يمكننا من التعرف الجيد على البنية التجارية بمدينة باتنة، لذا فإنه من الضروري التطرق إلى الكيفية التي ينتشرون بها داخل مجال الدراسة، ومن ثمة يمكن الربط بين البنية التجارية ممثلة في المحلات التجارية والتجارة غير الرسمية.
- بمعنى آخر هل غياب محلات الخضر والفواكه أدى إلى ازدهار منصات تحمل نفس البضائع لتعوض دورها الوظيفي؟، وإلا فما هي دوافع ظهور وتوطن التجارة غير الرسمية. انطلاقا من الخريطة رقم (17) الموضحة لأماكن تركيز التجارة غير الرسمية (باعة الأرصفة)، نميز الانتشار المحدد في مناطق معينة هي كما يلي:
- الامتداد الطولي المعتبر لباعة الأرصفة بمركز المدينة حيث يتوزعون بمحاذاة المسرح الجهوي والسوق المركزي المغطاة للمدينة (سوق الخضر والفواكه)، كما يظهر امتداد مماثل له من حيث الحجم على محيط السكنات النصف جماعية لحي (84) مسكن على شارع العربي التبيسي، وكذا بمحاذاة المسجد العتيق بمركز المدينة.
- ظهور باعة الأرصفة بمحاذاة عمارات الإيكوتاك (Ecotec) والمركز الثقافي الإسلامي بحي الزمالة (القطاع العمراني رقم 04). هذا الانتشار جاء بشكل شريط موازي لمجرى الواد.
- انتشار لباعة الخضر والفواكه بالإضافة إلى أصناف أخرى في الحدود الفاصلة بين حي بوغال وحي عميروش (المنطقة الحضرية السكنية الجديدة 1) بالإضافة إلى باعة الملابس والأكسسوارات على امتداد شارع الإخوة بن عمار (la rue H) بوسط حي بوغال.

إذا حاولنا تفسير هذه الوضعية، يجب إسقاط معطيات هذا التوزيع على التوزيع المجالي لأصناف المحلات التجارية وتوزيع الكثافات السكانية بمدينة باتنة مع التوزيع المجالي للمرافق، حيث أن المطابقة بين هذه المعطيات (الخرائط) سيسمح باستنتاج ما يلي:

- كلما ارتفع عدد المحلات التجارية وعدد المرافق العمومية في مجال معين كلما ارتفع بجوارها عدد باعة الأرصفة. و ما يعكس الاستفادة من زبائن المحلات التجارية وحركة المواطنين المترددين على المرافق العمومية، وما يفسر ارتفاع نسبة باعة الأرصفة بمركز المدينة خاصة قرب الأسواق المغطاة ومحطة النقل الحضري (قبل إزالتها في سنة 2010)، والمرافق الدينية (مسجد) وعلى محيط المساحات الخضراء. وهي نفس الأسباب نجدها في حي بوعقال (القطاع العمراني رقم 9) حيث باعة الملابس بالقرب من المحلات التجارية للملابس بشارع الإخوة بن عمار.

- كلما كانت الكثافة السكانية كبيرة، كلما ارتفع باعة الأرصفة، و ما يدل على محاولة تقريب السلع من المواطن مثلما هو الحال بجادة البستان (boulevard boustane) الفاصل بين حي بوعقال والمنطقة الحضرية السكنية الجديدة رقم (1).

- كلما كانت الكثافة السكانية كبيرة وقل عدد المحلات التجارية المتخصصة ارتفع باعة الأرصفة المتخصصة في الأصناف المفقودة، كما هو الحال لانتشار باعة الخضار والفواكه بحي شيخي (القطاع العمراني رقم 2) على امتداد محور الإخوة بن عبد الله حيث تنتشر محلات الملابس والمواد الغذائية.

- خلق سوق غير شرعي بالمساحات الشاغرة لبعض الأحياء مثلما هو الحال بالقطاع العمراني رقم (حي باركافوارج) وحي تمشيط دوار الديس سابقا بالقطاع العمراني رقم (10).

- بهدف تغطية المجال نتيجة للبعد عن مركز المدينة ومنافسة الأسواق الشرعية خاصة وأنها تقدم سلع بأثمان منخفضة، هذا ما يعكسه باعة الخضار واللحوم بحي أكشيدة (القطاع العمراني رقم 13).

- اختيار المجالات الخلفية للواجهات الحضرية الرئيسية، على امتداد الأودية لتقادي رجال الأمن ورجال الرقابة والتنظيم.

- عدم وجود سوق أسبوعية بمدينة باتنة ساهم في انتشار باعة الأرصفة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار إيجار المحلات ونقص فرص العمل كلها عوامل أدت إلى عدم إمكانية احتواء تجارة الرصيف.

من كل ما سبق نستنتج أنه وبغض النظر على السلبيات المترتبة، عن التجارة غير الشرعية إلا أن توزيعها المجالي ساهمت في تعزيز البنية التجارية لأحياء أكثر من غيرها هذه الأخيرة هي التي تتركز بها المحلات التجارية وممثلة في المثلث:

مركز المدينة - الأحياء التقليدية - بوعقال

## 4- الإشكاليات التي تطرحها التجارة غير الرسمية - باعة الأرصفة

- تأثيرها المباشر على القطاع التجاري المنظم (المحلات التجارية) وعلى المستهلك وجمال المدينة.
- التأثير على السير الحسن لباقي مكونات المجال الحضري (الوظيفة السكنية - النقل والمواصلات بالمدينة.....)
- إغراق السوق بالمواد المغشوشة والمقلدة والتهرب الجبائي والمساهمة في تضخيم القيمة المالية للسوق الموازية، الأمر الذي يخل بتوازن الاقتصاد الحضري.
- تلوث المحيط الحضري بالقمامة والبقايا البلاستيكية والأحشاء الحيوانية والروائح الكريهة. وبالتالي التأثير السلبي على الصحة العمومية.
- الدور الاجتماعي للتجارة الموازية في امتصاص طلب الشغل الإضافي.
- زيادة حالات التعدي على المواطنين نتيجة الزحام. وكذا السرقة خاصة منها السرقة من المحلات التجارية أو المساحات التجارية الكبرى وهو ما يسميه المختصين الفرنسيين بالرازيا<sup>1</sup> (Rizzia) أو حملات السرقة المنظمة، التي يقوم بها عادة صغار السن، أو الشباب الجانح، أو العصابات الشبابية الجانحة.



الصورة رقم (25): منظر لتجارة الرصيف بمركز المدينة

الصورة رقم (24): منظر لتجارة الرصيف بحي بو عقال

<sup>1</sup>: أحسن مبارك طالب، الجريمة في الوسط الحضري- مطابع جامعة نايف 2010، ص 11

### خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما سبق نستخلص:

يحتل إقليم ولاية باتنة مكانة مرموقة داخل المنظومة التجارية لولايات الشرق التجاري، بل أن غالبية السجلات التجارية المقيدة بها تتدرج ضمن صنف الاستيراد وتجارة الجملة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ازدهار البنية التجارية على مستوى المدينة عاصمة الولاية. غير أن تحليل هذه الأخيرة مجالياً أسفر على التباين في توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات العمرانية حيث يتركز أغلبها بمركز المدينة وبعض الأطراف غير المندمجة. هذا ما بينته مختلف الخرائط، حيث نجد تركز تجاري عالي بالقطاعات العمرانيين رقم (01-09)، كما بين التحليل انشطار وانقسام المركزية التجارية إلى عدة مراكز تجارية حيث التجارات السامية، والراقية والخدمية بمركز المدينة، في حين نجد تجارة التجهيز في النطاق الثاني المحيط مباشرة بالمركز، وتجارة حرف الإنتاج في النطاق الثالث حيث أطراف النسيج الحضري.

ومن خلال المبحث الثاني يتضح أن مجال الدراسة يتميز بضعف المنشآت التجارية الكبرى ممثلة في الأسواق المغطاة والمساحات التجارية المغلقة، ففي ظل نقص وغياب دور هذه المنشآت أدى ذلك إلى تنامي أشكال عمران تجاري مميز يسمى بالبازار وهو حالة خاصة للمراكز التجارية بالمدينة الجزائرية، بالإضافة لتنامي التجارة غير الرسمية في الأرصفة والطرقات. على ضوء كل هذا نتساءل عن العوامل والضوابط التي أدت إلى تشكل هذه الوضعية وتبلور هذا التنظيم المميز للبنية التجارية، هذا ما سنشرع في الإجابة عليه من خلال الفصل الرابع.



# الباب الثاني

## دور الوظائف التجارية في تنظيم مدينة باتنة

(دور من شأنه تعزيز الديناميكية  
الحضرية الداخلية)

# الفصل الرابع

الأبعاد والآليات المتحكمة في هوية  
الوظيفة التجارية

## الفصل الرابع: الأبعاد والآليات المتحكمة في هوية الوظيفة التجارية

### مقدمة الفصل:

أثبت تحليل الاستخدامات التجارية، أهمية وزن البنية التجارية بمدينة باتنة، ومن أجل فهم مبدأ عمل الوظيفة التجارية لهذه البنية، فإنه من الضروري قياس الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، المجالية وكذا الآليات القانونية، التي رسمت وشكلت الصورة التي وقفنا عليها في الفصل السابق، كم أن التحكم في هذه الآليات سيساهم في التحكم بالدور التنظيمي للوظيفة التجارية داخل المجال الحضري. وعليه سنحاول من خلال الفصل الرابع تسليط الضوء على أهم العناصر التي ساهمت في بناء الوظيفة التجارية بمجال الدراسة، وذلك وفقاً للمبشرين التاليين:

#### ٧ المبحث الأول: تبيين الضوابط المنظمة لنشاط المحلات التجارية بمجال الدراسة:

خاصة وأن هناك مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، ومؤشرات أخرى مجالية. تفاعلها فيما بينها أدى إلى تشكيل صورة البنية التجارية، إذ أن حالتها التنظيمية مرهونة بثبات المؤشرات السابقة، فما هي هذه المؤشرات وكيف تتحكم في تشكيل صورة ووضع البنية التجارية؟

#### ٧ المبحث الثاني: التشريعات القانونية المنظمة للنشاط التجاري:

إن البنية التجارية الحالية هي وليدة التحول في التوجه السياسي للبلاد، من نظام موجه إلى النظام الحر. وبما أن هذا التغيير في التوجه السياسي، يترتب عليه تغيير في الإطار التشريعي لتنظيم وتوجيه عملية التحول، فإن ثمة صدور لتشريع جديد يقنن استخدام المجال، إذن كيف ساهمت التشريعات الجديدة في التحكم بهذه البنية التجارية؟

## أولاً: تـمـيـن الضوابط المنظمة لنشاط المحلات التجارية بمدينة باتنة

### I - الضوابط الاقتصادية المنظمة لنشاط المحلات التجارية

#### 1 - تطور الأنشطة التجارية:

على اعتبار أن المحلات التجارية المكونة الأساسي للبنية التجارية، وهي صورة تدل على حالة النشاط الاقتصادي. فإن التطرق لمراحل تطور المحلات التجارية، يفيد في فهم المتغيرات المساعدة والموجهة لنمو هذه البنية التجارية، كما أن تشخيص التغير في الوظيفة التجارية وحجم هذا التغير (كمي، نوعي)، سيضفي فهما أكثر حول سيرورة التطور الاقتصادي للبنية بمجال الدراسة، خاصة وأن ظهور محلات جديدة بقطاعات عمرانية معينة، يؤدي إلى زيادة الديناميكية التجارية بها.

#### أ - التطور الكمي المعتبر للأنشطة التجارية:

من خلال هذا العنصر سنحاول عرض حجم تطور البنية التجارية لمجال الدراسة انطلاقاً من

مصدرين مختلفين هما:

#### × تطور الأنشطة التجارية وفقاً لمعطيات المصالح التقنية:

انطلاقاً من الأرقام المتحصل عليها من المصالح الجبائية لمدينة باتنة، المتعلقة بتطور عدد المحلات التجارية في مدينة باتنة، خلال فترات زمنية مختلفة كما يوضحه الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): مدينة باتنة: تطور عدد المحلات التجارية:

السنة	عدد المحلات	معدل تطور المحلات التجارية	نصيب الفرد من المحلات التجارية
1962	370	16.82%	150 نسمة/محل
1971	1500	6.53%	68 نسمة/محل
1986	3877		47 نسمة/محل
1999	5187	2.26%	47 نسمة/محل
2007	7223	4.22%	41 نسمة/محل

المصدر: أنجز حسب معطيات المصالح التقنية 2008 + معالجة الباحث.

انطلاقاً من الأرقام المتحصل عليها أعلاه يمكن استنتاج التطور المتزايد لحجم البنية التجارية.

وحتى نتمكن من قياس نسبة الزيادة قمنا بحساب معدل تطور عدد المحلات التجارية انطلاقاً من توظيف الطريقة الثلاثية.

$N_1$ : عدد المحلات في الفترة الثانية

$N_0$ : عدد المحلات في الفترة الأولى

وبهدف نتمين هذا التطور أكثر قمنا بحساب نصيب الفرد من المحلات التجارية، إذ تجدر الإشارة هنا أنه تم الاعتماد على نتائج التعدادات السكانية الرسمية، التي يتقارب تاريخ إجراءاتها مع تلك الفترات المقدمة في الجدول، وبإهمال الفارق الزمني يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ساهم النصيب المنخفض للفرد من المحلات التجارية، المقدر بمحل واحد لكل 150 نسمة غداة الاستقلال في رفع وتيرة نمو عدد المحلات التجارية بمعدل قارب 17 % في السنة الواحدة أي 125 محل جديد كل سنة.

هذه الوتيرة المتسارعة جداً تعكس بصورة أساسية تغير الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد من جهة، والحاجة الاقتصادية الملحة للسكان للوظائف التجارية. وقد استمرت وتيرة هذه الزيادة إلى غاية الثمانينات (1986) ليستحسن نصيب الفرد إلى حدود محل واحد لكل 47 نسمة.

- في نهاية عشرية التسعينات (1999)، انخفض معدل الزيادة لعدد المحلات التجارية إلى أدنى مستويات حيث قدر ب 100 محل جديد كل سنة، هذا ما ساهم في ثبات نصيب الفرد عند حدود محل واحد لكل 47 نسمة.

- في العشرية الأخيرة التي تتوافق مع مرحلة التثبيت الفعلي لقواعد اقتصاد السوق وبداية قطف الثمار الأولى لها، ارتفع معدل زيادة عدد المحلات التجارية إلى 4.22 %، وهو ما يعني ظهور 254 محل تجاري جديد كل سنة، مما أدى بالضرورة إلى ارتفاع نصيب الفرد من المحلات التجارية إلى حدود محل تجاري واحد لكل 41 نسمة. رغم مصداقية هذه المصالح التقنية التي زودتنا بهذه الأرقام، التي يعكس تحليلها تناسقا منطقيا، إلا أننا نفضل التطرق لتطور عدد المحلات التجارية وفقا لمعطيات العينة المدروسة وذلك لسببين رئيسيين:

\* لا يمكن التمييز في تطور أصناف المحلات التجارية.

\* الفرق المعبر بين أرقام المصالح الإدارية والأرقام التي أسفر عنها التحقيق الميداني.

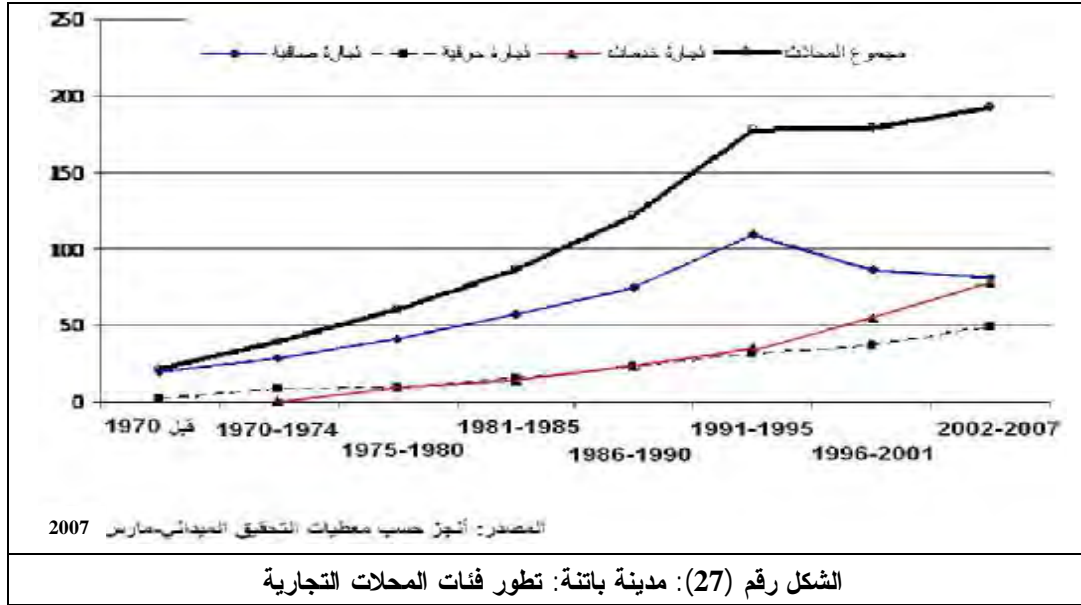
### ب- التطور النوعي للأنشطة التجارية:

يتم التطرق للتطور النوعي من خلال تطور أصناف النشاطات التجارية، حيث بالاستعانة بنتائج التحقيقات الميدانية، نتمكن من إنجاز المنحنى البياني الموضح في الشكل رقم (27) الذي يبين مراحل تطور إجمالي المحلات التجارية وكذا تطور كل صنف من أصنافها حيث نسجل مايلي:

- في الفترة ما قبل 1970:

لقد أكد ما نسبته 2.5% من إجمالي أصحاب المحلات التجارية، أن تاريخ بداية مزاولتهم للنشاط التجاري في مدينة باتنة، يعود لفترة ما قبل 1970 أي قرابة 40 سنة. الأمر الذي يبين وزن

الخلفية التاريخية للبنية التجارية بمجمل الدراسة. كما تجدر الإشارة هنا، أن 90% من هؤلاء التجار هم من أصحاب محلات التجارة الصافية.



#### - من الفترة الممتدة من 1970 - 1985:

نسجل زيادة في عدد المحلات التجارية، ليصل عددها إلى 178 محل. أي ما يعادل نسبة 21.25% من إجمالي المحلات التجارية للعيننة المدروسة، حيث بنفس نسق الترتيب السابق نلاحظ سيادة محلات التجارة الصافية بنسبة قدرت 68.50% من إجمالي هذه الزيادة. كما أن هناك ارتفاع نسبي لمحلات التجارة الحرفية والخدمية على حد سواء.

إذ أن ما نسبته 21.11% من إجمالي محلات التجارة الحرفية بمدينة باتنة، يعود تاريخ بداية نشاطها لهذه الفترة الزمنية. في حين أن 11.46% من أصحاب محلات تجارة الخدمات، زاولوا نشاطهم في نفس الفترة، ويعزى ذلك لاستفادة مجال الدراسة من وحدات صناعية جديدة، وورش بناء كبيرة أثرت إيجابيا في حجم التجارة الحرفية، كما ساهم الدور الولائي لمدينة باتنة في استقطاب أكبر للتجارة الحرفية.

#### - في الفترة الممتدة 1986-1990:

قدرت نسبة المحلات التجارية التي يرجع تاريخ افتتاحها لهذه الفترة بـ 13.86%، وهو ما يعادل 122 محل تجاري. كما نلاحظ في هذه الفترة، أنه لأول مرة يشهد المجال الحضري نمواً متزايداً لأصحاب محلات تجارة الخدمات على حساب أصحاب محلات التجارة الحرفية. الأمر الذي يعكس زيادة حجم مستوى تغطية وتحسن نوعية الخدمة التي تقدمها تجارة الخدمات. بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين.

**- في الفترة الممتدة بين 1991-2001**

هي العشرية التي شهدت أكبر عدد من المحلات التجارية حيث بلغ عددها 357 محل، أي ما يعادل نسبة 40.44% من إجمالي المحلات التجارية، ومن السمات النوعية لهذا التطور هي النسبة المعتبرة لأصحاب المحلات التجارية الصافية، المقدرة بنسبة 22% من إجمالي المحلات التجارية الصافية ككل بالمدينة. على نفس النسق نجد أن 42% من إجمالي أصحاب محلات تجارة الخدمات المنتشرة بمجال الدراسة، يرجع تاريخ ظهورها أول مرة لهذه العشرية.

**- في الفترة الأخيرة 2002-2007**

بالمقارنة مع معطيات الفترة السابقة (1991 - 2002)، نسجل زيادة بسيطة في عدد المحلات التجارية. حيث قدرت هذه الزيادة بـ 192 محل أي ما يمثل نسبة 21.81%. حيث نجد أنها مرتبطة ارتباط وثيق بزيادة محلات التجارة الصافية ومحلات تجارة الخدمات. لأن هناك انخفاض في محلات التجارة الحرفية. ووجود ما نسبته 35.78% من إجمالي أصحاب محلات تجارة الخدمات بالمدينة، يعود تاريخ بداية مزاوله نشاطهم لهذه الفترة، يؤكد لنا الأهمية الوظيفية والاقتصادية لمدينة باتنة ليس فقط على مستواها المحلي، وإنما يتعدى ذلك إلى مجالها الإقليمي. من كل ما سبق يمكن أن نرصد النتائج التالية:

- إن 62.25% من إجمالي أصحاب المحلات التجارية بمدينة باتنة، يدخل تاريخ بداية نشاطها في الفترة الممتدة بين (1991-2007). هذا الانفجار التجاري يتوافق مع عشرين متميزتين على صعيد التحولات الكبرى المميزة لمعالم المجال الوطني. إذ تتوافق العشرية الأولى مع الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد وعاصمة الأوراس على وجه الخصوص، أين تسببت في هجرة كبيرة لسكان الأرياف والمراكز العمرانية النائية نحو مدينة باتنة.

أما العشرية الثانية فتتوافق مع توظيف الدولة لمبالغ مالية ضخمة، ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2004) وبرنامج النمو الاقتصادي الممتدة من 2004 إلى أفق 2009، بتوظيف أكثر من 150 مليار دولار، فلو قمنا بوضع مقارنة بين مراحل تطور عدد المحلات التجارية بمجال الدراسة وبين حجم الاستثمارات العمومية أو الخاصة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، لوجدنا التوافق الكبير بين مسار المنحنيين. بالتالي فإن تحسن القيمة الاقتصادية للوظائف الأخرى ينجز عنه بالضرورة تحسن وتطور للوظائف التجارية.

- إن 13.86% من إجمالي أصحاب المحلات التجارية بمجال الدراسة، قد مر على تاريخ بداية مزاولتهم لنشاطهم الاقتصادي أكثر من 40 سنة. الأمر الذي يعكس بصورة واضحة الإرث التاريخي للبنية التجارية بمجال الدراسة. ومن ثمة أهمية وقوة العوامل التي ساعدت على استمرارية هذه النسبة المعتبرة من المحلات التجارية، ولعل أكثر هذه العوامل هي الأهمية البالغة للمجال الحضري الباتني في هيكله وتنظيم الإقليم الولائي.

- وجود علاقات طردية بين أصناف الفئات التجارية إلى حد كبير، فكلما زادت محلات التجارة الصافية، ازداد معها افتتاح محلات التجارة الحرفية إلى حد معين أين تصبح محلات تجارة الخدمات أكثر تطورا من محلات التجارة الحرفية، ذلك لكون هاته الأخيرة تمثل حالة اكتفاء لمتطلبات السكان في حين أن تجارة الخدمات أضحت ضرورية لمواكبة العصرنة والمستلزمات المتزايدة للسكان، وذلك من خلال فتح العديد من العيادات الخاصة، مكاتب الدراسات، والإعلام الآلي بالإضافة إلى خدمات الهواتف المحمولة... . ويمكننا تلخيص متتالية التطور التجاري لمدينة باتنة كما يلي:

#### في مطلع سنوات الثمانينيات:

[عدد محلات التجارة الصافية] = 3 [عدد محلات التجارة الحرفية + عدد محلات تجارة الخدمات]

#### في مطلع سنوات التسعينيات:

[عدد محلات التجارة الصافية] = 1.5 [عدد محلات تجارة الخدمات] = 2 [عدد محلات التجارة الحرفية]

#### الوضع في سنة 2007

[عدد محلات التجارة الصافية] = 2 [عدد محلات تجارة الخدمات] = 4 [عدد محلات التجارة الحرفية]

## 2- توجهات التغير في الوظيفة التجارية :

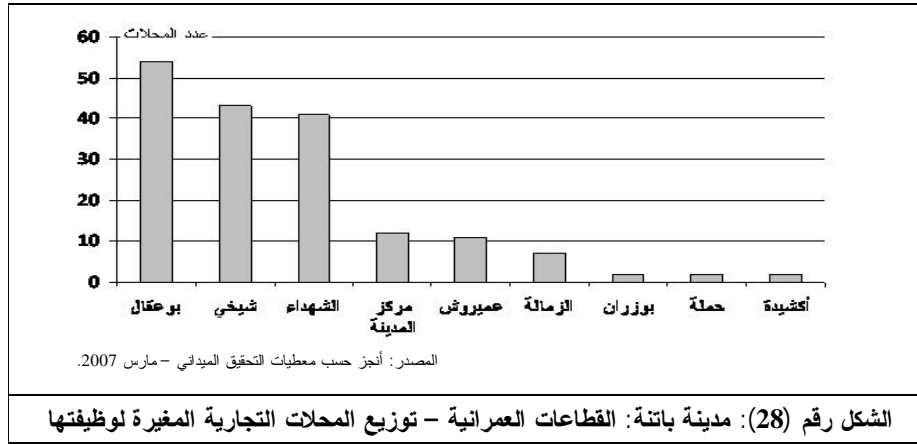
إن التطرق لتطور الأنشطة التجارية يسمح باستنتاج بعض الضوابط الاقتصادية للبنية التجارية، فكلما كان التطور كبيرا كلما كان الأداء الاقتصادي جيدا، والعكس صحيح. كما أن استعراض مؤشر تغيير طبيعة الوظيفة التجارية واتجاهات هذا التغير، سيزيد من تحديد المؤشرات الاقتصادية التي تقوم عليها هذه البنية التجارية، بالإضافة إلى تحديد نموذج الديناميكية والحيوية التي تتسم بها الوظيفة التجارية. إن تغيير صنف النشاط التجاري في المحل الواحد يمكن أن يعود إلى عدة أسباب أهمها<sup>1</sup>:

- عدم مردودية التجارة الممارسة سابقا.
- مسيارة نمط الاستهلاك، خاصة عند ظهور وظيفة تجارية جديدة.
- محاولة سد العجز الموجود في حاجيات السكان في نوع معين من الوظائف.
- إلغاء الشراكة بين شخصين أو أكثر.
- تغيير المالك الأصلي (ورثة، بيع).

وقد أسفرت نتائج التحقيق الميداني على إنجاز الشكل الموالي:

<sup>1</sup> : سراج محمد إلياس، مصدر سابق ص 84





حيث تجدر الإشارة هنا أن القطاعات العمرانية (05-06-07-08-12-15)، التي تتوافق مع التسميات التالية على الترتيب (باركا فوراج، لمباركية، طريق تازوت، الزهور، المجاهدين، أولاد بشينة) على الترتيب لم يتضمنها الشكل رقم (28) نظرا لعدم تسجيل ولا محل من محلاتها أي تغيير في صنف الوظيفة التجارية نتيجة لحدوثها. وعند استقراءنا للمدرج التكراري أعلاه نسجل ما يلي:

- أكبر نسبة من المحلات التجارية المغيرة لصنف نشاطها التجاري سجلت بثلاث قطاعات عمرانية هي: بوعقال، شيخي، و الشهداء، بنسب متقاربة هي على الترتيب: 31.03%، 24.71%، 23.56%. وعليه فهي تمثل ما نسبته 79.3% من إجمالي المحلات التجارية المغيرة لصنف نشاطها على مستوى المدينة.

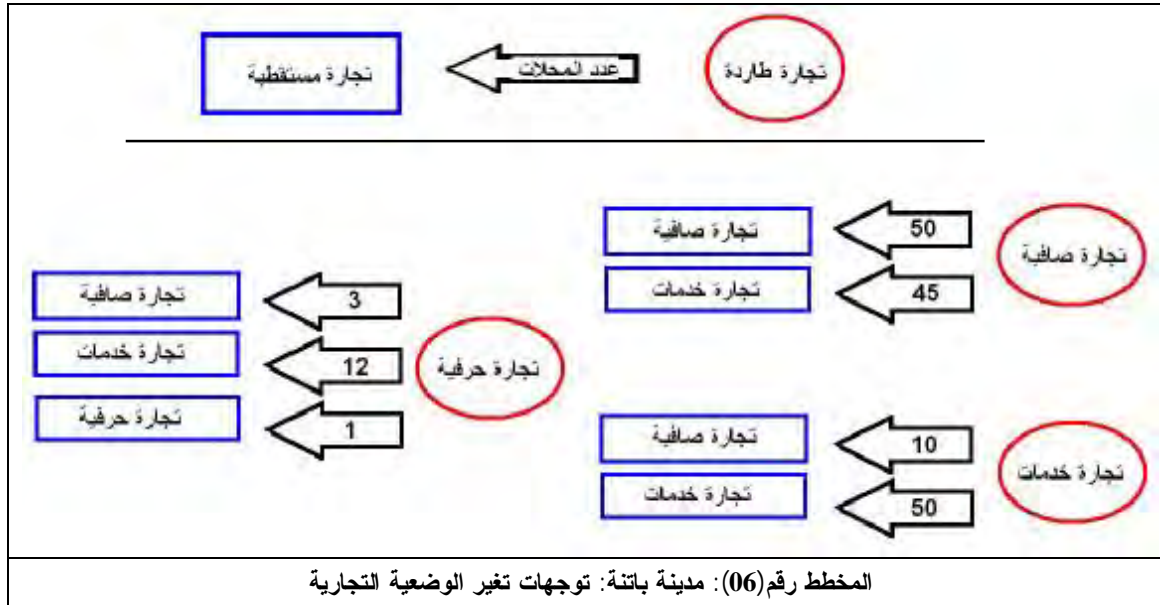
نفس النتيجة تقريبا سنحصل عليها، إذا أسقطنا عدد المحلات المغيرة لكل قطاع عمراني على إجمالي المحلات التجارية لذات القطاع، حيث نجد 63.08% من إجمالي محلات حي الشهداء قد غيرت نشاطها، أما نسبة المحلات المغيرة لنشاطها بكل من القطاعين العمرانيين: شيخي وبوعقال فهي 43%، 40% من إجمالي المحلات بهما على الترتيب. بذلك نستنتج أن حي الشهداء أكثر القطاعات العمرانية التي تشهد محلاتها التجارية تغيرا في صنف نشاطاتها.

- تعكس النتائج المتحصل عليها، النسبة الضعيفة للمحلات المغيرة لنشاطها بمركز المدينة وحي بوزران. حيث نجد نسبتها تمثل 5.71% من إجمالي المحلات الموجودة بمركز المدينة وتفسر هذه الديناميكية الاقتصادية بالمرود التجاري المقنع لأصحابها. كما تدل أيضا على مدى توافق أصنافها مع التغطية الجيدة الحاجات الاستهلاكية للمواطن.

- بربط النتائج المتحصل عليها مع البنية المجالية لمدينة باتنة نستنتج أن:

- النسبة الضعيفة للمحلات التجارية المغيرة لنشاطها بالمركز يدل على ثبات واستقرار البنية التجارية بمركز المدينة.

- النسبة المرتفعة للمحلات التجارية المغيرة لنشاطها بالأحياء المجاورة لمركز المدينة يعكس انتقال حالة الاضطرابات التي تصحب المراحل الأولى لتشكل الصورة النهائية للبنية التجارية، من المراكز نحو الأطراف المحيطة به مباشرة، ولا تتخفف نسبة المحلات المغيرة لصنف نشاطها إلا إذا أصبحت هذه البنية التجارية تحقق وفرة في الربح الاقتصادي، كما سبق وأن حققه في المركز (القطاع العمراني رقم 1).
  - النسبة الضعيفة التي قد تكون منعومة للمحلات المغيرة لنشاطها بالأطراف غير المدمجة أو تلك الواقعة على محيط مجال الدراسة، تدل على أن البنية التجارية بها لا تزال في مراحلها الأولى من التشكيل، وأن ثقلها الاقتصادي مرتبط بصورة أساسية لسد الحاجيات الآتية لسكان هذه الأحياء التي لا تزال في طور التشكل.
  - كلما كانت نسبة المحلات التجارية المغيرة لنشاطاتها عالية، كلما دل ذلك على الوفرة المالية لأصحابها على شرط أن يكون موقعها في قلب البنية التجارية.
- إن تقدير نسبة المحلات التجارية المغيرة لصنف نشاطها وأماكن تركزها بمجال الدراسة يقودنا إلى البحث لإجابة عن تساؤل آخر لا يقل أهمية عما سبق، وهو: ماهية صنف التوجهات الجديدة التي تظهر نتيجة للتغير الحاصل؟، تتجلى أهمية معرفة ذلك في نقطتين أساسيتين هما:
- التقدير والتممين الاقتصادي لمثل أنواع هذه الديناميكيات، فمثلا استخلاف محلات بيع وبرمجة الهواتف النقالة، لمحلات الهواتف العمومية دلالة على التغير التقني والنوعي للمجتمع من جهة، وعلى تضاعف الاستثمار المالي في البنية التجارية من جهة أخرى.
  - إن تتبع سيرورة هذا التغير ونمطه في الأنشطة التجارية، سيسمح لنا بوضع تصورات، مستقبلية لخصوصيات ونوعية البنية التجارية، وبالتالي بلوغ الوضعية المثالية للوظائف التجارية بمجالاتها الحضرية. أين تصبح نسبة المحلات المغيرة لنشاطها نادر الحدوث أو منعومة، دلالة على الاحترافية الحقة للبنية التجارية.
- بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني، اتضح أن هناك أصناف تجارية مستقطبة وأخرى طاردة، كما يمكن أن يكون هناك تغير في الاختصاص التجاري ضمن نفس الفئة التجارية. وقد تم تلخيص النتائج المتحصل عليها في المخطط الموالي:



ومنه نسجل ما يلي:

- التجارة الحرفية لا تستقطب سوى تجارة حرفية وهي بذلك أضعف استقطابا.
  - 55.75% من إجمالي المحلات المغيرة لنشاطها هي محلات التجارة الصافية.
  - 35% من إجمالي المحلات المغيرة لنشاطها هي محلات تجارة الخدمات.
  - 63.22% من إجمالي المحلات المستقطبة هي محلات تجارة الخدمات.
  - 36.20% من إجمالي المحلات المستقطبة هي محلات التجارة الصافية.
- من ثمة فإن: الفئة التجارية الأكثر استقطابا هي تجارة الخدمات، أما الفئة الأكثر تغيرا ضمن نفس الفئة التجارية، فقد سجل بالتساوي في التجارة الصافية وفي تجارة الخدمات. ذلك يعني توجه البنية التجارية لمدينة باتنة نحو الفئات الخدمية وتخصصات معينة لتجارة الصافية على حساب التجارة الحرفية.

### 3- توزيع رقم الأعمال الإجمالي بمجال الدراسة:

يفيد التعرف على قيمة رقم الأعمال الإجمالي المتداول في النشاطات التجارية في تقدير الحجم الاقتصادي لهذا النشاط، وبالتالي الوقوف على العلاقة التي تربط بين الحجم المالي المستثمر والطريقة التي تنتظم عليها البنية التجارية داخل المجال الحضري. وسنحاول من خلال هذا العنصر تنمية هذه الفكرة من خلال:

- معرفة الكيفية التي يتوزع عليها الحجم المالي مجاليا، أي معرفة أكثر القطاعات العمرانية ثراء.
- معرفة توزيع التجار حسب القيمة المالية لسلمهم المعروضة، وبالتالي الوقوف على أكثر الأصناف التجارية تأثيرا على هيكله وتنظيم هذه البنية التجارية.

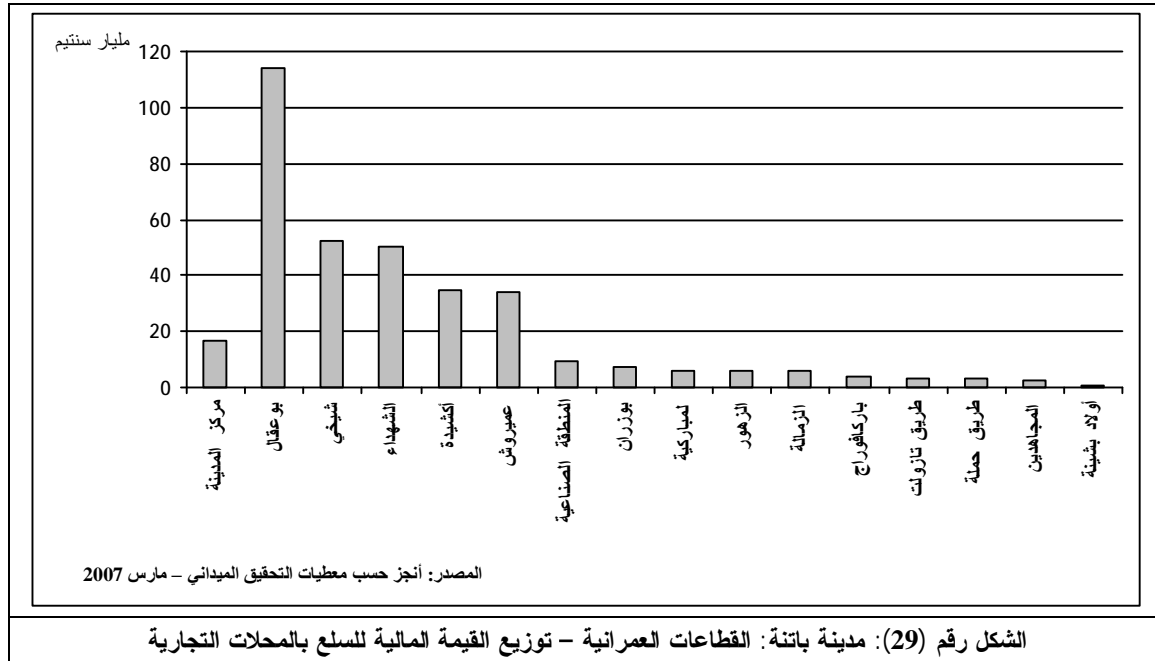
## أ- توزيع القيمة المالية للسلع بالمحلات عبر القطاعات العمرانية:

يدل رقم الأعمال الإجمالي على المدخول السنوي للمحل التجاري، أو قيمة المبيعات أو الخدمات المقدمة في السنة، والمتكون من القيمة الحقيقية للسلعة (رأس المال أو الرقم المعفي من الضريبة)، ومن القيمة المحددة بالفائدة التي تكون في المتوسط تساوي 10% من القيمة الحقيقية للسلعة. وعلى ضوء ذلك يتم تحديد رقم الأعمال الخاضع للضريبة الذي يساوي تقريبا 17% من قيمة الفائدة.

لمعرفة كل هذه المعلومات ليس أمرا سهلا المنال، خاصة وأن معطيات مديرية الضرائب تقوم أغلبها على تقديرات جزافية كما أن توزيعها المجالي لا يتوافق مع تقسيمنا لمجال الدراسة، حتى ولو حاولنا تعديل ذلك. إذ تجدر الإشارة هنا أن مديرية الضرائب قدرت رقم الأعمال الإجمالي خلال سنة 2007 بمدينة باتنة بـ 1082.25 مليار سنتيم، خاصة وأن هذا الرقم يقتصر فقط على النشاطات الاقتصادية ذات الطابع التجاري المحض، إذ تم استثناء النشاط الصناعي والفلاحي ومؤسسات البناء والأشغال العمومية.

ولكون المعطيات مرتبطة بتقدير رقم أعمال كل تاجر من تجار العينة المدروسة، فقد اكتفينا بالاعتماد على القيمة المالية للسلع المعروضة بالمحل، دون معرفة القيمة المالية للسلع الموطنة بالمخازن، أو حجم تلك الأموال الموظفة (السيولة النقدية). إذ تمكنا من ذلك، بمساعدة بعض التجار، الحرفيين، المهنيين وحتى بعض الموظفين الإداريين. حيث توضح نتائج العينة أن الحجم المالي للسلع قدر بـ 441.68 مليار سنتيم، وبإسقاط ذلك على مجموع المحلات التجارية المقدر بـ 8732 محل نجد: 4382.67 مليار سنتيم وهو رقم كبير يعكس الضخامة الاقتصادية للبنية التجارية لمدينة باتنة. خاصة وأن حساب نصيب الفرد من هاته القيمة المالية يقدر بـ 18.04 مليون سنتيم لكل نسمة من سكان مدينة باتنة.

إن الشكل البياني رقم (29) الموضح لتوزيع القيمة المالية للسلع المعروضة بالمحلات التجارية عبر القطاعات العمرانية لمدينة باتنة، يسمح بقراءة أولية للتوزيع غير منظم من حي إلى آخر حيث تظهر لنا أربع فئات هي كما يلي:



### الفئة الأولى: حجم كبير جداً [114.04-117.04] مليار سنتيم:

تضم كل من مركز المدينة وبوعقال، حيث أن في هذين القطاعين العمرانية نجد تركيز ما نسبته 52.32% من إجمالي القيمة المالية بالمدينة ككل. ويرجع ذلك لتوفر العدد الكبير من المحلات التجارية بهما خاصة تلك المصنفة ضمن فئة التجارة الراقية، بالإضافة إلى احتوائها على هياكل ومنشآت تجارية كبيرة الحجم، كما ورد في الفصل السابق من هاته الدراسة.

الجدير بالملاحظة هنا، هو ذلك التقارب الكبير للقيمة المالية بين هذين القطاعين العمرانيين. فعلاوة على أن مركز المدينة يمثل القلب الحضري والتاريخي للمدينة، فإن حي بوعقال يمثل الامتداد والتوسع المجالي للبنية التجارية، وخروج رؤوس الأموال نحوه، يعكس إمكانيته العمرانية في استيعاب الفائض من المركز إلى درجة أين أضحت الأرقام تبين الثنائية القطبية لتركز الأموال التجارية على مستوى مدينة باتنة.

### الفئة الثانية: حجم كبير [50.19-52.21] مليار سنتيم:

تضم القطاعين العمرانيين رقم (2-11) اللذين تتوافق حدودهما مع حي شبي وحي الشهداء فهما بذلك يحتويان على ما نسبته 11.82%، 11.36% من إجمالي القيمة المالية للسلع بمدينة باتنة. على الترتيب.

بالإضافة إلى احتواءهما على حجم معتبر من المحلات التجارية الفخمة فإن موقعها الممتد جنوب مركز المدينة وتوفرهما على شوارع رئيسية ومرافق عمومية سامية ساهم في تعزيز فكرة خروج

البنية التجارية من حالة المركزية بمركز المدينة إلى حالة الامتداد المتطاول نحو الأطراف الجنوبية للمدينة.

**الفئة الثالثة: حجم متوسط [ 33.9-34.60 ] مليار سنتيم:**

تعكس هذه الفئة كلا من حي عميروش الواقع في أقصى جنوب المدينة وحي أكشيدة المحاذي للمنطقة الصناعية. وهما مجالين حضريين يختلفان مرفولوجيا وعمرانيا لكن القاسم الرئيسي بينهما هو محاذاتهما للمحولين الجنوبي والغربي على التوالي.

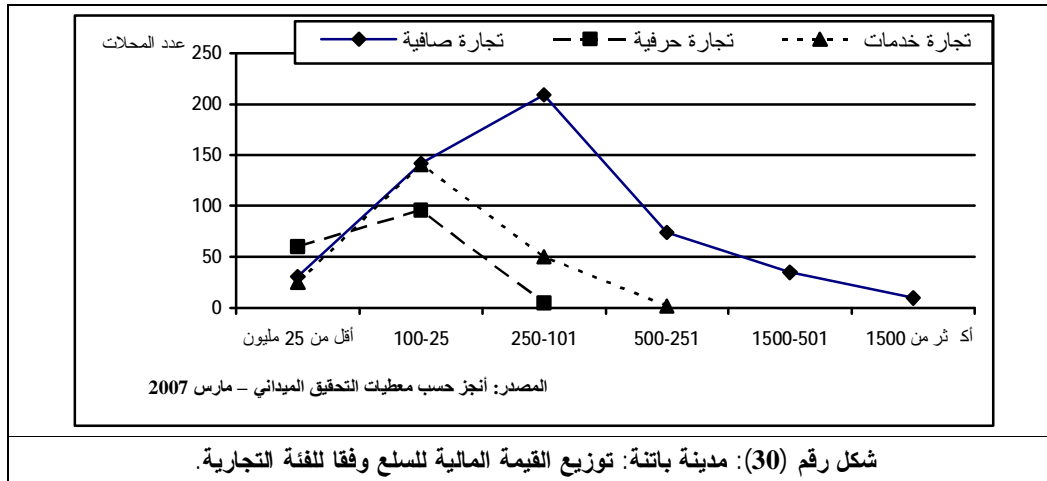
حيث أن الحركة العالية على هذين المحورين عززت من توطين محلات تجارية من تجارة الجملة لمواد البناء والمواد الحديدية وقطع الغيار، وكلها تعكس الحجم المالي للسلع بهذين القطاعين العمرانيين.

**الفئة الرابعة: حجم ضعيف [ 1.00-7.35 ] مليار سنتيم:**

يتركز الحجم المالي للسلع المعروضة بالمحلات التجارية المتراوح بين 7.35 و 1 مليار سنتيم في باقي القطاعات العمرانية. وهي بذلك تمثل 8.97% من إجمالي القيمة المالية للسلع المعروضة بالمدينة. يفسر ذلك إلى موقعها المكون لأطراف المدينة الذي لا يحفز كثيرا على تردد الزبائن، مما تحكم ذلك في نوعية وكمية المحلات التجارية بها.

**ب- توزيع فئات التجار حسب القيمة المالية للسلع المعروضة:**

بعد الوقوف في العنصر السابق على حجم الاختلاف للتوزيع المالي بين القطاعات العمرانية سنحاول قياس كيفية توزيع القيمة المالية للسلع المعروضة لمختلف الفئات التجارية. وعليه أنجزنا الشكل البياني رقم (30) الموضح لتغير عدد المحلات وفقا للقيمة المالية للسلع معبرا عنها بالمليون سنتيم حيث تم ترتيب إجمالي المحلات التجارية ضمن ستة عتبات مالية هي:



شكل رقم (30): مدينة باتنة: توزيع القيمة المالية للسلع وفقا للفئة التجارية.

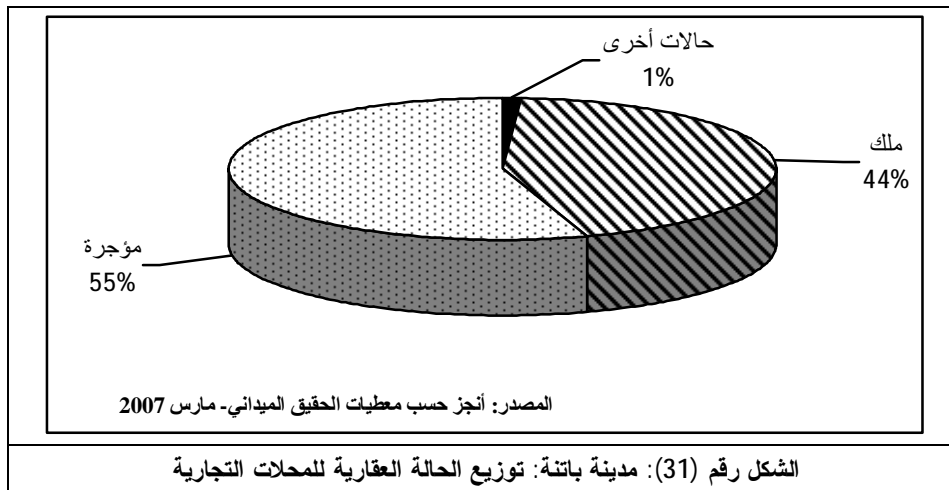
- القيمة المالية للسلع المعروضة أقل من 25 مليون سنتيم: يمثل أصحابها نسبة 13.18% من إجمالي عدد المحلات، حيث أن 51.72% منهم يصنفون ضمن فئة التجارة الحرفية.
  - القيمة المالية للسلع المعروضة بين (25 و 100) مليون سنتيم: يمثل أصحابها نسبة 43.07% من إجمالي المحلات. وهي نسبة معتبرة حيث تعد الأكثر انتشارا في المجال خاصة وأن 75% منها هي محلات صافية وخدمات.
  - القيمة المالية للسلع المعروضة بين (101 و 250) مليون سنتيم: إن 30% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة تدرج القيمة المالية لسلعها المعروضة ضمن هذه العتبة مع العلم أن 80% منها هي محلات تجارية صافية.
  - القيمة المالية للسلع المعروضة بين (251-500) مليون سنتيم: هذه القيمة المالية تعكس مستوى المحلات التجارية الكبرى وتجارات الجملة حيث نجدها تمثل نسبة 8.63% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة.
  - القيمة المالية بين (501-1500) مليون سنتيم: لا تمثل سوى 3.98% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة كما نسجل السيادة المطلقة لمحلات الصياغة وقطع الغيار.
  - القيمة المالية للسلع المعروضة تفوق 1.5 مليار سنتيم: يمثل أصحابها 1.14% من إجمالي أصحاب التجارية وكلها تجارات صافية.
- كنتيجة لكل ما سبق يمكن القول أن:
- 84.67% من القيمة المالية للسلع المعروضة بالمحلات التجارية في مدينة باتنة والمقدرة بـ 373.96 مليار سنتيم، مندرجة ضمن التجارات الصافية.
  - 11.53% من القيمة المالية لسلع المعروضة تدرج ضمن صنف تجارة الخدمات. هذا ما يعكس الأهمية الاستقطابية للبنية التجارية بالمجال المدروس.
  - 23.75% من محلات التجارة الصافية بالمدينة قيمة السلع المعروضة بها أكثر من 251 مليون سنتيم وحوالي 94% منها قيمة السلع المعروضة بها أكثر من 25 مليون سنتيم.
  - حجم التجارة الصافية في بوعقال (الأطراف المندمجة بالمركز) تمثل 28.07% من إجمالي الحجم الكلي للتجارة الصافية.
  - القيمة المالية لتجارة الخدمات بالمركز تمثل 30% من إجمالي القيمة المالية لتجارة الخدمات على مستوى مدينة باتنة ككل.
  - القيمة المالية لتجارة الحرفية للمحلات المنتشرة على أطراف المدينة تمثل 31% من إجمالي القيمة المالية لتجارة الحرف بالمدينة.

## 4- حالة وقيمة العقار التجاري:

## أ- الحالة العقارية للمحلات (ملكية التاجر للمحل):

إن التطرق لتحديد الحالة العقارية للمحلات التجارية، له دور هام في تحديد نوعية التفاعل بين العنصر البشري المتمثل في التاجر والمكون المجالي المتمثل في البنية التجارية. فكل ما كانت نسبة الملكية الخاصة للمحلات التاجر، كلما دل ذلك على استقرار النشاط التجاري وديمومته الاقتصادية. وكل ما كانت نسبة حالات التأجير عالية كل ما ساهم ذلك من رفع حدة التغيرات التوزيع المجالي للأصناف التجارية. وبالتالي التأثير الدائم على الوضع القائمة لخصوصية البنية التجارية بمجال الدراسة.

من خلال المعطيات التي تم استخراجها من الاستمارات الموجهة لتجار العينة، تم تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من الملكيات التي تسمح باستغلال المحل التجاري، هي:



\* **الملك:** تمثل 44.10% من إجمالي المحلات التجارية بمجال الدراسة.

\* **المستأجرة:** هي المؤجرة لدى الخواص أو تلك التي تتدرج ضمن التأجير العمومي (أي المحلات التابعة للجماعات المحلية وبعض هيئات الدولة. ولا تمثل سوى 3% من إجمالي حالات التأجير) هذا النوع من حالات استغلال المحلات التجارية يمثل ما نسبته 55.54% من إجمالي المحلات التجارية بمدينة باتنة، وهو العامل الذي يحفز سكان مدينة باتنة على توجيه الطوابق الأرضية لمساكنهم (سواء المنجزة أو في طريق الإنجاز) إلى المآرب ومحلات (Garage).

\* **حالة أخرى:** يندرج ضمنها حالات مثل الميراث، الشراكة، الوقف... وفي مجملها تعادل 1.36% من إجمالي المحلات بمجال الدراسة (أنظر الشكل رقم 31)

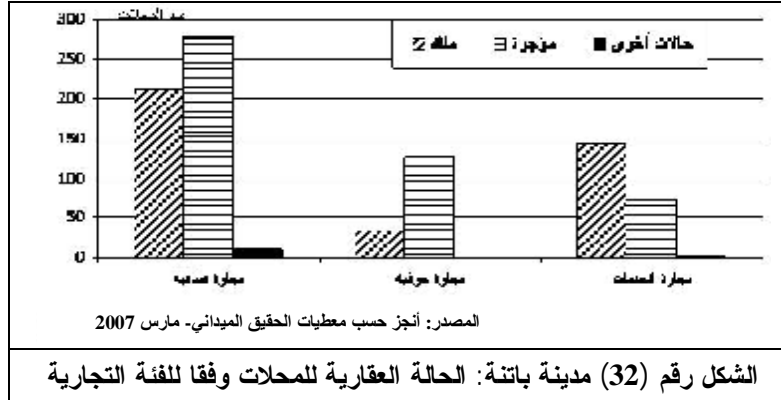
يفسر الارتفاع النسبي للمحلات المؤجرة إلى بحث التاجر عن محل بموقع جيد يكون على قارعة الطريق الرئيسي من أجل تصريف أفضل للبضاعة.



## ب- توزيع الحالة العقارية للمحلات وفقا للأصناف التجارية الممارسة بها:

يهدف الشكل البياني رقم (32) إلى إيجاد العلاقة بين ملكية المحل ونوع التجارة الممارسة فيه

حيث نسجل مايلي:



- في محلات التجارة الصافية: تتمثل المحلات المستأجرة منها نسبته 55.69%، أما التي هي ملك لأصحابها فلا تمثل سوى 42.11% كما يتضح أن محلات التجارة الصافية، هي أكثر الأصناف التجارية التي سجلت بها ملكية عقارية مصنفة ضمن الحالة الأخرى.

- في محلات التجارة الحرفية: يمثل التجار المستأجرين لمحلاتهم أكبر نسبة من باقي الأصناف حيث قدرت بـ 79.37%، ولا تمثل محلات الملك سوى نسبة 20.62%.

- في محلات الخدمات: يوضح الشكل السابق أن أكبر نسبة لمحلات الملك ضمن نفس الفئة التجارية، تسجلها محلات تجارة الخدمات إذ أن 65.75% منها هي ملك لأصحابها، وهي بذلك ضعف النسبة المسجلة للمحلات المؤجرة والمقدرة بـ 33.79%. يمكن تفسير ذلك بكون التجهيزات المستعملة في صنف هذه الخدمات مكلفة جدا قد تضاهي ثمن العقار نفسه بتالي تقتضي أن يكون المحل ملك لصاحبه.

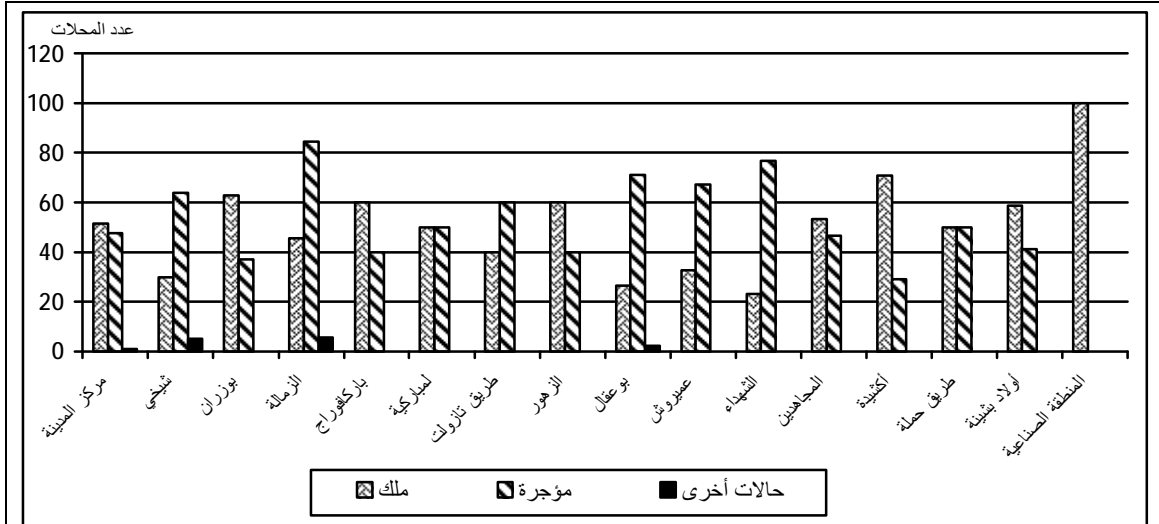
## ت- التوزيع المجالي للحالة العقارية للمحلات التجارية:

سنحاول فيما يلي إسقاط الوضعية العقارية للمحلات التجارية على القطاعات العمرانية، حيث يوضح الشكل رقم (33) توزيع نسب المحلات التجارية في كل قطاع عمراني وفقا للحالات العقارية الثلاثة المعبرة لطرق استغلال هذه المحلات حيث نستنتج ما يلي:

سيادة المحلات "الملك": تسود هذه الوضعية العقارية في خمس قطاعات عمرانية هي: بوزان (62.68%)، باركا فوراج (60%)، الزهور (60%)، أكشيدة (70.91%) وأولاد بشينة (68.82%).

وهي القطاعات العمرانية المتوافق امتدادها المجالية مع أحياء أطراف المدينة. ويفسر ذلك بكونها

توسعات سكانية في شكل تحصيصات كبرى يفضل أصحابها استغلال مساحات منها في شكل محلات تجارية.



المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق الميداني - مارس 2007

الشكل رقم (33): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع التجار حسب ملكية المحل.

سيادة المحلات "مؤجرة": تمثل هذه المحلات نسب تتراوح بين (60% و 76.92%) من إجمالي محلات كل قطاع من القطاعات العمرانية الخمس التالية: شيخي (64%)، بو عقال (71.11%)، طريق تازولت (60%)، عميروش (67.27%)، والشهداء (76.92%).

فمن خلال الموقع المجالي لهذه القطاعات العمرانية نسجل قريبا من مركز المدينة، حيث أنها تمثل الحلقة الأولى المحيطة بالمركز والمتطاولة نحو الجنوب كما يرجع ارتفاع حالات الاستئجار بها، إلى تضمنها محاور طرق رئيسية تستغل في وظائف تجارية، كما تؤكد حالة طريق تازولت وحالة عميروش. حيث أن بهذين القطاعين محورين ساهما في استقطاب نشاطات تجارية هما الطريق الوطني رقم (31) المتجه نحو خنشلة والمحول الجنوبي للمدينة.

توازن المحلات "ملك - مؤجرة": سجلت في القطاعات العمرانية التالية:

- مركز المدينة ( 47.62% مؤجرة - 51.43% ملك)

- الزمالة (51.43% مؤجرة - 45.71% ملك)

- المباركية (50% مؤجرة - 50% ملك)

- المجاهدين (46.47% مؤجرة - 53.33% ملك)

- طريق حملة (50% مؤجرة - 50% ملك)

حيث يعود ظهور الأطراف ممثلة في لمباركية، حي المجاهدين، وحي طريق حملة إلى احتواءه على محاور رئيسية تلعب دورا مهيكلًا للبنية التجارية، ساهمت في استقطاب التجار وبالتالي رفع نسبة المؤجرين للمحلات التجارية.

كما تجدر الإشارة هنا أن أغلب المحلات المؤجرة بالمركز، هي تلك المحلات التابعة للبلدية أو الولاية كما أن الحالات الأخرى للوضع العقارية كالإرث أو الشراكة تظهر بنسب ضئيلة جداً تتراوح بين 5% في حي شيخي، والزمالة. و2.22% في بوعقال وبنسبة 0.95% في مركز المدينة. في حين لا تظهر في باقي القطاعات العمرانية. ووجود هذه الحالات في هذه الأحياء يعكس مدى البعد التاريخي والاجتماعي للتفاعل بين الفرد والبنية التجارية في هذه المناطق بالذات.

### ث - القيمة المالية للإيجار المحلات التجارية:

إن تحديد القيمة المالية للعقار الحضري، يعد من الإشكالات المطروحة في المجالات الحضرية الجزائرية، و على من أهم أسباب ذلك هو غياب هيئة استشرافية منظمة لسوق العقار أو تحدد أسهم العقار. وفي موضوع بحثنا تعكس قيمة العقار التجاري، القيمة والأهمية الاقتصادية للبنية التجارية حيث يعتبر أحد المؤشرات والضوابط المنظمة لنشاط هذه البنية التجارية.

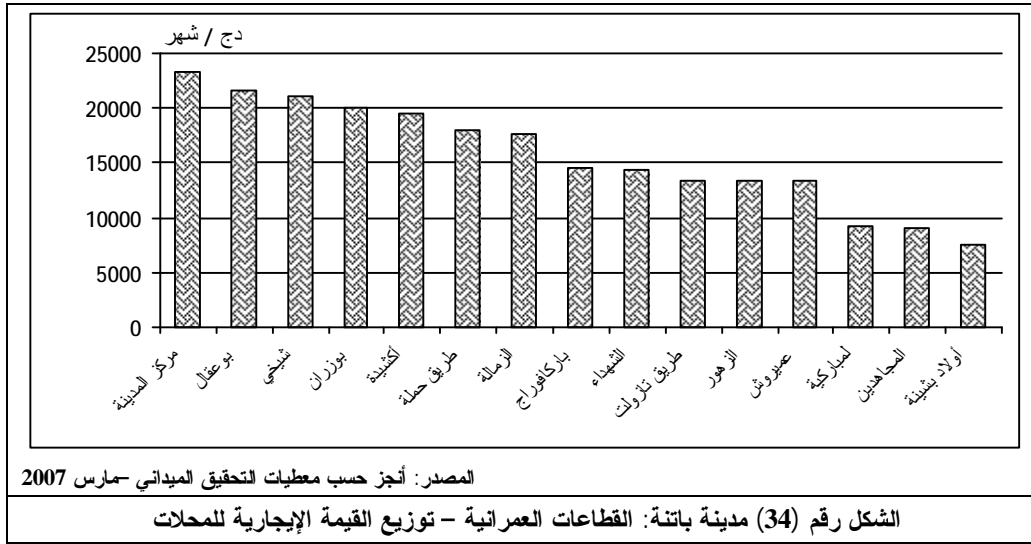
نظراً لعدم إفصاح أغلبية التجار الملاك لمحلاتهم التجارية عن متوسط سعر المتر المربع لمحلاتهم فقد اعتمدنا في ترميننا لهذا الموضوع على التجار أصحاب المحلات المستأجرة وبعض السماسرة أصحاب الوكالات العقارية. وانطلاقاً من هذه الزاوية سنحاول معرفة التوزيع المجالي للقيمة الإيجارية للمحلات التجارية عبر القطاعات العمرانية مع إبراز العلاقة بين هذه القيمة المالية وصنف النشاط التجاري الممارس بالمحل.

### • التوزيع المجالي للقيمة الإيجار المحلات التجارية:

تأكد سالفاً وجود 478 محل تجاري مؤجر أي ما يمثل نسبة 54.32% من إجمالي المحلات التجارية المنتشرة عبر النسيج الحضري. و لأن سعر إيجار المحلات التجارية يخضع لعدة عوامل أهمها:

- موقع المحل (محرر رئيسي - محور ثانوي...)
- مساحة المحل (كبير - صغير...)
- مدة الإيجار (طويلة، قصيرة...)
- صنف النشاط التجاري الممارس بالمحل.
- مساحة واجهة المحل ودرجة تجهيزه (كهرباء، غاز، صرف صحي، ماء، واجهة ألومنيوم...)
- النمط العمراني المتضمن للمحل التجاري ومعالجته الهندسية.
- بُعد العلاقة الاجتماعية بين التاجر المستأجر للمحل وصاحب المحل (عائلة، عشيرة، جاره في الحي...)

فقد قمنا بحساب متوسط سعر الإيجار في الشهر في كل قطاع عمراني على حدا، حيث تم تمثيله في الشكل البياني رقم (34) الذي نستخلص منه ما يلي:



- أعلى قيمة لمتوسط سعر الإيجار بمركز المدينة وبحي بوغقال حيث قدرت بـ (2.33 و 2.16) مليون سنتيم في الشهر على الترتيب، نظرا لكثافة وازدهار البنية التجارية بهذين القطاعين العمرانيين، في حين سجلت أدنى قيمة لمتوسط سعر الإيجار بحي المجاهدين وحي أولاد بشينة المشكلين للحدود الجنوبية و الغربية للنسيج الحضري بـ (0.9 و 0.75) مليون سنتيم في الشهر.

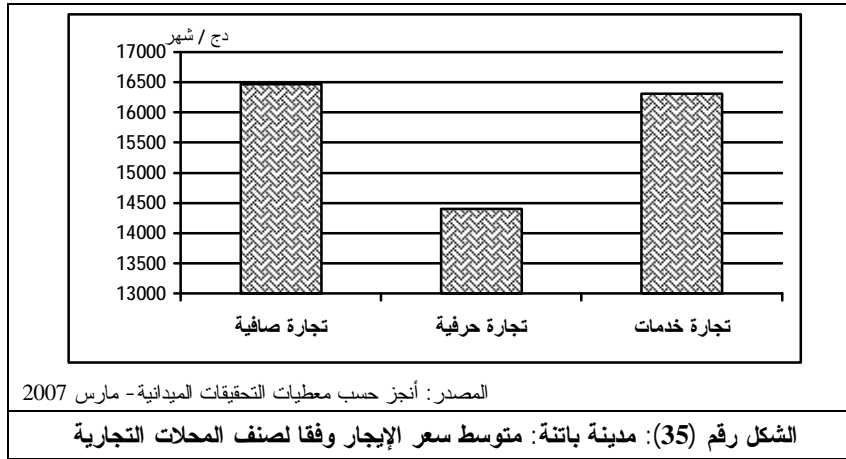
\_ إن تسجيل رقم 2 مليون سنتيم في الشهر كمتوسط سعر الإيجار للمحلات التجارية في حي بورزان رغم موقعه المجالي في الأطراف الشمالية لمدينة باتنة سببه بدرجة أساسية قربة من المركز والبنية الاجتماعية الراقية لسكان هذا القطاع حيث قد ورد في الفصول السابقة الجاذبية الاجتماعية الراقية لسكان بورزان وقد انعكس ذلك على بنيته التجارية.

- ساهمت المساحة الواسعة للمحل التجاري التي غالبا ما توجه للتجارة الحرفية في رفع قيمة متوسط سعر الإيجار، هذا ما يتجسد في حي طريق حملة، إذ قدر به متوسط قيمة الإيجار بـ 1.8 مليون سنتيم رغم موقعه المتطرف وبنيته التجارية متوسطة الحجم.

- من كل ما سبق سنستنتج أن متوسط سعر إيجار المحلات بمدينة باتنة البالغ 14510 دج/شهر، يتوزع بشكل غير منتظم داخل النسيج الحضري، حيث كلما اتجهنا نحو الأطراف كلما انخفض السعر، وكلما اتجهنا نحو المركز ونحو مجالات تركز البنية التجارية مثل حي بوغقال، ارتفعت قيمة متوسط سعر الإيجار.

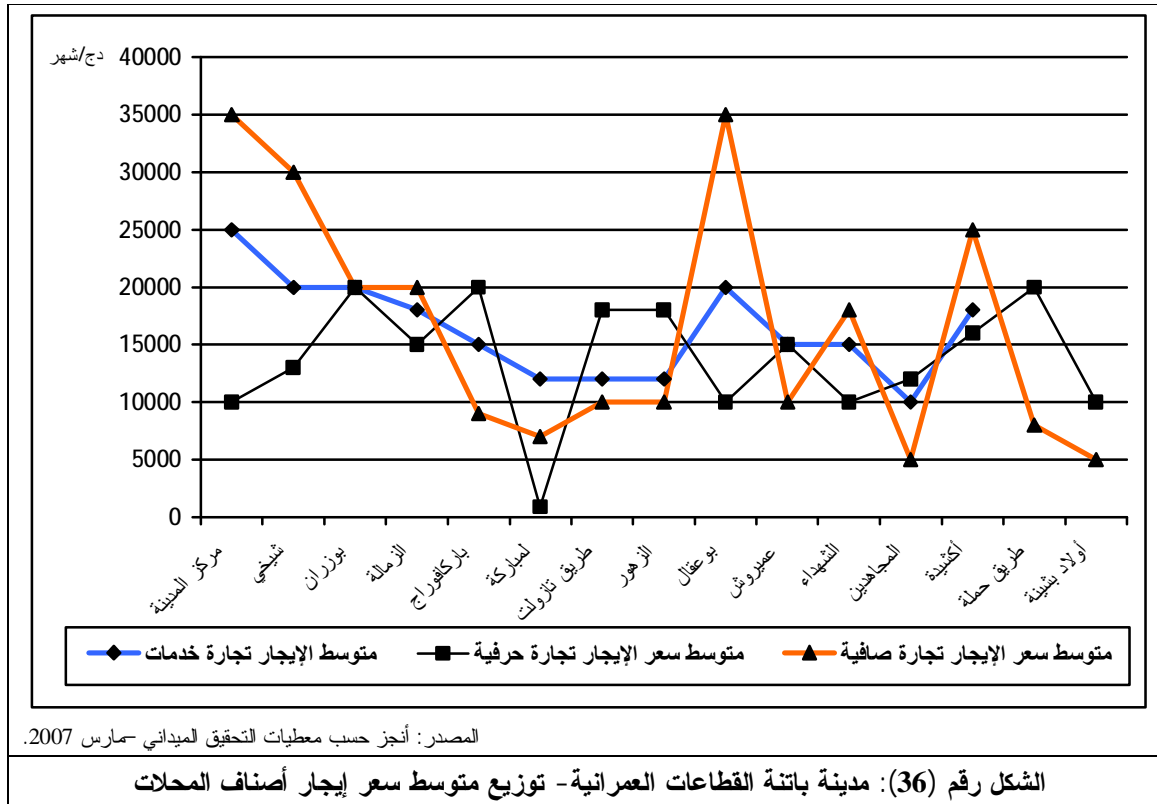
#### • توزيع القيمة الإيجارية وفقا للأصناف التجارية الممارسة بها:

يوضح الشكل الموالي العلاقة بين القيمة المالية لسعر إيجار المحلات التجارية، وصنف النشاط التجاري الممارس به حيث نسجل.



- التقارب الكبير في القيم المالية لسعر إيجار محلات مختلفة الأصناف التجارية إذ لا تتعدى القيمة المالية لمتوسط سعر الإيجار بين فئة تجارية وأخرى 2000 دج/شهر. إذ أن أعلى قيمة إيجارية نجدها في محلات تجارة الخدمات بمتوسط قدره 1.78 مليون سنتيم/شهر وأدنى قيمة إيجارية هي لمحلات التجارة الصافية بـ 1.44 مليون سنتيم/شهر.

- لكن هل محلات هذه الأصناف التجارية تتقارب قيمتها الإيجارية في كل أرجاء المدينة؟  
إن ملاحظة المنحنى البياني في الشكل رقم (36) يوضح:



- في محلات التجارة الصافية: كلما اتجهنا من الأطراف نحو مركز المدينة كلما ارتفع متوسط سعر إيجار محلات هذا الصنف من النشاط التجاري.

- في محلات التجارة الحرفية: كلما اتجهنا من مركز المدينة نحو الأطراف كلما ارتفع متوسط سعر إيجار محلات هذا الصنف من النشاط التجاري أي بعكس محلات التجارة الصافية.

- في محلات تجارة الخدمات: مهما يكن اتجاه التوطن سواء من المركز نحو الأطراف أو العكس نجد تقارباً كبيراً في متوسط سعر إيجار محلات تجارة الخدمات والمترواح بين (1.8-1.2) مليون سنتيم/شهر، هذا إذا استثنينا مركز المدينة حيث قدر متوسط سعر الإيجار بـ 2.5 مليون سنتيم/شهر وذلك للخصوصية المجالية والاقتصادية والثقافية لمركز مدينة باتنة بالنسبة لباقي النسيج الحضري. إذن نستنتج أن المعيار الاقتصادي المحددة والمنظم لسعر إيجار المحلات التجارية الصافية هو موقع هذا الأخير بالمجال الحضري. أما المعيار الاقتصادي لسعر إيجار المحلات التجارية الحرفية هو مساحة المحل التي تزداد من المركز نحو الأطراف.

## II - الضوابط الاجتماعية المنظمة لنشاط المحلات التجارية:

نهدف من خلال هذا العنصر، الوقوف على الأبعاد الاجتماعية المتحركة في توجه وتنظيم البنية التجارية انطلاقاً من البحث في خصوصيات التاجر صاحب المحل التجاري على اعتباره الفاعل الأساسي للنشاط التجاري.

### 1 - حجم معتبر للعمالة بالنشاط التجاري:

منذ الإعلان على التوجه الجديد لسياسة البلاد، نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، شهد النشاط التجاري استقطاباً كبيراً لليد العاملة لدرجة فاقت فيها كل النشاطات الاقتصادية الأخرى. خاصة وأن النشاط التجاري يستوعب اليد العاملة المؤهلة وغير مؤهلة.

ولتشخيص حجم العمالة بالنشاط التجاري بمجال الدراسة يجب التمييز أولاً بين التاجر صاحب المحل والمستخدم عنده حيث أن:

\* **التاجر:** هو المالك الفعلي للسلع المعروضة بالمحل التجاري والمتصرف الأول فيها، وهو إما أن يكون شخصية مادية أو معنوية (في حال الشركات والمؤسسات...) حيث يختار شخص ينوب على عملية التسيير.

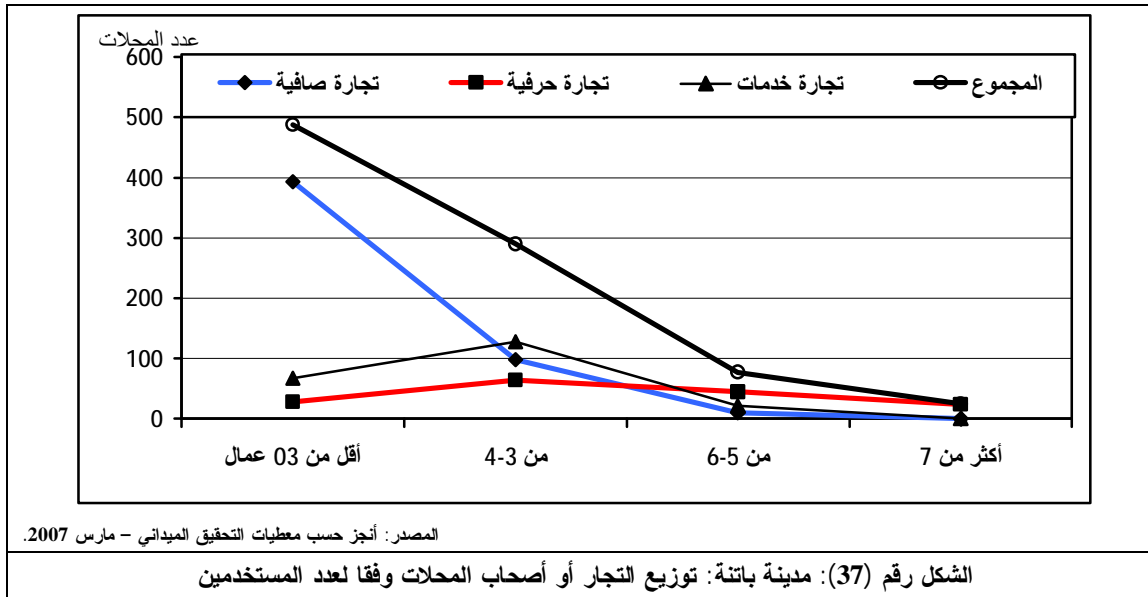
\* **المستخدم:** هو شخص طبيعي، مهمته مساعدة التاجر صاحب المحل في تسيير إدارة وشؤونه التجارية (بيع، تسويق، تخزين، تموين...) مقابل حقوق يتقاضاها أهمها الأجرة، التأمين، العلاوات، العطل....

## أ- توزيع التجار وفقا لعدد المستخدمين بالمحل:

أسفرت معطيات التحقيق الميداني على حجم معتبر للمستخدمين بالمحلات التجارية للعيننة المدروسة، حيث بلغ عددهم 2851 عامل، وهو ما يسمح بتقدير متوسط عدد العاملين في المحل الواحد بمجال الدراسة والذي يساوي ثلاثة مستخدمين لكل محل.

بهدف معرفة توزيع أصناف المحلات التجارية وفقا لعدد المستخدمين تم تحقيق الشكل رقم (37) الذي يوضح توزيع أعداد المحلات التجارية لكل صنف تجاري وفقا لعدد المستخدمين حيث أن:

- المحلات التجارية التي بها أقل من ثلاثة مستخدمين تمثل أكبر نسبة بمجال الدراسة، حيث قدرت بنسبة 55.45%، إذ بلغ عددها 488 محل تجاري. في حين أن إجمالي المحلات التجارية التي بها خمس مستخدمين فما فوق بلغ عددها 102 محل تجاري أي ما نسبته 11.34% من إجمالي المحلات التجارية، وهي نسبة معتبرة تعكس العدد المعتبر للمحلات التجارية الكبرى، كما أن المحلات التجارية التي بها أكثر من سبعة عمال لا تمثل سوى 2.84% من إجمالي المحلات التجارية.



- يتوافق تطور منحنى توزيع عدد المستخدمين في محلات التجارة الصافية مع منحنى إجمالي المحلات التجارية، غير أنه من النادر أن توجد في مدينة باتنة محلات تجارة صافية بها أكثر من سبعة عمال.

- يظهر منحنى توزيع عدد المستخدمين في محلات التجارة الحرفية، بتوازن نسبي في توزيع فئات عدد المستخدمين غير أن:

- 14.90% من إجمالي هذه المحلات يضم أكثر من سبعة مستخدمين.
- 39.75% من إجمالي هذه المحلات من 3 إلى 4 مستخدمين.

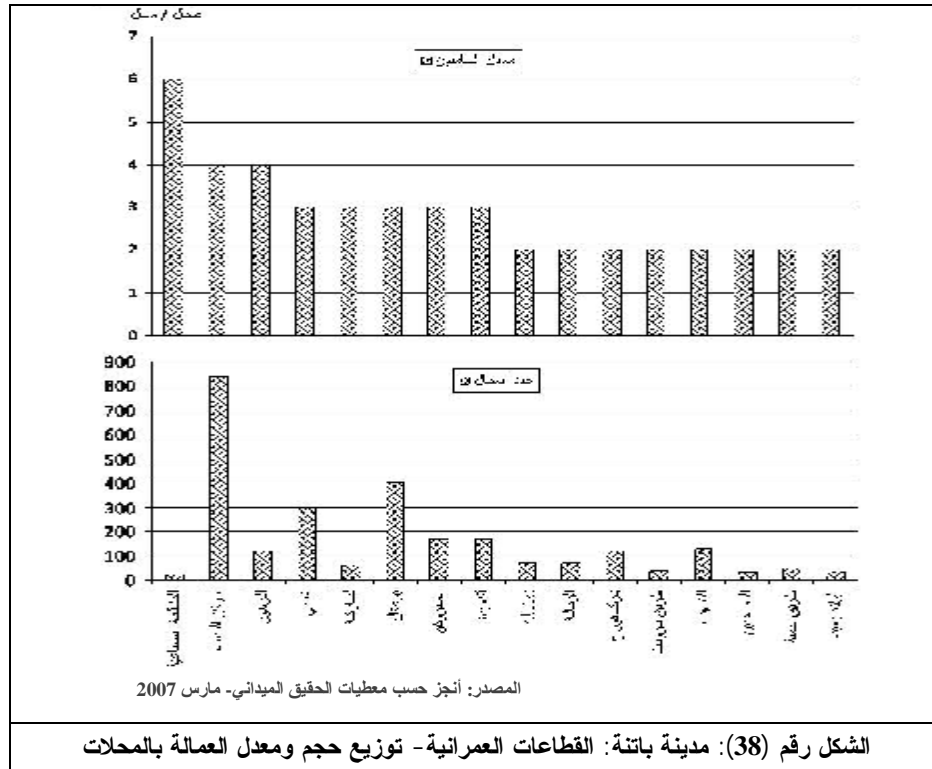
تجدر الإشارة هنا، أن محلات التجارة الحرفية التي تضم أكثر من سبعة مستخدمين تمثل 96% من إجمالي عدد المحلات التجارية الموظفة لهذا العدد من العمال، نظرا لأن هذا النوع من النشاط التجاري يحتاج ليد عاملة مثل محلات الخياطة، ومحلات النجارة...

- أعلى نسبة في محلات تجارة الخدمات التي تضم من ثلاثة إلى أربعة مستخدمين قدرت بـ 58.71% من إجمالي محلات هذا الصنف.

#### ب - التوزيع المجالي للعمالة التجارية:

بعد التعرف على العلاقة بين التخصص التجاري وحجم العمالة المستخدمة في كل فئة تجارية سنحاول معرفة أكثر القطاعات العمرانية توظيف لليد العاملة في بنيتها التجارية.

لذا سنقوم بإنجاز الشكل البياني رقم (38) المتكون من مدرجين تكراريين، يعكس الأول الترتيب التنازلي للقطاعات العمرانية حسب أعلى معدل للعاملين إلى أدنى معدل، ويمثل المدرج التكراري الثاني توزيع حجم المستخدمين في كل قطاع عمراني مع الحفاظ على نفس ترتيب القطاعات العمرانية حيث نسجل ما يلي:



- كل القطاعات العمرانية المشكلة لأطراف النسيج الحضري معدل العاملين بمحلاتها هو عاملين في كل محل تجاري، وفي نفس الوقت هي المجالات الحضري التي بها أعداد منخفضة من المستخدمين.



- كل القطاعات العمرانية المحيطة بمركز المدينة والمشكلة للأطراف المدمجة بالمركز للنسيج الحضري معدل العاملين بها هو ثلاثة عمال لكل محل تجاري في حين قدر عدد العمال بها بين 300 عامل في شيخي و 165 عامل في أكشيدة و 405 عامل في حي بو عقال.

- يتميز مركز المدينة بإحتواءه على أكبر حجم للمستخدمين بمجال الدراسة إذ يضم ما نسبته 32% من إجمالي المستخدمين بالمدينة ككل وهذا لا يتوافق مع معدل العاملين بالمحل الواحد به المقدر بـ 4 عمال/محل نظرا لاحتوائه على بنية مزدهرة معبرا عنها بحوالي 2061 محل تجاري.

- تمثل المنطقة الصناعية، حالة استثنائية بمدينة باتنة حيث بها أعلى معدل للعاملين المقدر بستة عمال/محل، في حين تضم أدنى حجم عمالي بالمدينة قدر بـ 20 عامل أي ما يمثل 0.76% من إجمالي عدد المستخدمين بالمدينة نظرا لقلّة عدد المحلات التجارية وحجم النشاطات التجارية الكبيرة التي تميز المنطقة الصناعية.

- رغم التقارب الكبير بين جميع القطاعات العمرانية في معدل العاملين بالمحلات التجارية. المتراوح بين (2-4) مستخدمين، إلا أنه كلما توجهنا نحو المركز كل ما زاد حجم العمالة التجارية بحيث أن هذه الزيادة تكون أكثر من ثلاثة أضعاف في زيادة معدل العاملين.

من كل ما سبق يتأكد لنا أن العمالة التجارية مرتبط بعدد المحلات التجارية وصنف الوظيفة التجارية والتوزيع المجالي لها. إذ تزداد العمالة من الأطراف نحو المركز.

## 2- المستوى الدراسي للتجار أصحاب المحلات التجارية:

يعكس المستوى التعليمي للتجار أصحاب المحلات التجارية البُعد الثقافي لفئة اجتماعية تساهم بفاعلية في تشكيل جهاز تجاري يؤثر على هيكله وتنظيم المجال الحضري، خاصة وأن المستوى الدراسي للتاجر دور هام في:

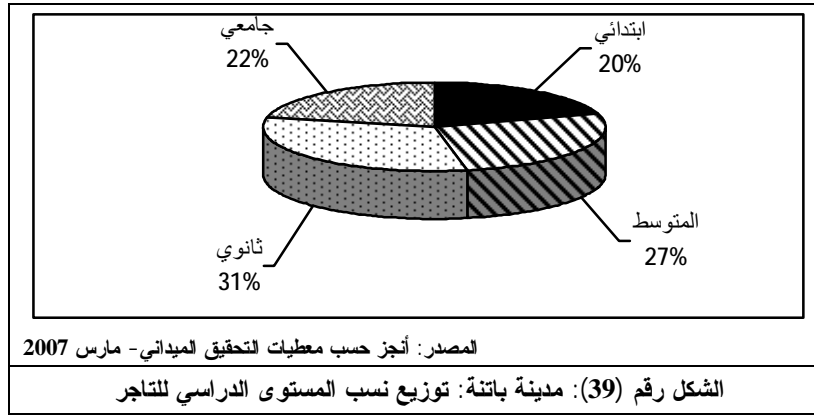
- سرعة الاستجابة في مواكبة التحولات الاقتصادية والثقافية الجديدة للمستهلك، خاصة وقد تظهر أنماط ثقافة استهلاكية جديدة.

- اختيار صنف وطبيعة الوظيفة التجارية.

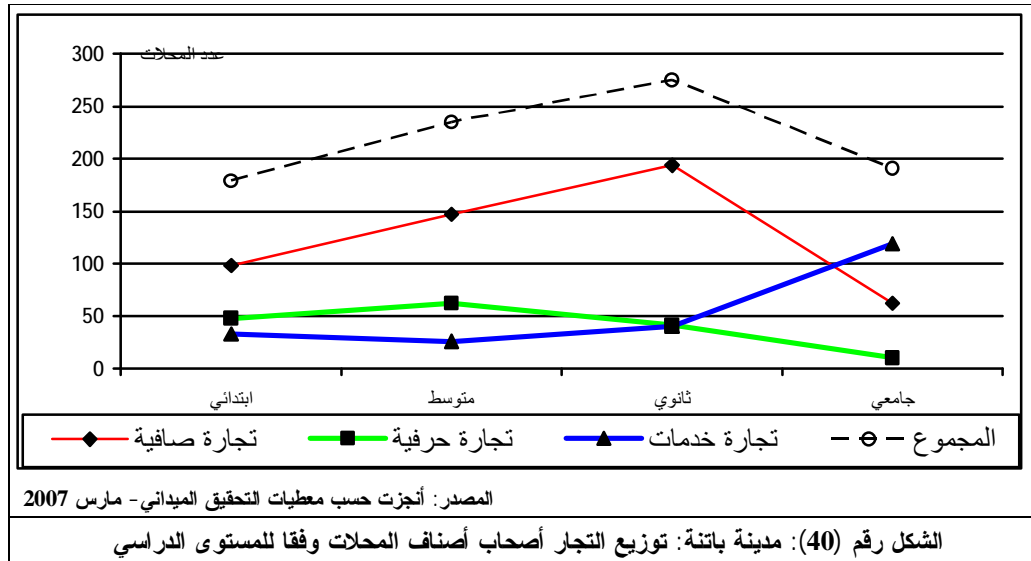
- مرونة في المعاملات والتعامل مع الزبائن وحتى العلاقات مع تجار الأقاليم البعيدة.

- طريقة توجيه واستثمار الفائض في الأرباح التي غالبا ما تكون في اختيار نمط توسع النشاط التجاري وتطويره.

ومن خلال العمل الميداني نسجل التوافق الكبير في النسب التي تمثلها المستويات الدراسية بين مجموع تجار مدينة باتنة، كما توضحه الدائرة النسبية في الشكل رقم (39)، حيث يلاحظ النسبة المعتبر لأصحاب المحلات التجارية ذوي المستوى الجامعي والثانوي، إذ يمثلون أكثر من 52% من إجمالي التجار. الأمر الذي يعكس بالإيجاب على أداء الوظائف التجارية ويزيد من احترافية العمل.



ونظرا لكون المستوى الدراسي يتغير من فئة تجارية إلى أخرى، ومن نشاط تجاري لأخر، فقد قمنا بإنجاز الشكل رقم (40) حيث يتضح أن:



- المستوى الحسن لتجار أصحاب المحلات التجارية الصافية: أغلبهم ذوي مستوى ثانوي، إذ يمثلون نسبة 38.12% من إجمالي التجار، أي ما يمثل 194 تاجر. في حين بلغت نسبة التجار ذوي المستوى المتوسط والابتدائي (29.34%، 19.56%) لكل منهما على الترتيب. أما أضعف نسبة قدرت بـ 12.37% هي لتجار المستوى الجامعي. عموما فإن هذه النسب توضح المستوى التعليمي الحسن لتجار أصحاب المحلات التجارية الصافية.

- المستوى المتوسط لتجار أصحاب المحلات التجارية الحرفية: أغلبهم ذوي المستوى المتوسط والابتدائي بنسبة (38.51%، 29.81%) على الترتيب من إجمالي عدد التجار. في حين يمثل تجار المستوى الثانوي نسبة 25.46% أي ما يعادل 41 تاجر، أما أضعف نسبة هي للتجار الجامعيين التي بلغت 6.21% من إجمالي التجار الحرفيين.

- المستوى العالي لتجار أصحاب المحلات تجارة الخدمات: نظرا لما يتطلبه هذا الصنف من المحلات من كفاءة ومهارة فردية فإن 42.5% من إجمالي أصحاب هاته المحلات هم جامعيين، كما أن 18.34% هم تجار ذوي مستوى ثانوي.

أما النسب الباقية فإنها تعكس حجم أصحاب المطاعم والمقاهي وقاعات اللعب... عموماً نسجل ارتفاع المستوى الدراسي للتجار أصحاب المحلات التجارية بمجال الدراسة الذي سيعرف مع مرور الوقت تحسن مستمر، مما ينعكس إيجاباً على توسع وترقية النشاط التجاري. وبالتالي ينعكس إيجاباً على ديناميكية المجال.

### 3- توزيع التجار وفقاً للمهنة السابقة:

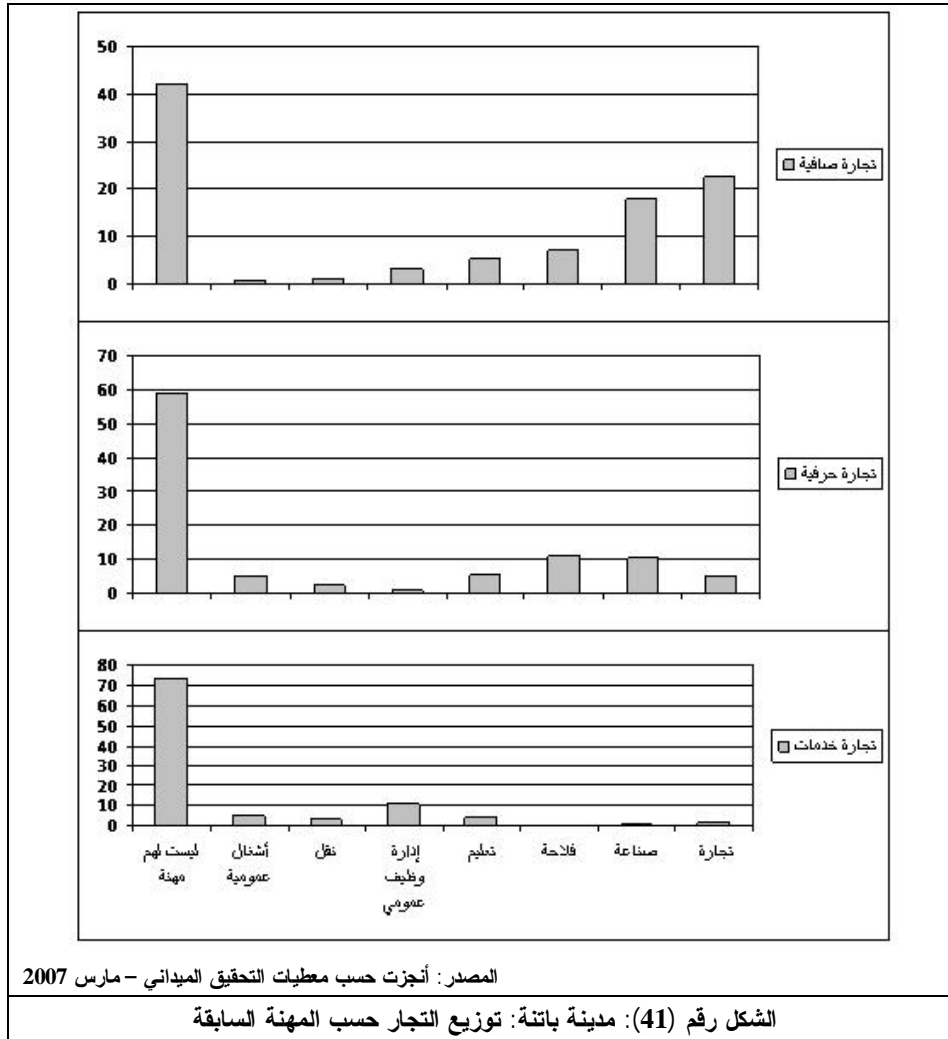
يحمل مؤشر المهنة السابقة بُعدين أساسيين، حيث يصب البُعد الأول في الخانة الاقتصادية إذ تتأثر أهمية القيمة الاقتصادية للنشاط التجاري من خلال الحجم الذي يمثله التجار الذين كانت لديهم مهن سابقة غير التجارة، وحتى من خلال نوعية المهنة التي كانوا يمارسونها. أما البُعد الثاني له دلالة اجتماعية يتمثل بصورة أساسية في تقدير درجة التفاعل الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية-اقتصادية، إذ كلما كانت نسبة التجار الذين سبق لهم أن امتنوا مهن غير التجارة كبيرة، كلما كان للنشاط التجاري ثراء اجتماعي، وأضحت الوظيفة التجارية، وظيفية تجمع بين فئات اجتماعية اقتصادية مختلفة.

وقد يؤدي ذلك إلى تعاضم الضوابط الاجتماعية المتحركة في تنظيم النشاط التجاري، فمن هذا المنطلق سنحاول تسليط الضوء على الأصول الوظيفية والمهنية للتجار أصحاب المحلات التجارية. حيث من خلال نتائج التحقيق الميداني تبين أن نسبة معتبرة وقدرها 32.95% من إجمالي أصحاب المحلات التجارية بمدينة باتنة، أي ما يعادل 466 تاجر لم تكن لديهم مهنة سابقة. كما وجدنا أن أغلبهم كانوا شباب عاطلين عن العمل، تمكنوا من الاشتغال في ميدان التجارة مباشرة. من جهة أخرى فإن ما يمثل نسبة 14.20% من المجموع الكلي للتجار، كانوا يمارسون تجارات أخرى. حيث أن غالبيتهم المطلقة هم أصحاب محلات التجارة الصافية.

إن التجار الذين مارسوا وظائف اقتصادية (فلاح، صناعة، أشغال عمومية و نقل) يمثلون ما نسبته 22.95% من إجمالي أصحاب المحلات، إذ أن المشتغلين بالقطاع الصناعي يمثلون أكبر نسبة من هؤلاء حيث قدر عددهم بـ 109 تاجر أي ما يمثل 53.96% ليلي المشتغلين بالقطاع الفلاحي بنسبة 26.73% من إجمالي التجار الذين مارسوا وظائف اقتصادية.

أما الذين مارسوا وظائف إدارية وتعليمية قدر عددهم بـ 87 تاجر أي ما يعادل نسبة 9.88% من إجمالي التجار أصحاب المحلات ذوي مهنة سابقة.

وبهدف تفسير هذه النتائج، قمنا بتحليل واقع المهن السابقة لأصحاب المحلات التجارية وفقا لصنف كل تجارة، من خلال إنجاز الشكل البياني المتكون من ثلاثة مدرجات تكرارية كل منها تمثل النسب المئوية لتجار الفئات التجارية حسب المهنة السابقة. (أنظر الشكل رقم 41)



- لدى أصحاب محلات التجارة الصافية: يمثل التجار الذين لم تكن لهم مهنة سابقة الغالبية العظمى منهم إذ يمثلون نسبة 42.11%، أي ما يعادل 211 تاجر. أما عدد التجار أصحاب المحلات التجارية الصافية الذين تتوفر لديهم الخبرة التجارية سابقا بمعنى الذين كانوا يمارسون تجارة أخرى، فقد قدروا بـ 113 تاجر أي بنسبة 22.55% وهي نسبة معتبرة، تعكس على وجه الخصوص فئات التجار الذين كانوا يمارسون تجارة قطع الغيار في بداية التسعينات ليتحولوا لتجارة الملابس والإكسسوارات المنزلية فيما بعد (وهي الظاهرة المميزة جدا في بوعقال)<sup>1</sup>. في حين بلغ عدد التجار الذين يمارسون وظائف

<sup>1</sup> جمع المتابعون لشؤون التجارة بالمدينة أن النشأة الأولى للقطب الوطني لتجارة قطع الغيار القديم، الواقع في محور بركة، كان مركزه حي بوعقال في نهاية الثمانينات ليتوافق ازدهارها مع انتقال هذه النشاطات نحو 80 كلم جنوب شرق المدينة حيث مكان إقامة معظم أصحابها وهم سكان دائرة بركة وحيث المجال يوفر ظروف العمل المناسبة خاصة وقد شهد هذا النشاط شبة عمليات تفكيك السيارات المسروقة.

اقتصادية أخرى غير التجارة 177 تاجر أي 35.33% من إجمالي التجار، حيث نجد من بينهم 90 تاجر كانوا ضمن القطاع الصناعي أي بنسبة 50.84% من إجمالي التجار الذين كانوا يمارسون وظائف اقتصادية. خاصة وأن مدينة باتنة شهدت تنمية صناعية منذ الإعلان على البرنامج الخاص بالأوراس (1968/1967) إلى غاية حل وتصفية المؤسسات الصناعية وإنشاء الشركات القابضة في بداية التسعينات، أين تمخض عن ذلك تسريح عمال العديد من الوحدات الصناعية التي كانت متخصصة في الصناعات الإسمنتية والخشب والورق بالإضافة إلى النسيج. ومن هنا نتضح لنا العلاقة بين المهنة السابقة لغالبية تجار مواد البناء والمواد الحديدية وتجارات تجهيز العتاد..

كما أن نسبة التجار الذين مارسوا النشاط الفلاحي يمثلون نسبة 7.18% وهي نسبة صغيرة تبين قوة المنافسة التجارية بمدينة باتنة التي لا تأهل الفلاحين على التوجه للعمل بالنشاط التجاري، وإن فكروا في ذلك يفضلون ممارستها في المراكز العمرانية الصغيرة والمتوسطة. أما الذين يفضلون مدينة باتنة فهم من فئة الفلاحين الكبار الذين غيروا اقتصادهم الفلاحي من الزراعات المعيشية إلى زراعة الأشجار المثمرة وإنتاج بيض الدجاج، مما يوفر لهم السيولة الكافية لاستثمارها في النشاط التجاري.

تجدد الإشارة هنا إلى أصغر نسبة يمثلها التجار الذين مارسوا مهنة النقل الحضري إذ يمثلون نسبة 1% من إجمالي التجار وهي دلالة على أن العمل بالنقل الحضري أو الشبه حضري مربح نسبياً، لذا لا يفكر غالبية الناقلين التوجه لممارسة التجارة الصافية بل يفضلون تجارة الخدمات عليها.

- لدى أصحاب محلات التجارة الحرفية: يعكس المدرج التكراري في الشكل رقم (41)، التقارب الكبير في نصيب التجار الحرفيين الذين كانوا يمارسون نشاطاً فلاحياً إذ يمثلون نسبة 10.56% و 11.18% من إجمالي التجار على الترتيب، غير أن التركيبة الكبرى المقدره بنسبة 59% من أصحاب المحلات الحرفية لم يمارسوا مهنة سابقة، وهذا يؤكد الاحترافية العالية لفئة الحرفيين بمدينة باتنة.

- لدى أصحاب محلات تجارة الخدمات: بلغت نسبة التجار الذين ليست لديهم سابقة 73.39% وهي أكبر نسبة، كما قدرت نسبة التجار الذين مارسوا تجارة أخرى 1.83% لترتفع إلى حدود 5% في كل من الأشغال العمومية والتعليم.

كما نلمس علاقة نوعية بين أصحاب محلات تجارة الخدمات الممارسين سابقاً لوظائف إدارية وعدد أصناف هذه المحلات (يمثلون نسبة 11.01% منهم). ومما سبق نستنتج أن أهم الأسباب التي أدت إلى التوقف عن ممارسة النشاط بالقطاعات الاقتصادية السابقة الذكر واستقطابها في البنية التجارية هي:

- أسباب اقتصادية: التغيير من أجل تحسين المستوى المعيشي.
- أسباب إدارية: التغيير بسبب تسريح العمال أو الاستقالة أو التقاعد.
- أسباب تقنية: التغيير من أجل مواكبة التوجهات الاستهلاكية.
- أسباب اجتماعية: التغيير نحو النشاط الذي يمارسه أكثر أفراد العائلة.

- أسباب نوعية: التغيير للتشابه الكبير بين النشاط السابق والنشاط الجديد.
- أسباب أمنية: التغيير بهدف الاستقرار.

#### 4- التركيبة العمرية وعلاقتها بالأصناف التجارية:

تعتمد العديد من الدراسات الاجتماعية على تحليل التركيبة العمرية والنوعية للمجتمع المستهدف بالدراسة نظرا للدلالات الكبيرة التي تنتجها هذه الأنواع من المؤشرات الاجتماعية. سنحاول استقراء التركيبة العمرية لأصحاب المحلات التجارية بمدينة باتنة. إذ سيعطي هذا المؤشر تحليل اجتماعيا أكثر دقة يفيد فهم أفضل للبنية التجارية والتي هي صورة عن تنظيم اجتماعي اقتصادي. فكلما كانت الفئات العمرية للتجار تتوافق مع صغار السن كلما دل ذلك على مؤهلات إضافية في تطور وازدهار النشاط التجاري.

ومن خلال العمل الميداني تم إنجاز الشكل رقم (42) الذي يوضح ترتيب أربعة أعمدة تكرارية، الثلاثة الأولى منها تتوافق مع عدد التجار لكل فئة تجارية، أما الرابع فهو يمثل العدد الإجمالي لأصحاب المحلات التجارية، وكل ذلك وفقا للفئات العمرية الممثلة في محور السينات، حيث نستنتج ما يلي:

- تمثل الفئة العمرية (30-40 سنة) نسبة 53.41% من إجمالي التجار أصحاب المحلات التجارية، في حين أن التجار الذي سنهم أقل من (30 سنة) فيمثلون نسبة 30.11% من إجمالي التجار، وهي نسبة معتبرة تعكس نسبة الشباب دخل الجهاز التجاري لمدينة باتنة. مما ينعكس إيجابا على مردود وازدهار النشاطات التجارية.

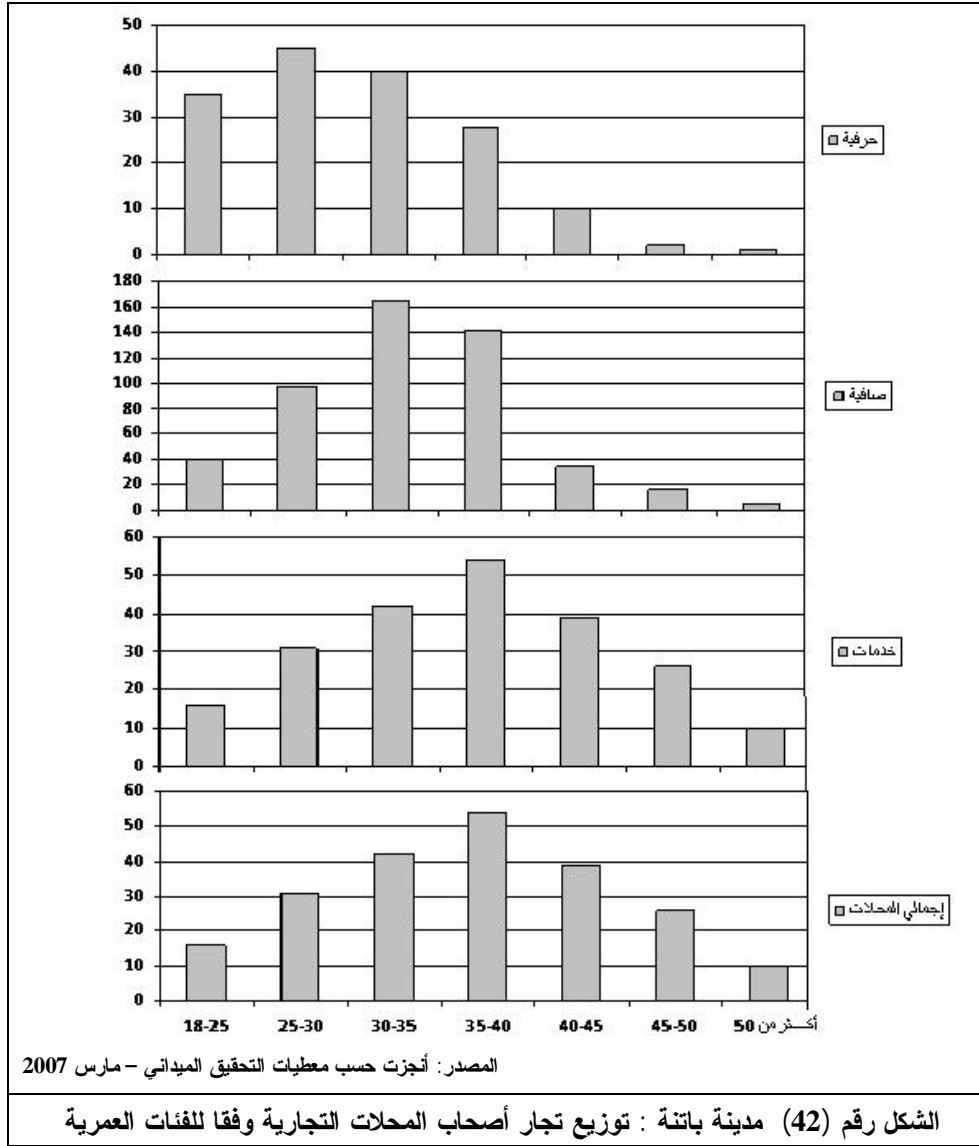
- في صنف المحلات التجارية الحرفية نجد أن ما نسبته 52.79% من إجمالي أصحاب هذه المحلات التجارية يتراوح عمرهم بين (25-35 سنة) في حين أن أصحاب المحلات التجارية الذين تجاوز عمرهم (40) سنة فيمثلون نسبة 8.07% من إجمالي التجار.

- في صنف المحلات التجارية الصافية نجد أن نسبة 61.79% من إجمالي أصحاب هذه المحلات التجارية يتراوح عمرهم بين (30-40 سنة). في حين أن أصحاب المحلات التجارية الذين تجاوز عمرهم (40 سنة) فيمثلون نسبة 11.37% من إجمالي التجار.

- في صنف المحلات تجارة الخدمات نجد أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 24.77% من إجمالي أصحاب المحلات ينتمون للفئة العمرية (35-40 سنة)، كما أن الذين تجاوز سنهم (40 سنة) يمثلون نسبة 34.40% من إجمالي التجار. وتجدر الإشارة هنا أن أصحاب محلات تجارة الخدمات الذين سنهم أقل من (25 سنة) لا يمثلون سوى 7.34% من إجمالي تجارة أصحاب محلات الخدمات.

من كل هذا نستنتج أن التجار الحرفيين هم الأكثر شبابا من باقي الأصناف التجارية نظرا لما تتطلبه الأنشطة الحرفية من جهد عضلي واستطاعة شبابية وهذا المؤشر الذي يسمح بديمومة النشاط

الحرفي بمجال الدراسة. أما تجار الخدمات يمثلون أعلى نسبة للتجار الكبار في السن وهو ما يعكس الخبرة المادية لمجال الدراسة.



### III - الضوابط المجالية المنظمة لنشاط المحلات التجارية:

نقصد من خلال هذا العنصر البحث عن عناصر مجالية لها صلة وثيقة في تشكيل الوضعية القائمة للبنية التجارية، فمثلا هل أن التنظيم المجالي لأصناف المحلات التجارية الوارد ذكره في الفصول السابقة مرتبط بالمساحة السطحية لهذه المحلات؟. وهل امتداد شبكة البنية التجارية مرتبط أيضا بالتوزيع المجالي لمستودعات التخزين؟. بمعنى آخر سنحاول تشخيص العناصر التي تؤثر

بطريقة مباشرة على الوظيفة التجارية من حيث مستواها، نوعيتها واستعابها للزبائن. أمام كل هذا لابد من الإشارة إلى أشكال العمران التجاري<sup>1</sup>.

### 1. أشكال العمران التجاري بمجال الدراسة:

تعتبر مساحة البيع للمحل التجاري المنطلق الأساسي لتمييز أشكال العمران التجاري. وفي مدينة باتنة يمكن التمييز بين عدة أشكال من المحلات التجارية حسب الشكل والحجم ويمكن ترتيبها وفق لمكوناتها إلى أشكال تقليدية وأخرى حديثة كما يلخصه الجدول الموالي:

#### جدول رقم (13): مدينة باتنة: أشكال العمران التجاري

الصورة	نطاق تركزا	خصائصه	مساحته المتوسطة(م <sup>2</sup> )	الشكل العمراني
	-85% بمركز المدينة. -15% بقطاع بوعقال.	- لا تضم واجهة تجارية. - تعطي انطباع عن تجارة الأرصفة. - 90% منها مخصص لتجارة الأضحية.	[ 8 ، 3.5 ]	النصبة
	- في جميع القطاعات العمرانية	- واجهة متواضعة. - ارتباط وثيق بنمط البناء الفردي (تحتل الطابق الأرضي) - تجارة صافية غذائية.	[ 20 ، 10 ]	الحانوت l'Echoppe
	- في جميع القطاعات العمرانية	- أكثر تهينة وتنظيم لعرض السلع،(تجارة صافية). - 30% من مساحته توجه كمساحة تخزين. - الطوابق الأرضية للبيانات السكنية (فردية أو جماعية)	[ 40 ، 15 ]	الدكان boutique
	-100% في مركز المدينة.	- إطاره المبني مفصول مجاليا عما حوله. - تردد ظهوره في المجال الحضري نادر. - مخصص لتجارة التبغ و الجرائد.	[ 15 ، 10 ]	الكشك kiosque

<sup>1</sup> :dictionnaire de l'urbanisme page 690



	-مرتبط بالنمط البناء الفردي	- أغلب الحالات له واجهتين متجاورتين. - يسمح للزبون التجول بين الرفوف. - أكثر من 1000 صنف من السلع الإحتياجات اليومية. - 90% منها هو محصلة إستغلال مرابيين متجاورين.	[ 80 ، 200 ]	المتجر superette
	-75% في أحياء المركز -20% في الأطراف المدمجة	- تراكم و تكثف أفقي وعمودي على ملكية عقارية واحدة لمجموعة من المحلات ( 6 دكاكين على الأقل ) - أغلبها هو تحول المساكن النمط الفردي إلى إستخدام تجاري .	تجمع لأكشاك أو دكاكين	البازار Bazar
	-90% منها في الأحياء المركزية	- هي مساحة سطحية سكنية أغلبها يحول لممارسة لنشاطات تجارية خدمية و مهن حرة .	[ 65 ، 110 ]	الشقة appartement

المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق الميداني - مارس 2007

#### أ - أشكال تقليدية للمحلات التجارية:

\* **النسبة:** هي مساحة تجارية صغيرة جداً، تتراوح مساحتها بين (3.5م<sup>2</sup> و 8م<sup>2</sup>) تتسم بالبساطة الشديدة، حيث لا تتوفر على واجهة تجارية، إذ تعطى انطباعاً للداخل إليها كأنه يتسوق من باعة الأرصفة، ونجد أغلب هذه الأشكال في السوق المركزي الواقع بمركز المدينة حيث تخصص لبيع الأحدثية.

\* **الحنوت:** (L'ECHPPE): هذا الشكل التجاري مرتبط، ارتباطاً وثيقاً بنمط البناء الفردي الاستعماري، حيث يظهر بواجهة متواضعة عرضها يتراوح بين (3 و4) أمتار في حين أن متوسط مساحة الحنوت يتراوح بين 10م<sup>2</sup> و 20م<sup>2</sup>.

#### ب - الأشكال الحديثة للمحلات التجارية:

\* **الدكان (LA BOUTIQUE):** هو مساحة تجارية أكثر تهئية وتنظيم لعرض السلع وبيعها يرتبط وجوده بالطوابق الأرضية للبنىات السكنية الفردية الحديثة على وجه الخصوص. مساحته تتراوح بين 15م<sup>2</sup> و 40م<sup>2</sup>، وتقسم المساحة العقارية للدكان عادة إلى جزئين: مساحة البيع ومساحة التخزين حيث هذه الأخيرة لا تمثل أكثر من 30% من مساحة المحل أو الدكان.

\* **كشك (KIOSQUE):** محل تجاري يكون إطاره المبني مفصول مجاليا عما يحيط به وهو موجه في الأساس لبيع التبغ والجرائد على وجه الخصوص وبعض السلع الأخرى، انتشاره بمجال الدراسة ضعيف جدا، إذ يظهر على جانب الطرق العمومية الرئيسية.

\* **المتجر (SUPERETTE):** محل تجاري واسع مساحته السطحية تتراوح بين (100 و200) متر مربع حيث كلها معدة للبيع (لا يضم مساحة التخزين) في أغلب الحالات نجد للمتجر واجهتين متجاورتين، ما يدل على الطبيعة المعمارية للمتجر التي هي محصلة استغلال محلين متجاورتين. كما يتم عرض السلع به بطريقة عصرية حيث يسمح للزبائن بالتجول بين الرفوف وجلب مقتنيات إلى الصندوق عند مخرج المتجر. ويضم بين 750 صنف إلى 1200 صنف من السلع التي تدرج ضمن الاحتياجات اليومية للسكان.

\* **البازار:** وقد ورد ذكره سابقا حيث تم تشخيصه على أنه حالة من التراكم الأفقي والعمودي لمجموعة من الدكاكين

\* **الشقق:** هي في الأصل مساحات سطحية سكنية (أي موجهة بصورة أساسية لأداء الوظيفة السكنية) ضمن النمط الجماعي أو النصف جماعي وتتراوح مساحتها بين 65م<sup>2</sup> و110م<sup>2</sup> (F2، F5...) تستغل كمساحة لممارسة نشاطات تجارية جملها تدرج ضمن فئة تجارة الخدمات مثل العيادات الطبية والمكتبية أو مكاتب المحاماة والدراسات... كما تستغل بعض الشقق الواقعة في الطابق الأرضي لعمارات مركز المدينة كمحلات الإنترنت، مواد غذائية، ملابس ومطاعم.

تجدر الإشارة هنا، أنه وبالإضافة إلى هذه الأشكال العمرانية التي تظهر من خلالها المحلات التجارية، توجد هناك أنواع أخرى من المساحات التجارية كالأسواق والأروقة...

من كل ما سبق يتضح أن توسع النمط الفردي كنموذج سكني نحو الأطراف ساهم في توجيه توسع البنية التجارية، وبالتالي انتقال التخصص والتركز التجاري من النواة نحو الأطراف، الأمر الذي أثار على تراجع الهيمنة المطلقة لجميع التخصصات التجارية في مركز المدينة. خاصة وأن تشعبه بالمساحات السطحية التجارية كان أفقيا ونسبيا عموديا. حيث تبقى أشكال التعمير التجاري البسيطة (الدكان والחנוوت) ضمن الأشكال التقليدية للعمران التجاري، التي يمكن الاعتماد عليها في التجارة الجوارية ولا يمكن تبنيها في تشكيل أقطاب عمران تجاري وفقا للمقاييس المعاصرة. ولاستخراج بعض المؤشرات والضوابط المجالية المنظمة لنشاط المحلات التجارية لا بد من تحد العناصر المجالية المكونة للمحل التجاري التي يشترك فيها كل أشكال العمران التجاري بمجال الدراسة، فما هي العناصر المجالية للمحل التجاري؟.

ت - عناصر المحل التجاري:

وفق المفهوم النظري للمحل التجاري، وحتى يكون هذا الأخير قابلاً لاستغلال وبأداء وظيفي مقبول لا بد أن يشتمل على عناصر مجالية أهمها:

\* **الواجهة (la vitrine):** هي وجه المحل ومدخله الرئيسي، قد تستغل في عرض جزئي أو كلي للبضائع بشكل يجذب الزبائن وغالباً ما تصنع من مادة الألمنيوم والزجاج.

\* **مساحة البيع:** تختلف هذه المساحة حسب شكل المحل وصنفة التجاري وهي مجال منظم ومجهز يسمح للزبائن باقتناء حاجتهم. حيث يمكن أن تكون مساحة البيع هي محصلة جمع مساحة تنقل الزبائن ومساحة عرض السلع.

\* **مساحة للتخزين وحفظ البضائع:** هناك نوعين منها، إذ يمكن أن تكون مرتبطة مجالياً بمساحة البيع أي هي الاحتياطات الخلفية أو تحت الأرضية في المحل التجاري، كما قد تكون منفصلة مجالياً عن المحل وهي إما بمحاذاة موقع المحل أو في موقع آخر وفي كلتا الحالتين تعتبر المخازن المنفصلة عن مساحة البيع أكثر تجهيزاً وأكبر مساحة لحفظ السلع والبضائع.

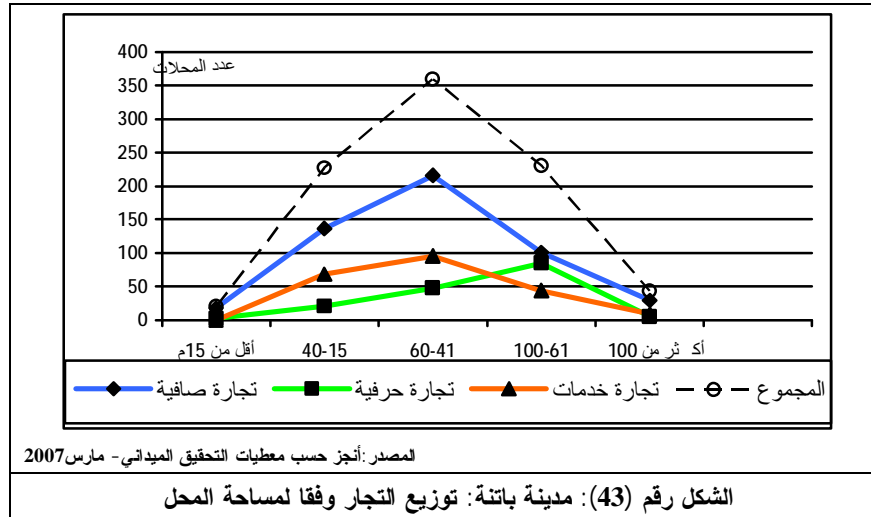
\* **مجال أو مساحة الإشهار:** عادة هي المجال المتضمن لعنوان المحل وهو تعبير إيجازي للوظيفة التجارية للمحل ويمثل على قطعة معدنية غالباً ما توضع فوق واجهة المحل أو تكون عمودية على النهايات العلوية للواجهة.

وفي مجال الدراسة أغلب أصحاب المحلات التجارية يشغلون نصف عرض الرصيف المجاور لوجهات محلاتهم مقابل مبالغ مالية تستفيد منها البلدية.

وهناك عناصر مجالية أخرى يشترط أن تتوفر في أصناف معينة من الوظائف التجارية كدورات المياه ومجلات جمع القمامة، ومجالات مخصصة للمستخدمين في التجارات الحرفية على وجه الخصوص وتجدر الإشارة هنا: أن هناك عناصر أخرى ضرورية في كل محل تجاري وهي مثل السجل التجاري والأموال المخصصة لممارسة النشاط التجاري.

## 2. توزيع التجار وفقاً لمساحة المحل التجاري (مساحة البيع):

انطلاقاً من الشكل رقم (43) المنجز من خلال معطيات التحقيق الميداني، تتضح لنا الصورة التي تمثل توزيع تجار مختلف أنواع المحلات التجارية وفقاً لمساحة المحل المعبر عنها بالمتر المربع.



حيث نجد أكثر من نصف العدد الإجمالي للمحلات التجارية (66.70%) مساحتها المتوسطة تتراوح بين (15، 60م<sup>2</sup>). وهي المساحة المتوسطة لمحلات مدينة باتنة، خاصة وأن المحلات التجارية الصغيرة التي مساحتها أقل من (15م<sup>2</sup>) تمثل ما نسبته 2.27% أما المحلات الكبيرة التي تتجاوز مساحتها (61م<sup>2</sup>) تمثل ما نسبته 31.02% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة، وهي نسبة معتبرة تعكس بنية تجارية مساحتها السطحية معتبرة خاصة وأن متوسط مساحة المحل الواحد بمدينة باتنة تقدر بـ 54.33م<sup>2</sup>.

ومنه يمكن حساب متوسط المساحة السطحية التجارية للمحلات التجارية في مدينة باتنة بضرب عدد المحلات الإجمالي في متوسط مساحة المحل الواحد أي: (54.33م<sup>2</sup> × 8732 محل = 474409.56م<sup>2</sup>).

ومنه أيضا يمكن حساب نصيب الفرد من هذه المساحة، بقسمة عدد السكان على النتيجة المتحصل عليها حيث نجد: 1.956م<sup>2</sup>/نسمة. هو نصيب مرتفع بالمقارنة مع نصيب الفرد من المرافق الأخرى (باستثناء المرافق السكنية). وإذا حاولنا الربط بين مساحة المحل ونوع النشاط التجاري الممارس به نجد أن أكبر عدد لمحلات التجارة الصافية والخدمات يظهر في الفئة المساحية (41م<sup>2</sup>-60م<sup>2</sup>) إذ تمثل محلات التجارة الصافية بها ما نسبته 43.11% من إجمالي المحلات الصافية ونفس النسبة تقريبا تمثلها محلات تجارة الخدمات التي مساحتها تتراوح بين (41م<sup>2</sup>-60م<sup>2</sup>) وهي 44.03% من إجمالي محلات الخدمات.

أما في محلات التجارة الحرفية فإن أكبر عدد منها والمقدر بـ 85 محل حرفي مساحته تتراوح بين (61م<sup>2</sup>-100م<sup>2</sup>) وهو ما يمثل 52.79% من إجمالي التجارة الحرفية، من جهة أخرى نجد أن:

- متوسط المساحة التجارية (مساحة البيع) في محلات التجارة الصافية: تقدر بـ 52.157م<sup>2</sup>/محل أي المساحة التجارية الإجمالية للتجارة الصافية بمدينة باتنة تقدر بـ: 250311.201م<sup>2</sup>، ومنه فإن نصيب الفرد من مساحة البيع في التجارة الصافية يقدر بـ: 1.032م<sup>2</sup>/نسمة.

- متوسط المساحة التجارية (مساحة البيع) في محلات التجارة الحرفية تقدر بـ 64.65م<sup>2</sup>/محل أي أن المساحة التجارية الإجمالية للتجارة الحرفية بمدينة باتنة تقدر بـ: 102473.695م<sup>2</sup>، ومنه يقدر نصيب الفرد من مساحة البيع في التجارة الحرفية يقدر بـ: 0.422م<sup>2</sup>/نسمة.

- متوسط المساحة التجارية (مساحة البيع) في محلات تجارة الخدمات تقدر بـ 51.73م<sup>2</sup>/محل أي أن المساحة التجارية الإجمالية للتجارة الخدمات تقدر بـ: 16603.142م<sup>2</sup>، ما يعني أن نصيب الفرد من مساحة البيع في تجارة الخدمات يقدر بـ: 0.481م<sup>2</sup>/نسمة.

إن هذه المؤشرات تعكس القوة المجالية للبنية التجارية بمجال لدراسة، حيث أن سبب ذلك هو سيادة النمط الفردي الحديث على باقي الأنماط السكنية الأخرى، حيث يضم أغلبها محلات تجارية.

### 3. مساحة التخزين<sup>1</sup>:

لقد ورد في الفصل الثالث من هذه الدراسة عرض وتحليل الوضعية القائمة للبنية التجارية بتحليل الاستخدامات التجارية، دون التطرق لمساحات التخزين. من ثمة وتكملة لما سبق، سنحاول من خلال هذا العنصر تشخيص مستودعات التخزين لأنها تعطي فكرة حول حجم النشاط التجاري ومدى ازدهاره. فكلما كان عدد وحجم مساحات التخزين معتبرا، كلما زادت أهمية ازدهار النشاط التجاري.

كما أن القياس الفعلي لحجم البنية التجارية لا يتم إلا إذا تم تسليط الضوء على هذا العنصر المجالي الذي يضم سلعا وبضائع موجهة للتسويق، كما قد يكون المستودع في حد ذاته فضاءً للبيع والشراء لذا فهو جزء لا يتجزأ من البنية التجارية. وسنتطرق لهذا العنصر من خلال:

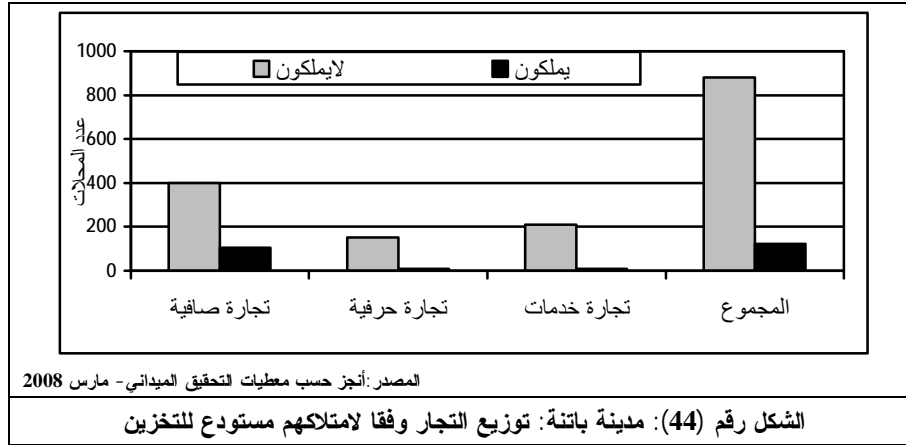
- معرفة النسبة التي تمثلها مساحات التخزين ضمن البنية التجارية
- التوزيع المجالي لمساحات التخزين
- حجم مساحة التخزين لكل فئة من الفئات التجارية.
- حالة الملكية العقارية لهذه المساحات.

#### أ- توزيع التجار وفقا لاملاكهم مستودع للتخزين:

انطلاقا من نتائج التحقيق الميداني، يمكن تمثيل الشكل رقم (44) الذي يبين أن حوالي 13.73% من أصحاب المحلات التجارية بمدينة باتنة، يملكون مستودعات للتخزين.

<sup>1</sup>: نقصد بمساحة التخزين: المستودعات التي تحفظ بها كميات معتبرة من السلع والبضائع ولا نقصد بها مساحة التخزين المتصلة مجاليا بمساحة البيع، بمعنى آخر لا نقصد بها المساحات الخلفية الموجودة في أغلب المحلات. إذ أن لكل مساحة تخزين واجهة خاصة بها تختلف على واجهة مساحة البيع.

في حين أن الغالبية العظمى المقدرة بـ 86.36% لا يملكون مستودعات مستقلة عن محلاتهم، حيث يكتفون بالتخزين في محلاتهم.



من جهة أخرى نجد أن محلات التجارة الصافية يمثلون أكبر نسبة لمالكي مساحات التخزين، إذ يمثلون نسبة 85% من إجمالي التجار المالكين لمستودعات. والجدير بالملاحظة هنا أن من بينهم تجار قطع الغيار وتجار المواد الغذائية وتجار الأثاث المنزلي وحتى تجار الملابس، بمعنى آخر أن ملكية مساحات التخزين لا تعكس سيطرة تخصص صنف تجاري معين، مثل الذي نجده مثلاً في مدينة عين مليلة حيث غالبية التجار المالكين لمستودعات تخزين هم تجار قطع الغيار نظراً لازدهار هذا التخصص التجاري الذي تعرفه المدينة<sup>1</sup>.

كما أن نسبة ضئيلة من التجار أصحاب المحلات الحرفية والخدمات يملكون مساحات للتخزين، حيث يمثلون ما نسبته 8.33% و 6.66% من إجمالي التجار الذين تتوفر لديهم مستودعات على الترتيب.

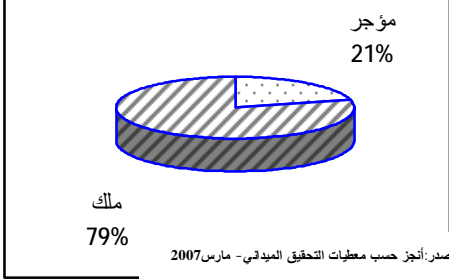
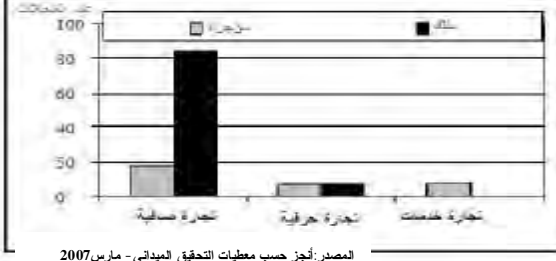
#### ب- الوضعية العقارية لمساحات التخزين:

تفيد معرفة الوضعية العقارية لمساحات التخزين، في قياس أفضل لثقل هذه الإستحواذات ضمن البنية التجارية. ومن ثمة قياس أفضل للبنية التجارية في حد ذاتها، حيث:

- كلما كانت نسبة المالكين مرتفعة، كلما اتضح الحجم المالي المعتبر لأصحاب هذه المحلات التجارية، خاصة وأنهم تمكنوا من ملكية عقاريين تجاريين (مساحة البيع ومساحة التخزين). والعكس صحيح.
- كلما كانت نسبة المالكين مرتفعة، كلما اتضح لنا الثبات النسبي لشكل وتنظيم الهيكل العام للبنية التجارية، حيث أن زيادة معدلات الإيجار تجبر المستغلين تغيير موضع تخزينهم من مجال إلى آخر وبالتالي عدم ثبات حالة التوزيع المجالي لهذه المستودعات (مع العلم أن هناك عوامل أخرى تتحكم في تغيير التاجر لموضع تخزينه).

ومن خلال معطيات التحقيق الميداني تم تحقيق الشكلين رقم (45،46) اللذين يوضحان أن:

<sup>1</sup> .عنون نوالدين - مصدر سابق . ص175

 <p>مؤجر 21%</p> <p>ملك 79%</p> <p>المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق الميداني - مارس 2007</p>	 <p>100</p> <p>80</p> <p>60</p> <p>40</p> <p>20</p> <p>0</p> <p>تجارة صافية</p> <p>تجارة حرفية</p> <p>تجارة خدمات</p> <p>المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق الميداني - مارس 2007</p>
<p>الشكل رقم (46): مدينة باتنة: الوضعية العقارية لمستودعات التخزين</p>	<p>الشكل رقم (45): مدينة باتنة: توزيع أصناف التجار وفقا لاستغلالهم لمستودعات التخزين</p>

- 20.83% من إجمالي مساحات التخزين هي مؤجرة في حين أن 95 مستودع أي ما يمثل 79.17% من إجمالي المستودعات هي ملكية خاصة لأصحاب المحلات التجارية. وبإسقاط أصناف المحلات التجارية نلاحظ:

- نسبة 82.35% من إجمالي المالكين لمستودعات التخزين هم أصحاب محلات التجارة الصافية، وبالتالي نجد أن أصحاب التجارات الصافية المؤجرين لمستودعات لا يمثلون سوى نسبة 17.64% من إجمالي أصحاب المحلات التجارية الصافية المستغلين لمستودعات.

- أغلب التجار أصحاب المحلات الحرفية والمستغلين لمستودعات هم مستأجرين لها. إذ يمثلون نسبة 70% من إجمالي التجار الحرفيين الذين لديهم مستودعات تخزين.

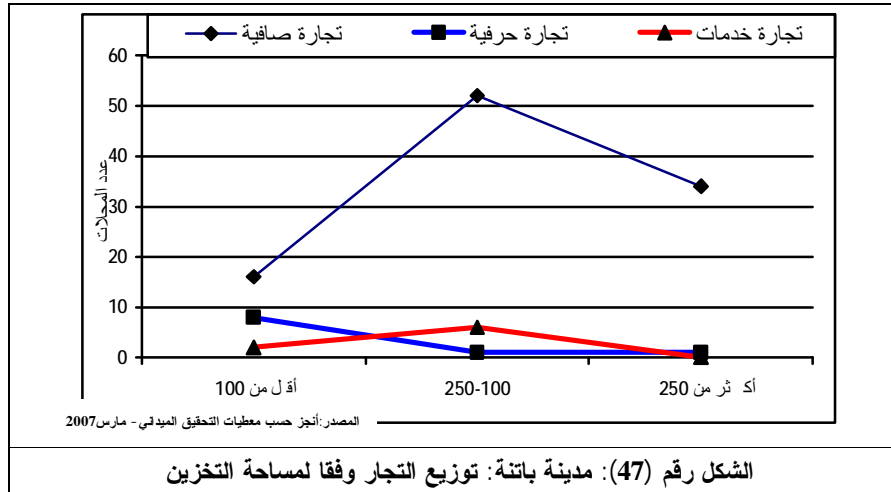
- كل التجار أصحاب محلات تجارة الخدمات المستخدمين لمستودعاتهم هم المالكون الفعليون لها ولا يوجد من بينهم من يستأجر مخزنا.

#### ت - متوسط مساحة التخزين:

يتضح من خلال الشكل رقم (47) أن ما نسبته 49.16% من إجمالي المستودعات، مساحتها العقارية تتراوح بين (100-250م<sup>2</sup>). في حين نجد أن 29.66% منها مساحتها العقارية أكبر من 250م<sup>2</sup>. وهي مساحة معتبرة تمثلها نسبة معتبرة.

أما مساحات التخزين التي مساحتها أقل من 100م<sup>2</sup> فهي لا تمثل سوى نسبة 21.66% من إجمالي المستودعات التجارية بمدينة باتنة.

وإذا قمنا بإسقاط الأصناف التجارية نجد أن:



- 84.31% من إجمالي مساحات التخزين المستغلة من طرف أصحاب المحلات التجارية الصافية مساحتها العقارية أكثر من (100م<sup>2</sup>).

- 80% من إجمالي مساحات التخزين المستغلة من طرف أصحاب المحلات التجارية الحرفية مساحتها العقارية أقل من 100م<sup>2</sup>، نظرا لأن 70% منها مستأجرة لأن كلما زادت المساحة العقارية للمخزن كل ما زادت قيمة الإيجار.

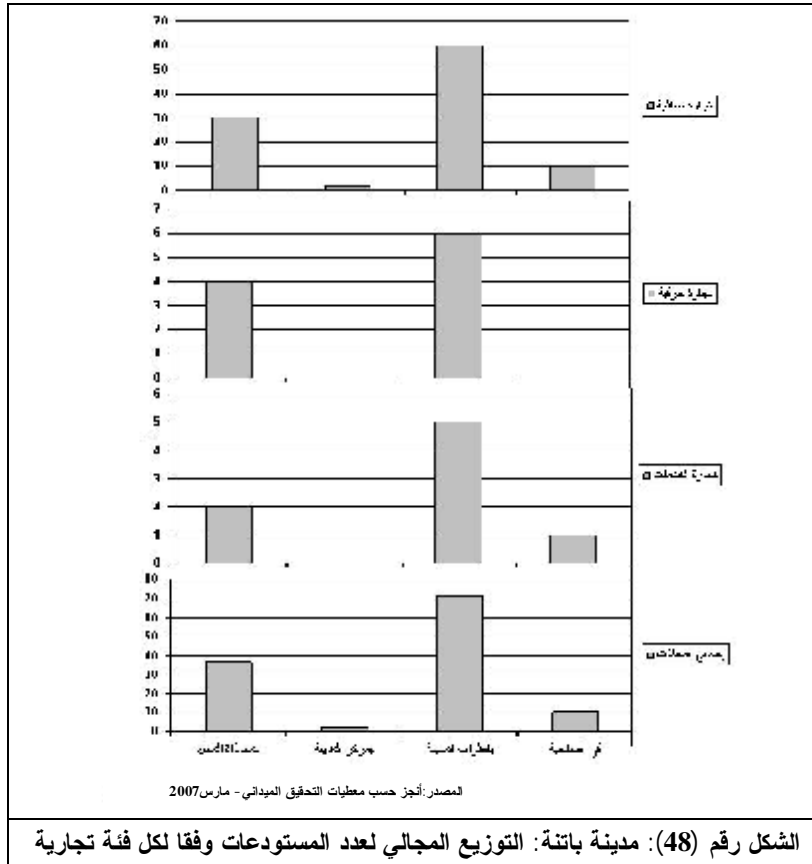
- 75% من إجمالي المساحات التخزين المستغلة من طرف أصحاب المحلات تجارية الخدمات مساحتها العقارية بين (100-250م<sup>2</sup>)

#### ث - التوزيع المجالي لمساحات التخزين:

يقتضي هذا العنصر أهمية بالغة في التعرف على الوضعية المجالية التي تنتشر عليها مساحات التخزين، فمن خلال معطيات التحقيق الميداني قمنا بإعداد الشكل البياني رقم (48) المكون من أربع مدرجات تكرارية. حيث أن الثلاثة الأولى منها تمثل عدد المستودعات لكل فئة تجارية أما الرابعة فتمثل إجمالي المحلات التجارية كما حدد على محور السينات محور تواجد هذه المستودعات حيث نستنتج ما يلي:

- 1.67% من إجمالي مساحات التخزين تقع بالأحياء المشكلة لمركز المدينة وهي أضعف نسبة، نتيجة لتشبع المجال المركزي بمحلات تجارية ومردودية العقار التجاري إذ يفضل توجيهه كمساحات بيع وليس كمساحات تخزين.





- 30% من إجمالي مساحات التخزين تقع بمحاذاة المحل التجاري مباشرة، فقد تكون معه على نفس المستوى (الطابق الأرضي في أغلب الحالات) أو في الطابق العلوي على نفس القطعة الأرضية أو بالقطعة الأرضية المحاذية لتلك المتضمنة للتخصيص.

- 9.16% من إجمالي مساحات التخزين، توجد خارج النسيج الحضري لمدينة باتنة، أي الضواحي القريبة منها مثل فسديس في الشمال وتجمع لمبيردي في الجنوب، وتجمع العصافير في الشرق.

- 59.16% من إجمالي مساحات التخزين، توجد بالأحياء المكونة لأطراف المدينة وهي النسبة الأعلى نظرا لتوفر احتياجات عقارية في هذه الأرجاء من المدينة، قد تكون مساكن فردية شاغرة أو لم يكتمل إنجازها قد وجهه الطابق الأرضي لها على شكل مخازن. وتجدر الإشارة أن أهم هذه الأحياء هي أكشيدة، طريق حملة، طريق تازولت، ولباركية.

هذا الترتيب في التوزيع المجالي للمستودعات التخزين يراعى في كل الفئات التجارية ما عدى التجارات الحرفية، حيث أن نسبة المخازن الموجودة بمحاذاة المحل مساوية لنسبة المخازن لديها، الموجودة في أطراف المدينة، لأن جل المحلات الحرفية توجد بالأحياء المشكلة لأطراف المدينة وذلك للطبيعة المميزة لهذه الفئة من النشاطات التجارية. كما لا توجد أي مستودعات للتخزين لأصحاب

محلات التجارة الحرفية أو لمحلات تجارة الخدمات بمركز المدينة، مما يؤكد على القيمة المرتفعة للعقار بمركز المدينة.

من كل ما سبق نستنتج أن المؤشرات المجالية للبنية التجارية ممثلة في مساحات التخزين تتجاوز الحدود المجالية للنسيج الحضري، ونفس الطرح تؤكد الحالة العقارية وحجم مساحة الاستحواذ الذي تمثله عن مدى أهمية الوظائف التجارية بمدينة باتنة. كما يمكن استخراج مؤشرات تخطيطية من ذلك ممثلة في:

\* مؤشر العلاقة بين مساحة البيع ومساحة التخزين بقسمة الأول على الثاني:

\* العلاقة بين مساحة البيع ومساحة التخزين في صنف التجارة الصافية، يكون حاصل القسمة قريب من الواحد.

\* العلاقة بين مساحة البيع ومساحة التخزين في صنف التجارة الحرفية، يكون حاصل القسمة قريب أكثر من واحد.

\* العلاقة بين مساحة البيع ومساحة التخزين في صنف تجارة الخدمات، يكون حاصل القسمة قريب يؤول إلى الصفر.

#### 4. أبعاد واجهة المحلات التجارية:

بعد التطرق في العناصر السابقة لعناصر مجالية سنحاول فيما يلي التطرق إلى معرفة بعض الأبعاد الخاصة المحددة لمساحة المحل التجاري، ونقصد هنا أبعاد الواجهات على اعتبارها وجه المحل ومجال الانتقال نحو مساحة البيع بالإضافة إلى اعتباره الخط الفاصل بين المجال العمومي الرصيف وداخل المحل. إذ تجدر الإشارة هنا أن دراسة واجهة المحلات التجارية تحمل بُعدين رئيسيين هما:

\* **البُعد الأول:** يعكس الحالة الجمالية للمحلات، حيث أضحي إبراز الحالة الجمالية للمحلات التجارية من المؤشرات الضرورية في الدراسات التجارية من خلال طرق متعددة أكثرها شيوعاً طريقة التقطير بالاستعانة إلى معاملات لمجموعة من المعايير ومن بينها عرض الواجهة بالإضافة إلى:

- شكل وديكور الواجهة
- المواد المستعملة في الواجهة
- مواد البناء المستعملة في المساحة التجارية
- نوع الأثاث الداخلي للمحل.

لكن ما يعاب على دراسة الحالة الجمالية هي كيفية منح العلامات إذ تختلف من شخص إلى آخر، وذلك حسب رأيه الخاص وذوقه. من جهة أخرى فإن الحالة الجمالية تعكس المستوى الثقافي والاقتصادي

للتاجر صاحب المحل، ومرتبطة أيضا بالذوق العام. كما أنه لا يمكن استخراج مؤشرات تخطيطية أو تنظيمية من استعراض الحالة الجمالية للواجهات تفيد في تفسير وتوقع تنظيم المرافق التجارية.

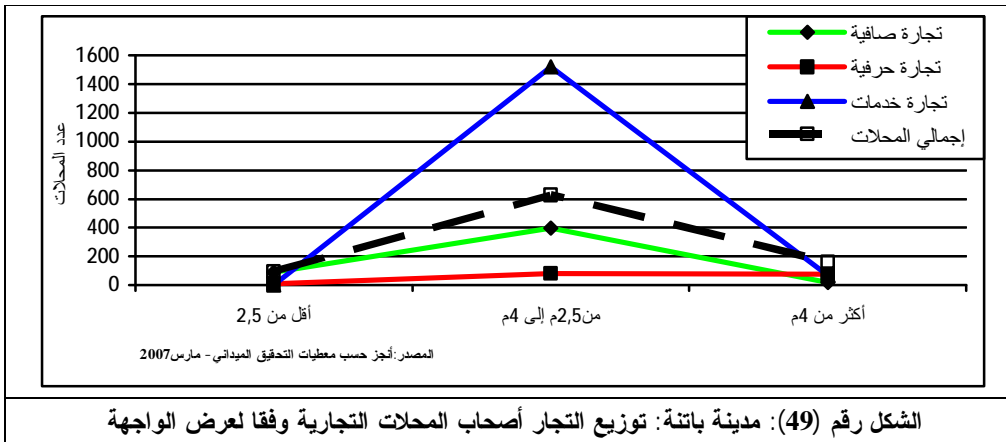
\* **البُعد الثاني:** يحمل بُعداً مجالياً من خلال أهمية الواجهة في المرافق التجارية في إبراز أهمية المحل التجاري من خلال قياس طول أو الامتداد الأفقي للواجهة وإسقاطه على مساحة البيع. أو يربطه بعرض الرصيف، كما يفيد في معرفة الخصوصية المجالية لكل صنف من الفئات التجارية. من كل هذا سنحاول التركيز على البُعد الثاني بالاستعانة على طريقة العمل التي اعتمدها الأستاذ (TROIN)<sup>1</sup> في دراسته للبنية التجارية لمركز مدينة تور (Tours) الفرنسية.

ومن خلال العمل الميداني تم قياس الامتداد الأفقي للواجهة المحلات التجارية للعينة المدروسة (باستثناء الشقق) حيث تحصلنا على ثلاث فئات، هي:

- عرض الواجهة أقل من (2.5 أمتار).
- عرض الواجهة بين (2.5 و 4 أمتار).
- عرض الواجهة أكثر من (4 أمتار).

حيث يوضح الشكل رقم (49)، التمثيل البياني لعدد المحلات التجارية في كل فئة تجارية، وفقاً لعرض الواجهة حيث نستنتج:

- **في إجمالي المحلات التجارية:** قدر متوسط عرض المحلات التجارية بمدينة باتنة بـ 5.33م، إذ أن 71.25% من إجمالي المحلات بمجال الدراسة يتراوح عرض واجهتها بين (2.5 و 4 متر) في حين تمثل المحلات التجارية التي واجهتها أكثر من 4 متر نسبة معتبرة تقدر بـ 18.07% وهذه المؤشرات تعكس النسبة المعتبرة التي تمثلها الواجهة التجارية ضمن الواجهة العمرانية بمجال الدراسة. فهي تعطي انطباع عن حجم وقوة ازدهار الوظائف بمجال الدراسة.



<sup>1</sup>M. Troin: cours de méthode pour l'étude sur le terrain des activités tertiaires tours 2002.

- **في محلات التجارة الصافية:** قدر متوسط عرض واجهة هذا الصنف من المحلات بـ (3.60م)، وهو أضعف متوسط عرض للواجهة مسجل في جميع الفئات التجارية، لأن 79.04% من إجمالي محلات التجارة الحرفية واجهتها تتراوح بين (3-4م)، كما أن 17.36% من إجمالي محلات التجارة الصافية، واجهتها أقل من ثلاثة أمتار. إذ يرجع تفسير كل هذا إلى ارتفاع كثافة هذه الأصناف التجارية، في تقليص واجهتها وهذا ما نسجله بوضوح في مركز المدينة.

- **في محلات التجارة الحرفية:** يسجل المنحنى التصاعد المستمر المتوافق مع عدد المحلات وعرض الواجهة حيث نسجل أن نسبة المحلات التي عرض واجهتها يتراوح بين (2.5-4م) قدرت بـ 49.07% من إجمالي المحلات الحرفية وهي نسبة متقاربة جدا مع تلك التي تمثلها المحلات التجارية التي عرض واجهتها يفوق 4 أمتار إذ تمثل هذه الأخيرة نسبة 46.58%. من ثمة فإن متوسط عرض واجهة المحل الحرفي بمجال الدراسة قدر بـ 4.50 متر وهو أعلى متوسط نظرا لخصوصية النشاطات الحرفية.

- **في محلات تجارة الخدمات:** يوضح المنحنى انعدام أي تمثيل لمحلات الخدمات التي عرض واجهتها أقل من مترين، إذ أن كل محلات تجارة الخدمات بمجال الدراسة عرض واجهتها أكثر من ثلاثة أمتار، كما أن 71.56% منها عرض واجهاتها يتراوح بين (2.5-4م) وهي دلالة على متوسط عرض الواجهة المعتبر في هذه الفئة من الأنشطة التجارية إذ قدر بـ 4.50 متر.

من خلال كل ما سبق يمكننا قياس امتداد الواجهة التجارية لإجمالي المحلات التجارية بمجال الدراسة ومقارنة الواجهة التجارية هو حاصل جمع متوسط عرض واجهة كل صنف تجاري مضروب في عدد محلات كل صنف ونجده أكثر من 43000 متر.

## ثانيا: التشريعات القانونية المنظمة للنشاط التجاري

لقد ثبت من العناصر السابقة أن البعد الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب المحلات التجارية أضفى خصوصية مميزة للوظيفة التجارية بمجال الدراسة، فهل أن للبعد القانوني تأثير في إنتاج وتوجيه ومراقبة مختلف أصناف المحلات التجارية؟ وكيف يتجلى تأثير الدولة من خلال هيئاتها وأدواتها في تنظيم البنية التجارية؟. خاصة، ونحن ندرك تأثير التشريعات القانونية في عملية الإنتاج الحضري، بالأخص الاستخدامات التجارية، التي فرضت نفسها داخل النسيج الحضري. هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الجزء من البحث.

### I - الشروط القانونية لممارسة الأنشطة التجارية:

ينظر المشرع الجزائري للوظائف التجارية على كونها: كل عمل شراء أو بيع أو توسط لشراء، أو كل عمل مقاوله لتأجير أو لإنتاج أو لبناء أو لتوريد أو للاستغلال أو لعميلة صرف أو سمسرة بحسب موضوعه عملا أو نشاطا تجاريا. فهل تمكن المشرع الجزائري من ربط تنظيم الوظائف التجارية بتنظيم بنيتها المجالية؟

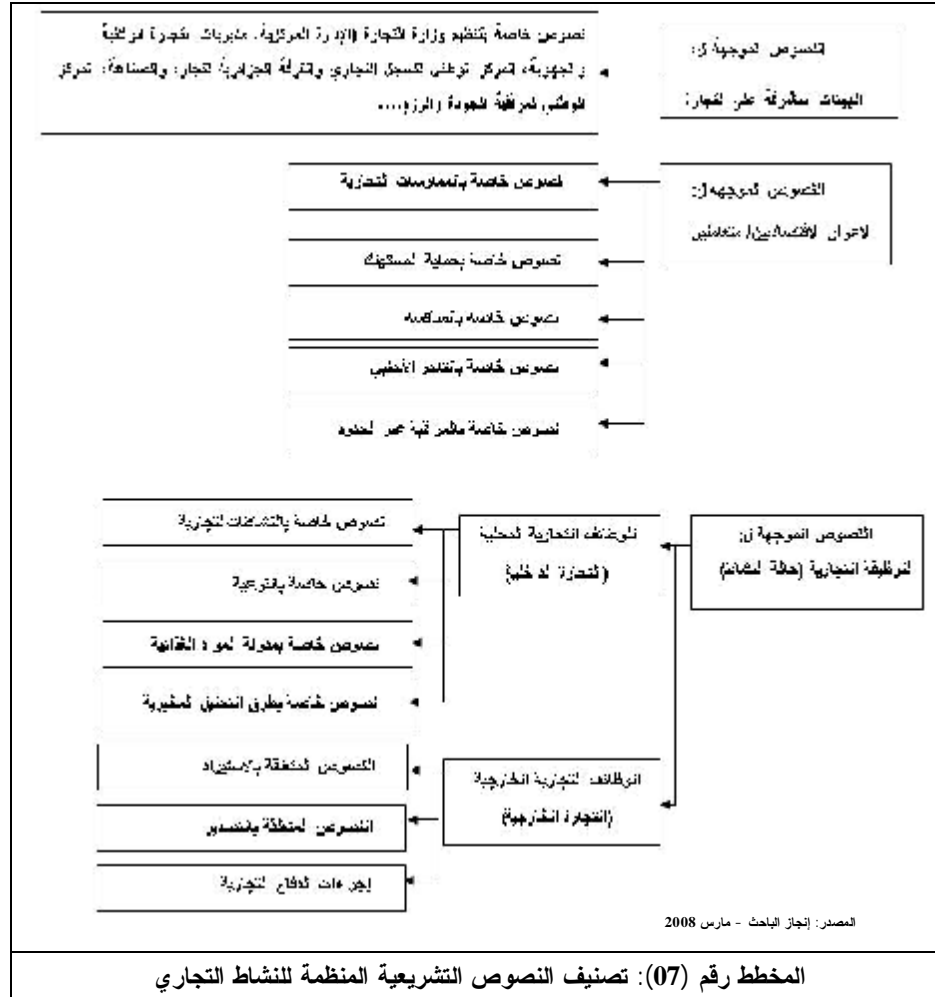
#### 1- تصنيف النصوص التنظيمية لنشاط التجاري:

إن المتتبع لتطور إصدار النصوص التشريعية المنظمة للنشاط التجاري في الجزائر، يدرك التطور النوعي والكمي لها في العشرينين الأخيرتين المتوافقين مع فترة التحول الجذري لسياسة البلاد من الاقتصاد الموجه واحتكار القطاع التجاري نحو الاقتصاد السوق.

أن القوانين الفرنسية الموروثة عن الفترة الاستعمارية كانت القاعدة التشريعية الوحيدة المنظمة للنشاط التجاري، حيث ظلت سارية المفعول إلى غاية سنة 1975م، تاريخ صدور أول قانون تجاري جزائري لتتبعه مراسيم تنفيذية وقوانين أخرى أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 79-15 المؤرخ في 1979/01/25 المتضمن تنظيم السجل التجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 88-229 المؤرخ في 1988/01/5 المتضمن تخفيف شروط التسجيل في السجل التجاري.
- القانون رقم 90-22 المؤرخ في 1990/08/18 المتعلق بالسجل التجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 1992/02/18 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري وتنظيمه.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-39 المؤرخ في 1997/02/18 المتعلق بمدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري.

- القانون رقم 03-12 المؤرخ في 25/10/2003 المتعلق بالمنافسة.
  - القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23/06/2004 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على الممارسات التجارية.
  - القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.
- بالإضافة إلى قوانين أخرى يمكننا ترتيبها وتصنيفها كما في المخطط التوضيحي التالي:



وعلى اعتبار أن البنية التجارية هي الأساس بنية مجالية لها وظيفة محددة تؤثر وتتأثر في وسط يضاف إليه العنصر البشري. فإننا سنهتم فقط بالبحث في النصوص الموجبة للوظيفة التجارية وكذا النصوص الموجبة للأعوان الاقتصاديين.

## 2- الشروط الإدارية المرتبطة بتنظيم النشاط التجاري:

حتى يحمل النشاط التجاري الصفة الشرعية يجب أن تتوفر فيه جملة من الأحكام التي تضمنها القانون رقم 04-08 الصادر بتاريخ 2004/08/14 الذي يهدف لتحديد شروط ممارسة الأنشطة التجارية حيث نخلص إلى أن أهم تلك الشروط هي:

### أ- السجل التجاري (le registre de commerce):

وهو دفتر أو سجل رسمي تحرره الجهات الرسمية القضائية أو الإدارية لتدوين ما أوجب القانون على التاجر من بيانات بهويته ونوع النشاط الذي يزاوله والتنظيم الذي يجرى أعماله التجارية بموجبه وكل ما يطرأ على ذلك من تغيير خلال ممارسته التجارية تثبتاً لحقوقه وضماناً لمصالح المتعاملين معه.

من ثمة فإن كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة نشاط تجاري ملزم بضرورة القيد في السجل التجاري، وبموجب ذلك يمنح هذا التسجيل الحق في الممارسة الحرة للنشاط التجاري (باستثناء المهن التي تخضع لممارستها إلى الحصول على ترخيص أو اعتماد). ويمسك السجل التجاري المركز الوطني للسجل التجاري.

### \* شروط التسجيل في السجل التجاري:

حتى يمنح المشرع الجزائري الحق في ممارسة الأنشطة التجارية يجب أن تتوفر جملة من الشروط للراغبين في ذلك، وهي:

- أن لا يكون من الأشخاص ذوي السوابق العدلية.
- أن لا يكون قاصراً.
- أن لا يكون من الموظفين المدنيين، والعسكريين أو الأشخاص المنتخبين.
- أن لا يكون من المأمورين القضائيين أو المأمورين المقالين.
- أن يمارس نشاطه بأرض الوطن (الجزائر).
- يؤهل مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري كل شخص طبيعي أو اعتباري في السجل التجاري على أساس الملف المطلوب.

### \* نموذج مستخرج السجل التجاري ومحتواه:

انطلاقاً من المرسوم التنفيذي رقم 06-222 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2006، يمكن التمييز بين عدة نماذج من مستخرجات السجل التجاري المسلمة للتجار بمناسبة التسجيل في السجل التجاري. حيث أن الجدول رقم (14) يوضح هذه النماذج. والجدير بالذكر هنا، أننا استبعدنا التجار الممارسين لنشاط التجاري غير القار لأن الهدف من هذا البحث هو معرفة علاقة التشريعات بتنظيم البنية التجارية.

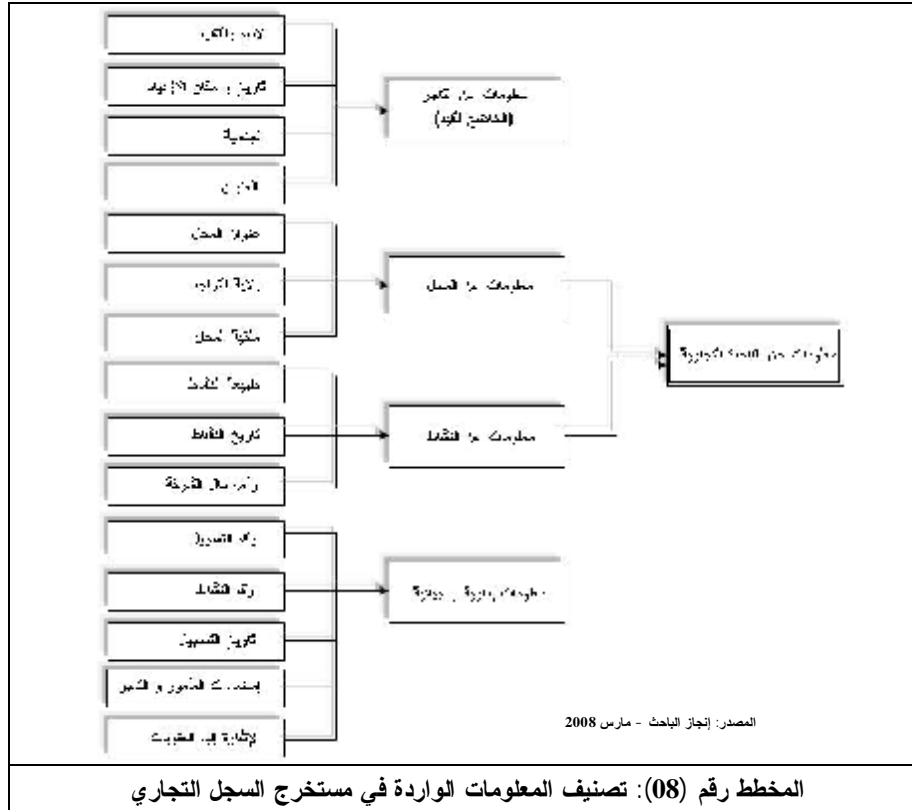
## الجدول رقم (14): نماذج مستخرجات السجل التجاري و محتواها

الورقة الثانية من المستخرج (الجنح الثاني)	الورقة الأولى من المستخرج (الجنح الأول)				البيانات الأساسية على وجه التمويه
	بالنسبة لمؤجر المحل التجاري	بالنسبة للشخصيات التجارية الأخرى	بالنسبة للأشخاص المعنويين:	بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- قطاع النشاط</li> <li>- رموز أو رمز النشاط</li> <li>- النشاط أو الأنشطة الممارسة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مستخرج السجل التجاري:</li> <li>- طبيعة العملية:</li> <li>- شخص معنوي:</li> <li>- رقم التسجيل: 2+B+</li> <li>- تاريخ التعديل أو القيد في السجل التجاري</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مستخرج السجل التجاري:</li> <li>- طبيعة العملية:</li> <li>- شخص طبيعي:</li> <li>- مؤجر المحل التجاري</li> <li>- رقم التسجيل: 1+A+</li> <li>- تاريخ القيد أو التعديل في السجل التجاري المؤجر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مستخرج السجل التجاري:</li> <li>- طبيعة العملية:</li> <li>- الفرع أو الممثلات التجارية:</li> <li>- رقم التسجيل: C+</li> <li>- تاريخ التسجيل:</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مستخرج السجل التجاري:</li> <li>- طبيعة العملية:</li> <li>- شخص معنوي</li> <li>- رقم التسجيل: B+</li> <li>- تاريخ التسجيل:</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مستخرج السجل التجاري:</li> <li>- طبيعة العملية:</li> <li>- شخص طبيعي:</li> <li>- رقم التسجيل: A+</li> <li>- تاريخ التسجيل:</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإشارة إلى العقوبات التي يتعرض لها الخاضع للقيد في حالة مخالفة أحكام القانون 04-08 المؤرخ في 2004/8/14</li> <li>- عبارة "لا يعفى التسجيل في السجل التجاري التاجر من الالتزامات التي تقع على عاتقه خلال ممارسة أنشطة، لاسيما عندما تكون هذه الأنشطة موضوع تنظيم خاص"</li> <li>- إمضاء المأمور</li> <li>- التاريخ والرقم التسلسلي</li> <li>- إمضاء الخاضع للقيد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عنوان الشركة أو تسمياتها</li> <li>- عنوان مقر الشركة</li> <li>- اسم ولقب الممثل الشرعي</li> <li>- تاريخ ومكان ميلاد الممثل الشرعي</li> <li>- تاريخ بداية النشاط</li> <li>- قطاع النشاط</li> <li>- مبلغ رأسمال الشركة</li> <li>- قطاع النشاط</li> <li>- رمز أو رموز الأنشطة الممارسة</li> <li>- تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة</li> <li>- رمز أو رموز الأنشطة الممارسة</li> <li>- تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاسم واللقب أو الألقاب</li> <li>- تاريخ ومكان ميلاد المؤجر</li> <li>- عنوان الإقامة</li> <li>- عنوان المحل التجاري</li> <li>- تاريخ بداية النشاط</li> <li>- قطاع النشاط</li> <li>- رمز أو رموز الأنشطة الممارسة</li> <li>- تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة</li> <li>- ممارسة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عنوان الشركة أو تسمياتها</li> <li>- الشكل القانوني</li> <li>- عنوان مقر الشركة</li> <li>- ولاية التواجد</li> <li>- مبلغ رأسمال الشركة</li> <li>- تاريخ بداية النشاط</li> <li>- عدد المؤسسات الثانوية</li> <li>- اسم ولقب الممثلين الشرعيين</li> <li>- تاريخ ومكان الميلاد</li> <li>- العنوان والصفة والجنسية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عنوان الشركة أو تسميتها</li> <li>- الشكل القانوني</li> <li>- عنوان مقر الشركة</li> <li>- ولاية التواجد</li> <li>- مبلغ رأسمال الشركة</li> <li>- تاريخ بداية النشاط</li> <li>- ملكية القاعدة التجارية</li> <li>- ملكية المحل التجاري</li> <li>- عدد المؤسسات الثانوية</li> <li>- اسم ولقب الممثلين الشرعيين</li> <li>- تاريخ ومكان الميلاد</li> <li>- عنوانهم وصفتهم و جنسيتهم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاسم واللقب أو الألقاب</li> <li>- تاريخ ومكان الميلاد الخاضع للقيد</li> <li>- جنسية الخاضع للقيد</li> <li>- عنوان الخاضع للقيد</li> <li>- الاسم التجاري</li> <li>- عنوان القاعدة التجارية</li> <li>- ولاية التواجد</li> <li>- ملكية القاعدة التجارية</li> <li>- ملكية المحل التجاري</li> <li>- تاريخ بداية النشاط</li> <li>- عدد المؤسسات الثانوية</li> </ul>

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 06-222 المؤرخ في 2006/06/21 + معالجة شخصية مارس 2008



حيث نستنتج إمكانية ترتيب وتصنيف المعطيات الواردة في نموذج مستخرج السجل التجاري في ثلاثة معلومات بيانية كبرى، كما هي موضحة في المخطط التالي:



تجدر الإشارة هنا، أن المخطط يضم المعلومات التي هي بمثابة القاسم المشترك بين مختلف النماذج لمستخرجات السجل التجاري الوارد في الجدول السابق. والنتيجة المتوصل إليها، هي أن المعطيات لا تكفي في عملية تنظيم البنية التجارية خاصة وأن النماذج المستخرجات لا تتضمن معلومات حول:

\* مساحة المحل (معبّر عنها بالمتري المربع)

\* مساحة البيع

\* مساحة التخزين

\* عرض الواجهة

\* نمط العمراني المتضمن للمحل

\* المرافق الملحقة بالمحل . . . .

ب - الإشهار القانوني:

بالإضافة إلى التسجيل في السجل التجاري فإنه، يجب على كل شخص طبيعي تاجر أن يقوم بإجراءات الإشهار القانوني الإلزامي، والهدف من ذلك إعلام الغير بحالة، وأهلية التاجر وعنوان المؤسسة الرئيسية للاستغلال الفعلي للتجارة وملكية القاعدة التجارية. أما الهدف من الإشهار القانوني

للأشخاص الاعتباريين هو إطلاع الغير بمحتوى الأعمال التأسيسية للشركات والتحويلات والتعديلات وكذا العمليات التي تمس رأس مال الشركة ورهون الحيازة وإيجار التسيير وبيع القاعدة التجارية وكذا الحسابات والإشعارات المالية.

لكن التحقيقات الميدانية بمجال الدراسة توضح أن جل أصحاب المحلات التجارية لا يحترمون الإشهار القانوني حيث نادرا ما نجد بعض أصحاب المحلات التجارية من يقوم بتعليق صور طبق الأصل على مستخرج السجل التجاري بمحله.

كما لا يدرك المواطن بأثر الإشهار القانوني إلا في المحلات الجديدة التي يمارس أصحابها طقوس تقليدية يصطلح على تسمياتها بالباروك. بتقديم حلوى مجانا لكل زبون يدخل المحل لمدة يوم أو لأيام معدودة.

على صعيد آخر فإننا لا ندرك الإشهار القانوني وفي الميدان إلا في حالات محددة تتمثل أساسا في الإعلان عن افتتاح محلات معينة مثل المقاهي... بلوح الإعلانات في مقر البلدية ويفتح سجل الاحتجاجات، حيث يسجل المواطنين اعتراضاتهم على عملية الفتح وبالتالي يسمح أو يرفض بممارسة هذا النشاط.

### 3- الشروط المرتبطة بصنف النشاط التجاري:

من بين الشروط الضرورية لممارسة الأنشطة التجارية، التي يراها المشرع الجزائري هي ضرورة تحديد صنف هذه الأنشطة وفقا لمعايير مختلفة (لا يسمح بممارسة أنشطة تجارية التي تخرج عن قائمة التصنيف المعتمد)، حيث ينظر المشرع الجزائري للوظائف التجارية كما يلي:

أ- المصنفة حسب مكان ممارستها: يضم هذا التصنيف نوعين من النشاطات التجارية وهي:

\* **النشاطات التجارية القارة:** هي كل نشاط يمارس بصفة منتظمة في أي محل حيث يوطن عنوان الشخص الطبيعي الذي يمارس نشاطا تجاريا قارا في المحل الذي يمارس فيه نشاطه التجاري بصفة منتظمة.

\* **النشاطات التجارية غير القارة:** هي كل نشاط تجاري يمارس بصفة منتقلة أو عن طريق العرض ويمارس النشاط التجاري غير القار في الأسواق والمعارض أو أي فضاء آخر يعد لهذا الغرض. ويجب على التجار الذي يمارس تجارة غير قارة اختيار موطنه القانوني في إقامته المعتادة.

نستنتج أن المشرع الجزائري لا يحدد أنماط المواقع للتجارة القارة حيث اشترط توفر محل تجاري من دون اشتراط مكان تواجده، فمثلا كأن يحدد ما يلي:

- صنف التجارات القارة الواقعة في مركز المدينة.

- صنف التجارات القارة الواقعة في الأطراف.

- صنف التجارات القارة الواقعة على المحاور الرئيسية.

- صنف التجارات القارة الواقعة بمحاذاة المنطقة الصناعية.

ب- حسب تصنيف مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري:

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 97-39 المؤرخ في 18 يناير سنة 1997 المتعلق بمدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري في "مادته الثانية"، أن تصنيف مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري يتم بالرجوع إلى محتواها وإلى التقنيين القاعدي المضمن في مدونة النشاطات بصيغة انفرادية كافة النشاطات الاقتصادية، وتقسّم مدونة النشاطات الاقتصادية التجارية إلى مجموعات ومجموعات فرعية لنشاطات متجانسة وهي:

- نشاطات إنتاج السلع. - نشاطات الخدمات. - نشاطات التجارة الخارجية.

- نشاطات تجارة الجملة. - نشاطات تجارة الجملة.

كما يكلف المركز الوطني للسجل التجاري بتحرير محتوى مدونة النشاطات الاقتصادية والتعديلات المدخلة عليها.

ج- التصنيف حسب الأنشطة أو المهن المقننة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري:

"يعتبر كمنشأ مقنن أو مهنة مقننة، كل نشاط أو مهنة يخضعان للقيود في السجل التجاري ويستوجبان طبيعتهما ومحتواهما ومضمونهما وبالوسائل الموضوعية حيز التنفيذ، توفر شروط خاصة للسماح بممارسة كل منهما"<sup>1</sup>.

حيث يخضع تصنيف النشاط المقنن لوجود انشغالات ومصالح أساسية تتطلب تأطيرها قانونياً وتقنياً خاصاً. ويجب أن تكون الانشغالات والمصالح مرتبطة أو ذات علاقة بالمجالات الآتية:

- النظام العام - أمن الممتلكات والأشخاص - حماية الصحة العمومية - حماية الأخلاق والآداب

- حماية حقوق الخواص ومصالحهم المشروعة - حماية الاقتصاد الوطني.

- حماية الثروات الطبيعية والممتلكات العمومية التي تكون الثروة الوطنية.

- احترام البيئة والنطاق والمواقع والإطار المعيشي للسكان.

4- الشروط المرتبطة بالتجهيز التجاري لممارسة الأنشطة التجارية:

أ- تعريف المشرع الجزائري للتجهيز التجاري:

يقدم لنا المشرع الجزائري في القانون رقم 04-08 مصطلحين أساسيين في تحديد البنية

التجارية وهما: الفضاء التجاري، والتجهيز التجاري حيث يعرفهما في "المادة 26" كما يلي:

- الفضاء التجاري: المناطق المهيأة والمجهزة بهدف استقبال أي نشاط تجاري.

- التجهيز التجاري: تواجد وتنظيم الأنشطة التجارية على مستوى الفضاء التجاري.

من خلال هذا المفهوم نستنتج أن:

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم (97-40) المؤرخ في 18/01/1997

الفضاء التجاري، صفته الأساسية هي تهيئته واستعداده لاستقبال معدات أو تجهيزات و سلع أو بضائع لغرض ممارسة النشاط التجاري لكن استعمال تعبير المناطق له دلالة على المساحة الواسعة لهذا الفضاء أو المجال المهيأ. ومن ثمة فإن معنى الفضاء التجاري قد يتوافق مع المحل التجاري (دكان، متجر...) أومع السوق أوقد يتعدى ذلك إلى مناطق النشاطات التجارية<sup>1</sup>(Z.A.C). كما أن التجهيز التجاري يدل على حالة التوزيع المجالي للأنشطة التجارية داخل الفضاء التجاري الذي هو حتما ليس المحل التجاري أو السوق بل هو ينحصر في مفهوم مناطق النشاطات التجارية أو في مجال المركزية التجارية<sup>2</sup>. فكيف يضبط المشرع الجزائري الصورة التي يجب أن يكون عليها التجهيز التجاري والفضاء التجاري بشكل يجعل من ممارسة الأنشطة والوظائف التجارية فعلاً؟

#### ب- شروط التوزيع المجالي للأنشطة التجارية:

إن المشرع الجزائري لا يضبط نموذج التوزيع المجالي للأنشطة التجارية بهدف خلق مجالات خدمة أو نفوذ ولا بهدف بعث ديناميكيات. في أرجاء النسيج الحضري، كما لا يشترط في عملية التوزيع المجالي لها، وجود مؤشرات مساحية أو نسب استحواد معينة لكل صنف من الأصناف. بل إن المشرع الجزائري يرى أن الهدف من وضع شروط في توزيع وتنظيم الأنشطة التجارية، هو حماية المحيط والآثار والأماكن التاريخية وصحة المواطنين وسلامتهم، وكذا احترام النظام العام. حيث أنه من بين القواعد الواجب مراعاتها لتحقيق ذلك نذكر:

- \* لا يمكن السماح بتواجد نشاط تجاري لإنتاج سلع وخدمات من شأنه أن يحدث أضراراً أو مخاطر بالنسبة لصحة وراحة السكان و/أو المحيط. إلا في المناطق الصناعية أو مناطق الأنشطة المحددة لهذا الغرض والواقعة في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية السكنية دون سواها.
- \* يمكن أن تنشأ هذه الأنشطة في مواقع محددة ضمن ضواحي المناطق الحضرية أو شبه الحضرية وخارج مناطق النشاطات أو المناطق الصناعية، بناء على رخصة صريحة تسلمها المصالح المؤهلة.
- \* لا يمكن تواجد أنشطة التوزيع بالجملة إلا في المناطق شبه حضرية و/أو ضمن الفضاءات المحددة لهذا الغرض من قبل المصالح المختصة.
- \* يمكن تواجد الأنشطة التجارية الخاصة بالتجزئة والخدمات المسماة بالتجارة الجوارية على مستوى المناطق السكنية.

#### 5- الإجراءات الردعية في مخالفة شروط ممارسة الأنشطة التجارية:

يؤكد المشرع الجزائري على صفة التجريم (عمل إجرامي)، لكل من يخالف الأحكام المنصوص عليها في تحديد شروط ممارسة الأنشطة التجارية.

<sup>1</sup>:les zones d activités commerciales

<sup>2</sup> المركزية التجارية: إن تجمع وترتكز مجموعة من الهياكل والمنشآت الوظيفية بطريقة فعالة ومحكمة، تشكل لنا بذلك عامل مركزية دون أن تشكل مركزاً. بحيث ينقصها النشاط والحركة والظروف التاريخية الخاصة بالمركز غير المحددة بالجانب الوظيفي فقط.

كما حدد مسبقاً كفاءات وطرق الرقابة والمعاينة للجرائم، حدد أيضاً الموظفين المؤهلين لذلك. وهم التابعون لأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعة للإدارة المكلفة بالتجارة والضرائب زيادة على ضباط وأعوان الشرطة القضائية.

حيث تجدر الإشارة هنا إلى عدم إدراج مهندسي التهيئة والتعمير في عملية مراقبة شروط ممارسة الأنشطة التجارية.

#### أ- في حالة الإخلال بالشروط الإدارية:

- يغلق محل كل من يمارس نشاطاً تجارياً قاراً دون التسجيل في السجل التجاري وزيادة على ذلك يعاقب مرتكب الجريمة بغرامة مالية من عشرة آلاف دينار إلى مئة ألف دينار جزائري.

- يعاقب بغرامة مالية تتراوح بين خمسين ألف دج وخمسة مئة ألف دج لكل تصريح غير صحيح بهدف التسجيل في السجل التجاري.

- عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية من مئة ألف دج إلى واحد مليون دج لكل مزور لمستخرج السجل التجاري.

- يعاقب على عدم إشهار البيانات القانونية بغرامة من عشرة آلاف دج إلى ثلاثين ألف دج.

- يمنع منح وكالة لممارسة نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري لشخص آخر مهما يكن شكل هذه الوكالة، باستثناء الزوج والأصول والفروع من الدرجة الأولى.

#### ب- في حالة الإخلال بشروط الصنف التجاري:

يعاقب على ممارسة نشاط أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون الرخصة أو الاعتماد المطلوبين بغرامة مالية من خمسين ألف دينار جزائري إلى خمس مئة ألف دينار جزائري. وعلاوة على ذلك، يقوم القاضي بغلق المحل التجاري وفي حالة عدم التسوية خلال ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة، يقوم القاضي تلقائياً بشطب السجل التجاري.

أما في حالة ممارسة تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري ينتج عنه الغلق الإداري المؤقت للمحل التجاري المعني في حالة شهر واحد وغرامة مالية من عشرين ألف دينار جزائري إلى مائتين ألف دينار جزائري. وفي حالة عدم التسوية خلال شهرين ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة، يقوم القاضي تلقائياً بشطب السجل التجاري.

#### II - القواعد المطبقة على الممارسات التجارية:

يحدد المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، قواعد ومبادئ شفافية ونزاهة الممارسات التجارية التي تقوم فيما بين الأعوان الاقتصاديين وبين هؤلاء والمستهلكين، وكذا حماية المستهلك وإعلامه.

**1. فلسفة تنظيم الممارسات التجارية:**

إن المنطلق الأساسي في عملية التنظيم المجالي هي فهم التفاعل بين المجتمع والمجال، وفي حالة تنظيم البنية التجارية يجب إدراك ضرورة تنظيم الممارسات والتعاملات التجارية بين الأفراد المعنيين بهذه الوظيفة وهما التاجر والزبون.

فإذا افترضنا وجود بنية تجارية جيدة التنظيم والهيكلية (توزيع مجالي مثالي للأشطة التجارية) ينشط عليها متعاملين تتسم تعاملاتهم وممارستهم بالفوضى وعدم التنظيم، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى تأثر البنية التجارية وتغير حالتها التنظيمية الجيدة، من هذه الفكرة تدخل المشرع الجزائي على المتعاملين (تجار، زبائن) بالتركيز على كل نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات التي يمارسها كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها، من خلال الإعلان والإشهار الشفاف والنزيه.

**2. كيفية تطبيق الشفافية في الممارسات التجارية:****أ- الإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع:**

\* **الحالة الأولى إعلام المستهلك:** يلزم القانون كل تاجر إعلام الزبائن بأسعار وتعريفات السلع والخدمات، وبشروط البيع عن طريق وضع علامات أو وسم أو معلقات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة، بصفة مرئية ومقروءة. كما يلزمه قبل اختتام عملية البيع تحديد طبيعة المنتج بالمعلومات النزيهة والصادقة المتعلقة بمميزات هذا المنتج أو الخدمة وشروط البيع الممارس وكذا الحدود المتوقعة للمسؤولية التعاقدية لعملية البيع أو الخدمة.

\* **الحالة الثانية إعلام الأعوان الاقتصاديين:** يلزم البائع في العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين بإعلام الزبون بالأسعار والتعريفات عند طلبها، ويكون هذا الإعلام بواسطة جداول الأسعار أو النشرات البيانية أو دليل الأسعار، أو بأي وسيلة أخرى ملائمة مقبولة بصفة عامة في المهنة. ويجب أن تتضمن شروط البيع إجباريا كميّات الدفع، وعند الاقتضاء، الحسوم والتخفيضات والمسترجعات.

- **الفواتير:** من مبادئ الشفافية في التعاملات التجارية، استعمال الفواتير، والتي تعتبر أداة لمراقبة التعاملات التجارية. إذ يجب أن يكون كل بيع سلع، أو تأدية خدمات بين الأعوان الاقتصاديين مصحوبا بفاتورة، كما يلزم البائع بتسليمها، ويلزم المشتري بطلبها منه.

يقبل وصل التسليم بدل فاتورة في المعاملات التجارية المتكررة والمنتظمة عند بيع منتجات لنفس الزبون ويجب أن تحرر فاتورة إجمالية شهرياً.

كما يلزم القانون العون الاقتصادي بصفته بائعاً أو مشترياً تقديم الفاتورة للموظفين المؤهلين عند أول طلب لها.

**3- مبادئ الممارسات التجارية النزيهة:**

يصنف المشرع الجزائري خمسة أصناف من الممارسات التجارية التي تتنافى مع الأخلاق النزيهة وكل ما هو مناقض لها يندرج ضمن المعاملات النزيهة. وحتى نتمكن من فهم مبادئ المعاملات النزيهة لابد من فهم ما يلي:

**أ- الممارسات التجارية غير الشرعية: وهي:**

- \* ممارسة شخص لأعمال تجارية دون اكتساب الصفة التي تحددها القوانين المعمول بها.
- \* رفض بيع سلعة أو تأدية خدمة بدون مبرر شرعي.
- \* بيع أو عرض بيع لسلع، مشروط بمكافأة مجانية.
- \* البيع بشراء كمية مفروضة أو اشتراط البيع بشراء سلع أخرى
- \* ممارسة نفوذ عون اقتصادي على أي عون آخر للحصول على بيع أو شراء تمييزي لا يبرره مقابل حقيقي.

**ب- ممارسة أسعار غير شرعية:**

- \* كل بيع سلع لا يخضع لنظام حرية الأسعار
- \* كل الممارسات التي ترمي إلى:
- القيام بتصريحات مزيفة بأسعار التكلفة قصد التأثير على أسعار السلع غير الخاضعة لنظام حرية الأسعار

- القيام بكل ممارسة أو مناورة ترمي إلى إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار.

**ت- الممارسات التجارية التدليسية: وهي:**

- \* دفع أو استلام فوارق مخفية للقيمة.
- \* تحرير فواتير وهمية أو مزيفة
- \* إتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية قصد إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التجارية.

**ث- الممارسات التجارية غير نزيهة:**

هي التي يتم من خلالها تعدى عون اقتصادي على مصالح عون أو عدة أعوان اقتصاديين آخرين حيث نجد:

- \* تشويه سمعة عون اقتصادي منافس بنشر معلومات سيئة
- \* تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس قصد كسب زبائن هذا العون إليه
- \* استغلال مهارة تقنية أو تجارية مميزة دون ترخيص من صاحبها.
- \* إغراء مستخدمين متعاقدين مع عون اقتصادي منافس خلافا للتشريع المتعلق بالعمل.
- \* الاستفادة من الأسرار المهنية بصفة أجير قديم للتصرف فيها قصد الإضرار بصاحب العمل أو الشريك القديم.

- \* إحداث خلل في تنظيم عون اقتصادي منافس وتحويل زبائنه باستعمال طرق غير نزيهة.
- \* الإخلال بتنظيم السوق وإحداث اضطرابات فيها.
- \* إقامة محل تجاري في الجوار القريب لمحل منافس بهدف استغلال شهرته خارج الأعراف والممارسات التنافسية المعمول بها.
- \* استعمال إشهار غير شرعي أو إشهار تضليلي.

### ج- الممارسات التعاقدية التعسفية:

تعتبر بنودا وشروطا تعسفية في العقود بين المستهلك والبائع لاسيما البنود والشروط التي تمنع هذا الأخير:

- أخذ حقوق أو امتيازات لا تقابلها حقوق أو امتيازات مماثلة معترف بها للمستهلك.
- فرض التزامات فورية ونهائية على المستهلك في العقود، في حين أنه يتعاقد هو بشروط يحققها متى أراد.
- امتلاك حق تعديل عناصر العقد الأساسية أو مميزات المنتج المسلم دون موافقة المستهلك.
- إلزام المستهلك بتنفيذ التزاماته دون أن يلزم نفسه بها.
- رفض حق المستهلك في فسخ العقد إذا أخل هو بالالتزام.
- تهديد المستهلك بقطع العلاقة التعاقدية لمجرد رفض المستهلك الخضوع لشروط تجارية جديدة غير متكافئة.

### 4- الإجراءات العقابية في مخالفة القواعد المطبقة على الممارسات التجارية:

#### أ- المخالفة للإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط للبيع:

يعاقب على عدم الإعلام بالأسعار والتعريفات بغرامة من (5000دج) إلى (100 ألف دج)، كما يعاقب على عدم الإعلام بشروط البيع بغرامة من (1000دج) إلى (100 ألف دج). كما تعتبر عدم الفاتورة مخالفة يعاقب عليها بغرامة بنسبة 80% من مبلغ الذي كان يجب فوترته مهما بلغت قيمته، والفواتير الغير مطابقة يعاقب عليها بغرامة من (1000دج) إلى (50000دج).

#### ب- المخالفة لمبادئ الممارسات التجارية:

كل ممارسة تجارية غير شرعية يعاقب عليها بغرامة من (100 ألف دج) إلى (300 ألف دج) وكل ممارسة لأسعار غير شرعية يعاقب عليها بغرامة من (2000دج) إلى (200000دج)، كما أن الممارسات التدليسية يعاقب عليها بغرامة من (300 ألف دج) إلى (100 ألف دج). أما الممارسات التجارية غير نزيهة وتعاقدية تعسفية، يعاقب عليها بغرامة من (5000دج) إلى (500 ألف دج).

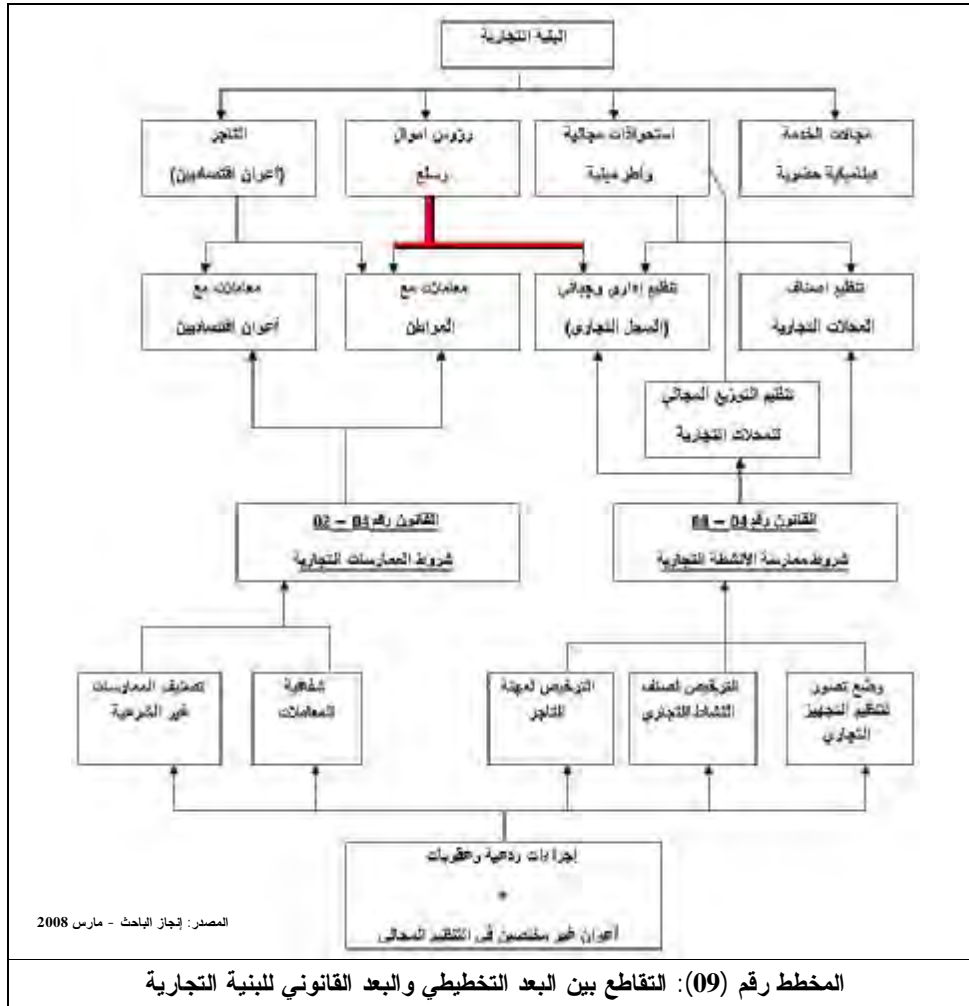


وزيادة على العقوبات المالية يمكن حجز ومصادرة السلع المحجوزة إن دعت الضرورة، كما يخول القانون للوالي المختص إقليمياً، بناء على اقتراح من المدير الولائي بالتجارة أن يتخذ بواسطة قرار، إجراءات غلق إدارية للمحلات التجارية لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوم في حالة مخالفة القواعد ومبادئ الممارسات التجارية.

في حالة العودة، كل عون اقتصادي يقوم بمخالفة أخرى، رغم صدور عقوبة في حقه منذ أقل من سنة، تضاعف له العقوبة ويمكن أن يمنع من ممارسة نشاطه بصفة مؤقتة أو شطب سجله التجاري، فضلاً عن ذلك، يمكن ان تضاف إلى هذه العقوبات، عقوبة حبس من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة. كما يمكن للوالي التشهير به في الصحافة الوطنية على نفقة مرتكب الجريمة.

ومن العناصر السابقة يمكن الخروج بالمخطط التوضيحي التالي الذي يبين النظرة القانونية للوظائف التجارية حيث أن أهم النقائص نذكر:

- التركيز على البعد الجبائي للوظيفة دون الإشارة لهيئتها أو حالتها العمرانية
- التغيب الكلي لدور البنية التجارية في عملية تنظيم وهيكله المجال الحضري (مجالات خدمة/ديناميكية حضرية)
- عدم إدراج مختصين في التهيئة الحضرية أو التعمير في عملية المراقبة والتسيير.



### III - دور الهيئات المشرفة على تنظيم النشاطات التجارية:

إن تنفيذ النصوص التشريعية المنظمة للنشاطات التجارية يتطلب وجود هيئات تشرف وتسهل على مراقبتها وتطبيقها. لذا سنحاول من خلال هذا العنصر البحث عن الهيئات المشرفة على تنظيم النشاطات التجارية بمجال الدراسة، انطلاقاً من وزارة التجارة على اعتبارها تقترح عناصر السياسة الوطنية في ميدان التجارة وتضمن وضعها جز التنفيذ.<sup>1</sup>

#### 1 - دور ومهام وزارة التجارة<sup>2</sup> :

**ضمان استقرار السوق:** نظراً لكون أسعار السلع والخدمات معروضة بأسعار حرة وفقاً لأحكام القانون الخاص بالمنافسة فإن السلطات قد قامت بوضع وسائل للتمويل المستمر للمواطنين بالمواد الضرورية. ومن ثمة ضمان استقرار السوق.

<sup>1</sup> المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 2002/12/21، يحدد صلاحيات وزير التجارة.  
<sup>2</sup> WWW. Mincommerce . gov. Dz/:

ترقية التجارة الخارجية: من خلال الأمر رقم 03- 04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة في عمليات تصدير السلع ووسائل ترقية التجارة الخارجية فإن هذا الإطار التشريعي يرسخ مبدأ حرية التجارة الخارجية.

تنظيم التجارة الداخلية: وفقا للأحكام الجديدة خصوصا للقانون رقم ( 04-08) يتضح مهام تنظيم التجارة الداخلية وإجراءات شروط التسجيل بالسجل التجاري.

حماية القدرة الشرائية للمواطن: على وجه الخصوص أولئك المقيمين بجنوب البلاد، حيث أن هناك نظام عملي للتكفل بالتكاليف الإضافية للنقل وتتمثل المواد المعنية بهذا النظام : المواد الغذائية، خضر وفواكه، مواد البناء. حيث تبلغ مصاريف هذا الصندوق 1 مليار دج/ سنة.

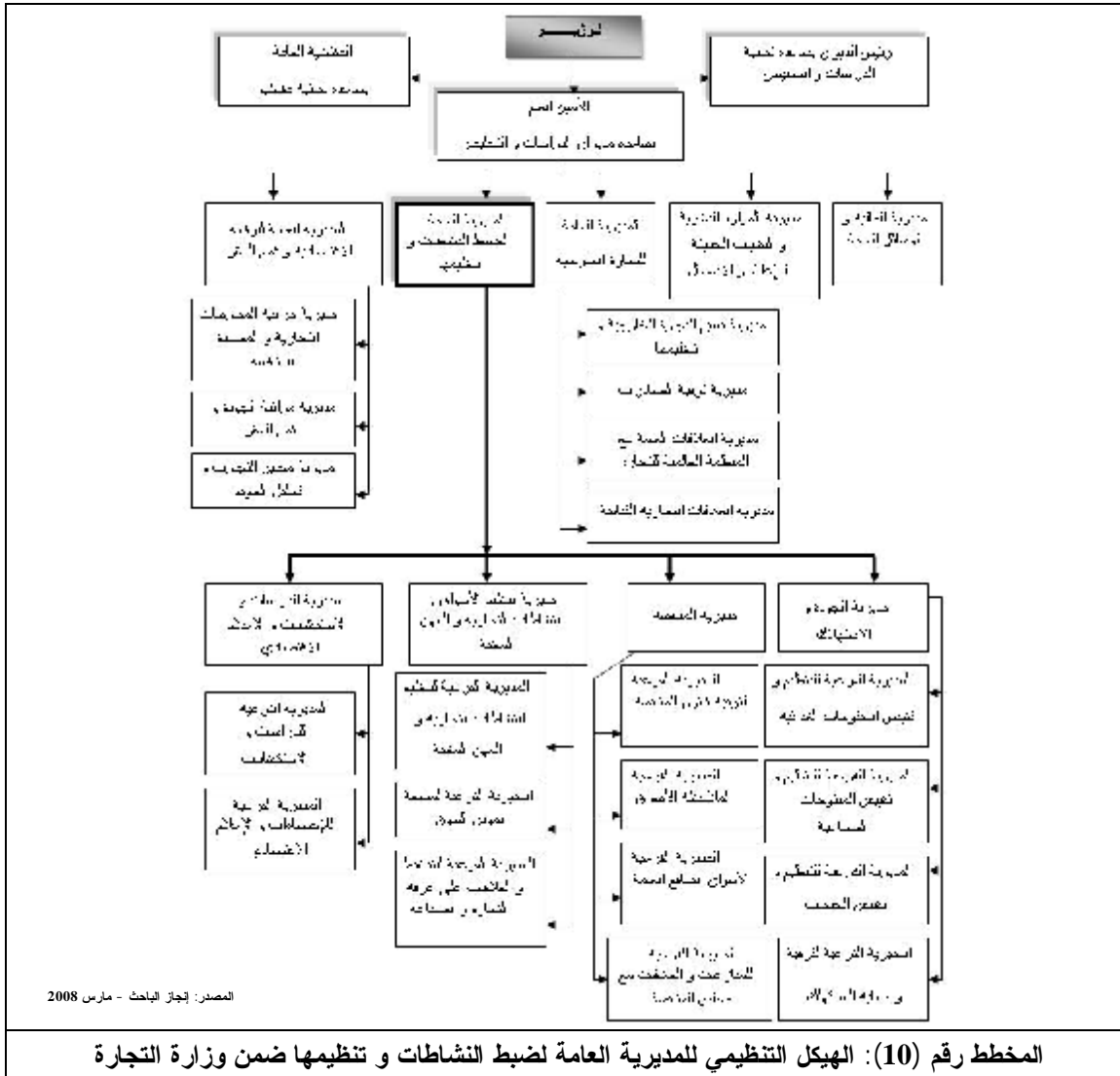
تطوير الهياكل القاعدية: تساهم وزارة التجارة في إطار البرنامج الخماسي للتنمية والبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج المكمل الخاص بالهضاب العليا الذي قرره رئيس الجمهورية، في تمويل أسواق الجملة والتجزئة بما فيها من أسواق المواشي والأسماك والمذابح. وتهدف هذه المشاركة لإعادة تأهيل الهياكل المتواجدة وانجاز الجديد من المساحات التجارية بالتنسيق مع التجمعات المحلية.

وفي الخلاصة تهدف الأعمال المتعددة التي شرعت فيها أو التي تعد من المشاريع وزارة التجارة إلى تحقيق أهداف التقليل من ثقل السوق غير الرسمية وأفضل حماية للمستهلك وانضمام للاقتصاد العالمي بما فيه مصلحة عليا للبلاد.

#### أ- تنظيم ودور المصالح الداخلية لوزارة التجارة :

يوضع المخطط رقم (10) الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة، الموضع لخمس (5) مديريات عامة أكثرها أهمية في موضع بحثنا هي: المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها، و التي بدورها تضم (13) مديرية فرعية موزعة على أربع (4) مديريات رئيسية. حيث أن مهام المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها يتمثل فيما يلي:

- السهر على السير التنافسي للأسواق واقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي الرامية إلى تطوير قواعد وشروط منافسة سليمة ونزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تحديد ترتيب لملاحظة ومراقبة الأسواق ووضعها.
- اقتراح كل التدابير المتصلة بالضبط الاقتصادي، لا سيما في مجال التسعيرة وتنظيم الأسعار وهوامش الربح.
- المشاركة في تحديد السياسة الوطنية وكذا التنظيمات العامة والنوعية المتعلقة بترقية جودة السلع والخدمات وحماية المستهلكين وتنفيذ ذلك.
- المبادرة بكل الدراسات واقتراح كل التدابير ذات الصلة بتحسين شروط الأنشطة التجارية والمهن المقننة وسيرها.



- تنشيط نشاطات المؤسسات التابعة لقطاع التجارة والتي لديها مهام في مجال تنظيم السوق وضبطه وتوجيه هذه النشاطات وترقيتها.
  - وضع بنك المعطيات ونظام الإعلام الاقتصادي وتسييره.
- و الجدول رقم (15) يوضح المهام الموكلة لكل منها:

## الجدول رقم (15) : مهام المديرية التابعة للمديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها:

المديرية	مهامها
مديرية المنافسة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اقتراح الأدوات القانونية المتعلقة بترقية المنافسة في سوق السلع والخدمات.</li> <li>- دراسة الملفات الواجب عرضها على مجلس المنافسة و تحضيرها وضمان تنفيذ ومتابعتها.</li> <li>- إعداد ترتيب لملاحظة الأسواق ووضعها.</li> <li>- المبادرة بكل الدراسات والأعمال التحسيسية اتجاه المتعاملين الاقتصاديين لتطوير وتكريس مبادئ المنافسة وقواعدها.</li> <li>- متابعة المنازعات المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة.</li> <li>- تنسيق المشاركة في أشغال لجان الصفقات العمومية.</li> </ul>
مديرية الجودة والاستهلاك	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد النصوص ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي وذات البعد العام والنوعي والمتعلق بترقية الجودة وحماية المستهلكين.</li> <li>- المساهمة في إرساء حق الاستهلاك.</li> <li>- المشاركة في كل الدراسات المرتبطة بالمواصفات في مجال الجودة والنظافة الصحية والأمن والمطبقة في جميع مراحل صنع المنتجات وتسويقها.</li> <li>- اقتراح كل التدابير الرامية على إرساء نظم للعلامة التصنيفية وحماية العلامات والتسميات الأصلية.</li> <li>- التشجيع عبر المبادرات الملائمة على تطوير المراقبة الذاتية للجودة على مستوى المتعاملين الاقتصاديين.</li> <li>- تنشيط عملية تقيس المنتجات والخدمات وطرق تحليل الجودة وتشجيعها ومتابعتها.</li> <li>- ترقية برامج إعلام المهنيين والمستهلكين وتحسيسهم.</li> <li>- اقتراح كل التدابير فيما يخص مخاطر تحاليل الجودة وقمع الغش.</li> </ul>
مديرية تنظيم الأسواق والمهن المقننة التجارية والمهن المقننة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة كل اقتراحات التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة المهن المقننة والنشاطات التجارية وتنظيمها وصياغة هذه الاقتراحات.</li> <li>- المشاركة مع المنظمات والهيئات المعنية في تحديد القواعد المتعلقة بشروط إنشاء النشاطات التجارية ومهنية وإقامتها وممارستها من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.</li> <li>- ترقية التدابير المتعلقة بتنظيم الوظائف التجارية والأسواق النوعية ذات المنفعة الوظيفية أو الجهوية.</li> <li>- اقتراح كل التدابير أو القواعد المتعلقة بإنشاء غرفة التجارة والصناعة وسيرها.</li> <li>- وضع ترتيب لملاحظة الأسعار ومراقبة تدفق المنتجات الضرورية والإستراتيجية في السوق.</li> <li>- المشاركة في إعداد السياسة الوطنية للمخزون الأمني وتزويد مناطق الجنوب.</li> </ul>
مديرية الدراسات والإعلام والاكتشاف والاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إنجاز الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بالقطاع التجاري.</li> <li>- إنشاء بنك للمعطيات وتسييره وإعداد نظام لجمع المعلومات الإحصائية، الاقتصادية، التجارية ومعالجتها ونشرها.</li> <li>- إعداد التقارير والمذكرات حول الظرف الاقتصادي وكل المنشورات ذات الصلة بنشاطات القطاع.</li> <li>- المساهمة في وضع نظام متداخل للإعلام الاقتصادي.</li> </ul>

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التجارة + معالجة شخصية-2008.

**ب- دور المصالح الخارجية لوزارة التجارة في تنظيم الوظائف التجارية:**

لقد تم هيكلة المصالح الخارجية لوزارة التجارة الجزائرية، في كل ولاية من ولايات القطر الجزائري، وتوسع (9) مديريات جهوية للتجارة حيث مدينة باتنة، تدرج ضمن المديرية الجهوية الكائن مقرها بمدينة قسنطينة. حيث تكلف كل منها بالمهام التالية:

- **مهام ودور المديرية الولائية التجارية:** تكلف بمهمة تطبيق السياسة الوطنية المقررة في ميدان التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والمراقبة الاقتصادية وقمع الغش.

- **مهام المديرية الجهوية للتجارة:** إن المديرية الجهوية للتجارة بالاتصال مع الهياكل المركزية لوزارة التجارة تقوم بمهام تنشيط وتوجيه وتقييم أعمال المديريات الولائية للتجارة والتابعة لاختصاصها الإقليمي كما تقوم بتنظيم وإجراء كل التحقيقات حول المنافسة والتجارة والجودة وسلامة المواد.

**ج- دور المركز الوطني للسجل التجاري:**

المركز الوطني للسجل التجاري مؤسسة عمومية أنشئت بموجب المرسوم 63- 249 المؤرخ في 10/07/1963 تحت تسمية الديوان الوطني للملكية الصناعية، ليسمى فيما بعد بالمركز الوطني للسجل التجاري عند صدور المرسوم رقم 73- 188 المؤرخ في 21/11/1973 بصلاحيته انحصرت في تجميع نسخ السجل التجاري المسلم آنذاك من قبل مكاتب ضبط المحاكم. ليصبح المركز الوطني للسجل التجاري هيئة إدارية مستقلة موضوعة تحت إشراف وزير التجارة منذ مارس 1997.

**• تنظيمه الهيكلي:**

بغية القيام بالمهام المنوطة به على أحسن وأكمل وجه. قام المركز الوطني للسجل التجاري ولا يزال، بتوظيف الوسائل اللازمة بتطوير النظام ما فتئت نجاعته تتأكد يوماً بعد يوم. والمركز الوطني للسجل التجاري مهيكّل حول مديريات، أقسام ومصالح مختصة، مفتشيات جهوية وكذا ملحقات محلية موجودة على مستوى كل ولاية، كما أن المركز مزود بمجلس إدارة يرأسه المدير العام.

هذا التنظيم الهيكلي للمركز الوطني للسجل التجاري، سمح بتسهيل وإدخال نجاعة أكبر في تسيير السجل التجاري الذي ينطوي على جوانب ثلاثية:

على المستوى الولائي: تقوم الملحقات المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري المسيرة من قبل مأمورين يحملون صفة ضباط عموميين مساعدين قضائيين، بمسك سجل تجاري محلي ( واحد في كل ولاية).

على المستوى الجهوي: المفتشيات الجهوية الأربعة وهي امتداد لكل هذه المصالح المركزية لدى الملحقات الولائية.

على مستوى المركز: يقوم المقر بتسيير البطايق المركزية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وكذا النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

#### • مهامه:

- بموجب الأحكام القانونية السارية المفعول تتمثل مهام المركز في:
  - التكفل بضبط السجل التجاري، والحرص على احترام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيود في السجل التجاري.
  - مركزة مجمل المعلومات المتعلقة بالسجل التجاري وتسيير نظام حماية الأغراض الاجتماعية والتسميات التجارية.
  - تنظيم كافة النشرات القانونية الإلزامية حتى يكون الغير على علم بمختلف التغيرات التي تطرأ على الحالة القانونية للتجار والمحلات التجارية. لهذا الغرض، يقوم المركز الوطني للسجل التجاري بإعداد النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (ن.ر.إ.ق).
  - مسك وتسيير دفتر العمومي للمبيعات و/أو لرهون حيازة المحلات التجارية وكذا دفتر رهون حيازة الأدوات ومعدات التجهيز.
  - تسيير مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري.
  - مسك وتسيير دفتر الاعتراضات على القيد في السجل التجاري.
  - إنجاز دراسات إحصائية خاصة بالمتعاملين الاقتصاديين والنشاطات الاقتصادية.
  - تسيير المعلومة الاقتصادية والتجارية.

#### • الملحق المحلية: توجد على مستوى كل ولاية، ملحقة محلية تتكفل:

- باستقبال مراقبة مدى صحة طلبات القيد، التعديل و شطب السجل التجاري وكذا إيداع عقود الشركات
- بتسليم مستخرجات القيد في السجل التجاري.
- بمسك وتسيير السجل التجاري المحلي.
- بمسك وتسيير دفتر العمومي للمبيعات و رهون حيازة المحلات التجارية و رهون حيازة الأدوات ومعدات التجهيز.

#### • المفتشيات الجهوية:

بالنسبة للمركز الوطني للسجل التجاري المفتشية الجهوية هي امتداد لمصاحبة المركزية لدى كل الملحقات التابعة له، فهي إذا إجراء تدعيمي وهي تحقيق لمبدأ لا مركزية المصالح العمومية للدولة. وفي تنظيمه الحالي، يضم المركز الوطني للسجل التجاري أربع مفتشيات جهوية أنشئت منذ سنة 1984:

- المفتشية الجهوية وسط كائنة مؤقتا بالمقر الرئيسي للمركز وتضم 11 ولاية.

- المفتشية الجهوية شرق الكائن مقرها على مستوى ملحقة أم البواقي وتضم 15 ولاية.
- المفتشية الجهوية غرب الكائن مقرها على مستوى ملحقة تلمسان وتضم 14 ولاية.
- المفتشية الجهوية جنوب الكائن مقرها على مستوى ملحقة ورقلة، وتضم 08 ولايات.

## 2- دور المديرية العامة للضرائب:

تتدخل وزارة المالية من خلال المديرية العامة للضرائب (D.G.I) من خلال السهر على تطبيق الترتيبات القانونية والتنظيمية المتحكمة في النشاطات والخدمات التجارية<sup>1</sup> وهي بذلك تتقاطع مع مصالح التابعة لوزارة التجارة في تحصيل الضرائب والمرسوم من البنية التجارية حيث نجد أن من أهم مهام المديرية العامة للضرائب ما يلي:

- السهر على دراسة وإعداد برامج النشاطات لإدارة الجباية.
  - السهر على تطبيق الترتيبات القانونية والتنظيمية للتحكم في النشاطات والخدمات الجبائية.
  - السهر على احترام المعايير والأهداف المحددة في ميدان الضرائب والرسوم.
  - السهر على إعداد وتحديث وسائل المراقبة.
- ومن ثمة نستنتج أن الدور التنظيمي لهذه الهيئة للوظائف التجارية لا يتجاوز حدود تحصيل الضرائب.

## 3- مهام شرطة العمران في تنظيم البنية التجارية:<sup>2</sup>

تتمثل مهام وحدات شرطة العمران وحماية البيئة في السهر بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية، على تطبيق القوانين والتنظيمات في مجال العمران وحماية البيئة ومد يد المساعدة في إطار تطبيق واحترام النصوص المنظمة لتدخلاتها. وعليه في هذا الصدد فهي مكلفة بـ:

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية في مجال التطور العمراني وحماية البيئة.
- السهر على جمال المدن والتجمعات والأحياء.
- فرض رخص البناء لكل أشكال البناء.
- منع كل أشكال البناء الفوضوي. وتبليغ السلطات المختصة عن كل أشكال البناء الفوضوي.
- السهر على احترام الأحكام المتعلقة بالاحتياجات العقارية.
- السهر على احترام الأحكام في مجال الملصقات المنصوص عليها فيما يخص البناءات وفتح الورشات.
- محاربة كل أشكال البناءات الفوضوية، و الاحتلال اللاشعري للأراضي والطريق العمومي، أو تحويل العقار ذو الاستعمال السكني أو التجاري بتوخي الحيطة والحذر الدائم وتقديم الاعذارات للمخالفين.

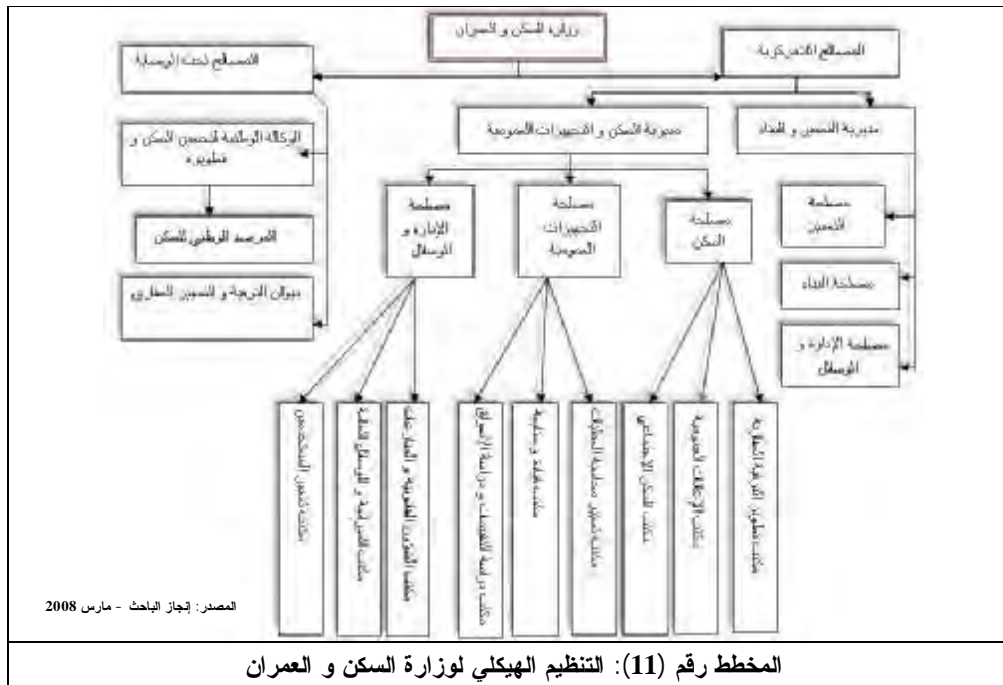
<sup>1</sup> : المادة الثانية من القرار رقم 97 / 009 المحدد لمهام المديرية العامة للضرائب.  
<sup>2</sup> : حسب المعطيات المستقاة من الموقع الإلكتروني الرسمي للشرطة الجزائرية-2009



- محاربة كل مظاهر التجاوزات التي تؤثر على البيئة و النظافة و الصحة العمومية و تحرير المحاضر ضد المخالفين بعد المعاينة.
- السيطرة على الميدان بالدوريات وعمليات المراقبة.
- تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية لصالح المواطنين بالتنسيق مع وسائل الإعلام.

#### 4- دور وزارة السكن والعمران: <sup>1</sup>

على اعتبار أن الوظائف التجارية تندرج ضمن الاستخدامات المرفقية بالمجال الحضري فقد ارتأينا معرفة دور المصالح التابعة لوزارة السكن والعمران في عملية تنظيم هذه الوظائف الحضرية ومدى تحكمها وتوجيهها لها. حتى نتمكن من فهم هذا الدور لا بد من التصرف على مختلف مصالح الوزارة. حيث أن المخطط الموالي يوضح التنظيم الهيكلي لها.



ومن خلال هذا المخطط يتضح تدخل مصالح وزارة السكن والعمران على البنية التجارية من خلال:

- \* مهام مديرية التعمير والبناء (D.U.C): المتمثلة في السهر على احترام النوعية الهندسية للمنشآت وحماية المواقع المصنفة تاريخيا، ثقافيا وطبيعيا وذلك في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما وإعطاء آراء تقنية من أجل إصدار مختلف الرخص العمرانية وضمان مراقبتها.
- \* مهام مديرية السكن و التجهيزات العمومية (DLEP): لعل أهمها هو المبادرة بدراسة المعايير في ميدان السكن والتجهيزات العمومية (المراكز والأسواق التجارية) وتشجيع المبادرة في ميدان البناء الذاتي عن طريق التأطير الدائم

### 5- دور الجماعات المحلية:

يمكن أن نعتبر الجماعات المحلية، مؤسسات للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية إذا توفرت الشروط الدستورية والقانونية والاقتصادية التي تساعد فعلا على قيام تلك الجماعات بدورها التنموي المحلي الرائد في ضبط الموارد القائمة والبحث عن مواد جديدة<sup>(1)</sup>. وفي ظل إستراتيجية الإصلاحات الجذرية التي تدخل فيها البلدية كقطب قاعدي للتنمية المحلية بشكل يفتح آفاقا وتطلعات جديدة لإنعاش التنمية المحلية، فإنها تساهم بدورها في تعزيز التنمية الوطنية وذلك بتدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع القطاع الخاص في انجاز مشاريع التنمية المحلية. وعلى اعتبار أن البنية التجارية استخدام مرفقي يوظف رؤوس أموال معتبرة لتلبية حاجيات السكان، فهي بذلك من ضمن الموارد القائمة التي تتدرج ضمن سيرورة التنمية المحلية، فكيف تنظر الجماعات المحلية لمجال الدراسة للبنية التجارية، وهل أن الوظائف التجارية أداة فعالة في بعث التنمية المحلية.

#### أ- مفاهيم أساسية للجماعات المحلية:

بازدياد وظائف ومهام السلطة المركزية أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى السلطات المحلية منتخبة تمثلت في الولاية والبلدية أو ما يطلق عليها بالجماعات المحلية حيث أن :

\* **الولاية:** هي جماعة لامركزية وإدارة حائزة على السلطات المنفرقة للدولة تقوم بدورها على وجه كامل وتعبر على مطامح سكانها، لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة<sup>2</sup>. ومن أهم أدوار الولاية تحقيق التوازن بين المصلحة المحلية والإقليمية والمصلحة العامة في الدولة.

\* **البلدية:** تقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية وكذا إيجاد الحلول في أقرب وقت وفي أحسن الظروف الممكنة بمشكلتها عدم الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة والرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة والتنشيط فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد وأيضا في مجال التنفيذ والتخطيط<sup>1</sup>.

ويمكننا الوقوف على عدة مظاهر للاستقلالية الجماعات المحلية لما هذا الأمر من أهمية في تنظيم المجال وهيكلته. وهذه المظاهر هي:

\* **المظهر الأول:** يتمثل في تكريس وجودها المادي دستوريا، بكونها أجهزة منفصلة عن الجهاز المركزي.

\* **المظهر الثاني:** فيتعلق بوسيلة إنشاء البلدية والولاية حيث أن الأداة الوحيدة التي تنشأ بها البلديات والولايات هي القانون.

(1) : عبد المطلب عبد الحميد : التمويل المحلي- الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001،ص 19

(2) : فريدة قصير مزياي: مبادئ القانون الجزائري - باتنة- مطبعة قرفي 2001 ، ص 178

(1) جعفر أنس قاسم أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر O.P.U - 1998 - ص 65- 66.

\* **المظهر الثالث:** فيتمثل في الأسلوب المعتمد في اختيار مسيري الجامعات المحلية وقد نصت الدساتير الجزائرية على قاعدة الانتخابات على المستوى اللامركزي. فالمجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية.

\* **المظهر الرابع:** فهو مرتبط بمباشرة نشاطها الذي يتجلى في صورتين هما:  
- نطاق الاختصاص : حيث أن اختصاص الجماعات المحلية في الجزائر يطال كل ما يهم الشؤون المحلية حيث ينبغي اللامركزية أن تخول البلديات والولايات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية أو الجهوية التي بإمكانها حلها<sup>1</sup>.  
- مدى حرية التدخل: فلجماعات حرية التمتع الكاملة في التدخل باستثناء بعض الميادين وذلك حسب إمكانياتها وقدرتها.

#### ب - مهام بلدية باتنة<sup>2</sup>:

يوضح المخطط رقم (12) التنظيم الهيكلي للجان المجلس الشعبي البلدي وأقسامه الإدارية حيث يمكننا من استخلاص مهام بلدية باتنة، فيما يلي:

\* **المحافظة على الممتلكات:** هذه الممتلكات تتمثل في المنشآت الإدارية، والتربوية والثقافية والمنشآت القاعدية كالطرق والسدود والجسور والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا وأموالا في الصيانة والتجديد والتصليح والحماية.

\* **التجهيز العام:** ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية، الاجتماعية والاقتصادية.

\* **المحيط والعمران:** القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المنتقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصلية والاستفادة من المخططات في مجال التعمير والبناء، فإن المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية وصدق المسؤولين في تغيير الأمور.

<sup>1</sup> : الميثاق الوطني سنة 1976 - ص 87 .

<sup>2</sup> : www. Apc- batna.dz .

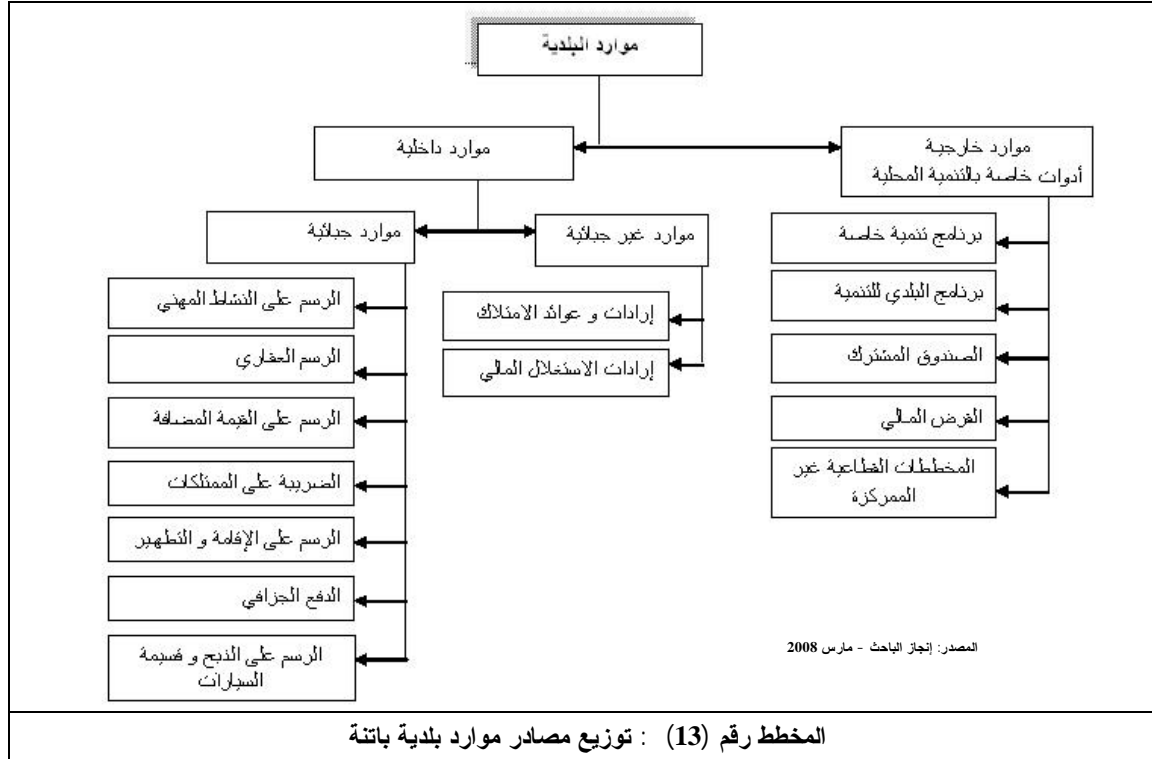


\* **النشاط الاجتماعي:** يتمثل النشاط الاجتماعي أساسا في توفير مأوى في حالة أمر طارئ ( حريق، فيضان، زلزال...)، وتخصيص مساعدات للبناء والمعونة الغذائية، وكذا التكفل بالمعوزين والمعوقين ومساعدة العائلات العديمة الدخل وهي كلها اختصاصات واسعة وهامة فعلا.

\* **التطلعات التنموية:** إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن وهذا لن يتم إلا بتوفير آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي تتمثل في تدعيم الاستثمار المحلي وتفعيل المواطنين في التنمية المحلية.

ج - موارد بلدية باتنة:

نظرا لكون الجماعات المحلية تمثل عصب التنمية المحلية فقد قامت السلطات المركزية بعدة إصلاحات مالية بغرض إنجاح برامج التنمية والمخطط الموالي يوضح أهم موارد بلدية باتنة حيث نستنتج ما يلي:



إن استحداث أدوات خاصة بالتنمية المحلية يعمل على توفير التمويل الخارجي وتدعيم الاختيار الاقتصادي الذي تضمنه قانون البلدية والولاية. كما تشكل موارد التمويل الداخلي ذلك الفرق الأساسي بين مالية الدولة والمالية المحلية وتتقسم على موارد غير الجبائية حيث أن:

\* **الموارد غير الجبائية:** تتعلق بنتائج توظيف الجماعات المحلية لإمكاناتها ومواردها الخاصة المرتبطة باستغلال أملاكها وتسيير مواردها المالية و ثرواتها العقارية، خاصة وأن مجال الدراسة يتوفر على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها من طرف الآخرين لأغراض خاصة مصدرا ماليا معتبرا، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر حقوق إيجار المحلات التجارية التابعة للبلدية وحقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق وعوائد منح الامتيازات. بالإضافة إلى تنوع الإيرادات فهي تتسم بقابليتها للتجديد فالإيرادات الناتجة عن تأجير العقارات عن طريق المزاد العلني مثلا، يمكنها أن تتطور بسرعة نظرا لمرونتها، خصوصا في حالة اعتماد أسعارا تنافسية.

\* **الموارد الجبائية:** إن الرسم على النشاط المهني<sup>(1)</sup>، الرسم العقاري والضريبة على الممتلكات تعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية لبلدية باتنة حيث قدرت بأكثر من 1 مليار دج سنة 2006. والجدول الموالي يوضح توزيع نسب مختلف الموارد الجبائية.

الجدول رقم(16): بلدية باتنة: توزيع الموارد الجبائية

نوع الإيرادات الجبائية	قيمتها	توزيعها
الرسم على النشاط المهني	2.55 %	- 0,75 % لصالح الولاية. - 1,66 % لصالح البلدية. - 0,14 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
الدفع الجزافي (VF)	6 % من كتلة الأجور	30 % يوجه إلى ميزانيات البلديات 70 % يوجه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية ويقوم الصندوق بتوزيعه كما يلي: - 60 % لصالح البلدية. - 20 % لصالح الولاية. - 20 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
الرسم العقاري		من أهم الموارد المالية الضريبية للبلدية وذلك بالرغم من مساهمته الضئيلة إلا أنه يكشف عن عجز التنظيم الإداري عموما على التحكم في الحظيرة العقارية وتطويرها
رسم التطهير		لصالح البلديات التي تحتوي على مصالح لإزالة هذه القمامات
رسم الإقامة		لصالح البلديات المصنفة كمحطات سياحية ومناخية والحمامات المعدنية والبحرية
الرسم على القيمة المضافة	7 % إلى 17 %	- 85 % لصالح الدولة. - 06 % لصالح البلدية. - 09 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
الرسم على الذبح	05 دج للكيلوغرام الواحد	- 3,5 دج /كلغ لصالح البلدية. - 1,5 دج /كلغ لصالح الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية.
الضريبة على الممتلكات	معدله الأعلى — 2,5 %	- 60 % لصالح ميزانية الدولة. - 20 % لصالح ميزانية البلديات. - 20 % لصالح الصندوق الوطني للسكن

(1) وضع الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث حل محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري

قسمة	-	20% لصالح الدولة.
السيارات	-	80% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

المصدر: مصالحي بلدية باتنة + معالجة شخصية 2008

حيث نلاحظ النسبة المعتبرة للمواد الجبائية التي تعود لصالح البلدية خاصة تلك المتعلقة بالنشاط المهني التجاري والرسم على الممتلكات التجارية الموجهة لأصحاب المحلات التجارية، حيث تجدر الإشارة هنا، أن المقصود بالهياآت الأخرى هو الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية في حالة الرسم على الذبح والمقدر بـ 1.5 دج للكيلوغرام الواحد. والصندوق الوطني للسكن بالنسبة للضريبة على الممتلكات.

من كل ما سبق نستنتج أنه بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في مجال القيام بعمليات التجهيز فإن القانون الجزائري كرس للجماعات المحلية الحق للتدخل في المجال الاقتصادي بالنظر إلى الأعباء التي تتحملها. حيث حدد المرسوم رقم 139 /71 المؤرخ في ماي 1971 شروط تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية المحلية.

إن المشرع الجزائري منح للجماعات المحلية دور محرك في التنمية الاقتصادية بهدف توفير مناصب شغل وإشباع الحاجات المحلية. وبنظرتها المحدودة للبنية التجارية التي لا تخرج عن نطاق كونها مورد هام للجبائية المحلية حيث أضحت الدولة مجبرة على محاربة التهريب والغش الجبائي للرفع من الوعاء الجبائي لذا فإنه من الضروري:

- إعادة ترمين البنية التجارية كثروة محلية تساهم في دعم الموارد المحلية الداخلية.
- ترقية الأنشطة المحلية ذات الصبغة التجارية لتعزيز البنية التجارية كتطوير السياحة وتنظيم مهرجانات التسوق والحرف التقليدية وعمليات استرجاع النفايات.
- إعادة هيكلة عملية التسيير الحضري من خلال تجاوز المهام التقليدية للخدمات العمومية المتعلقة بالتنظيف والمساحات الخضراء ومصلحة الطرق.... إلى مهام أكثر تأثير توكّل لمؤسسات أكثر احترافية في ميدان العمران، تمنح لها مسؤولية التسيير الحضري عن طريق الامتياز وإقرارها بواسطة دفاآر الشروط مقابل خضوعها لمراقبة قانونية صارمة، ومن ثمة الخروج بتصورات حول عملية تسيير الوظائف التجارية وتنظيمها.

#### IV - دور أدوات التهيئة والتعمير في تنظيم الوظائف التجارية:

شهدت السياسة الحضرية في الجزائر تطورات نوعية، توافقت مع التحولات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسة التي عرفها المجال الحضري الجزائري، ولعل أهم مراحل هذا التطور تلك المرحلة الممتدة بعد سنة 1990، حيث سجل تغيير جذري للسياسة الجزائرية في ميدان التهيئة

الحضرية أين أصبح تخطيط المدينة يخضع لقوانين جديدة. شملت الهيئات والأدوات على حد سواء، فمثلا عدل قانون البلدية في 1990 بزيادة وتأكيد سلطات الجماعات المحلية، بإعطائها الحق في مراقبة عملية التعمير. وكذا إلزامها بإنشاء وكالات التسيير والتنظيم العمراني لشراء الأرض، هذا التعديل في قانون البلدية والولاية وافقه صدور قانون نزع الملكية من أجل المصلحة العامة وقانون الشفعة بهدف توفير العقار الذي يعد اللبنة الأولى في عملية التعمير. وأهم ما يميز هذا التحول الجذري صدور القانون رقم 90 / 29 / المؤرخ في 1 / 12 / 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي، والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، وأيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي، على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة والتعمير<sup>1</sup> والمحددة بـ:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U).
  - مخططات شغل الأراضي (P.O.S).
  - تنظيمات التعمير أو عقود التعمير المحددة بثلاث شهادات وثلاث رخص.
- إذ تجدر الإشارة هنا، أنه في تاريخ 14 أوت 2004 صدر قانون رقم 04-05 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29، وذلك بإدراج الأخطار الطبيعية والتكنولوجية من جهة، وإلزامية إعداد مشاريع البناء الخاضعة لرخصة البناء من طرف مهندس مدني للهيكل من جهة أخرى<sup>2</sup>. كما أضحت أدوات التهيئة والتعمير تحدد أيضا:
- الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، أو تلك المعرضة للانزلاق وتخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء.
  - تعريف وتصنيف المناطق المعرضة للزلازل حسب درجة الخطورة وتحديد قواعد البناء في هذه المناطق.

- تعريف المناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية بتحديد محيطات الحماية المتعلقة بها.

غير أن سعى السلطات العليا على الحد من تفاقم المشاكل الحضرية أدت إلى بلورة إستراتيجية تخطيطية مبنية على الأفكار العالمية للتنمية المستدامة، أين تم إصدار القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20-02-2006. والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة. حيث أضحت التنمية المستدامة علاوة على تنمية الاقتصاد الحضري، وعقود الشراكة من الشروط الأساسية لهذه السياسة. المزمع انتهاجها والسهر على تطبيقها من طرف المرصد الوطني للمدينة. وهو هيئة جديدة ملحقة بالوزارة المكلفة بالمدينة.

(1) : المادة الأولى و الثانية من القانون رقم 29/90

(2) : جاءت هذه الاضافة للقواعد العامة للتهيئة و التعمير و البناء نتيجة الزلزال الذي ضرب ولاية بومرداس سنة 2004



ولأول مرة منذ الاستقلال جاء القانون التوجيهي للمدينة، مكرسا للنظام الديمقراطي. حيث تقوم بعض المبادئ العامة لسياسة المدينة على أساس<sup>1</sup>:

- التنسيق والتشاور: بين كل القطاعات والفاعلين ( عموميين وخواص ومجتمع مدني)
- اللاتمركز: الذي بموجبه تسند المهام والصلاحيات إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي.
- التسيير الجوّاري: من خلال إشراك المواطن في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي.
- الحكم الراشد: الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية.
- الحق في الإعلام: بتمكين المواطن من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها.
- الإنصاف الاجتماعي: الذي بموجبه يشكل الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي العناصر الأساسية لسياسة المدينة.

وحسب ما أقره المشرع الجزائري في القانون التوجيهي للمدينة فإن سياسة المدينة تهدف إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات المتعلقة بالميادين التالية<sup>2</sup>:

- تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.
- ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.
- حماية البيئة والوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.
- مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن والعمل على اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

وعليه فإن الغاية من سياسة المدينة هو تحقيق التنمية المستدامة بصفقتها إطارا متكاملًا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف.

ونظرا لما تتضمنه سياسة المدينة من رؤية جماعية لتنمية المدينة في خطة عمل تهدف ترقية وإدارة الحكم الحضري وكذا زيادة الاستثمار لتوفير فرص العمل والخدمات وتخفيف مظاهر الفقر

<sup>1</sup> المادة 02 من القانون 06/06

<sup>2</sup> المادة 06 من القانون 06/06

بطريقة منتظمة ومستمرة، فقد استوجب تعزيز إستراتيجية التهيئة والتعمير بأدوات جديدة وهيئات من شأنها تطوير السياسات الحضرية وتحسين أداء الإدارة الحضرية وتمكين بناء قدرات السلطات المحلية ودعمها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز الشراكات بين متخذي وصانعي القرار والفئات المستهدفة. وقد صنف المشرع الجزائري هذه الأدوات والهيئات كما يلي<sup>1</sup>:

- أدوات التخطيط المجالي والحضري.
  - أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية.
  - أدوات الشراكة.
  - أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم.
  - أدوات التمويل.
  - الإطار الوطني للرصد والتحليل والاقتراح.
- وفي ما سيلي سنحاول تشخيص أدوات التهيئة المبرمجة لمجال الدراسة ونظرتها لتنظيم الوظائف التجارية.

### 1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجال الدراسة:

تضمن القرار الولائي رقم 98 / 817 المؤرخ يوم 29 جوان 1998 والصادر عن ولاية باتنة الموافقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة. الذي أعدته المديرية الجهوية للجنوب التابعة للوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (A.N.A.T) الواقعة بمدينة بسكرة. وقد تجسد هذا المخطط التوجيهي في تقرير توجيهي مكون من ثلاثة أقسام هي:

- قسم الوضعية القائمة
  - قسم التهيئة المقترحة
  - قسم التقنيين ( القواعد المطبقة على المناطق المتواجدة في القطاعات)
- بالإضافة إلى مستندات بيانية مرجعية ( وثائق مرسومة) نجد من أهمها:
- التقسيم إلى قطاعات تنظيمية ( d'ecoupage en secteur réglementaire )
  - مخطط الوضع القائم
  - مخطط التهيئة
  - مخطط المرافق
  - خريطة مخططات شغل الأرض.
- أ- محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

<sup>1</sup> المادة 18 من القانون 06/06

بعد دراسة الوضعية القائمة المتضمنة لتوقعات التنمية بما فيها التطور الاقتصادي والديموغرافي والثقافي لبلدية باتنة في القسم الأول من التقرير التوجيه لمخطط (P.D.A.U). يأتي الجزء الثاني منه المتعلق بقسم التهيئة المقترحة في 120 صفحة حيث كانت أهم محاوره:

- الاحتمالات الديموغرافية

- تقدير الاحتياجات الاجتماعية والسكنية والمرفقة

- طموحات وتوجيهات التهيئة

\* ما جاء في تقديره للمرافق:

من خلال مراجعة مخطط (PDAU) نستخلص أنه قام بتصنيف المرافق إلى صنفين هما:

- مرافق ملحقة بالسكن ( Les équipements d'accompagnement )

- مرافق مهيكلة ( Les équipements structurants )

حيث نلاحظ أن الوظائف التجارية ممثلة في الاستخدامات التجارية غير مدرجة في المرافق الملحقة حيث أن هذه الأخيرة تضم فقط مرافق تعليمية، صحية، ثقافية، ورياضية حيث قدرت مساحتها بـ 87 هكتار لخدمة 21716 مسكن حتى آفاق 2015.

في حين يرى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أن مدينة باتنة على أهمية وظائفها الحضرية الجديدة التي يجب أن تؤديها كمدينة متروبولية مهمة يجب أن تتضمن مرافق مهيكلة تؤهلها لذلك حيث ورد ضمن قائمة هذه المرافق المهيكلة المرافق التجارية التالية:

- قطب أعمال (Pole D'affaire) بمساحة ثلاث هكتارات.

- أرضية لوجستكية (Plate forme logistique) بمساحة عشر هكتارات.

- حضيرة ترفية تجارية (Parc d'attraction commerciale) بمساحة ستة هكتارات

حيث أن:

**v الأرضية اللوجستكية:** تعتبر من حيث توجهها التجاري وطبيعة نشاطاتها من بين المرافق الحضرية الكبرى. حيث يفترض منها أن تسمح للتجمع بعصرنة وتطوير جهاز التوزيع، التخزين والنقل للسلع والخدمات الاستهلاكية.

بهدف إعاقة والتصدي لتوجهات مركزية النشاطات التجارية لتجارة الجملة بداخل التجمع الحضري. والذي يزيد من حدة الاختلال الوظيفي للنسيج الحضري من خلال أهمية التدفقات الميكانيكية وصعوبة تبادل الأموال والسلع.

وبمنظور التنظيم المجالي يجب أن يكون هذا القطب الاقتصادي معد بطريقة تجمع كل النشاطات تجارة الجملة حول مركز مرافقي يوفر هذا الأخير كل شروط الراحة (خدمات، نقل، إتصالات، مؤسسات مالية....) الضرورية للاتفاقيات التجارية المراد تطويرها آخذين في عين الاعتبار الديناميكية الاقتصادية.

## - خصائصها التقنية ( caractéristiques techniques ):

\* **الأهداف:** تحسين الشروط التنظيمية لمجموع التجهيزات البنائية والمرافقية المرتبطة بنشاطات تجارة الجملة.

\* **عملها ( fonction de la plate forme ):** هي مكان استقبال وتخزين وتوزيع وبيع المواد الاستهلاكية.

\* **توجهها (vocation):** لها توجه منطقة تجارية ( zone commerciale ) بالمقياس الكبير متخصصة في تجارة الجملة لمختلف السلع الاستهلاكية باستثناء تلك التي لها خصوصية صناعية.

\* **مساحتها:** الأرضية الموجهة لاستقبال هذه الأرضية مساحتها 10 هكتارات.

\* **موقعها:** نظرا لخصوصية توجهها فإن موقعها اقترح بأطراف النسيج الحضري بمحاذاة الطرق الحركة السريعة ( طريق المحول الشمالي).

\* **النشاطات المسموحة (Les activités autorisée):** كل النشاطات الإنتاجية ممنوعة، على عكس النشاطات التجارية للسلع الاستهلاكية غير الصناعية أو الملوثة، فهي المسموحة.

**v حضيرة الترفية التجارية:** مدينة باتنة تضم شبكة تجارية تقليدية ممثلة أساسا في النشاطات التجارية المتمركزة بمركز المدينة أو تجارات الأحياء ( le commerce de quartier ) مثل حي بوعقال لكن الديناميكية التجارية التي تدل على تطور اقتصادي تقضي وجود نسق جديد للبنية التجارية ( une nouvelle gamme de structures commerciales ) متوافقة مع شروط ومتطلبات الأشكال التجارية (مراكز تجارية متوسطة وكبيرة المساحة) وفي هذا الإطار يتم اقتراح حضيرة للنشاطات التجارية.

## - خصائصها التقنية ( caractéristiques techniques )

\* **أهدافها:**

- ترقية الصورة العامة للنشاطات التجارية للتجمع الباتني.

- تعيين هيكلية جديدة لاستقبال النشاطات التجارية لتطوير الآلة التجارية للتجمع.

- تدعيم قوة الجذب التجاري للمدينة.

\* **التوجيه:** حضيرة النشاطات هي منطقة موجهة لتجارة التجزئة حيث أن المساحات التجارية الصغيرة والمتوسطة المتخصصة لا تكون ضمن هذه الحضيرة.

\* **المساحة:** تمتد على مساحة قدرها 6 هكتارات، حيث أن المؤسسات التجارية المقترحة في هذه المنطقة تندرج ضمن النشاطات التجارية التالية:

- مركز تجاري (centre commercial)

- متجر (super marché)

- مساحات كبرى (grande superficies)
- مركز ثقافي وترفيهي (centre de culture et de loisir)
- \* **النشاطات المسموحة:** بالإضافة لتجارات التجزئة فإن حضيرة النشاطات التجارية يمكن أن تضم نشاطات الترفيه والثقافة والتسلية.
- \* **التوطين:** نظرا لأهمية وحجم مؤسساته التجارية وحجم تدفقات السكان إليه فإنه يوحى بأن يكون موقعه بأطراف النسيج الحضري في الجهة الشمالية بمحاذاة المنطقة الصناعية وهي بوزران.

#### - فيما يتعلق بسيناريو توجهات التهيئة :

إن سيناريو تهيئة مدينة باتنة مقتبس من توجهات التهيئة والتعمير لمخطط التهيئة الولائي (P.A.W). حيث أن أهم ما يميزه هو إخراج عوامل التنمية من مقر الولاية بالاعتماد على مبدأ اللامركزية المبنية على العناصر التالية:

#### \* **على المقياس الجهوي:**

- إعادة نشر المؤهلات الصناعية باتجاه مراكز عمرانية أخرى وبالخصوص بريكة وعين توتة، مع مراقبة التنمية الصناعية على محيط باتنة.
- نقل المرافق المهيكلية لقطب باتنة نحو أقطاب الدعم ( les pôles d'appuis ) من أجل هيكل أفضل للمجال الريفي.
- إعادة تنظيم البنية الحضرية والريفية بتنمية سبعة أقطاب دعم على محيط قطب باتنة، وهي ( تازولت، عين جاسر، سريانة، عين ياقوت، المعذر، شمرة، تيمقاد). وهي المركز المقترحة في ( P.A.W). أما تلك المراكز الواجب ترميمها والواردة في مشروع منطقة أوراس النمامشة فهي (12) مركز مرقى ( عين ياقوت، سريانة، عين جاسر، رأس العيون، مدوكال، جزار، اشمول، منعة، بولهيلات، واد الماء، واد الطاقة).

#### \* **على المقياس الحضري ( تجمّع مدينة باتنة):**

إعادة الاعتبار لمدينة باتنة في إطارها الجهوي وتحسين نوعية الصورة الحضرية للتجمع من جهة وبإسهام إشعاعها الثقافي والسياسي والاقتصادي... من جهة أخرى.

#### ب- توجهات (P.D.A.U) للوظائف التجارية:

يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مجال الدراسة إلى قطاعات محددة كما يلي:

- القطاعات المعمرة ( Secteur urbanise –U.A )
- القطاعات المبرمجة للتعمير ( secteur a urbaniser –U.B )
- قطاعات التعمير المستقبلي ( secteur d'urbanisation future- U.C )

و الجدول رقم (14) المرفق بالملحق يوضح أهم التوقعات لتخصيص الأراضي والأجال المحددة للتعيمير بالنسبة للأصناف الثلاثة الأولى من القطاعات المحددة أعلاه، ومن خلال الاطلاع على الملفات التقنية لكل قطاع على حدى نجد أن ستة قطاعات مبرمجة للتعيمير تضم توطين مرافق تجارية كما هو في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): مدينة باتنة: توزيع المرافق التجارية المقترحة في (P.D.A.U)

اسم القطاع العمراني	التوجه	نوع المرفق التجاري	العدد	المساحة (م <sup>2</sup> )	عدد السكان
عميروش	UA7	سوق	01	2000	1300
عميروش	UB5	مركز تجاري	01	2000	1650
لمباركة	UB9	مركز تجاري	01	2000	190
منطقة صناعية	UB12	حاضرة النشاطات التجارية	-	-	-
لمباركة	UC3	مركز تجاري	01	2000	1960
مركز المدينة	UA1	مركز نشاطات تجارية	01	-	-
		قطب أعمال	01	-	-

المصدر: P.D.A.U + معالجة شخصية

حيث نلاحظ أن الأداة التخطيطية ممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، اعتمد في تدخله على البنية التجارية على اقتراح مرافق تجارية جديدة دون إعطاء أي فكرة حول تسيير أو تنظيم الوضع القائمة ممثلا في أكثر من 8000 محل تجاري منتشر داخل النسيج الحضري.

إن جميع اقتراحات (P.D.A.U)، مركزة في الأحياء المشكلة لأطراف النسيج الحضري. بالإضافة إلى محاولة عصرنة مركز المدينة. وهذا يدل على الخلفية الضعيفة للمعطيات التي اعتمدها المخطط التوجيهي للتهيئة في دراسته للوظائف التجارية. فقد تثبت من خلال فصول هذا البحث أن الضواحي تؤدي وظيفة حرفية وتخزين، وبذلك لها خصوصية أساسية داخل البنية التجارية.

إن اقتراح المخطط التوجيهي لمرافق تجارية مختلفة من حيث الخصوصيات الوظيفية لكل منها إلا أنها متساوية من حيث المساحة والمقدرة بـ (2000م<sup>2</sup>) يدل ذلك على عشوائية الاقتراحات المقدمة التي لا تراعي مؤشرات تخطيطية متعلقة بنصيب الفرد مثلا.

## 2- مخطط شغل الأرض:

يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل، في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء. ولهذا فإن مخطط شغل الأراضي:

- يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.

- يعين الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضيات المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البناء المسموح بها واستعمالاتها.
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات.
- يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طارئ المرور.
- يحدد الارتفاعات
- يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكيرية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها.
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها<sup>1</sup>.
- ومن ثمة، فإن مخططات شغل الأراضي (P.O.S)، هي امتداد لتنفيذ توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U). أين يكون تدخلها على مستوى مكرومجال، وهي بذلك آخر مستوى من أدوات التخطيط المجالي.
- ومن خلال هذا التعريف القانوني لـ (P.O.S)، يتضح أن له دور فعال في تثمين وتنظيم الوظائف التجارية كونها من ضمن استعمالات الأرض، كما أن مخطط شغل الأراضي يحدد المنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة. ومن ثمة فهو يحدد المنشآت التجارية كونها تؤدي خدمات عمومية موجهة للمصلحة العامة وتركزها المجالي يساهم في إضفاء مميزات على بعض المحاور إذ قد تتصادف مميزات طرق المرور مع المحاور التجارية.
- يوضح المخطط التوجيهي لمدينة باتنة اقتراحه لـ (11) مخطط شغل الأراضي. وهذا الخيار مبرر بالخصوصيات المستعجلة للعمليات المقترحة (إعادة هيكلة، تهيئة....) بالإضافة إلى مخافة استمرار التعمير السريع الذي تعرفه المدينة.
- وتبلغ المساحة الإجمالية التي تغطيها كل مخططات شغل الأرض حوالي 1126,10 هكتار. أي ما يمثل 35 % من إجمالي مساحة المدينة. وذلك يعود إلى أن المناطق المشكلة لأطراف المدمجة بالمركز، لم يوجه لها أي مخطط شغل الأرض. إذ أن كل مخططات شغل الأرض متمركز بمركز المدينة وأطراف النسيج الحضري. والجدول الموالي يوضح التوزيع المجالي لمخططات شغل الأراضي عبر مجال الدراسة.

الجدول رقم (18): مدينة باتنة: توزيع مخططات شغل الأراضي

اسم القطاع العمراني	تحديد الموقع حسب (P.D.A.U)	رقم مخطط شغل الأرض	المساحة ( هكتار)	نوعية العملية	القطاعات المعمرة
أولاد بشينة	حي طريق مروانة	1-1	88,33	إعادة هيكلة	UB1+ حي أولاد بشينة
طريق حملة	الجزء الغربي للتجمع	1-2	139,80	إعادة هيكلة+ تهيئة	UA9+ UB2

<sup>1</sup> : المادة 31 من قانون رقم 29/90

	حضرية				
UB4+ UB5+ UB6	تهيئة توسع جديد	145,37	2	امتداد المحول الجنوبي	عميروش + جزء من المجاهدين
UB7	تهيئة توسع جديد	18,80	3	جزء من امتداد المحول الجنوبي	الزهور
UA7	إعادة هيكلة	195	4	حي طريق تازولت	لمباركية
UB9	إعادة هيكلة	61,53	5	جزء من باركا فوراج	لمباركية
UB8	تهيئة توسع جديد	76,00	6	جزء الجنوبي لباركا فوراج	لمباركية
UA8	-	35,50	7	حي بوزران	بوزران
-	إعادة هيكلة + تجديد الإطار المبني	327	8	مركز المدينة	مركز المدينة+ جزء من بوزران
UC3	تهيئة توسع جديد	47,07	9	طريق حملة	طريق حملة
UC1	تهيئة توسع جديد	163,00	10	الجزء الشرقي من المدينة	لمباركية

المصدر: P.D.A.U + معالجة شخصية

#### ب - البنية التجارية ضمن مخطط شغل الأرض:

لتوضيح دور مخطط شغل الأرض في تنظيم البنية التجارية، من خلال توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنحاول استعراض مخطط شغل الأرض رقم (8) (الذي تتوافق حدوده مع القطاع العمراني رقم (01)). والمنجز سنة 2004 من طرف مكتب الدراسات والانجازات في التعمير بياتنة (U.R.B.A). وقد جاء اختيارنا لهذا المخطط لإثبات دور أدوات التعمير في تنظيم البنية التجارية سببين رئيسيين هما:

- على اعتبار أن هذا المخطط يتدخل على مركز مدينة باتنة ونحن ندرك الخصوصيات المجالية الوظيفة له.

- هذا المخطط يراعي توجهات المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير والمتمثلة في:

- \* استقبال برنامج جديد يخص نشاطات ذات مستوى عال
- \* توقيع مباني ذات ارتفاعات عالية من أجل إبراز مركزية وحدثة وسط المدينة
- \* إدخال مباني ذات طراز حديث و كذا تهيئة المجالات العمومية (توطين مركز نشاطات تجارية و مركز أعمال)

المنهجية المتبعة لتشخيص البنية التجارية:



جاء مخطط شغل الأرض في نظام تقرير توجيهي مكون من ثلاثة مراحل تصحبه مستندات بيانية مرجعية كما ينص عليها المرسوم التنفيذي رقم 91 / 175 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

ومن خلال تفحص القسم الأول من التقرير التوجيهي المتعلق بتحليل الوضع الحالي نلاحظ اعتماد مخطط شغل الأرض على تصنيف البنية المرفقية بمجال الدراسة (مركز المدينة) إلى: مرافق إدارية، مرافق صحية، مرافق إدارية، مرافق مالية، مرافق تجارية ومرافق سياحية.

وقد توافق مع هذا التصنيف تقدير مساحة كل منها وعدد وحداتها حيث يصل مجموع أعدادها إلى 98 مرفق. وفي تشخيصه للمرافق التجارية صنفها إلى:

- مواد غذائية وعدد محلاتها 294

- مواد غير غذائية وعدد محلاتها 565

- خدمات وعدد محلاتها 15

- مهن و عدد محلاتها 79

- حرف وعدد محلاتها 135

نستنتج من هنا الأرقام الوهمية المعتمدة في إحدى أهم أدوات التهيئة والتعمير حيث من غير المعقول أن نجد عدد محلات التجارة الحرفية تساوي تسعة أضعاف محلات تجارة الخدمات في مركز المدينة.

كما تجدر الإشارة هنا أنه لم يحدد العلاقة بين المرافق التجارية ونظام شبكة الطرق كما لم يقدم المخطط (P.O.S) دراسة تفصيلية لهذه المرافق كنوعية ونمط المباني التجارية، حالتها وطبيعتها العقارية... وقد ساهم هذا النقص في النتيجة التي خرج بها مخطط شغل الأرض والمتمثلة في: منع عرض السلع على الأرصفة وإزالة الطاومات.

**ومن خلال تفحص القسم الثاني** عن التقرير التوجيهي المتعلق بالتهيئة نلاحظ أن مخطط شغل

الأرض حدد المحاور الكبرى للتهيئة من خلال:

- الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات المستخرجة من (P.D.A.U)

-محاولة الابتعاد عن هدم المساكن الخاصة

-الحفاظ على الهوية السكنية ( الحالة الجيدة في أرجاء معينة داخل مركز المدينة)

وقد ورد في تهيئة للوظائف التجارية ما يلي<sup>1</sup>:

- يجب العمل بدرجة الأولى على إعادة الاعتبار للتجارة من خلال تنظيم النشاط التجاري

بإحصاء كل النشاطات التي يمارسها التجار إلى مجموعات متجانسة.

- إعادة القيد بالسجل التجاري.

<sup>1</sup> : مخطط شغل الأرض رقم 08 " وسط المدينة" الجزء الثاني " التهيئة" ص 97

- ضرورة توحيد السجل التجاري وتبسيط الحصول عليه مع إلزامية الأهلية القانونية والحقوق المدنية وتوفير المحل والمقر القابل لممارسة النشاط التجاري.
- إزالة السوق اليومي للخضر والفواكه ببرج الغولة لأنه شوه صورة المدينة.
- هدم الفولة وبناء مكانها مركزاً للأعمال بعلو R + 16.
- إعادة الاعتبار إلى السوق المغطى للخضر والفواكه واللحوم وذلك بإعادة تنظيمه وهيكلته لامتناس ظاهرة الطاولات المنتشرة في المخطط.
- إنشاء أسواق للخضر والفواكه واللحوم خارج وسط المدينة لتخفيف الضغط على أرضية الدراسة.
- منح أصحاب المحلات التجارية من عرض السلع على أرصفة الطرق
- إقامة مراكز تجارية تتماشى وقيم وسط المدينة تخضع لكل المقاييس المعمول بها رسمياً
- وفي إطار تنفيذ ذلك يعتمد مخطط شغل الأرض في منهجيته على تقسيم مركز المدينة إلى 3 مناطق متجانسة وكل منها مقسمة إلى ما بين (3) و(4) أجزاء وعلى ضوء ذلك يتم وضع وتوظيف المرافق التجارية المبرمجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): مركز مدينة باتنة: المرافق التجارية المبرمجة في مخطط شغل الأرض

القيمة المالية للتجهيز دج	S.P.T	C.O.S	C.E.S	المساحة المبنية (sB) م <sup>2</sup>	المساحة العقارية (s.c) م <sup>2</sup>	نوع المرفق
803173800	365079	13	1	280830	280830	مركز أعمال
56803560	206555	05	0,8	344261	43033	فندق
71994120	327246	06	1	54511	54511	مركز تجاري

المصدر : P. O.S : رقم (8)

من كل هذا نستخلص المعالجة السطحية للمرافق التجارية. فرغم المقاربة التطبيقية لمخطط شغل (L'urbanisme opérationnelle) إلا أن الدراسة التحليلية لم نتمكن وتفاعل البنية التجارية الضخمة للمحلات التجارية المنتشرة بمركز المدينة.

ومن الجهة التطبيقية فإن التدخل يتمثل فقط في برمجة ثلاثة مرافق تجارية كبرى وفقاً لمؤشرات تخطيطية افتراضية هدفها الأساسي توقيع مباني ذات ارتفاعات عالية من أجل إبراز المركزية وإضفاء نوع من الحدأة على وسط المدينة لكن هذه المؤشرات لم تراعي النتائج المتحصل عليها من الدراسة المظهرية العامة في مركز المدينة. كما أن المرافق المقترحة لم يتم توضيح تأثيرها وتأثرها بالبنية التجارية للمجال الحضري.

## 3- دور عقود التعمير ( رخصة البناء):

بعد تناولنا لأهم أداتين تخطيطيتين على مستوى المجال الحضري (P.O.S و P.D.A.U)، سنحاول فيما سيلي التطرق إلى عقود التعمير الواردة في الفصل الخامس من القانون رقم 029/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير. وكما ينص المرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء على وجود ثلاث شهادات وثلاث رخص كما يلي:

## أ- الشهادات: ( les certificats ):

\* **شهادة التعمير ( Certificat d'urbanisme )**: هي الوثيقة التي تسلم ببناء على طلب من كل شخص معني، تعين حقوقه في البناء والارتفاقات من جميع الأشكال التي تخضع لها الأرض المعينة، بمعنى آخر، هو عقد تعميري يحتم بالضرورة قبل كل عملية للإنشاء والبناء وتبين قوانين البناء والعوائق التي تعرقل عملية البناء. ومن ثمة نستنتج أن الهدف منها هو الحصول على الموافقة المسبقة لرخصة البناء إذ أنه: " لا يمكن أن تطرح أنظمة تهيئة التعمير المذكورة في شهادة التعمير للبحث من جديد إذا صدر طلب رخصة البناء المتعلقة بالعملية المبرمجة خلال مدة صلاحية شهادة التعمير"<sup>1</sup>. ومنه لا يمكننا تحسس دور هذه الشهادة في تنظيم الوظائف التجارية.

\* **شهادة التجزئة ( certificat de lotire )**: هو عقد تعمير مطلوب حتما لكل عملية تقسيم لمكيات عقارية مبنية على قطعتين أو أكثر ( Lots ) بتحديد توجه استخدام القطع.

\* **شهادة المطابقة ( Certificat de conformité )**: يتعين على المستفيد من رخصة البناء عند انتهاء أشغال البناء، وعند انتهاء أشغال التهيئة التي يتكفل بها إن اقتضى الأمر ذلك، استخراج شهادة مطابقة الأشغال المنجزة مع أحكام رخصة البناء. حيث تقوم هذه الشهادة مقام رخصة السكن أو ترخيص باستقبال الجمهور أو المستخدمين إذا كان البناء مخصصا لوظائف اجتماعية وتربوية أو الخدمات أو الصناعة أو التجارة.

ومن ثمة فإن إبراز دور عقود التعمير في تنظيم الوظائف التجارية يتضح من خلال دور رخصة البناء في ذلك.

## ب- الرخص ( Les permis ):

بالإضافة إلى رخصة البناء، ينص المشرع الجزائري على وجود رخصة التجزئة ورخصة الهدم حيث أن:

\* **رخصة التجزئة ( permis de lotire )**: تشترط هذه الرخصة لكل عملية تقسيم لقطعتين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، إذ كانت قطعة أو عدة قطع أرضية ناتجة عن هذا التقسيم من شأنها أن تستعمل في تشيد بناية.

<sup>1</sup> : المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 175 / 91 – جريدة رسمية رقم 26 ص 964

\* **رخصة الهدم (permis de démolir):** إذ أنه لا يمكن القيام بأي عملية هدم سواءً كانت جزئية أو كلية لبناية، دون الحصول مسبقاً على رخصة هدم. وذلك عندما تكون هذه البناية واقعة في مكان مصنف أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية أو المعمارية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية.

\* **رخصة البناء (permis de construire):** هو عقد تعميمي مطلوب لكل العمليات بالضرورة لكل العمليات المدخلة للتغيرات على بنايات قائمة (تهئية) أو لكل العمليات المؤدية لبنايات جديدة. ونظراً لأهمية هذه الرخصة في إنتاج العمران سنحاول التركيز على دورها في تنظيم البنية التجارية من خلال التطرق إلى:

**المرسوم التنفيذي رقم 82-304:** المؤرخ في 9 أكتوبر 1982 حيث يوضح أن شروط تسليم رخصة البناء بالملف المرفق لطلب الذي يختلف حسب نوع المنشأة كما يلي:

\* المنشآت الموافقة للمقاييس الموحدة التي يتولى القطاع العمومي بناءها والمندرجة في برامج قطاعية.

\* المنشآت الكبرى التي يتولى الخواص بناءها، والمنشآت الخارجة عن المقاييس الموحدة التي يتولى القطاع العام بناءها وهي:

- المباني المزمع القيام بها في محاذاة ملك عمومي.

- المباني المزمع القيام بها على قطعة أرض هي جزء من تجزئة لغرض السكن أو غيره.
- المباني التي تقوم بتشبيدها المصالح والهيئات والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والولايات والبلديات.

- المنشآت الصناعية أو التجارية المصرحة في عداد أصناف المنشآت الخطيرة غير الصحية أو المضايقة.

- المباني ذات الاستعمال الصناعي أو التجاري المخصصة لاستقبال الجمهور وهي موضوع بحثنا.

حيث يوضح المرسوم (82-304) أنه لتشديد الصنفين الأخيرين من المباني فإن رخصة البناء لهما، يشترط في منحها بالإضافة إلى الملف الكلاسيكي المتضمن لمخططات الكتلة والموقع..... يشترط أيضاً إدراج مذكرة رسومات بيانية إضافية مشتملة للبيانات التالية:

- عدد المستخدمين الإجمالي وطاقة الاستقبال الخاصة بكل بناية (صناعية أو تجارية) .
- نوع بناء الجدران الرئيسية والسقوف.
- نوع مواد البناء المستعملة سواء في البناء أو في الزخرفة والتهيئات الداخلية.
- وصف موجز لجهاز التموين بالكهرباء ( أجهزة الإنتاج- التحويل- التوزيع) وبالغاز ( موقع العدادات والتخزين المحتمل).

- وصف موجز لتجهيزات التسخين ( المراجل - المداخن - أجهزة التموين بالوقود و خزينه- تهوية المحلات).
- الوسائل الخاصة بالوقود ووسائل الإنقاذ منها.
- نوع وكميات المواد السائلة أو الصلبة أو الغازية المضرة العمومية أو بالزراعة وطرق تحويل المياه المستعملة المصروفة وانتشار الغازات وكذا جهاز المعالجة والتصفية.
- مستوى الضوضاء الناتج.
- ضرورة وجود قرار والي الولاية الذي يأذن بإنشاء أو توسعت المنشآت التجارية أو الصناعية المصنفة ضمن المنشآت الخطيرة.

أما المرسوم التنفيذي رقم 11 / 1175 الذي يضبط التدابير الجديدة لتسليم رخصة البناء، إذ يشترط في تناول تحضير الطلب مدى مطابقة مشروع البناء لتوجيهات مخطط شغل الأراضي أو في حالة انعدام ذلك فتعليمات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و/ أو لتعليمات المنصوص عليها تطبيقا للأحكام المتعلقة بالقواعد العامة للتهيئة والتعمير. أن يراعي التحضير موقع البناية أو البنايات المبرمجة ونوعها ومحل انشائها وخدماتها وحجمها ومظهرها العام وتتاسقها مع المكان، اعتبارا لتوجيهات التعمير والخدمات الإدارية المختلفة المطبقة على الموقع المعني، وكذا التجهيزات العمومية والخاصة الموجودة أو المبرمجة.

كما يجب أن يراعي التحضير مدى احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية الجارية بها العمل في ميدان الأمن والنظافة والبناء والفن الجمالي وفي مجال حماية البيئة والمحافظة على الاقتصاد الفلاحي<sup>1</sup>.

إذ يجب أن يقدم صاحب الطلب بالإضافة إلى نموذج طلب رخصة البناء موقعا عليها الوثائق

التالية:

- نسخة من عقد الملكية أو نسخة من شهادة الحيازة أو التوكيل.
- نسخة من العقد الإداري الذي ينص على ترخيص قطعة الأرض.
- ملف تقني يشتمل على الوثائق والمعلومات الملخصة في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> : المادة (38) من المرسوم التنفيذي 91 / 175 جريدة رسمية عدد 26 ص 969

## جدول رقم (20) : الوثائق المدرجة في ملف تحضير رخصة البناء للمباني الصناعية والتجارية

المعلومات الواجب توضيحها :	نوع الوثيقة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الوجهة.</li> <li>- شبكة الخدمات مع بيان طبيعتها وتسميتها.</li> <li>- نقاط الاستدلال التي تمكن من تحديد قطعة الأرض.</li> </ul>	تصميم للموقع، بمقياس: 1/2000 أو 1/5000
<ul style="list-style-type: none"> <li>-حدود القطعة الأرضية ومساحتها وتوجهها ورسم الأسيجة عند الاقتضاء.</li> <li>-منحنيات المستوى أو مساحة التسطيح والمقاطع التخطيطية للقطعة الأرضية.</li> <li>-نوع طوابق البناءات المجاورة أو ارتفاعها أو عددها.</li> <li>-ارتفاع البناءات الموجودة أو المبرمجة أو عدد طوابقها، وتخصيص المساحات المبنية أو غير المبنية.</li> <li>-المساحة الإجمالية للأرضية والمساحة المبنية على الأرض.</li> <li>-بيان شبكات قابلية الاستغلال التي تخدم القطع الأرضية مع مواصفاتها التقنية الرئيسية.</li> <li>ونقاط وصل... شبكة الطرق والقنوات المبرمجة على المساحة الأرضية.</li> </ul>	مخطط كتلة البناءات والتهيئة بمقياس: 1/200 أو 1/500
<ul style="list-style-type: none"> <li>-التوزيعات الداخلية لمختلف مستويات البناية.</li> <li>-شبكة تزويد المياه الصالحة للشرب وصرف المياه القذرة والكهرباء والتدفئة.</li> <li>-الواجهات بما في ذلك واجهات الأسيجة والمقاطع الترشيدية.</li> <li>-تخصيص مختلف المحلات.</li> <li>-توضيح الأجزاء القديمة التي الاحتفاظ بها أو هدمها أو الأجزاء المبرمجة وذلك بالنسبة لمشاريع تحويل الواجهات أو الأشغال الكبرى.</li> <li>-مذكرة كشف المقايسة التقديرية للأشغال وآجال انجاز ذلك.</li> </ul>	تصاميم معدة على سلم 1/50
<ul style="list-style-type: none"> <li>-وسائل العمل وطاقة استقبال كل محل.</li> <li>-طريقة بناء الهياكل والأسقف ونوع المواد المستعملة.</li> <li>-شرح مختصر لأجهزة التموين بالكهرباء والغاز والتدفئة وجر المياه الصالحة للشرب والتطهير والتهوية.</li> <li>-شرح مختصر لأدوات إنتاج المواد الأولية والمنتجات المصنعة وتحويلها وتخزينها.</li> <li>-الوسائل الخاصة بالدفاع ومحاربة الحرائق.</li> <li>-نوع المواد السائلة والصلبة والغازية وكمياتها المضرة بالصحة العمومية والمحيط والموجودة في المياه القذرة المصروفة وانبعاث الغازات وترتيب المعالجة والتخزين والتصفية .</li> <li>-مستوى الضجيج المنبعث بالنسبة للبنىات ذات الاستعمال الصناعي والتجاري والمؤسسات المخصصة لاستقبال الجمهور.</li> </ul>	مذكرة ترفق بالرسوم البيانية الترشيدية
<ul style="list-style-type: none"> <li>-الترخيص بإنشاء أو توسيع مؤسسات صناعية وتجارية مصنفة في فئة المؤسسات الخطيرة وغير الصحية والمزعة.</li> </ul>	قرار الوالي بالترخيص

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 175/90 + معالجة شخصية

ومن كل ما سبق نستنتج أن لرخصة البناء دور بالغ الأهمية في تنظيم الإنتاج العمراني من خلال تكملة العمل التوجيهي للأدوات التهيئية والتعمير. كما اتضح أن لها دور ملموس في تنظيم ومراقبة انتشار الوظائف التجارية من خلال سيرورة التعمير بالمجالات الحضرية وذلك من خلال:

- موقع الوظيفة التجارية
  - المنافذ المؤدية إلى البناية التجارية
  - المرافق الملحقة بالاستخدام التجاري كالمنافذ ومساحات التوقف والمساحات الحرة
  - الخصوصية المعمارية للاستخدام التجاري كالعلو والهيئة الخارجية، مواد البناء واللون والتوزيعات الداخلية لمختلف المساحات
  - التجهيزات المدمجة بالاستخدامات التجارية
  - التأثيرات والانعكاسات مع المحيط الخارجي للاستخدام التجاري
- وعليه يمكننا القول أنه على الصعيد النظري فإن عقود التعمير تلعب دورا جيد في عملية التنظيم ويبقى فقط على المستوى التطبيقي لها في الميدان.

### خلاصة الفصل الرابع :

من خلال تحليل حقيقة البنية التجارية لمجال الدراسة نستنتج:

أن خروج النّقل التجاري وتنقله، من مركز المدينة إلى أحياء الأطراف، بعدما كانت نواة النشأة ولفترة طويلة تجسد المركزية الفعلية للوظائف التجارية، مرده إلى:

- ارتفاع مؤشر توجهات التغير في الوظيفة التجارية في الأطراف أدى إلى ديناميكية وظيفية حفزت ازدهار النشاطات التجارية.
- ارتفاع مؤشر القيمة المالية الموطنة كسلع بالمحلات التجارية في الأطراف، يساهم في تشجيع بروز مركزية تجارية بها.
- ارتفاع نسبة المحلات المؤجرة، والذي يوافق ارتفاع القيمة المالية للإيجار، يدل على التنافسية الكبيرة نتيجة تركيز البنية التجارية.
- توزيع حجم العمالة التجارية، والتركيبية العمرية لها، هما مؤشرين اجتماعيين يؤثران على حالة المركزية التجارية.
- نوعية الشكل العمراني وتوزيعه المجالي، يتوافق مع توجه انتقال المركزية التجارية.
- بلوغ مساحات البيع ذروتها في مركز المدينة من جهة، وإمكانية تطويرها وتوسعها في الأطراف والضواحي يؤثر على تراجع الدور المركزي الريادي لمركز المدينة.

ومن خلال المبحث الثاني نستنتج أن الجزائر تزخر بوفرة في التشريعات المقننة للوظائف التجارية خاصة بعد صدور القوانين الأخيرة، غير أن تلك المرتبطة بالتجهيز والعمران التجاري فهي غير متوفرة لا في قانون التعمير ولا في الشبكة النظرية للتجهيز. الأمر الذي يؤثر سلبا على عمل الهيئات المشرفة على إنتاج ومراقبة وتسيير الاستخدام التجاري، حيث تبقى أشكال التعمير التجاري تخضع لاجتهادات المهندسين المعماريين، أما تنظيمها المجالي وتوزيعها داخل النسيج الحضري تتحكم به ضوابط متعددة تخفى على القوانين الرسمية والهيئات المشرفة. والتي هي بحاجة لتفعيل آليات التدخل المجالي.

يبقى معرفة تأثير البنية التجارية على مكونات المجال الحضري، وهذا ما سنشرع في دراسته من خلال الفصل الخامس.



# الفصل الخامس

## التحولات الحضرية المرتبطة بازدهار النشاط التجاري

## الفصل الخامس: التحولات الحضرية المرتبطة بازدهار النشاط التجاري

### مقدمة الفصل:

بعد أن تمكنا في الفصلين السابقين من إبراز خصوصية البنية التجارية للمدينة، وتحليل مختلف العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المجالية، والقانونية التي كانت وراء تشكيل هذه الخصوصية، يأتي الفصل الموالي استجابة للتساؤلات المثارة في إشكالية هذا البحث، إذ سنحاول معرفة انعكاسات وتأثيرات الوظائف التجارية على مجال الدراسة، من خلال قياس واستنتاج أشكال التحولات الحضرية المترتبة عن الوظائف التجارية، التي يشهدها المجال والمجتمع على حد سواء، لأن تشخيص مظاهر التحولات هو في حد ذاته تشخيص لدور الوظائف التجارية في تنظيم وهيكل المجالات الحضرية. وعليه سنناقش ذلك من خلال:

#### V المبحث الأول: التحولات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية

إبراز التحولات المرتبطة بازدهار النشاطات التجارية على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي لمجال الدراسة. لأن المجتمع جزء من مكونات المجال الحضري، فهو أيضا يتأثر بدور الوظائف التجارية.

#### V المبحث الثاني: التحولات المجالية والوظيفية للمجال

بالبحث عن التحولات في استخدامات المجال الحضري التي قد تكون، التحول من وظيفة إلى أخرى، و/أو التحول من أبعاد مجالية إلى أخرى. وذلك في كل من مركز المدينة وأطراف النسيج الحضري. لأن هذه التحولات هي إسقاط في صلب الدور الهيكلي والتنظيمي للوظائف التجارية. في المكونات المادية للمجال.

## أولاً: التحولات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية:

### I - التحولات الاجتماعية:

يُعد مفهوم التغيير من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى وقتنا الحاضر، بل إنه أصبح إحدى السنن المسلم بها، وحقيقة من حقائق المجتمع الإنساني، إذ لا يعقل وجود مجتمع ساكن تماماً، مهما كانت درجة بدائيته أو تخلفه. والباحث المتعمق في دراسة المجتمع، يلاحظ كيف تتغير القيم من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر، بل في المجتمع الواحد نفسه. وكمثال ذلك خروج المرأة إلى ميدان العمل، الذي كان يُعد حتى عهد قريب، خروجاً عما هو مألوف. أما الآن، فأصبح أمراً طبيعياً مألوفاً. ولم يقتصر التغيير على النواحي الاجتماعية فقط، وإنما تعداها، بوضوح وسرعة، إلى أساليب الإنتاج، مثل حلول الوسائل التكنولوجية الحديثة، في معظم مجالات العمل، محل الأيدي العاملة.<sup>1</sup>

وعليه يمكن تعريف التغيير بأنه كل تحول في النظم والأجهزة الاجتماعية من الناحيتين البنائية والوظيفية خلال فترة زمنية محددة. وهذا التعريف يوافق ما ذهب إليه عالم الاجتماع (دافيز، Davis)<sup>2</sup> أن التغيير الاجتماعي هو التحول في التنظيم الاجتماعي القائم سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه.

و في هذا الإطار، استعرض بعض علماء الاجتماع دور بعض العوامل في إحداث التغيير. وكان من أهمها دور الأفراد، وتأثير كل من العوامل المادية والأفكار. وقد قدم جينز برج تحليلاً عملياً منظماً لأهم العوامل المفسرة للتغيير الاجتماعي، التي نوجزها في ما يلي<sup>3</sup> :

- \* الرغبات والقرارات الواعية للأشخاص.
- \* أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة.
- \* التغييرات البنائية، والتوترات الاجتماعية.
- \* المؤثرات الخارجية، كالاتصالات والغزو الثقافي.
- \* الأفراد المتميزون أو الجماعات المتميزين.
- \* النقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة، عند نقطة معينة.
- \* الأحداث العنيفة مثل الثورة الصناعية.

<sup>1</sup> + <sup>2</sup> : د. السيد عبد العطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين نظرية والتطبيق - الجزء الثاني- ص 67- 81

<sup>3</sup> : د.محمود عودة: أسس علم الاجتماع -صفحة 72-دار النهضة العربية للطباعة بيروت 1990.

من كل هذا يمكن الاستنتاج أن الازدهار في الوظائف التجارية بمجال الدراسة هي من بين التغيرات البنائية للمجال. كما يمكن إدراجها ضمن المؤثرات الخارجية التي تزيد في حجم قنوات الاتصال بين أفراد المجتمع من جهة، وبين المجتمع الباتني والأقاليم المجاورة من جهة أخرى. كما يمكن الإشادة بدور الوظائف التجارية في خلق أفراد متميزون أو جماعات متميزين تتوفر لديهم رؤوس أموال ضخمة بإمكانها الإسهام في بعث نظم جديدة داخل المجتمع. وسنحاول في هذا العنصر إبراز هذا التحول من خلال تشخيص الممارسات الاجتماعية ومعايير السلوك التجاري للموطن.

### 1- الممارسات والسلوكيات التجارية في مدينة باتنة:

عزا كارل ماركس عوامل التحول الاجتماعي إلى الأساس المادي للمجتمع، لكونه المحرك الأساسي لكل عملية تغيير، تتبثق منها تغيرات متعاقبة في بقية نواحي المجتمع<sup>1</sup>. وكون البنية التجارية من الأسس المادية للمجتمع الحضري، فإن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية تندرج ضمن دائرة إحداث تغيير في الممارسات والسلوكيات التجارية للمواطن.

من خلال فرز الاستثمارات الاستثنائية الموزعة على سكان منطقة الدراسة وتحليل الأجوبة المقدمة من طرفهم، تمكنا من استخراج توجهات السكان لاقتناء حاجياتهم التجارية. وتحديد أكثر الأحياء استقبالا للزبائن، وقد تم تحديد الرغبات السكانية حسب نوعية التردد (دائما، أحيانا، نادرا) **أ. حسب التجارة ذات التردد الدائم:**

يمثل الجدول رقم (21) توزيع توجهات سكان كل القطاعات العمرانية، على مكان تواجد محلات التجارة ذات التردد الدائم. والتي من بين أهمها: محلات المواد الغذائية، مخبزة، حليب ومشتقاته، خضر وفواكه، تبغ وجرائد.... حيث نستنتج ما يلي:

الجدول رقم (21) : مدينة باتنة: القطاعات العمرانية- توجهات السكان حسب التجارة ذات التردد الدائم.

منطقة اقتناء الحاجيات																			
منطقة السكن	مركز المدينة	شبيخي	بوزران	الزمالة	باركفراج	لمباركة	طريق تزولات	الزهور	بوعقال	عميروش	التجهاء	المجاهدين	أكاديمية	طريق حملة	أو لالة بيشية	المنطقة الصناعية	خارج مجال الدراسة		
																	خارج الوطن	ولايات أخرى	ولاية باتنة
مركز المدينة	100																		
شبيخي	4.4	95.6																	
بوزران	2.9		97.1																
الزمالة	11.5	2.6		80.3															
باركفراج	7.4	1.9			91														
لمباركة	3.1				1.2	94.6													
طريق تازولت	2.6	1.4		2.5	1.5	1	83			3.5	4.5								
الزهور	3.3							95		1.7									
بوعقال	2								98										
عميروش	4.6									75.1	20.3								
لشهداء	1.3	1										86.7							

<sup>1</sup> : المصطفى حدية، التنشئة الاجتماعية بالوسط الحضري بالمغرب، ترجمة محمد بن الشيخ، مطبعة 2006.0 Rabat Maroc net



\* السكان الذين يعتمدون على محلات أحيائهم بالأغلبية المطلقة هم سكان مركز المدينة وسكان الأحياء المحاذية للمركز والممتدة باتجاه التوسع الجنوبي. أي أن هذه الممارسات الاجتماعية تتوافق سماتها المجالية مع سمات التوزيع المجالي للبنية التجارية بمجال الدراسة.

\* ارتفاع نسبة تنقل سكان الأحياء الأخرى إلى مركز المدينة وإلى الأطراف المحاذية له مباشرة.

\* بقاء نسبة التنقل إلى خارج حدود مجال الدراسة منعدمة.

#### ت. حسب التجارة ذات التردد النادر:

حيث تجدر الإشارة هنا، أن من بين الأصناف التجارية التي تتميز باستقطابها النادر للزبائن

نذكر: محلات مواد البناء، أثاث ومفروشات، مجوهرات، نجارة، موثق...

حيث تسمح المعطيات المدونة في الجدول رقم (23) بالقراءة التالية:

\* الأغلبية المطلقة لسكان مركز المدينة وسكان حي بو عقال يترددون على المحلات التجارية

المنتشرة بأحيائهم، في تلبية احتياجاتهم النادرة. ويعزى ذلك إلى التركيز الكبير لمحلات تجارة الألبسة والأقمشة ومحلات الصياغة بهذين القطاعين العمرانيين.

الجدول رقم (23) : مدينة باتنة : القطاعات العمرانية - توجهات السكان حسب التجارة ذات التردد النادر.

منطقة اقتناء الحاجيات																				
منطقة السكن	مركز المدينة	شبيخي	بوزران	الرملة	باركفوراج	لمباركة	طريق تازولت	الزهور	بو عقال	عميروش	الشهداء	المجاهدين	أكثيدة	طريق حملة	أولاد بشينة	المنطقة الصناعية	خارج مجال الدراسة			
																	اللايات	أخرى	الوطن	
مركز المدينة	95.1								1.2									2.7	0.5	0.5
شبيخي	55.6	0					10.2		23.3	5.4				1.7				0.6		
بوزران	37.1		30.4				2.4		19.3	1.5				2.5	3.3			3.4		0.1
الرملة	42.5	5.6	10	0	0.1		7.2		15.5	2	3.5		6	5.8				1.2	0.2	
باركفوراج	35	5.5		2.3	0	5	11.5	0.1	17.8	10			12.8							
لمباركة	70				0.5	0	6		22									0.5	1	
طريق تازولت	65		3.2				0		24.2				7.5					0.1		
الزهور	62.4						5.4	0	29.5		2.1							0.6		
بو عقال	3.4						0.5		92.1				2.1					1.5	0.4	
عميروش	51.3	3					38.7		38.7	5								2.0		
الشهداء	47.8								37.9		0		3.5	5.6				0.2	0.4	
المجاهدين	72								25.7		2.3									
أكثيدة	63	2.1					3.1		10	6.4			14.2					0.2	0.8	2.5
طريق حملة	75	1.5			0.1	2			5		3.1			11.6					1.5	
أولاد بشينة	85.5								1.7						0			1.3	0.5	

المصدر: أنجز حسب معطيات تحقيق ميداني - مارس 2007.

\* القطاعات العمرانية المكونة لحزام أطراف النسيج، ممثلة في كل من حي أكثيدة، طريق

حملة، عميروش وحي طريق تازولت، تستقطب نسبة معتبرة من توجهات سكان مجال الدراسة من

أجل تجارة ذات التردد النادر. وذلك يعزى أساسا لاحتواء هذه المجالات من النسيج الحضري على

أصناف متخصصة من التجارة الحرفية وتجارة التجهيزات المنتشرة على جانبي الطرق المحولة.

\* مركز المدينة لا يزال يشكل الوجهة المفضلة لأغلبية سكان الأحياء الأخرى، فهو يبقى المجال الأكثر استقبالاً.

\* التوجه نحو مناطق خارج مجال الدراسة، يشكل نسب ضعيفة لأغلب سكان مدينة باتنة. غير أن نسبة الأعلى يمثلها سكان مركز المدينة وسكان بوزران. اللذين يفتنون احتياجاتهم النادرة من أصناف التجارة الصافية من محلات وأسواق مراكز عمرانية تقع خارج الحدود الإقليمية لولاية باتنة مثل: سطيف، العلمة، عين فكرون، أم البواقي، قسنطينة، عين مليلة...

يمكننا تفسر انتقال سكان مجال الدراسة إلى مناطق خارج مدينة باتنة من أجل إقتناء احتياجاتهم النادرة، بكونهم يمثلون صفة المجتمع الباتني الذين تتوفر لديهم الإمكانيات المالية ووسائل النقل وعامل الزمن ورغبتهم بالقيام بجولة ترفيهية وتسوق خارج مجال الدراسة من وقت إلى آخر. من كل ما سبق يمكن استنتاج ميولات التوجه الممارسات التجارية لمجتمع مدينة باتنة كما يلي:

#### \* التوجه:

- تلعب التجارة الجوارية البسيطة والمندرجة في أغلب الأحيان على أصناف التجارة الغذائية، دورا هاما في خلق احتكاك بين أفراد الحي الواحد. حيث يتضح توجه مجتمع الحي الواحد لتلبية احتياجاته الضرورية للاستهلاك اليومي من المحلات الواقعة بمجاله.
- أقل السكان توجهها إلى خارج أحيائهم، هم سكان مركز المدينة وحي بوعقال. لما يتضمنه هذين المجالين من بنية تجارية قوية التمثيل المجالي.
- المناطق خارج مجال الدراسة لا تشكل وجهة أساسية في ميدان التجارة.

#### \* الاستقبال:

- يمثل مركز المدينة النواة الأولى لنشأة مجال الدراسة هذا البعد التاريخي يضاف إليه البعد الاقتصادي والوظيفي له، مما يجعل منه بؤرة مركزية لتفاعل المجتمع الباتني، حتى أضحي الوجهة المستقبلية المفضلة لدى سكان جميع القطاعات العمرانية، مهما كانت نوعية التجارة.
- إن توفر أطراف النسيج الحضري على مساحات بيع معتبرة ومتخصصة في أصناف حرفية وخدمية وبموقعها على محاور الطرق الكبرى مما يسهل عملية النفاذ منها وإليها، ساهم ذلك في تغيير السلوك الاجتماعي والتسوق والتوجه نحو هذه المجالات الحديثة النشأة لتلبية احتياجاتهم.

## 2- التركيبة العمرية والنوعية لزبائن المحلات التجارية:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الاستمارات الموجهة لأصحاب المحلات التجارية والمتعلقة بالخصوصيات العمرية والنوعية لزبائنهم الأكثر ترددا عليهم، تمكنا من معرفة إحدى أهم الخصوصيات الاجتماعية للمجتمع المتفاعل مع البنية التجارية، حيث على ضوءها يمكن استنتاج تأثير ازدهار الوظائف التجارية على الفئات العمرية والنوعية للمجتمع. وبالتالي توجهات نوعية التحول الاجتماعي.

## أ- التركيبة العمرية لزبائن المحلات التجارية:

يوضح الجدول رقم (24) توزيع نسب الفئات العمرية لزبائن المترددين على الأصناف الثلاثة من المحلات التجارية حيث نستنتج ما يلي:

الجدول رقم (24): مدينة باتنة-توزيع الفئات العمرية لزبائن المحلات التجارية

النسبة % من إجمالي المحلات التجارية	النسبة % من زبائن محلات تجارة الخدمات	النسبة % من زبائن محلات التجارة الحرفية	النسبة % من زبائن محلات التجارة الصافية	الفئة العمرية
10 %	10 %	5 %	15 %	أقل من 18 سنة
46 %	46 %	50 %	42 %	18 - 35 سنة
28 %	33 %	35 %	16 %	36 - 60 سنة
16 %	11 %	10 %	27 %	أكثر من 60 سنة
100 %	100 %	100 %	100 %	المجموع

المصدر: أنجز حسب معطيات تحقيق ميداني - مارس 2007

\* أغلب زبائن المحلات التجارية في مدينة باتنة تتراوح أعمارهم بين (18-35) سنة، إذ تقدر نسبتهم بـ 46% من إجمالي الفئات العمرية الأخرى، ويفسر اقتصار السلوك الاجتماعي المتمثل في اقتناء السلع على هذه الفئة العمرية الشابة أساسا إلى كونها تضم الأفراد المسؤولين على تلبية احتياجات الأسرة الخاصة لتلك الأسر حديثة النشأة.

ومن جهة أخرى تمثل هذه الفئة العمرية، متوسط أعمار القوة النشطة داخل المجتمع وبالتالي توفرها على مداخل مالية، تشجع على رفع معدلات اقتنائها، ويتضح لنا هذا الأمر إذا قمنا بتوسع الفئة العمرية لتصبح من (18 - 60 سنة)، إذ يمثلون بذلك ثلاثة أرباع (3/4) من إجمالي الزبائن المترددين على المحلات التجارية.

\* الفئة العمرية أقل من 18 سنة لا تمثل سوى 10% من إجمالي الزبائن نظرا لضعف المورد المالي لدى هذه الفئة العمرية، بالإضافة إلى عدم تحملها مسؤولية إعالة أفراد آخرين.

\* العجزة والمتقاعدين المنضويين ضمن الفئة العمرية أكثر من 60 سنة. فإن ظروفها الصحية والاجتماعية تجعل من نسبتها لا تتعدى 16% من إجمالي الزبائن المترددين على المحلات التجارية

وبمنظور آخر نجد:

- في محلات التجارة الصافية:



نظرا لتضمن هذه الفئة التجارية لعدد معتبر من أصناف وأنواع المحلات التجارية فإنها تجشع على استقبال زبائن من مختلف الفئات العمرية. غير أننا نلاحظ بعض الاختلاف من فئة إلى أخرى حيث نجد أن ( 42 % و 27 % ) من إجمالي زبائن المحلات التجارية الصافية ينتمون إلى الفئتين العمريتين متباعدين نسبيا هما: (18-35 سنة). وأكثر من 60 سنة على الترتيب، والنتيجة التي يمكن الوقوف عليها هو أن محلات التجارة الصافية أكثر استقطابا لفئة العجزة إذ يفضل هؤلاء اقتناء المواد الغذائية والخضر والفواكه.

#### - في محلات التجارة الحرفية:

نسجل في محلات التجارة الحرفية أضعف نسبة لزبائن الأقل عمراً من 18 سنة بالمقارنة مع باقي الفئات التجارية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن 35% من إجمالي زبائن هذا الصنف التجاري ينتمون للفئة العمرية (36-60) سنة. وهو ما يدل على تفاعل مميز.

#### - في محلات تجارة الخدمات:

نلاحظ التقارب الكبير في توزيع نسب الفئات العمرية المترددة على هذه الفئة التجارية وتلك المترددة على التجارة الحرفية، لكن ما يميز التركيبة العمرية للزبائن هنا، هو التساوي في نسب الفئتين العمريتين أقل من 18 سنة وأكثر من 60 سنة، إذ قدرت نسبة زبائن هذه الفئات العمرية بـ 10% لكل منها من إجمالي الزبائن المترددين على محلات تجارة الخدمات.

#### ب- التركيب النوعي لزبائن المحلات التجارية بمدينة باتنة:

الجدول رقم (25): مدينة باتنة-توزيع التركيبة النوعية لزبائن المحلات التجارية

النسبة % من زبائن إجمالي المحلات التجارية	النسبة % من زبائن محلات تجارة الخدمات	النسبة % من زبائن محلات التجارة الحرفية	النسبة % من زبائن محلات التجارة الصافية	التركيب النوعي للزبائن
53 %	54 %	70 %	35 %	الذكور
47 %	44 %	30 %	65 %	الإناث

المصدر: أنجز حسب معطيات تحقيق ميداني مارس - 2008.

يوضح الجدول الوارد أعلاه توزيع نسب التركيب الجنسي لزبائن المحلات التجارية بمجال

الدراسة حيث نستنتج ما يلي:

- التقارب الكبير في نسبة الزبائن الذكور ونسبة الزبائن الإناث. الأمر الذي يعكس التحول الكبير الذي شهده مجتمع مدينة باتنة، حيث بعدما كان مجتمع تقليدي منحدرا من ريف الأوراس<sup>1</sup> متماسكا بإحدى أهم سمات الأسرة الشاوية والمتمثل في سلوك الحياء والخجل، أضحي اليوم يسمح للعنصر النسوي مزاوله التسوق واقتناء السلع والحاجيات. وهذا ما يؤكد تأثير البنية التجارية في تحول المجتمع وتغييره.

<sup>1</sup> : أنظر الدراسة الديموغرافية - الفصل الأول-

- 65% من إجمالي زبائن المحلات التجارية الصافية هي من العنصر النسوي وعلى وجه الخصوص محلات الملابس والتجهيز المنزلي والمواد التجميلية... .
- التوافق الكبير في نسب الزبائن الذكور والإناث بالنسبة لمحلات تجارة الخدمات.
- لا يزال العنصر الرجالي يمثل غالبية زبائن محلات التجارة الحرفية، إذ أن 70% من إجمالي زبائن هذه الفئة من المحلات التجارية هم ذكور. ويرجع تسجيل 30% من الزبائن الإناث إلى الكم المعبر من محلات تجارية الصياغة المنتشرة بمركز المدينة بالإضافة إلى محلات الخياطة والحلاقة للنساء... .

### 3 - وصف وتحليل الممارسة الاجتماعية في مركز المدينة:

بغض النظر على العوامل التي تتحكم في تحركات السكان لاقتناء احتياجاتهم التجارية مثل: السعر، المسافة، وسيلة النقل... فقد أثبت التحليل السابق أن مركز المدينة أكثر القطاعات العمرانية استقبالية لزبائن من جميع القطاعات العمرانية الأخرى.

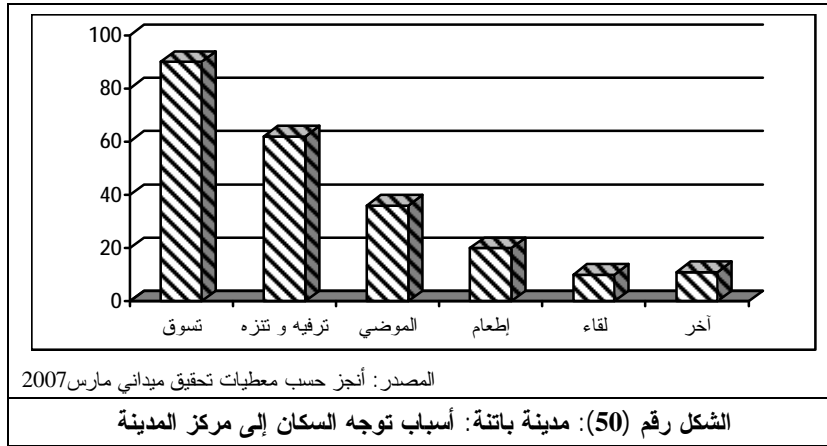
وبإسقاط نتائج الفصل الثالث (تحليل البنية التجارية) من هذه الدراسة، يتضح أن مركز المدينة يضم أكبر المنشآت التجارية المهيكلة والمنظمة للمجال الحضري (الأسواق المركزية المغطاة، البازارات، المتاجر،...) حيث أن أهم سمة تميزها هي تجاورها المجالي، هذه السمة تجعل منها بؤرة استقطابية معتبرة. خاصة لما تقدمه من سلع متنوعة لاقتناء اليومي أو النادر من مواد غذائية، خضر وفواكه، ملابس، عطور، صياغة... ومن ثمة فإن مجال مركز المدينة يجسد ظاهرة مجالية تجارية تساعد على إبراز المظهر الاجتماعي من خلال تأثير هذه البنية عليه.

ومن خلال العمل الميداني المتجسد في توزيع الاستثمارات على السكان تم تخصيص أسئلة موجهة للمتريدين دوما على القلب التجاري بمركز المدينة، إذ تم تسليط الضوء على النقاط التالية:

- الغاية من القدوم والتردد على مركز المدينة.
- الوسيلة المعتمدة في بلوغ مركز المدينة.
- أوقات التردد على مركز المدينة.
- العوامل المحفزة والمتحكمة في تنقلهم.

#### أ. أسباب التوجه إلى مركز المدينة:

انطلاقاً من معطيات التحقيق الميداني، تمكنا من تجسيد الشكل رقم (50) الموضح للترتيب التتالي للأسباب التي حفزت السكان المستجوبين حول التوجه نحو محلات مركز المدينة. حيث نستخلص ما يلي:



- من البديهي أن تكون نسبة 90% من إجمالي المستجوبين، أن سبب قدومهم إلى مركز المدينة هو دافع التسوق نظرا للتخصص الوظيفي التجاري المحض له.

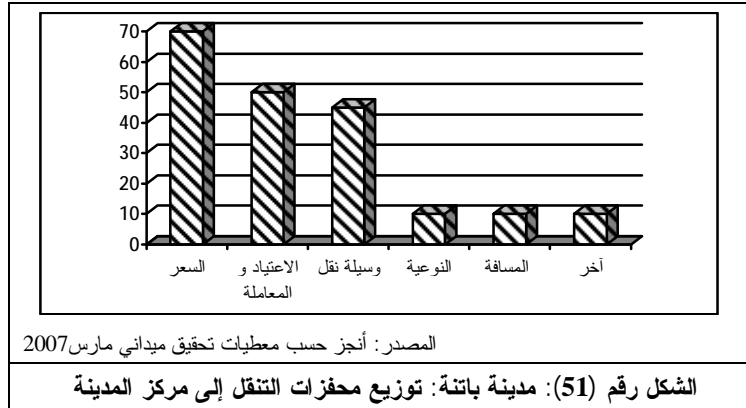
- توجه 20% من إجمالي المستجوبين لغرض الإطعام (Restauration) ذو دلالة مهمة على التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الباتني. إذ أن البنية التجارية بتوفرها على تنوع كبير لتخصصات تجارية والتي من بينها المطاعم وبيتريريات والدوبارة... يساهم في تحول العادات الغذائية للمجتمع من خلال تحفيزه على تناول الطعام (وجبة الغذاء/ عشاء) خارج حدود مسكنه مع أصدقائه أو معارفه.

- على اعتبار النقص الفادح للمرافق الترفيهية بمجال مدينة باتنة، ولتلبية هذه الحاجة الإنسانية الملحة أضحت البنية التجارية تلعب هذا الدور الترفيهي إلى جانب دورها الأساسي في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، حيث يوضح قرابة 62% من إجمالي المستجوبين أن من بين أسباب توجههم إلى مركز المدينة يرجع لغربتهم الملحة في التسلية والترفيه. من خلال التجول بين جهتي المحاور التجارية. هذا السلوك الترفيهي ظاهرة طبيعية مترسخة لدى جميع المجتمعات الحضرية لكن أن تكون بهذه الشدة التي تلعب الوظائف التجارية، فذلك يعكس التأثير الكبير لهاته الأخيرة على المجتمع الباتني.

- يجمع قرابة 10% من المستجوبين أن سبب قدومهم يرجع إلى مواعيد تم الاتفاق عليها مع أفراد آخرين. وهذا يسمح لنا باستنتاج مهم يتمثل في أن المجال التجاري كونه مجال عمومي يشهد كثافة عالية للأفراد، حول له القيام بدور اجتماعي مهم أين أضحي يساهم في رفع درجة الاحتكاك بين أفراد المجتمع.

- من بين الأسباب الأخرى التي لمسناها في الميدان، هي حسب ما يرجعه المستجوبين إلى تنقلهم إلى مركز المدينة والمرور كحتمية ضرورية على الأسواق المركزية بدون أن يشعروا بذلك، إذ أن هناك دوافع نفسية لا يدركونها تجعلهم بحاجة إلى رؤية المركز بكل مكوناته العمرانية والاجتماعية.

## ب - العوامل المتحكمة والمحفزة لتنقلهم إلى مركز المدينة:



يوضح المدرج التكراري الممثل في الشكل رقم (51) العوامل المتحكمة والمحفزة للسكان في التوجيه نحو مركز المدينة، بغرض الانتفاع من الوظائف التجارية حيث نسجل ما يلي:

- إن عامل سمعة انخفاض الأسعار التي تحض بها الأسواق المركزية جعلت 70% من إجمالي السكان المقيمين بمجال الدراسة، يغيرون سلوك اقتناءهم للسلع ويوجهونه نحو مركز المدينة.

- نسبة معتبرة والمقدرة بـ 50% من إجمالي المستجوبين يجمعون على العلاقات الاجتماعية التي تربطهم بتجار مراكز المدينة، إذ أن عامل الاعتقاد والمعاملة التجارية الحسنة ساهما في خلق ربط مميز بين التاجر والمواطن، وأضحى هذا عاملا موجها للتحويل الاجتماعي.

- 10% من إجمالي المستجوبين يقرون أن هناك عوامل أخرى محفزة لتوجيههم نحو الأسواق المركزية. ولعل أهمها توفر السلع والبضائع، وحجم حركة المارة بهذه الأسواق والذي يصطلح السكان على تسميته بـ (Mouvement).

## ج - أوقات التردد على مركز المدينة:

يلعب عامل الزمن دورا مهم في تقدير حجم التدفقات، هذه الأخيرة تؤثر بشكل مباشر في درجة تفاعل واحتكاك الأفراد، فكلما كان التدفق كبيرا كلما كان الاحتكاك والتفاعل كبيرا.

والجدول الموالي يوضح نسب المترددين على مركز المدينة خلال أيام الأسبوع وخلال فترتي اليوم الواحد.

الجدول رقم (26): مدينة باتنة-توزيع السكان وفق أوقات التردد على مركز المدينة

أيام التردد	نسبة السكان المترددين %	فترة التردد	نسبة السكان المترددين %
الجمعة و الأعياد	49 %	صباح	55 %
سائر أيام الأسبوع	51 %	مساء	45 %

المصدر: أنجز حسب معطيات تحقيق ميداني مارس - 2007.

نستنتج أنه لا فرق في طبيعة وخصوصية الأيام على مدار الأسبوع سواء كانت عادية أو تحمل مناسبة معينة، حيث يجمع المستجوبون أن توجههم للمحلات التجارية بمركز المدينة غير مربوط أو مشروط بوقت معين. وهذا ما يخول لنا تقدير وتصور الحجم الكبير والثابت لتدفق السكان نحو هذا المجال المركزي طول أيام السنة. غير أن هناك اختلاف طفيف في توزيع حجم التدفق خلال اليوم الواحد، حيث ما نسبته 55% من إجمالي السكان يفضلون التنقل صباحاً، في حين نجد أن 45% منهم يفضلون الفترة المسائية للقيام بذلك.

إن المتجول بمركز مدينة باتنة، وخصوصاً بمحاذاة الأسواق المركزية يلاحظ الكم المعبر من المارة المتجولين بين الأزقة والمحاور التجارية، مما يوحي ذلك على نفسه الزائر تساؤلات عدة أهمها: هل يترك هذا الحجم المعبر من الحشود البشرية مناصب عملهم ليتجولوا؟ وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض محسوس لحجم المارة بمركز المدينة في أوقات الظهيرة خاصة في فصل الصيف.

#### د - وسيلة النقل إلى مركز المدينة:

تلعب وسيلة النقل دوراً حساساً في الرفع أو الحد من الاحتكاك بين أفراد المجتمع الواحد. فكلما كان الاعتماد على وسائل نقل فردية، كلما تقلص التفاعل بين الأفراد، وكلما كان التنقل سيراً على الأقدام، أو استعمال وسائل النقل الجماعي (حافلات) كلما زادت شدة الاحتكاك بين الأفراد.

فمن خلال التحقيق الميداني يتضح ما يلي:

- 10% من إجمالي المستجوبين يستعملون سياراتهم الخاصة لبلوغ مركز المدينة، وهي نسبة ضعيفة، سببها الأساسي قلة مواقف السيارات القريبة من المجال المعني بالتوجيه.
- 70% من إجمالي سكان العينة المدروسة يستخدمون في أغلب الحالات حافلات النقل الحضري لبلوغ مركز المدينة، هذه النسبة المرتفعة تشجع على تفاعل السكان فيما بينهم لحظة توجههم لبؤرة الوظائف التجارية.
- 15% من إجمالي السكان يأتون سيراً على الأقدام لبلوغ مركز المدينة قصد إشباع حاجاتهم التجارية ويعزى انخفاض هذه النسبة لكونها تمثل جزءاً من السكان المقيمين بالقرب من مركز المدينة أين يصبح التنقل سيراً على الأقدام لا يعيق الرغبة والهدف من الانتقال.
- 5% من إجمالي العينة المدروسة يؤكدون على استعمالهم المستمر لسيارة الأجرة أو سيارات الأجرة غير الشرعية (Frodeures) لبلوغ مركز المدينة، رغم ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع حافلات النقل الجماعي وذلك لسرعة بلوغ وجهتهم.

**II - التحولات والتغيرات الثقافية:**

يحدد الدكتور زيد الرماني<sup>1</sup> ، خمسة عوامل مميزة تلعب دورا مهما في التميز بين العادات الاستهلاكية و غرس الرغبات التي تصبح ثقافة جديدة في نفوس المواطنين، وهي:

- تأثير الضغوط الاجتماعية على المجتمعات البشرية.

- الإعلانات.

- ثقافة التسوق والشراء.

- السياسات المختلفة للحكومة.

- تغلغل سوق الجملة في دنيا المنازل وفي الاعتماد الذاتي المحلي.

فهل يمكن لازدهار البنية التجارية بمجال الدراسة أن يكون له تأثير في تغير وتحول ثقافة الفرد والمجتمع؟

**1 - مفهوم التغيرات الثقافية:**

يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي. فأولهما هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، بينما الثاني يعتري القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع. غير أن الواقع الفعلي، يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير، إذ التغير الثقافي، يسببه أشخاص هم جزء من البناء الاجتماعي، كما أن للتغير الاجتماعي مكونات ثقافية بالغة الأهمية في تحديده. ومع ذلك، فإن في الإمكان عزل بعض التغيرات الثقافية، كذلك التي تنتاب مجالات اللغة والفن، عن السلوك الاجتماعي<sup>2</sup>

ومن ثمة فإن أشخاص أمثال أصحاب المحلات التجارية الذين تتوفر لديهم رؤوس أموال معتبرة بإمكانهم أن يتسببوا في إدراج مفاهيم ثقافية جديدة في المجتمع.

إن التغيير الثقافي هو كل ما يتغير في المجتمع، سواء كان هذا التغيير محدودا أو واسعا، شاملا للمظاهر المادية والمعنوية، بكل ما يترتب عليه من علاقات وما ينتج عنها من قيم وعادات. فالعلاقة بين التغير الثقافي والاجتماعي هي علاقة تضمن واحتواء، فكل ما كان هناك تغير وتحول اجتماعي ترتب عليه تحولا على المستوى الثقافي.

والتعامل مع الوسط الحضاري (بمكوناته المجالية الاجتماعية) الذي يعيش فيه الفرد يقوم على قاعدة التفاعل المستمر<sup>3</sup>، حيث يلاحظ أن بعض هذه العلاقات تفرضها عليه ثقافته، في المقابل يفرض

<sup>1</sup> www.zayd alromani.com

<sup>2</sup> ر.م، ما كيفر، الجماعة دراسة في علم الاجتماع، مكتبة جامعة الرياض، طبعة 1986م، ص10-11

<sup>3</sup> يشير التفاعل الاجتماعي إلى التأثير المتبادل بين الأفراد من خلال عملية الاتصال أو الاستجابة المتبادلة بين الأفراد في موقف علاقة

اجتماعية، والفرد في ثقافته في عملية تفاعل مستمر مع الآخرين الذين يتواصل معهم في المواقف الاجتماعية المختلفة ..

الفرد ثقافته على بعض عناصر هذا الوسط، ومن خلال هذا التفاعل يحدث التغيير أو التحول، ومن ثمة فإن هناك العديد من العوامل المتسببة للتغيير الثقافي وأهمها هو:

#### أ- العوامل الخارجة عن دائرة الفعل الإنساني: مثل:

- العوامل الإيدولوجية والطبيعية.
- الموقع الجغرافي.
- الموارد الأولية.

#### ب- العوامل الداخلة في دائرة الفعل الإنساني: وأهمها:

- حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم.
- لاتصال أو العزلة.
- درجة التجهيز والتقدم التكنولوجي.

وعلى أساس أن البنية التجارية تتدرج ضمن دائرة الفعل الإنساني كونها تجهيزات موجهة لخدمة الفرد والمجتمع، فقد أدى تكاثر مراكز التسوق بطريقة ملتوية، إلى تشجيع الإيجار على الشراء وكثير من النقاد يعتقدون أن تصميم ساحات المحلات التجارية، في حد ذاته يشجع على التهور الاقتنائي<sup>1</sup>.

إن إبراز هذا البعد الثقافي الاجتماعي يتطلب الاعتماد على مؤشرات ومدلولات هي الأقرب إلى علوم الآداب والاجتماع من علوم التخطيط والتهيئة، لكن إدراكنا لأهمية هذه الأفكار سنحاول تسليط الضوء على هذا الأمر من خلال نقطتين أساسيتين هما:

- ثقافة التاجر من خلال اللافتات التجارية.
- رأي المجتمع في الوضع القائم للبنية التجارية.

#### 2- اللافتات التجارية تعكس الثقافة الاجتماعية:

توافق ازدهار الوظائف التجارية بمجال الدراسة، مع غزو اللافتات التجارية الشوارع والميادين، إذ توسع استخدام القطاع الخاص للافتات الإعلانية كأحد وسائل التسويق وترويج السلع والخدمات.

وبغض النظر على مدى انسجامها في البيئة العمرانية كأحد العناصر المفروضة عليها حديثاً، وبغض النظر أيضاً على الجوانب القانونية المنظمة لها خاصة وأنها من مصادر تنمية موارد البلدية، فإننا نهدف من خلال إدراج هذا العنصر إلى تلمس بعض المؤشرات الثقافية للمجتمع الباتني (كون التاجر صاحب اللافتة هو جزء من المجتمع) من خلال المساحات المرفقة بالوظائف التجارية.

<sup>1</sup> . Van de Walle I : (2005), **Commerce et mobilité :l'activité commerciale face aux nouvelles politiques de déplacements urbaine** - CREDOC, cahier de recherche n° 216, 93 pages.

## أ- الهدف من اللافتة التجارية في موضوع البحث:

تهدف اللافتة التجارية إلى إبلاغ المستهلك، وبطريقة موجزة عن الأفكار التي يرغب ويهدف المرسل إلى بثها. لذا يحرص على أسلوب عصري، ينسجم وزخم الحياة الشديد والتقدم<sup>1</sup>. وهي بذلك تكشف عن أسلوب حياة المجتمعات وبخاصة المتقدمة منها، التي لم تصل إلى هذا المستوى إلا بالعمل والتطور والابتكار.

أما من دلائل التخلف الثقافي هو التقليد والانقياد من خلال تقمص أفكار غير محلية ولا تعكس الثقافة الخاصة، وهذا ما يسمح لنا بالقول عن غياب الإبداع في البنية التجارية. وتجدر الإشارة هنا إلى استثمار المؤسسات التجارية هذه اللافتات التجارية للنفاذ إلى عقول الأفراد وعواطفهم بعرض نماذج استهلاكية تحاكي الحياة في الدول المتقدمة.

وكنتيجة يمكن القول أن اللافتات التجارية، تهدف بالدرجة الأولى إلى ترويج السلع والخدمات والتي لا تدل بالضرورة على مكان تقديم السلعة أو الخدمة. تشمل اللافتات التجارية كل ما يقصد به الدعاية أو الترويج كتابةً أو نقشاً أو شكلاً. اسم تجاري أو صناعي أو مهني أو منتج أو خدمة.

## ب- تصنيف اللافتات التجارية بمجال الدراسة:

هناك معايير عدة لتصنيف اللافتات التجارية، غير أنه وبشكل عام تصنف حسب طريقة تركيبها إلى ثلاث أصناف هي:

\* **اللافتات الأرضية:** هي أكثر الأنواع انتشاراً بمجال الدراسة، تتصف بصغر حجمها نسبياً. إذ يمكن لأصحاب المحلات التجارية نقلها من أمام المحل إلى عرض الرصيف بسهولة، وعادة ما يكون لها وجهين يحملهما محور مثبت على قاعدة حديدية، عرض هذه اللافتات لا يتعدى (0.6 متر) وعلوها عن الأرض لا يتجاوز واحد متر. (أنظر الصورة رقم 26). وأكثر الأصناف التجارية التي تستخدم هذه اللافتات نجد: محلات الملابس، التبغ والكبريت، هدايا و عطور، هاتف عمومي، مطعم أو بيتزيريا... .

\* **اللافتات العمودية:** يلاحظ تركزها عند مداخل مدينة باتنة وفي المساحات الحرة بمركز المدينة كما يمكن أن نجدها على الأرصفة الواسعة للطرقات الأولية. من مميزات هذه اللافتات ضخامتها وارتفاعها المعتبر عن سطح الأرض الذي يصل في بعض الأحيان إلى 2.5م حيث تثبت لوحة الإعلان على عمود ثابت على الأرضية. ونظراً لتكلفة هذه اللافتات التجارية فإن أصحابها هم بالأساس من صنف المحلات تجارة الخدمات مثل العيادات الطبية، المطاعم المصنفة، شركات الاتصال وتجارة الجملة،... .

\* **اللافتات الحائطية:** نظراً لحجم وكثافة انتشارها أضفت رونقا وتأثيراً بالغاً على الانسجام في البيئة العمرانية وأهم ما يميز هذا الصنف من اللافتات الأشهارية استنادها على جدران البنايات سواء كانت

<sup>1</sup> : د. اكرم جاسم محمد العكام: أنظمة واجهات الشوارع التجارية لمدينة بغداد- مجلة قسم العمارة جامعة بغداد 2004



بنايات تجارية أو مرافق عمومية أو حتى بنايات سكنية. فإذا كانت اللافتات مثبتة على جدران مرافق عمومية مثل جدار حديقة عمومية أو الجدران الخلفية لبعض المؤسسات التعليمية.... فإن هذه اللافتات تدل على مؤسسات اقتصادية لها سمعة وطنية في ميدان التجارة والإنتاج. أما غالبية اللافتات الحائطية الأخرى فهي الامتداد والتوسع للافتة المحل التجارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لكل الأنواع الثلاثة من هذه اللافتات أحكام خاصة بها تأخذ بعين الاعتبار الكثافة العددية، المواقع، وخصائص اللافتة مثل الأبعاد، الارتفاع عن سطح الأرض، نوع الإضاءة الألوان والمواد المستخدمة، غير أن هذه الأحكام مغيبية تماما بمجال الدراسة.



### ج- مضمون اللافتات التجارية بمجال الدراسة:

إن ما يوحي به مضمون اللافتة، هو المادة أو السلعة المواد الترويج لها، لتحقيق عملية الاتصال والتواصل وتقوم بين طرفين: المرسل والمستقبل، حيث تشد هذه الرسالة المستقبل إلى ربط هذا المضمون بأفكار ثانوية في ذهنه، فيحرص المتلقون إلى محاكاة النموذج الذي تغذيه الرسالة في النفوس. وعلى اعتبار أن أغلب اللافتات التجارية بمجال مدينة باتنة مستوحاة من الحضارة الغربية نلاحظ أن المواطنين (المستقبلين) يذعنون إلى آثار هذه الرسالة في محاولة التماشي مع المرسل وتتراكم المعلومة في الذهن دون حاجة إلى تأمل أو تحليل.

وهنا تتداخل العلاقة بين الإشهار التجاري والثقافة وتأخذ شكل التأثير والتأثير ونظرا لأهمية

اللغة في اللافتة التجارية و ما تعكسه فإنه يمكن تقسيم اللغة في اللافتة التجارية إلى ما يلي:

- لافتات ثنائية اللغة: العربية مع الفرنسية وتشكل أكثر من 60% من إجمالي اللافتات التجارية .

- لافتات أحادية اللغة: باللغة العربية وتمثل نسبة معتبرة لدى محلات المواد الغذائية بصورة خاصة.

- لافتات أحادية اللغة: باللغة الفرنسية وتمثيلها ضعيف ويكون فقط في مركز المدينة لمحلات

تجارة الخدمات.

- لافتات أحادية اللغة، المعنى أجنبي ولكن بحروف عربية مثل: دريم لاند، شوكوبوبس.... فرغم أن المدينة عاصمة الأوراس والمركز العمراني الرئيسي لقبائل الشاوية فإنه من النادر جدا أن نجد لافتات تجارية لغتها مكتوبة تكون بحروف أمازيغية.
- أما بالنسبة لمضمون هذه اللافتات التجارية فهو مايلي:
- معاني تدل على التطور والحضارة والتقدم التكنولوجي والتقنيات الحديثة مثل : Net, Satalite, Skay net, Gigital city
- معاني مبهمة في غالب الحالات لا يدل على ما بداخل المحل التجاري مثل: Oscar, Le grand bleu, (Ciser) قيصر...
- لافتات تدل على اسم مدينة أو مكان مثل: أذرار الهارة، غوفي، شيليا، الأوراس، تمقاد،...
- منها ما يدل على منتج تجاري وغالبا ما يكون مشهور مثل: Nokia, Sumsung, Adidas, Dove,.....
- معاني ذات وقع رومانسي تخاطب العاطفة والمشاعر والأحاسيس
- لافتات هي تقليد أعمى على ماركات عالمية أو وطنية مثل: دار الضياف، TATI،...، إن الانطباعات تشف عن أسباب ثقافية في الأغلب تتطوي على استخدام الأسماء الأجنبية وانتشارها في اللافتات التجارية. فهذا الإقبال على المسميات الأجنبية عن رغبة أو بدونها للشعور بالنقص عن الآخر.



فيرتبط هذا الدافع بمضمون مضمرة في اللاشعور المشحون، بطاقة تبحث لها عن متنفس مباشر أو غير مباشر، في محاولة لامتلاك ذات أخرى نقيضة. وهو ما يطلق عليه علماء النفس بالمرجع الاستلابي<sup>1</sup>، فيحاول المرء أن يلتقط أي فرصة لإثبات انفصاله عن وضعه الدوني وتقليد الأنموذج المتحضر.

<sup>1</sup> www.zayd alromani.com :

**III - التحولات الاقتصادية:**

لقد قطعت السياسة الاقتصادية للبلاد أشواطاً في إنجاز عملية التحول والانتقال إلى نهج اقتصادي السوق، وبدأت معالم التحول بالظهور على الصعيد المجالي والاجتماعي، ولعل أكثر ما يميز هذا التحول الاقتصادي هو وجود بنية تجارية مزدهرة ومتنوعة تضم مؤسسات اقتصادية سامية كالمصاريف الخاصة وشركات التأمين وقد تشهد مستقبلاً المدن الجزائرية في الأطوار الأخيرة لهذا التحول بروز مؤسسات أكثر تعقيداً مثل هيئة الأوراق والأسواق المالية، مكاتب الصرافة والوساطة المالية، مناطق النشاطات التجارية، ... .

**1 - تغير اقتصادي حضري:**

على اعتبار أن الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية، الذي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية، لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع، فهو يهتم بدراسة :

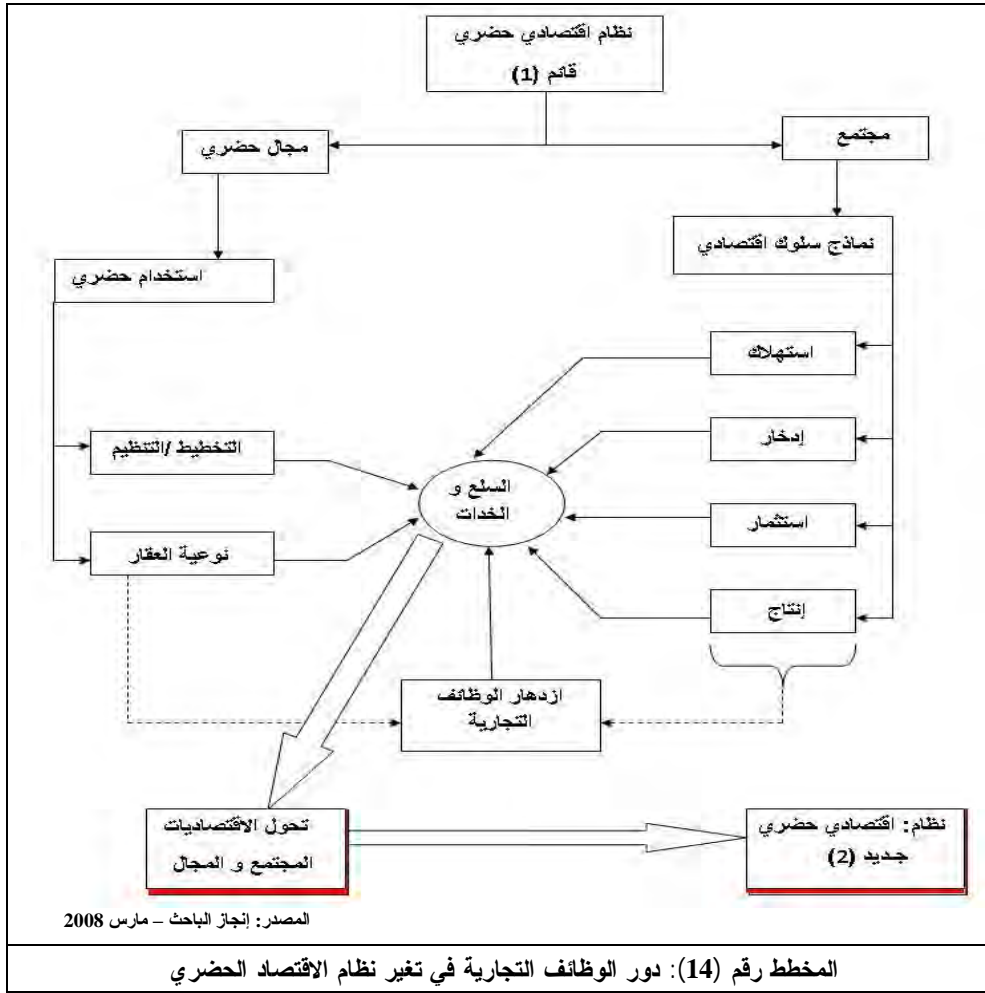
- السلوك الاقتصادي للأفراد أو الفرد كمستهلك أو منتج أو مدخر أو مستثمر.
- ماهية السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع والعناصر المشاركة في العملية الإنتاجية.

ومن ثمة فإن المجال الحضري باعتباره وسطاً اجتماعياً يضم وظائف متنوعة فإنه ينتج نظاماً لاقتصاد حضري مميزاً.

ويعرف المشرع الجزائري في المادة (03) من القانون رقم-06/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة: الاقتصاد الحضري على أنه كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات المتواجدة في الوسط الحضري أو في المجال الخاضع لتأثيراته. وبالتالي نستنتج أن أي تغير وتحول في عملية إنتاج السلع والخدمات، هو تغير وتحول في صميم الاقتصاد الحضري.

والمخطط الموالي يوضح تصوراً مبسطاً حول دور ازدهار الوظائف التجارية في آلية تغير الوضع القائم للاقتصاد الحضري.

حيث أن تطور ونمو، نوعي وكمي للسلع والخدمات ( المعبر عنه في هذا البحث بازدهار البنية التجارية) يؤدي إلى تحول في سلوك الاستهلاك، وكذا الادخار والاستثمار للفرد. وعلى نفس الشاكلة، يؤدي أيضاً إلى إعادة ترميم العقاري الحضري وإعادة تنظيمية على اعتباره حاضنة الثروة الاقتصادية للمجال الحضري، ومن ثمة فإن كلا التحولين ( المجتمع الحضري، والمجال العمراني)، يتضمن عنه تحول للاقتصاد الحضري.



## 2- التحول في اقتصاديات المجتمع:

من ضمن العلوم الاقتصادية نجد الاقتصاد العائلي أو المنزلي (l'économie familiale et domestique) وهو الذي تعرفه المدرسة الأمريكية<sup>1</sup> ، بأنه علم تطبيقي يختص بدراسة الأسرة واحتياجاتها ومقوماتها على مستوى المنزل والبيئة والمجتمع، بقصد النهوض بها نحو حياة عائلية أفضل ويضم خمسة مجالات هي:

- الغذاء والتغذية.
- المسكن ومفروشات وأجهزته وأدواته.
- الملابس والنسيج.
- إدارة موارد الأسرة واقتصادياته.
- العلاقة الأسرية ونمو الطفل ورعايته.

<sup>1</sup> : الدكتور: زيد الرماني ( www. ALgazALISchool.com )

فهو يهدف إلى جعل كل منزل مريحا ومناسبا من الناحية الاقتصادية وصحياً من الناحية الجسمانية، ومتزناً من الناحية البيئية والاجتماعية، ومن ثمة يعيش أفرادها في جو يسود التعاون والاحترام المتبادل.

لكن بمنظور قانوني فإن هذه النوعية من الاقتصاديات تندرج ضمن الاقتصاديات اللاشكالية أي لا يندرج ضمن الأشكال الاقتصادية المشهورة والمتعارف عليها (Economies informelles) لكونها :

- لا تخضع للقواعد الاقتصادية والاجتماعية وتدخل الدولة.
  - لا يمكن الاقتطاع الإجباري منها (ضرائب، رسوم،...)
- ويصنف المختصون الاقتصاديين هذه الاقتصاديات اللاشكالية إلى<sup>1</sup>:

\* الاقتصاد العائلي أو المنزلي.

\* اقتصاد المواكلة (L'conomie conviviale): هو شبيه بالاقتصاد العائلي، لكنه موجه لأفراد خارج العائلة على شكل عطاء مجاني لأفراد مكلفون بجزء من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. هذا العطاء يكون على شكل نشاطات تعاون وتضامن لتحقيق غايات اقتصادية وهو ما يصطلح على تسمية في مجال الدراسة بـ التوزيع.

\* الاقتصاد الخفي (L'conomie souterraine ou clandestine) : ويضم ثلاثة أشكال من النشاطات المختلفة جدا وهي:

الاقتصاد الخفي المولد عن العمالة غير الشرعية (L'économie souterraine générée par le travail au noir)

الاقتصاد الخفي الناتج عن الجنح الاقتصادية (L'économie générée par les délit économiques)

الاقتصاد الخفي الناتج عن النشاطات الإجرامية (L'économie générée par les activités criminelles)

أ- الاقتصاد العائلي بمجال الدراسة:

في وقت مضى كان الاقتصاد العائلي، من أحد أهم مكونات الاقتصاد، إذ أنه يسهر على توفير النشاطات الإنتاجية داخل المجتمع. خاصة وقد نذكر أنه من أهم الأشغال المنجزة أو التي يحققها الاقتصاد العائلي ما يلي:

- تحويل بعض المقتنيات والمشتريات الغذائية إلى سلع استهلاكية مثل تحويل الخضر والفواكه إلى مصبرات ومعجون وتحويل السميد إلى معجنات مختلفة (الكسكس، الخطفة،...) وهي من أهم النشاطات الاقتصادية التي تعرف بها الأسر في مجال الدراسة.

نشاطات حرفية مثل أشغال الخياطة والطرز والنسيج (الزرابي، الملابس الشتوية، وملابس الأعراس،...) أو العمل في بيوت الآخريين والبستنة والتصلبجات البسيطة.

<sup>1</sup> : LES DIFFERENTS ECONOMIE INFORMELLES :www. wikipedia.com.

نشاطات خدماتيه للأفراد مثل: حراسة الأطفال، أو المرضى والأشخاص المسنين بالإضافة إلى نقل الأفراد حيث أن هذه الأخيرة أكثر وضوحا في المجال.

ومن خلال نتائج العينة الميدانية لسكان مدينة باتنة تم تمثيل الشكل الموالي، الذي هو دائرة نسبية تعكس النسبة المئوية الضعيفة التي تمثلها الأسر التي لديها مورد مالي، مرتبط بنشاط حرفي أو مهني يشترك في تحقيقه أفراد الأسرة بشرط أن يكون لا يتطلب ترخيص من المصالح الإدارية. حيث أن هذه الأسر تمثل 4% في حين أن الغالبية العظمى لأسر مدينة باتنة ليس لديها أي نوع من الأشغال المدرجة ضمن إطار الاقتصاد العائلي المعرف سابقا. وبإسقاط المعلومات الاجتماعية عليها من كبار السن حول نمط الحياة العائلية السابقة نجد انحطاطا وتفقر لموارد الاقتصاد العائلي، ويعزى ذلك إلى



أن حياة المجتمع الباتني كسائر المجتمعات الجزائرية ارتبطت بتطور اقتصاد السوق وتطور الاقتصاد الاجتماعي الملزم بتوفير عناصر مثل الضمان الاجتماعي والصحي، التقاعد، منح البطالة. والخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة لتنمية المجتمع الجزائري. ومن جهة أخرى فإن تنوع وازدهار الوظائف التجارية ساهم بقدر كبير في توفير شتى أنواع السلع والخدمات بمجال الدراسة مما شكل عاملا منافسا لمنتجات الأسرة. أي تقلصت مبادرات الأسرة على إنتاج خدمات وسلع ذات صيغة تجارية.

#### ب- تحول في نمط استهلاك الأسر بمجال الدراسة:

يوضح الجدول الوارد أسفله تطور توزيع نسب نفقات الأسر في مجال الدراسة خلال ثلاث فترات زمنية متباينة. وبغض النظر على انخفاض قيمة العملة الوطنية والتضخم الذي شهده الاقتصاد الوطني فإننا نستنتج النقاط التالية:

- علاوة على احتلالها المرتبة الأولى فإن نفقات السكن وتجهيزاته الملحقة كالماء، الغاز، الكهرباء،... شهدت ارتفاعا مستمر من 11.5% إلى 26.1%. نظرا لأهمية الوظيفة السكنية وما تمثلها في الحياة الحضرية.

- ارتفاع نسبة النفقات الموجهة لتلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية نظرا لتحسن وتوفير المرافق التي تلبى هذه الخدمات وكذا تطور الحاجة الاستهلاكية من هذه النفقات.

- زيادة محسوسة لنسبة النفقات المخصصة للمواد الغذائية من 21% إلى 33% من إجمالي نفقات الأسرة، وقد توافق ذلك مع تضاعف نسبة النفقات المخصصة لتجهيز المنزلي من 8,5% إلى 18.4 سنة 2000.

الجدول رقم (27): مدينة باتنة: تطور توزيع نسب نفقات الأسرة

2005	1990	1980	الفتريات نوعية الاستهلاك
26,1 %	20,5 %	11,5 %	المسكن (ماء، غاز، كهرباء...)
33,0 %	27,3%	20,9%	مواد غذائية
18,4 %	12,0 %	8,5 %	أثاث و تجهيز منزلي
6,5 %	8,2%	9,5 %	تجهيز الفرد
3,5 %	2,9 %	2,3%	خدمات صحية
8,00%	8,1 %	6,7 %	خدمات تعليم و ثقافة

المصدر: أنجز حسب معطيات مكتب الدراسات الاقتصادية -باتنة + تحقيق ميداني مارس 2007.

- في حين نسجل انخفاض بسيط في نسبة النفقات الموجهة لتجهيز الفرد، لكن إذا قمنا بحساب متوسط نسب النفقات المخصصة لتلبية الاحتياجات المسددة من التجارة الصافية نجد ارتفاعها من 12.96 % إلى 19.30 % وتفسير هذا التطور الإيجابي يعزى إلى عوامل عدة، من بينها ازدهار الوظائف التجارية التي شجعت على شراء والإنفاق حتى أن بعض نظم الاقتصادية الحديثة تعتبر هذا الاستهلاك المفرط بمثابة نمو صحي<sup>1</sup>.

إن إسقاط منحني تطور عدد المحلات التجارية بمجال الدراسة مع منحني تطور نسب النفقات الموجهة لتلبية احتياجات، يبين العلاقة الوثيقة بين ازدهار الوظائف التجارية والتغيير في نمط استهلاك الفرد والأسرة.

### 3- التحول في القيمة المالية للعقار الحضري:

يعتبر العقار الحضري من بين أهم المؤشرات الأساسية في فهم آلية الاقتصاد القائم داخل الأرض الحضرية، خاصة وأن التكلفة العقارية إحدى العناصر الأساسية المتحركة في شكل ونموذج التوطين الحضري للأنشطة الاقتصادية.

فكلما كانت الحاجة إلى المساحة الكبيرة كان التوطين طرفيا وذلك للتخفيف من الأعباء العقارية خاصة التي تمثل النسبة الكبرى من التكلفة مثل الصناعات والتجهيزات العمومية.

<sup>1</sup> د: زيد الرماني ( www. SuhuF.Net.SA )

ونجد نفس الشيء بالنسبة للأسر، فالأسر الغنية أو الكبيرة تلجأ إلى الأطراف لتلبية حاجاتها من المساحة حيث تنخفض أسعار الأرض ومن جهة أخرى ترتفع تكلفة التنقل، بهذه الطريقة يقع تقسيم الدخل بين النقل وإقامة الاستخدام حسب الموقع<sup>1</sup>.

وبما أن قيمة الأرض في أغلب الأحيان، هي في ارتفاع متواصل. فإن الأنشطة التي لا تستطيع تحمل العبء العقاري أو تكون في فترة نمو تضطر إلى الخروج إلى الأطراف تاركة المجال للأنشطة القادرة على تحمل هذه التكلفة الباهظة.

من هذا المثال المختصر ندرك درجة التعقيد التي يواجهها الدارس لموضوع العقار الحضري، وهو ما يعكس قلة المواضيع وبحوث التهيئة العمرانية المتداولة له في الجزائر.

وقبل تشخيص وتحليل العقار الحضري بمدينة باتنة، فإنه من ضروري معرفة أهم أصناف

العقار الحضري وخصائصه حيث أن :

- أصناف العقارات الحضرية أهمها ما يلي :

\* العقارات السكنية (شقق، فيلات، مساكن فردية....).

\* العقارات التجارية (محلات تجارية، مراكز تجارية، بازارات، أسواق....).

\* عقارات صناعية (مصانع، وحدات إنتاج وتخزين....).

\* عقارات الأغراض الخاصة (مرافق عمومية، مقابر....).

- وأهم خصائص العقارات نذكر:

\* ثبات الموقع : إن الموقع الجغرافي للعقار يضل دائما كما هو من ثمة فإنه عنصر رئيسي في تحديد قيمته.

\* عدم التجانس : لا يوجد عقار مثل الآخر، فحتى إذا كان عقاران متشابهان في كل النواحي (مادة، شكل، الحجم) فإنه يكون دائما مختلفين بسبب موقعهما الجغرافي.

\* الندرة: عدد العقارات محدود ونتيجة لذلك فإنه إذا زاد الطلب عليه في منطقة معينة فإن قيمته ستزداد.

\* الثبات الاقتصادي لها : يعني أن الاستثمار في العقارات هو استثمار طويل المدى.  
\* توجه استخدامها.

إن الحصول على معلومات حول تطور وتحول قيمة العقار بمجال الدراسة ليس بالأمر الهين، لذا قمنا بإجراء مجموعة من التحقيقات الميدانية على مستوى الوكالات العقارية التابعة للخواص والمنتشرة بمدينة باتنة، بالإضافة إلى الاحتكاك مباشرة بالمواطنين وبعض المقاولين، ولإبراز التحول

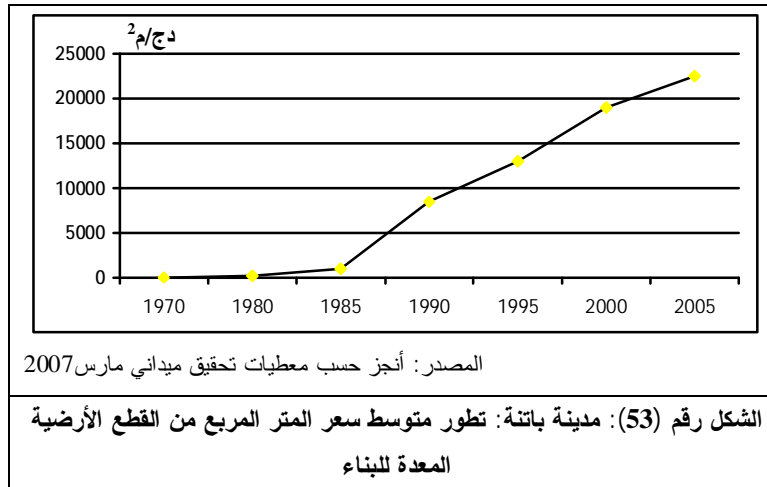
<sup>1</sup> : أ. عمر بالهادي : نموذج التوطن الحضري للأنشطة الاقتصادية نموذج (Wingo-Alonso) ، قسم الجغرافيا، جامعة تونس، 2007.



في قيمة العقار الحضري فإنه من الضروري الفصل بين ثلاثة أصناف من العقارات الحضرية لكل منها أشكال تحولها وتطور قيمها المالية، وهي:

#### أ- القطع الأرضية المعدة للبناء (Lots à bâtir) :

أثبت التحقيق الميداني، انه في الوقت الراهن لا توجد أي قطعة أرضية معدة للبناء الفردي أعدت أو أنتجت من طرف الهيئات العمومية (البلدية أو الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري). حيث يرجع تاريخ بيع آخر التخصيصات السكنية لسنة 1993 بالأطراف الجنوبية والشرقية للمدينة. أين قدر متوسط سعر المتر المربع الواحد بـ 1700 دج/م<sup>2</sup>. لذا فإن تناولنا لتطور سعر المتر المربع الواحد من الأرض الحضرية بمدينة باتنة، يركز أساسا على تطور متوسط القيمة المالية للبيع لدى المتعاملين الخواص أو ما يصطلح على تسميته بالسوق السوداء للعقار. وهو السعر غير المصرح به في كتابة العقود لتفادي الضرائب، وليس السعر الذي تعرضه الهيئات المختلفة للدولة، وعليه تمكنا من انجاز الشكل البياني الموالي، الذي يمكننا من استقراء النقاط التالية:



التحول الكبير للقيمة المالية للعقار غير المبني والمهيء لبناء مسكن فردي بمدينة باتنة، بعد أن كان متوسط سعر قطعة أرضية مساحتها 200م<sup>2</sup> يقدر بـ 10 ألف دج في بداية السبعينات تضاعف خمس مرات ليصل 50 ألف دج، ويعزى ذلك لارتفاع حركات الهجرة الوافدة التي شهدتها مدينة باتنة خلال هذه العشرية، حيث توافقت مع توطين عامل جذب تمثل في استفادة المدينة من منطقة صناعية ساهمت في رفع المستوى المعيشي لسكان مجال الدراسة.

ورغم ذلك فإن هذا التضاعف لسعر الأرض في هذه الفترة يعد ضعيفا بالمقارنة مع الفترات اللاحقة نظرا لوفرة الأرض الحضرية من جهة والقدرة الشرائية العالية للدينار الجزائري في تلك الفترة.

- التضاعد المستمر لسعر العقار بمدينة باتنة من 1000 دج/م<sup>2</sup> سنة 1985 إلى 8500 دج/م<sup>2</sup> سنة 1990 (ثمانية أضعاف خلال خمس سنوات فقط) دليل قاطع على حجم المضاربة

العقارية بمدينة باتنة فرغم وفرة العرض وعدد التخصيصات التي تم إنجازها حتى نهاية الثمانينات إلا أن سعر المتر المربع في السوق السوداء أكبر بحوالي (100) مئة مرة عن السعر الذي تقدمه الدولة، كما يعكس حجم المضاربة الكبير حجم الطالب الضخم على العقار الحضري نتيجة الاستقطاب المتزايد للمدينة داخل إقليمها الولائي. وهو ما يتجسد في سيورة التعمير المتسارعة جدا في هذه المرحلة من مراحل التطور العمراني بالمدينة.

ومن جهة أخرى شهدت القيمة الشرائية للعملة الوطنية تراجعا كبيرا في ظل ارتفاع مؤشرات التضخم للاقتصاد الوطني، في بداية التسعينات نتيجة إقرار اقتصاد السوق في دستور 1989. - أضحي شراء قطعة أرضية بمدينة باتنة يتطلب مبلغ مالي قدره 260 مليون سنتيم كمتوسط في سنة 1995 ولعل أهم أسباب هذا الغلاء الفاحش يعزى بدرجة أساسية إلى تدهور الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد ولولاية باتنة على وجه الخصوص مما انجر عنه نزوح سكان المناطق النائية والمناطق المبعثرة نحو مجال الدراسة. بعد أن باعوا وسائل إنتاجهم في الريف واستخدموا مدخراتهم لتمكن من شراء قطعة أرضية أو سكن جاهز.

- التطور الخيالي لسعر المتر المربع من 19000 دج/م<sup>2</sup> سنة 2000 إلى 22500 دج/م<sup>2</sup> سنة 2005 أين أضحي سعر القطعة الأرضية يتراوح بين 350 و 450 مليون سنتيم، ويمكن تفسير ذلك بتراجع دور الدولة في توفير العرض الكافي من التخصيصات السكنية خاصة أمام نفاذ الوعاء العقاري للمدينة، بالإضافة إلى تنامي دور سماسرة العقار في تقاوم المضاربة العقارية والتي كانت في كثير من الأحيان وسيلة من وسائل تبييض الأموال. ومن جهة أخرى، فإن ازدهار الوظائف التجارية بمجال الدراسة ساهم في تنافس سكان الإقليم الولائي على التملك والاستقرار بمدينة باتنة تجدر الإشارة هنا، أن سعر العقار بمدينة باتنة يعتبر الأعلى على مستوى التراب الوطني بعد الجزائر العاصمة.

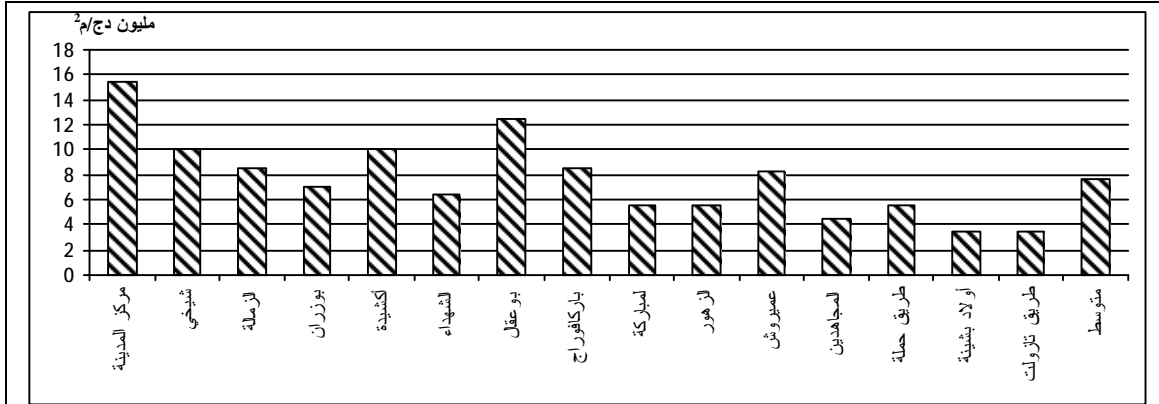
#### ب- توزيع قيمة العقار التجاري:

نظرا لعدم تمكننا من الحصول على معلومات حول تطور القيمة المالية للعقار التجاري، فإننا سنحاول انطلاقا من عينات ميدانية معرفة التوزيع المجالي لقيمة العقار التجاري بمجال الدراسة. إذ يمكننا استخراج العلاقة بين هذا التوزيع وتوزيع البنية التجارية ومن ثمة فهم تأثير الوظائف التجارية على تحول وتغير قيم العقار التجاري.

وعليه قمنا بإنجاز الشكل البياني الموالي والموضح لتوزيع القيمة المالية للمتر المربع الواحد من المحلات التجارية عبر القطاعات العمرانية حيث نستنتج:

- بغض النظر عن موقع المحل أو مساحته التجارية داخل القطاع العمراني. وبغض النظر عما يجاوره، فمن خلال التحقيق الميداني تبين أن متوسط سعر محل تجاري مساحته 40م<sup>2</sup> قدر بأكثر

من 7.4 مليون دينار، وهو دلالة واضحة على الربح العقاري الذي يعود به المحل على صاحبه نتيجة لازدهار الوظائف التجارية بمجال الدراسة.



المصدر: أنجز حسب معطيات تحقيق ميداني مارس 2007

الشكل رقم (54): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - متوسط سعر المتر المربع من العقار التجاري

- أعلى قيمة مالية لسعر العقار التجاري سجل مركز المدينة، حيث يتراوح سعر محل متوسط المساحة بين (13 و 16 مليون دج). وهذه القيمة المرتفعة جدا تعكس الديناميكية العالية لمركز المدينة حيث تتوطن أنشطة قطاع الخدمات العالية القادرة على تحمل القيم العقارية المرتفعة جدا.
- ارتفاع معتبر لقيمة العقار التجاري في نطاقات من الأطراف المندمجة مثل شيخي، بوعقال (أين قدر متوسط سعر المتر المربع الواحد بأكثر من 30 مليون سنتيم/م<sup>2</sup>). ونفس القيم المرتفعة في أرجاء أخرى من الأطراف غير المندمجة مثل أكشيدة وعميروش، أين بلغ متوسط سعر المتر المربع الواحد من العقار التجاري بكل منهما 25 و 20 مليون سنتيم/م<sup>2</sup> على الترتيب.
- إن هذا التوزيع للقيم أسعار العقار التجاري بمجال الدراسة، يتوافق وبشكل كبير مع درجة التجهيز التجاري في كل قطاع عمراني كما يوضحة المنحى في الشكل رقم (54). حيث أن ازدهار وظائف تجارية معينة أو ظهور تخصص تجاري معين في أرجاء محددة ينجر عنه بالضرورة تضاعفا كبيرا لقيمة العقار التجاري. إذ أن هناك علاقة وثيقة بين سيادة أصناف تجارية معينة والقيمة العقارية للمساحة التجارية حيث أن:
- \* تركز صنف تجارة الخدمات وتجارة الصافية بمركز المدينة جعل من قيمة العقار التجاري به يكون هو الأعلى على مستوى المدينة.
- \* تركز صنف التجارة الصافية بحي بوعقال أهل عقاره التجاري أن يحتل المرتبة الثانية على مستوى المدينة.

\* تركز صنف التجارة الحرفية بالأطراف في أكشيدة وعميروش وباركافوراج ساهم في جعلت من قيمة العقار التجاري أن يكون ثالث أعلى العقارات التجارية بمجال الدراسة.

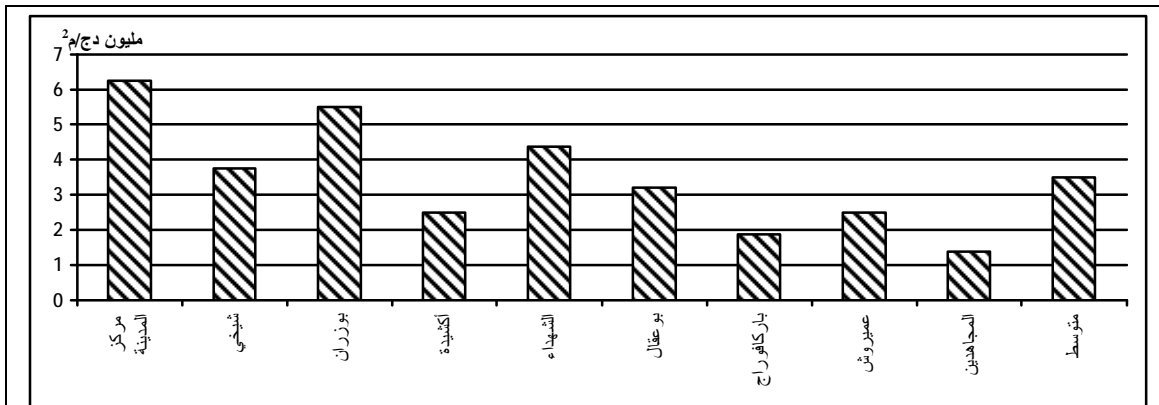
### ج- توزيع قيمة العقار السكني:

يدخل العديد من المؤشرات في تحديد القيمة المالية للعقار السكني. ومن بينها نذكر:

- النمط العمراني للسكن (جماعي، فردي، فيلا...).
- الحالة العمرانية والمعمارية للمسكن (قديم، جديدة...) وعدد طوابقه...
- مواد البناء المستعملة ونسبة الإسمنت في النمط الأوروبي.
- موقع المسكن في الطابق الأرضي أو الطوابق العلوية في حالة سكن جماعي أو حسب الأحياء.
- عدد واجهات المسكن ودرجة تجهيزه الداخلي، وكذا مساحته العقارية والمساحة المبنية...
- هل يضم محلات تجارية...

لذا فإنه من الصعب بمكان إيجاد تصور لتنظيم قيمة العقار السكني، وبالخصوص النمط الفردي منه، فمثلا خلال المعاينة الميدانية وجدت فيلا (R+1) بمساحة عقارية قدرها 300م<sup>2</sup> ومساحة مبنية قدرها 200م<sup>2</sup> في حالة جيدة بالقطاع العمراني رقم (08) (حي الزهور) في أطراف المدينة قيمتها المالية قدرت بثلاثة مليار سنتيم في حين نجد نمط فردي عادي بنفس الطوابق الأرضية موجهة كمحلات تجارية وعلى نفس المساحة المبنية في القطاع العمراني رقم (09) (حي بوعقال) قدرت قيمتها بحوالي خمسة مليار سنتيم. في حين فإنه من النادر جدا إيجاد مسكن فردي للبيع بمركز المدينة.

ولإبراز تحول قيمة العقار السكني اعتمدنا على المعطيات المقدمة لنا من بعض سماسرة الوكالة العقارية الخاصة، عن سعر المتر المربع الواحد من الشقق عبر قطاعات عمرانية مختلفة، نظرا لأن نمط السكن الجماعي متوفر أكثر من النمط الفردي. ونظرا لقلّة المؤشرات المحددة لسعرها وعليه قمنا بإنجاز الشكل البياني رقم (55) :



المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات التحقيق الميداني- مارس 2007

الشكل رقم (55): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - متوسط سعر الشقق

حيث نستخلص النقاط التالية :

- متوسط سعر شقة سكنية مكونة من ثلاث غرف (F3) بمساحة سطحية متوسط قدرها 75م<sup>2</sup> قدر بمدينة باتنة 360 مليون سنتيم لدى الخواص. وهو سعر مرتفع وليس في متناول غالبية السكان.
- أغلب القطاعات العمرانية المشكلة للحزام المحيط بمركز المدينة متوسط سعر شققها قريب من المتوسط العام لمجال الدراسة إذ يتراوح سعر الشقة بين 110 مليون سنتيم في الأطراف الجنوبية للمدينة (حي المجاهدين) و310 مليون سنتيم في حي بوعقال و250 مليون سنتيم في المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الواقعة في أقصى جنوب المدينة.
- ارتفاع سعر الشقق في بوزاران إذ تقدر بـ 520 مليون سنتيم يعكس الدلالة الاجتماعية للطبقة الراقية المقيمة بهذا الحي السكني. في حين ارتفاع سعر الشقة إلى حدود 420 مليون سنتيم في حي الشهداء حي بوزايا المحاذي للجامعة يعكس النمط العمراني الراقى لهذه الشقق بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي بمحاذاة واحد من أهم المحاور المهيكلية للنسيج الحضري.
- أعلى قيمة لسعر الشقق سجل بحي (ECOTEC) بمركز المدينة إذ يقدر سعر الشقة بـ 610 مليون سنتيم وهو ما يعني بلوغ المتر المربع الواحد حدود 6,5 مليون سنتيم. الأمر الذي يعكس الأهمية التجارية للشقة قبل الأهمية السكنية لها. وذلك بتحويلها إلى مساحة تجارية فعالة خاصة وقد سجلنا التركيز العالي لتجارة الخدمات ممثلة في مكاتب الدراسات، المحامين، عيادة طبية، في هذا النطاق من مركز المدينة، مما أثر على سعر الشقق السكنية.
- من كل ما سبق نستنتج أهمية دور الوظائف التجارية في التحكم برفع أسعار العقار الحضري بمجال الدراسة. من خلال الإمكانية السهلة والممكنة لتحويل أي صنف عقاري إلى عقار تجاري ذو عائدات ومردود مالي. حيث أن الدور الإقليمي الذي تلعبه مدينة باتنة داخل مجال إقليمها ساهم بانفجار جنوبي لقيمة العقار الحضري بها. هذا الانفجار الجنوبي توافق انتشاره المجالي مع التوزيع المجالي للبيئة التجارية وخاصة على أهم المحاور التجارية.
- وبما أن سوق العقار مرتبط ارتباطا وثيقا بقانون العرض والطلب، فإننا سجلنا من خلال التحقيقات الميدانية ما يلي:
- \* من أسباب تزايد الطلب على العقار في مدينة باتنة :
- ارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة نحو مجال الدراسة مما يؤدي إلى ضرورة توفير السكن للإقامة ومحل تجاري لمزاولة مهنة ومرافق عمومية لتلبية الاحتياجات الحضرية.
- ارتفاع نسبة التضخم نتيجة تحويل الأموال إلى أصول ثابتة قصد المحافظة على قيمتها.
- ارتفاع الاستثمارات بدخول مؤسسات اقتصادية جديدة وطلبها لمواقع لمشاريعها مما يشكل طلبا تراكميا على الموجود.

## \* من أسباب قلة إنتاج العقار في مدينة باتنة :

أدت التحولات السياسية الجذرية التي عرفتها الجزائر بالمصادقة على دستور 23 فيفريه 1989، إلى تبلور وضعية جديدة للسوق العقارية، من خلال إقرار مبادئ اقتصاد السوق، الذي كانت له نتائج مباشرة على نظام تملك الأملاك العقارية. وتجسد هذا في القوانين المتعلقة بتنظيم انتقال الأملاك العقارية مثل: الهبة، المبادلة، البيع، الشراء، التنازل، ... وفتح المجال للمهن الحرة المتعلقة بالأعوان القضائيين كالمحضر القضائي والموثق والخبير العقاري ... بالنشاط لحسابهم الخاص.

وحرصا على حماية العقار من الاستنزاف اسند المشرع الجزائري مهمة تحديد الأراضي القابلة للتعمير لأدوات التهيئة والتعمير، إلا أن الدولة وفي تطور مفاجئ قامت في 2003 بحل الوكالات العقارية المحلية للحد من تلاعب الناخبين المحليين بالعقار، حيث تم تأسيس وكالات عقارية ولائية لها سلطة الضبط والسهر على تسيير وتنظيم سوق العقار الحضري وتدرج هذه المؤسسات الجديدة التي أدمجت فيها كل الوكالات المحلية العقارية في منظومة محكمة تتميز بالمركزية الشديدة<sup>1</sup>. فبالإضافة إلى هذا العرض المختصر للأسباب التنظيمية المؤدية لقلة إنتاج العقار، نجد كذلك:

- قلة مشاريع التطوير العقاري لبناء مجمعات ووحدات سكنية وذلك قبل سنة 2006 والإعلان عن برنامج مليون وحدة سكنية حيث من المزمع أن تستفيد مدينة باتنة من أكثر من 10 آلاف وحدة سكنية حتى آفاق 2010.

- ارتفاع تكلفة التطوير العقاري وارتفاع أسعار مواد البناء.

- طول فترة الانتظار للاستفادة من منحة أو دعم حكومي (أرض أو قرض عقاري).

- المضاربة العقارية الكبيرة نتيجة ضعف الرقابة والمتابعة الحكومية وغياب هياكل وإطار حقيقي للسوق العقارية.

- الترقب والشائعات التي أدت إلى امتناع وإحجام الأفراد عن عرض عقاراتهم للبيع بهدف الربحية على المدى البعيد.

- غياب مخططات توسعية فعلية وعدم جدية في وضع سيناريوهات بعيدة المدى لمدينة باتنة.

<sup>1</sup> : أ. محمد الهادي لعروق: تسيير وتهيئة صلاحيات المدن من صلاحيات الجماعات المحلية الجزائرية ، مجلة المدينة العربية العدد140، ص83، أكتوبر2008.

## ثانياً : التحولات المجالية والوظيفية للمجال

بعد تطرقنا في الجزء الأول من هذا الفصل إلى التغيرات الحاصلة في المجال الحضري من خلال بعده الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، سنحاول من خلال ما سيلي دراسة وتحليل تأثير ازدهار الوظائف التجارية على المكونات الفيزيائية للمجال الحضري. ونقصد هنا الأطر المبنية وغير المبنية وشبكات الطرق.

وحتى يكون استعراضنا لهذه المكونات المتداخلة منهجياً وأكثر دقة يجب التمييز بين شكلين أساسيين من التحول (حسب ما صادفناه بمجال الدراسة) :

- تحول استخدام معين إلى استخدام مغاير بمعنى أن التحول وظيفي وهو ظهور استخدام محل استخدام مغاير على نفس الموضع أو المكان.

- تحول في حجم وهيئة الاستحواذ أو على الأبعاد المجالية لاستخدام معين مع ثبات نفس الوظيفة التي يؤديها وهو ما نصطلح على تسميته بالتحول المجالي أو النوعي لأنه يساهم في تعزيز وترقية نفس الوظيفة، وعلى اعتبار أن موضوع البحث مرتبط بالوظائف التجارية فإننا سنهتم فقط بتحول المساحات التجارية ضمن إطار التحول النوعي.

من خلال المسح الميداني للنسيج الحضري لمدينة باتنة تمكنا من تحسس وإدراك مظاهر التحول، بدرجات متفاوتة على جميع أرجاء النسيج العمراني بدون استثناء مما يجعل من المدينة ورشة أشغال مفتوحة لا تزال في مراحل التشكل.

لكن أكثر نطاقات المدينة تحولاً وتغيّراً بسبب الوظائف التجارية، نجد الأحياء المشكلة لمركز المدينة وأحياء الأطراف. وخاصة تلك التي يقطعها مسار المحولين الغربي والجنوبي. ومن ثمة وبهدف قياس دقيق سنحاول إبراز هذه التحولات على هذه المجالات.

### I- التحولات المجالية بمركز المدينة :

#### 1- التحول في الإطار المبنى :

تعرف الأطر المبنية بمختلف أشكال الاستحواذات المبنية على الأرض، وهي إما مباني سكنية أو مباني مرفقية. ونظراً لخصوصية الوظيفة الحضرية للاستخدامات المرفقية غير السكنية، التي أعدت من أجلها، فإن فرص تحولها إلى مرافق تجارية يبقى نادر الحدوث ولا يظهر ذلك سوى على دائرة ضيقة من المرافق العمومية، كأن تتحول حديقة عمومية إلى فضاء تجاري. لذا فإن مظاهر التحول تكون شائعة فقط على مستوى المرافق السكنية.

#### أ- التحول في الإطار المبنى السكني :

من خلال الملاحظة والتحقيق الميداني، تبين لنا أن الجزء الكبير من التحولات والتغيرات مست بدرجة كبيرة الأطر المبنية ذات الوظيفة السكنية. وتحولها إلى أطر مبنية ذات وظيفة تجارية

محضى، أو ذات وظيفة مختلطة سكنية وتجارية، حيث أن عمليات التحول الوظيفي لهذه الأطر المبنية يتم وفق عدة أشكال حسب نمط البناية السكنية كما يلي:

#### \* التحول في مساكن النواة الاستعمارية :

لقد ورد في الفصول السابقة أن نمط السكني الاستعماري يمثل ما نسبته 5,52% من إجمالي الأنماط السكنية بالمدينة، في حين يمثل أكثر من ثلث الأنماط السكنية بمركز المدينة، ممثلاً في كل نمط الفيلا، والفردى التقليدي، أين يتركز النمط الأول في حي الأمير عبد القادر (STAND)، إذ أنه الحي الذي يمثل الحدود المجالية بين مركز المدينة وحي بوزران (القطاع العمراني رقم 03)، ويمكن التمييز في مظاهر تحوله كما يلي :

#### الشكل الأول : هدم كلي للمبنى وإعادة البناء على المساحة العقارية

نسبة معتبرة من هذه الأنماط السكنية تم هدمها كلياً خاصة لتلك التي تتمتع بمواقع استراتيجية وواجهات مهمة مطلة على محاور الطرق الرئيسية كممارات مصطفي بن بو العيد أو تلك التي تدهورت حالتها الإنشائية.

وعند عملية إعادة البناء يتم استخدام كلا من المساحة الخضراء للفيلا والمساحة المهدامة لإعادة تشكيل نمط عمراني جديد ذو توسع عمودي مميزاته مطابقة للنمط الفردي الحديث حيث :

#### الحالة الأولى :

تخصص طوابقه الأرضية كمحلات تجارية (تجارة صافية أو تجارة الخدمات) وطوابقه العلوية إلى استخدام سكني.

#### الحالة الثانية :

تخصص البناية الجديدة كاملة، كمحلات تجارية (الطوابق الأرضية والعلوية معا) مشكلة بذلك تراكما وتكتلا للمحلات التجارية المعروفة محلياً بالبازار، حيث سيادة التجارة الصافية (مرفق تجاري متعدد التخصصات التجارية)

#### الحالة الثالثة :

تخصص البناية الجديدة كمرفق تجاري متجانس من حيث التخصص التجاري كفندق في أغلب الحالات، وهي بذلك تعكس تحول الاستخدام السكني إلى استخدام تجاري خدمي أحادي الوظيفة.

#### الشكل الثاني : تهديم جزئي بتحويل المساحة الحرة التابعة للمسكن إلى إطار مبني

- إحداث تغييرات على المساحات غير المبنية التابعة للمسكن وهي الأحواش والفناءات الداخلية، لكن بناء هذه الأحواش كمحلات تجارية يستلزم عنه التدخل على إطار المبنى للمسكن هذا ما يوضح



المخطط رقم (15) والمنجز انطلاقاً من المقارنة بين صورة جوية لسنة 1984 و عملية المعاينة التي قام بها معدو مخطط شغل الأرض رقم 08 سنة 2005 أي بعد مرور أكثر من 20 سنة.



**الشكل الثالث : إحدات تغيرات في الواجهة الرئيسية ومخطط التصميم**

قصد الحفاظ على الطابع الاستعماري، والمظهر الجمالي لهذا النمط السكني، وكذا وفقاً للإمكانيات المالية للمقيمين به، يتم إحدات تغيرات جزئية في مخطط التصاميم الداخلي لنمط المسكن بإعادة توزيع المساحات الداخلية للسكن في الطوابق الأرضية والعلوية. وبالتالي إعادة توجيه وظيفة السكن إلى وظيفة تجارية خدمية دون إحدات تأثير كبير على الواجهة الأمامية. وأغلب هذه المساكن تحول إلى مدارس لتكوين أو وكالات عقارية وبنكية وروضة أطفال ... (أنظر الصورة رقم 32).



الصورة رقم(32): نماذج من تحول النواة الاستعمارية (الشكل الأول والثالث)

**\* التحول في مساكن النمط الفردي العادي :**

يمثل هذا النمط السكني نسبة 55% من إجمالي الأنماط السكنية بمجال الدراسة وكسابقه أسفرت الملاحظات والتحقيقات الميدانية على مظاهر التحول التالية :

- هدم كلي للمباني وإعادة البناء على نفس الموقع بنمط عصري متعدد الطوابق قد يصل إلى خمسة طوابق (R+5)، حيث يوجد الطابق الأول والثاني للتجارة كما يمكن أن توجه كل الطوابق. وتجدر الإشارة هنا أن المعيار الوحيد في عملية التصميم الكلي هي إمكانيات صاحب العقار وليس أهمية موقع العقار.

- إحدات تغيرات جزئية أو كلية في مخطط التصاميم الخاص بالطوابق الأرضية للمساكن ذات النمط الفردي العادي وإعادة توجيهها إلى الوظيفة التجارية، في حين تحتفظ الطوابق العلوية بوظيفتها

السكنية، وتصاحب هذه التغيرات الجزئية إحداث تعديلات على الواجهات الأمامية المطلّة على الشوارع الرئيسية لتصبح أكثر تأهيل لاستقبال التجارة، في حين تبقى الطوابق العلوية على حالتها، كما توضحه الصورة رقم (33) لمسكن في حي الشهداء.



- تحويل المساحة الخضراء التابعة للمسكن إلى إطار مبني وذلك بينائها كمحلات تجارية تدمج بالطابق الأرضي للمسكن الفردي، مما يسمح بتوسعة الطابق العلوي السكني فوق المحلات التجارية، بمعنى علاوة على المساحة السطحية السكنية الأصلية يضاف للسكن مساحة تجارية في الطابق الأرضي عوض المساحة الخضراء، مع إمكانية توسع المساحة السطحية السكنية في الطوابق العلوية (أنظر الصورة رقم 34).

#### \* التحول في المساكن ذات النمط الجماعي والنصف جماعي :

تمثل هذه الأنماط السكنية ما نسبته 15% من إجمالي المساكن المنتشرة بمركز المدينة حيث يتركز النمط الجماعي في حي (ECOTEL) بأكثر من 30 عمارة سكنية ذات علو (R+4)، أما النمط النصف جماعي فيتركز بصورة أساسية في حي 84 مسكن في قلب مركز المدينة وهو تجمع لـ 14 عمارة سكنية بعلو قدره (R+1).

وقد لعب حجم وموقع هذين النمطين دورا حاسما في تحول عماراته أو جزء منها حيث نجد :

#### - تحول جزئي:

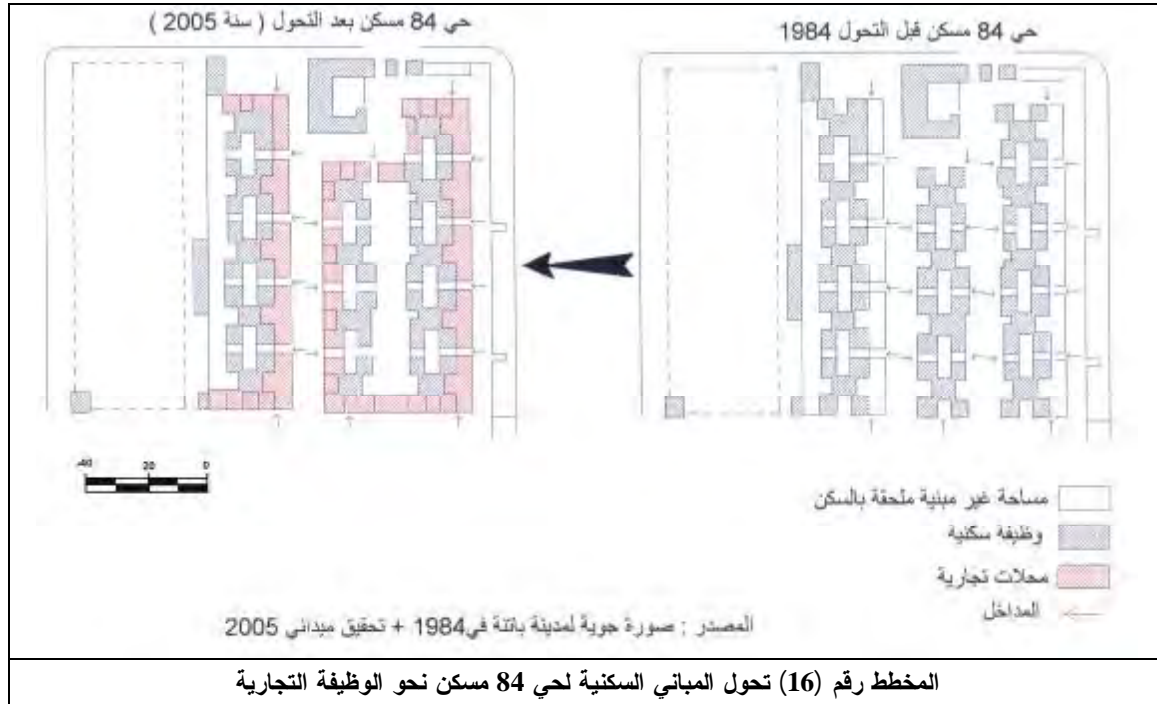
لمباني السكن الجماعي (حي ECOTEC)، وذلك بفتح محلات تجارية وتغيير مداخل شقق الطوابق الأرضية، بالإضافة إلى انتشار المهن الحرة الذي نجده في الطوابق الأرضية والعلوية (أنظر الصورة رقم 35).

	
<p>الصورة رقم(36): تحول كل الشقق إلى الوظيفة التجارية</p>	<p>الصورة رقم(35): تحول شقق الطوابق الأرضية</p>

### - تحول شبه كلي :

لحي 84 مسكن (نص جماعي) إلى محلات تجارية ومهن حرة بالإضافة إلى الاستيلاء على المساحات الحرة التابعة لها، وغلق المنافذ المؤدية إليها واستغلالها في التجارة مما أثر على قيمة معامل الاستيلاء على الأرض (CES) و وكذا المؤشرات التخطيطية للمرافق الملحقة بالمجال السكني كالمساحات الحرة ومساحات التوقف فهي حالة تتعارض مع المقاييس المعمول بها وتعد استحوذات غير شرعية كما يوضحه ذلك المخطط رقم (16).

وتجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة مميزة للتحول الوظيفي مست المساكن بصفة عامة دون أن يكون لهذه الظاهرة دلالة مجالية أو تمظهر فيزيائي (غير ظاهر)، وهي تحويل المساكن إلى ورشات لمزاولة حرف الصياغة وتحويل الذهب حيث أضحى حي 84 مسكن ملاذا لتجار الكبار المختصين في المعدن النفيس من أجل الاختباء وسط هذه الفوضى التجارية ومن أجل التهرب الضريبي (أنظر المخطط رقم 16).



### ب- التحول في الإطار المرافق العمومية :

كما تم الإشارة إليه سابقا فإنه من الصعب تشخيص التحول الوظيفي للمرافق العمومية نظرا لأهميتها وتنوع أصنافها (مرافق تعليمية، صحية، إدارية...).

لكن هناك برامج هدم كلي لبعض المرافق العمومية المتوقفة عن العمل مثل الأروقة الموجودة على شارع الاستقلال بمحاذاة البريد المركزي وإعادة توجيهها كإطار مبنى تجاري جديد.

ولعلى أهم تحولات هذا الصنف نجدها في المشاريع الواردة في مخططات شغل الأرض التي تنص على هدم كلي لبعض المرافق المتوقفة عن العمل مثل وحدة النسيج ومقر الدرك الوطني سابقا وإعادة بناءها كهيكل للتجارة والمهن الحرة.

من جهة أخرى ومن خلال المعاينة الميدانية تم ملاحظة شكلين أساسيين من تحول المرافق العمومية إلى مرافق تجارية، وهي:

- **الشكل الأول** : تحول في هيئة ومظهر إستخدام تجاري قائم بهدف ترقيته وعصرنته، وهو الأمر الواضح في الأروقة الجزائرية بمركز المدينة حيث شهدت عملية تهذيب وتحسين باستعمال ألواح الألومنيوم، والزجاج والرخام.. دون إحداث تغييرات جذرية في التصميم (أنظر الصورة رقم 37)



-الشكل الثاني: تحول مرفق عمومي تجاري متخصص إلى مرفق تجاري متعدد التخصصات عن طريق عملية الهدم والبناء على نفس الموضع، ويتضح ذلك من خلال المثال المبين في الصورة رقم (38) حيث تم تهديم محطة بنزين وإعادة بناء مركز تجاري بمواصفات مطابقة لل بازار.

- الشكل الثالث: تحويل مرفق عمومي غير تجاري إلى مرفق تجاري متعدد التخصصات، فمن خلال المعاينة الميدانية سجلنا عملية تهديم كلي للمحطة المركزية لنقل الحضري بمركز المدينة في نهاية سنة 2010، وإعادة استغلال الموضع في بناء حديقة عمومية جديدة مجهزة بمجموعة من الأكشاك التجارية وذلك بهدف اعادة هيكلية مركز المدينة وتعزيز الوظيفة التجارية فيه. (أنظر الصورة رقم 39).



## 2- التحول في إطار غير المبني :

نقصد بهذا المجال إجمالي المساحات الحرة، سواء أكانت مهيئة أو غير مهيئة. بالإضافة إلى مساحات الجيوب الشاغرة، غير أن مركز مدينة باتنة لا يضم إطلاقاً جيوب شاغرة أو ما يصطلح على تسميته بالأراضي غير المستغلة (Les surfaces non utilisées)، وانطلاقاً من المعاينة الميدانية تم تحديد وتصنيف المساحات غير المبنية إلى :

- مساحات عمومية مهيأة وبدون جدران محيطة.

- مساحات عمومية مهيأة محاطة بجدران.
- مساحات حرة خضراء محاطة بجدران (لم تتأثر بازدهار الوظائف التجارية).
- المساحات الحرة الموزعة داخل تخصيصات السكن الجماعي.
- المساحات الحرة المعتبرة كمساحة ارتفاق الواد.

#### أ - مساحات عمومية مهيأة بدون جدران محيطة :

وهي بالتحديد كل من ساحة 8 ماي 1945 وساحة حرسوس محمد المتجاورتين لبعضهما البعض، الواقعتين في قلب مركز مدينة باتنة بمحاذاة المسرح الجهوي حيث تقدر مساحة كل منهما بـ 5000 م<sup>2</sup> وساعد موقعهما الاستراتيجي وعناصر التهيئة بهما المتمثلة في :

- التنبيط شبه كلي للساحتين (باستثناء المجال الأخضر بهما).
- تجهيزهما بكراسي وإنارة عمومية وممرات داخلية.
- أربعة أكشاك تجارية في زوايا كل منهما.
- عدم إحاطتها بأسوار أو جدران.

حيث ساهمت هذه العناصر إلى تحويلها إلى مجالات تجارية مستغلة من طرف تجارة الرصيف، خاصة وأن موقع هاتين الساحتين جاء في تقاطع أهم المحاور التجارية للمدينة. ومن أشكال هذا التحول الذي أثر سلباً على أداءها الوظيفي وطابعها الجمالي نجد :

\* تحول ساحة 8 ماي 1845 إلى مجال لبيع الملابس المستوردة على محيطها، أما في مركز الساحة نجد عرض ملابس تقليدية كالبرانيس والقشابية بالإضافة إلى بعض الحرفيين الذين يقومون بإصلاح أواني منزلية تقليدية كالغربال والكسعي... .

\* تحول ساحة حرسوس محمد كل يوم جمعة صباحاً إلى شبه سوق أسبوعية لبيع وشراء العصافير وبعض الحيوانات، كما قد تتحول إلى سوق لبيع الملابس في المناسبات.

#### ب - ساحات عمومية مهيأة محاطة بجدران:

ونجد اثنتين منها بمركز مدينة باتنة هما على الترتيب:

\* ساحة الشهداء بمساحة عقارية إجمالية قدرها 7000م<sup>2</sup>، و الواقعة بمحاذاة مقر الأمن الولائي و ديوان الوالي، إذ أن هذا الموقع الاستراتيجي بمحاذاة مرافق سامية وحساسة بالإضافة إلى نموذج تهيئتها، والذي يعكس رموز الاستقلال الوطني جعل منها مجالاً لا يخضع لأي تحول ناتج عن الوظائف التجارية.

\* ساحة نصب الشهيد مصطفى بن بوالعيد: تقع غرب ساحة الشهداء على ترانصف واحد وعلى مسافة 500متر، وساحة الشهيد مصطفى بن بوالعيد ممتدة على شكل مستطيل متطاوّل يتربع على مساحة قدرها 6000م<sup>2</sup>، نموذج تهيئتها المميز الذي جعل منها مجالاً مقسماً إلى جزئين، جزء

سفلي حيث يوجد نصب الشهيد مصطفى بن بولعيد نجده مبلطاً بالرخام. أما الجزء العلوي وهو الامتداد الأكبر للمساحة فقد تمت تهيئته على شكل ساحة خضراء مزودة بكراسي وممرات ثانوية صغيرة. هذا النموذج المميز في تنظيم الساحة بالإضافة إلى إحاطتها بجدران على كل جوانبها جعل منها مجالاً لم يخضع لتأثير ازدهار الوظائف التجارية بمركز المدينة.

### ج- المساحات الحرة الموزعة داخل تخصيصات السكن الجماعي :

إن تنظيم حي السكن الجماعي (ECOTEC) الواقع بمركز المدينة جاء على شكل خمس تخصيصات كبرى حيث تمثل المساحة الحرة (La surface libre) المرفقة بالسكن ما نسبته 50% من إجمالي المساحة السكنية الصافية. وهي نظرياً كافية لتلبية الاحتياجات السكنية، لكن ازدهار الوظائف التجارية بمركز المدينة من جهة، وتحول العديد من الشقق بهذا المجمع السكني إلى مكتب وعيادات، فقد أثر ذلك على تحول المساحات الحرة إلى ساحات لتوقف سيارات الزبائن نهائياً وإلى مجال مبيت السيارات ليلاً. هذا التحول الوظيفي أثر سلباً على توجه استخدام هذه المساحات وكذا على نموذج تهيئتها.

### د/ المساحات الحرة المعتبرة كمجال ارتفاع الواد :

نظراً للامتداد المعتبر للأودية التي تقطع مركز المدينة فإن الامتداد على ضفتي هذه الأودية والمعتبرة كمجالات شاغرة موجهة كمجال ارتفاع يختلف عرضها من جزء إلى آخر حيث يتراوح عرض هذا الرواق بين 5م و20م كحد أقصى، ومن تأثيرات ازدهار الوظائف التجارية بمركز مدينة باتنة هو تحول هذا الارتفاع إلى مجال لتركز تجار الطاولات غير الشرعيين نظراً لخصوصية الهامشية لهذه المجالات.



الصورة رقم (41): تحول مساحات ارتفاع الواد إلى مجال لتجارة الرصيف



الصورة رقم (40): تحول المساحات العمومية إلى مجال لتجارة الرصيف



**3- التحول في شبكات الطرق :**

تعتبر شبكات الطرق إحدى أهم الاستخدامات الحضرية، فهي المهيكلة والمنظمة للنسيج الحضري، وهي المتقبل، المصرف، الرابطة، والفاصلة بين مختلف الوظائف الحضرية الأخرى. ونظراً لحساسيتها سنحاول تلخيص أهم تأثيرات الوظائف التجارية على هذا الوسيط الحيوي.

**أ- تحول اتجاه تدفقات الطرق بمركز المدينة :**

انطلاقاً من معطيات المصالح التقنية للبلدية، تمكنا من إنجاز الخريطة رقم (18) الموضحة لاتجاهات التدفق والسير الميكانيكي على مختلف أصناف الطرق بمركز مدينة باتنة. حيث ثبت أن هذا التنظيم هو وليد العشرية الأخيرة نتيجة لزيادة حجم الآليات من جهة، وتطور وازدهار البنية التجارية من جهة أخرى. ومن ملاحظة هذا المخطط نجد أيضاً أن غالبية الطرق الثانوية والثالثية أصبحت ذات اتجاه واحد فقط. ولتفسير هذا التوجه في استخدامها، قمنا بإسقاط هذا المخطط على خريطة التوزيع المجالي للمحلات التجارية بمركز المدينة الوارد في الفصل الثالث من هذا البحث، أين استنتجنا أنه كلما كان تركيز المحلات التجارية عالياً على جانبي الشارع، كلما أضحى هذا الشارع ذو اتجاه واحد وهو ما يوضح العلاقة الوثيقة بين ازدهار البنية التجارية وتحول خصوصية شبكات الطرق. وعموماً يمكن الوقوف على النتائج التالية :

**\* التحول على محاور الطرق الأولية :**

يمثل شارع عبد المجيد عبد الصمد محورا رئيسيا يخترق مركز المدينة من الشرق نحو الغرب على امتداد أكثر من 400 متر، بعرض متوسط قدره 16متر. حيث أن هذه المواصفات التخطيطية تجعل منه محورا يشهد ديناميكية عالية جدا. وقد أثرت البنية التجارية المزدهرة على جانبيه في قيام السلطات المحلية بمنع توقف السيارات على امتداد جانبي هذا المحور.

**\* التحول في محاور الطرق الثانوية :**

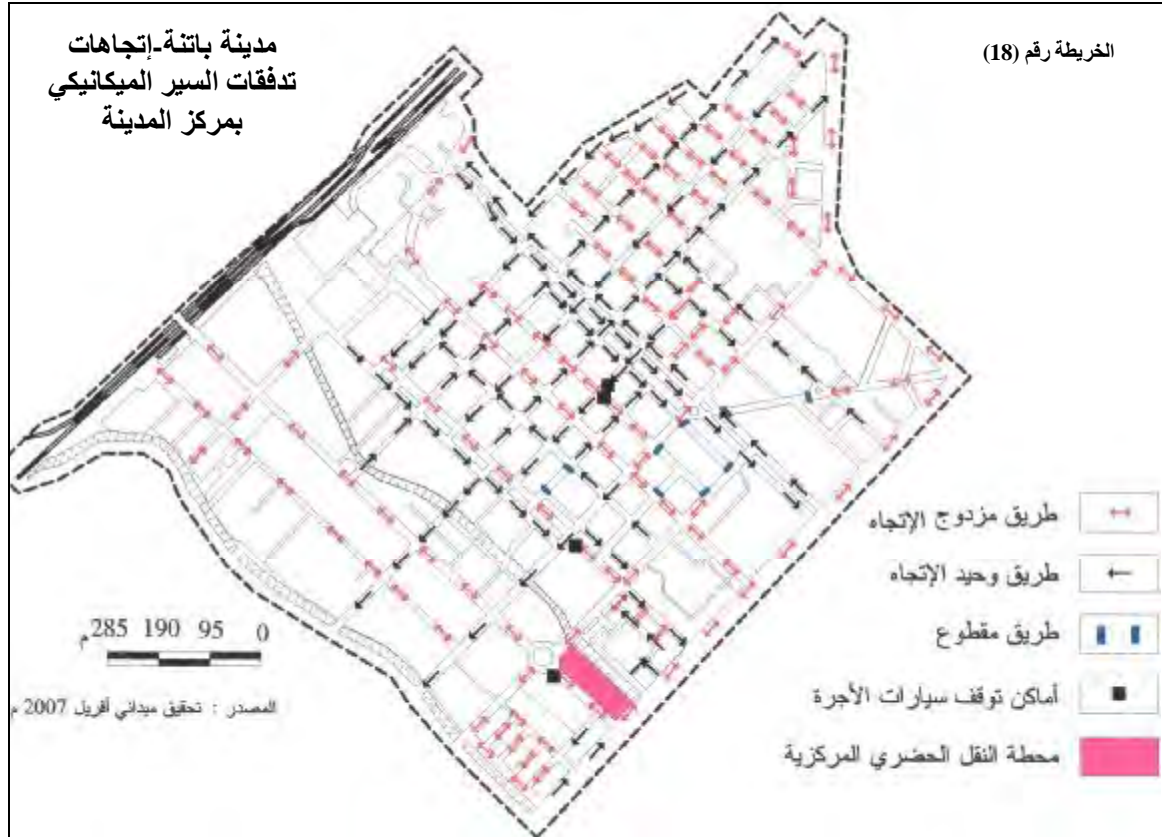
أهم ميزات هذا التحول الذي نسجله على مستوى الطرق الثانوية، أنها أضحت ذات اتجاه واحد قصد تقليص وتوجيه تدفقات السير به.

**\* التحول في محاور الطرق الثالثية :**

في حالة ما توافق ازدهار المحلات التجارية على جانبي الطرق الثالثية، فإن هذه الأخيرة تتغير وظيفتها من طريق خدمة إلى طريق مخصصة للمارة غير مؤهلة للمركبات (وهو تحول صوري وليس تحول مصادق عليه من طرف السلطات) وهو ما يعكسه شارع سيدي حني المتخصص في الملابس وتجهيز العرائس الواقع بمحذات المسرح الجهوي

في حين نسجل تحول بعض الطرق الثالثية الهامشية للمحاور التجارية التي لا تشهد تركزا كبيرا للمحلات التجارية إلى مساحة توقف السيارات (Parking) مقابل رسم قدره 20دج. وتجدر

الإشارة إلى أن هذا التحول في وظيفة الشارع جاء نتيجة قلة ساحات التوقف بمركز المدينة واستغلال بعض شباب مدينة باتنة ازدهار الوظيفة التجارية بامتھانهم لهذا النشاط.



#### ب- تحول في استخدام الأرصفة:

تعتبر الأرصفة من المكونات الأساسية للطرق وتختلف أبعادها وفقاً لصنف وخصوصية الطرقات، وعلاوة على تدهور حالتها الإنشائية بمركز المدينة فإننا نجد أهم مظاهر تحولها الوظيفي كما يلي:

##### \* في أرصفة الطرق الأولية:

متوسط عرض هذا النموذج من الأرضية يساوي أربعة أمتار، وهو الأمر الذي ساهم في استعاب حركة مرور الراجلين بشكل كبير رغم استغلال التجار أصحاب المحلات التجارية لربع عرض الرصيف بغرض عرض سلعهم.

##### \* في أرصفة الطرق الثانوية:

نسجل انخفاضاً لمتوسط عرض هذه الأرصفة إلى متوسط قدره 2,5م، مما يؤدي إلى تحول شبه كلي لوظيفته نتيجة استحواد تجار أصحاب المحلات التجارية وتجار الرصيف على مساحات

كبيرة منه عن طريق نصب أعمدة حديدية مسقفة وطاولات أمام محلاتهم بهدف عرض وبيع أكبر لسلعهم.

### \* في أرصفة الطرق الثالثة :

ساهم متوسط عرض هذه الأرصفة والمقدر بـ 1,5م إلى تحولها الكلي من مجال لتنتقل المارة إلى مجال تجاري ملحق بالمحل التجاري أو مجالات لتجارة غير شرعية مما يؤثر سلباً على حركة الراجلين بنزولهم والسير مباشرة في عرض الشارع.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا التحول في استخدام الأرصفة جاء نتيجة سوء تسيير المجال الحضري من طرف الجماعات المحلية. حيث ثبت من خلال التحقيق الميداني أن مصالح بلدية باتنة تفرض على أصحاب المحلات التجارية وتجار الأرصفة رسوما وضرائب مقابل السماح لهم باستغلال الأرصفة على اعتبار أن هذا الاستغلال التجاري هو بمثابة إشهار للسلع وليس كمساحات تابعة بالمحل التجاري أو واقعة تحت تأثيره أو بمثابة فرصة مجالية لتمكين إطار قائم للتجارة الموازية (تجارة الرصيف).

		
الصورة رقم(44): تحول في أرصفة ومحاور الطرق الثالثة	الصورة رقم(43): تحول في أرصفة الطرق الثانوية	الصورة رقم(42): تحول في أرصفة الطرق الأولية

### ج- مواقف الحافلات وسيارات الأجرة :

يضم مركز المدينة أربعة مواقف على مسار حافلات النقل الحضري، وثلاث مواقف رئيسية للنقل الحضري بسيارات الأجرة بالإضافة إلى محطة مركزية للنقل الحضري التي شرع مؤخرا في هدمها (سنة 2010)، هذه المكونات سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الموالي من هذا البحث.

وقد أثرت البنية التجارية على تنظيم سير أداء هذه المجالات الوظيفية المتخصصة من خلال استغلال تجار الأرصفة للمجال المحيط بهذه المواقف وعرض سلعهم المتمثلة في كتب ومجلات قديمة، بعض الأكسيسورات المنزلية، ملابس، طاولات لبيع الفواكه...

ولعلى أفضل تشخيص لهذا التحول نلّمسه على مستوى المحلات المركزية للنقل الحضري على اعتبارها نقطة التقاء خطوط النقل الحضري، وهذا لا يعني الحجم السكاني المعتبر للمتريدين على هذا

المرفق بالانتظار لتحويلها لأماكن عرض، بحيث أن المتنقل يجد نفسه يمشي بين السلع المعروضة على الأرض وهو ما يؤثر سلبا على تنظيم وهيكله المجال.

ومن كل ما سبق يمكن تلخيص تحول المجال الفيزيائي لمركز المدينة نتيجة لتأثير الوظائف التجارية كما هو موضح في المخطط الموالي :



**II - التحولات المجالية في الأطراف:**

سنحول فيما سيلي تسليط الضوء على تأثير الوظائف التجارية على أطراف المدينة، حيث تجدر الإشارة هنا، إلى تركيز دراستنا على الأطراف الجنوبية، الغربية، والشرقية إذ تم إهمال إبراز التحولات في الأطراف الشمالية التي تتوافق حدودها مع حي بوزران. نظرا لضعف درجة تجهيزها التجاري بالمقارنة مع باقي القطاعات العمرانية المشكلة للأطراف الأخرى كما ورد تحليل ذلك سابقا، وكذلك نظرا للخصوصية العمرانية لهذا الحي الراقي المحاذي لمركز المدينة.

**1 - الخصوصية العمرانية لأطراف مدينة باتنة:**

تؤكد الدراسات العمرانية المتناولة للمخطط الهيكلي لمدينة باتنة على أن نسيجها يحمل ميزتين أساسيتين وهما<sup>1</sup>:

- نسيج منظم ومتجانس بمركز المدينة.
- نسيج غير متجانس ناتج عن عدة تناقضات في التوطين بين التجهيز والسكن وكذا في المرفولوجية والأشكال الحضرية على الأطراف، إذ يتميز هذا النسيج أساسا بسيطرة السكن الفردي بمختلف أنواعه المنتظم والمهيكل في تخصيصات سكنية.

**أ - سيطرة التخصيصات العمومية بالأطراف:**

التخصيص هو "عملية تقسيم لقطعة أو عدة قطع أرضية من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، وإذا كانت قطعة أو عدة قطع ناتجة عن هذا التقسيم من شأنها أن تستعمل في تشييد بناية"<sup>2</sup>.

وانطلاقا من الخريطة رقم (19)، نستنتج سيادة التخصيصات العمومية التي قامت بإنجازها المصالح العمومية (البلدية أو ديوان الترقية والتسيير العقاري) على أرجاء واسعة من الأطراف الجنوبية والشرقية لمدينة باتنة، حيث تجدر الإشارة إلى نوعين من التخصيصات العمومية. وهي تخصيصات اجتماعية وتخصيصات ترقيوية، في حين توضح نفس الخريطة السابقة التمثيل الضعيف للتخصيصات الخاصة نتيجة المساهمة الضئيلة للخواص في ميدان الترقية العقارية، بالإضافة إلى التخصيصات المخالفة، التي تتركز بصورة خاصة في كلاً من القطاعين العمرانيين رقم (15، 14) المترافقين مع أحياء أولاد بشينة وطريق حملة في الأطراف الغربية للنسيج الحضري. والجدول الموالي يوضح ما يمثل استحواد التخصيصات السكنية بالنسبة لكل القطاعات العمرانية المشكلة لأطراف النسيج الحضري لمجال الدراسة.

<sup>1</sup> - فواس مصطفى: رسالة ماجستير: الإشكالات المطروحة بالتخصيصات السكنية بمدينة باتنة، ص9.

<sup>2</sup> - مادة 7 من المرسوم 176/91 المؤرخ في 1991/05/28، ج ر رقم 26.

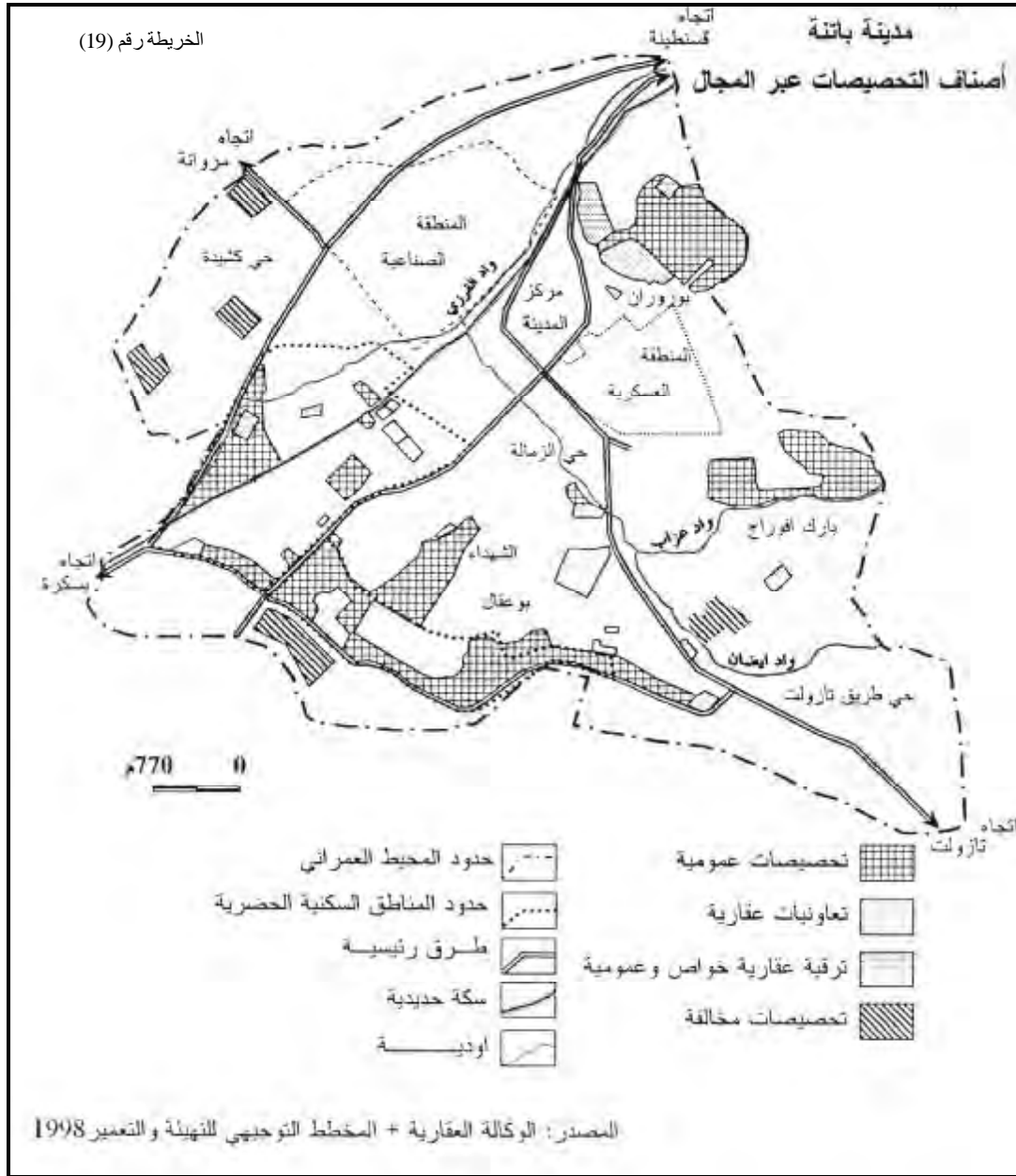
جدول رقم (28): مدينة باتنة: التخصيصات العمومية بأطراف المدينة

اسم القطاع العمراني	عدد التخصيصات العمومية	المساحة (هـ)	النسبة من مساحة القطاع العمراني (%)
أولاد بشينة	420	129,54	74,26
أكثيدة	560	71,83	34,98
مجاهدين	198	23,08	15,68
عميروش	968	130,29	40,22
زهور	632	116,88	54,53
طريق تازولت	204	61,47	59,04
لمباركية	276	48,65	24,34
باركافوراج	1274	151,72	59,60
بوزران	472	78,15	34,99
طريق حملة	585	98,86	51,04

المصدر: معطيات الوكالة العقارية لبلدية باتنة + معالجة شخصية 2006

ومنه نستنتج الوزن المجالي المعتبر للتخصيصات السكنية في القطاعات العمرانية المشكلة

لأطراف النسيج الحضري وهو الأمر الذي لعب دورا حاسما في صياغة مظهرها الحضري من الناحية الكمية والنوعية.



### ب- المرفولوجية العامة لأطراف مدينة باتنة :

تبدو الأنسجة العمرانية المشكلة لأطراف مدينة باتنة منتظمة في تخصيصات ناتجة عن تقسيم الأرض بشبكة تقطيع هندسية تظهر بوضوح في التخصيصات العمومية. حيث تتكون من حصص متجاورة والمتشابهة شكلا، إذ أن أغلبها قطع مستطيلة الشكل وأحيانا مربعة باستثناء الجزء الجنوبي لحي المباركية الواقع في الأطراف الجنوبية الشرقية للمدينة حيث نجد فيه نوعين من شبكة التقطيع وهما شبكة منظمة (تجانس الأشكال الهندسية للقطع) وشبكة غير منظمة (حصص غير متشابهة).

عموما فإنه يستحيل في هذا العنصر تشخيص دقيق لمرفولوجية أطراف مدينة باتنة لكن يمكن تلخيص ذلك برتابته والواجهة العمرانية للأطراف بل وتتعدى هذه الرقابة إلى الشكل العام للمبنى مما يعطي للأطراف مظهر روتيني ممل.

ومن أهم الخصائص المرفولوجية لأطراف مدينة باتنة نذكر<sup>1</sup> :

- سيطرة المباني غير المكتملة، (أكثر من 50% من إجمالي المباني السكنية المنتشرة بالأطراف).
- رغم تحديد العلو في دفاتر الشروط للتخصيصات، والقواعد العامة للتهيئة وللتعمير إلا أن ميدان الممارسات أبرز تجاوزات صارخة مما تسبب في نتائج سلبية أهمها التلوث البصري وعدم تجانس المظهر الحضري للتخصيصات.
- بالنسبة للواجهات : وجود واجهات تجارية بحثة بسبب الدافع الاقتصادي المتمثل في استحداث محلات تجارية على مستوى الطوابق السفلى وظهور مفهوم عمراني اقتصادي جديد.
- عدم احترام التراصف أو التصفيف من خلال تجاوز بعض المباني للمساحة المبنية إلى حدود الرصيف.
- بالنسبة لنظام البناء فهو متشابه في مختلف تخصيصات الأطراف مع تفاوتات تعود إلى الإمكانيات المادية حيث يتم البناء بمواد غالية التكلفة.

## 2- تحول الأطراف إلى نطاقات نشطة ونطاقات غير نشطة :

رغم أنها برمجت في إطار توسع مدينة باتنة لتشكل وحدة متكاملة، ولتخفف من حدة أزمة السكن التي تعرفها المدينة، إلا أن توسعها السريع أدى إلى خروجها عن نطاق السيطرة وأضحت بعيدة عن الأهداف المرسومة لها. وإذا قمنا بإسقاط كل من خريطتي التوزيع المجالي للمرافق وخريطة التوزيع المجالي لأصناف المحلات التجارية فإننا نستنتج تحول أجزاء كبيرة من أطراف المدينة إلى أحياء نوم (Cités dortoirs) لعزلتها الملحوظة طول النهار خاصة أوقات العمل ومن هذه الفكرة يمكن تقسيم مجال الأطراف إلى ثلاث نطاقات رئيسية<sup>2</sup> :

### أ- النطاق الأول : نطاق نشيط :

ويمثل نسبة تقدر بـ 20% من إجمالي مساحة الأطراف الحضرية لمدينة باتنة، يتميز بكونه مجالا يشهد حيوية وحركية معتبرة نظرا لاحتوائها على مزيج من الوظائف الحضرية أهمها الوظائف التجارية ووظائف مرفقية أساسية بالإضافة إلى الوظيفة السكنية.

<sup>1</sup>- قواس مصطفى : مصدر سابق، ص 150.

<sup>2</sup>- هي النتيجة المتحصل عليها من مطابقة خريطة التوزيع المجالي للمرافق وخريطة التوزيع المجالي للمحلات التجارية.



ويمكن تمييز الشكل المتطاوّل لهذا النطاق إذ أنه يتوافق وامتداد طول المحاور التجارية الرئيسية (حيث أن الطرق هي المحفز الأول لازدهار البنية التجارية). كما تجدر الإشارة هنا، أن هذه النطاقات النشطة أصبحت تشكل في حد ذاتها مناطق نشاطات صغيرة (petite zone d'activités) بفعل تركّز النشاطات الحرفية المزعجة والملوثة ومن أمثلة ذلك نذكر الورش القائمة على مستوى الطريقين المحولين الشمالي والجنوبي وحي لمباركية.

#### ب- النطاق الثاني : نطاق غير نشيط :

يشكل ما نسبته 70% من إجمالي مساحة الأطراف وهو المجال المحيط بالنطاق الأول (في أغلب الحالات) أين توجد الشوارع والجزيرات الخلفية أو الطرفية، حيث يتقلص ظهور وأهمية الوظائف الحيوية الأخرى. إذ تصبح الوظيفة السكنية هي الوظيفة السائدة، إلا أن هذا لا ينفي وجود انتشار نقطي بسيط للمرافق الضرورية والمكملة للوظيفة السكنية بالإضافة إلى انتشار بعض محلات التجارة الجوارية.

#### ج- النطاق الثالث : ضعيف النشاط :

يمثل هذا النطاق ما نسبته 10% من إجمالي مساحة الأطراف لمدينة باتنة، يمكن التمييز بين تنظيمين مختلفين لتواجد هذا النطاق وهما :

- التنظيم الأول يظهر فيه هذا النطاق بشكل نقطي موزع بصورة أساسية في الأطراف الجنوبية والغربية لمدينة باتنة (حي الزهور، لمباركية، طريق حملة) حيث أهم ميزاته هو انتشاره داخل النطاق الثاني أي محاط بالنطاق غير النشط.
- التنظيم الثاني نجد فيه هذا النطاق مجاور للنطاق الأول أو النطاق النشط. وهو ما يدل على تدرج تأثير الوظائف غير السكنية بالمجال ويتركز هذا التنظيم في حي عميروش (المنطقة السكنية الحضرية الجديدة) وأرجاء من حي طريق حملة.

وفي كلتا الحالتين فإن للنطاق الثالث يعكس المجال الانتقالي أو الفاصل بين النطاق النشط والنطاق غير النشط، إذ أن قربه من المحاور الرئيسية يجعله يدخل ضمن تأثيرها. بالإضافة إلى أن المعاينة الميدانية للأطراف، وكذا من النتائج المتحصل عليها من استجوابات التجار أصحاب المحلات التجارية، تؤكد لنا الانتشار المعتبر لمحلات ومستودعات التخزين أو البنايات السكنية الموجهة لتخزين السلع والبضائع. حيث أن عمليات التردد المنتظمة عليها يجعل من هذا النطاق نطاقاً ضعيف النشاط أو شبه نشيط.

## 3- التحول في استخدام مساكن تخصيصات الأطراف :

جدول رقم (29): مدينة باتنة: الأطراف الحضرية : توزيع نسب تحول الاستخدام السكني

الموقع	نسبة الاستخدام السكني غير المحول	نسبة الاستخدام السكني المحول إلى تجاري	نسبة الاستخدام المختلط(تجاري +سكني)	نسبة المساكن الشاغرة
الأطراف الشرقية	51,9%	13,6%	23,1%	11,4%
الأطراف الجنوبية	45,7%	12,6%	34,8%	6,9%
الأطراف الغربية	68,5%	1,5%	25,2%	4,8%
متوسط الأطراف الثلاثة	55,33%	9,23%	27,7%	7,7%

المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق ميداني 2007.

من استقراء الجدول رقم (29) يتضح أن أكثر من 55 % من إجمالي المجال السكني بالتخصيصات المشكلة لأطراف المدينة لم تغير وظيفتها الأساسية، وهي الوظيفة السكنية. في حين نسجل أن عُشر (1/10) الاستخدامات السكنية تحولت إلى استخدامات تجارية. وهي نسبة معتبرة نسبيا غير أنها تختلف في توزيعها بين الجهات الثلاثة لأطراف النسيج الحضري. إذ أن أكثر المساكن المحولة إلى مساحات تجارية تظهر في الأطراف الشرقية والجنوبية، وتجدر الإشارة أن القاسم المشترك لهذه المساكن المحولة هو علوها الذي لا يتجاوز (2 + R) وهو ما يوحي بأن التخصيص السكني يستغل كمساحة تجارية في مراحل نشأته الأولى.

كما نسجل نسب معتبرة للمساكن ذات الاستخدام المختلط (سكن تجاري) وهو ما يساهم في بلورة مفهوم عمراني اقتصادي جديد يتمثل في الجمع بين السكن والتجارة بمعنى أن البناية الواحدة تحتوي على الوظيفتين ومن خلال المعرفة الميدانية تمكنا من التمييز بين الحالات التالية :

- تحويل جزء من المسكن أو لواحقه كالغرف، المرآب، الفناء، إلى وظيفة تجارية لبنانية كانت أساسا ذات وظيفة سكنية (أنظر الصورة رقم 45)
- بناء مساكن مزدوجة الوظيفة : سكنية بالطوابق العلوية وتجارية بالطوابق الأرضية. وهي الأكثر شيوعاً وإنتشاراً.
- تهديم أكثر من مسكن واحد والبناء على نفس الموضع أستخدم تجاري خدمي مثل بنك الخليج في حي الشهداء (أنظر الصورة رقم 46).

وتجدر الإشارة هنا، إلى تحول القطعة الأرضية المعدة لبناء سكن فردي والموجودة بداخل التخصيص السكني إلى بناية تجارية مباشرة. أي من دون المرور على بناية ذات وظيفة سكنية ثم القيام بعملية التحول. وخير مثال على ذلك بناء فندق السلام في القطاع العمراني (رقم 12)، بجوار جامعة الحاج لخضر.

وعموماً يمكن الاستنتاج أن تأثير الوظائف التجارية على الأطراف تمثل أساساً في زحف الاستخدامات التجارية للأدوار السفلى للمباني وتغيير النظرة الاقتصادية النفعية للمجال أدى إلى التغيير في التنظيم العمراني القائم على مستوى التخصيصات السكنية لهذه الأطراف الحضرية.



#### 4- تحول أرصفة المحاور الكبرى والمساحات الحرة إلى معارض لسلع :

من خلال المعاينة الميدانية يمكن ملاحظة الحالة المزرية لأرصفة مختلف الشوارع أحياء أطراف مدينة باتنة. إذ لا توجد أرصفة مهيأة نسبياً إلا على أهم المحاور المهيكلة لنسيج الأطراف، والتي تربط هذا الأخير بمركز المدينة.

لذا فقد وجد تجار أصحاب المحلات التجارية المختلفة، الفرصة السانحة في استغلال هذه الأرصفة في عرض سلعهم ومنتجاتهم. وخير مثال على ذلك ما نلاحظه على مستوى أرصفة كل من المحولين الغربي والجنوبي للمدينة. حيث أدى تركيز محلات التجارة الحرفية وكذا محلات مواد البناء، إلى تحول أرجاء واسعة من الأرصفة الواسعة لهذه الطرق إلى شبه معارض لمختلف أنواع السلع التجارية. وهو ما يؤثر سلباً على حركة الراجلين والآليات معاً، نهيك عن ما يترتب عليه من تشويه للمظهر العمراني.

وقد تتعدى السلع المعروضة من أبواب حديدية وحزم أكياس الإسمنت إلى حافلات وشاحنات جديدة يعرضها وكلاء تجاريون. كما يعرض الحرفيون صناعاتهم الرخامية والجبسية، وكذا معدات التبريد التي تطبع المظهر العام للمنظر الجنوبي في حي عميروش.

وفي نفس السياق من خلال المعاينة الميدانية، لاحظنا بناء ستة محلات متجاورة في وقت سابق على موضع لا يصلح فيه البناء مطلقاً. كون هذا الموضع يلعب دور الرصيف الفاصل بين تقاطع طرق في حي أكشيدة، (أنظر الصورة رقم 49). ويفسر ذلك بغياب الرقابة والفوضى العمرانية التي شهدتها المدينة في فترة سابقة من مراحل تاريخ تطورها.

		
الصورة رقم(49): استغلال المساحات الحرة كمنشآت تجارية جديدة	الصورة رقم(48): استغلال الأرصفة كمساحات لعرض السلع	الصورة رقم(47): استغلال الأرصفة كمساحات لتحميل وتفريغ السلع

ومن كل ما سبق يمكن أن نستنتج أن إجمالي المجال الحضري لمدينة باتنة يشهد تحولات مجالية تحت تأثير الوظائف التجارية، لكن بدرجات متفاوتة عبر القاطاعات العمرانية، بحيث أن الأحياء الحديثة النشأة (الأطراف غير المدمجة (les quartiers de périphérie non integree) هي نموذج لتعمير تجاري يستحق دراسة أكثر تفصيل، لأن نشأتها وتوسعاتها تزامنت مع الانفتاح الاقتصادي وبالتالي مع التحولات الجديدة، حيث تولد لدى سكانها إقحام الوظيفة التجارية ضمن إطارها السكني إن لم نقول هناك إرادة واستعداد مسبق لتبني هذا التحول.

إذ أن بناء مساكن فردية تكون طوابقه الأرضية مهياً لاستقبال وممارسة نشاطات تجارية، هذا بالنسبة للسكن الجماعي الترقوي فهو الآخر يشهد تغيراً لمرفولوجية من خلال برمجة الوظيفة التجارية بالطوابق الأرضية للعمارات على امتداد الطرق الرئيسية.

### III - تحول المرافق التجارية:

على أساس أنها استخدام حضري مهم، فإن ازدهار الوظائف التجارية بمجال الدراسة كان له تأثير محسوس ودور فعال في تحول المرافق التجارية لكونها عناصر واستخدامات مجالية تؤثر وتتأثر. فبعد تناولنا لتأثيراتها على الاستخدامات الحضرية الأخرى، سنحاول فيما سيلي تشخيص تأثير ازدهار الوظائف التجارية على الاستخدامات التجارية. حيث تجدر الإشارة إلى التمييز بين شكلين من التحولات، وهي :

#### \* تحولات وظيفية :

أي تحول في توجه اختصاص صنف النشاط التجاري، بمعنى تغيير صنف النشاط التجاري على نفس الموقع من وظيفة إلى وظيفة أخرى جديدة، وقد تطرقنا لهذه القضية في الفصل السابق.

#### \* تحولات نوعية (مجالية):

أي التحول على شكل الاستخدام وحجمه مع البقاء على نفس التخصص التجاري، بمعنى توسع أو انكماش نفس النشاط التجاري على نفس الموقع.

**1 - تنافسية المحلات التجارية:**

هناك العديد من المقاربات المعتمدة لتعريف التنافسية، إذ تشترك كلها حول قدرة المؤسسات التجارية على تلبية رغبة المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة، تستطيع من خلالها النفاذ إلى أوسع قدر ممكن من مجال الاستهلاك.

والتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: « القدرة على توفير وإنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة، والسعر المناسب في الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى<sup>1</sup> ».

وتجدر الإشارة هنا أن العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية تميز بين عدة أنواع من التنافسية بين المحلات التجارية حيث من أهم أشكالها نذكر:

\* **تنافسية التكلفة أو السعر:** المحل التجاري ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تسويق سلع بصورة أفضل من غيره.

\* **تنافسية النوعية:** أي أن المحلات المقدمة لمنتجات و سلع ذات نوعية جيدة وأكثر ملائمة للمستهلك تتمكن من تسويق أفضل حتى ولو كانت في حالات كثيرة أعلى سعر من سلع وخدمات منافسة.

فكل ما كانت البنية التجارية مزدهرة ومتنوعة ومتخصصة، كلما ظهرت الأشكال التنافسية. كما أن عامل التنافسية يكون كبيرا جدا بين المحلات التجارية المنتمية لنفس الصنف التجاري، إذ لا يمكن الحديث عن منافسة فعلية وحقيقية بين محلات التغذية ومحلات تجهيز المنزلي على سبيل المثال. ونظرا لتحكم اقتصاد السوق في تكلفة ونوعية السلع من جهة وغياب معطيات دقيقة حول ذلك من جهة أخرى فإنه من الصعب وضع تصور حقيقي للتوزيع المجالي للمحلات التجارية وفقا للتكاليف الأرخص أو وفقا لنوعية السلع.

غير أن المعرفة والدراسة العميقة بمجال الدراسة يمكن أن نوضح ما يلي:

\* محلات التجارة الغذائية لمركز المدينة هي التي تقدم سلعا بنوعية جيدة وتكاليف أرخص على مستوى مجال الدراسة.

\* محلات تجهيز الفرد المنتشرة بحي بوعقال (القطاع العمراني رقم 09) تقدم سلعا بأسعار منخفضة في حين أن السلع ذات النوعية العالية لهذا الصنف من النشاطات التجارية نجدها تنتشر بمركز المدينة.

\* التنافسية العالية التي تفرضها محلات التجارة الحرفية بأطراف المدينة (حي طريق حملة، عميروش (...)) على باقي محلات المدينة نظرا للنوعية الجيدة والسعر المعقول.

<sup>1</sup> - محمد الناشد: التجارة الخارجية والداخلية ماهيتها وتخطيطها - منشورات جامعة حلب 1977 - ص 426

ويمكن تلخيص تحول المرافق التجارية نتيجة لتنافسية المحلات التجارية النجمة عن إزدهارها

بالشكل الموالي :



## 2- تشكل شبكة من المساحات التجارية المتوسطة والمتخصصة :

أدى عامل ازدهار الوظائف التجارية بمدينة باتنة إلى إحداث تغييرات نوعية ووظيفية للبنية التجارية من خلال توسع مساحات تجارية معينة بشكل مميز، ومن خلال تكوين نماذج عمرانية تجارية جديدة تعكس الرغبة الملحة في تكثيف الوظيفة التجارية على رقعة محدودة من الأرض.

فمن خلال خريطتي التوزيع المجالي لأصناف محلات تجارة الجملة والتوزيع المجالي للمنشآت التجارية الكبرى الواردتين في الفصل الثالث من هذا البحث، ندرك التحول الحاصل على طريقة تنظيم الاستخدام التجاري بتشكيل وظهور شبكة منتظمة للمساحات التجارية المتخصصة حيث أن :

\* المساحات التجارية الجديدة هي إجمالي مساحة المحلات المتجاورة من نفس الصنف.

\* لعبت المنافسة بين المحلات التجارية دورا إيجابيا من خلال تحول عامل التنافس إلى عامل تركيز وتخصص.

\* إذا قمنا بإلغاء الجدران الفاصلة بين نفس أصناف المحلات التجارية المتجاورة ينتج لنا تنظيماً لمساحة تجارية كبرى على ملكية عقارية واحدة (بعد توحيد الملكيات العقارية للمحلات التجارية).

ومن الأمثلة التي توضح هيكله هذه الشبكة التجارية المتخصصة نذكر :

- تركز محلات تجارة الجملة لمواد التجميل في إحدى شوارع المدينة، يجعل من مجموع مساحتها السطحية مساحة تجارية متوسطة تقدر بحوالي 900م<sup>2</sup> وهي محصلة تجاور 30 محلاً تجارياً متوسط مساحة كل منها 30م<sup>2</sup> وعليه ساهم التكتل المتراصق لهذه المحلات في إنتاج مساحة تجارية متلاحمة مجالياً (على نفس الحيز المجالي) ومخصصة في تجارة مواد التجميل.

- بنفس التنظيم والهيئة المجالية (configuration spatiale) يظهر تركز محلات تجارة الجملة للمواد الغذائية بالقطاع العمراني الشهداء، إذ أن التراصف المستمر لأكثر من 20 محلاً تجارياً حيث تقدر المساحة المتوسطة لكل محل 40م<sup>2</sup>، ينتج لنا مساحة تجارية متوسطة الاستحواذ تبلغ 800م<sup>2</sup> ومخصصة في التجارة الغذائية.

- على نفس النسق نسجل مساحة تجارية متوسطة لقطع الغيار متركزة في حي أكشيدة (القطاع العمراني رقم 13). ومن ثمة فإن هذا التكتل النقطي داخل المجال الحضري لمساحات تجارية متخصصة ينتج لنا شبكة جديدة في تعزيز وتقوية مجال نفوذ الصنف التجاري المعني داخل النسيج الحضري. إذ بعد أن كانت تجارة جوارية موجهة لخدمة سكان الحي أضحت مركزية تجارية في نطاق واحد داخل المدينة لتصبح حالياً تعدداً للمركزية وتجارة حضرية موجهة لإجمالي السكان تتوزع تخصصاتها على أكثر من نطاقين داخل النسيج الحضري.

علاوة على ذلك فإن مجالات ظهور هذه المساحات التجارية يتوافق مع الانتشار المجالي للبازارات، وهي شكل من أشكال التحول النوعي غير المتخصص للمساحة التجارية حيث نجد بمحاذاة كل تكتل لمحلات تجارية متخصصة تجاور لأكثر من بازار واحد.

من كل ما سبق يمكن الاستنتاج أن البنية التجارية بمجال مدينة باتنة أضحت تختلف في مظهرها وطريقة تنظيمها على البنية التجارية التقليدية نتيجة ظهور هذه الشبكة من المساحات التجارية.

ونظراً لمحدودية رؤوس أموال أصحاب المحلات التجارية من جهة وعدم توفر العقار والتشريع القانوني من جهة أخرى لا يمكننا الرقي بالهيكل الحالية للبنية التجارية لمدينة باتنة ومسايرة نموذج البنية التجارية لحواضر ومدن الدول المتقدمة. والتي من أهم مميزاتنا نجد :

- تركز محلات التجارة الراقية والنادرة بمركز المدينة.
- انتشار مساحات التجارة الغذائية المتوسطة (أكثر من 1000م<sup>2</sup>) في أرجاء النسيج الحضري (في مراكز الأحياء).

- توطين مناطق تجارية تظم المتاجر الضخمة (hypermarchés) (أكثر من 15 ألف متر مربع) في الأطراف.

### 3- تطور مساحة البيع للمحلات التجارية وزوال التجارة غير القارة :

أثبت التحقيق الميداني قيام العديد من أصحاب المحلات التجارية بإجراء تغييرات وعمليات تهيئة بمحلاتهم التجارية، إذ أن الهدف من ذلك هو تحقيق أكبر توسعة ممكنة لمساحة البيع، وبهدف مضاعفة استثماراتهم في عرض حجم أكبر وأصناف أكثر لسلعهم، وبالتالي استقطاب أكبر للزبائن. وعليه فإن التحقيق الميداني أثبت دور ازدهار الوظائف التجارية في إحداث تغييرات نوعية على مساحة البيع. إذ نجد أن أكثر من ثلث إجمالي تجار العينة المدروسة أجروا في غضون خمس السنوات الأخيرة توسعات معتبرة لمحلاتهم تقدر بأكثر من 50% من مساحة البيع القائمة سابقا، ويتم ذلك عن طريق :

- الاستغلال الكلي للمحل التجاري باستخدام وتوظيف المساحة الخلفية من مساحة البيع بعد أن كانت موجهة كمساحة تخزين وفي هذه الحالة مساحة التوسع تساوي من 10% إلى 50% من مساحة البيع السابقة.

- الاستغلال المباشر للمحل المجاور لمحله الأصلي في حالة توفر محل شاغر مجاور له، وبالتالي يمكن مضاعفة مساحة البيع في هذه الحالة.

- توسع المساحة التجارية نحو الطوابق العلوية للمبنى، على حساب المساحات السطحية السكنية.  
- في حالة غياب أي مجال للتوسع يضطر التاجر إلى فتح ملحق تجاريا له في نطاق آخر تخضع عملية اختياره لمردودية تخصص نشاطه التجاري به، أو الانتقال مباشرة إلى فضاء يوفر مساحة تجارية أوسع.

وتجدر الإشارة هنا أن محلات التجارة الصافية أكثر التخصصات التجارية المطورة لمساحة محلاتها التجارية من باقي التخصصات.

من جهة أخرى أسفرت عمليات المسح الميداني الغياب الملحوظ للتجار غير القاريين أو الباعة المتجولين بمجال الدراسة، بعد أن كان هذا الصنف من النشاط التجاري يثري الحياة الاجتماعية للأحياء السكنية لمدينة باتنة. إذ في وقت سابق كنا نسجل تجول تجار المفروشات والأواني المنزلية القادمين من ولايات مجاورة ومشهورة بتجارها المتنقلين مثل : ميلة، مسيلة، سطيف، برج بوعريريج، ويعزى زوالهم من مجال الدراسة إلى تخصص ازدهار حجم البنية التجارية التي استقطبت كل الزبائن.



وهذا ما يتأكد من خلال غياب الأسواق الأسبوعية بمدينة باتنة خاصة وأن الأسواق الأسبوعية هي معقل أصناف التجارة غير القارة. حيث أضحت الأسواق الأسبوعية، أسواق يومية بتقلص حجمها كما أضحت في عهد انفتاح اقتصاد السوق ميزة من ميزات المدن الصغيرة والمتوسطة.

### خلاصة الفصل الخامس :

خلص المبحث الأول إلى أن ازدهار النشاطات التجارية أدت إلى جملة من التحولات: **فعلى الصعيد الاجتماعي** تبين أن التجارة الجوارية البسيطة والمتضمنة في أغلب الأحيان على أصناف التجارة الغذائية، تلعب دورا هاما في تأطير المجتمع من خلال خلق احتكاك بين أفراد الحي الواحد. في حين أن تحولها إلى نظام مركزيات تجارية يساهم على زيادة تفكك الروابط الاجتماعية. فرغم عامل الاعتياد والمعاملة التجارية الحسنة إلى أن نسبة معتبرة من أفراد المجتمع يجمعون على غياب العلاقات الاجتماعية التي تربطهم بتجار المدينة، مما ساهم في تقليل الروابط بين التاجر والمواطن.

**أما على الصعيد الثقافي** فإن دراسة اللافتة التجارية كمؤشر مجالي على التغيرات الثقافية، بين أن غياب ثقافة إستهارية منظمة، أدى إلى تقليد ثقافة غربية وتراجع للعادات والتقاليد.

**أما على الصعيد الاقتصادي** فقد أدى تطور ونمو النوعي والكمي للسلع والخدمات التجارية إلى تحول سلوك الاستهلاك، وأنماط الادخار والاستثمار للفرد. بالإضافة إلى تفاقم مظاهر المضاربة العقارية.

في حين أن النتائج المستخرجة من المبحث الثاني تؤكد حجم ونوع الدور الهيكلي البنية التجارية على باقي الاستخدامات الحضرية :

ففي مركز المدينة يأخذ تحويل الأطر المبنية فيه إلى استخدامات تجارية أشكال متعددة، وجميعها تزيد من تنوع مظاهر التعمير التجاري. كما أن المساحات الحرة أضحت مجالات مرفقة بالمساحة التجارية من خلال استغلالها كمساحات عرض لسلع . بل يتجلى تأثير البنية التجارية على تنظيم تدفقات سير على الطرقات ودورها في ترقية محاور معينة إلى محاور تجارية مهيكلة للمجال. وفي الأطراف، حيث تسود تحصيلات السكن الفردي أدت الوظائف التجارية إلى تحويلها إلى نطاقات نشطة وأخرى غير نشطة، مع زيادة معدلات تحويل المساكن إلى محلات تجارية.

إن هذا الدور الهيكلي والتنظيم للمجتمع ولمجاله العمراني، يبقى غير واضحة من دون التطرق إلى دراسة التدفقات وتحديد مجالات النفوذ ، لذا سنتطرق في الفصل الأخير من هذا البحث إلى تشخيص علاقة الوظائف التجارية بتنظيم الدينامية الحضرية.

# الفصل السادس

مجالات النفوذ المتباينة وتنظيم المجال  
الحضري

## الفصل السادس: مجالات النفوذ المتباينة وتنظيم المجال الحضري

### مقدمة الفصل :

تلعب التجهيزات دوراً هاماً في التنظيم المجالي، لأنها تؤثر بصورة مباشرة في توزيع السكان، كما أن تنقلاتهم ونشاطاتهم مرتبطة بنوعية وطبيعة التجهيزات<sup>1</sup>، وعليه يأتي الفصل السادس لتتوجها لتوضيح مجالات النفوذ الناتجة عن خصوصية البنية التجارية للمدينة، التي تعكس مدى فاعلية وكفاءة هذه الوظائف في تنظيم المجال. إذ سنحاول دراسة ذلك من خلال:

#### ٧ المبحث الأول: البنية التجارية والديناميكية الحضرية الداخلية

إبراز الديناميكية الناشئة عن تنقل السكان من أجل قضاء حاجياتهم، وسواء بالنسبة لؤلئك المقيمين بالقطاعات العمرانية (الأحياء) التي تتضمن تركزا تجاريا كبيرا. أو للمقيمين بالأحياء القطاعات العمرانية الأخرى.

#### ٧ المبحث الثاني: البنية التجارية والديناميكية الحضرية الخارجية

على اعتبار مجال الدراسة قطب إقليمي مهم، فإنه من الضروري إبراز العلاقات الوظيفية القائمة حاليا بين مدينة باتنة وباقي المراكز العمرانية للإقليم الجغرافي، سواء كان محلي أو جهوي أو وطني.

### أولاً: البنية التجارية والديناميكية الحضرية الداخلية

#### I . دور النقل الحضري في الديناميكية الحضرية الداخلية:

سنحاول فيما يلي تناول خصوصيات النقل الحضري بمدينة باتنة، لما له من أهمية في تفعيل وتنظيم الديناميكية الحضرية الداخلية بمجال الدراسة. هذا بالإضافة إلى التأثير المباشر لشبكة النقل الحضري على التنظيم المجالي للبنية التجارية.

والنقل الحضري هو وسيلة هامة للربط بين نقاط التجمع العمراني، فهو الشريان الواصل بينهما، فضلا عن كونه المحرك الرئيسي للتجمع العمراني، حيث يهدف إلى إعطاء ديناميكية واستمرارية في المدينة بمختلف تشكيلاتها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> : د.فؤاد بن غضبان: رسالة دكتوراه علوم 2009-ص 203.

<sup>2</sup> : القرار الوزاري المؤرخ في 1983/07/20 المتضمن تنظيم المركبات المستعملة في نقل الأشخاص. ج ر عدد38 صفحة 2298.

## 1. النقل الحضري بالحافلات:

منذ نشأتها الأولى في 01 أكتوبر 1971<sup>1</sup>، تسعى خطة النقل الحضري الجماعي بالحافلات في مدينة باتنة إلى التركيز على الربط بين مختلف أحياء المدينة ومركز المدينة من جهة وكذا الربط بين الأحياء فيما بينها من جهة أخرى. حيث تهدف الخطة إلى تحقيق أكبر قدر من الاتصالية والديناميكية بين جميع أرجاء النسيج الحضري.

الجدول رقم(30): مدينة باتنة تطور شبكة النقل الحضري بالحافلات

السنة	عدد الخطوط	عدد الحافلات	عدد المقاعد
1971	02	03	300
1987	07	23	2278
1996	09	67	6700
2007	10	192	19200

المصدر: إنجاز الباحث حسب معطيات مديرية النقل لولاية باتنة سنة 2007

يوضح الجدول رقم(30) التطور الكبير لحضيرة حافلات النقل الحضري بالمدينة، من حافلة واحدة لكل 34 ألف نسمة في السبعينيات إلى حافلة واحدة لكل 1500 نسمة في سنة 2007. هذا التطور الكمي المعتبر لعدد حافلات النقل الحضري، توافق مع نمو وامتداد شبكة النقل حيث قدرت سنة 2007 بـ 41 كلم، موزعة على 10 خطوط كما هي موضحة في الخريطة رقم (20) ويعزى هذا الامتداد الكبير لشبكة النقل الحضري إلى النمو المتسارع للنسيج الحضري بمجال الدراسة.

وبهدف تحليل أكثر دقة لمميزات النقل الحضري الجماعي بمجال الدراسة تم الاعتماد على الجدول رقم (14) المرفق بالملحق الموضح لأهمية كل خط من خطوط الشبكة من حيث عدد الحافلات المشغلة وكذا نسبة عدد الأفراد المنقولين به خلال اليوم الواحد.

وكذا الاستعانة بالخريطة السابقة نستنتج ما يلي:

- وفقا للمعايير التخطيطية كل خطوط النقل الحضري، هي خطوط مماسية ( tangentiels ) إذ تربط أغلب الأطراف بمركز المدينة باستثناء الخط الرابط حي بوزوران في الأطراف الشمالية مع محطة النقل البرية في الأطراف الجنوبية، إذ يصنف ضمن الخطوط الإشعاعية ( lignes radiales ) التي تربط الأطراف المتعاكسة مرورا بالمركز.
- مركز المدينة تنطلق وتنتهي إليه (9) خطوط، نظرا لدوره الوظيفي الريادي داخل المجال الحضري وهو الأمر الذي يعزز من سهولة النفاذ إليه.

<sup>1</sup> : حسب معطيات مديرية النقل لولاية باتنة. 2007.



- كل من الحيين شيخي والشهداء المتوافقة حدودها مع القطاعين العمرانيين رقم(11،2) على الترتيب، يستفيدان من خدمة خمس خطوط تتطلق من الأطراف نحو المركز. الأمر الذي يؤهلها في رفع حدة الديناميكية الحضرية بهما مستقبلا.
- كل من الحيين بوعقال وعميروش (الأطراف الجنوبية)، والحيين أكشيدة وطريق حملة (الأطراف الغربية)، يكون شكل مسار خط النقل الحضري بها خطا نفعيا (ligne utile) قبل أن تتحول طبيعة الخط إلى خط ضروري (ligne nécessaire)، أي ربط الأطراف فيما بينها ثم ربط الأطراف بالمركز الرئيسي. وهو ما يساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب عامل الوقت.

- أغلب القطاعات العمرانية متصلة مباشرة بالمركز، باستثناء حي طريق تازولت، لمباركية، وأولاد بشينة، الأمر الذي يؤثر على تفعيل الديناميكية الحضرية الداخلية بهذه النطاقات المتطرفة.
- على مستوى كل خطوط النقل الحضري يتراوح متوسط عدد الأفراد المنقولين في اليوم الواحد بين 14.67 % و 07.04 % من إجمالي العدد النظري للأفراد المنقولين داخل المدينة. هذا التقارب يعكس التوزيع الجيد لشبكة النقل الحضري على إجمالي النسيج العمراني.

## 2. النقل الحضري بسيارات الأجرة:

تتميز سيارات الأجرة بمرونة الحركة وسرعة التنقل، بالإضافة على مستوى الراحة الذي تقدمه للزبون أثناء تنقله. ومن بين أهم خصوصيات النقل الحضري بسيارات الأجرة في مدينة باتنة نذكر العمل بنظام الخدمة الفردية وليس النقل النصف الجماعي حيث لا يستخدم نظام تسعيرة المقعد الواحد. وإنما على الزبون الواحد تسديد قيمة جميع المقاعد. عكس ما هو معمول به في الحواضر الكبرى مثل مدينة قسنطينة، ويعزى ذلك كون أن سيارات الأجرة بمجال الدراسة ليس لها خط سير محدد ولا شبكة معينة حيث يحدد سعر التنقل في أغلب الاتجاهات بالتوافق بين الطرفين.

وقد قدر عدد سيارات الأجرة النظامية والمشتغلة بالنقل الحضري في مدينة باتنة سنة 2007 بـ 325 رخصة منها 65 رخصة سيارة أجرة تابعة لمؤسسة راديو تاكسي (TAXI RADIO). كما أن التحقيق الميداني بمجال الدراسة أفرز على العدد المعتبر لسيارات الأجرة المشتغلة بطريقة غير شرعية والمنتشرة في أرجاء المدينة خصوصا عند مفترقات المحاور الكبرى للمدينة، حيث قدر عددها بأكثر من 200 سيارة أجرة غير شرعية.

ومن خلال الخريطة رقم (20)، يتضح التوزيع المجالي لأماكن توقف سيارات الأجرة حيث نسجل 19 نقطة، أربعة منها تتركز بمركز المدينة. كما أن من سمات انتشارها المجالي تركزها في الأطراف العمرانية، حيث القطاعين العمرانيين رقم (10) و(13) نظرا للكثافة السكانية المرتفعة. ونظرا لعامل المسافة عن مركز المدينة.

وعموما فإن جميع أماكن توقف سيارات الأجرة غير مهيئة حيث تشغل جزءا من الشوارع الرئيسية وهو ما ينجر عنه إعاقة لحركة المرور.

## 3. تأثير البيئة التجارية على شبكة النقل الحضري:

لقد ثبت أن نمو شبكة النقل الحضري من حيث عدد الخطوط (المسارات) أو عدد الآليات سببه الرئيسي هو التمدد العمراني للمدينة وازدياد الكثافة السكانية، حيث أن هذه الخدمة الحضرية جاءت

لتلبية حاجة السكان في التنقل. لكن هل هناك علاقة بين خصوصية النقل الحضري في مدينة باتنة بخصوصية التوزيع المجالي للبنية التجارية؟

من خلال المطابقة بين خريطة المحاور التجارية بمدينة باتنة مع خريطة مسارات النقل الحضري بالحافلات وأماكن توقف سيارات الأجرة نستنتج النقاط التالية:

**ü** تطابق المحاور التجارية في كل من مركز المدينة وبوعقال، أكشيدة، بوزوران، باركافوراج وحي الزهور مع مسار النقل الحضري بالحافلات وسبب هذا التطابق يرجع بالأساس لكون هذه المحاور هي طرق أولية، بمعنى أن هذا الصنف من محاور الطرق يحفز ازدهار الوظائف التجارية من جهة ويندرج ضمن صميم شبكة النقل الحضري من جهة أخرى. كما أن جل الأصناف التجارية الظاهرة أو الموطنة على مسار خطوط النقل الحضري تقتصر على تجارة التجهيز، بمعنى أصناف تجارية تعتمد ممارستها على حجم التدفق وليس نوع التردد.

**ü** إن التباعد بين مواقف الحافلات على مسار واحد ليس ثابت، فمثلا نجد 10 محطات توقف على امتداد 6 كلم هي طول خط مسار النقل الرابط بين مركز المدينة والمحطات البرية لنقل المسافرين، أي أن المسافة المتوسطة بين محطة وأخرى يقدر بـ 600 متر. ولكن نجد تباعد قدره 100 متر بين موقفين حيث يتركز ظهور محلات تجارية، وبالتالي فإن للبنية التجارية تأثير على التباعد بين محطات التوقف فكلما كانت البنية التجارية كثيفة كلما زاد تركيز عدد المواقف المخصصة للنقل الحضري.

**ü** ثبت أن مجالات توقف سيارات الأجرة يكون عند تقاطع المحاور الكبرى، لكن تركيز محلات تجارة الملابس في شارع (H) بحي بوعقال أدى إلى ظهور مجال مخصص لتوقف سيارات الأجرة بمحاذاتها. ونفس العلاقة نجدها في مساحة بيع الخضار والفواكه بحي عميروش. غير أن الارتباط الوثيق بين التركزات التجارية ومواقف سيارات الأجرة تأكده مواقف سيارات الأجرة العاملة بطريقة غير شرعية، بهدف امتصاص أكبر قدر من الزبائن المتسوقين على وجه الخصوص.

#### 4. التأثير على الهياكل القاعدية لنقل الحضري:

محطة النقل الحضري هي تجهيز من شأنه تسهيل استخدام وسائط النقل العمومي للمتقنين بين المناطق الحضرية، وفي الفترة الأخيرة (سنة 2010) عرفت المحطة المركزية للنقل الحضري لمجال الدراسة، عملية تهديم كلي وتحويل الموقع إلى حديقة عمومية مما اثر على نسق شبكة النقل الحضري حيث نجد:

#### E تعدد نقاط النقل الحضري للمسافرين:



بعد أن كان للمدينة محطة مركزية للنقل الحضري، التي تم استغلالها سنة 1979 من طرف الشركة الوطنية لنقل المسافرين وحدة بسكرة، لتحول سنة 2002 إلى محطة لنقل الحضري. يشرع في هدمها في مطلع سنة 2010، بهدف تحويل موضعها إلى حديقة عمومية للاستفادة من الموقع الاستراتيجي في قلب المدينة. وتحول دورها الوظيفي أثر على توازن وتنظيم خدمة شبكة النقل الحضري . حيث شرع في ترقية بعض محطات التوقف الواقعة في مركز المدينة لمختلف المسارات، إلى محطات نهائية يتم الانطلاق من خلالها من مركز المدينة إلى مختلف الأحياء. فمثلاً نجد المحطة النهائية للخط الرابط بين مركز المدينة و المحطة البرية، تقع في شارع الإيكوتاك. والمحطة النهائية للخط الرابط بين مركز المدينة وحي أكشيدة تقع في الشارع الاستقلال.

### E محطة النقل البري للمسافرين "أذرار المارة":

تقع في المخرج الجنوبي للمدينة في القطاع العمراني رقم (12)، تتربع على مساحة إجمالية قدرها 07 هكتار منها 0.2 هكتار مساحة مبنية بطابقين. منجزة ومسيرة من طرف القطاع الخاص، حيث تم افتتاحها سنة 2002 كمحطة تضم خطوط نقل المسافرين خارج المدينة علاوة على دورها كمحطة للنقل الحضري.

تضم 25 محل تجاري أغلبها محلات تجارة الخدمات كالمقاهي والمطاعم، علاوة على بعض الأصناف التجارية كالأكشاك لبيع التبغ والجراند ومحلات الهواتف العمومية. ونظرا لكونها محطة برية فقد وطن بها مرقد للمسافرين يضم مصلى ومرش. كل هذه البنية التجارية جاءت لهدف تألبية احتياجات المسافرين الذين يقدر عددهم النظري بأكثر من 15 ألف شخص يوميا.

### II. البعد المجالي المحلي لتجارة الصافية:

إن الجهاز التجاري كباقي الأجهزة الحضرية الأخرى، يُولد تنظيماً لتدفقات السكان داخل المجال، بسبب رغبة هؤلاء في إشباع احتياجاتهم المتنوعة. الأمر الذي يترتب عنه قيام نظام معين من العلاقات الوظيفية بين المدينة والمجال المحيط بها. ونظرا لاختلاف أصناف الوظائف التجارية التي توفرها البنية التجارية بمجال الدراسة، فإنه من الضروري معرفة البعد التنظيمي لكل صنف على حدا وعليه سنحاول فيما سيلي عرض البعد المجالي للتجارة الصافية من خلال:

U معرفة الوزن الجغرافي للتجارة الصافية، وذلك بالاعتماد على أماكن الإقامة السابقة والحالية للتجار. كمؤشر قياس يفيد في فهم مدى أهمية ممارسة التجارة الصافية بمجال الدراسة لدى

التجار، فكلما كان تتقلهم من مجالات بعيدة كلما دل ذلك على مردودية مزاولة هذا الصنف من النشاطات التجارية.

U معرفة الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الصافية، كمؤشر مجالي يسمح لنا بقياس حجم المجال الجغرافي الذي تغطيه صنف التجارة الصافية. ويجدر بنا التذكير هنا، أن إجمالي محلات التجارة الصافية بمدينة باتنة قدر بـ 4893 محل تجاري، أي ما يمثل 56.03% من إجمالي المحلات التجارية.

ومن خلال المعطيات المستقاة من الاستثمارات البالغ عددها 501 استمارة، المتعلقة بالبحث حول مكان الإقامة السابق، ومكان الإقامة الحالية للتجار أصحاب المحلات التجارة الصافية. وكذا زبائنهم تحصلنا على التنظيم التالي:

### 1. مكان الإقامة السابق لأصحاب محلات التجارة الصافية:

توضح الخريطة رقم (21) أن أكثر من 27% من إجمالي أصحاب محلات التجارة الصافية، هم من مدينة باتنة، في حين أن نسبة الذين كانوا يسكنون بمراكز عمرانية أخرى يمثلون نسبة 72.85% من إجمالي التجار. وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية القدوم إلى مجال الدراسة لممارسة التجار الصافية.

غير أن المنحدرين من مراكز عمرانية التي لا تنتمي إلى الإقليم الولائي لا تتجاوز نسبتهم 3% من إجمالي التجار، وهذا يعني مجال الاستقطاب المحلي والمقتصر على توافد التجار المقيمين في نطاق بلديات الولاية، حيث يمثل هؤلاء ما نسبته 70% من إجمالي تجار محلات التجارة الصافية بالمدينة. وقد ثبت أن التجار الذين كانوا مقيمين بالبلديات الواقعة في جهة الجنوب الشرقي وهي على وجه الخصوص كل من بلدية أريس، ثنية العابد، اشمول وبوزينة يمثلون أعلى نسبة، المقدره بـ 23.75% من إجمالي التجار بالمدينة حيث تجدر الإشارة إلى أن أغلبهم يتخصصون في تجارة تجهيز المنزل وآخر.

في حين لا يمثل التجار الوافدين من بلديات غرب الولاية سوى نسبة 7.58% ويعزي ذلك لبعدها المجالي عن مدينة باتنة. ومن جهة أخرى لازدهار البنية التجارية في مدينة بريكة التي تعد ثاني أكبر تجمع عمراني بعد مقر الولاية باتنة.

وعموما يمكن استنتاج أن صنف التجارة الصافية بمجال الدراسة استقطبت تجارا من المراكز العمرانية القريبة من المدينة بالإضافة إلى استقطاب التجار المقيمين بالنطاقات المعزولة نسبيا.



## 2. مكان الإقامة الحالي لأصحاب محلات التجارة الصافية:

يهدف استكمال فهم تأثير مزاوله صنف التجارة الصافية بمدينة باتنة من خلال حركة التجار الذين يزاولونها قمنا بإنجاز الخريطة رقم (22) الموضحة للأصل الجغرافي لأصحاب المحلات التجارية الصافية حسب مكان إقامتهم الحالية، أين نلاحظ تقلص مجال إقامتهم ضمن ظهير المدينة، حيث نجد أن 347 تاجر يقيمون حاليا بمدينة باتنة. وهو ما يمثل نسبة 70% من العدد الإجمالي للتجار بمجال الدراسة.

كما تبين أن نسبة 23.55% من إجمالي التجار لازالوا يقطنون بالبلديات المجاورة مباشرة لمجال الدراسة وهي عين العسافير، المعذر، فسديس، جرمة، واد الشعبة، تازولت وعين التوتة. إذ أن عامل المسافة لا يشكل عائقا أمام هؤلاء التجار لمزاوله نشاطهم بالمدينة ثم العودة إلى مقرات إقامتهم، خاصة وأن سهولة النفاذية للمدينة ضاعف من عدد التجار المقيمين ببلدية عين التوتة من 09 تاجر إلى 20 تاجر، علاوة على وفرة العقار بهذه البلدية بالمقارنة مع مجال الدراسة.

نسجل أيضا تقلص التجار الذين كانوا يقيمون ببلديات الجنوب الشرقي للولاية، حيث أصبحوا يشكلون نسبة 5% من إجمالي التجار إذ تجدر الإشارة أن جلهم يتخصصون في تجارة الألبسة الرجالية.

وتوضح الخريطة السابقة انعدام التجار أصحاب محلات التجارة الصافية الذين يقطنون حاليا خارج الحدود الولائية. ومنه يمكن تفسير ظهورهم في تحليلنا للعنصر السابق إلى كون قدامهم إلى المدينة تم في فترة زمنية بعيدة نسبيا.

إن وجود نسبة ضئيلة من تاجر أصحاب محلات التجارة الصافية المقدرة بأقل من 1% من إجمالي التجار يقيمون ببلديات بعيدة نسبيا عن مقر عملهم، يعزى لكون أغلبهم يمتلكون مسكنين وهي الوضعية التي لمسناها لدى التجار المقيمين في بلديتي بريكه ورأس العيون.

ومن خلال ما سبق نستنتج الدور المحلي الذي تؤديه ممارسة صنف التجارة الصافية بمجال الدراسة. حيث أن أكثر من 80% من إجمالي تاجر هذا الصنف يقيمون بمدينة باتنة والمراكز العمرانية التي لا تبعد عنها أكثر من 20 كلم.

## 3. الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الصافية:

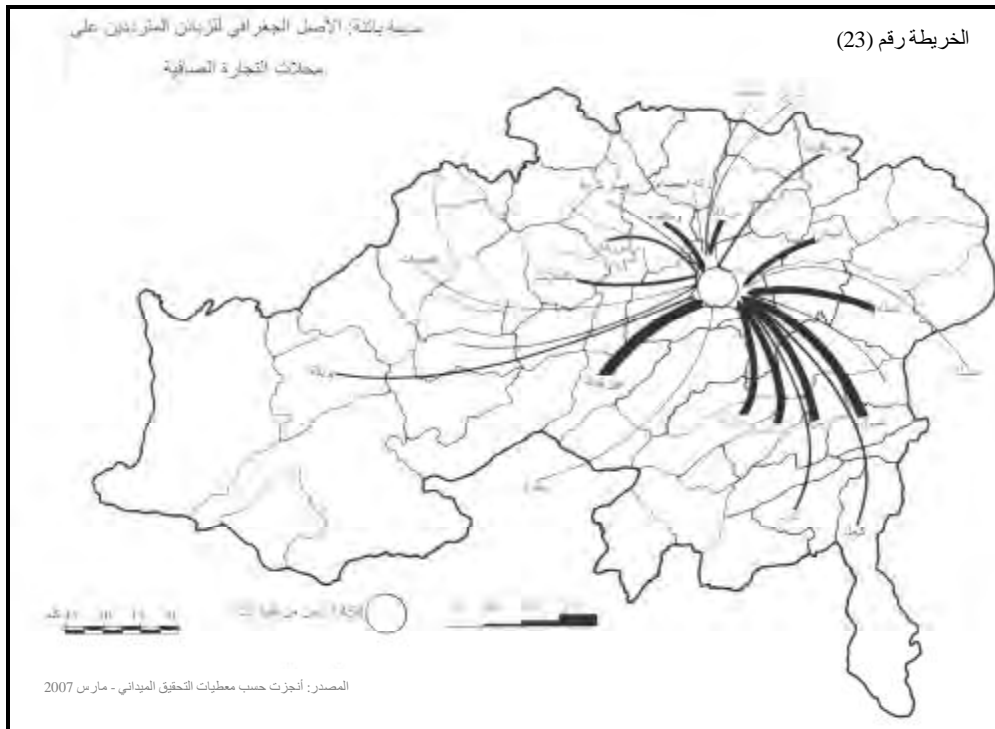
بالاعتماد على المعطيات التي قدمها أصحاب محلات التجارة الصافية على زبائنهم ذوي التردد المنتظم على محلاتهم تسنى لنا تحقيق الخريطة رقم (23) التي تعكس التأثير المحلي المعبر الذي

تمارسه محلات هذا الصنف التجاري، حيث أن نسبة 48.36% من إجمالي الزبائن يقيمون بمدينة باتنة، كما أن نسبة 21% من إجمالي الزبائن يقيمون بالبلديات المجاورة لبلدية باتنة. نتيجة للارتباط الوظيفي لهذه المجالات بمجال الدراسة.

أما الزبائن المقيمين ببلديات الجنوب الشرقي للولاية وهي على وجه الخصوص اشمول، اريس، ثنية العابد، وبوزينة فقد قدر عددهم بـ 712 زبون وهو ما يمثل نسبة 23.68% من إجمالي الزبائن. وهي نسبة معتبرة تعكس حالة التنقل المستمر لسكان هذه البلديات إلى مدينة باتنة نظرا لافتقارها للعديد من أصناف الأنشطة التجارية خاصة لصنف التجهيز المنزلي وآخر. إضافة للعامل النفسي والبعد التاريخي الذي زاد من حدة ارتباط سكان هاتين البلديتين بمجال الدراسة.

وبنسب ضعيفة، ومتفاوتة نسجل حضور زبائن المقيمين بالبلديات البعيدة نسبيا عن مجال الدراسة حيث نجد مروانة بـ 33 زبون وتكسلانات بـ 40 زبون، القصبات بـ 9 زبائن ويعزى ذلك لقوة الجذب التي تمارسها أسواق تجارية منافسة مثل أسواق مدينة العلمة وسطيف.

أما الزبائن المقيمين خارج الحدود الولائية فقد مثلوا نسبة 1% من إجمالي الزبائن. وهو ما يعادل 30 زبون أغلبهم من ولاية خنشلة، حيث يعزى ذلك للعوامل النفسية والتاريخية علاوة على عامل القرب. كما أن ظهور زبائن مقيمين بولاية قسنطينة وبسكرة يعزى جذبهم بسبب تجارة تجهيز العرائس وبعض التجهيزات الأخرى.



## III. البعد الإقليمي لصنف التجارة الحرفية:

لنفس الأهداف المستخرجة من معرفة الوزن الجغرافي لممارسة التجارة الصافية، سنحاول فيما يلي بالاعتماد على نفس المؤشرات السابقة في تبيين الدور التنظيمي الناتج عن مزاوله التجارة الحرفية بمدينة باتنة وعليه قمنا باستثمار المعلومات المستخرجة من 161 استمارة موجهة لـ 1585 تاجر من أصحاب المحلات الحرفية أي أن حجم العينة المدروسة يساوي 10.16 % من إجمالي عدد التجار الحرفيين.

## 1. مكان الإقامة السابق لأصحاب محلات التجارة الحرفية:

انطلاقا من الخريطة رقم (24)، يتضح أن 11.80 % من إجمالي التجار الحرفيين هم من مدينة باتنة. وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الذين كانوا يقطنون خارج المدينة، أين نجد أن أكثر من 65% من إجمالي التجار كانوا يقيمون بمختلف بلديات الإقليم الولائي. حيث تجدر الإشارة هنا إلى التوافد الواسع للتجار الحرفيين من البلديات البعيدة بالمقارنة مع أولئك القادمين من البلديات المجاورة لمجال الدراسة. فمثلا بلغ عدد التجار الذين كانوا يسكنون بكل من البلديات البعيدة التالية: بركة، نقاوس، الجزائر، بيطام، ورأس العيون بـ 26 تاجر وهو ما يمثل نسبة 16.15% من إجمالي التجار، مقابل عدد 33 تاجر كانوا يقيمون بالبلديات المجاورة لمجال الدراسة أي ما يمثل نسبة 20.50% من إجمالي التجار. وعليه فان عامل المسافة داخل الإقليم الولائي يعد عاملا ثانويا لا يؤثر كثيرا في تنقل التجار الحرفيين للعمل بمدينة باتنة.

ومن جهة أخرى يبقى التجار الحرفيين الذين كانوا يقيمون بالبلديات الجنوبية الشرقية وهي: أريس (13 تاجر)، أشمول (9 تاجر)، منعة (10 تاجر) وتكوت (10 تاجر) يمثلون أعلى نسبة من إجمالي التجار الحرفيين المتوافدين على المدينة من داخل الإقليم الولائي، حيث يمثلون نسبة 26.08% من إجمالي التجار.

وعلى صعيد آخر نسجل القيمة المعتبرة للنسبة التي يمثلها التجار الحرفيين الذين كانوا يقيمون بالولايات المجاورة حيث بلغت نسبتهم 13.04% من إجمالي التجار، أغلبهم كانوا يقطنون بولاية خنشلة، قسنطينة، ميلة ومسيلة.

تجدر الإشارة هنا، أن عملية التحقيق الميداني سمحت لنا بوضع تصور حول العلاقة بين الأصناف الفرعية للتجارة الحرفية ومكان الإقامة السابق للتجار حيث ثبتت النتائج التالية:

ü التجار الحرفيين الذين كانوا يقيمون بمدينة باتنة أغلبهم متخصص في صنف حرف الخدمات مثل الاسكافي، الحلاقة، تصليح ودهن السيارات.

ü التجار الحرفيين الذين كانوا يقيمون بالبلديات الواقعة في الجنوب الشرقي من الإقليم الولائي يحتكرون صنف حرف الصياغة.

ü التجار الحرفيين الذين كانوا يقيمون بالبلديات الواقعة في الجهة الغربية من الولاية (الجزار، بركة، بيطام) نجد أن أغلبهم متخصصين في حرف الحدادة والنجارة وتصلح الآليات.

ü التجار الحرفيين الذين كانوا يسكنون بأقاليم الولايات المجاورة لهم يتخصص في حرف تتطلب مهارة فنية عالية مثل تصلح الإلكترونيك وكهرباء السيارات.

من كل ما سبق نستنتج أن التوزيع المجالي للتجار الحرفيين حسب مكان إقامتهم السابقة يتميز بشموليته الواسعة داخل الإقليم الولائي، وكذا النسبة المعتبرة للمتوافدين من الولايات المجاورة. من ثمة فإن التجارة الحرفية بمجال الدراسة تؤدي إلى استقطاب تجار يقيمون بمجال جغرافي أوسع من المجال المحلي الذي تنظمه التجارة الصافية.

## 2. مكان الإقامة الحالي لأصحاب محلات التجارة الحرفية:

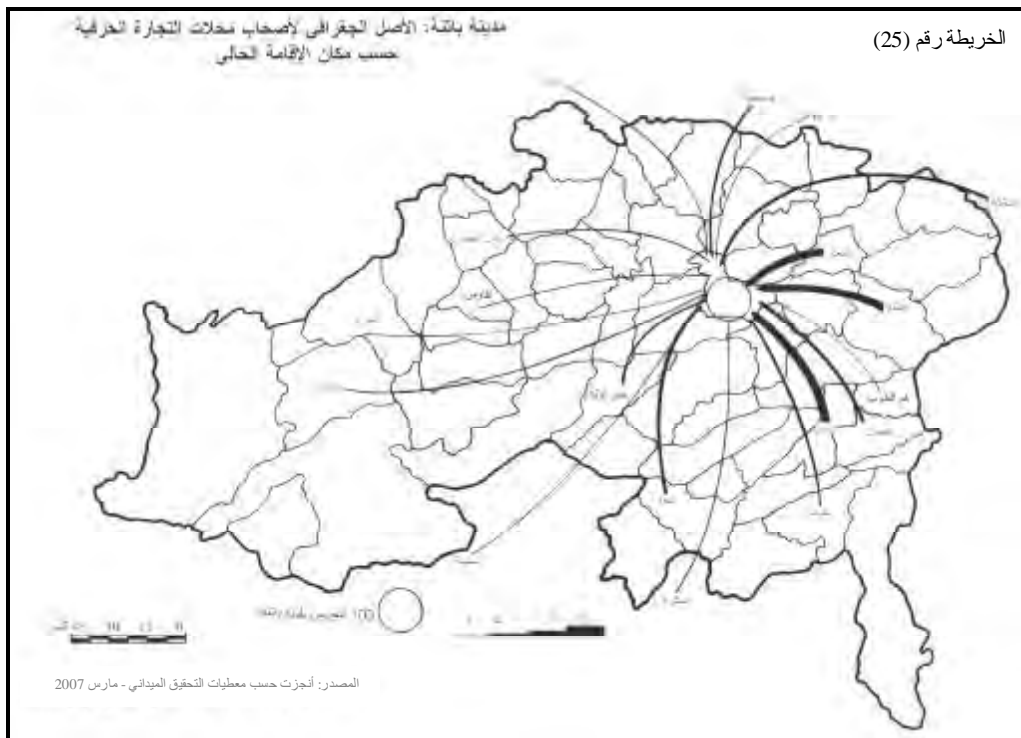
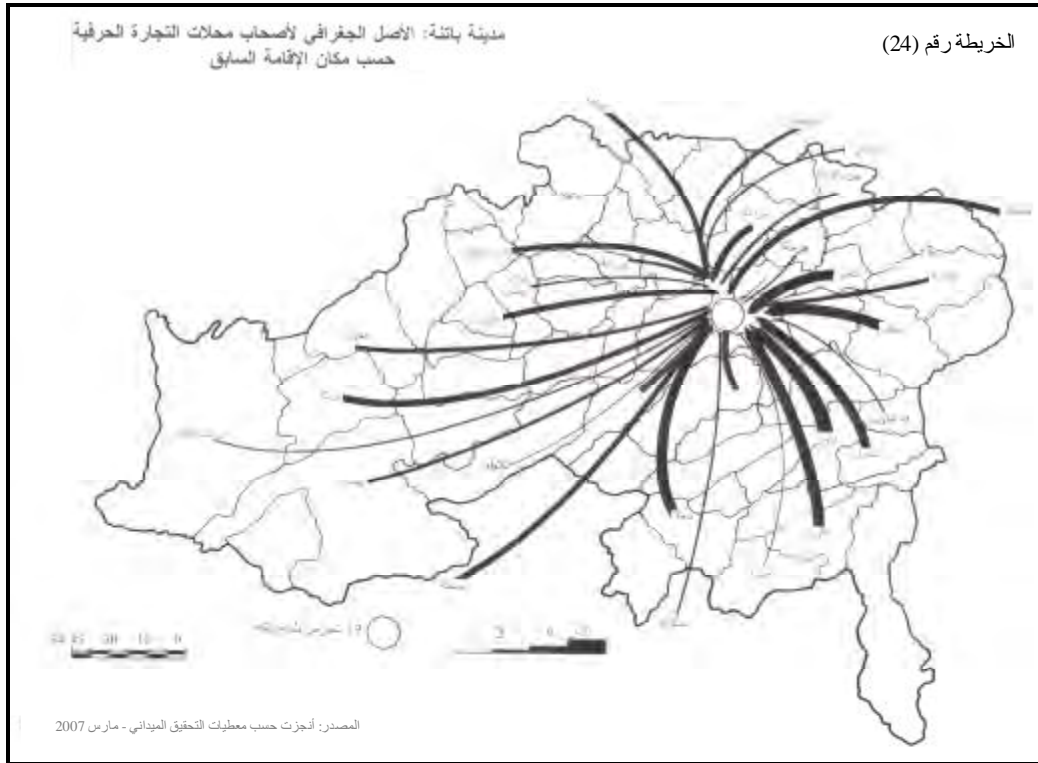
توضح المعطيات الممثلة في الخريطة رقم (25) أن 103 تاجر حرفي يقيمون حاليا بمدينة باتنة. وهم بذلك يمثلون حوالي 64% من إجمالي التجار أصحاب المحلات الحرفية بالمدينة، وهذا يعني أن هناك ارتفاع لعدد التجار قدر بـ 84 تاجر قدموا من مناطق مختلفة وقرروا الإقامة بمجال الدراسة.

كما يتضح أن جل الحرفيين الذين كانوا يقيمون بالبلديات المجاورة لمدينة باتنة تمكنوا من السكن بمحاذاة محلاتهم التجارية. في حين لا يزال توافد عدد معتبر منهم، قدر عددهم بـ 46 تاجر من بلديات نسبيا بعيدة عن مركز مدينة باتنة، حيث نجد 9 تجار حرفيين يقيمون حاليا بأريس وتاجر واحد من بلدية نقاوس. ويمكن تلخيص توزيعهم المجالي كما يلي:

ü 10.56% من إجمالي التجار الحرفيين لا زالوا يقيمون بالبلديات الشرقية للإقليم الولائي وهما على وجه الخصوص كل من بلدية المعذر وبلدية تيمقاد واللتين تبعدان عن مدينة باتنة بـ 22 كلم و 35 كلم على الترتيب.

ü 13.04% من إجمالي التجار الحرفيين يقيمون حاليا بالبلديات الواقعة في الجنوب الشرقي من الإقليم الولائي التي تبعد عن مقر مدينة باتنة بمسافة متوسطة قدرها 70 كلم.

ü 3.10% من إجمالي التجار الحرفيين يسكنون حاليا بالبلديات الواقعة في غرب تراب الولاية وهي كل من بلدية نقاوس، الجزار وبريكة، التي تبعد عن مجال الدراسة بمسافة متوسطة قدرها 100 كلم.





إن نسبة التجار الذين يقطنون حالياً خارج الحدود الولائية لولاية باتنة بلغت 7.45% من إجمالي التجار الحرفيين، وهذا يعني أن نصف عدد التجار القادمين من الولايات المجاورة قرروا الإقامة في مجال الدراسة.

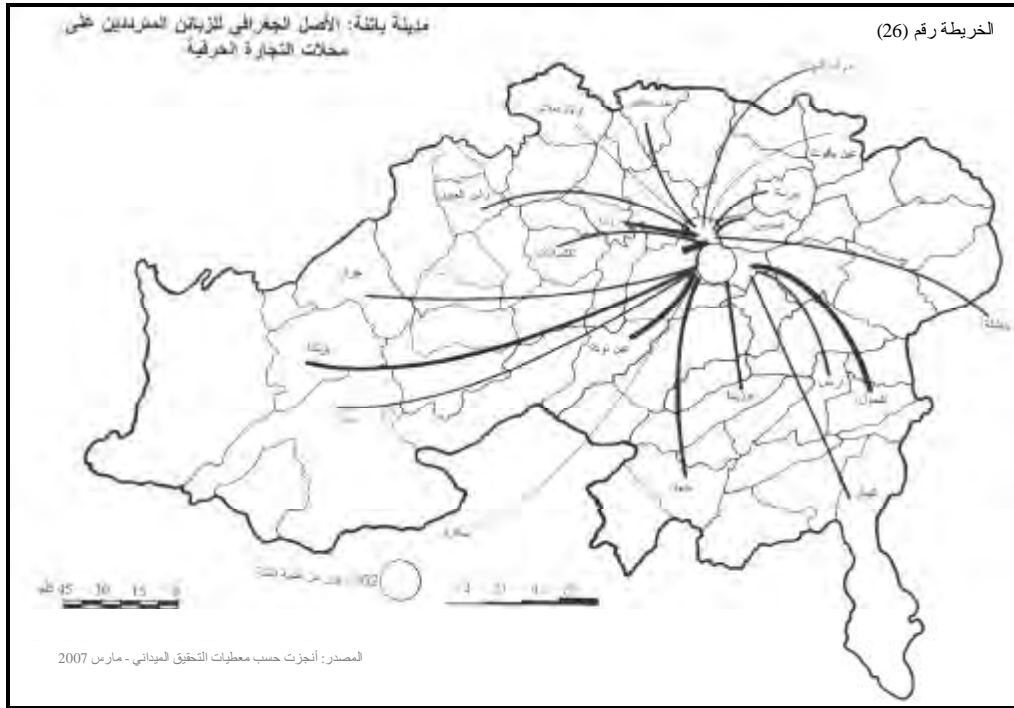
إن مجمل المعطيات المتعلقة بالتوزيع المجالي لأصحاب محلات التجارة الحرفية وفقاً لمكان إقامتهم الحالية يجسد الوزن الإقليمي الذي تلعبه التجارة الحرفية بمدينة باتنة. من خلال أن أكثر من 24% من إجمالي التجار أصحاب المحلات الحرفية يقيمون بمناطق تبعد أكثر من 70 كلم عن مجال مزاولة نشاطهم اليومي.

### 3. الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الحرفية:

لتدعيم التحليل السابق ويهدف التحقيق أكثر في الوزن المجالي لصنف التجارة الحرفية بمدينة باتنة، نعتمد على مؤشر التوزيع المجالي للزبائن المترددين على صنف هذه المحلات. حيث من خلال استجواب التجار الحرفيين عن مكان إقامة زبائنهم الأكثر ترددا عليهم، تمكنا من تمثيل مجال إقامة 966 زبون في الخريطة رقم (26) حيث يمكن قراءتها كما يلي:

ü قدرت نسبة الزبائن المقيمين بمدينة باتنة وكذا التجمعات الشبه حضرية التابعة إدارياً لبلدية باتنة بـ 31.26% من إجمالي الزبائن المتوافدين على محلات التجارة الحرفية. وهي أقل نسبياً بتلك النسبة التي تم تسجيلها في دراسة الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الصافية وهو ما يدل على توسع مجال توافد زبائن محلات التجارة الحرفية.

ü من جهة أخرى النسبة المرتفعة للزبائن المتوافدين من مختلف بلديات المنتمية إدارياً لولاية باتنة، حيث قدرت بـ 66.36% من إجمالي الزبائن حيث أن جل هؤلاء الزبائن قادمين من البلديات الجنوب الشرقي للإقليم الولائي، كما تجدر الملاحظة هنا حضور زبائن من بلديات بعيدة عن مقر مجال الدراسة حيث نجد 45 زبون يقيمون ببلدية بريكة و32 زبون من بلدية عين جاسر و63 زبون من بلدية منعة. ويفسر هذا التوافد المعتبر للزبائن من مراكز عمرانية هي مقرات دوائر تتوفر على مختلف الوظائف الحضرية، بالإضافة إلى بعدها المجالي المعتبر عن مجال الدراسة، إلى عوامل تاريخية واجتماعية نفسية للزبائن وكذا لوفرة وتنوع العرض الذي تقدمه حرف الإنتاج وحرف الخدمات بمجال الدراسة.



كما يمكننا تفسير توافد ما نسبته 13.25% من إجمالي الزبائن من بلديات مجاورة لمجال الدراسة مثل فسديس، جرمة إلى افتقار مراكزها العمرانية للتنوع الكافي والمطلوب من محلات التجارة الحرفية. وبالتالي يضطر سكان هذه المراكز للتوجه نحو مدينة باتنة، الأمر الذي يمكن إسقاطه في تفسير حالة الزبائن المتوافدين من البلديات الجنوبية الشرقية حيث نسجل توافد 83 زبون من بلدية أشمول و32 زبون من بلدية أريس وكذا 44 زبون من بلدية بوزينة.

إن توافد ما نسبته 2.38% من إجمالي زبائن محلات التجارة الحرفية من ولايات أم البواقي، خنشلة، وبسكرة يفسر بأن أغلب مقرات هؤلاء الزبائن يقع في بلديات حدودية للإقليم الولائي لولاية باتنة مثل بلدية قايس التابعة إداريا لولاية خنشلة بلدية القنطرة التابعة لولاية بسكرة، حيث أن عامل المسافة شجعهم على تلبية احتياجاتهم من التجارة الحرفية من مجال الدراسة. من كل ما سبق يمكننا ملاحظة واستنتاج الوزن الجغرافي الذي تحضى به صنف التجارة الحرفية بمجال الدراسة، حيث أن دورها التنظيمي يتعدى الدور المحلي إلى الدور الإقليمي الذي يغطي مختلف أرجاء الولاية.

## IV. هيكلية وتنظيم البنية التجارية بمدينة باتنة (محاولة تلخيص):

نهدف من خلال هذا العنصر الخروج بحوصلة عامة على حالة تنظيم الوظائف التجارية بمجال الدراسة، لما لذلك من أهمية في وضع جملة الاقتراحات المناسبة للرفع من كفاءة دورها الوظيفي وفقا للخصوصيات المحلية لمجال الدراسة.

## 1. تحكم خصوصيات الموضع في توجيه وتنظيم البنية التجارية:

التطرق للبنية التجارية لمدينة باتنة، يستلزم منا ربطها بالمؤهلات وخصوصيات العمرانية للمدينة، حيث المخطط الموالي المبين للتوزيع المجالي لمجموع الارتفاقات والعوائق بمجال الدراسة، سمح لنا بالقراءة التالية:



المخطط رقم(19):مدينة باتنة : علاقة العوائق والارتفاقات بأصناف التركزات التجارية

ن الإشكال الكبير المطروح إزاء التوسع المستقبلي للمدينة حيث أن الاستحواذ المعتبر لكل من المنطقة الصناعية والمنطقة العسكرية في الجهتين الغربية والشمالية على الترتيب أثر سلبا على الأداء الوظيفي لمركز المدينة، وجعلا منه مجالا محاصرا خاصة وأنه محدود بغابة بوزوران في الجهة الشمالية وهو العامل الرئيسي الموجه للتوسع جنوبا. ومن جهة أخرى بلوغ التوسع العمراني ذروته جنوبا، عند غابة تامشيط أين أضحى الطريق المحول الجنوبي حزاما للنسيج القائم.

ن خط السكة الحديدية أصبح اليوم عامل سلبي في هيكلية المجال الحضري من خلال تقسيمه للمدينة إلى شطرين، شرقي وغربي. والاتصالية بينهما تتم على مستوى ثلاثة ممرات فقط، الأمر الذي

قلل من إمكانية تطور التكتلات التجارية في الجهة الغربية، على اعتبار حجمها بالمقارنة مع الجهة الشرقية، ولولا الطريق المحول الغربي الذي أصبح مخترقاً للنسيج لما ظهر تركيز للتجارة الحرفية، وبعض تجارة الخدمات كالمطاعم الموجهة للزبائن المارين على مدينة باتنة.

**ن** التمثيل القوي لمجاري الأدوية شكل نطاقاً، احتمالات غمره عالية في حال حدوث فيضانات، وهو النطاق المحصور بين مركز المدينة والأحياء التقليدية المجاورة له من الجهة الجنوبية، وهو العامل الذي ساعد على التباعد المجالي بين التركزات التجارية الأخرى عن تلك القائمة بمركز المدينة رغم موقعه الوسطي والكثافة السكانية العالية به.

## 2. مستويات التكامل الوظيفي في البنية التجارية:

بعد تحليل التوزيع المجالي للمحلات التجارية، وإبراز علاقة هذا التوزيع بمختلف الاستخدامات الحضرية الأخرى، نستنتج وجود علاقة تكامل بين مختلف الأصناف التجارية، هذا التكامل يؤكد الشكل المنتظم من تردد الزبائن بين التكتلات التجارية، كما يمكننا تحليل علاقة تكامل الوظائف التجارية مجالياً وفق المستويين التاليين:

### أ. المستوى الأول: تكامل الوظيفة التجارية على مستوى المدينة:

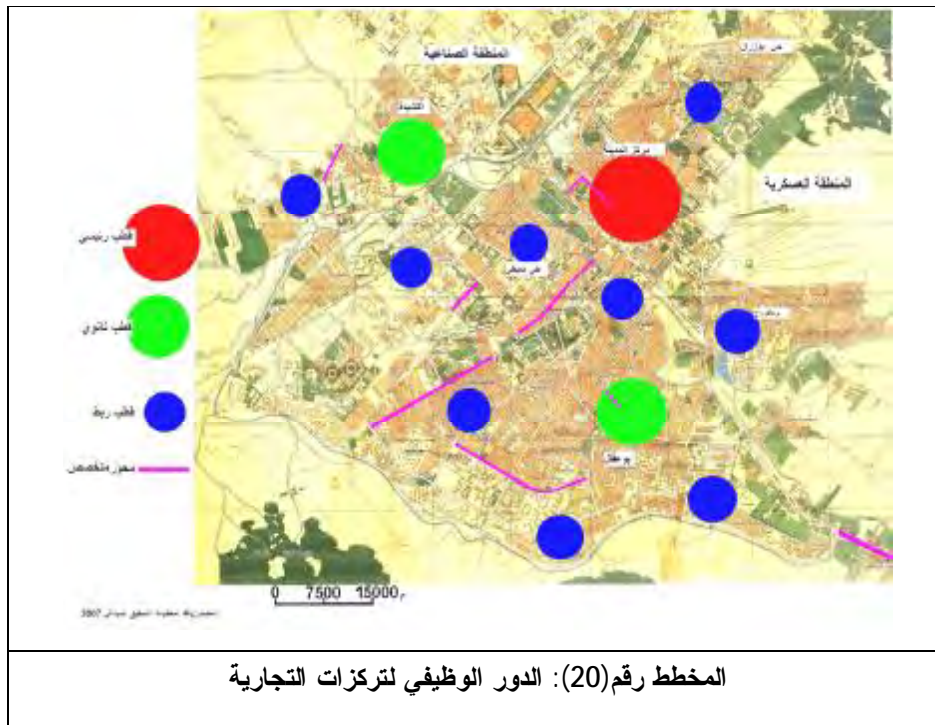
أثبت التحليل الكمي للبنية التجارية في كل القطاعات العمرانية على بروز تكتلات نوعية داخل البنية التجارية للمدينة، وهذا يعني حدوث انشطار للمركزية التجارية الواحدة إلى عدة مركزيات تجارية ناتجة عن خروج أصناف معينة من مركز المدينة نحو بعض الأطراف المدمجة والأطراف غير المدمجة. إلا أن تكتلها وتجمعها في هذه النطاقات لم يؤثر كثيراً على الدور الهيكلي لمركز المدينة، وعموماً يمكننا تصنيف هذه التكتلات التجارية الناتجة عن ازدهار الوظائف التجارية بمجال الدراسة وفقاً لتوزيعها المجالي وتخصص أصنافها التجارية كما يلي:

**ن** تخصص مركز المدينة في تجارة الخدمات إذ أن 31.1% من إجمالي محلات تجارة الخدمات بالمدينة تنتشر بمركز المدينة ويرجع ذلك للدور التاريخي والثقافي للنواة الناشئة، علاوة على نوعية النمط العمراني المهيأ لاستقبال مهن حرة، ومكاتب الخدمات.

**ن** تخصص الأطراف الشرقية والجنوبية الغربية للمدينة (أحياء: باركافوراج، وطريق حملة) في صنف التجارة الحرفية. إذ أن محلات التجارة الحرفية المنتشرة بمجالها تمثل أكثر من 35% من إجمالي عدد المحلات التجارية بهما، ويعزي ذلك لموقعها عند نهايات النسيج العمراني، ومن جهة أخرى سيادة النمط الفردي، حيث توجه طوائفه الأرضية كمساحات لتجارات حرفية (حدادة، نجارة، ميكانيك،...).

ن تخصص القطاعات العمرانية المتاخمة لمركز المدينة في التجارة الصافية، أين نجد 739 محل تجاري، أي ما يعادل نسبة 69 % من إجمالي محلات حي بوعقال، ويفسر ذلك بخروج معتبر لمحلات التجارة الصافية وانتقالها من مركز المدينة نحو التوسعات الموائية مباشرة لنواة النشأة. أي الانتقال من المركز التاريخي إلى مركز ثقل المدينة (الوسط الجغرافي للنسيج الحضري). خاصة أن أنماط مباني هذه التوسعات، وتنظيم شكلها العمراني يوفر مساحة كبيرة مهيأة لاستيعاب فئة التجارة الصافية.

وعليه يوضح المخطط رقم (20) تنظيم البنية التجارية لمدينة باتنة على ثلاثة أصناف من الأقطاب التجارية تتكامل فيما بينها من خلال الدور الذي يلعبه كل قطب داخل النسيج الحضري.



النوع الأول : التركزات التي تشكل القطب الرئيسي للمدينة يتركز به أكثر من 1500 محل تجاري من مختلف الأصناف خصوصا تجارة الخدمات وتجهيز الفرد. التي تنتظم على أكثر من 3 محاور. دورها المجالي يتمثل في هيكلية المجال الحضري كله حيث أن قوة جذبها تكمن في بعدها التاريخي والاجتماعي زيادة على أصناف التجارة النادرة التي تتركز بها.

النوع الثاني : التركزات التي تشكل القطب الثانوي في حي بوعقال وأكشيدة، وظيفتها التلبية الفعلية للحاجات ذات التردد الدائم والحاجات ذات التردد العارض. أي بعبارة أخرى تقريب المجالات السكنية للأطراف بمجال الاستهلاك.

النوع الثالث: التركزات التي تشكل قطب الربط نتيجة لتكامل حجم محدد من أصناف المحلات التجارية على محور رئيسي واحد، ويتوافق مجاليا مع مراكز أغلب القطاعات العمرانية.

**النوع الرابع :** التركزات التي تشكل محاور تجارية متخصصة هي كل التكتلات التي تضم أكثر من 30 محل تجاري من نفس الصنف على محور واحد يمكن أن يكون جزء من قطب رئيسي أو قطب ثانوي.

**ب. المستوى الثاني:** التكامل النسبي للوظيفة التجارية على مستوى كل قطب (داخل التكتل الواحد): إن التحليل النوعي للأصناف التجارية على مستوى التكتلات السابقة يثبت وجود ممارسة أكثر من مئة صنف تجاري. وهو ما يمثل 60 % من إجمالي الأصناف التجارية المعتمدة في هذا البحث، داخل أغلب التكتلات التجارية.

يدل على مدى تنوع العرض التجاري لكل قطب علاوة على تخصصه التجاري الأساسي، كما يعزى هذا التكامل النسبي للوظيفة التجارية على مستوى كل قطب إلى تداخل أصناف التجارة البسيطة أو الجوارية مع أصناف تجارة مستوى الحي ضمن نطاق محدود مجاليا. وبالتالي يتضح الإشكال الحقيقي في الفصل المجالي للأصناف التجارية وفقا لهيكلية المجال السكني ومن ثمة يتم تنظيم أفضل لشبكة الأسواق الجوارية.

### 3. أشكال توطين الإطار المبنى للاستخدام التجاري:

إن أكثر من 70 % من إجمالي المحلات التجارية بمجال الدراسة لا تتعدى مساحتها التجارية 61 متر مربع، نتيجة لسيادة شكل "الحانوت" و"الدكان" على أشكال العمران التجاري، حيث ثبتت العلاقة الوثيقة بين انتشار هذه الأشكال العمرانية بالانتشار الواسع لنمط السكن الفردي، وعليه فإن أشكال توطين الأطر المبنية للاستخدامات التجارية تخضع بالأساس إلى شكل التخصيص السكني وتباعده عن محور الشارع حيث نلخص أشكال التوطين التالية والموضحة في المخطط رقم(21):

**أ. توطين أحادي:** نقصد به توطين الاستخدام التجاري على جانب واحد من الشارع. إذ يمكن أن نجد في الجهة المقابلة من الشارع، مرفقا عموميا أو استخدام سكني محض كما يمكن للتوطين الأحادي أن يأخذ شكلين رئيسيين وفقا لمسافة التباعد بين المحل التجاري ومحور الطريق:

**الحالة الأولى:** المساحة التجارية موطنة على ترانصاف مباشرة على قارعة الطريق، حيث تكون النفاذية إليها مباشرة.

**الحالة الثانية:** المحلات التجارية تقع على ترانصاف متباعد نسبيا على محور الشارع وهي الحالة المسجلة في حي بوزغاية.

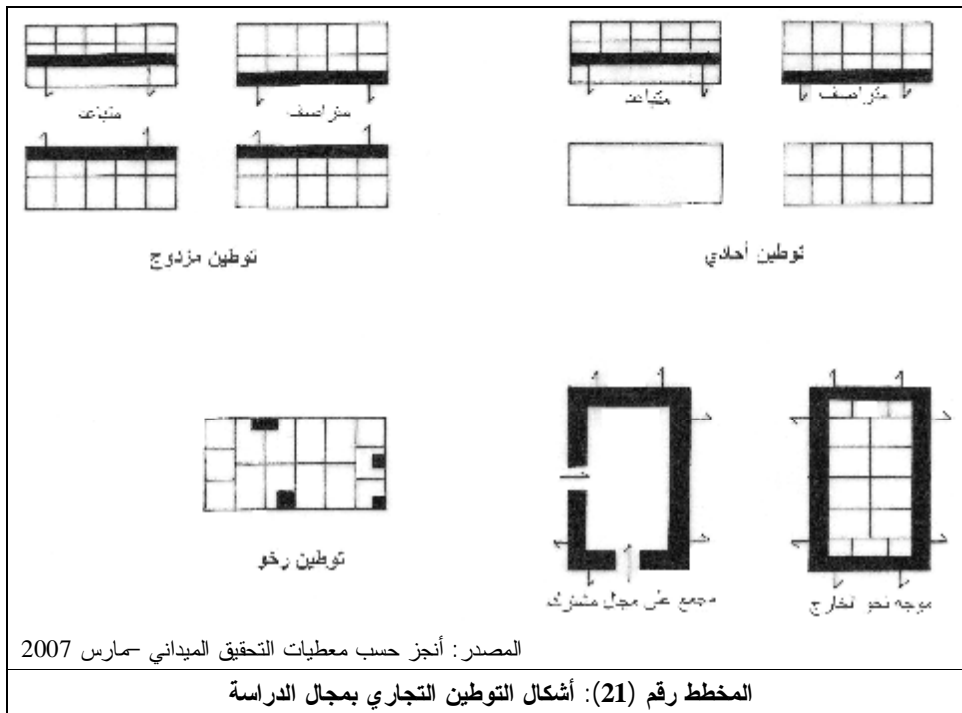
**ب. توطين مزدوج:** وهو التوطين القائم على كلا الجهتين من الشارع حيث ينتشر هذا التوطين في المحاور التجارية الكبرى ومراكز الأحياء، ويمكن أن يكون مترانصافا مستمر أو متباعد أو كلاهما معا.

**ج. توطين متراص:** ويتمثل في وظائف تجارية ومجمعة في تخصيص معين، في أغلب الحالات له أربع واجهات ونميز في هذا التوطين شكلين رئيسيين:

**الحالة الأولى:** إما أن تكون المحلات التجارية موجهة مباشرة نحو الخارج، وهو ما نجده في العديد من تخصيصات مركز المدينة.

**الحالة الثانية:** أن تكون المحلات التجارية مجتمعة على حجم مجالي أو حيز مشترك يجسد هذا النموذج السوق المركزي للمدينة بالإضافة إلى بعض نماذج البازار على الرغم من أن الحيز المشترك في هذه الحالة يكون صغيرا جدا.

د. **توطين رخو (Impontation lache):** يكون توطين المحلات التجارية متباعد فيما بينها وتظهر على شكل توطين نقطي داخل التخصيصات ويظهر هذا النموذج في النطاقات الهامشية للأحياء السكنية حيث تظهر تخصصات التجارة الأولية. (أنظر المخطط رقم 21).



## ثانياً: البنية التجارية والديناميكية الحضرية الخارجية

### I. الدور التنظيمي للنقل الإقليمي:

تعتبر الهياكل القاعدية للمواصلات إحدى أهم العوامل الأساسية في إعطاء الحيوية والنشاط الاقتصادي في المجال، حيث يؤثر على الاقتصاد الحضري والإقليمي من خلال توسيع السوق الداخلية، وعليه فالنقل خدمة إنتاجية أو صناعة بالمفهوم الواسع، تضيف على المنتجات منافع الزمان والمكان فهو يساهم في تنمية وازدهار الإنتاج ويعمل على إيصاله إلى الأسواق البعيدة فيؤدي إلى تخفيض التكاليف عن طريق الاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير<sup>1</sup>. بالإضافة إلى تأثيره في إثراء علاقات التبادل الاجتماعية والثقافية.

وسنحاول فيما سيلي تسليط الضوء على وضعية النقل الإقليمي من خلال تحليل شبكة الطرق على اعتبارها عنصر أساسي في تنظيم المجال، وقياس حجم تدفقات المسافرين المقيمين داخل التراب الولائي وخارجه نحو مدينة باتنة، كذا دور هياكل النقل الكبرى في تفعيل التدفقات.

### 1. التحليل الطبولوجي لشبكة الطرق بولاية باتنة:

يعتمد التحليل الطبولوجي (L'analyse Topologique) لشبكة الطرق على مؤشرات حسابية وفقاً لمنهجية نظرية تسمح بنتائج قياسية للشبكة بهدف مقارنتها. وبالتالي سنعتمد على نظرية المخططات الجيومترية (Théorie des Graphes Géométrie Topologique) التي تعود أساساً إلى بعض الجغرافيين (SKY 1963-BUNGE 1962-GAISSON 1960)<sup>2</sup> حيث نهدف إلى تحويل الشبكة الأولية (Réseaux Initial) إلى شكل هندسي مبسط. من خلال استخدام خطوط مستقيمة يعبر عنها بالروابط (Arrête) تمثل الطرق التي تربط بين المراكز والتي نصلح على تسميتها بالعقد (Nœud).

أ- بنية الشبكة:

لتحليل شبكة الطرق بمجال الدراسة (ولاية باتنة) اعتمدنا على الخريطة رقم (27). وبتطبيق نظرية المخططات تحصلنا على المخطط رقم (22) الذي يضم :

- 36 عقدة : حيث تم الاعتماد على المراكز العمرانية الرئيسية والثانوية وكذا القرى التي

تربطها بباقي المجال طرق معبدة بالإضافة إلى مفترقات الطرق الكبرى<sup>3</sup>.

- 48 رابط ونرمز لهذه الروابط بـ (A).

<sup>1</sup> : د. محمد الناشد: التجارة الخارجية والداخلية ماهيتها وتخطيطها - منشورات جامعة حلب 1977 - ص 426.

<sup>2</sup> : RAHAM DJAMEL : "les structures spatiales de l'Est Algérien les maillages territoriaux, urbains et routiers" thèse de doctorat d'état 2001 page: 274

<sup>3</sup> : GANOUCHE AHMED : « L'approche topologique dans l'étude des réseaux de transport dans l'Est Algérien : Méthode, Définition et Résultats » Revue RHUMEL I.S.T-U.C. 1998 N° 6 page: 12



فمن خلال عناصر هذا المخطط يمكننا حساب بعض المؤشرات الهامة لتحليل بنية الشبكة حيث:

$$N = \text{عدد العقد}$$

$$A = \text{عدد الروابط}$$

$$G = \text{عدد المخططات}$$

- عدد الدورات (Nombre Cyclomatique) : U

هي أكثر المؤشرات الحسابية بساطة حيث يحدد العدد الأقصى من الدورات. إذ تم وضعه في 1985 من طرف (CLAUDE BERGE). فكلما كان ارتفاع قيمته كانت الشبكة أكثر تواسلا وكثافة وبالتالي أكثر نجاعة اقتصادية، وتكتب معادلته الرياضية بـ:

$$U = A - N + G$$

وفي حالة المخطط المتصل:  $1 = G$  كما هو الوضع بمجال دراستنا.

ومنه نجد أن عدد الدورات يساوي:  $U = 48 - (36+1) = 11$



- درجة الدورات (Degré de circuité) مؤشر  $\alpha$ :

هو العلاقة بين عدد الدورات (U) على العدد الأكبر من الدورات لإجمالي العقد (N). وهو يبين

درجة دورات الشبكة حيث العدد المثالي للدورات يكتب بالعلاقة:  $3(N-2) - (N-1) = 2N5$

حيث أن:  $3(N-2)$  هي العدد الأكبر للروابط

(N-1): هي البنية الدنيا للشبكة حتى تصبح منفصلة.

$$\frac{A-N+G}{2N-5} = \frac{U}{2N-5} = \text{مؤشر } \alpha \text{ يساوي}$$

والنتيجة التي يعبر عنها بالنسبة المئوية تتراوح بين [ 0، 1 ]، يمكن التعبير عنها بنسب مئوية

حيث في مجال ولاية باتنة قدر مؤشر  $\alpha$  بـ: 16.42% وهي نسبة معتبرة تعكس العدد المعتبر

للدورات التي يضمنها المجال

## - مؤشر التواصل (b) Indice de connectivite :

هو العلاقة بين عدد الروابط (A) على عدد العقد (N)، فهو يقيس مدى تواصل وتعميد بنية

الشبكة، فكلما كان التواصل كبيرا ومعقد كلما كانت مرتفعة حيث يتراوح بين [ 0، 3 ] تقريبا

- إذا كانت:  $1 > \beta$ : شبكة غير متصلة
- إذا كانت:  $1 = \beta$ : شبكة بدورة واحدة
- إذا كانت:  $1 < \beta$ : فإن الشبكة معقدة بالإضافة إلى وجود دورتين على الأقل.

وبتطبيق العلاقة على مجال الدراسة نجد أن:

$$\beta = \frac{A}{N} = \frac{48}{36} = 1,33$$

إن قيمة هذا المؤشر في الدول المتقدمة غالبا ما يكون أكبر من 1,40 لكن في الدول النامية فهو أقل

من 1<sup>1</sup> وهذا يعني أن التواصل بشبكة الطرق بمجال الدراسة هي حسنة.

## - مؤشر التواصل (g) Indice gamma :

هو النسبة بين عدد الروابط الملاحظة أو المسجلة والعدد المثالي من الرابط تعدد معين من العقد

حيث يفيد هذا المؤشر في قياس التواصل والسيولة فكلما كانت قيمته مرتفعة كلما زادت أهمية تواصل

الشبكة. وفي مجال ولاية باتنة نجد هذا المؤشر يؤخذ قيمة معتبرة تساوي:

$$\gamma = \frac{A}{A \max} = \frac{A}{3(N-2)} = \frac{48}{102} = 47.05$$

<sup>1</sup> : نفس المصدر السابق: GHANOUCI AHMED صفحة 15.

ويمكن التعبير عن النتيجة بالنسبة المئوية: 47.05% وهي تعكس أهمية التواصل التي تحض بها مدينة باتنة ضمن إقليمها الولائي.

### - مؤشر (h) Indice Eta :

هو النسبة بين الشبكة معبرا عنها بالطول (كلم) وعدد لروابط (A) وهو يعكس الطول المتوسط لكل رابط حيث نجده يساوي 50.73 كلم بالنسبة لسكة الحديدية و 96.96 كلم للطرق .

$$\eta = L/A$$

الجدول رقم (31) - ولاية باتنة : الخصائص الطبولوجية لشبكة الطرق

مؤشر (h)	مؤشر (q)	مؤشر (g)	مؤشر (b)	مؤشر (a)	عدد الدورات (U)	الروابط (A)	العقد (N)	
96,96 كلم	15,87 كلم	47,05%	1,33	12,42 %	11	48	36	الطرق
50.73 كلم	32.12 كلم	0.66	0.66	0	1-	2	3	السكة الحديدية

المصدر: إنجاز الباحث- مارس 2008

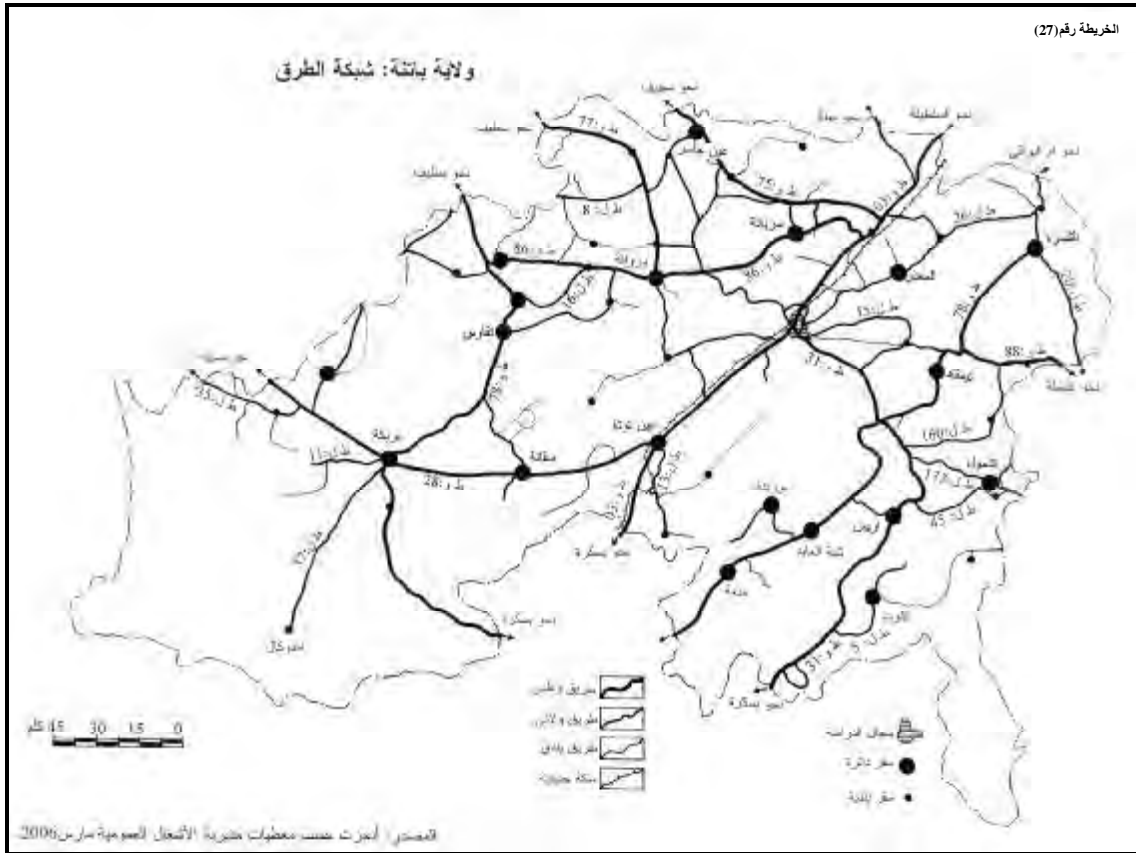
من كل ما سبق يثبت التحليل الطبولوجي لشبكة الطرق بمجال الدراسة، أهمية هذه الأخيرة في تنشيط الديناميكية بمجال الدراسة. الأمر الذي يعكس إجابا على ازدهار الوظائف التجارية بها.

### 2. شبكة طرق كثيفة:

الطرق هي إحدى الهياكل القاعدية المهمة، ومن أهم عوامل التأثير التي تعمل على سهولة الربط والاتصال، ويتعلق ذلك بأهمية المركز العمراني حيث يتضح ذلك من خلال استقطابه لسكان المراكز المجاورة لقضاء حاجياتهم. الشيء الذي يساهم في زيادة تنقلاتهم وبالتالي ارتفاع الطلب على النقل سواء كان داخل الإقليم المعني بالدراسة أو خارجه<sup>1</sup>.

وانطلاقا من معطيات مديرية النقل لولاية باتنة، المتعلقة بأطوال مختلف أصناف الطرق نسجل وجود شبكة كثيفة موزعة على كامل مجال الولاية. هذا ما تؤكد لنا الخريطة رقم (27) الموضحة لـ 09 طرق وطنية أغلبها متعامدة على الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين ولايتي سكيكدة وقسنطينة في الشمال مع ولاية بسكرة في الجنوب، ونظرا لتشكيلة الطبوغرافية المميزة لولاية باتنة فإن هذا الطريق الوطني يعد بمثابة المحور المهيكل لكل ولاية باتنة، وتحويله إلى طريق مزدوج على طول امتداده داخل إقليم الولاية دليل يؤكد على ذلك.

<sup>1</sup> : عنون نور الدين - مرجع سابق ص 147.



وانطلاقا من المعطيات المدونة في الجدول رقم (32) يتبين أن مجمل أطوال الطرق في ولاية باتنة قدر بـ 3978.8 كلم، حيث نجد أن المسالك والطرق الريفية تمثل ما نسبته 43.18 % من إجمالي شبكة الطرق بالولاية نظرا لشساعة الولاية من جهة، ونظرا لطابعها المتخرس من جهة أخرى.

الجدول رقم (32): ولاية باتنة: توزيع أطوال الطرق وفقا لأصنافها

الكثافة (كلم/كلم)	المجموع	طول المسالك	طول الطرق الريفية	طول الطرق البلدية	طول الطرق الولائية	طول الطرق الوطنية	
0.64	كلم 75.5	كلم 00	كلم 00	كلم 2	كلم 34	كلم 39.5	بلدية باتنة
0.52	كلم 223.4	كلم 57	كلم 7	كلم 28.7	كلم 56.2	كلم 74.5	دائرة باتنة
0.33	كلم 3978.8	كلم 1359	كلم 359.25	كلم 805.65	كلم 650.4	كلم 804.5	ولاية باتنة

المصدر: أنجز حسب معطيات مديرية النقل - ولاية باتنة 2007.

وعلى مستوى بلدية باتنة تشكل كل من الطرق الوطنية والولائية، وهي المحاور الهيكلية والمنظمة للمجال الإقليمي ما نسبته 98 % من إجمالي طول شبكة الطرق بالبلدية. علاوة على الكثافة المرتفعة للطرق بها التي تساوي 0.64 كلم/كلم<sup>2</sup>، الأمر الذي يعكس أهمية الديناميكية وسهولة الحركة بين مدينة باتنة وباقي أرجاء إقليمها الولائي.

**3. النقل باتجاه مدينة باتنة:**

باعتبار مدينة باتنة هي عاصمة إقليمها الولائي، واحتلالها موقع جغرافي استراتيجي، وتوفرها على هياكل قاعدية كبرى للمواصلات فهي بذلك تتميز بمؤهلات معتبرة من شأنها تعزز حجم التدفقات نحو المدينة وتدعيم الارتباطات بينها وبين إقليمها الولائي من جهة، وبينها وبين الإقليم الوطني من جهة أخرى. ولمعرفة حجم هذه التدفقات سنحاول دراسة حجم النقل البري للمسافرين من داخل وخارج الإقليم الولائي. حيث سمحت المعطيات المستقاة من مديرية النقل بولاية باتنة من معرفة العدد المعتبر من المتعاملين الخواص لنقل المسافرين والمقدر عددهم بـ 467 متعامل، في ظل الغياب الكلي لأي مؤسسة عمومية.

كما تتوفر حضيرة نقل المسافرين على عتاد معتبر قدره 494 حافلة منها: 362 حافلة تضمن ربط المدينة ببلديات الإقليم الولائي، و132 حافلة لخدمة خطوط خارج الولاية. بالإضافة إلى 271 سيارة أجرة، ومن ثمة فإن السعة الإجمالية للمقاعد المتوفرة يقدر بـ 19928 مقعد موزعة كما يلي:

ü بين مدينة باتنة والولايات الأخرى 6459 مقعد.

ü بين مدينة باتنة والبلديات المنتمية للولاية 11802 مقعد.

ü نقل نصف جماعي (سيارات الأجرة) 1667 مقعد.

إن هذه الأرقام توضح أهمية الإمكانيات المسخرة لقطاع النقل البري للمسافرين على مستوى مجال الدراسة، ولمعرفة حجم وتوزيع مختلف التدفقات سنحاول في العنصر الموالي الديناميكتين الإقليمية والجهوية للمسافرين نحو مدينة باتنة.

**أ. النقل الجماعي للمسافرين داخل الولاية:**

إن الهدف من إدراج هذا العنصر هو معرفة وقياس أهمية مدينة باتنة في إقليمها من خلال تحليل مؤشر نقل المسافرين. حيث تبين المعطيات المدونة في الجدول رقم (13) المرفق بالملحق، والمستقاة من مديرية النقل لولاية باتنة، أن 29 بلدية مرتبطة بخطوط النقل الجماعي مباشرة بمجال الدراسة، في حين تبقى أربع دوائر هي أولاد سي سليمان، رأس العيون، الجزائر وسقانة غير مرتبطة بخطوط نقل، وجميعها يقع في الجهة الغربية من الإقليم الولائي، حيث يعتمد سكانها في التنقل إلى مجال الدراسة على الإمكانيات المتوفرة بالبلديات المجاورة لها.

وانطلاقاً من الخريطة رقم (28) التي توضح التوزيع المجالي لعدد مقاعد النقل الجماعي للمسافرين حسب دوائر ولاية باتنة، يتضح أن دائرتي تازولت وعين التوتة يتوافران على 1933 مقعد (50 حافلة) و1567 مقعد (40 حافلة) على الترتيب. وهي أكبر القيم المسجلة على مستوى الولاية حيث تعمل حافلاتها لنقل المسافرين العديد من الدورات غير المنقطعة طول النهار وهو ما يعكس الحجم السكاني المعتبر المتوافدين على مجال الدراسة بهدف العمل أو اقتناء حاجاتهم من الوظائف التجارية. كما يؤكد ذلك على شدة الارتباط الوظيفي لهاته المجالات بمجال الدراسة.

الدوائر الواقعة في جهة الجنوب الشرقي للإقليم الولائي ممثلة في كل من دوائر أريس (450 مقعد)، اشمول (303 مقعد)، بوزينة (263 مقعد)، تكوت (909 مقعد) ومنعة (300 مقعد) تتوفر على عدد قليل نسبيا من المقاعد نظرا لصعوبة مسالكها الجبلية. وهو الأمر الذي أثر على عدد الحافلات العاملة بكل خط حيث قدرت بـ 8 حافلات كمتوسط لكل خط من هذه الخطوط، حيث يعول على النقل النصف جماعي بسيارات الأجرة كثيرا، لربط سكان هذه المناطق بمدينة باتنة.

رغم التعداد السكاني المعتبر لسكان دائرة بركة إلا أن عدد المقاعد المتوفرة لنقل المسافرين من هذه الدائرة نحو مدينة باتنة قدر بـ 1084 مقعد تضمنها 21 حافلة بمتوسط دورتين في اليوم الواحد لكل منها، نظرا لبعد المسافة (85 كلم). كما أن جل المتقنين هم من فئة الطلبة والموظفين بالإضافة إلى المتوجهين لقضاء حاجاتهم من المرافق الإدارية.

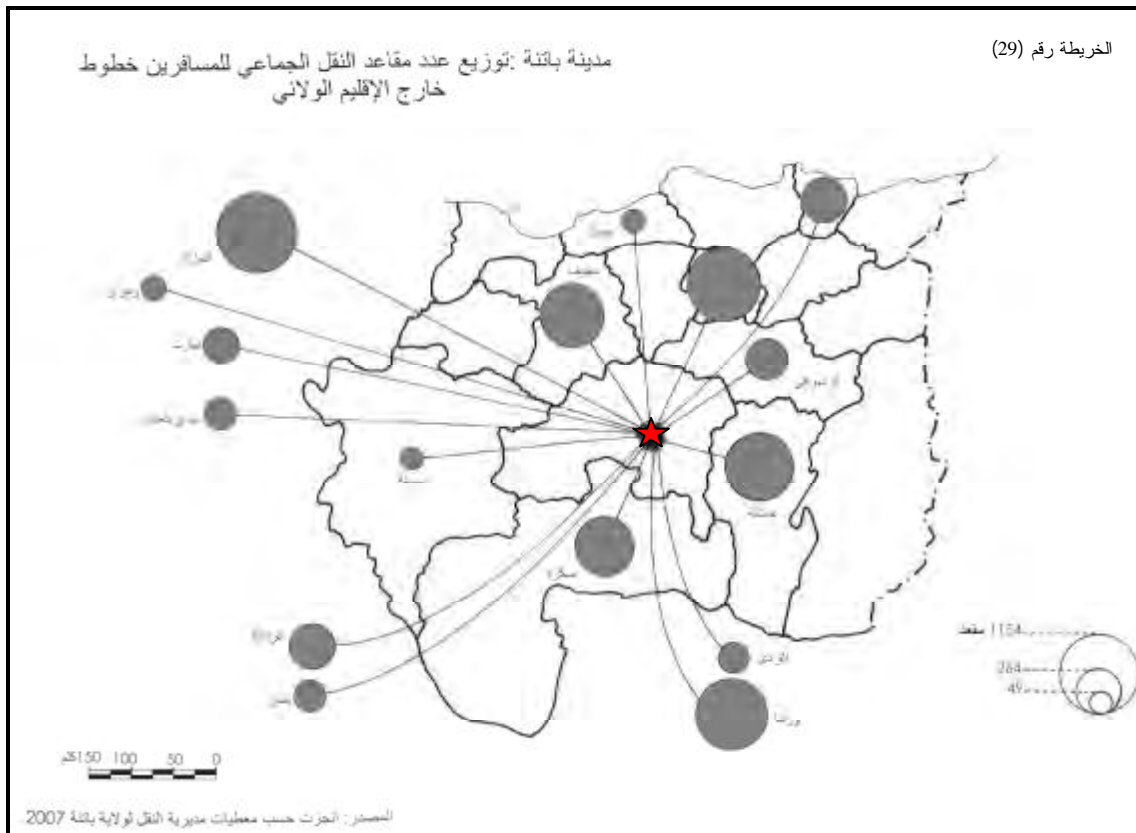
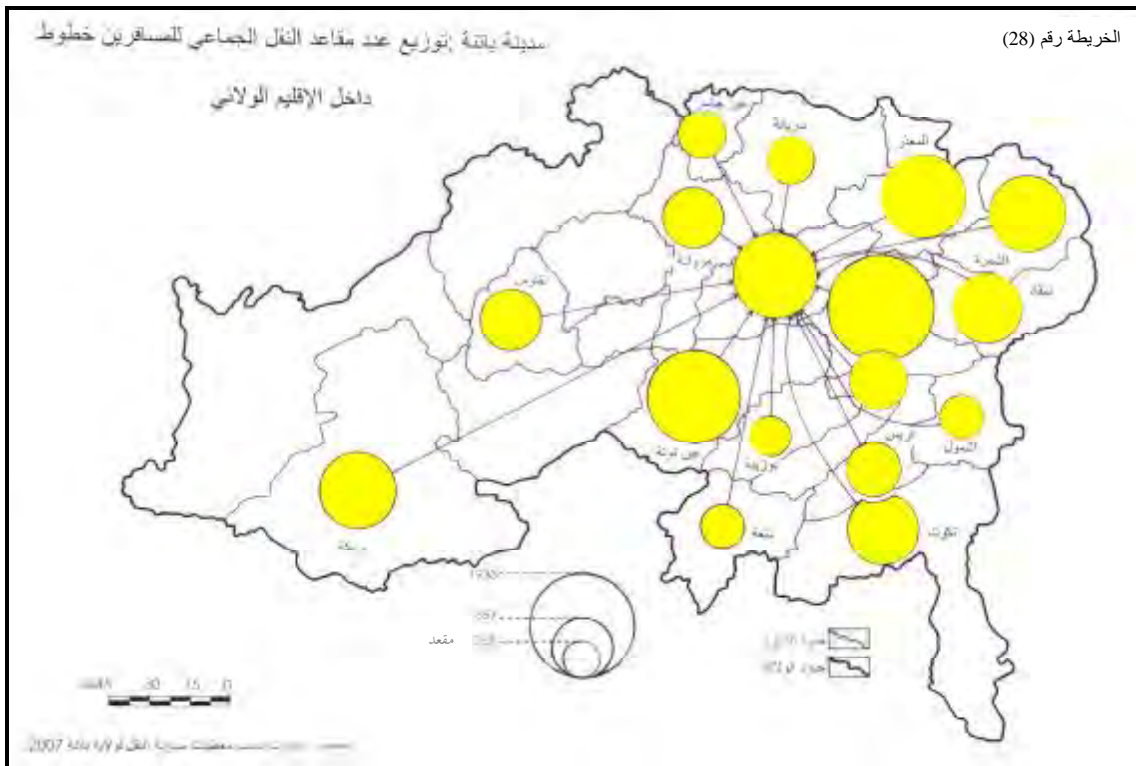
من كل ما سبق نستنتج حجم الارتباط الوظيفي المعتبر للمراكز العمرانية الواقعة في تراب ولاية باتنة بمقر عاصمة ولايتهم حيث تسجل توافدا يوميا لأكثر من 20 ألف نسمة كمتوسط.

#### ب. النقل الجماعي للمسافرين خارج الإقليم الولائي:

في هذا العنصر سنحاول تحليل العلاقة القائمة بين مدينة باتنة عاصمة الأوراس، ومجموع مدن الإقليم الوطني، انطلاقا من مؤشر النقل الجماعي للمسافرين، حيث توضح الخريطة رقم (29) أهمية الخط الرابط مجال الدراسة بمدينة قسنطينة في الشمال حيث توفر 18 حافلة عاملة بهذا الخط 914 مقعد، وعند احتساب ثلاث دورات كمتوسط يومي لكل حافلة يرتفع عدد المسافرين ليصل 2742 مقعد في اليوم الواحد.

كما توضح الخريطة السابقة أهمية الوجهة الجنوبية ممثلة في خط ورقلة الذي يضم 17 حافلة توفر 912 مقعد لنقل المسافرين، حيث أهمية هذا الخط الممتد على مسافة 500 كلم تتمثل في خدمة السكان المقيمين بالمراكز العمرانية الواقعة على الطريق الوطني رقم 03 وهي عين التوتة، بسكرة، المغير، تقرت. والتي تربطهم بمجال الدراسة.

كما تسجل الحجم المتقارب لعدد مقاعد النقل الجماعي للمسافرين بين مجال الدراسة والولايات التالية: خنشلة، بسكرة، وسطيف والمقدر بـ 692 مقعد، 519 مقعد، و701 مقعد لكل منها على الترتيب بعدد حافلات قدره 14 حافلة كمتوسط في كل خط، الأمر الذي يعكس أهمية هذه الخطوط. حيث تجدر الإشارة إلى، العدد المعتبر من الدورات في اليوم الواحد الذي توفره الحافلات المتجه نحو مدينة خنشلة، حيث تسجل انطلاق حافلة واحدة كل 10 دقائق من المحطة البرية لنقل المسافرين، وهو ما يدل على أهمية الارتباط الوظيفي لسكان هذه المدينة بمجال الدراسة. في حين تسجل 5 حافلات من بين الحافلات التي تربط مجال الدراسة بولاية سطيف تتوقف في مدينة العلمة كمحطة نهائية وهو ما يفسر بالارتباط التجاري لسكان مدينة باتنة بمدينة العلمة.



نلاحظ أهمية الخط الرابط بين الجزائر العاصمة ومجال الدراسة حيث نجد 21 حافلة تضمن توفير 1154 مقعد ويفسر ذلك للعلاقات الوظيفية القديمة والقائمة بيم الجزائر العاصمة وعاصمة الأوراس. وجود خطوط بعيدة مثل خط وهران في أقصى الغرب الجزائري وخط بشار في أقصى الجنوب الغربي من القطر الجزائري يعكس مدى إشعاع مدينة باتنة وزنها الاقتصادي والاجتماعي داخل التراب الوطني.

من كل ما سبق يمكننا ملاحظة أن مدينة باتنة، حجم ارتباطها بمدن الشمال يعادل تقريبا حجم ارتباطها بمدن الجنوب، نظرا لموقعها الجغرافي الوسطي حيث سمح للمستثمرين المحليين من استغلال هذه الوضعية وربط مدن الشمال بمدن الجنوب مرورا على مجال الدراسة. كما يمكننا ملاحظة حجم الارتباط المعتبر الذي تحضى به مدينة باتنة بأهم مدن الغرب والجنوب الجزائري، وكل هذه الديناميكية الخارجية تنعكس إيجابا على ازدهار الوظائف التجارية بمجال الدراسة.

#### 4. كثافة المرور بمجال الدراسة:

إن كثافة حركة مرور الآليات مؤشر هام، يعكس مدى مستوى الديناميكية التي يشهدها المجال وعليه فإن إدراجنا لهذا العنصر جاء بهدف تسليط الضوء أكثر لقياس التدفقات التي تشهدها مدينة باتنة، ومن خلال المعطيات المستقاة من مديرية الأشغال العمومية بالولاية لسنة 2007، المتمثلة في عدد ونوع الآليات المحسوبة عند مخارج المدينة. حيث يمثل المخطط البياني رقم (23) توزيع كثافة المرور المقدر بأكثر من 42 ألف آلية في اليوم على ستة اتجاهات رئيسية حيث نسجل ما يلي:

**U** انعدام حركة المرور على محور الطريق الوطني رقم (55) الرابط بين مدينة باتنة وولاية سطيف مرورا على بلدية واد الماء لصعوبة مساره الملتوية وانحداراته الشديدة خاصة وأنه يقطع مرتفعات جبال الشلعل خاصة وقد أضحى طريق مسدودا منذ تردي الأوضاع الأمنية.

**U** يحتل محور الطريق الوطني رقم (03) الذي يعمل على ربط مجال الدراسة بقسنطينة في الشمال، المرتبة الأولى من حيث كثافة المرور، حيث قدر حجم التدفق به بـ 13952 آلية في اليوم، حيث تمثل سيارات الوزن الخفيف نسبة 65.07% من إجمالي هذا الحجم، وعلى نفس المحور عند المخرج الجنوبي للمدينة أي باتجاه بسكرة فقد سجلت كثافة مرورية قدرها 12225 آلية في اليوم أي بأقل من 1727 آلية عن الوجهة الشمالية، وهذا يعني أن الارتباط الوظيفي بولايات الشمال أكثر منه بولايات الجنوب.

**U** كثافة مرورية متوسطة على محور الطريق الوطني رقم (31) الذي يربط مدينة باتنة بولاية خنشلة مرورا بتازولت، كما يربط مجال الدراسة بولاية بسكرة مرورا على نطاق البلديات الجبلية الواقعة في الجنوب الشرقي للإقليم الولائي. حيث أن هذه الازدواجية في الربط



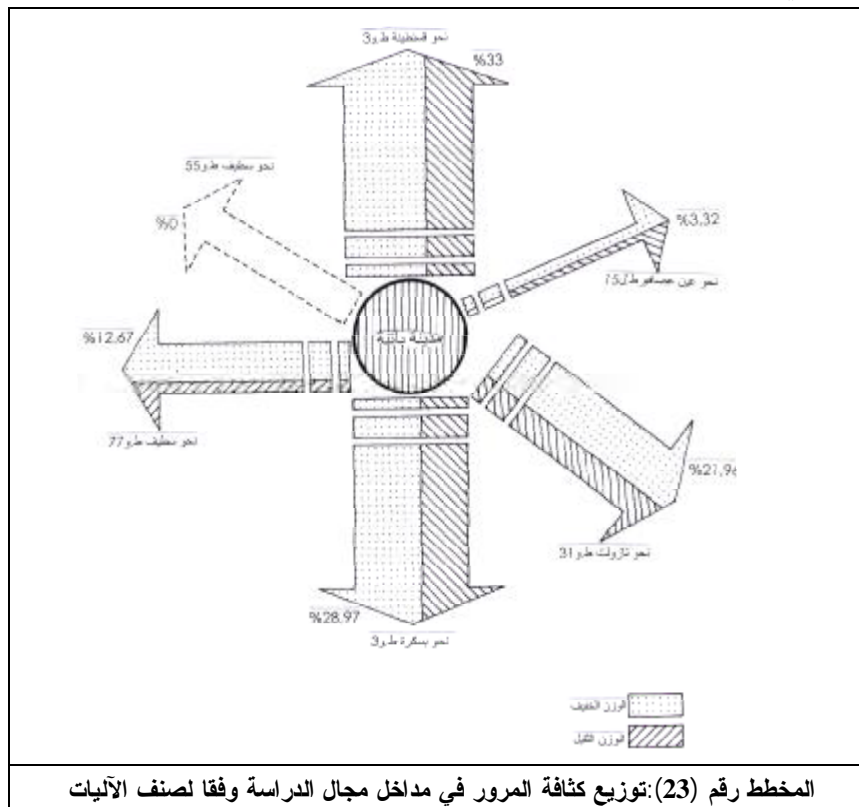
سمحت بتسجيل كثافة مرورية قدرها 9270 آلية في اليوم تمثل فيه سيارات الوزن الخفيف ما نسبته 72.87 % من إجمالي حجم المرور به.

وفي الجهة المقابلة لهذا التدفق نجد عند المخرج الغربي للمدينة الطريق الوطني رقم (77) الرابط مدينة باتنة بولاية سطيف مرورا على بلدية مروانة، حيث تم إحصاء 5349 آلية في اليوم، معظمها عربات الوزن الخفيف حيث قدرت نسبتها بأكثر من 83 % من إجمالي حركة المرور المتدفقة بهذا المحور نظرا لصعوبة هذا المسلك من خلال تجاوزه لمرتفعات جبال بلزمة.

U كثافة مرورية ضعيفة على محور الطريق الولائي رقم 15 الرابط بين مدينة باتنة وبلدية عين العصافير والذي يعود ويرتبط بالطريق الوطني رقم 31 (أنظر الخريطة رقم 27) حيث تم جرد 1946 آلية/اليوم، 55.5 % منها هي آليات الوزن الخفيف.

من كل ما سبق يمكننا استنتاج أن الكثافة المرورية لمدينة باتنة مهمة جدا على محور الطريق الوطني رقم (03)، الأمر الذي ساهم في جعل هذا المحور طريق مزدوج بهدف الرفع من كفاءة تصريفه، خاصة على مستوى المحور الغربي للمدينة الذي أضحى محور مخترق للنسيج الحضري بعد التوسع العمراني الذي شهدته المدينة.

هذه الديناميكية المعتبرة شجعت على ظهور وازدهار محلات تجارة الخدمات كالمطاعم والمقاهي على جانبي هذا الطريق.



## 5. النقل الجوي بمجال الدراسة:

يعتبر قطاع النقل الجوي من القطاعات الهامة في تفعيل اقتصاد المجال وتطويره، نظرا لأهميته في ضمان خدمة سريعة لنقل الركاب والسلع، بالإضافة على أدائه الفعال وارتباطه الوثيق بقطاع السياحة والأعمال. وتكتمل للعناصر السابق سنتناول فيما سيلي دور النقل الجوي في بعث وتنشيط الديناميكية المجالية بمجال الدراسة.

في سنة 1998 تم افتتاح المطار الدولي من صنف (ب) بتكلفة قدرها 1.3 مليار دج وقد جاءت استفادة مجال الدراسة من هذا المرفق السامي وفقا لما ورد في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية لسنة 1987 حيث أعتبر مجال الدراسة كمجال جغرافي يتوفر على مؤهلات ومقومات هي بمثابة ركيزة مهمة في نشر التنمية ومن بينها نذكر:

- شبكة من البنى التحتية (طرق وطنية وسكة حديدية).

- قدرات سياحية غير مستغلة

- قاعدة صناعية معتبرة

- شبكة طاوية مهمة.

يقع مطار مصطفى بن بولعيد الدولي ضمن نطاق بلدية لازرو التابعة إداريا لدائرة سريانة، حيث يبعد بمسافة 25 كلم شمال مقر الولاية. وقد جاء موقعه بعيدا نسبيا عن المدينة نتيجة لتحكم العوامل الطبوغرافية المتضجرة بمحاذاة المدينة في حين نجدها في بلدية لازرو تضاريس سهلية، منبسطة وشاسعة مع وجود مستنقعات منخفضة، بالإضافة إلى أن الموقع الحالي لمطار بن بولعيد جاء لهدف التكامل الوظيفي مع:

- مشروع المنطقة الصناعية الجديدة باتنة، المسماة بـ "غداين - GADAIN" المتربعة على مساحة 480 هكتار، المزمع إقامتها بمحاذاة مشروع المدينة الجديدة امداغاسن.

- مشروع المدينة الجديدة امداغاسن الواقعة في جنوب إقليم بلدية عين ياقوت، على بعد 30 كلم من مقر الولاية، حيث المدينة المزمع إقامتها تتربع على مساحة 2000 هـ بقدرة استيعابية تساوي 25 ألف وحدة سكنية لتجمع سكاني حجمه 180 ألف نسمة.

وعليه فان هذه المشاريع المزمع إقامتها من المفترض أن تعطي للمطار أهمية وديناميكية كبيرة.

الجدول رقم (33): مطار مصطفى بن بولعيد توزيع تطور عدد المسافرين

المجموع	المسافرين على الخطوط الخارجية		المسافرين على الخطوط الداخلية		السنة
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
24582	31.20	7669	68.80	16913	1999
47984	75.24	36104	24.76	11880	2001
34743	58.92	20471	41.08	14272	2004
72481	61.93	44892	38.06	27589	2006

المصدر: وكالة الخطوط الجوية الجزائرية - باتنة 2007.

بالإضافة إلى الخطوط الداخلية ممثلة في الخط اليومي نحو الجزائر العاصمة، يضمن الميناء الجوي مصطفى بن بولعيد خطوط خارجية هي أساسا نحو ثلاث مدن فرنسية هي باريس، مرسيليا، وليون ومن خلال الجدول رقم (33) الموضح لتطور النشاط الجوي للمطار خلال فترات زمنية مختلفة<sup>1</sup> نسجل ما يلي:

- تضاعف حجم المسافرين عبر المطار من 24582 مسافر سنة 1999 إلى أكثر من 72 ألف مسافر مما يعكس الأهمية التي يلعبها المطار في تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين من النقل الجوي، كما يدل على آفاق الديناميكية المعتبرة التي ستحضى بها مدينة باتنة مستقبلا. وهو ما يؤثر على حجم النشاطات التجارية بها.

- تقلص معتبر لنسبة المسافرين عبر الخطوط الداخلية، فبعدها كانوا يمثلون نسبة 68.80 % من إجمالي المسافرين سنة 1999 أصبحوا يمثلون نسبة 38 % من إجمالي حركة النقل الجوي للمسافرين نتيجة لتوفر وتحسن نوعية النقل البري نحو العاصمة، بالإضافة لقيمة التكاليف.

- التزايد المستمر لعدد المسافرين في الخطوط الخارجية وتضاعف عددهم من 7669 مسافر سنة 1999 إلى أكثر من 44 ألف مسافر سنة 2006 نظرا لتعدد الوجهات التي توفرها الخطوط الخارجية بالمقارنة مع الوجهة الداخلية الوحيدة (نحو الجزائر العاصمة) كما يدل ذلك على الحجم المعتبر للسكان المحليين المترددين على أوروبا وما لذلك من تأثير على تدفق العملة الصعبة على مجال الدراسة، الذي سيزيد من ازدهار الوظائف التجارية بمدينة باتنة.

تجدر الإشارة إلى أن حركة الشحن الجوي لمطار باتنة قدرت بنسبة 2.29 % من إجمالي حركة الشحن الجوي على مستوى الإقليم الشمالي الشرقي وهي نسبة ضعيفة جاءت نتيجة هيمنة كل من مطار محمد بوضياف بقسنطينة ومطار رابح بيطاط بمدينة عنابة على قطاع الشحن الجوي.

من كل ما يبق يمكن استنتاج أن مدينة باتنة تحضى بديناميكية خارجية معتبرة بفضل مقومات النقل البري والجوي المعتبرة والتي ستؤثر إيجابا على عملية تنشيط وتعزيز البنية التجارية بالمدينة.

## II. الإشعاع الجهوي لصنف تجارة الخدمات:

من خلال معالجة الاستثمارات الموجهة للتجار أصحاب المحلات التجارية، تبين لنا أهمية الوزن الجغرافي لتجار أصحاب محلات تجارة الخدمات، حيث ثبت أن أصولهم الجغرافية أبعد بكثير عن زملائهم التجار أصحاب محلات التجارة الصافية والحرفية.

وحتى تكون المقاربة المنهجية المعتمدة في إعداد هذا البحث أكثر اتزان، فقد ارتأينا إدراج تحليل المعطيات المجالية المتعلقة بأصحاب محلات تجارة الخدمات ضمن الجزء المتعلق بإثبات دور

<sup>1</sup> : مذكرة تخرج - مطار بن بولعيد - باتنة: مجال النفوذ الحالي والدور المستقبلي 2007 - ص78.

وأهمية البنية التجارية في بعث وتنظيم الديناميكية الحضرية الخارجية عوض إدراجها ضمن الجزء الأول وتصنيفها في نفس مستوى المعطيات المجالية لتجار أصحاب محلات التجارة الحرفية أو الصافية.

### 1. مكان الإقامة السابق لأصحاب محلات تجارة الخدمات:

انطلاقا من معطيات التحقيقات الميدانية والتي يمكننا استقراء نتائجها انطلاقا من الجدول المرفق بالملحق إذ يمكننا تمثيل نتائج 210 تاجر (حيث حجم العينة يساوي 10.67 %) في الخريطة رقم (30) الميمنة للأصل الجغرافي لأصحاب محلات تجارة الخدمات حسب مكان الإقامة السابق، ندرك مدى اتساع مجال نفوذ تجارة الخدمات بالمدينة حيث أن توافد التجار تعدى حدود مجال الإقليم الولائي ليشمل عدد معتبر من ولايات الوطن، حيث أن الغالبية المطلقة يمثلها التجار الوافدين من ولايات الشرق الجزائري و التي تمثل أكثر من خمس (1/5) ولايات التراب الوطني.

ونسجل أن أكبر نسبة مشاركة للتجار هذا الصنف التجاري، هم يقيمون بمجال ولاية باتنة حيث قدرت نسبتهم بـ 23.39 % من إجمالي التجار، أي ما يعادل 51 تاجر.

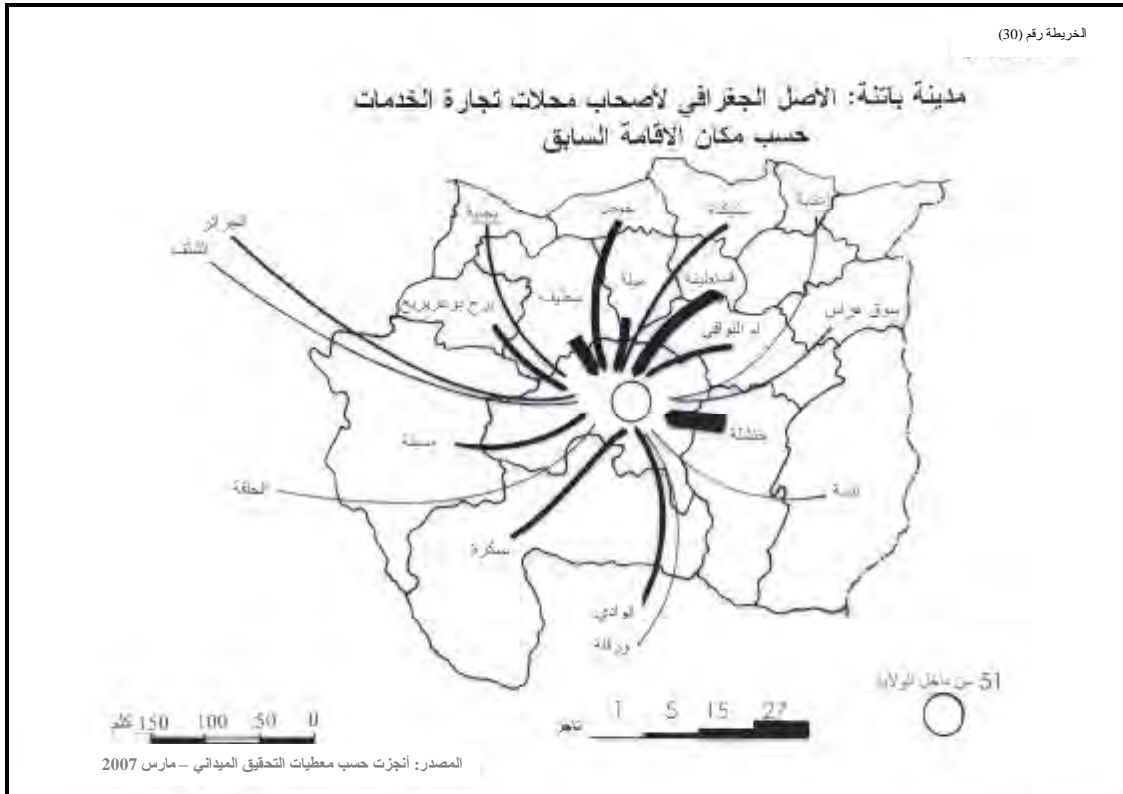
وتجدر الإشارة هنا، أن أكثر من 80 % منهم مقيمون بمقر الولاية، وتبقى نسبة 19 % من إجمالي التجار المقيمين بمجال الولاية يتوزعون على المراكز العمرانية الرئيسية، التي من بينها نذكر عين توتة، مروانة، بريكة، والمعذر.

كما توضح الخريطة رقم (30) التوافد المعتبر للتجار الذين كانوا يقيمون بالولايات الشمالية حيث يمثلون نسبة 33.48 % من إجمالي التجار وهو ما يعادل 73 تاجر، أغلبهم كانوا يقيمون بولاية قسنطينة (24 تاجر)، ولاية سطيف (19 تاجر) وكذا ولايتي جيجل وميلة بـ 15 تاجر لكل منهما.

من جهة أخرى ثبت من خلال عمليات التحقيق الميداني وجود علاقة بين الأصل الجغرافي للتجار ونوعية الأصناف الممارسة بمحلاتهم، حيث نجد جل المقيمين سابقا بكل من ولايتي ميلة وجيجل يتخصصون في خدمات الإطعام والمرطبات. في حين أن الوافدين من ولاية قسنطينة يمتنعون الخدمات الطبية ومكاتب الخبرة والدراسات.

إن أعلى نسبة للإقامة السابقة لتجار محلات الخدمات بمدينة باتنة سجلها التجار المتوافدين من ولاية خنشلة، حيث قدرت بـ 12.38 % من إجمالي التجار الأمر الذي يعكس علاقة الارتباط الوظيفي بين خنشلة ومجال الدراسة، خاصة وأن جل تجار الخدمات المتوافدين يتخصصون في صنف الخدمات وكذا بعض مكاتب الخدمات.

كما أن توافد تجار من نطاقات تبعد أكثر من 400 كلم عن مجال الدراسة يعكس الأهمية المجالية لممارسة تجارة الخدمات بمجال الدراسة حيث نسجل ما نسبته 6.42 % من إجمالي التجار كانوا يقيمون خارج المجال الجهوي للشرق الجزائري، إذ نسجل 4 تجار من الجزائر العاصمة و 8 تجار من ولاية الوادي بالإضافة إلى تسجيل نسبة محدودة وضعيفة من ولايات ورقلة، الجلفة والشلف.



## 2. مكان الإقامة الحالي لأصحاب محلات تجارة الخدمات:

تكملة للعنصر السابق وباستخدام مؤشر حركة تجار الخدمات وفقا لأصلهم الجغرافي حسب مكان إقامتهم الحالية. بهدف قياس الوزن الجغرافي لممارسة هذه الأصناف التجارية بمجال الدراسة اتضح أن 148 تاجر حاليا هم ينتمون سكنيا إلى مدينة باتنة، أي ما يقارب نسبة 67.89 % من العدد الإجمالي لتجار الخدمات بالمدينة بمعنى تمكن 92 تاجر من الإقامة بمجال الدراسة.

والخريطة رقم (31) توضح تقلص عدد الولايات التي لا تزال تمثل مقر الإقامة الحالية لتجار محلات الخدمات، إلى 08 ولايات بنسبة قدرها 32.11 % من إجمالي التجار، حيث يمكننا تصنيفها ضمن مجموعتين هما:

أ. الولايات التي لا يزال يتوافد منها عدد معتبر من تجار الخدمات نحو مدينة باتنة وهي على الترتيب: ولاية سطيف بـ 18 تاجر، من ولاية قسنطينة 16 تاجر، ومن ولاية خنشلة بـ 21 تاجر، حيث يمكننا تفسير ذلك كما يلي:

- بالنسبة للتجار الخدمات المقيمين بولايتي سطيف وقسنطينة يعتبرون أن مكان إقامتهم الحالية أفضل من الإقامة بمجال الدراسة، لما تمثله هذه الحواضر الكبرى في نظرهم.

- لم يتمكن ولا تاجر مقيم بولاية أم البواقي من الإقامة بمجال الدراسة نظرا لأن عامل القرب بمجال عملهم، خاصة وأن أغلبهم يقيمون ببلديات: عين مليلة، سوق نعمان، بئر الشهداء. كما أن نفس عامل القرب وتوفر المواصلات ساهم في بقاء العدد المعتبر للتجار المتوافدين من ولاية خنشلة.

ب. الولايات التي شهدت انخفاض محسوس لعدد التجار المقيمين بها، من 39 تاجر إلى 5 تجار يتوزعون بنسب متقاربة على ولايات جيجل، سكيكدة، برج بوعريريج، والمسيلة. حيث أن عامل المسافة البعيدة عن مجال الدراسة ساهم في تحويل هؤلاء التجار لمقرات إقامتهم نحو مجال الدراسة. عموما يمكننا الاستنتاج أن بقاء توافد ما نسبته 31.11% من إجمالي تجار أصحاب محلات تجارة الخدمات من 8 ولايات من ولايات الشرق الجزائري، يعكس أهمية صنف تجارة الخدمات بمدينة باتنة في جذب نسبة معتبرة من التجار يقيمون حاليا بأرجاء مختلفة من إقليم الشرق الجزائري.

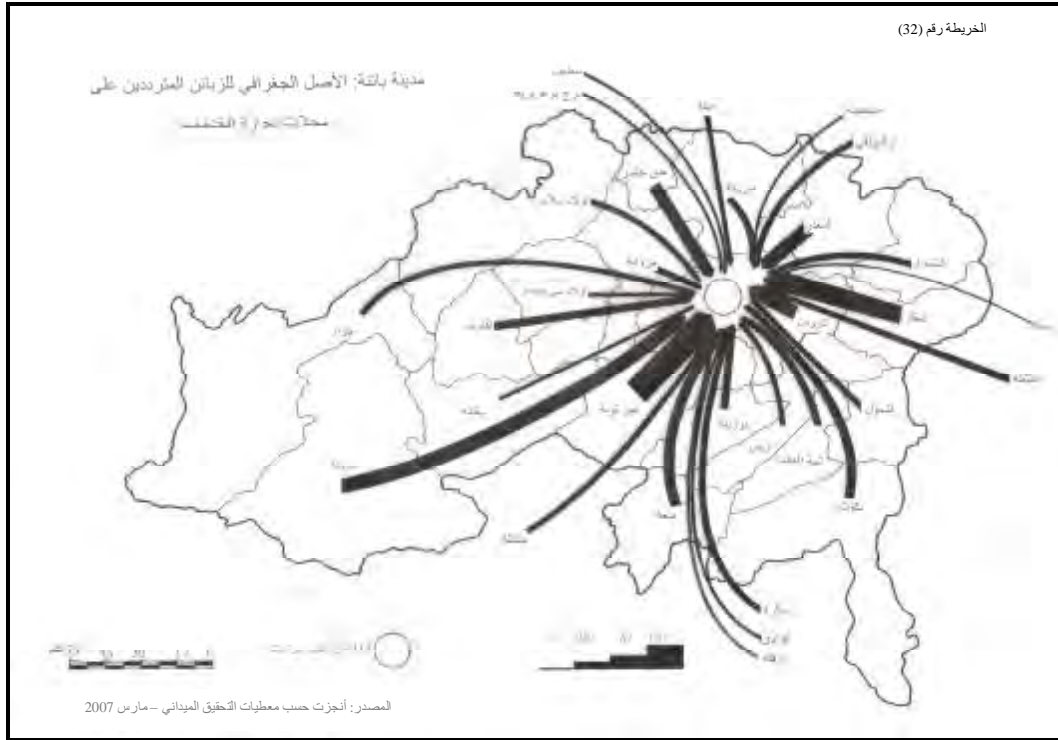
## 3. الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على محلات تجارة الخدمات:

تفيد المعلومات المقدمة من طرف تجار أصحاب محلات تجارة الخدمات إلى التوافد الكبير والمعتبر للزبائن من مختلف المراكز العمرانية المنتشرة داخل الإقليم الولائي كما هو موضح بالجدول المدرج بالملحق.

وبهدف معالجة جيدة للمعلومات المستقاة من الميدان قمنا بإنجاز الخريطة رقم (32) التي توضح الأصول الجغرافية للزبائن الأكثر ترددا على محلات تجارة الخدمات. حيث اعتمدنا على تقسيم الإقليم

الولائي إلى 21 نطاق هي بمثابة دوائر الولاية عوض تقسيمه إلى 61 بلدية لان جل البلديات يتوافد منها الزبائن نحو محلات الخدمات بمدينة باتنة، ويفسر ذلك أن جل هذه النطاقات تشهد افتقارا كبيرا لمحلات هذا الصنف التجاري.

نلاحظ من الخريطة المنجزة أن الزبائن المتوافدين على محلات تجارة الخدمات من داخل دائرة باتنة والمشكلة من ثلاث بلديات هي باتنة، واد الشعبة، فيسدديس يمثلون أعلى نسبة حيث قدرت بـ31.88% أي ما يعادل 417 زبون.



كما يمكننا تحليل توافد الزبائن المقيمين بمختلف بلديات الولاية والبالغ عددهم 785 زبون أي ما يمثل نسبة 60.01% من إجمالي زبائن محلات تجارة الخدمات بمجال الدراسة كما يلي:

- نسبة 23.85% من إجمالي الزبائن يتوافدون من الدوائر الجنوبية للإقليم الولائي حيث تحتل دائرة عين التوتة المرتبة الأولى بعدد إجمالي قدره 101 زبون أي ما يمثل 7.72% من إجمالي زبائن محلات الخدمات بالمدينة، في حين تتقارب نسب الزبائن المقيمين في باقي الدوائر الأخرى حيث نجد 46 زبون من دائرة منعة و39 زبون من دائرة تكوت وكذا 28 زبون يتوافدون من دائرة ثنية العابد.

- يمثل الزبائن المتوافدين من الدوائر الواقعة في شمال الإقليم الولائي ما نسبته 24.69% من إجمالي الزبائن حيث تحتل كل من دائرتي تيمقاد والمعذر المرتبة الأولى من حيث عدد المتوافدين من داخل هذا النطاق، إذ نسجل 71 زبون من دائرة تيمقاد التي تضم بلديتي تيمقاد

وأولاد فاضل، كما نسجل 65 زبون يقيمون بدائرة بريكة و 13 زبون يقطنون ببلديات، عزيل  
عبد القادر، وأولاد عمار التابعة إداريا لدائرة الجزائر.

ويعزى هذا التنظيم المجالي إلى عاملين أساسيين هما:

Ø حجم الزبائن المتوافدين من دوائر الولاية على محلات تجارة الخدمات بمجال الدراسة  
مرتبط بالحجم السكاني لكل دائرة، فكلما زاد التعداد السكاني بها ارتفع عدد المتوافدين  
منها.

Ø التقلص النسبي لعدد الزبائن المتوافدين من بعض الدوائر المشكلة لحدود الولاية مرده  
بعد المسافة عن مجال الدراسة من جهة والى عامل الجذب التجاري الذي تمارسه تجارة  
الخدمات الموطنة في بعض المراكز العمرانية الكبرى للولايات المجاورة مثل مدينة عين  
مليلة في ولاية أم البواقي ومدينتي العلمة وعين ازال بولاية سطيف.

ومن جهة أخرى قدر عدد الزبائن المتوافدين من خارج إقليم ولاية باتنة بـ106 زبون أي ما يمثل  
نسبة 8.10% من إجمالي زبائن محلات تجارة الخدمات بمدينة باتنة وهي نسبة معتبرة تعكس عددا  
معتبرا من الولايات التي يتوافدون منها والبالغ عددها 11 ولاية حيث نجد 20 زبون مقيم بتراب ولاية  
خنشلة، 13 زبون من ولاية تبسة، و5 زبائن من ولاية ورقلة، فكلما زادت المسافة بعدا عن مجال  
الدراسة كلما تقلص عدد الزبائن، لكن توافد زبائن من نطاقات بعيدة يعكس الدور الجهوي الذي تلعبه  
صنف تجارة الخدمات بمجال الدراسة.

من كل ما سبق نستنتج أن لصنف تجارة الخدمات بمجال الدراسة والبالغ عددها 2254 محل  
تجاري أي ما يمثل 25.81% من إجمالي المحلات التجارية بمدينة باتنة، إشعاعا جهويا في الشرق  
الجزائري ويعزى ذلك للموقع الجغرافي الذي تحضي به المدينة كمجال عبور يتوسط عدد معتبرا من  
الولايات وكذا للتدفق الكبير للزبائن من جميع أنحاء الإقليم الولائي، الأمر الذي شجع على ظهور هذا  
العدد المعتبر لهذا الصنف من المحلات التجارية بمجال الدراسة، بالإضافة إلى السعي الحثيث لهذه  
المحلات في الرفع من مستوى خدمتها لجذب أكبر قدر من الزبائن.

### III. الإشعاع الوطني لتجارة الذهب:

ثبت من خلال الجرد الميداني لمحلات البنية التجارية بمجال الدراسة وجود 313 محل لتجارة  
الصياغة حيث تمثل ما نسبته 20% من إجمالي محلات التجارة الحرفية كما تمثل أكثر من 40% من  
إجمالي محلات حرف الإنتاج وهي نسبة معتبرة تستعدي الاهتمام خاصة إذا علمنا بتحول عدد معتبر  
من شقق الطوابق العلوية لحي 84 مسكن الواقع بقلب مركز المدينة إلى ورش لصناعة الحلبي  
والمصوغات.



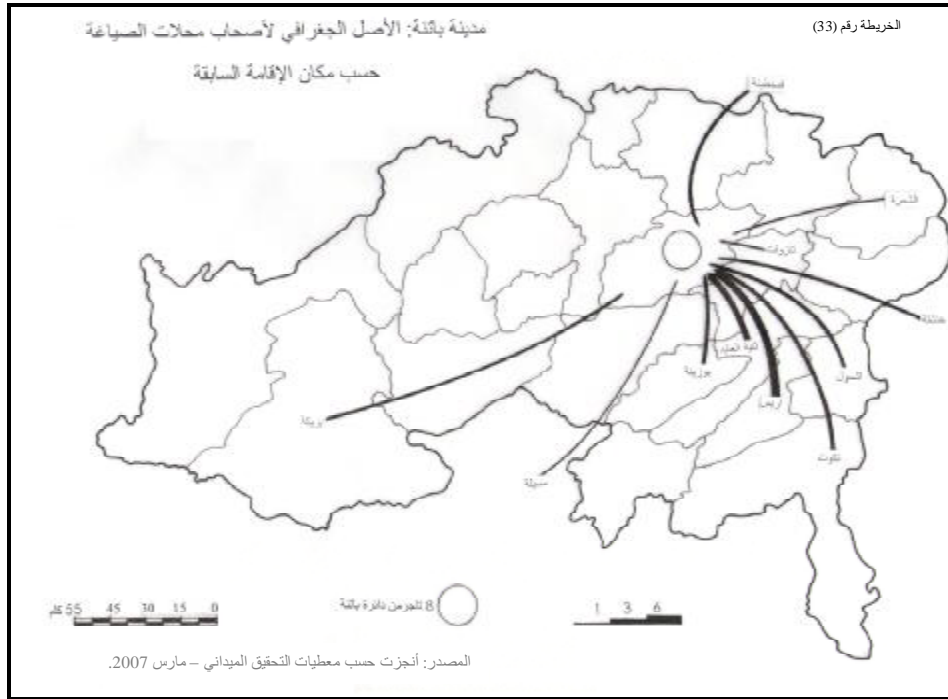
لذا عند معالجتنا لـ 35 استمارة أي ما يمثل عينة حجمها 11.18% من إجمالي المحلات الصياغة اتضحت لنا الخصوصية المجالية لهذا الصنف من الممارسات التجارية بمجال الدراسة ولإبراز أهمية ذلك في البحث ندرج العناصر المولية التي نركز فيها على مؤشر الأصول الجغرافية للتجار الصياغة وزبائنهم من التجار الأكثر تعاملًا معهم.

### 1. مكان الإقامة السابق لتجار محلات الصياغة:

من خلال الخريطة رقم (33) الموضحة لتوزيع الأصول الجغرافية للتجار أصحاب محلات الصياغة وفقا لمقر إقامتهم السابقة، نلاحظ النسبة الضعيفة نسبيا للتجار المقيمين سابقا بمجال الدراسة حيث قدرت بـ 22.86% من إجمالي تجار الصياغة. وهي ما تعادل 8 تجار.

في حين نجد أن غالبية التجار أصحاب محلات الصياغة كانوا يقيمون ببلديات إقليم ولاية باتنة، حيث يمثلون نسبة 62.85% من إجمالي التجار، غير أن توزيعهم المجالي يعكس تصدر إقليم البلديات الواقعة في الجنوب الشرقي من تراب الولاية، إذا إن نسبة 48.57% من إجمالي هؤلاء التجار كانوا يقيمون سابقا بهذه الأرجاء، التي من بين أهمها نذكر 6 تجار من بلدية اريس، 4 تجار من بلدية ثنية العابد و3 تجار من بلدية تكوت. الأمر الذي يؤكد سيطرة تجار هذه البلديات على صنف تجارة الصياغة بمجال الدراسة، ويفسر ذلك بعوامل تاريخية وأخرى اجتماعية أسرية، تتمثل أساسا في التكاثر العائلي من خلال تلقين أفراد العائلة الواحدة، أو القبيلة الواحدة أسرار هذه الحرفة واحتكارها. كما توضح الخريطة السابقة النسب الضعيفة والمحدودة لتجار المقيمين سابقا بالبلديات الأخرى والتي نذكر منها: بريكة، عين التوتة، وتازولت، حيث كان يقيم بها ما نسبته 14.28% من إجمالي التجار ويعزي ذلك لكونها من صنف البلديات ذات التعداد السكاني الحضري المعتبر على مستوى الولاية.

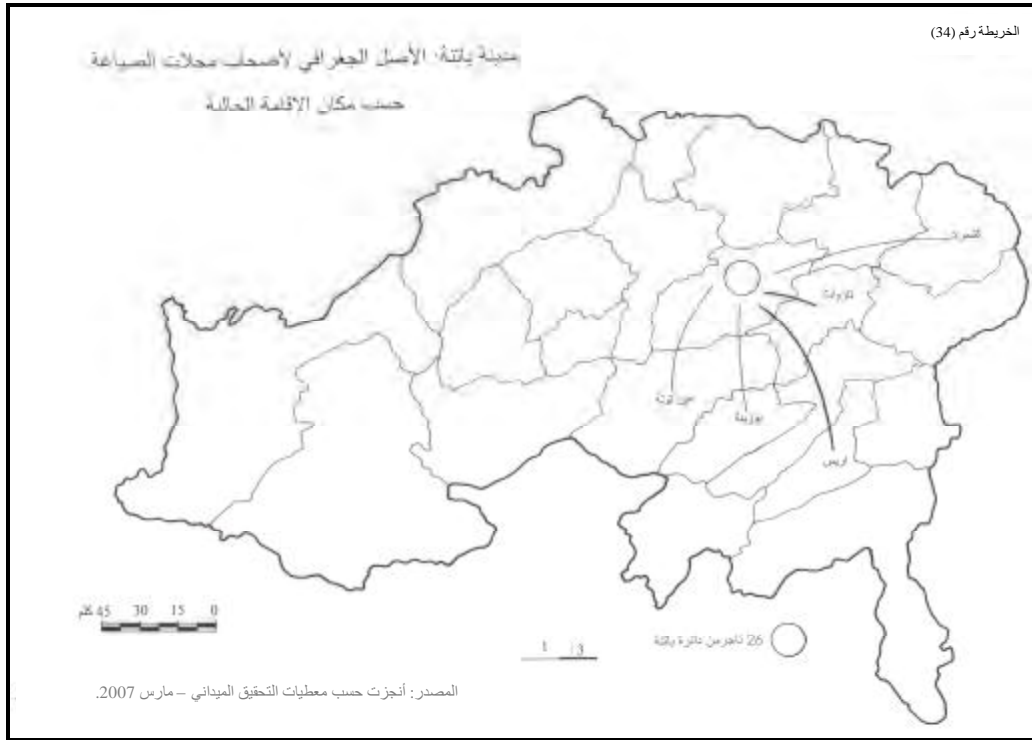
إن وجود ما نسبته 14.28% من إجمالي تجار الصياغة يسكنون سابقا بمجالات خارج حدود نطاق ولاية باتنة يعكس الأهمية الاقتصادية لتجار الصياغة بمجال الدراسة، حيث أن هذه الخيرة عملت على جذب تاجرين من كل الولايتين خنشلة وقسنطينة، وتاجر واحد من ولاية لمسيلة



## 2. مكان الإقامة الحالي لتجار محلات الصياغة:

ضمن نفس نسق العنصر السابق تم إعداد الخريطة رقم (34) انطلاقاً من نتائج الاستثمارات الموزعة على أصحاب محلات الصياغة، الموضحة لتوزيع هؤلاء التجار وفقاً لمكان إقامتهم الحالية حيث نلاحظ أن نسبة 74.28% من إجمالي التجار أصبحوا يقيمون بمدينة باتنة. وهذا يعني أن غالبية تجار الصياغة فضلوا الاستقرار بمحاذاة مقر عملهم نظراً لما تقتضيه شروط مزاوله هذا التخصص التجاري، ومن جهة أخرى نستنتج أن العائدات المالية المعتبرة التي يجنيها تجار الصياغة التي مكنت أغلبهم من اقتناء مسكن بمدينة باتنة أو بالتجمعات العمرانية القريبة منها هو ما يفسر ظهور تجارا مقيمين في بلدية فيسديس وارتفاع نسبة المقيمين في بلدية تازولت إلى 8.57% من إجمالي التجار حيث تتوفر بهذه المراكز العمرانية الاحطياطات العقارية الموجهة لتلبية الاحتياجات التوسعية المتزايدة لمدينة باتنة، وهو الأمر الذي جعل منها مقر الإقامة الحالية لنسب معتبرة من إجمالي التجار النشطين بمجال الدراسة.

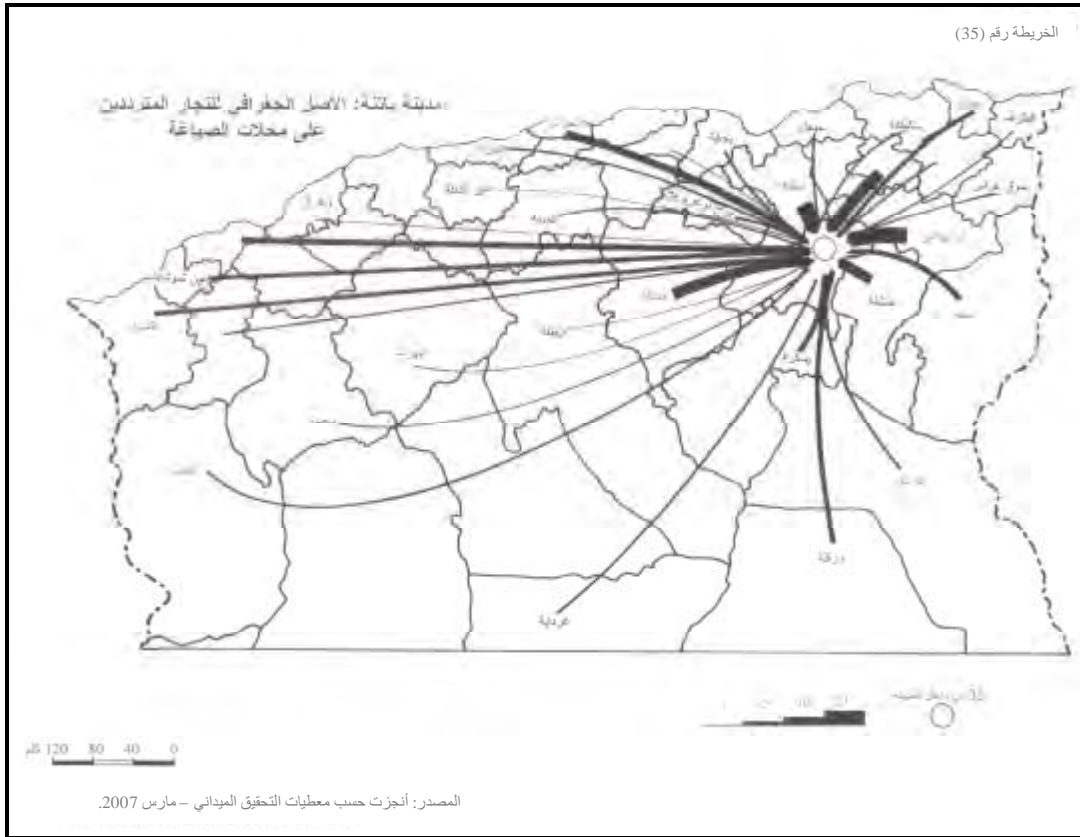
وتوضح الخريطة رقم (34) أن جل التجار الذين غيروا مكان إقامتهم نحو مجال الدراسة هم الذين كانوا يقيمون سابقاً في البلديات البعيدة وفي خارج حدود الإقليم الولائي لولاية باتنة. في حين لا يزال ما نسبته 11.42% من إجمالي التجار الصياغة يقيمون بالبلديات الواقعة في الجنوب الشرقي من الولاية، حيث نجد 3 تجار من بلدية آريس، وتاجر واحد من بلدية بوزينة، ويعزي ذلك إلى كونهم من التجار الصغار الذين لم يتمكنوا بعد من الحصول على مسكن بمدينة باتنة وهو الأمر الذي يستوجب عليهم التنقل بانتظام إلى مقر إقامتهم.



من كل ما سبق نستنتج أن لصنف تجارة الصياغة والمعدن النفيس بمدينة باتنة خصوصيات اجتماعية واقتصادية تمكننا من استنتاجها انطلاقاً من لخصوصية المجالية حيث أن احتكار التجار المتوافدين من بلديات آريس، تكوت، منعة، وثنية العابد لهذه الحرفة التجارية يعكس الأبعاد الاجتماعية المنظمة لممارسة هذا النشاط التجاري في حين أن توافد تجار من خارج الإقليم الولائي من أجل العمل بهذه التجارة في المدينة يوضح الحجم المعتبر لسوق الذهب الذي تحضى به البنية التجارية في مدينة باتنة.

### 3. الأصل الجغرافي للتجار المترددين على محلات الصياغة:

لحظة فرز ومعالجة الاستثمارات الاستثنائية الموزعة على التجار أصحاب مختلف أصناف المحلات التجارية بمجال الدراسة تبين انه وباستثناء تجار الجملة أن جميع إجابات تجار أصحاب محلات الصياغة، لديهم زبائن تجار يتعاملون معهم، وهذا يعني أن لتجار الصياغة بمجال الدراسة مدلولاً اقتصادياً كبيراً يتوافق مع تجار الجملة لذا فإن إدراج تحليل مؤشر الأصل الجغرافي للتجار المترددين على محلات الصياغة هو حتمية ضرورية تهدف من خلالها الوقوف على حقيقة حجم تجارة الصياغة بمدينة باتنة حيث يتسنى لنا تحديد معالم مجال نفوذ المعدن النفيس، وانطلاقاً من التحقيق الميداني تمكننا من إنجاز الخريطة رقم (35) حيث ندرك المجال الواسع الذي يتوافد منه التجار لاقتناء السلع، إذا إن نسبة 83.33% من إجمالي التجار المترددين على محلات الصياغة يتوافدون من العديد من ولايات القطر الجزائري وقد تبين ما يلي:



**ن** حضور معتبر للتجار المقيمين ضمن نطاق ولاية باتنة إذ يمثلون نسبة 16.66% من إجمالي التجار وهي نسبة معتبرة تعكس علاقات التبادل بين تجار الإقليم الولائي وعلى وجه الخصوص التجار المقيمين بمجال الدراسة والمتمرسين لتجارة بيع الذهب، وهذا لتعامل والتبادل التجاري بين تجار أصحاب محلات الصياغة يعزز من قوة تركيز البضاعة المعدنية بمجال الدراسة، خاصة وأن هذا التركيز يساهم في مضاعفة جذب التجار من مناطق بعيدة.

**ن** يمثل التجار المتوافدين على مجال الدراسة من ولايات الشرق الجزائري، باستثناء ولاية عنابة أكبر نسبة حيث تسجل نسبة 54.28% من إجمالي التجار المترددين على أصحاب محلات تجارة الصياغة، وهو ما يعادل 114 تاجر، وإذا أسقطنا نتائج العينة المدروسة على إجمالي المحلات بالمدينة نجد أكثر من ألف تاجر من مختلف ولايات الشرق يترددون على مدينة باتنة بهدف التجارة في هذا الصنف من السلع، ويمكننا تفسير ذلك بعامل الموقع الجغرافي القريب والوسيط للمدينة من هاته الولايات وكذا سمعة وازدهار تجار الذهب في مدينة باتنة.

**ن** كما يمثل التجار المقيمين بولايات الغرب الجزائري نسبة 14.64% من إجمالي التجار أهم هذه الولايات هي وهران (9 تجار) عين تيموشنت وتلمسان (6 تجار لكل منهما).

**ن** أما التجار المتوافدون على مدينة باتنة من ولايات الوسط والجنوب الجزائري فهم يمثلون نسب محدودة بالمقارنة مع المعطيات السابقة حيث قدرت النسب بـ 9.04% و 5.24% من إجمالي التجار على الترتيب، حيث قدم 10 تجار من الجزائر العاصمة و 3 تجار من ولاية تيبازة، أما من الجنوب الجزائري نسجل توافد 5 تجار من ورقلة و 3 تجار كل من ولايتي غرداية والوادي.

من كل ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- تحتل محلات تجارة الصياغة بمجال الدراسة مكانة مهمة ضمن المنظومة التجارية لهذا الصنف من المنتجات على المستوى الوطني. الامر الذي يؤكد الجذب المعبر لعدد التجار من مختلف أنحاء الوطن (أكثر من 32 ولاية).
  - بروز عدد معتبر من التجار المتوافدين من ولايات سطيف، قسنطينة، وأم البواقي ضمن قائمة التجار المتوافدين على محلات الصياغة بالمدينة، يؤكد أهمية أسواق الذهب بهذه الولايات كأقطاب الشرق الجزائري، حيث تجدر الملاحظة هنا أن جل المتوافدين من ولاية أم البواقي يقيمون بمدينة عين مليلة.
  - نفس الاستنتاج السابق يمكن إسقاطه على ولايات الوسط الجزائري، حيث تظهر مدينة الجزائر العاصمة كأكبر مدينة يتوافد منها تجار الصياغة نحو مجال الدراسة، وهي نفس الملاحظة تنطبق على ولايات وهران، تلمسان وعين تيموشنت في الغرب الجزائري.
- نظرا لأهمية الدور التنظيمي الذي تؤديه تجارة الصياغة بمجال الدراسة، فقد حاولنا خلال عملية التحقيق الميداني معرفة مصادر هذه السلع لإثراء هذه الدراسة خاصة بعد تمكننا من معرفة مجال نفوذ وإشعاع هذا النوع من النشاطات التجارية لكل جل التجار المستجوبين اجمعوا على أن لديهم ثلاث مصادر أساسية لسلعهم هي:

- E** الديوان الوطني للمعادن النفيسة.
- E** المواطنين والزبائن الراغبين في بيع أو تبديل مصوغاتهم، إذ يعتبرونها كمواد خام قابلة لإعادة تشكيل، إذ يصطلح على تسميتها بـ "التكاسر"
- E** بعض الأسواق العالمية والمعارض الدولية التي تنظم خارج الوطن وعلى وجه الخصوص في دول الخليج.

في حين تؤكد لنا بعض المصادر المطلعة بهذا الشأن أن دول ساحل الصحراء مثل مالي ونيجيريا تعتبر مصدرا هاما لذهب، بالإضافة إلى عمليات تهريبه في سلع أخرى من أوروبا ودول الخليج.

**خلاصة الفصل السادس :**

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

**على صعيد الديناميكية الحضرية الخارجية:**

مدينة باتنة تحض بتدفقات سكانية معتبرة تتجاوز حدودها الإدارية، حيث يلعب الموقع الجغرافي وشبكة الطرق الكثيفة في ازدهار كثافة المرور باتجاه المدينة. الدور الذي تمارسه تجارة الخدمات بمجال الدراسة، كإشعاع جهوي في الشرق الجزائري نتيجة للتدفق الكبير للزبائن من جميع أنحاء الإقليم الولائي، الأمر الذي من شأنه الرفع من مستوى خدماتها لجذب أكبر قدر من الزبائن.

الدور التنظيمي لمحلات تجارة الصياغة ضمن المنظومة التجارية لهذا الصنف من المنتجات على المستوى الوطني. وهو ما يؤكده الجذب المعتبر لعدد التجار من مختلف أنحاء الوطن (أكثر من 32 ولاية).

**على صعيد الديناميكية الحضرية الداخلية:**

تطور جهاز النقل الحضري وتعدد وسائله، ساهم في ترقية علاقة تكامل بين مختلف الأصناف التجارية، هذا التكامل يؤكد الشكل المنتظم من تردد الزبائن بين التكتلات التجارية.

أهمية صنف التجارة الصافية بمجال الدراسة في تفعيل الديناميكية من خلال استقطب تجارا من المراكز العمرانية القريبة من المدينة. بالإضافة إلى استقطاب التجار المقيمين بالنطاقات المعزولة نسبيا.

الوزن الجغرافي الذي تحضى به صنف التجارة الحرفية بمجال الدراسة حيث أن دورها التنظيمي يتعدى الدور المحلي، إلى الدور الإقليمي الذي يغطي مختلف أرجاء الولاية.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

من خلال كل ما تطرقنا إليه في الفصول السابقة تمكنا من توضيح وفهم الضوابط المتحركة في الجهاز التجاري بمدينة باتنة، وهي أربعة ضوابط أساسية تساهم في تشكيل سمات الجهاز التجاري، ويمكن التذكير بها كما يلي:

**ü الضوابط التشريعية:** في ظل غياب قانون التعمير التجاري، لا تزال مختلف الهيئات المخول لها إدارة وتنظيم النشاط التجاري بسيطة في نظرتها لتنظيم البنية التجارية، التي لا تخرج عن نطاق كون الوظائف التجارية مورد هام للجباية المحلية. وتبقي القانونين المنظمة للوظائف التجارية تركز على البعد الجبائي للوظيفة دون الإشارة لهيئتها أو حالتها المعمارية، والتغيب الكلي لدور البنية التجارية في عملية تنظيم وهيكله المجال الحضري (مجالات خدمة/ديناميكية حضرية).

**ü الضوابط الاقتصادية:** حيث تبين أن الحجم المالي للسلع بمدينة باتنة قدر بـ : 4382.67 مليار سنتيم ( نصيب الفرد يقارب 18 مليون سنتيم ) غير أن الملفت للانتباه هو أن نسبة 52.32 % من إجمالي القيمة المالية للسلع بالمدينة ككل تتركز بمركز المدينة وحيث بوعقال كما أن 84% من القيمة المالية للسلع المعروضة بالمحلات التجارية في مدينة باتنة تتوزع على محلات التجارة الصافية. ومن الضوابط الاقتصادية للجهاز التجاري ارتفاع نسبة حالات التأجير التي تعكس دلالتين أساسيتين: حدة التغيرات الحاصلة على هيئة التوزيع المجالي للبنية التجارية وبالتالي التأثير الدائم على الوضع القائم لخصوصية التنظيم المجالي للوظائف التجارية. والدلالة الثانية، هي الأهمية التجارية للموقع وارتفاع شدة الطلب عليه من أجل مزاولة النشاط التجاري وبالتالي ندرة العقار خاصة بالأحياء المركزية. كما يعتبر مؤشر نسبة المشتغلين في التجارة من المؤشرات الاقتصادية المهمة.

**ü الضوابط الديموغرافية:** حيث أن درجة فاعلية الجهاز التجاري وتوزيعه المجالي تحدد بنسبة تغطية السكان وإمكانية نفاذية المواطنين كما تحكمت خصوصية التنظيم الاجتماعي للمجتمع الحضري في خصوصية البنية التجارية.

**ü الضوابط المجالية:** من خلال توزيع التكتلات التجارية وتنظيم أشكال العمران التجاري حيث سبق توضيح خصوصية التنظيم المجالي للبنية التجارية بالمدينة.



يتضح دور البنية التجارية في تنظيم وهيكله المجال الحضري من خلال التحول الثقافي في التعامل ما بين الأفراد وأشكال التفاعل بين الأفراد ومجالهم العمراني، تحول محصلته تراجع للعادات والتقليد في الممارسة المجالية.

كما كان الأثر الواضح للدور الهيكلي البنية التجارية على باقي الاستخدامات الحضرية سواء في المركز أو الأطراف، أين يأخذ تحويل الأطر المبنية إلى استخدامات تجارية أشكال متعددة، وجميعها تزيد من تنوع مظاهر التعمير التجاري. كما أن المساحات الحرة أضحت مجالات مرفقة بالمساحة التجارية من خلال استغلالها كمساحات عرض لسلع. بل يتجلى تأثير البنية التجارية على تنظيم تدفقات سير على الطرقات ودورها في ترقية محاور معينة إلى محاور تجارية مهيكلة للمجال.

والبنية التجارية تلعب دورا رئيسيا في هيكله وتنظيم المجالات الحضرية. من خلال الدور المنظم الذي تلعبه الأقطاب التجارية في توجيه التدفقات وتطوير الاقتصاد الحضري، وكذا مساهمتها في بلورة نوعين من الديناميكية الحضرية. ديناميكية حضرية داخلية (توجيه التدفقات ما بين القطاعات العمرانية) وديناميكية حضرية خارجية ( الدور التنظيمي على المستوى الإقليمي)، حيث يتضح الوزن المعبر للوظائف التجارية بمجال الدراسة داخل المنظومة التجارية للشرق الجزائري.

إذن فإنه لا يمكن إهمال أهمية الاستخدامات التجارية في تنظيم الحياة الحضرية. وعليه لابد من ترفيتها خاصة إذا أصبح الأمر مرتبط بجودة الحياة والحديث عن تنظيم أفضل للمدينة الجزائرية.

### لماذا الاهتمام بجود الارتقاء بالخدمات التجارية؟:

من خلال تحليل الخطاب الرسمي لرئيس الجمهورية، حيث كانت قضية جودة الحياة، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في أحياء المدن الجزائرية، محل نقد قوي، واستنكار شديد في ثلاثة مناسبات هامة، الأولى في جلسات الهندسة المعمارية في 2006/02/19، والثانية في إجماع الحكومة والولاية في 2006/06/25 والثالثة في رسالة بمناسبة اليوم الوطني للمدينة الجزائرية في 2007/02/20<sup>1</sup>، ولدى تدخله إثر مناقشة ملف قطاع التجارة في 2008/09/08، نستشف بالتشخيص والإقرار الرسمي بالأوضاع المزرية لقطاع الخدمات التجارية في المدن الجزائرية حيث أكد رئيس الجمهورية أن "الحصيلة التي قدمتها وزارة التجارة تبرز الاختلالات الناجمة عن عدم احترام القوانين و حقوق الغير، و ذلك ما يمثل كذلك إرثا عن المأساة الأليمة التي عاشتها الجزائر " وبين أن " عددا كبيرا من الوكلاء الاقتصاديين يسعون إلى تحويل تحرير النشاطات الاقتصادية و التجارية إلى وضعية لا قانون حقيقية، و يتمادون فيها بصفة مشينة من خلال الغش في الأعمال و التجارة". واستخلص "ضرورة أن تجعل الدولة من مراقبة وضبط الحقل الاقتصادي بما فيه التجارة، أولوية وطنية

<sup>1</sup>أ.د محمد الهادي لعروق : التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية -مجلة مخبر التهيئة العمرانية، العدد09-1/2008، ص44. جامعة منتوري قسنطينة.

حقيقية". كما يتبع هذا التشخيص للأوضاع المزرية للخدمات التجارية، رسم خارطة طريق لتنظيم كل من الممارسات التجارية والفضاء التجاري.

فعلى صعيد الممارسات التجارية: من خلال توجيه أوامر لإدارة التجارة و غيرها من السلطات المعنية، لمضاعفة الجهود والتجنيد، لحماية القدرة الشرائية للسكان و صحتهم، من أضرار الناهبين الذين يفتقرون لأدنى حس مدني. موضحا "إن التقويم الوطني سجل بدون شك تقدما في كل الميادين بما في ذلك الخدمات الاجتماعية، و مختلف أنواع الدعم العمومي لتحسين ظروف معيشة شعبنا. لكن آثار هذه الجهود أحبطتها أعمال الغش التي تعيب النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة، و كذا اللامبالاة التي تلحق الضرر بسمعة و نشاط مصالح المراقبة، و كل هذه الوضعية يجب أن تتغير حتما"، كما ألزم الحكومة بالإسراع و استكمال تأهيل التشريع و التنظيم الخاص بتأطير المراقبة و الضبط الاقتصادي والتجاري، مؤكدا أن "تأطير النشاطات الاقتصادية يجب أن يكون انشغالا وطنيا، كما يجب ألا تخضع ترقيتها إلى الضرورات المترتبة عن اعتبارات غير موضوعية". فبخصوص تطهير النشاط التجاري و حماية المستهلكين، فإن الجهود المبذولة ما انفكت تتعزز باستمرار. حيث أن عدد عمليات المراقبة التي تم تنفيذها سنة 2007 تقدر بأكثر من 720 ألف عملية، حيث بلغ عدد المخالفات المسجلة بأزيد من 115 ألف، وهو الأمر الذي أنجر عنه أكثر من 110 ألف متابعة قضائية باشرتتها السلطات العمومية، وهو ما يؤكد توسع أنشطة المراقبة و قمع مختلف أنواع الغش التجاري بما فيها التجارة غير القانونية، و ممارسات الغش عند الاستيراد.

وعلى صعيد التجهيز التجاري: حيث كلف رئيس الدولة الحكومة بالسهر على تكفل البرنامج الخماسي 2009-2014، بإنجاز شبكة أسواق التوزيع وطنية و جهوية و محلية، وحتى جوارية. واستجابة للحرص على تحسين ضبط النشاط التجاري فقد تم تنفيذ برنامج تأهيل 35 سوق جملة، و أزيد من 700 سوق تجزئة عبر التراب الوطني. بل سيوسع البرنامج الجاري تنفيذه لإنجاز أسواق الجملة و التجزئة للخضر و الفواكه في إطار المخطط الخماسي القادم، ليشمل إنجاز 50 سوق جملة و 838 سوق تجزئة مغطاة، و 1000 سوق جوارية، كما سيتم تعزيز قدرات التخزين لا سيما عن طريق التبريد، و سيخصص ضمن هذه الحركية العمرانية كذلك بناء المذابح و أسواق الجملة للسمك و المسامك، أسواق المواشي، أسواق السيارات و وفقا لمقاييس التعمير التجاري العصرية وهو الأمر الذي من شأنه التعزيز المرتقب لهذه المرافق التجارية أن يساهم في ضبط أمثل للسوق و تحسين شروط تمويل المواطنين. وفي سياق دور الجماعات المحلية في التعمير التجاري بين رئيس الجمهورية أن "الجماعات المحلية تهمل إنجاز و تحديث الأسواق بسبب نقص الموارد غالبا. ستشجع الدولة الجهود التي ستقوم بها الجماعات المحلية في هذا المجال، مما سيحسن ظروف معيشة المواطنين، لكن سيساعد أيضا الدولة في مكافحتها للدوائر الموازية و التجارة بدون فوترة، وكذا مكافحة إلحاق الضرر بالصحة العمومية".

ونظرا لأهمية المرافق التجارية في عملية تنظيم المجالات الحضرية فإنه من الضروري الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها.

### التنمية المستدامة للبنية التجارية، آلية لترقية جودة خدماتها

المتتبع لمسار السياسة الحضرية في الجزائر يدرك المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية بغية القضاء على مظاهر التخلف الحضري، وتحقيق تنمية اجتماعية وازدهار اقتصادي شامل، من خلال تبنيها لسياسة تهيئة عمرانية، لا تكاد تتوقف عن التطور والتبلور وفقا للتحديات المثارة والقضايا المطروحة. فعلى المستوى الوطني نجد صدور القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يؤكد الرغبة الملحة للمشرع الجزائري في اعتماد إستراتيجية تخطيطية مبنية على أفكار التنمية المستدامة، من خلال إدراج أدوات جديدة لتنفيذ سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة. خاصة وقد توافق صدوره مع إلغاء القانون القديم رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية. ليتعزز هذا المسعى الدعوى نحو التنمية المستدامة بضرورة ربط هذه التهيئة بحماية البيئة، من خلال اعتماد القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19-07-2003. والمعنون بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث يعرف التنمية المستدامة على أنها: « مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية».

أما على مقياس التهيئة الحضرية فقد تمت إعادة صياغة جميع أحكام التهيئة والتعمير ضمن القانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 20-02-2006. الذي يهدف لتعريف عناصر سياسة المدينة. حيث أضحت التنمية المستدامة علاوة على الحكم الراشد، التسيير الجوارى والتنمية البشرية من المبادئ العامة لهذه السياسة. المزمع انتهاجها والسهر على تطبيقها من طرف المرصد الوطني للمدينة. وهو هيئة جديد ملحقة بالوزارة المكلفة بالمدينة.

حتى تؤدي المدينة جميع وظائفها بكفاءة عالية وفي شروط سياسية، مؤسساتية، اجتماعية وثقافية متكاملة الأدوار، دون أن تلحق الضرر بالموارد المحيطة بها، يتطلب وضع تدابير قانونية و مؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة. لهذا الغرض تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

وتدعما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية و ترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003، بالإضافة الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة للبيئة تم اعتماد رسوم على النشاط التجاري تتمثل أساسا في ما يلي :

ü 1.000 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري ، واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

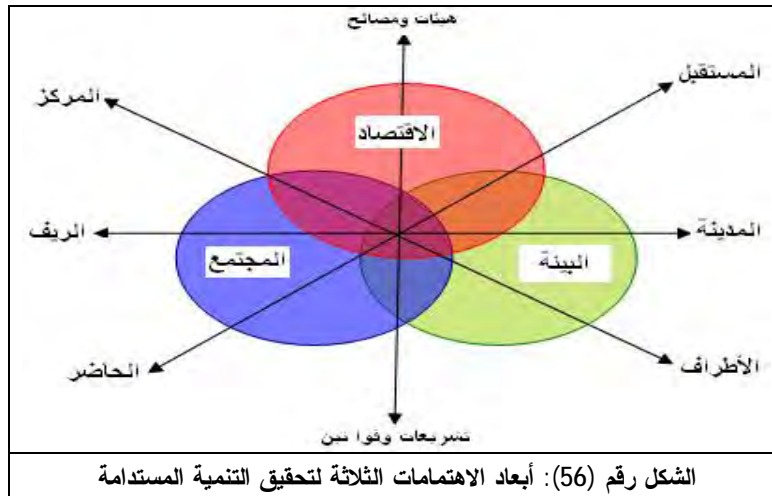
ü 12500 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري ، واقع في بلدية عدد سكانها 50.000 نسمة أو أكثر.

ü بالنسبة للمحلات التي تحدث كمية فضلات أكبر و هي عادة المصانع أو المحلات التجارية أو الحرفية الكبرى، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد مبلغ الرسم المحصور في المجال 2.500 دج - 5.000 دج ، و ذلك مهما كان عدد سكان البلدية.

### التخطيط العمراني للوظائف التجارية والتنمية المستدامة :

رغم العديد من التعريف المقدمة للتنمية المستدامة التي كان بعضها ذو طابع اقتصادي، أو اجتماعي وإنساني أو حتى تلك المتعلقة بالجانب التقني، يظل التعريف المقدم من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987: « التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بالأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها» الأكثر تداولاً. وعليه أضحى التحدي الحقيقي هو إسقاط مفاهيم هذا النوع من التنمية ميدانيا، وتجسيدها عملياً بتصميم مشاريع عمرانية. حتى تؤدي المدينة جميع وظائفها بكفاءة عالية في شروط سياسية، مؤسسية، اجتماعية وثقافية متكاملة الأدوار، دون أن تلحق الضرر بالموارد المحيطة بها.

تركز التنمية المستدامة على ثلاث اهتمامات تنموية رئيسية هي: البيئة، المجتمع والاقتصاد. وعليه فإن تداخلها بتناغم وتكامل وفق مقاربة مدروسة يؤدي إعداد مشروع جيد تمثل فيه رفاهية الإنسان غاية محققة. حيث كلما ازدادت درجة تداخل الدوائر مكملة بعضها البعض، ازدادت رفاهية الإنسان وأضحى المشروع مثاليا. حسب ما هو مبين في الشكل التالي:

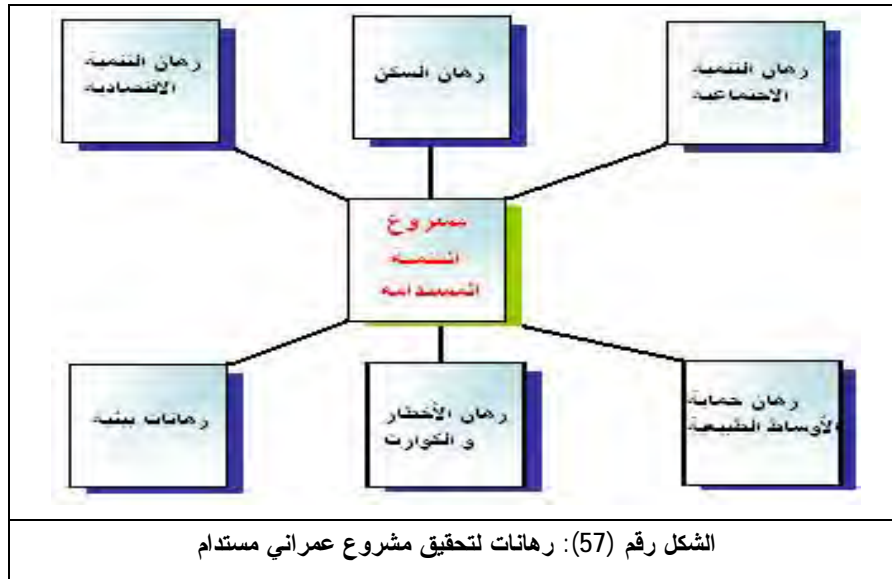


إن الرغبة في تنفيذ وتطبيق تعميم يحترم المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. تمخض عنها تصور جديد للتهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية اتفق على تسميته لدى كثير من المختصين بالنمو الذكي (la croissance intelligente) الذي يمكن تعريفه على أنه جملة من المعايير التخطيطية المرتبطة بالتعمير والتنمية الاقتصادية والنقل تهدف لتحسين نوعية حياة السكان واحترام البيئة والتراث البشري الفيزيائي والتاريخي كما تساهم هذه المعايير على إشراك المواطنين في سيرورة اتخاذ القرارات. كما قدمت الجمعية الكندية للرهن العقاري والسكن التعريف التالي: النمو الذكي هو ممارسة وتنفيذ التهيئة واستغلال الأرض حيث يحد من الامتداد الحضري المكلف وتوجيه الاستثمارات أكثر نحو العمل الجماعي المتمحور على نوعية الحياة.

ومنه فإن التعمير الناتج عن النمو الذكي هو الذي:

- يسمح بالاندماج الاجتماعي والتكامل بين النشاطات الحضرية
- يساعد على التركيز التجاري والسكني في الأحياء المركزية
- يحد من الامتداد الحضري
- يحمي ويثمن التراث المحلي
- يشجع وسائل النقل الأخرى خارج السيارة (النقل الجماعي، المشي والدراجة)
- يدعم مقاربات حماية المحيط
- يساعد على المحافظة صحة السكان

والشكل المولي يلخص ستة رهانات أساسية، يشترط الأخذ بها في إعداد و إنجاز أي مشروع عمراني يهدف لتحقيق مبادئ و أهداف التنمية المستدامة :



الشكل رقم (57): رهانات لتحقيق مشروع عمراني مستدام

- **رهان السكن** من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة على السكن لمواكبة معدلات النمو الديموغرافي والاقتصادي. وعليه لابد من إنتاج مساكن بكمية ونوعية تستجيب لتطلعات السكان ووفقا لتصاميم يثمن فيها الجانب البيئي.
- **الرهان الاجتماعي** لأن المشروع العمراني غايته رفاهية المجتمع. وعليه يتمثل الرهان في دمج الفئات الاجتماعية وتشجيع الحياة الجوارية والمشاركة المجتمعية وروح التضامن وكذا تنويع الوظائف لخلق تكامل اقتصادي ووظيفي بينهم داخل إطار عمراني متحكم في تمدده وتوسعه .
- **رهان التنمية الاقتصادية** بالمساعدة على توطین وتنمية النشاطات الاقتصادية. التي تستطيع تنمية الاقتصاد الحضري.
- **رهان البيئة** ممثل أساسا في معالجة مشاكل التلوث بكل أشكاله، والإجراءات الواجب تنفيذها لتقليل من انبعاث الغازات السامة المسببة للاحتباس الحراري وعقلنة استهلاك الموارد الطاقوية.
- **رهان الوقاية والحماية من الأخطار الطبيعية والتقنية** حيث نهدف لتقليل من درجة التعرض المجال الحضري للأخطار.
- **رهان حماية الأوساط الطبيعية و التنوع الحيوي والمناظر** بالتسيير الجيد لمياه نوعا وكما ، تامين وظائف النظام البيئي، التحكم في التمدد الحضري وشبكات التطهير.

### مفهوم التعمير التجاري

قبل تناولنا لهذا المصطلح العمراني لابد من فهم الجهاز التجاري ،كجهاز حيوي أصبح اليوم أكثر الأجهزة تعقيدا وأهمية. حيث لا يمكن اعتباره فقط من ملاحق المرافق الحضرية وإنما بنية مرفقيه لها خصوصيتها واستقلاليتها المجالية. قد تساهم وبقوة في صنع هوية مدننا. وعليه فإن التعمير التجاري: هو تحديد قواعد إنشاء وتوسعة مساحات البيع بالتجزئة لضمان تنميتها مجاليا ولخدمة المستهلكين. كما يعرفه قانون التعمير الفرنسي على أنه : كل توطین، توسعة وتحويل استخدام قائم بحيث يصبح يساهم بشكل مباشر في فيما يلي:

- عصرنة المرافق التجارية
  - توافق هذه المرافق مع الأنماط الاستهلاكية وتقنيات التسويق
  - توفير الراحة للمستهلكين وكذا تحسين شروط عمل الموظفين العاملين في هذا القطاع.
- ومهما يكن نوع النشاط التجاري يجب أن يتطور حتى يستطيع مواجهة المنافسة من جهة. ومن أجل أن يكون في مستوى تطلعات الزبائن من جهة أخرى. فمثلا في حالة صنف التجارة الصافية المتميزة

بتردد حوالي 95% من السكان يجب أن يكون في مقدور التجار عصرنة مساحات بيعهم خاصة وقد قدر متوسط مساحة البيع بـ30م<sup>2</sup> وهي غير كافية لرفاهية تسوق المواطنين بمجال الدراسة. في السابق كانت تعتبر عملية التطبيق المجالي للنشاطات التجارية الغاية النهائية في الدراسات التخطيطية.

لكن التنمية المستدامة اليوم تستوجب علينا إدراج الرهانات الجديدة للنمو التجاري والنظر للتعوير التجاري على أنه :

- تنظيم للبنية التحتية (محور طريق تجاري أولي، محور تجارة متخصصة، محور تجارة جوارية...ألخ).
  - تأثير على حيوية مختلف المجالات الحضرية وكذا تدهور نوعية المحيط العمراني.
- هذه التأثيرات تستوجب علينا إنشاء معايير للتعوير التجاري تلبي ضرورات نموه العام. وعليه فإن التعوير التجاري لمجال الدراسة هو: " مجموع التقنيات و الوسائل المتخذة من أجل تهيئة وانسجام البنية التجارية مع البنية الحضرية بالسهل على تفعيل النشاط التجاري المحلي وضمان حيوية مراكز المدن، كما يجب تشجيع تركيز النشاطات التي تسمح بعقلنة البنية التحتية العمومية الراهنة ووقف الامتداد الحضري".

#### رهانات التنمية المستدامة في التعوير التجاري بمجال الدراسة

لإسقاط مفاهيم التنمية المستدامة في مشروع تنمية وتنظيم الوظائف التجارية بمدينة باتنة و بالاعتماد على مؤهلات النشاط التجاري المستخرجة من التحليل السابق ننتقل من الإستراتيجية المبنية على النقاط التالية:

- تعزيز مكانة المدينة ضمن المنظومة التجارية للشرق الجزائري بتدعيم و تثمين تجارة الذهب و حرف الصياغة لما لها من دور جهوي في تنظيم المجال.
- تعزيز وتحفيز التجارة الراقية وتجارة الخدمات بمركز المدينة بهدف دعم الدور الريادي للمركز باعتباره المجال المفضل لاحتكاك واندماج المجتمع الباتني زيادة على دوره الوظيفي في استقطاب إجمالي سكان الإقليم.
- الحفاظ على التكتلات الحالية للبنية التجارية بهدف المحافظة على حيوية المراكز الثانوية للمدينة وبالتالي يتم نشر التنمية على جل النسيج الحضري.
- تنظيم التجارة الجوارية بهدف خلق توازن بين مختلف أصناف المحلات التجارية الأولية لضمان تغطية جيدة و نفاذية مثالية للمواطنين وضمان مناخ أعمال تسوده الشفافية.
- دعم النشاطات الاقتصادية المحلية عن طريق العمل على تعزيز و تكثيف التداخل بين شبكات الإنتاج المحلي و التموين ثم التسويق من خلال تشجيع استهلاك المنتجات المحلية.





➤ **دمج تجارة الرصيف** ضمن أطر الممارسة القانونية سيسمح بزيادة رؤوس الأموال الموطنة بالنشاط التجاري ومن ثمة سترتفع عائداته وهو ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الحضري للمدينة.

➤ **الخصوصيات الطبيعية والفيزيائية** لولاية باتنة تؤكد المؤهلات الزراعية والرعية للإقليم وتخصص الكثير من أرجاءه في زراعة الأشجار المثمرة. علاوة على الموارد السياحية التي تزخر بها المنطقة ممثلة في المناظر الطبيعية الخلابة (الحظيرة الوطنية بلزمة) والنمط المعيشي لسكان المرتفعات الذي يجسد التراث المحلي بالإضافة للآثار الرمانية في تمقاد، تازولت وناقوس... الخ. فإذ وظفنا هذه المؤهلات في تنمية الجهاز التجاري من خلال تحسين الخدمة التجارية و تنويعها وفق هذه المؤهلات. في هذا الصدد نقترح إنشاء أسواق أسبوعية لكل قطاع عمراني، تنظم بساحته المركزية (باستثناء مركز المدينة) تعرض فيه المنتجات الفلاحية والحرف التقليدية.

➤ **مواكبة الأنماط الاستهلاكية للمواطن** عن طريق تنويع أكثر للأصناف التجارية حيث نقترح تشجيع توطین التجارة الترفيحية التي لاتمثل سوى 8% من إجمالي المحلات بالمدينة في حين نجدها تمثل أكثر من 35% في كثير من المدن الأوروبية. كذلك هو الشأن بالنسبة لمحلات التجارة الثقافية والتجارة الإيكولوجية (تجارة النباتات).

#### ب - من أجل تحقيق رهان التنمية الاجتماعية :

يتمثل الرهان الاجتماعي قي الراحة النفسية و الجسدية للمواطن عن طريق تطوير مستويات الخدمات التجارية في المجالات الهامشية البعيدة عن المحاور التجارية وتحقيق اكبر قدر من المشاركة في التنمية والتخطيط لجهاز تجاري أكثر فاعلية و استدامة و يتم ذلك بـ:

➤ **إنصاف في الحصول** الخدمة التجارية بإعادة الانتشار المجالي لصنف التجارة القاعدية والضرورية خصوصا في الأحياء الأطراف، والزوايا المهمشة حيث يسود مساكن النمط الفردي.

➤ **إخراج التجارة الحرفية، الجملة والتخزين** التي يقدر عددها بـ755 محل تجاري بمساحة سطحية إجمالية قدرها 40200 متر مربع من النسيج السكني (حسب رغبة جميع المواطنين) والتي نقترح توجيهها من خلال إنشاء منطقة جديدة للنشاطات الحرفية و التخزين بمساحة 10هكتارات بمحاذاة المنطقة الصناعية.

➤ **إخراج جميع أشكال الممارسات التجارية القائمة في الشقق السكنية للعمارات، وتنظيم** مزاولتها في مركز تجارية وفقا لمعايير وقوانين التعمير التجاري.

➤ **تنظيم وبشكل دوري معارض و تظاهرات تجارية** كفضاء للاحتكاك و التبادل الاجتماعي و إرساء لثقافة استهلاكية يعزز أركانها التاجر كوسيط بين المنتج والمستهلك.

✚ إدراج مرافق ملحقة بالمرفق التجاري كدورات المياه ومساحات التوقف و المساحات المهيئة لتحسين شروط التسوق، خاصة على مستوى التركزات التجارية.

✚ تشجيع العمل الجماعي، وتفعيل اقتصاديات الأسرة قصد تطوير مستواها المعيشي، ثقافتها الاستهلاكية، وكذا تفاعلها أكثر مع الجهاز التجاري للمدينة.

### ت - من أجل تحقيق الرهان البيئي:

تحقيق هذا الرهان في التنمية المستدامة للبنية التجارية يعني استخدام التقنيات النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة وأقل استنزاف للعقار الحضري وينتج عنها أقل حد من الملوثات الغازية والبصرية و الصوتية وتجسيد ذلك في مدينة باتنة يكون كما يلي :

✚ ترشيد وعقلنة استهلاك الطاقة في المرافق التجارية من خلال استعمال التقنيات الحديثة التي تقتصد في استهلاك الكهرباء والغاز والماء، من خلال تشجيع كل مبادرة لاستعمال تقنيات استغلال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح في النشاطات التجارية عالية الاستهلاك للطاقة الكهربائية، وأيضاً من خلال توفير طاقة إنارة مساحات البيع بحلول معمارية أو بتشغيل مصابيح لا تستهلك الطاقة. علاوة على ترشيد استهلاك المياه في التجارة الحرفية.

✚ الحد من مظاهر التلوث البصري بتنظيم مساحات الإشهار التجاري ومنع استغلال الأرصفة في عرض السلع، وكذا الحد من حجم النفايات الصلبة الناتجة عن الممارسة التجارية ومنع رميها في مجرى الواد أو حرقها في زوايا الشارع مع تحسين طرق جمعها واسترجاعها حتى تستطيع أن تساهم في ترقية العائدات التجارية.

✚ تحفيز النقل الجماعي بتوجيه مواقف النقل حسب تركيز المحلات التجارية وتوزيع المحاور للاقتصاد في الطاقة بالتقليل من عدد التنقلات الفردية وحجم الانبعاث الغازات المضرة بالبيئة و صحة السكان.

### ث - من أجل تحقيق رهان المساحة التجارية:

وهو التحدي المرتبطة بشكل مباشر بالإطار المبني للمرفق التجاري حيث يستوجب عصرنته واقتراح نماذج أشكال عمراني تجاري جديدة بهدف تنمية كمية و نوعية للبنية التجارية بمجال الدراسة حيث يجب ضمان ما يلي:

✚ إحداث تحولات في البنية التجارية بمدينة باتنة من خلال ترقية التجارة الراقية بمركز المدينة وفقاً لأشكال عمرانية جديدة تعكس الحداثة وتعزز الأهمية الوظيفية للمركز الرئيسي. وكذلك تدعيم هرا ركية التكتلات التجارية القائمة بإدراج و استغلال المساحات التجارية للأروقة الجزائرية و أسواق الفلاح.

✚ التقليل من ظاهرة دمج المحلات التجارية بالطوابق الأرضية للمساكن سواء كانت فردية أو جماعية لهدف منع التداخل الوظيفي بين المجالات، زيادة على الحد النهائي لأشكال البازار المعروفة بالمدينة نظرا لفجوة القائمة بين هذا النموذج العمراني و المقاييس المعتمدة في تشييد المراكز التجارية.

✚ إنشاء مناطق تجارية توجه كمساحات تجارية واسعة (أكثر من 10 آلاف م<sup>2</sup>) حتى تستجيب لتطلعات السكان وتواكب تطور الأنماط الاستهلاكية، حيث يرخص للمستثمرين الكبار بإنشائها. وضبط معايير تصميمها كمرافق متعددة الوظائف .

### ج- من أجل تحقيق رهان حماية المناظر وباقي الاستخدامات الحضرية

و يتحقق ذلك من خلال:

✚ خلق و ترقية المساحات الخضراء كمناطق مفتوحة مع الأخذ بعين الاعتبار علاقة العناصر المكونة للمحلات التجارية والوسط المحيط.

✚ تصنيف المحلات المتخصصة مع بعضها وعدم الخلط بين أصناف المحلات بهدف توحيد وانسجام مظاهر الاستخدام التجاري.

✚ كثافة الاستحواذ على الأرض وعلو المرافق التجارية، لا ينبغي أن يؤثر على الاستخدامات الحضرية المجاورة.

✚ حماية المعالم العمرانية المتواجدة بمركز المدينة مثل المسرح الجهوي، المسجد العتيق، الساحات العمومية من كل أشكال ومظاهر الممارسة التجارية.

### ح- من أجل تحقيق رهان عقلنة استغلال الموارد الحضرية و الوقاية من الأخطار:

✚ عقلنة توسع المساحات التجارية عن طريق التوسع وفقا لاحتياجات السكان وضبطها بمؤشرات تضمن الرفاهية و تتجنب الإسراف .

✚ عدم التوسع في مناطق الارتفاقات و مناطق الغمر بمحاذاة الأودية.

✚ إخراج صنف تجارة المواد الكيماوية و المواد الخطيرة من النسيج الحضري، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات الأمنية و الوقائية اللازمة لتوطينها.

### المخطط التوجيه للوظائف التجارية أداة لتنميتها المستدامة

إن جميع أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر على اختلاف توجهاتها ومقاييس تدخلها تشترك في إهمالها لاهتمامات الوظائف التجارية. وعدم تعمقها في إشكاليات التنظيم التجاري. على رغم ما أفرزته التحولات التجارية في الفترة الأخيرة، حيث تبين أن التوازن المجالي لهذه الوظائف لم يؤخذ

يعين الاعتبار في هذه الأدوات. وعليه فإن تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة للوظائف التجارية لمدينة باتنة، يستلزم منا التفكير في أداة توجيهية تحدد التوجهات الكبرى لتهيئة المجالات التجارية نصطلح على تسميتها **بالمخطط التوجيهي للتعمر التجاري**، يكون موقعها ضمن الأدوات التخطيطية المعتمدة بين المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمر كخطط يتضمن التوجهات العامة وبين مخطط شغل الأرض الذي توكل له مهمة التطبيق العملي لتوجهات المخطط الأول، لذا نفضل أن تكون الأداة المقترحة أداة تمزج بين التوجهات و التنفيذ فيما يتعلق بالوظائف التجارية. كما يبينه المخطط التالي:



### دور الأداة المقترحة:

هو تقرير توجيهي يضبط الإستراتيجية المستقبلية للتنظيم و البرمجة المجالية لتوطين الاستخدامات التجارية على مستوى المدينة حيث يسمح للفاعلين المحليين التوجيه و التسيير المحكم لعميلة النمو التجاري في المجال. كما يلعب دور دليل عملي و تطبيقي موجه بصفة خاصة للمتعاملين الاقتصاديين الراغبين في الاستثمار التجاري و وفقا لتطبيقات التهيئة الحضرية. وعليه يجب أن يتطلع هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. مثالية توطين النشاطات التجارية عن طريق:
  - تنمية منظومة تجارية أكثر قربا و أكثر نفاذية
  - توقيع الأنشطة في أفضل موقع لها
2. عدم تكثيف التنمية التجارية لتوفير المجال و التنقلات من خلال:
  - إعادة استثمار المجالات الحضرية القائمة

- استغلال أفضل للمجالات التوسعية
- 3. التهيئة التجارية المتجانسة والمتناغمة مع المجال من خلال:
- التوازن بين أشكال البيع بهدف الحفاظ على تنوع العرض التجاري
- الديمومة الاقتصادية للنشاطات الحالية وذلك بربط التنمية التجارية بالمؤهلات الاقتصادية
- المحافظة ودعم جاذبية المجال الحضري
- المساهمة في تحسين نوعية المجال الحضري

#### إجراءات إعداده:

من دراستنا للوظائف التجارية بمدينة باتنة، تأكد أن التشريعات القانونية المنظمة للنشاط التجاري لا تعدو عن كونها إما نصوص موجهة للأعوان والمتعاملين الاقتصاديين، وإما نصوص خاصة بتنظيم مهام الهيئات المشرفة على التجارة. هذا أدى إلى التطور غير المتحكم فيه للبنية التجارية وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال توقع إلى ماذا ستؤول إليه؟ ومن ثمة فإن إعداد هذه الأداة المقترحة هو بحد ذاته إنتاج لقاعدة قانونية من خلال حتمية إنشاء هيئات و مصالح جديدة تشرف و تنتظر لتنمية المرافق التجارية وفقا لقوانين عمران تجاري هي ذاتها الهيئات التي تضبط أحكامه، فيمكننا إنشاء **مرصد للمرافق التجارية** يندرج ضمن المرصد المدينة المعلن على إنشائه في القانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 20-02-2006. الذي يهدف لتعريف عناصر سياسة المدينة.

حيث يسهر مرصد المرافق التجارية على توافق توجهات المخطط الذي يعده مع باقي المخططات الفوقية المعتمدة خصوصا المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير وكذا المخطط الجهوي لتهيئة العمرانية. كما يسهر على تناغم محتواه مع محتوى أي مخطط توجيهي للتعمير التجاري للأقاليم المجاورة. وبالتنسيق مع مختلف المصالح والإدارات العمومية، الجماعات المحلية وكذا ممثلي المجتمع المدني يتم ضبط الأهداف المرصودة خلال آجال زمنية قريبة، متوسطة وبعيدة.

وحتى يكون إعداد المخطط علميا نقترح على الهيئة المخولة بإعداده ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأداة هي :

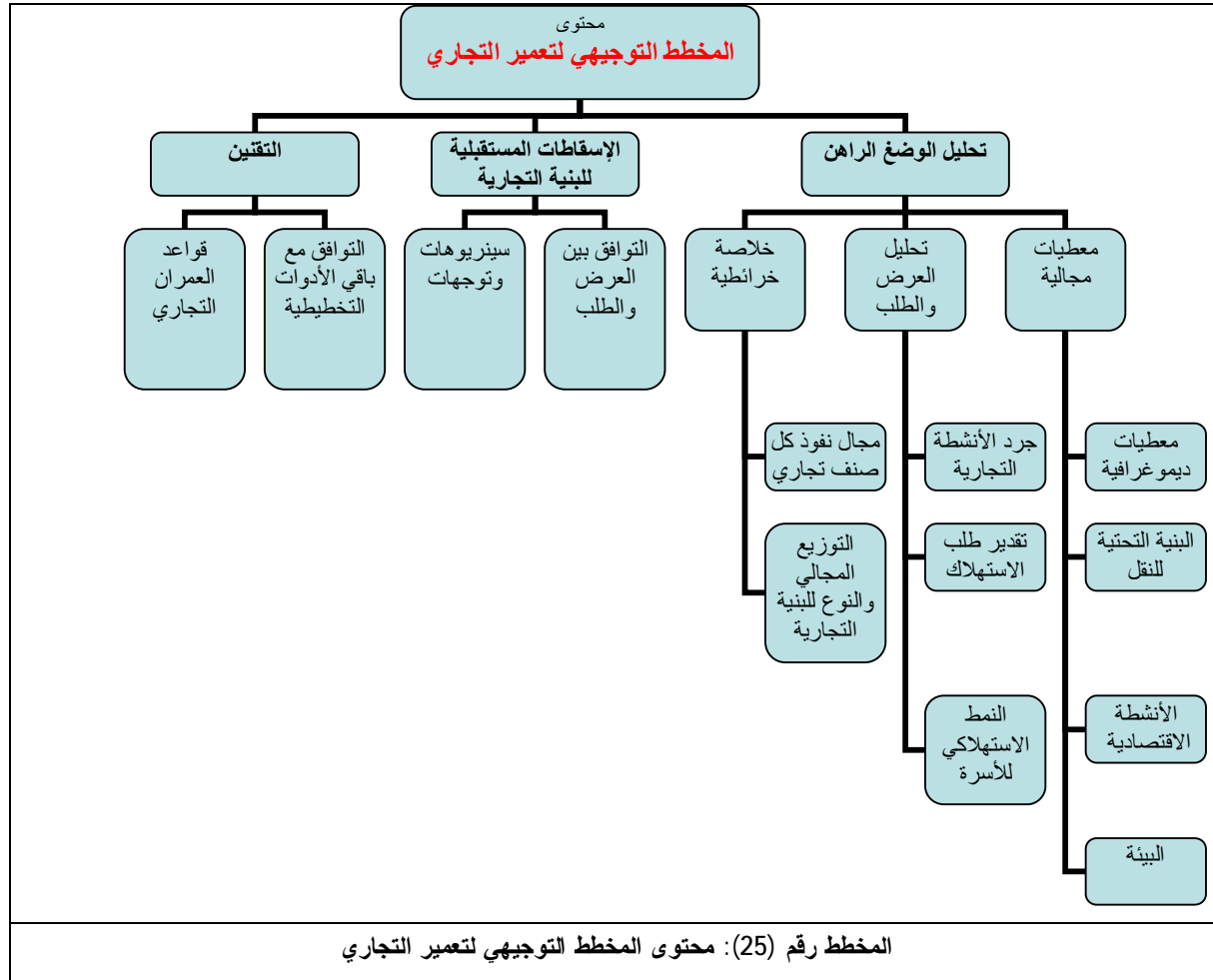
- وثيقة تشاورية لجميع الفاعلين الاقتصاديين و المتدخلين المحليين.
- وثيقة إستراتيجية، ذات طابع تطوري.
- وثيقة مساعدة على أخذ القرار.

وعليه يجب مراعاة ما يلي لحظة إعداده:

أولاً : ترتيب الأصناف التجارية حسب قوة جذبها، ومجال خدمة كل صنف. بمعنى آخر وضع هراكية للخدمات التجارية حسب دورها التنظيمي. خاصة وأن مدينة باتنة هي في نفس الوقت، قطب وطني لتجارة الذهب، قطب ولائي لتجارة الخدمات وقطب محلي للتجارة الصافية. وعليه، يتم تحديد أنواع المجالات الوظيفية والطريقة الملائمة للتدخل عليها. أي الفصل بين مجال التدخل و مجال التفاعل. خاصة وأن التنمية التجارية تدرج ضمن سياسة المدينة بل ضمن سياسة تهيئة الإقليم وان طريقة مراقبة النشاطات التجارية على مستوى التراب الوطني يجب ان تتنم عن طريق ادراج البعد المجالي .

ثانياً : إشراك الفاعلين الاقتصاديين، الجماعات المحلية والإقليمية، ممثلي التجارة غير المدمجة وتجارة الرصيف بالإضافة للمشاركة فعالة لجمعيات المستهلكين.

ثالثاً : تجنيد الوسائل الضرورية لتنفيذ النتائج والتوجيهات المالية والإجرائية. كوضع نظام آلي للمعلومات الجغرافية SIG وشبكة نظرية للمرافق التجارية.



# المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

### أ. المصادر والمراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

- عبد المطلب عبد الحميد : التمويل المحلي - الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001، ص 19
- أحسن مبارك طالب: الجريمة في الوسط الحضري - مطابع جامعة نايف، المملكة السعودية 2010، ص 11
- كايد عثمان أبو صبحه: جغرافية المدن - دار وائل للطباعة والنشر. الطبعة الأولى 2003. ص 21- عمان. الأردن.
- التجاني بشير : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية، 2000 -
- السيد عبد العالي السيد : علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق "الجزء الثاني" مشكلات و تطبيقات ، الإسكندرية، سنة 2000.
- محمود عودة: أسس علم الاجتماع - دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، ص 117 - 1995
- محمد الهادي لعروق : " مدينة قسنطينة" - دراسة في جغرافية العمران - ديوان المطبوعات الجامعية 1984
- أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاقتصادية - دار الكتاب المصري، القاهرة - دار الكتاب اللبناني، بيروت 1985.
- فريدة قصير مزياني: مبادئ القانون الجزائري - باتنة، مطبعة قرني 2001 ، ص 178
- جعفر آنس قاسم : أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر O.P.U - 1998 - ص 65 - 66.
- المصطفى حدية: التنشئة الاجتماعية بالوسط الحضري بالمغرب- ترجمة محمد بن الشيخ، مطبعة Rabat 2006. Maroc net
- ر.م، ما كيفر : الجماعة دراسة في علم الاجتماع - طبعة 1986 م ، مكتبة جامعة الرياض ، ص 10- 11
- محمد الناشد: التجارة الخارجية والداخلية ماهيتها وتخطيطها- منشورات جامعة حلب 1977- ص 426.
- أحمد رحائي أنيس : السوق العقارية وأسس التقييم - جامعة القاهرة، 2006.

#### الرسائل الجامعية

- أحمد محمد بوذراع: المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، دكتوراه في علم الاجتماع - جامعة القاهرة، 1998.
- بن السعدي إسماعيل: الثقافة والعمران دراسة في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي بمدينة باتنة . رسالة ماجستير معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة 1991 ص 84
- خليل عبد الله مطلق: مدينة العلمة السكن والعمران و إشكالية قميئة المجال الحضري، رسالة ماجستير - إشراف الأستاذ محمد الهادي لعروق - كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1994.
- بوخيط: واقع القطاع غير الرسمي في المدينة في المدينة الجزائرية، باعة أرصفة وسط المدينة قسنطينة- رسالة ماجستير معهد علوم الاجتماع -جامعة منتوري قسنطينة 1999
- بوراس شهرزاد: الديناميكية المحلية و الأشكال الحضرية بمدينة باتنة، أطروحة ماجستير، إشراف الأستاذ العايب عبد الحفيظ - كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2001.



## المصادر والمراجع

- بن غضبان فؤاد: المدن التوابع حول مدينة قسنطينة، تحولاتها، أدوارها ووظائفها - أطروحة ماجستير، إشراف الأستاذ العايب عبد الحفيظ - كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2001.
- حركات محمد الأمين: المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر تعمير أم بناء دراسة حالة مدينة سكيكدة - أطروحة ماجستير، إشراف الأستاذ محمد الهادي لعروق - كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2001.
- عنون نورالدين: دور المركزية التجارية في تنظيم مجال دائرة عين مليلة، أطروحة ماجستير، إشراف الأستاذ لكحل عبد الوهاب - كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2002.
- سراج محمد الياس: المركزية التجارية وتراتب الأحياء بالنطاق الغربي لمدينة قسنطينة، أطروحة ماجستير، إشراف الأستاذ لعروق محمد الهادي - كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2002.
- فاضل عبد الوهاب: أقطاب التنشيط التجاري لمدينة قسنطينة تصنيفها وهراركيته، أطروحة ماجستير، إشراف الأستاذ العايب عبد الحفيظ - كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2005.
- قواس مصطفى: الإشكالات المطروحة بالتحصيلات السكنية بمدينة باتنة، أطروحة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2005.

## المذكرات تخرج :

- كواشي ليلية، محمدي زكية: التسيير التجاري في مركز مدينة باتنة، أشرف عنون نورالدين - مذكرة تخرج 2007، قسم علوم الأرض جامعة باتنة
- بن موسى الهام وقريش سارة: دور البرامج التنموية والاستثمار الخاص في تنظيم المجال الحضري حالة مدينة باتنة، إشراف عنون نورالدين - مذكرة تخرج 2008، قسم علوم الأرض جامعة باتنة
- بعزير نفيسة وبلقاسمي حسينة: التحولات التجارية وتأثيرها على النسيج الحضري بمدينة باتنة، أشرف عنون نورالدين - مذكرة تخرج 2005، قسم علوم الأرض جامعة باتنة
- عبد الرزاق تلمساني، عبد المنعم سعيدي: المركز الأوروبي لمدينة سطيف التحولات الحضرية وآفاق التنظيم، أشرف مراد بخوش - مذكرة تخرج 2004، قسم التهيئة العمرانية جامعة قسنطينة.

## بحوث، ملتقيات، ومجلات علمية:

- محمد الهادي لعروق: التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية - مجلة مخبر التهيئة العمرانية، العدد 09-2008/1، ص 44. جامعة منتوري قسنطينة.
- محمد الهادي لعروق: تسيير وهيئة صلاحيات المدن في صلاحيات الجماعات المحلية الجزائرية، مجلة المدينة العربية عدد 140، ص 81.
- محمد الهادي لعروق: التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية 9-10 جانفي 2008، ص 32

## المصادر والمراجع

- محمد الهادي لعروق: التخطيط الحضري والريفي في الجزائر: رهانات وأسس التنمية المستدامة- كتيب الأبحاث، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب-2009 دولة الكويت.
- فوزي بودقة: نموذج التنمية العمرانية المستدامة، المحلة الجغرافية العربية تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية العدد50 الجزء الثاني ص329 سنة 2007
- بلقاسم الذيب: العمران الأفقي في المدينة الجزائرية، نظرة على السكن الفردي الحديث ، مجلة المدينة العربية العدد138، ص78،77. أبريل2008
- حمد محمود سليمان : دور الجغرافية في حل المشكلات البيئية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق المجلد20 العدد(2+1) 2004، ص183
- غانم عبد الغاني: هبة التنمية الاقتصادية وتأهيل نموها في الجزائر بين المجال الموروث والنماذج المنسوخة هاته هي الإشكالية ، مجلة مخبر التهيئة العمرانية جامعة قسنطينة - العدد09. 1/2008
- محمد طسطاس: المجال الجزائري ماضيا وحاضرا ومستقبلا، المحلة الجغرافية السورية- العدد 14.
- باسم الزاهر: تحسين جودة خدمات النقل الداخلي من منظور مدخل إدارة الجودة الشاملة دراسة تطبيقية على الشركات العامة للنقل الداخلي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية \_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1) 2006.
- باسم الزاهر: اعتمادية التعليم العالي في سورية من منظور التحسين المستمر للجودة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية \_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2) 2007.
- بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل : أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث2007/05، ص61،68 -جامعة ورقلة.
- شعوبي محمد فوزي: تقدير دوال الطلب السياحي في الجزائر 1990-2002 مجلة الباحث جامعة ورقلة
- عنون نورالدين: تحولات الديناميكية الحضرية الداخلية لمدينة باتنة في ظل ازدهار أنشطتها التجارية، مجلة العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود- المجلد22 العدد02 - سنة2010
- عنون نورالدين: الميكانيزمات السوسيواقتصادية والمجالية المتحركة في المركزية التجارية، دراسة حالة مدينة باتنة، الأيام الجغرافية الجزائرية الثانية -ملتقى دولي بجامعة وهران 2007
- عنون نورالدين: البنية التجارية لمدينة باتنة، رهانات وإستراتيجية تنميتها المستدامة، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، جامعة الكويت، دولة الكويت أبريل 2009.
- منظمة الأمم المتحدة: الوثيقة WSIS/PC-3/DT/1-A، القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف، 19 سبتمبر 2003.
- م. أمـل المومني: المرصد الحضري الوطني الأردني، المؤتمر الإقليمي الثاني، المبادرة والإبداع في المدينة العربية، نيسان.
- . د.أكرم جاسم محمد العكام: أنظمة واجهات الشوارع التجارية لمدينة بغداد- مجلة قسم العمارة جامعة بغداد 2004

## المصادر والمراجع

- أ. عمر بالهادي : نموذج التوطن الحضري للأنشطة الاقتصادية نموذج (Wingo-Alonso) ، محاضرة بقسم الجغرافيا، جامعة تونس، 2007.

### وثائق:

- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: منوغرافية ولاية باتنة. 2007.
- مكتب الدراسات العمرانية بسكرة: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة- مراجعة 2004.
- مديرية النقل: مخطط النقل البري، 2005.

### الجرائد الرسمية:

- القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية : الجريدة الرسمية الجزائرية - العدد رقم 05 . سنة 1987.
- القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18/08/1990 المتعلق بالسجل التجاري.
- القانون رقم 90-29 المتعلق بتهيئة والتعمير: الجريدة الرسمية العدد 52 ص 1652. ديسمبر 1990.
- القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: الجريدة الرسمية العدد 77 ص 18. ديسمبر 2001.
- القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتميئتها: الجريدة الرسمية العدد 34 ص 4. مايو 2002.
- القانون رقم 03-12 المؤرخ في 25/10/2003 يتضمن الموافقة على الأمر 03-03 المؤرخ في 19/07/2003 والمتعلق بالمنافسة. الجريدة الرسمية العدد 64 ص 4.
- القانون رقم 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية: الجريدة الرسمية العدد 41 ص 3. يونيو 2004.
- القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية: الجريدة الرسمية العدد 52 ص 4. غشت 2004.
- القانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة: الجريدة الرسمية العدد 15 سنة 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 79-15 المؤرخ في 25/01/1979، المتضمن تنظيم السجل التجاري. الجريدة الرسمية عدد 5.
- المرسوم تنفيذي رقم 06-222 مؤرخ في 21/06/2006، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري ومحتواه. الجريدة الرسمية عدد 42، صفحة 6.
- المرسوم رقم 88-49 المؤرخ في 01/03/1988، يتعلق بسوق الجملة للفواكه والخضار الجريدة الرسمية عدد 9.
- المرسوم التنفيذي رقم 88-229 المؤرخ في 05/01/1988 المتضمن تخفيف شروط التسجيل في السجل التجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 18/02/1992 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري وتنظيمه.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-39 المؤرخ في 18/02/1997 المتعلق بمدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري. الجريدة الرسمية عدد 5.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 18/01/1997 يتعلق بمعايير تحديد النشاطات و المهن المقننة الخاضعة للقيود في السجل التجاري و تأطيرها، الجريدة الرسمية عدد 5.
- المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 21/12/2002، يحدد صلاحيات وزير التجارة.
- المرسوم التنفيذي رقم 91/175 - جريدة رسمية رقم 26 ص 964

## المصادر والمراجع

- المرسوم 176/91 المؤرخ في 1991/05/28، ج ر رقم 26.
- القرار الوزاري المؤرخ في 1983/07/20 المتضمن تنظيم المركبات المستعملة في نقل الأشخاص. ج ر عدد 38 صفحة 2298

..II المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

### Ouvrages :

- *Alberto Zucchele* (1984): **Introduction a L'urbanisme Opérationnel et a la Composition-** OPU .vol 2.3.4- Alger.
- *Cherif Rahmani* (1982): **La croissance urbaine en Algérie** - OPU.
- Dictionnaire de la géographie, PUF, 1970.
- *Lacoste Yves* (2005): **La géographie, ça sert d'abord à faire la guerre.** LD/Fondations.
- *Marc Cote* (1990): **Pays, paysages, paysans d'Algérie** -Paris: CNRS Editions.
- *Marc Cote* (1996): **L'Algérie** – Masson , Paris: ISBN2-225-85146-8.
- *Merabbi Houari* (2001): **Programme Pour Une Nouvelle Algérie** – édition dar El Gharb, ISBN 9961-54-050-6.
- *Mohammad .Y.Kiani*:(1985) **urbanisme et civilisation en Iran-** publication jahad-e daneshgahi ; -p30
- *Pierre Merlin & Françoise Choay* (2005): **Dictionnaire de L'urbanisme et de L'aménagement** –Achvé d'imprimer sur les presses de l'imprimerie France Quercy, 46001 Cahors. Dépôt légal : mars 2005 – N : 50321
- *Elie Mauret* (1974): **Pour un équilibre des villes et des campagnes, Aménagement, Urbanisme, Paysage.** Imprime en France par Offset-Aubin ,86000- Poitiers. 2em trim.
- *F. Parfait & autre* (1973): **La Planification Urbaine Alibi ou Espoir.** Travaux de la commission urbanisme de L'A.G.H.T.M. Edition Eyrolles 61, boulevard st- Germain, Paris-5 .
- *David Mangin & Philippe Panerai*(1999) : **Projet Urbain.** Collection eupalions architecture et urbanisme, Editions Parenthèses. Isbn 2-86364-604-4.
- *Pieter Versteeghv* (2005): **Méandres Penser le paysage urbain.** Presses polytechniques et universitaires romandes. Isbn 2-88074-623-x.
- *Pierre Riboulet* (1998): **Onze leçons sur la composition urbaine.** C.F.C .Paris.

- *Maouia Saidouni* (2000) : **Elément d'introduction à l'urbanisme. Histoire, méthodologie, réglementation.** CASBAH EDITIONS. 16012. Alger.
- *Jacques Lécureuil* (2001):**La Programmation urbaine. Nécessité et Enjeux Méthode et Applications.** Editions le Moniteur ; Paris.
- *Ademe Annick Darets & Yves Moch Arene* (2006):**Urbanisme commercial et qualité environnementale Guide méthodologique** - Ile-de-France Isabelle GAUSSON Bouygues Immobilier Eric POZZO-DESCHANEL-
- *Beaujeau Garnier J, Delobez. A* (1977): **Géographie du commerce** – Masson, Paris.
- *Allain. R*(2004) : **Morphologie Urbaine, Géographie, Aménagement et Architecture de la Ville-** Armand Colin, Paris.
- *Marc baietto* (2006): **l'urbanisme commercial** - imprimerie bastianelli – France.
- *Alain BORNAREL, Jean-Loup COFFRE* (2006): **urbanisme commercial et qualité environnementale-** arien ile de France - ARENE Ile-de-France, 94 bis, avenue de Suffren 75015 Paris.
- *Nathalie HOLEC & Jean-Pierre PIECHAUD* (2003): **Politique de la ville et développement urbain durable** - 7, impasse Charles Petit - 75 011 Paris, France.
- *Arnaud Gasnier* (2001): **Dynamiques et enjeux des pôles commerciaux périphériques à partir de quelques cas français-** GRÉGUM - UNIVERSITÉ DU MAINE.ESO - UMR 6590 CNRS.
- *Van de Walle I.* : (2005), **Commerce et mobilité:l'activité commerciale face aux nouvelles politiques de déplacements urbaine** - CREDOC, cahier de recherche n° 216, 91 pages.
- *Antoine S.Bailly* : (1987), **L'organisation urbaine, théories et modèles** – centre de recherche d'urbanisme,2<sup>em</sup> éditions. Paris.
- *J.Pelletier & CH.Delfante* : (1995), **Villes et Urbanisme Dans Le Monde** – Masson ,2<sup>em</sup> éditions. Paris.

### Thèse :

- *Lekehel Abdel Wahab* (2001) : **Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algériennes, essai de typologie**– Thèse de doctorat d'état- université de Constantine.
- *Raham Djamel* (2001): **les structures spatiales de l'est algérien, les maillages territoriaux, urbains et routiers.** Thèse de doctorat en aménagement régional. Université de Constantine.
- *M. BAKOUCHE ZINE* (2002) : **Structure commerciales et dynamique urbaine cas de Biskra**– Thèse de doctorat, UFR de Géographie- Université Aix Marseille I.. page 67.

- Menouba Hamani (1985): **de la tribut à la révolution araire** –Thèse de 3ème cycle-Mont-Pellier.P19.
- S. M. Track (1991): **structures commerciales et tlierarchie urbaines dans la wilaya de Tlemcen.** –Thèse de doctorat, Université, d’Oran , page 189.
- M.bachelard (2002) :**methode pour l’étude sur terrain des activités tertiares** –DEA –université françois rabelais.
- Lekehel Abdel Wahab(1982) : **Essai Méthodologique de définition des petites villes Algérienne. Exemple des petites villes de L’est** –Thèse de 3ème cycle- université de Strasbourg I.
- *Nicolas lebrun (2002): centralité urbaine et concentration commercial ;* Thèse de doctorat, Université, de Reims.

### Etude et revues spécialisées :

- *Jean Haëntjens (2000): Évolution de l’armature commerciale et des projets commerciaux entre 2001 et 2007 dans la région nazairienne* - août 2007 agence pour le développement durable de la région nazairienne - 109 Centre République - BP 326 - 44615 Saint-Nazaire Cedex
- *Martin Landré (1999) :Une nouvelle classification du commerce de détail à Pretoria* –revu l’Espace géographique№4 .pages 309-319.
- *GA NOUCHI AHMED (1998): L’approche topologique dans l’étude des réseaux de transport dans l’Est Algérien: Méthode, Définition et Résultats* Revue RHUMEL I.S.T-U.C. N° 6.
- *Virgile Lautier et François Varin(2007) :Le développement durable et l’urbanisme commercial* - Réalisé par Fondation Rues principales: Novembre
- *Urbacom(2008) :Présentation des enjeux commerciaux urbains, Une Charte de développement commercial-* Urbacom la ville au rythme des gens.
- *A.C.F.C.(2004) :l’Elaboration des Schémas de Développement Commercial* - OBJECTIF MAI 2004- Assemblée des Chambres Françaises de Commerce et d’Industrie Pôle « Commerce, Services et Tourisme »
- *Fédération Nationale des Agences D’Urbanisme (1999): Une Contribution de La Fnau Aux Réflexions sur Le Commerce et la Ville-* N° 1.
- *Fédération Nationale des Agences D’Urbanisme(2007) : De l’Urbanisme Commercial au Commerce dans l’Urbanisme* -La contribution de la FNAU au débat sur la réforme de l’urbanisme commercial- Club Urbanisme commercial FNAU 01/02/2007.
- *Virgile Lautier et François Varin Novembre (2007):Le développement durable et l’urbanisme commercial* - Réalisé par Fondation Rues principales.
- *Ministère de l’urbanisme et de la construction : Grille Théorique des Equipements projet* – janvier 1989.

- A.C.F.C.(2004) :Maîtriser la croissance commerciale Signature d'un moratoire entre Montpellier Agglomération, la Ville de Montpellier, la Chambre de Commerce et d'Industrie de Montpellier et la Chambre de Métiers et de l'Artisanat de l'Hérault.
- CNAF(1999) : **introduction a la politique de la ville**. Dossier d'Etude n° 1. Octobre 99.
- *Secrétariat d'état à la politique de la Ville (2009): Géographie Prioritaire de la Politique de la Ville et Contractualisation* - délégation interministérielle a la ville .mars09
- *Fanis Grammenos (2005): Rapport sur la croissance intelligente au Canada-le point en recherché* - série socio-économique 05-036.décembre05.
- *M. Jean-Pierre DENIZARD (1999) : Vers Une Charte d'Orientation et de Développement du Commerce en Région Paris-Ile de France* - Rapport présenté au nom de la commission du commerce intérieur et adopté par l'Assemblée Générale du 21 janvier99.
- *Olivier Crépin et Claire Dagnogo(2008) : Urbanisme commercial et politiques de déplacements-* Jalons pour un aménagement économique durable-GART.
- *Lekehal A.(2003) : Mouvement d'urbanisation en Algérie, essai de bilan statistique et impacts économiques et spatiaux-* revue ville en parallèle,N°36-37.Pris.
- *Lekehal A.(2004) : Approches méthodologique pour une classification des activités commerciales-* revue du LAT,N° 5- université de Constantine.
- *Allaoui Nourredine (1995) : l'aménagement du territoire dans le nouveau système économique,* revu d'architecture et d'urbanisme H.T.M N° 3

### Documents statistique et cartographiques

- office national des statistiques collections statistiques n097 RGPH1989-armature urbaine Alger décembre 2000.
- office national des statistiques collections statistiques n016 dennee syntitique de RGPH1987
- office national des statistiques Cd rom de RGPH1998.
- La Ville de Batna en 1959 ; enquête d'urbanisme, Rapport justificatif 1950.

### Sites internet :

- [www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)
- [www.fnau.org](http://www.fnau.org)
- [www.CNRC.org](http://www.CNRC.org)
- [WWW.mincommerce.gov.Dz](http://WWW.mincommerce.gov.Dz)
- [www.mhu.Gov.Dz](http://www.mhu.Gov.Dz)
- [www.omranet.com](http://www.omranet.com)
- [www.Apc-batna.dz](http://www.Apc-batna.dz)
- [www.mouradia.dz](http://www.mouradia.dz)
- <http://www.ville.gouv.fr>
- <http://www.poitou-charentes.pref.gouv.fr>
- [www.urbacom.ca](http://www.urbacom.ca)

# الملاحق



جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية علوم الأرض ، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

السلك الثاني من الدراسات العليا (دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية )

**ملاحظة:** استمارة بحث علمي موجه لعينة عشوائية من سكان مدينة باتنة، ضع علامة (X) أو الرقم في الخانة المناسبة والإجابة عما يلي:

اسم الحي والشارع الذي تسكن فيه: .....

1- **السكان:**

هل أنتم من السكان الأصليين للأوراس؟ لا  نعم

أذكر أسم القبيلة أو العرش: .....

عدد أفراد الأسرة: ..... عدد المشتغلين: .....

ماذا يشتغلون؟: - ..... - ..... - .....

- ..... - ..... - .....

متوسط عائدات الأسرة الشهري: ..... دج/شهر

هل لديكم مورد آخر غير الوظائف الرسمية: .....

وزع عدد أفراد الأسرة حسب مستواهم التعليمي:

عدد الأميون  عدد الابتدائي  عدد المتوسط

عدد الثانوي  عدد أفراد الأسرة الذين لديهم مستوى تعليم جامعي فأكثر

2- **الخدمات التجارية**

حدد مكان اقتنائكم لسلع المواد الغذائية(حسب الأكثر تعاملًا معها):

.....- .....- .....

.....- .....- .....

حدد مكان اقتنائكم لسلع الملابس والأواني المنزلية(حسب الأكثر تعاملًا معها):

.....- .....- .....

.....- .....- .....

حدد مكان اقتنائكم لخدمات الخياط أو الخياطة (حسب الأكثر تعاملًا معها):

.....- .....- .....

.....- .....- .....

حدد مكان اقتنائكم لخدمات الموثق أو المحامي (حسب الأكثر تعاملًا معها):

.....- .....- .....

.....- .....- .....

هل تتردد على مركز المدينة : كل يوم  أحيانًا  نادرًا

لماذا تتوجه إلى محلات مركز المدينة؟

.....-

.....-

.....-

.....-

تذهبون إلى محلات مركز المدينة بصفة كثيرة في:

أيام الجمعة والأعياد   
صباحاً  مساءً   
سائر أيام الأسبوع

وسيلة الوصول إلى محلات مركز المدينة:

سيارة على الأقدام  سيارة خاصة  سيارة أجرة  حافلة   
سيارة أجرة غير رسمية (فروود)

حدد النسبة التقريبية لنفقات الأسرة في كل من ما يلي:

نفقات السكن (كراء، كهرباء،...):.....  
نفقات التغذية:.....  
نفقات التجهيز والأثاث:.....  
نفقات الملابس وكماليات الفرد:.....  
نفقات التعليم:.....  
نفقات الصحة:.....  
نفقات أخرى:.....

### 3- إنطباعاتكم عن المحلات التجارية:

هل انتم راضون عن تنظيم حيكم  نعم  لا   
هل انتم راضون على نوعية الخدمة التجارية بحيكم  نعم  لا   
هل انتم راضون على نوعية الخدمة التجارية بمركز المدينة  نعم  لا   
هل أنتم منزعجون من تجارة الرصيف  نعم  لا

لماذا؟.....

.....

كيف ترغبون تحسين نوعية الخدمات التجارية ؟

.....

.....

.....

.....

ملاحظة: إضافات أخرى ، أضيفوها خلف الورقة... شكرا على مساعدتكم

شكرا جزيلاً على تعاونكم.

استمارة بحث علمي موجه لأصحاب المحلات التجارية بمدينة باتنة

رقم القطاع العمراني ..... صنف النشاط التجاري.....

1- التاجر صاحب المحل التجاري:

مكان الإقامة السابق:..... مكان الإقامة الحالية:.....  
تاريخ الميلاد (السنة)..... مكان الميلاد:.....  
المستوى التعليمي لصاحب المحل:.....  
ما هو عملك السابق قبل أن تشتغلوا بالتجارة:.....  
متى بدأت بالعمل بالتجارة أول مرة (السنة):.....

2- المحل التجاري:

تاريخ افتتاح المحل (السنة):.....

هذا المحل التجاري هو : ملك

مستأجر  ثمن الإيجار الشهري.....

ورث  حالات أخرى

ما هي المميزات الجيدة لموقع محلكم التجاري؟

.....

.....

ما هي المميزات السلبية (غير الجيدة) لموقع محلكم التجاري؟

.....

.....

ما هو برأيك المكان المثالي؟ (اذكر اسم الحي)

.....

هل تمتلك مساحة للتخزين (مستودع) ؟ نعم  لا  كم عددها .....المساحة.....

مكان تواجد هذه المستودعات:..

.....

.....

هذه المستودعات هي : ملك

مستأجرة  ثمن الإيجار الشهري.....

ورث  حالات أخرى

هل تستغل الرصيف في عرض السلع نعم  لا

لماذا؟.....

هل قمتم بتجديد وتحديث محلكم التجاري نعم  لا  كم مرة .....

تاريخ آخر مرة.....

3- النشاط التجاري:

لديكم رخصة (سجل تجاري) نعم  لا

هل البيع يتم بـ: التجزئة  نصف جملة  جملة  كل الحالات

القيمة التقديرية للسلع المعروضة:.....د.ج. عددا العمال المشتغلين بالمحل:.....

مكان إقامة العمال المشتغلين بالمحل: - .....

.....- .....

.....- .....

مصدر السلع:.....

العنصر الذي يشكل أكبر منافس لنشاطكم التجاري:

المحلات المجاورة  تجار الرصيف  تجار البازارات

محلات أخرى  حدد المكان:.....

4- الزبائن:

متوسط عدد الزبائن في اليوم:..... نسبة الزبائن التجار:.....

نسبة الزبائن الذكور:..... نسبة الزبائن الإناث:.....

نسبة كل فئة عمرية: أقل من 18 سنة..... 18-35 سنة..... 35-60 سنة.....

أكثر من 60 سنة:..... ما هي أفضل الأوقات: صباحا  مساء

مكان إقامة الزبائن التجار (حسب الأكثر تعاملًا):

.....- .....

.....- .....

5- إذا كنت تاجر جملة أو مستورد:

مكان اقتناء السلع (حسب الأكثر تعاملًا)

.....- .....

.....- .....

من أين يأتي التجار المشترون حسب الأكثر تعاملًا معهم:

.....- .....

.....- .....

ملحق الجدول

جدول رقم (01): مدينة باتنة: توزيع الإستثمارات الخاصة بأصحاب المحلات التجارية.

رقم القطاع العمراني	عدد محلات التجارة الصافية	عدد الإستثمارات الموزعة	عدد محلات التجارة الحرفية	عدد الإستثمارات الموزعة	عدد محلات التجارة الخدمائية	عدد الإستثمارات الموزعة	النسبة %
1	1140	110	215	20	701	70	21,2
2	496	50	250	25	271	25	11,8
3	214	20	55	5	94	10	4,2
4	207	20	92	5	108	10	4,2
5	277	30	219	20	119	10	7,1
6	110	10	50	5	21	5	2,3
7	122	10	66	5	68	5	2,3
8	164	15	41	5	76	10	3,5
9	839	100	144	15	220	25	16,5
10	320	30	112	10	137	10	5,9
11	336	30	86	10	216	20	7,1
12	29	5	18	5	25	5	1,8
13	355	35	80	10	99	10	6,5
14	132	10	79	10	47	5	2,9
15	130	10	62	5	29	5	2,3
16	17	2	16	2	23	2	0,5
المدينة	4484	476	1585	156	2254	217	100

المصدر : إنجاز الباحث مارس 2005

جدول رقم (02): مدينة باتنة: توزيع الإستثمارات الخاصة بالسكان

رقم القطاع	التسمية	عدد السكان	الكثافة السكانية	عدد العائلات	عدد الإستثمارات الموزعة	النسبة
01	مركز المدينة	18336	126,33	3056	300	7,6
02	حي شيخي	37175	236,48	6196	620	15,8
03	بوزران	10105	45,25	1622	170	4,3
04	الزمالة	19878	16264	3287	330	8,4
05	باركا فوراج	15592	61,25	2551	250	6,4
06	الإخوة لمباركية	13680	68,45	2275	230	5,9
07	طريق تازولت	7631	73,29	1026	100	2,5
08	الزهور	23504	109,66	3917	400	10,2
09	بوعقال	25514	89,83	4252	400	10,2
10	حي عميروش	21885	67,57	3598	350	8,9
11	الشهداء	22190	148,9	3659	360	9,2
12	المجاهدين	1225	8,32	179	20	0,5
13	أكشيدة	11344	55,26	1767	200	5
14	طريق حملة	6398	44,85	891	90	2,3
15	أولاد بشينة	7983	45,76	1005	100	2,5
16	المنطقة الصناعية	-	-	-	-	-
17	المنطقة العسكرية	-	-	-	-	-
		242440	-	39281	3920	100

المصدر : إنجاز الباحث مارس 2005.

ملحق الجداول

جدول رقم(03): مدينة باتنة: تطور عدد السكان

السنوات	عدد السكان المسلمين	عدد السكان الاوروبيين	مجموع السكان	معدل النمو	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة
1872	1316	585	2901	3,812	-	-
1881	1911	1935	3846		-	-
1891	1132	2262	3394	-1,24	-	-
1901	1947	2782	4729	3,37	-	-
1911	2739	3162	5901	2,24	-	-
1921	3424	2719	6143	0,4	-	-
1931	8568	-	-	-	-	-
1936	12334	3170	15504	6,37	-	-
1954	12400	9300	31700	4,05	-	-
1959	36370	3500	39870	4,69	-	-
1966	-	-	55751	7,89	9167	24184
1977	-	-	102756	5,72	23170	23835
1987	-	-	181601	5,86	36416	42429
1998	-	-	242940	2,86	47877	13462
2008	-	-	297814	1,37	36985	7752

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007

جدول رقم(04): مدينة باتنة: تطور توزيع اليد العاملة عبر القطاعات الاقتصادية.

السنة	الزراعة		الخدمات		الصناعة		الإشغال العمومية		المجموع
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
1966	17.66	2208	58.56	7320	4.91	552	19.36	2420	12500
1977	1.92	383	61.50	12230	10.76	2140	25.80	5130	19883
1987	3.47	1253	64.22	23136	12.67	4565	19.61	7067	36021
1998	1.49	615	70.22	28869	7.96	3275	20.33	8361	41643

المصدر : مصلحة الإحصاء والتخطيط لبلدية باتنة 2008

جدول رقم(05): مدينة باتنة: الفطاعات العمرانية - توزيع الانتماءات القبلية لسكان

رقم القطاع العمراني	الحراكة		جبايلية		أولاد بوعون وأولاد شليح		أولاد سلطان وأولاد سلام		الخضران والصحاري		قبائل غير محلية	
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
1	18	54	10	30	10	30	3	9	2.33	7	56.67	170
2	7.9	49	25.16	156	24.83	154	17.9	111	22.74	141	1.45	9
3	15.29	26	51.17	87	10	17	1.76	30	2.35	4	19.41	33
4	15.15	50	25.15	83	24.85	82	14.85	49	15.45	51	4.54	15
5	59.60	149	6.4	16	14.40	36	6.4	15	13.2	33	-	-
6	59.91	124	20	46	10	23	1.3	3	7.8	18	6.96	16
7	7	7	74	74	6	6	6	46	1	1	6	6
8	25.25	101	47.25	189	6	24	15.25	61	4.75	19	1.5	6
9	12	48	24.75	99	12.25	49	40.25	161	10.25	41	0.5	2
10	0.86	3	16.28	57	14.86	52	13.71	48	53.71	188	0.57	2
11	18.89	68	19.47	70	20	72	40.28	145	1.4	5	-	-
12	5	1	25	5	15	3	15	3	35	7	5	1
13	10	20	16.50	33	36	72	36.5	73	1.98	1	1.98	1
14	5.55	5	2.22	2	68.89	62	15.55	14	6.66	6	1.11	1
15	5	5	3	3	80	80	10	10	2	2	-	-

ملحق الجداول

6.68	262	13.36	524	18.16	712	19.44	762	24.33	950	18.11	710	المدينة
------	-----	-------	-----	-------	-----	-------	-----	-------	-----	-------	-----	---------

جدول رقم(06): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية- توزيع مؤشر الجانبية الاجتماعية

رقم القطاع	عدد الاستثمارات الموزعة	إجمالي المشتغلين	عدد الأفراد الحاصلين على تعليم	عدد الأفراد الحاصلين على مستوى نهائي فما فوق	عدد الممارسين لمهن سامية وإطارات	متوسط دخل الأسرة الشهري (دج)	edu - share	occ - share	Soc - stat
1	300	919	1374	678	758	35000	0,493	0,629	280,5
2	620	743	1508	410	147	22000	0,272	0,198	56,4
3	170	501	754	465	361	40000	0,616	0,721	401,1
4	330	389	812	207	79	20000	0,25	0,203	45,3
5	250	446	897	253	86	30000	0,282	0,193	95
6	230	625	968	450	290	25000	0,465	0,464	232,25
7	100	272	538	291	137	25000	0,541	0,504	261,25
8	400	695	1657	499	182	25000	0,301	0,262	140,75
9	400	719	1612	511	216	25000	0,317	0,3	22,5
10	350	482	6544	2181	75	15000	0,333	0,155	4,88
11	360	649	1834	643	195	15000	0,351	0,301	97,65
12	20	37	68	19	10	25000	0,279	0,27	109,8
13	200	361	606	190	37	15000	0,313	0,202	62,25
14	90	52	259	62	9	15000	0,239	0,173	4,12
15	100	59	124	27	2	15000	0,217	0,034	2,51
	3920	6949	19555	6886	2584	-	-	-	12,24

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007

جدول رقم (07): مدينة باتنة - القطاعات العمرانية: توزيع أصناف المحلات التجارية

رقم القطاع	تجارة الفنادق و الثقافة	تجارة ترفيهية	تجارة الخدمات	تجارة التجهيز	تجارة الملابس	التجارة الغذائية	مجموع المحلات
1	106	153	522	512	454	251	2061
2	75	97	325	270	134	126	1017
3	26	21	92	90	49	70	363
4	23	27	132	126	34	48	407
5	55	37	255	141	21	92	615
6	2	12	55	75	1	21	181
7	13	19	97	95	6	36	256
8	18	14	80	89	18	48	281
9	15	52	250	433	322	137	1203
10	48	64	134	166	13	115	569
11	61	72	162	220	12	97	638
12	3	17	22	14	0	11	72
13	31	45	103	202	48	105	534
14	9	25	90	87	3	50	258
15	4	24	63	102	2	26	221
16	4	4	29	12	0	7	56
المتوسط	31	43	151	165	70	78	-

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007.

ملحق الجداول

جدول رقم (08): ولايات الشرق الجزائري: التوزيع العددي لأصناف السجلات التجارية

الولايات	خدمات	تجارة تجزئة	تصدير و استيراد	تجارة جملة	انتاج حرفي	انتاج صناعي	مجموع
أم البوقي	3 253	8 257	1 108	522	129	2 024	15 293
باتنة	6 627	12 697	246	1 262	54	3 729	24 615
بجاية	9 285	13 560	173	1 328	199	3 033	27 578
بسكرة	3 643	8 238	17	378	0	2 367	14 643
تبسة	3 398	6 821	617	830	0	2 079	13 745
جيجل	5 587	9 647	62	521	5	2 359	18 181
سطيف	10 574	23 170	784	1 807	281	3 714	40 330
سكيكدة	6 297	11 828	51	441	97	3 029	21 743
عنابة	6 199	9 601	80	591	379	2 358	19 208
قالمة	3 225	6 802	39	204	58	1 759	12 087
قسنطينة	8 069	14 086	683	1 273	1 047	2 578	27 736
مسيلة	6 090	13 287	170	843	90	3 009	23 489
الطارف	3 126	5 877	27	170	62	1 373	10 635
خنشلة	1 701	4 782	70	227	76	1 774	8 630
سوق هراس	2 330	5 454	8	195	16	1 490	9 493
ميلة	4 919	10 718	93	758	321	2 021	18 830

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات إحصاء المركز الوطني للسجل التجاري 2005.

جدول رقم (09): مدينة باتنة - القطاعات العمرانية: توزيع أنماط الاستخدامات السكنية

رقم القطاع	مجموع المساكن	نمط فيلا	نمط تقليدي استعماري	نمط فردي حديث	نمط جماعي	نمط نصف جماعي	عدد المساكن المشغولة	عدد المساكن ذات استعمال مهني	عدد المساكن الشاغرة
1	2586	789	26	646	1010	115	1551	527	310
2	5515	48	1149	2854	890	574	4689	192	634
3	1918	287	38	751	580	262	1386	34	498
4	3128	19	251	1413	250	195	2715	54	359
5	3309	102	41	1725	889	525	2346	151	812
6	2216	231	-	1348	637	-	1525	149	542
7	822	163	-	245	267	147	592	25	205
8	2813	263	-	1280	1095	175	2109	85	619
9	7763	68	26	5169	2100	400	6931	209	623
10	5640	-	-	240	4740	660	4217	13	1410
11	2333	-	-	954	905	474	1866	34	433
12	860	-	-	596	264	-	453	25	382
13	2635	-	-	1580	895	160	1870	4	761
14	1950	-	-	1700	150	-	1560	0	390
15	2350	-	-	2350	-	-	2059	12	279
	45838	1970	1531	22851	14672	3687	35869	1712	8257

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007.



ملحق الجداول

جدول رقم (10): مدينة باتنة - القطاعات العمرانية: توزيع المحاور التجارية

رقم القطاع العمراني	إسم المحور	طول المحور	عدد المحلات	الكثافة التجارية (محل/100)	الملاحظة
1	شارع الجمهورية	825	215	26	جيد
1	شارع قرين بلقاسم	1200	145	12	جيد
1	شارع عبد الحميد عبد الصمد	1000	95	10	جيد
1	شارع الإستقلال	1600	238	15	جيد
1	ممرات بن بولعيد	700	40	6	متوسط
1	طريق قسنطينة	1000	20	2	ضعيف
1	شرع سيدي حني	1000	47	5	ضعيف
بين 4-1	حسين عبد السلام	500	41	8	متوسط
2	شارع عباس حسين	500	52	11	جيد
2	ممرات مناصرية	1250	124	11	جيد
2	شارع لخواد مصطفى	2500	160	6	متوسط
بين 9-2	شارع 19 جوان	1200	138	12	جيد
3	شارع 19 جوان	975	103	11	جيد
بين 1-3	شارع الاستقلال	1500	31	3	ضعيف
4	طريق تازولت	1100	56	6	متوسط
بين 5-4	شارع بوخولوف محمد الهادي	780	98	13	جيد
5	طريق المسجد	1500	104	7	متوسط
5	طريق الجني	1200	61	6	متوسط
بين 8-6	ممرات محمد بوضياف	2000	24	1	ضعيف
7	طريق الوطني رقم 31	800	78	7	متوسط
9	شارع بن صخرية احمد	2300	313	14	جيد
9	شارع شعبان عبد الحميد	900	28	3	ضعيف
9	شارع شعبان عبد الحميد	400	51	13	جيد
9	شارع فلاح عيسى	1950	111	6	متوسط
9	شارع الاخوة بن عمار (H)	200	45	22	جيد
9	الاخوة دبابي + بوغقال III	1300	181	14	جيد
بين 10-9	ممرات البستان	1800	39	2	ضعيف
10	شارع الاخوة خزار	700	25	4	متوسط
10	الطريق التجميعي 2	3300	87	2	ضعيف
بين 12-10	طريق KL	1000	70	7	متوسط
11	الاخوة عبد الله	930	43	5	متوسط
11	ممرات صالح نزار	1000	173	17	جيد
11	طريق بسكرة	700	13	2	ضعيف
11	طريق بسكرة	1600	49	3	ضعيف
بين 13-11	طريق بسكرة	500	57	11	جيد
14	الاخوة مزعاش	800	110	14	جيد
14	طريق حملة	250	14	5	متوسط
15	الشعبة الزرقاء	4700	124	3	ضعيف

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007.

ملحق الجداول

جدول رقم (11): مدينة باتنة - القطاعات العمرانية: توزيع عدد المحلات التجارية

التصنيف حسب المقاربة الاقتصادية	التصنيف غذائي غير غذائي			رقم القطاع	اسم القطاع العمراني			
	تجارة صافية	تجارة حرفية	تجارة خدمية			المجموع	تجارة غذائية	تجارة غير غذائية
2061	1145	215	701	2061	329	1732	01	مركز المدينة
1017	496	250	271	1017	172	845	02	شحي
363	214	55	94	363	86	277	03	بوزران
407	207	92	108	407	56	351	04	الزمالة
615	277	219	119	615	102	513	05	باركافوراج
181	110	50	21	181	26	155	06	لمباركية
256	122	66	68	256	46	210	07	طريق تازولت
281	164	41	76	281	54	227	08	الزهور
1203	839	144	220	1203	167	1036	09	بو عقال
569	320	112	137	569	143	426	10	عميروش
638	336	86	216	638	154	484	11	الشهداء
72	29	18	25	72	22	50	12	المجاهدين
534	355	80	99	534	123	411	13	اكشيدة
258	132	79	47	258	56	202	14	طريق حملة
221	130	62	29	221	37	184	15	اولاد بشينة
56	17	16	23	56	9	47	16	المنطقة الصناعية
8732	4893	1585	2254	8732	1582	7150	-	المدينة

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007

جدول رقم (12): مدينة باتنة - توزيع الأصل الجغرافي لأصحاب المحلات التجارية حسب مكان الإقامة

السابق والحالي

عدد أصحاب محلات التجارة الخدمات	عدد أصحاب محلات التجارة الحرفية		عدد أصحاب محلات التجارة الصافية		مكان الإقامة	
	السابق	الحالي	السابق	الحالي		
51	148	19	103	131	347	باتنة
		-	-	29	16	واد الشعبة
		6	4	8	19	عين توتة
		6	2	12	1	بريكة
		5	-	6	3	بني فاضلة
		-	-	22	3	ثنية العابد
		-	-	6	1	واد الطاقة
		-	-	32	25	تازولت
		11	8	31	13	اريس
		8	4	22	3	اشمول
		3	1	21	2	فم الطوب
		-	-	11	18	عين العصافير
		13	10	30	12	المعذر
		1	-	-	4	فسديس
		3	-	-	1	جرمة
		6	-	20	3	سريانة
		-	-	10	1	زانة البيضاء
5	2	8	3	راس العيون		
3	-	16	1	مروانة		

ملحق الجدول

		8	6	-	-	منعة	
		4	2	-	-	نقاوس	
		10	5	-	-	تكوت	
		9	-	-	-	تيمقاد	
		1	-	-	-	عين باقوت	
		-	-	22	-	واد الماء	
		-	-	1	-	بولهيلا	
		-	-	1	-	كيمل	
		-	-	15	-	بوزينة	
		1	-	-	-	اولاد سليمان	
		4	-	-	-	الشجرة	
		4	2	6	-	الجزار	
		1	-	2	-	عزيل عبد القادر	
		-	-	5	-	سقانة	
		-	-	4	-	بومية	
		1	-	-	-	تيلاطو	
		4	-	-	-	بيطام	
24	17	3	3	1	-	قسنطينة	
21	15	-	-	1	-	سطيف	
11	-	2	1	3	-	بسكرة	
10	2	5	1	-	-	مسيلة	
15	-	4	1	-	-	ميلة	
16	10	2	1	-	-	ام البواقي	
27	21	4	-	-	-	خنشلة	
15	2	-	-	-	-	جيجل	
7	1	-	-	-	-	برج بوعريش	
5	1	-	-	-	-	سكيكدة	
1	-	-	-	-	-	عناية	
3	-	-	-	-	-	سوق هراس	
1	-	-	-	-	-	تبسة	
5	-	-	-	-	-	بجاية	
1	-	-	-	-	-	الجلفة	
2	-	-	-	-	-	الجزائر	
1	-	-	-	-	-	الشلف	
1	-	-	-	-	-	ورقلة	
217	217	156	156	476	476	المجموع	

في خارج الإقليم  
الولائي

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007.

جدول رقم (13): مدينة باتنة - توزيع سعة واتجاهات خطوط النقل الجماعي للمسافرين

خطوط النقل الجماعي للمسافرين داخل إقليم الولاية			خطوط النقل الجماعي للمسافرين ما بين الولايات		
عدد المقاعد الموفرة	عدد الحافلات	مسار الخط	عدد المقاعد الموفرة	عدد الحافلات	مسار الخط
881	34	ذراع عيسى	914	18	قسنطينة
103	5	غجاتي	485	11	سطيف
305	13	واد الشعبة	216	5	العلمة
1542	31	عين توتة	519	13	بسكرة
19	1	عين عبد الرحمان	49	1	مسيلة
390	19	عين جاسر	154	3	تيارت
1049	21	بريكة	30	1	ام البواقي
144	8	بني فاضلة	210	7	عين مليلة

ملحق الجدول

25	1	معافة	30	1	عين البيضاء
429	22	واد الطاقة	692	13	خنشلة
450	15	اريس	87	2	قايس
105	4	اشمول	53	1	جيجل
49	2	سيدي معنصر	100	2	سيدي بلعباس
198	11	فم الطوب	49	1	سكيكدة
1933	50	عين العصافير	264	5	عناية
760	15	المعذر	55	1	وهران
666	17	فسديس	1154	21	الجزائر
263	10	بوزينة	104	2	الوادي
387	19	سريانة	331	6	غرداية
232	10	حملة	912	17	ورقلة
300	22	راس العيون			
35	1	مدكال			
552	38	مروانة			
300	10	منعة			
617	20	نقاوس			
419	13	تكوت			
727	15	تيمقاد			
347	17	عين ياقوت			
105	6	واد الماء			
306	6	بولهيلا			
490	2	كيمل			
263	10	بوزينة			
749	17	الشمرة			
134	5	بومية			
15274	490	المجموع	6408	131	المجموع

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات مديرية النقل -باتنة. مارس 2007.

جدول رقم (14): مدينة باتنة - توزيع اتجاهات وسعة خطوط النقل الجماعي الحضري

رقم الخط	القطاعات العمرانية المستفيدة	مسار الخط	العدد الإجمالي للحفلات	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد الدورات في اليوم	طول الخط	عدد الأفراد المنقولين في اليوم	نسبة الأفراد المنقولين في اليوم
1	10-9-2-1	وسط المدينة -1200مسكن	32	3168	7	5كلم	22176	13.14%
2	12-11-2-1	وسط المدينة -المحطة الجديدة	10	1182	12	6كلم	14184	8.40%
3	1-المنطقة الصناعية-15-14-13	وسط المدينة -حي أكشيدة	15	1485	8	5كلم	11880	7.04%
4	9-2-1	وسط المدينة -حي بوغقال	26	2574	7	4كلم	18018	10.68%
5	7-8-6-4-1	وسط المدينة - طريق تازولت	25	2475	10	3كلم	24750	14.67%
6	14-13-11-2-1	وسط المدينة - 1020 مسكن	25	2475	9	4كلم	22275	13.20%
7	10-9-2-1	وسط المدينة - حي تامشيط	15	1485	8	6كلم	11880	7.04%
8	5-4-1	وسط المدينة - باركا فورا	23	2277	10	4كلم	22770	13.49%
9	8-6-5-4-1	وسط المدينة - المستشفى	14	1386	10	4كلم	13860	8.21%
10	12-11-3-2-1	حي بوزران -المحطة الجديدة	7	693	10	8كلم	6930	4.11%
المجموع	كل القطاعات	-	192	19200	9.1	41	168723	100%

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات مديرية النقل لولاية باتنة - مارس 2007.

جدول رقم (15) : مدينة باتنة - وثيقة تقنية للقطاعات العمرانية حسب توجيهات المخطط التوجيهي للتعمير

ملحق الجدول

المساحة الموجهة للمرافق	المساحة الاجمالية	نوع التدخل	الموقع	الرمز	الاجال	القطاعات العمرانية
-	-	اعادة هيكله	مركز المدينة	UA1	متوسط وقصير المدى	القطاعات المعمرة
-	-	-	المنطقة الصناعية	UA2		
-	-	-	-	UA3		
-	-	-	-	UA4		
-	-	-	طريق تازولت	UA5		
-	-	-	الاحياء السكنية	UA6		
10,8	195	اعادة هيكله	طريق تازولت	UA7		
5,8	65,5	اعادة هيكله	بوزوران	UA8		
9,75	47,3	اعادة هيكله	طريق حملة	UA9		
-	49,14	تكثيف	طريق عيون العاصفير	UA10		
0,7	14,06	اعادة هيكله	طريق قسنطينة	UA11		
7,35	34,63	اعادة هيكله+تهيئة	طريق مروانة	UB1	متوسط وقصير المدى	القطاعات المبرمجة للتعمر
8,34	92	اعادة هيكله	طريق المحول الشمالي	UB2		
95	95	تهيئة	طريق المحول الجنوبي	UB3		
2,3	27	تهيئة	طريق المحول الجنوبي	UB4		
7	88	تهيئة	طريق المحول الجنوبي	UB5		
7,16	30,37	اعادة هيكله+تهيئة	طريق المحول الجنوبي	UB6		
18,8	66,2		طريق المحول الجنوبي	UB7		
8,42	76,92	تهيئة	باركافوراج	UB8		
22,1	61,53	اعادة هيكله	باركافوراج	UB9		
6,2	30	تهيئة	المنشار	UB10		
19,48	35,48	تهيئة	بوزوران	UB11		
73	73	تهيئة	المنشار	UB12		
42	163	تهيئة	باركافوراج	UC1	طويل المدى	قطاعات التعمر المستقبلية
6	16	تهيئة	طريق عيون العاصفير	UC2		
6	47,07	تهيئة	المنشار	UC3		

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمر مارس 2006

جدول رقم (16): مدينة باتنة - القطاعات العمرانية: توزيع أصناف المحلات التجارية

النوع	التخصص	المدينة (المجموع)																
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	
محلات التجارة الصافية	مواد غذائية	67	46	47	23	51	10	18	25	51	70	39	9	66	39	24	3	588
	بيع البيض	3	1	5	1				1	2	5			1				19
	بيع الدجاج	1		1	1	1		1		2				2			1	10
	بيع السمك	4	1	1	1					2				1				10
	بيع المشروبات	2	2	1	1	1	1	4	3	3	1	8					2	29
	تحميص او طحن القهوة	2			1	1		1	1	1								7
	تمور بانواعها	3				1				1		2						7
	جزار	35	8	2	1	7	1	2	1	13	5	2		6	1			84
	حلويات شرقية	6	1		2			1		1	1				1			13
	حلويات مرطبات	24	10	2	3	4	2	1	4	6	6	3	1	5	1	2		74
	خضر وفواكه	21	11	4	2	6	7	1	6	19	11	6	1	10	5			110
	نقيق	4	9	1	1	2		2	1	5	2	3		5	1		1	37
	زيتون		2		1				1					1				5
	عقاقير و توابل	47	2		1			2	1	4	3	2		2	1			50
	لبان	3	11	2	2	2		1	1	7	1			1				35
	لحوم مجمدة	2	3	2	1	2		1		7	1			1				20
	متلجات	1		2														3
	مخزرة	16	9	7	4	8		2	2	12	7	11		3	1			82
	مواد صنع الحلوى	4								1								5

ملحق الجدول

	مواد غذائية بالجملة	18	10	2	2	6		2	12	7	41		2			102		
	<b>المجموع</b>	<b>263</b>	<b>126</b>	<b>79</b>	<b>48</b>	<b>92</b>	<b>21</b>	<b>36</b>	<b>48</b>	<b>142</b>	<b>119</b>	<b>117</b>	<b>11</b>	<b>105</b>	<b>50</b>	<b>26</b>	<b>7</b>	<b>1290</b>
صنف الملابس	اقمشة و منسوجات	36	9	3	1					43								92
	أدوات الحرج و الخياطة	28	12	1	2					4								47
	بيع الأحذية	66	23		2	2		1	3	39	2	1		3	1	1		144
	تجهيز العرائس	87	22		1	1				35				1				147
	كراء فساتين الاعراس	1			1					2								4
	ملابس	32	20	6	6	11	1	3	6	50	2	7		30	2	1		177
	ملابس قديمة	3	3	4	5	1				2	3							21
	ملابس اطفال	36	10	1	1	1				5	19	1	1	3				78
	ملابس تقليدية	4																4
	ملابس رجالية	56	10	11	3	3			1	42	5	1		6				138
	ملابس نسائية	65	25	23	12	2		2	1	75	3	2		5				215
<b>المجموع</b>	<b>414</b>	<b>134</b>	<b>49</b>	<b>34</b>	<b>21</b>	<b>1</b>	<b>6</b>	<b>18</b>	<b>312</b>	<b>13</b>	<b>12</b>		<b>48</b>	<b>3</b>	<b>2</b>		<b>1067</b>	
تجهيز منزلي و آخر	bazar	5	4	1	1				4	2			1				18	
	اجهزة التبريد	2		1			3	4	2		3						15	
	اسمنت جملة					1	2	2	2		1	3	1	5	1		1	19
	الالكترومناجي	21	31	1	5	10				33		3		8		1		113
	انبيب بلاستيكية				1		1	2		1		2		2	1			10
	اواني فخارية وتقليدية	2	1		1													4
	ابجار الفيديو	2	3	2	1	4				9	10			2				33
	آلات التصوير	1								1								2
	أثاث منزلي	20	15	3	5			3	6	28	9	11	1	4	1			106
	آلات حديدية وتجهيز صناعي	1					9	7			5	1						23
	أواني منزلية	26	14	2	12	8	1	2	1	25	10			3				104
	بنور و مبيدات فلاحية	1			1		2	2		1				2				9
	بلاط و سراميك	2				1	7	3	3	2	5	6	7	11	2		2	51
	بيع k7 و CD	21	20	6	5	12		1	1	8	2	5		6				87
	بيع البلاستيك	1					1	1	1									4
	بيع الجرارات	1						1			1							3
	بيع الحفاب	14		1	1				2	7	1							26
	بيع السيارات	3	3	1				1		1	3	4					2	18
	بيع العصافير	1	1	2	1			1		1								7
	بيع المراتب	1			1					5								7
	بيع النحاس	4			1					10								15
	تبع وكبريت	15	9	8	12	28	8	2	9	19	3			12	2			127
	تين					1									1	2		4
	تجهيزات طبية	2			1				1	1								5
	تصوير الوثائق	3	8	2	3					12		19						47
	ثريات	2					1			2								5
	جلود و لوازم الأحذية	4			1					5								10
	خشب					1	1	3	1		3	3	2	7				21
	ديكور	8																8
	زيوت المحركات	7			1	10		2	1	7	8	4		4	1	4		49
	ساعات اليد	5	1							2								8
	عتاد الكمبيوتر	15	6	1					1	5		1	1	5				35
	عتاد المطابخ						1			1	2	1						5
	عتاد فلاحي وصناعي						1	2	1	2	1			1	4			12
	عتاد مقاهي	1					6	6	3		10			2				28
	عجلات مطاطية	6		1	6	7	1	2		5	4	5		2	2	5		46
	قارورات الغاز			2		1								1	3		1	8
	قطع غيار قديم	5	5				11		4	15				1	5			46
	قطع غيار الالكترونك	2			1					1		1						5
	قطع غيار السيارات	6	10	1	6	43	2	6	2	12	15	25		17	6	52		203
	قطع غيار الشاحنات	12	3	1		2	6	4	1	9	15	12		23	9			97
	كثك	53	13	15	19			2	10	13	13	18			15			171
	كماليات السيارات	15	1	1		3	1	2		12	2	8		15	1			61
كثكري	7	15	1	2	3		3	4	14	19	10	1	13	10			102	
كهرباء عامة	6	3			1	3	1	2	1				3				20	
لعب الاطفال	14	5	5	3	1				1	12	2	1	2				46	
لوازم رياضية	2	3	1		1			2	11				2				22	
لوازم مكتبية و مكتبية	4	1	1						3					1			10	

ملحق الجدول

	مضخات	2				2		1	1									8
	مفروشات	32	19	3	3	1		1	3	17	1						5	85
	مكتبة	25	2	6	7	11	4		11	11		32				14		123
	مواد التنظيف	1	2	1	1		1			3		1						10
	مواد التجميل	40	12	2	3	2	1	1	3	21	3	5		2		1		96
	مواد حديدية	2		2	5	1	6	3	6	2	2	12	3	5	7	23	2	81
	مواد البناء	18	5	2	3	2	4	2		2	28	11	2	10	4	14	2	109
	نباتات	1	1	2	1				2	2					1			10
	هدايا و عطور	1	5	3	3	8	3	5	5	17	5			9	2			66
	هواتف نقالة	23	15	5	6	1		2	3	11	2	3		2				73
	<b>المجموع</b>	<b>468</b>	<b>236</b>	<b>86</b>	<b>125</b>	<b>164</b>	<b>88</b>	<b>80</b>	<b>98</b>	<b>385</b>	<b>188</b>	<b>207</b>	<b>18</b>	<b>202</b>	<b>79</b>	<b>102</b>	<b>10</b>	<b>2536</b>
حرف إنتاج	الرخام					1	1	3	2	1	2		6	1	1		1	19
	الطوب					1	5	1							5		2	14
	انتاج البلاط والسيراميك الاسمنت	1					2				1			1	1			6
	حدادة	3	2	9	6	19	3	11	2	1	21	5	3	5	13		1	104
	خراطة		1		1	5	1	6	1	2	2			3	4		3	29
	خزانات المياه						2	3					1		1			7
	خياط	14	1	5	6	6		1		3	2	7		2				47
	سيك				1					1								2
	صباغة	1			6	2				1								10
	صنع الاختام	1		1								1		1				4
	صنع الاطارات	1				1		2										4
	صباغة	66	144	3	5	16	1	1		49		20		8				313
	طرح الصوف	1	2	1	2	2				5								13
	طرز و حرج	3	1	1		2				7	1			2				17
	عسل النحل		1		1					1								3
	قوالب الجبس		1	1	1	3	3	5	1		3	2	3	3	2			28
	كراسي و طاولات						1	3	1			1	1	2				9
	لوحات ترقيم - مفاتيح دقيقة	4	3	1	3		2		2	3								18
	نجارة	6	3	4	10	20	2	3	6	4	10	6		5	12			91
	نجارة المنيوم		4		1		2	1	1	3	3	2	1	1			2	21
<b>المجموع</b>	<b>101</b>	<b>163</b>	<b>26</b>	<b>43</b>	<b>78</b>	<b>25</b>	<b>40</b>	<b>16</b>	<b>81</b>	<b>45</b>	<b>45</b>	<b>14</b>	<b>35</b>	<b>38</b>		<b>9</b>	<b>759</b>	
حرف خدمات	اسكافي	21	15	1	1	3	1		1	6			2					51
	ترخيص	4		1	3		1	1		1	1		2		19			33
	تركيب السيرغاز								1	1				2		2		6
	تصليح الكارادات						3	1	1				4					9
	تصليح الات الخياطة	1										1						2
	تصليح الات المقاهي	1			1			2	1		5							10
	تصليح الدراجات	1	1		2	3								5				12
	تصليح العجلات	2			2	9	1		3	2				4	8			31
	تصليح الكرونك	7	7	2	4	5			2	1	3	2		2	1			36
	تصليح الكهرومنزلي		12		4	9	1			2	3	1		3				35
	تصليح المبردات	1					1		1									3
	تصليح التوابض				1	3			3				1	1	2			11
	تصليح الات الطباعة				1								3					4
	تغليف الأرائك	1			3			1										5
	تنظيف الزرابي	1																1
	تنظيف الملابس	4	5	2	2	2			1	4		1		1				22
	حلاق الرجال	30	18	6	5	32	2	5	2	13	9	12		8	9	2		153
	حلاق الرجال و النساء	1																1
	حلاقة النساء	16	10	8	10	12	3	1	1	5	4	5		2	2			79
	دهن السيارات	2	6	1	1	10	2	6	2	5	4		2	3	2	3	1	50
	ساعاتي	4							1	2								7
	كهرباء السيارات	1	3			3	3	1	1	3			1	2	1	2		21
	مذبح			1													1	2
	مراقبة السيارات		1	1		4	1	1						1				9
	مرأة و زجاج	7	4	1	2	2	1		2	9	4	3			1			36
	مروض عمومي	4	1		1					1								7
	مطحنة				4							1			1	2	1	9
	ميكانيكي	5	4	5	11	38	2	7	2	8	34	11		4	14	34	2	181
	<b>المجموع</b>	<b>114</b>	<b>87</b>	<b>29</b>	<b>49</b>	<b>141</b>	<b>25</b>	<b>26</b>	<b>25</b>	<b>63</b>	<b>67</b>	<b>41</b>	<b>4</b>	<b>45</b>	<b>41</b>	<b>62</b>	<b>7</b>	<b>826</b>
	ادوية بيطرية بالجملة	1					1	1	1	1	2		1				1	9

ملحق الجداول

استديو تسجيل	1					1											2
أدوية بيطرية	1	2				1	1	1							1		7
بذيريا	41	9	2	2	5	2	1	5	10	9	28	1	9	2		126	
بيطري	1			1	1			3	3							9	
تحاليل طبية	13	6	6					3	3	1						32	
تنظيف و تشحيم السيارات	2	2	4	2	11	1		4	3	16	10	2	3	5	3	68	
توجيهات فلاحية	2					1			1							4	
حانة	1															1	
حمام	6	3	1	2	3		1		5		8		5			34	
خبير عقاري	3		1	1					2							7	
خبير قضائي	2								1							3	
دويرة	6	17	1	1					3							28	
صيدلية	25	13	2	4	7		1	2	11	4	8		8	2		87	
صيدلية جملة	12	1	10					3	2		3					31	
طبيب أسنان	35	7	4	1	2		1	5	8	5			3	1		72	
طبيب عام	34	13	2	5	5		3	15	11	3	18		3	2		114	
طبيب مختص	75	13	14	11	2		1	4	6				2			128	
عيادة طبية			1					3	2							6	
قاعة اعراس					2		5		1			1		1	1	11	
قاعة ألعاب	11	3		6	8	2			11	10			2	1		54	
قاعة رياضية	1	2	1	1	4			2	3				1		1	16	
قاعة شاي	13	1	1	2					1							18	
قاعة علاج		1	1	2				3	3							10	
كتيب عمومي	9	3		1	3			3	5		5		1			30	
مترجم	2															2	
محاسب معتمد	17	1	1	1	1				3							24	
محافظ بيع بالمزايدة	2								6							8	
محامي	79	8	1	2	1		1		9		19					120	
محضر قضائي	11	5						2	6							24	
محطة بنزين	1						1	1			1	1	2		2	9	
مخبر تحليل	2				1	1			2							6	
مخبر تركيب الاسنان	1								1							2	
مدرسة اعلام الي	4	1		1			1		1						1	9	
مدرسة سباق	5	4	1	3	1		2	3	4		3	1	2		2	31	
مدرسة لغات	1	1									5					7	
مرش	10	7	2	2	5	1	1	1	6	4		1	1	5		46	
مصور	10	7	1	2	2	1			7	1			4	2		37	
مطبعة	5															7	
مطعم	25	20	4	5	5	3	9	1	12	15	9	10	9	4	11	2	144
معالجة النصوص	14	13		14					11							52	
معمل المشروبات	1			2				1	2					1	1	3	11
مقهي	55	39	9	13	19	6	7	7	15	36	27	4	21	14	13	2	287
مكتب دراسات	3		2	2					1		8					1	17
مكتب خيرة	2																2
مكتب عبور	3																3
مهندس معماري	27	15			1				13		10		3			69	
موق	19	8		1	3		1		10							42	
موقف السيارات	4	1	2		2		1	2	2	1		1	2			18	
نادي انترنات	8	3	4	2	5		2	6	8	12	18					68	
نزل	11	2	2									1				16	
نظارات طبية	10	2		1			3		2		1					19	
نقل المرضى				1	1											2	
هاتف عمومي	53	33	12	8	19			8	6	19	30	1	18	7	3	217	
وكالة عقارية	9			5				3			5					22	
وكالة اشهار	1															1	
وكالة تجارية	2		2				4									2	10
وكالة سفر	9	5		1													15
المجموع	701	271	94	108	119	21	68	76	220	137	216	25	99	47	29	23	2254
المجموع الكلي	2061	1017	363	407	615	181	256	281	1203	569	638	72	534	258	221	56	8732

المصدر : إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات التحقيق الميداني مارس 2007.



# الفهرس

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة
الفصل الأول	الخريطة رقم (01) : وضعية مدينة باتنة بين التنظيم الإداري والتنظيم القبلي
	الخريطة رقم (02) : ولاية باتنة : مظاهر السطح
	الخريطة رقم (03): مدينة باتنة- مراحل التطور العمراني
	الخريطة رقم (04): مدينة باتنة- التوزيع المجالي لأنماط السكنية
	الخريطة رقم (05): مدينة باتنة-توزيع الاستخدامات السكنية حسب المشغولة
	الخريطة رقم (06): مدينة باتنة-التوزيع المجالي للمرافق
	الخريطة رقم (07) ولاية باتنة : التوزيع المجالي للسكان لسنة 1987
الفصل الثاني	الخريطة رقم (08) ولاية باتنة : التوزيع المجالي للسكان لسنة 2004
	الخريطة رقم (09):مدينة باتنة-القطاعات العمرانية ، توزيع الكثافات السكانية
	الخريطة رقم (10):مدينة باتنة-القطاعات العمرانية ، توزيع الانتماءات القبلية للسكان
	الخريطة رقم (11):مدينة باتنة- توزيع مؤشر مركب الجانبية الاجتماعية
	الخريطة رقم (12):مدينة باتنة -القطاعات العمرانية: توزيع أصناف المحاور التجارية
الفصل الثالث	الخريطة رقم (13):مدينة باتنة -القطاعات العمرانية: توزيع أصناف المحلات التجارية
	الخريطة رقم (14):مدينة باتنة-توزيع أصناف المحلات التجارية عبر القطاع العمراني رقم (01)
	الخريطة رقم (15):مدينة باتنة-القطاعات العمرانية: توزيع مؤشر قوة الجذب التجاري
	الخريطة رقم (16):مدينة باتنة-القطاعات العمرانية: توزيع المجالي لأصناف محلات تجارية الجملة
	الخريطة رقم(17):مدينة باتنة-القطاعات العمرانية: توزيع المجالي للمنشآت التجارية الكبرى والتجارة غير الرسمية
	الخريطة رقم (18):مدينة باتنة-إتجاهات تدفقات السير الميكانيكي بمركز المدينة
و 5	الخريطة رقم (19):مدينة باتنة-أصناف التخصيصات عبر المجال
	الخريطة رقم (20): مدينة باتنة توزيع خطوط النقل الحضري الجماعي
الفصل الخامس	الخريطة رقم (21): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات التجارة الصافية حسب مكان الإقامة السابقة
	الخريطة رقم (22): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات التجارة الصافية حسب مكان الإقامة الحالية
	الخريطة رقم (23): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الصافية
	الخريطة رقم (24): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات التجارة الحرفية حسب مكان الإقامة السابقة
	الخريطة رقم (25): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات التجارة الحرفية حسب مكان الإقامة الحالية
	الخريطة رقم (26): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي للزبائن المترددين على محلات التجارة الحرفية
	الخريطة رقم (27) ولاية باتنة: شبكة الطرق
	الخريطة رقم (28) مدينة باتنة : توزيع عدد مقاعد النقل الجماعي لمسافرين خطوط داخل الإقليم الولائي
	الخريطة رقم (29) مدينة باتنة : توزيع عدد مقاعد النقل الجماعي لمسافرين خطوط خارج الإقليم الولائي
	الخريطة رقم (30): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات تجارة الخدمات حسب مكان الإقامة السابق
	الخريطة رقم (31): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات تجارة الخدمات حسب مكان الإقامة الحالي
	الخريطة رقم (32): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي للزبائن المترددين على محلات تجارة الخدمات
	الخريطة رقم (33): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات تجارة الصياغة حسب مكان الإقامة السابقة
	الخريطة رقم (34): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي لأصحاب محلات تجارة الصياغة حسب مكان الإقامة الحالية
	الخريطة رقم (35): مدينة باتنة : الأصل لجغرافي للتجار المترددين على محلات تجارة الصياغة

فهرس المخططات

الصفحة	عنوان المخطط
الفصل الثالث	المخطط رقم (01): مخطط كتلة للطابق الأرضي ل بازار بمركز المدينة 130
	المخطط رقم (02): مخطط كتلة للطابق الأول ل بازار بمركز المدينة 130
	المخطط رقم (03): تنظيم السوق المركزي 136
	المخطط رقم (04): تنظيم المركز التجاري المغطى للملابس 138
	المخطط رقم (05): تنظيم المركز التجاري المغطى العتيق 138
الفصل الرابع	المخطط رقم (06): مدينة باتنة: توجهات تغير الوضعية التجارية 160
	المخطط رقم (07): تصنيف النصوص التشريعية المنظمة للنشاط التجاري 195
	المخطط رقم (08): تصنيف المعلومات الواردة في مستخرج السجل التجاري 198
	المخطط رقم (09): التقاطع بين البعد التخطيطي والبعد القانوني للبنية التجارية 207
	المخطط رقم (10): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها ضمن وزارة التجارة 209
	المخطط رقم (11): التنظيم الهيكلي لوزارة السكن والعمران 214
	المخطط رقم (12): الهيكلة التنظيمية لبلدية باتنة 217
	المخطط رقم (13): توزيع مصادر موارد بلدية باتنة 218
الفصل الخامس	المخطط رقم (14): دور الوظائف التجارية في تغير نظام الاقتصاد الحضري 257
	المخطط رقم (15): مركز المدينة-نموذج لتحول المساحات الحرة الداخلية للسكن 270
	المخطط رقم (16): تحول المباني السكنية لحي 84 مسكن نحو الوظيفة التجارية 274
	المخطط رقم (17): دور الوظائف التجارية في تحول المجال العمراني 281
	المخطط رقم (18): دور المنافسة التجارية في تحول المرافق التجارية 291
الفصل السادس	المخطط رقم (19): مدينة باتنة : علاقة العوائق والارتقاقات بأصناف التركزات التجارية 312
	المخطط رقم (20): الدور الوظيفي لتركزات التجارية 314
	المخطط رقم (21): أشكال التوطن التجاري بمجال الدراسة 316
	المخطط رقم (22): تمثيل مخطط الطرق حسب نظرية المخططات 318
	المخطط رقم (23):توزيع كثافة المرور في مداخل مجال الدراسة وفقا لصنف الأليات 326
الخاتمة	المخطط رقم (24): موقع الأداة المقترحة ضمن أدوات التخطيط الحضري 353
	المخطط رقم (25): محتوى المخطط التوجيهي لتعمير التجاري 355

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
المقدمة	الجدول رقم (01): مدينة باتنة - القطاعات العمرانية المعتمدة في التقسيم
الفصل الأول	الجدول رقم (02): ولاية باتنة: توزيع نسب التركيز السكاني على المناطق التضاريسية
	الجدول رقم (03): مدينة باتنة - أهم أشكال التوسع في الفترة (1973-1983)
	الجدول رقم (04): مدينة باتنة- تطور العلاقة بين الزيادة السكانية ومعدل التوسع العمراني
	الجدول رقم (05): مدينة باتنة- توزيع مساحة أصناف المرافق العمومية
	الجدول رقم (06): مدينة باتنة : تطور نسبة نصيب الزيادة الطبيعية
	الجدول رقم (07): مدينة باتنة: تطور تركيب القوة العاملة خلال 1987-1998
الفصل الثاني	الجدول رقم (08): مدينة باتنة: تطور معدلات النشاط والبطالة والنمو الديموغرافي
الفصل الثالث	الجدول رقم (09): مقارنة نصيب الفرد من محلات التجارة الغذائية وغير الغذائية
	الجدول رقم (10): مدينة باتنة: توزيع عدد البازارات.
	الجدول رقم (11): مدينة باتنة: توزيع أصناف تجارة الرصيف
الفصل الرابع	الجدول رقم (12): مدينة باتنة: تطور عدد المحلات التجارية
	الجدول رقم (13): مدينة باتنة: أشكال العمران التجاري
	الجدول رقم (14): نماذج مستخرجات السجل التجاري ومحتواها
	الجدول رقم (15): مهام المديرية التابعة المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمه
	الجدول رقم (16): بلدية باتنة: توزيع الموارد الجبائية
	الجدول رقم (17): مدينة باتنة: توزيع المرافق التجارية المقترحة في (P.D.A.U)
	الجدول رقم (18) : مدينة باتنة: توزيع مخططات شغل الأراضي
	الجدول رقم (19): مركز مدينة باتنة: المرافق التجارية المبرمجة في مخطط شغل الأرض
	الجدول رقم (20): الوثائق المدرجة في ملف تحضير رخصة البناء للمباني الصناعية والتجارية
	الجدول رقم (21): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية- توجهات السكان حسب التجارة ذات التردد الدائم.
الفصل الخامس	الجدول رقم (22): مدينة باتنة : القطاعات العمرانية - توجهات السكان حسب التجارة ذات التردد أحيانا.
	الجدول رقم (23) : مدينة باتنة : القطاعات العمرانية - توجهات السكان حسب التجارة ذات التردد النادر
	الجدول رقم (24) : مدينة باتنة-توزيع الفئات العمرية لزبائن المحلات التجارية
	الجدول رقم (25) : مدينة باتنة-توزيع التركيبة النوعية لزبائن المحلات التجارية
	الجدول رقم (26) : مدينة باتنة-توزيع السكان وفق أوقات التردد على مركز المدينة
	الجدول رقم (27): مدينة باتنة: تطور توزيع نسب نفقات الأسرة
	الجدول رقم (28): مدينة باتنة: التخصيصات العمومية بأطراف المدينة
	الجدول رقم (29) : مدينة باتنة: الأطراف الحضرية : توزيع نسب تحول الاستخدام السكني
	الجدول رقم (30): مدينة باتنة: تطور شبكة النقل الحضري بالحافلات
	الجدول رقم (31): ولاية باتنة : الخصائص الطبولوجية لشبكة الطرق
الفصل السادس	الجدول رقم (32): ولاية باتنة: توزيع أطوال الطرق وفقا لأصنافها
	الجدول رقم (33): مطار مصطفى بن بولعيد توزيع تطور عدد المسافرين

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	
المقدمة	15	
الفصل الأول	الشكل رقم (01): مدخلات ومخرجات الوظائف التجارية	
	الشكل رقم (02): تمثيل تخطيطي لنظام التكملات	
	الشكل رقم (03): مدينة باتنة - توزيع نسب المساكن المشغولة وغير المشغولة	
	الشكل رقم (04): مدينة باتنة - القطاعات العمرانية: توزيع المساكن حسب المشغولة وغير المشغولة وذات الاستعمال المهني	
	الشكل رقم (05): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - مصفوفة المرافق	
الفصل الثاني	الشكل رقم (06) مدينة باتنة : تطور عدد السكان الأهالي والمعمرين	
	الشكل رقم (07): مدينة باتنة : تطور عدد السكان 1954-2008	
	الشكل رقم (08) مدينة باتنة: نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة 1954 - 2008	
	الشكل رقم (09): مدينة باتنة: تطور العمالة حسب القطاعات الإقتصادية. 1966-1998	
الفصل الثالث	الشكل رقم (10): الشرق الجزائري: توزيع عدد السجلات التجارية وفقا لكل ولاية	
	الشكل رقم (11): الشرق الجزائري: توزيع أصناف النشاطات التجارية لسنة 2004	
	الشكل رقم (12): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية، توزيع عدد المحلات التجارية	
	الشكل رقم (13): مدينة باتنة: علاقة الأحجام السكانية بعدد المحلات التجارية	
	الشكل رقم (14): مدينة باتنة: توزيع المحلات التجارية وفقا لتصنيف سبورك	
	الشكل رقم (15): مدينة باتنة: توزيع القطاعات العمرانية وفقا لتصنيف سبورك للمحلات التجارية	
	الشكل رقم (16): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع المحلات الغذائية وغير الغذائية	
	الشكل رقم (17): مدينة باتنة: توزيع الفئات التجارية وفقا لمقاربة اقتصادية	
	الشكل رقم (18): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - التوزيع المجالي للمحلات وفق لمقاربة اقتصادية	
	الشكل رقم (19): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع القطاعات حسب الأصناف التجارية	
	الشكل رقم (20) مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - قوة الجذب التجاري	
	الشكل رقم (21): مدينة باتنة: مستوى هراكية القطاعات العمرانية حسب البنية التجارية	
	الشكل رقم (22): مدينة باتنة: توزيع أصناف محلات تجارة الجملة	
	الشكل رقم (23): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع أصناف محلات تجارة الجملة	
	الشكل رقم (24): تأثير التغيير في الإطار القانوني على نشاط الاستيراد	
	الشكل رقم (25): الشرق الجزائري: توزيع عدد السجلات المقيدة في تجارة الاستيراد	
	الشكل رقم (26): خصوصية المنظومة التجارية في الشرق الجزائري	
	الفصل الرابع	الشكل رقم (27): مدينة باتنة: تطور فئات المحلات التجارية
		الشكل رقم (28): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع المحلات التجارية المغيرة لوظيفتها
		الشكل رقم (29): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع القيمة المالية للسلع بالمحلات التجارية
الشكل رقم (30): مدينة باتنة: توزيع القيمة المالية للسلع وفقا للفئة التجارية		
الشكل رقم (31): مدينة باتنة: توزيع الحالة العقارية للمحلات التجارية		
الشكل رقم (32): مدينة باتنة: الحالة العقارية للمحلات وفقا لفئة التجارية		
الشكل رقم (33): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع التجار حسب ملكية المحل		
الشكل رقم (34) مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع القيمة الإيجارية للمحلات		
الشكل رقم (35): مدينة باتنة: متوسط سعر الإيجار وفقا لصنف المحلات التجارية		
الشكل رقم (36): مدينة باتنة القطاعات العمرانية- توزيع متوسط سعر إيجار أصناف المحلات		
الشكل رقم (37): مدينة باتنة: توزيع التجار أو أصحاب المحلات وفقا لعدد المستخدمين		
الشكل رقم (38): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - توزيع حجم ومعدل العمالة بالمحلات		

فهرس الأشكال

	175	الشكل رقم (39): مدينة باتنة: توزيع نسب المستوى الدراسي للتاجر	
	175	الشكل رقم (40): مدينة باتنة: توزيع التجار أصحاب أصناف المحلات وفقا للمستوى الدراسي	
	177	الشكل رقم (41): مدينة باتنة: توزيع التجار حسب المهنة السابقة	
	180	الشكل رقم (42): مدينة باتنة : توزيع تجار أصحاب المحلات التجارية وفقا للفئات العمرية	
	185	الشكل رقم (43): مدينة باتنة: توزيع التجار وفقا لمساحة المحل	
	187	الشكل رقم (44): مدينة باتنة: توزيع التجار وفقا لاملاكهم مستودع للتخزين	
	188	الشكل رقم (45): مدينة باتنة: توزيع التجار وفقا لوضعيتهم ملكيتهم لمستودعات التخزين	
	188	الشكل رقم (46): مدينة باتنة: الوضعية العقارية لمستودعات التخزين	
	189	الشكل رقم (47): مدينة باتنة: توزيع التجار وفقا لمساحة التخزين	
	190	الشكل رقم (48): مدينة باتنة: التوزيع المجالي لعدد المستودعات وفقا لكل فئة تجارية	
	192	الشكل رقم (49): مدينة باتنة: توزيع التجار أصحاب المحلات التجارية وفقا لعرض الواجهة	
	الفصل الخامس	248	الشكل رقم (50): مدينة باتنة: أسباب توجه السكان إلى مركز المدينة
		249	الشكل رقم (51): مدينة باتنة: توزيع محفزات التنقل إلى مركز المدينة
259		الشكل رقم (52): مدينة باتنة-توزيع نسبة الأسر التي لها مورد آخر	
262		الشكل رقم (53): مدينة باتنة: تطور متوسط سعر المتر المربع من القطع الأرضية المعدة للبناء	
264		الشكل رقم (54): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - متوسط سعر المتر المربع من العقار التجاري	
265		الشكل رقم (55): مدينة باتنة: القطاعات العمرانية - متوسط المتر المربع من الشقق	
الخاتمة	345	الشكل رقم (56): أبعاد الاهتمامات الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة	
	346	الشكل رقم (57): رهانات لتحقيق مشروع عمراني مستدام	
	349	الشكل رقم (58): إسقاط رهانات مشروع عمراني المستدام عل البنية التجارية	

فهرس الصور

الصفحة	الصورة	
المقدمة	10	
الفصل الأول	19	الصورة رقم (01) : مدينة باتنة - توزيع القطاعات العمرانية
	21	الصورة رقم (02) : منظر عام للنواة الاستعمارية.
	21	الصورة رقم (03) : منظر باب قسنطينة للنواة الاستعمارية
	21	الصورة رقم (04) : منظر باب سطيف للنواة الاستعمارية
	28	الصورة رقم (05) : صورة ساتيليتية توضح مدينة باتنة ضمن حدودها البلدية
	30	الصورة رقم (06) : ضاحية مدينة باتنة. 1945، (أكشيدة حاليا)
	30	الصورة رقم (07) : مسرح وسوق مدينة باتنة. 1945
	38	الصورة رقم (08) : مسكن هش متداعي
	38	الصورة رقم (09) : مسكن الفردي الرديء بمركز المدينة
	39	الصورة رقم (10) : مسكن النمط التقليدي
	39	الصورة رقم (11) : مسكن النمط العادي
	41	الصورة رقم (12) : نمط الفيلات في حي المجزرة
	41	الصورة رقم (13) : مسكن الفيلا في حي بوزران
	41	الصورة رقم (14) : نمط الجماعي - بعميروش
	41	الصورة رقم (15) : نمط جماعي محسن
الفصل الثالث	128	الصورة رقم (16) : منظر لرستاه لبازار زنجان بإيران
	128	الصورة رقم (17) : سريال في قلب بازار شيراز بإيران
	129	الصورة رقم (18) : منظر واجهة لبازار في بوغال
	129	الصورة رقم (19) : منظر واجهة لبازار الأوراس في وسط المدينة
	133	الصورة رقم (20) : بازار قرفي في مركز المدينة
	133	الصورة رقم (21) : بازار بن فليس في مركز المدينة
	135	الصورة رقم (22) : منظر للسوق المركزي في مركز المدينة
	141	الصورة رقم (23) : منظر للأروقة الجزائرية في مركز المدينة
	148	الصورة رقم (24) : منظر لتجارة الرصيف بحي بوغال
	148	الصورة رقم (25) : منظر لتجارة الرصيف بمركز المدينة
	254	الصورة رقم (26) : نموذج للافتة أرضية
	254	الصورة رقم (27) : نموذج للافتة عمودية
الفصل الخامس	254	الصورة رقم (28) : نموذج للافتة حائطية
	255	الصورة رقم (29) : نموذج للافتة تدل على تقليد
	255	الصورة رقم (30) : نموذج للافتة تدل على منتج تجاري
	255	الصورة رقم (31) : نموذج للافتة تدل على وقع رمسي
	271	الصورة رقم (32) : نماذج من تحول النواة الاستعمارية (الشكل الأول والثالث)
	272	الصورة رقم (33) : تحويل الطوابق العلوية إلى محلات تجارية في مساكن النمط الفردي
	272	الصورة رقم (34) : نماذج تحول المساحة الخضراء التابعة للمسكن (الشكل الثاني)
	273	الصورة رقم (35) : تحول شقق الطوابق الأرضية
	273	الصورة رقم (36) : تحول كل الشقق إلى الوظيفة التجارية
	275	الصورة رقم (37) : تحول في مظهر مرفق تجاري

فهرس الصور

275	الصورة رقم (38) : بناء مركز تجاري مكان محطة الوقود بمركز المدينة
275	الصورة رقم (39) : تحويل محطة النقل الحضري إلى حديقة عمومية
277	الصورة رقم (40) : تحول الساحات العمومية إلى مجال لتجارة الرصيف
277	الصورة رقم (41) : تحول مساحات إتفاق الواد إلى مجال لتجارة الرصيف
280	الصورة رقم (42) : تحول في أرصفة الطرق الأولية
280	الصورة رقم (43) : تحول في أرصفة الطرق الثانوية
280	الصورة رقم (44) : تحول في أرصفة ومحاور الطرق الثالثة
288	الصورة رقم (45) : التحول الوظيفي لأحد مساكن تحصيصات الأطراف
288	الصورة رقم (46) : منظر جانبي لبنك الخليج
289	الصورة رقم (47) : استغلال الأرصفة كمساحات لتحميل وتفريغ السلع
289	الصورة رقم (48) : استغلال الأرصفة كمساحات لعرض السلع
289	الصورة رقم (49) : استغلال المساحات الحرة كمنشآت تجارية جديدة



## الملخص:

مدينة باتنة، التي نشأت في عهد الاحتلال الفرنسي هي اليوم إحدى أهم المدن الكبرى الداخلية، أنشئت لهدف أساسي هو تمكين المستعمر الفرنسي من إحكام سيطرته ومراقبته للمجال. وهي الآن تشهد استقبال نوعين مختلفتين من التدفقات نتيجة لموقعها الجغرافي الواسع، هما: **تدفقات جهوية** لكون المدينة تقع على مسار الحركة الاقتصادية بين الشمال والجنوب الشرقي للوطن، و**تدفقات محلية** لسكان إقليم جبال الأوراس. وعليه أصبحت بعد مرور 150 سنة مدينة كبيرة يسكنها ما يزيد عن 280 ألف نسمة. أين أضحت الوظيفة التجارية من بين أهم أدوارها الإقليمية، خاصة و أن سكانها بمختلف مستوياتهم الاجتماعية زادوا من ثراء الحياة الحضرية بأنماط سلوكهم الاستهلاكي، وثقافتهم المحلية.

إن خروج محلات تجارة التجهيز نحو الأطراف المندمجة ومحلات التجارة الحرفية نحو الأطراف غير المندمجة بالنواة له علاقة بالتنظيم الاجتماعي لسكان المدينة كما يعزى أيضا للتحويلات المجالية والوظيفية التي حدثت خلال العشريتين الأخيرتين، وكذا لرغبة المدينة في احتلال مكانتها الإقليمية داخل المنظومة التجارية للشرق الجزائري.

رغم الازدهار غير المراقب للبنية التجارية الذي أصبح عائقا لنمو استخدامات حضرية أخرى، نتيجة للارتفاع الخيالي لسعر العقار الحضري، إلا أن البنية التجارية تلعب دورا رئيسيا في هيكلة وتنظيم المجالات الحضرية. من خلال الدور المنظم الذي تلعبه الأقطاب التجارية في توجيه التدفقات وتطوير الاقتصاد الحضري، وكذا مساهمتها في بلورة مفاهيم عمرانية جديدة للتعويض التجاري تقضي الفصل بين التجارة كنشاط اقتصادي، والتجارة كوظيفة حضرية منظمة للمجال. وبالتالي فهي تساهم في ارتقاء الحياة الحضرية باندماجها المتناغم في محيطها الحضري.

ولضمان تطبيق تعميم تجاري يندرج ضمن أبعاد التنمية المستدامة والنمو الذكي. يجب العمل على إعداد مخطط توجيهي لتنمية البنية التجارية، باعتباره أداة معززة لأدوات التخطيط المجالي. بالإضافة لحاجتنا الملحة لاعتماد عقود تطوير البنية التجارية ضمن أدوات الشراكة والإعلام لتحقيق المبادئ العامة لسياسة المدينة والمزمع انتهاجها والسهر على تطبيقها من طرف مرصد المدينة.

## المفاهيم الأساسية:

مدينة باتنة، البنية التجارية، المنظومة التجارية، التعمير التجاري، الديناميكية الحضرية، التدفقات، تنظيم المجالي، التنظيم الاجتماعي، الاقتصاد الحضري، سياسة المدينة، النمو الذكي.

## **Résumé :**

La ville de Batna ,construite durant la période coloniale ,est aujourd'hui l'une des plus importantes grandes ville de l'intérieur Algérien, elle a été créée pour permettre à la colonisation française de renforcer le contrôle et la surveillance du territoire et par sa situation centrale, l'espace urbain témoin d'une réception de deux type de flux différents : les flux régionaux , étant la ville se situe sur le chemin du mouvement économique entre le nord et le sud-est de l'Algérie, et des flux locaux exercés pour la population du massif AURASSIEN. 150ans après, elle est devenue une grande ville habitée par plus 280 mille personnes, ou la fonction commerciale est devenue l'une de ses rôles les plus importants au niveau régionale, surtout pour sa population de différentes catégorie sociale, enrichie la vie urbaine par leurs modes de consommation, et leurs cultures locales.

La concentration des fonds de commerce des équipements vers la périphérie intégrée et le déplacement des commerces d'artisanat vers la périphérie non intégrée du noyau, est lié à l'organisation sociale de la population de la ville, est également due aux mutations spatiales et fonctionnelles qui ont eu lieu au cours des deux dernières décennies, ainsi que la nécessité de la ville de jouer son rôle régionale dans l'armature commerciale de l'Est algérien .

Malgré l'essor non contrôlé de la structure commerciale qui devient un obstacle pour le développement de l'autre occupation urbaine. En raison de l'évolution analogique des prix de foncier urbain, la structure commerciale joue un rôle primordial dans la structuration et l'organisation des espaces urbains.

à travers le rôle organisateur des pôles commercial dans l'orientation du flux et du développement de l'économie urbaine , et sa contribution à l'élaboration de nouveaux concepts sur l'urbanisme commercial qui nécessite la séparation entre le commerce comme activité économique et le commerce comme une fonction urbaine organisateur de l'espace , qui contribue à l'amélioration homogène de l'environnement urbain .

Pour assurer l'application de l'urbanisme commercial qui s'inscrit dans les dimension du développement durable et la croissance intelligente, un plan directeur de développement commerciale devrait être élaboré comme un outil pour renforcer les autres outils de planification spatiale , ainsi que le besoin urgent de l'adoption d'une charte de développement commercial parmi les outils de partenariat et les médias pour atteindre les principes généraux de la politique de la ville pour assurer la poursuite et la mise en œuvre par l'observation de la ville

## **Les mots clés :**

Ville de Batna , la structure commerciale , l'armature commerciale , l'urbanisme commercial, la dynamique urbaine , l'organisation spatiale , l'organisation sociale , l'économie urbaine , la politique de la ville , la croissance intelligente .

**Summary:**

The city of Batna, built during the colonial period, is now one of the largest major city in the interior of Algeria, it was created to allow the French colonization of strengthening the supervision and control of territory and its central location, the urban space witnessed a party of two different type of flow: regional flows, as the city is on the path of economic movement between the north and the south-eastern Algeria, and stream local population voted for the massive AURASSIEN. 150 years after it became a city inhabited by over 280 people Miiller, or the marketing function has become one of its most important roles at the regional level, especially for a population of different social class, urban life enriched by their consumption patterns, and their local cultures.

The concentration of goodwill towards the periphery of equipment and integrated movement of craft shops to the periphery of the core non-integrated, is linked to the social organization of the population of the city, is also due to changes in spatial and functional that took place over the past two decades, and the needs of the city to play its role in the regional commercial framework of eastern Algeria.

Despite the growth of non-controlling business structure that becomes an obstacle for the development of other urban occupations. Due to the evolution of analogue urban land prices, market structure plays a key role in structuring and organization of urban spaces.

Through the organizing role of Trade Points in the direction of the flow and development of urban economy and its contribution to the development of new concepts on commercial zoning that requires the separation of trade as an economic activity and trade as a function of organizing urban space, which contributes to improving the urban environment consistent.

To ensure the application of commercial zoning that is in the dimension of sustainable development and smart growth, a commercial development plan should be developed as a tool to strengthen the tools of spatial planning and the need urgent adoption of a charter business development partnership among the tools and media to reach the general policy of the city to ensure the continuation and implementation by the observation of the city

**Key words:**

City of Batna, the commercial structure, the commercial framework, urban dynamics, spatial organization, social organization, urban economics, politics of the city, smart growth.